حرب اكتوبر



الطبعة الثانية

مذكرات

الفريق سعد الدين الشاذلي

حرب أكتوبر

مذكرات الشاذلي

الكتاب : **حرب أكتوبر .. مذكرات الشاذلي**

تأليف : **الفريق سعد الشاذلي**

المدير المسؤول . **رضا عوض**

رؤية للنشر والتوزيع

القاهرة : 012/3529628

6 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين

تقاطع ش شريف مع رشدي

Email: Roueya@hotmail.com

فاكس : 25754123 (202) +

هاتف : 23953150 (202) +

الإخراج الداخلي : **حسين جبيل**

جمع وتنفيذ : **القسم الفني بالدار**

رقم الإيداع : 2011/17077

الترقيم الدولي : 978-977-499-037-2

الطبعة الكاملة الأولى في مصر

الطبعة الأولى: 6 أكتوبر 2011

الطبعة الثانية: 6 نوفمبر 2011

حرب أكتوبر

مذكرات الشاذلي


للنشر والتوزيع

إهداء

إلى شباب 25 يناير

الزين صنعوا أعظم الثورات

والتي لولاها لما رأى هزا الكتاب النور

زينات متولى السحيمى

حرم الفريق سعد الشاذلي

تقديم الطبعة الأولى

على الرغم من صدور كتب كثيرة عن حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، فما زال هناك الكثير من الحقائق الخافية؛ التي لم يتعرض لها أحد حتى الآن، كما أن ثمة حقائق أخرى قام بعضهم بتشويهها، أحيانًا عن جهل، وأحيانًا أخرى عن خطأ متعمد لإخفاء هذه الحقائق، ومن بين الموضوعات التي ما زالت غامضة تبرز التساؤلات الآتية:

لماذا لم تقم القوات المصرية بتطوير هجومها نحو الشرق بعد نجاحها في عبور قناة السويس، ولماذا لم تستول على المضائق في سيناء؟

هل حقًا كان ضمن تصور القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أن يقوم العدو بالاختراق في منطقة الدفرسوار بالذات، وأنها أعدت الخطة اللازمة لدحر هذا الاختراق في حالة وقوعه؟ وإذا كان هذا حقيقيًا، فلماذا لم يقم المصريون بالقضـاء على هذا الاختراق فور حدوثه؟

كيف تطور اختراق العدو في منطقة الدفرسوار يوما بعد يوم، وكيف كانت الخطط التي يضعها العسكريون تنقض من قبل رئيس الجمهورية ووزير الحربية؟

من هو المسئول عن حصار الجيش الثالث؟ هل هم القادة العسكريون أم القادة السياسيون؟

كيف أثر حصار الجيش الثالث على نتائج الحرب سياسيا وعسكريا، لا على مصر وحدها بل على العالم العربي بأسره؟

عندما قررت أن أبدأ في كتابة مذكراتي في أكتوبر 76- أي بعد ثلاث سنوات من حرب أكتوبر 73- لم يكن هدفي فقط هو كشف أكاذيب السادات التي عمد إلى تأليفها جزافا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، بل كان هدفي الأول هو إعطاء صورة حقيقية للأعمال المجيدة والمشرفة التي قام بها الجندي المصري في هذه الحرب. إن من المؤسف حقًا أن السادات ورجاله لم يستطيعوا تقديم هذه الحرب في الإطار الذي تستحقه كعمل من أروع الأعمال العسكرية في العالم. لقد عمدوا إلى الكلمات الإنشائية والبلاغية دون الاستعانة بلغة الأرقام والتحليل العلمي للعوامل المحيطة بها. لقد انحصر همهم في إخفاء وطمس دور الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان يشغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية لمدة امتدت من مايو 71 (29 شهرا قبل بداية الحرب) وحتى 12ديسمبر73 (سبعة أسابيع بعد وقف إطلاق النار)، ولم يعلم السادات أنه بهذا الحقد على الفريق سعد الدين الشاذلي قد أساء إساءة بالغة للقوات المسلحة المصرية؛ فلكي يتحاشى هو ورجاله ذكر دور الفريق الشاذلي لم يستطيعوا أن يذكروا كيف تم إعداد القوات المسلحة وتجهيزها لهذه الحرب، ولم يستطيعوا أن يذكروا كيف

قامت القوات المسلحة بعبور قناة السويس، ولم يستطيعوا أن يذكروا كيف وقع أول تصادم بين الفريق الشاذلي والرئيس السادات يوم 16 من أكتوبر لخلاف في الرأي حول القضاء على العدو الذي اخترق في منطقة الدفرسوار، ولم يستطيعوا أن يذكروا كيف تطور القتال غرب القناة يومًا بعد يوم، وكيف كانت آراء العسكريين تنقض من قبل السياسيين. لقد اعتقد السادات ورجاله أنهم يستطيعون أن يحكوا قصة حرب أكتوبر، وألا يكون نصيب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية سوى أربعة أسطر يلقون فيها عليه باللوم بصفته المسئول عن الثغرة! ما أتفه هذا التفكير! أو يظن هؤلاء أنهم يستطيعون أن يثبتوا ما يقولون؟ أو يظن هؤلاء أنه ليست لدينا الوثائق التي تثبت أنهم كاذبون؟ ويل للكاذبين الذين يقولون الكذب وهم يعلمون.

لقد انتهيت من تسجيل مذكراتي في أكتوبر 77، وأخذت أنتظر الوقت المناسب الذي أقوم فيه بنشرها، لأنه عامل مهم في كسب أية معركة سواء أكانت هذه المعركة سياسية أم عسكرية. إن مهاجمة رئيس نظام أوتوقراطي وفضح أكاذيبه وخداعه ليس بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى الوثائق التي لا يتطرق إليها الشك، ويحتاج إلى شهود دوليين، وإلى مناخ إعلامي مناسب. وبحلول أكتوبر 77 كان قد تم إعداد كل شيء، ولم يبق سوى انتظار المناخ الإعلامي المناسب، وفيما بين أكتوبر 77 ومايو 1978 ارتكب السادات ثلاثة أخطاء كبيرة تسببت بمجموعها في خفض شعبيته في مصر والعالم العربي إلى الحضيض، ففي نوفمبر 77 قام بزيارته المشئومة إلى القدس، حيث أعطى الكثير لإسرائيل دون أن يحصل على شيء لقاء ما أعطى، وفى أبريل 78 نشر مذكراته، وبذلك كان أول رئيس دولة في العالم يقوم بنشر مذكراته وهو لا يزال في السلطة. لقد كان نشر هذا الكتاب عملا لا أخلاقيًا استغل فيه السادات منصبه كرئيس دولة وحاكم بأمره يملك وسائل الإعلام - يعطى ويمنح يرقى ويفصل، ينصر ويقهر- ليختلق الأكاذيب على كل من يخالفه في الرأي، وفى مايو 78 ارتكب الخطأ الثالث بإجراءاته التعسفية لإسكات كل رأي حر في البلاد. لقد كنت أراقب السادات

وهو يقوم بتصرفاته الشاذة بألم وحسرة، بصبر وتحفز، في انتظار الوقت المناسب، وبحلول شهر يونيو 78 وجدت أن الصمت بعد ذلك قد يكون خيانة لعزة مصر وشرفها وقواتها المسلحة ، وفي يوم 19 من يونيو1978، ومن مكتبي كسفير لمصر في البرتغال هاجمت السادات هجومًا عنيفًا، وقلت كل ما يريد كل مصري حر أن يقوله، كنت أعلم بأنني أضحي بمنصبي الممتاز من أجل مبادئي، وكنت سعيدًا بذلك. لقد ظن السادات أن حياة الأبهة التي أعيش فيها كسفير قد تنسيني حبي لمصر، وحبي للكفاح من أجل مصر، ولكنه أخطأ في تقديره هذا خطأ جسيمًا. لعل السادات يرى الناس من خلال نفسه، إنه يعتقد أنه يستطيع بالمال والمناصب أن يشتري أي شخص، ولكن هيهات هيهات فليس الرجال كلهم سواء .

وها هي ذي مذكراتي عن حرب أكتوبر 73 أهديها لكل ضابط وكل جندي في القوات المسلحة المصرية، وإنني فخور جدا بكل يوم وكل ساعة قضيتها كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة المصرية. تلك الفترة التي تم خلالها تخطيط وتنفيذ أول عملية هجومية ناجحة ضد إسرائيل في الثلاثين سنة الماضية، وإني أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بكل ضابط وكل جندي أسهم في تلك الحرب التي استعادت للجندي المصري كرامته وتاريخه المجيد، لقد كانوا هم الأصحاب الحقيقيين لهذه المذكرات، لقد صنعوها بدمائهم وشجاعتهم، وكانوا شهود عيان لكل أحداثها. وإن بعض الحوادث التي ذكرتها في هذه المذكرات يعلمها الألوف منهم وبعضها الآخر تعلمه المئات أو العشرات منهم. إن مئات الألوف منهم سوف يستقبلون هذه المذكرات بحماس شديد ولكن قليلين وممن باعوا أنفسهم- للسادات وربطوا مصيرهم بمصيره- سوف يجدون أنفسهم في كرب شديد، فإما أن يقولوا الحق وهم يعلمون أن ذلك سوف يعنى أن يفقدوا مناصبهم، وإما أن يقولوا الكذب وهم يعلمون الحقائق، فيفقدوا بذلك سمعتهم أمام الناس وأمام أبنائهم وأمام التاريخ، ناهيك عن حساب الله الذي يمهل ولا يهمل. إني أرثي

لهؤلاء وأدعـو الله أن يوفقهم إلى الصراط المستقيم، ولكنى أحذرهم بأنني قادر على إثبات كل ما كتبت في هذه المذكرات.

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني فــي أن أقول كلمة الحق وأن أدافع عنها، اللهم اهدنا وأنر الطريق لنا وأنزل السكينة في قلوب المؤمنين حتى يستطيعوا أن يقفوا في وجه الطغيان وألا يكتموا كلمة الحق وهم يعلمون.

الفريق سعد الدين الشاذلي

رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية

خلال الفترة من 16 من مايو 71 حتى 12 من ديسمبر73

الجزائر أول سبتمبر 79

تقديم الطبعة الثانية

الحمد لله الذي وفقنا لإصدار هذا الكتاب بصفة عامة، وهذه الطبعة بصفة خاصة، رغم جميع المصاعب والعراقيل. قد يتصور الكثير من القراء أن السادات والإمبريالية والصهيونية هم وحدهم الذين كانوا يقاومون انتشار هنا الكتاب وأن الدول العربية كافة سوف تتحمس له وتعمل على انتشاره ولهم العذر فيما يتصورون، فأنا نفسي كنت أتصور ذلك عندما تعاقدت مع مؤسسة الوطن العربي في نوفمبر 78 لكي تنشر هذا الكتاب، ولكن الأحداث التي تلت ذلك قد أثبتت أنني كنت على خطأ في هذا التصور.

لقد اتضح لي أن بعض الأنظمة العربية تحارب انتشار الكتاب وإن كان كل منها يحاربه من منطلق يختلف عن الآخر، فبعض هذه الأنظمة كان يتوقع من المؤلف أن يجاملها - على حساب الحقيقة - عند سرد الدور الذي قام به في هذه الحرب، فلما اكتشف أن ذلك لم يحدث اتخذ موقفًا معاديًا من الكتاب ومن المؤلف. أما البعض الآخر، فقد أراد أن يستقطب المؤلف وأن يجعله يصادق من يصادقه، ويعادى من يعاديه، فلما فشل في ذلك قرر أن يمارس الضغط عليه بجميع الوسائل الممكنة، وكانت محاربة انتشار هذا الكتاب هي إحدى هذه الوسائل.

وفي أوائل عام 1980، بدأ الخلاف بين مؤسسة الوطن العربي وبين المؤلف يتصاعد يومًا بعد يوم. فلقد كانت الآراء السياسية للمؤلف تتعارض مع الخط

السياسي الذي تتبناه مؤسسة الوطن العربي، وقد بلغ الخلاف أقصاه بعد أن أعلن المؤلف من دمشق يوم 27 من مارس 1980 تشكيل الجبهة الوطنية المصرية. لقد كان مقررًا أن يظهر الكتاب في الأسواق في الأسبوع الأول من شهر أبريل80، ونزلت الإعلانات في مجلة الوطن العربي وفى صحف أخرى تبشر بذلك ولكن هذه الإعلانات سرعان ما توقفت وأصبح الكتاب سجينا في المخازن لا يستطيع أن يرى النور، ولما فشلت المساعي السلمية في إقناع مؤسسة الوطن العربي بنشر الكتاب طبقًا لنصوص العقد، اضطر المؤلف إلى أن يرفع الأمر إلى القضاء الفرنسي ، وقد وصل الإنذار الأول من محامى المؤلف إلى مؤسسة الوطن العربي بتاريخ 9 من يونيو 1980.

وفى يوليو 1980، قامت مؤسسة الوطن العربي بنشر أعداد محدودة من الكتاب، وادعت أمام القضاء بأن الكتاب لا يصادف رواجًا نظرا للمواقف السياسية والتصريحات العنيفة التي تصدر عن المؤلف بين الحين والحين. كان اعتراف مؤسسة الوطن العربي أمام القضاء الفرنسي بأن تصريحاتي السياسية تؤثر على انتشار الكتاب مفاجأة لي، أولاً لأني لم أكن أتصور قط - كما أني لم أكن مستعدًا بأي حال من الأحوال - أن مواقفي السياسية يجب أن تنسجم مع هذا أو ذاك من أجل إعطاء الفرصة لتسويق الكتاب، وثانيًا لأن مواقفي السياسية لم تتغير قط منذ عام 1974 وحتى يومنا هذا.. لقد كانت تجربتي مع مؤسسة الوطن العربي هي تجربتي الأولى في عالم النشر، وقد تعلمت الكثير من هذه التجربة.

وفى يوم 17 من يونيو 81 ، قال القضاء الفرنسي كلمته، فحكم بإلغاء العقد ونص على أن يكون الإلغاء اعتبارا من 15 من يوليو 80. كما حكم للمؤلف بتعويض.

لقد أشادت المؤسسة بالمؤلف ما بين يونيو 78 وحتى أوائل عام 80، كما لم تشهد به أي جهة أخرى، ثم انقلبت عليه بعد ذلك بالغمز واللمز أحيانا، وبالهجوم السافر واختلاق الأخبار الكاذبة عليه أحيانا أخرى. لقد تساءل كثير من القراء عن سر اختفاء الكتاب من الأسواق، وعن سر تدهور العلاقات بين مؤسسة الوطن العربي وبين المؤلف، ولكن أسئلتهم الحائرة بقيت بدون جواب، وها نحن اليوم نكشف عن بعض الخبايا حول هذا الموضوع، وها هو الكتاب يظهر مرة أخرى قويًا شامخًا بعد أن تغلب على جميع العراقيل التي وضعت في طريقه والتي كانت تهدف إلى محاصرته ومنع انتشاره.

سوف يكتشف القارئ تناقضًا حادًا بين ما كان يقوله السادات أعوام 71 و 72 و 73 وبين ما يقوله الآن في الثمانينيات ولكن هذه هي الحقيقة المرة. إن كل ما نسب إلى السادات في هذا الكتاب مسجل في محاضر رسمية، كما أن الكثير مما قاله في هذه المحاضر نشر في صحف الحكومة في حينه، ما الذي حدث؟ وكيف تغيرت البوصلة التي توجه السادات بمقدار 180 درجة؟ هل تغيرت سياسة أمريكا اليوم عما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات؟ وهل تغيرت سياسة إسرائيل اليوم عما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات أم هل تغير السادات وحده؟ إني أترك للقراء أن يجيبوا بأنفسهم عن هذه الأسئلة. إن هدفي من هذا الكتاب هو أن أروي التاريخ كشاهد عيان، أما مناقشة أسباب انحراف السادات عن الطريق الصحيح فهذا موضوع آخر لا يدخل ضمن إطار هذا الكتاب.

وأخيرًا فإني إذ أقدم للقارئ هذه الطبعة الجديدة المنقحة، يطيب لي أن أقدم شكري وتقديري إلى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائرية على ما قامت به من مجهود كبير لكي يصل الكتاب إليك في هذه الصورة الممتازة.

الفريق سعد الدين الشاذلي

أول أكتوبر 1981

تقديم الطبعة الثالثة

عزيزي القارئ:

تظهر هذه الطبعة بعد أن ربحت قضيتي استئناف ضد مؤسسة الوطن العربي، كانت الأولى هي قضية نشر كتابي عن حرب أكتوبر، وكانت القضية الثانية تتعلق بحملة التشهير التي قامت بها مجلة الوطن العربي ضدي. إن قضية الخلاف بيني وبين مجلة الوطن العربي ليست مجرد قضية عادية. إنها قضية كل مؤلف وكاتب يريد أن يدافع عن حقه في حرية التعبير، ويرفض أن يبيع قلمه، إنها قضية الإعلام في داخل الوطن وفي خارجه. إن المذكرات وحيثيات الحكم التي أصدرتها محكمة باريس تعتبر وثائق يجب أن يطلع عليها كل من يريد أن يلقي نظرة داخلية في أساليب القمع الإعلامي، وقد آن الأوان لنكشف عن بعض هذه الحقائق.

لقد قدمت مؤسسة الوطن العربي إقرارًا على يد محضر بتاريخ 15 من يوليو 80 بأنها قامت بطبع 15000 نسخة من الكتاب، وإنها ستقوم بطبع 85000 نسخة أخرى بدون توقف، ولكنها عادت وأخبرت المحكمة بعد شهر واحد بأن الكتاب لا يصادف رواجًا، وتقدمت بعدد من المستندات في تواريخ متلاحقة لكي تقنع المحكمة بصدق ما تدعي، وكان من بين هذه المستندات ثلاثة خطابات مثيرة، كان الخطاب الأول بتاريخ 19/ 7/ 80 من ناشر في إحدى الدول العربية

يخطر المؤسسة بأن الكتاب قد صودر، وكان الخطاب الثاني بتاريخ 5/ 8/ 80 من ناشر آخر في دولة عربية ثانية يعتذر عن عدم قبول نشر الكتاب لأن فرصة بيعه في تلك الدولة تكاد تكون معدومة، وأما الخطاب الثالث فقد كان بتاريخ 15/ 8/ 80، وكان صادرا من الدار الوطنية للتوزيع والإعلان في دولة عربية ثالثة، وفيها تقول تلك الدار إنها تسلّمت 6985 نسخة وان الكمية غير المباعة هي 5428 وإنه نظرا لاكتظاظ المخازن، فقد قامت بإعدامها ، وهذا يعني أن الكتاب اعدم بعد نزوله إلى الأسواق بأقل من شهر واحد لأنه لم يلاق رواجًا، هذا مع العلم بان توزيع مجلة الوطن العربي - إبان قيامها بنشر هذا الكتاب على حلقات- ارتفع في تلك الدول العربية الثلاث إلى حوالي ثلاثة أمثال معدل توزيعها السابق في الدولتين الأولى والثالثة، وإلى الضعف بالنسبة للدولة الثانية.

وعمومًا، فإن هذه الخطابات والمستندات لم تمنع محكمة باريس من إصدار حكمها لصالحي في 17 من يونيو 81، وقد قامت مؤسسة الوطن العربي باستئناف الحكم في 24 من يوليو 81، ودون أن تنتظر مصير هذا الاستئناف بدأت مجلة الوطن العربي حملة تشهير مكثفة ضدي، مما دفعني إلى أن أرفع ضدها قضية تشهير بتاريخ 23/ 10/ 81، وفي 17 من فبراير 82 حكم القضاء الفرنسي لصالحي في قضية التشهير التي رفعتها ضد مجلة الوطن العربي، ومرة أخرى قامت مجلة الوطن العربي باستئناف الحكم.

في 12 من يوليو 1982، صدر حكم الاستئناف لصالحي في قضية نشر المذكرات، وفي2 من مارس 83 صدر حكم الاستئناف في قضية التشهير لصالحي أيضا، وهكذا أدان القضاء الفرنسي مجلة الوطن العربي في القضيتين بعد فترة امتدت إلى حوالي ثلاث سنوات. لقد انتصر الحق في النهاية. ترى هل سَتردع هذه الأحكام من يمارسون القمع الإعلامي ضد المؤلفين والكتاب، أم أن التعويضات المالية وحدها لن تكفي لردعهم؟ أعتقد أنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال الآن، وأن الأيام القادمة هي التي ستقوم بالرد على هذا السؤال. وعمومًا فإنني أعتقد أن وعي القراء وإقبالهم على ما يكتبه الأحرار من مؤلفين وكتاب وصحفيين، وإعراضهم عما يكتبه المنافقون والمرتزقة، هو أمضى سلاح لمقاومة القمع الإعلامي.

وأخيرًا وفي ظل هذه الظروف التي نعيشها، فإنني أقدم لك أيها القارئ العزيز هذه الطبعة الثالثة من كتابي عن حرب أكتوبر، وسوف تصدر هذه الطبعة- بإذن الله- في دمشق وفي الجزائر في وقت واحد، وقد أضيف إلى هذه الطبعة فهرس تفصيلي يضم جميع الأسماء التي وردت في هذا الكتاب والصفحات التي وردت فيها، كما تم إصلاح الأخطاء المطبعية التي ظهرت في الطبعة الثانية، فنرجو أن يحوز ذلك قبولكم.

هذا ونأمل أن يصدر الجزء الثاني من مذكراتي والذي يغطي الفترة ما بين عاميْ 74 و 1978 قبل نهاية عام 1983، والله ولي التوفيق.

الفريق سعد الدين الشاذلي

31 من مارس 1983

تقديم الطبعة الرابعة

عزيزي القارئ:

مضى أكثر من 19 سنة منذ أن صدرت الطبعة الثالثة، وقعت خلالها عدة أحداث مهمة تتعلق بما جاء في الكتاب ، وقد رأيت من واجبي تجاه القارئ أن أنوه عن هذه الأحداث وأعقب عليها، ويمكن إجمال هذه الأحداث فيما يلي:

1- أصدرت محكمة عسكرية بتاريخ 16/ 7/ 83 حكمًا غيابيًا على مؤلف الكتاب بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بتهمة إفشاء أسرار عسكرية.. وترتب على إذاعتها الإضرار بأمن وسلامة البلاد.

2- نشر الفريق أول محمد فوزي (الذي كان يشغل منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة من يونيو 67 حتى مايو 1970) عام 1983 كتابًا أسماه «حرب الثلاث سنوات» (يقصد 67-70).

3- نشر المشير محمد عبد الغني الجمسي (ألذي كان يشغل منصب رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة أثناء حرب أكتوبر 1973 برتبة لواء) عام 1992 كتابا عن حرب أكتوبر أسماه «يوميات حرب أكتوبر».

4- جاء على لسان الفريق أول فوزي والمشير عبد الغنى الجمسي - سواء في كتابيهما أم جاء علي لسانيهما في محاضرات أو أحاديث لوسائل الإعلام- ما يعتبر مخالفا لما جاء في كتاب الفريق الشاذلي في المواضيع التالية:

يقول الفريق أول فوزي إنه كانت هناك خطة هجومية قبل عام 1970، بينما يقول كل من الشاذلي والجمسي عكس ذلك.

يقول الجمسي إن خطة حرب أكتوبر كانت تتضمن الوصول إلى المضايق، في حين أن الشاذلي وقادة الجيوش يرفضون ذلك.

يقول الجمسي إن فشل هجومنا نحو المضايق يوم 14 من أكتوبر يرجع إلى تأخر الهجوم حتى هذا التاريخ، وإنه لو تم الهجوم يوم 9 أو 10 من أكتوبر لكانت فرصته في النجاح أفضل، ولكن الشاذلي يرفض ذلك، ويقول إن قرار الهجوم وهو قرار سياسي كان خطأ، وإنه كان محكومًا عليه بالفشل سواء تم يوم 9 أم قبل هذا التاريخ أم بعده.

ولكي أناقش هذه النقاط الخلافية كان أمامي أحد حلين: فإما أن أناقش كل نقطة من تلك النقاط الخلافية في الفصل والمكان الذي ورد فيه ذكر هذه النقطة في كتابي في الطبعات السابقة .. وإما أن أضيف بابا آخر في الكتاب (في هذه الطبعة الرابعة) أناقش فيه تلك النقاط، واخترت الحل الثاني حتى يبقي كتابي عن حرب أكتوبر مرجعًا ثابتا للباحثين والمؤرخين ترتبط وقائعه وتحليلاته بالوقت الذي وقعت فيه تلك الأحداث والوقت الذي أجريت فيه تلك التحليلات. والله ولي التوفيق.

الفريق سعد الدين الشاذلي

يوليو 1998

الباب الأول

الخطة الهجومية

الفصل

الأول

1

المشاريع الإستراتيجية

لم نكف عن التفكير في الهجوم على العدو الذي يحتل أراضينا حتى في أحلك ساعات الهزيمة في يونيو 1967، لقد كان الموضوع ينحصر فقط في متى يتم مثل هذا الهجوم وربط هذا التوقيت بإمكانات القوات المسلحة لتنفيذه. وفي خريف 1968 بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة تستطلع إمكان القيام بمثل هذا الهجوم على شكل «مشاريع إستراتيجية» تنفذ بمعدل مرة واحدة في كل عام، وقد كان الهدف من هذه المشاريع هو تدريب القيادة العامة للقوات المسلحة- بما في ذلك قيادات القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي، وكذلك قيادات الجيوش الميدانية وبعض القيادات الأخرى- على دور كل منها في الخطة الهجومية. لقد اشتركت أنا شخصيا في ثلاثة من هذه المشاريع قبل أن أعين رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة. لقد اشتركت في مشاريع عامي 1968 و 1969 بصفتي قائداً للقوات الخاصة (قوات المظلات وقوات الصاعقة)، واشتركت في المرة الثالثة عام 1970 عندما كنت قائدا لمنطقة البحر الأحمر العسكرية. وقد جرت العادة على أن يكون وزير الحربية هو المدير لهذه المشاريع، وأن يدعى رئيس الجمهورية لحضور جزء منها، لكي يستمع إلى التقارير والمناقشات التي تدور خلالها، وقد استمرت هذه المشاريع خلال عامي 1971 و 072 أما المشروع

الذي كان مقررا عقده عام 1973 فلم يكن إلا خطة حرب أكتوبر الحقيقية التي قمنا بتنفيذها في 6 أكتوبر 1973.

وحيث إن إسرائيل كانت تتفوق علينا تفوقاً ساحقًا في كل شيء خلال عام 1968 والأعوام التالية، فقد كان مديرو هذه المشاريع الإستراتيجية يفترضون امتلاكنا لقوات مصرية ليست موجودة واقعيًا، وذلك حتى يكون من الممكن تنفيذ مشروع الهجوم بأسلوب لا يتعارض مع العلم العسكري. وبمعنى آخر فإن المديرين كانوا يضعون الخطة الهجومية على أساس ما يجب أن يكون لدينا، إذا أردنا القيام بعملية هجوم ناجحة. ولا يمكن أن نعتبر هذا خطأ كبيرًا حيث إن مثل هذه الخطط وإن كانت غير واقعية، فإنها تظهر بوضوح حجم القوات المسلحة التي يجب توافرها لكي يمكن تنفيذ خطة هجومية ناجحة. وفي خلال السنوات 69 وما بعدها أخذت قواتنا المصرية تزداد قوة، وأخذت خططنا في تلك المشاريع الإستراتيجية تبدو أقل طموحًا- نتيجة ربط الأهداف بالإمكانات الواقعية- وبذلك أخذت الثغرة بين إمكاناتنا الهجومية وخططنا الهجومية في المشاريع الإستراتيجية تضيق شيئًا فشيئًا، حتى تم إغلاقها تمامًا في أكتوبر 1973. وهكذا أصبحت خطتنا الهجومية عام 73 مطابقة للإمكانيات الفعلية لقواتنا المسلحة.

الفصل

الثاني

2

إمكانياتنا الهجومية

عندما عينت رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية (ر.ا.ح.ق.م.م) في 16 من مايو 71، لم تكن هناك خطة هجومية، وإنما كانت لدينا خطة دفاعية تسمى «الخطة 200»، وكانت هناك أيضا خطة تعرضية أخرى تشمل القيام ببعض الغارات بالقوات على مواقع العدو في سيناء ولكنها لم تكن في المستوى الذي يسمح لنا بأن نطلق عليها خطة هجومية، وكانت تسمى «جرانيت».

بدأت عملي بدراسة إمكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول إلى خطة هجومية تتماشى مع إمكانياتنا الفعلية، وقد أوصلتني تلك الدراسة إلى النقط الرئيسية التالية:

إن قواتنا الجوية ضعيفة جدًا إذا ما قورنت بقوات العدو الجوية. إنها لا تستطيع أن تقدم أي غطاء جوى لقواتنا البرية إذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أراضي سيناء المكشوفة، كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف المهمة في عمق العدو.

أن لدينا دفاعا جويا لا بأس به يعتمد أساسًا على الصواريخ المضادة للطائرات SAM ولكن -وللأسف الشديد- هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية، إنها جزء من خطة الدفاع الجوي عن الجمهورية، وهي لذلك ذات

حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر إلى حرية الحركة (لم يكن لدينا في هذا الوقت الصاروخ SAM-6 الخفيف الحركة والذي يستطيع أن يتحرك ضمن تشكيلات القوات المهاجمة)، وبالتالي فإنها لا تستطيع أيضا أن تقدم غطاء جويا لأية قوات برية متقدمة عبر سيناء إنها سلاح مناسب في الدفاع حيث يمكن أن توفر لها الوقاية بوضعها في ملاجئ خرسانية يتم إنشاؤها خلال بضعة أشهر، أما إذا خرجت من هذه الملاجئ لترافق القوات البرية المهاجمة، فإنها تصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية وقوات مدفعيته.

كانت قواتنا البرية تتعادل تقريبا مع قوات العدو. لقد كان لدينا بعض التفوق في المدفعية- في ذلك الوقت- ولكن العدو كان يختبئ وراء خط بارليف المنيع، والذي كانت مواقعه قادرة على أن تتحمل قذائف مدفعيتنا الثقيلة دون أن تتأثر بهذا القصف، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت قناة السويس - بما أضافه العدو إليها من موانع صناعية كثيرة- تقف سدًا منيعًا آخر بين قواتنا وقوات العدو[1].

---

(1) ذكر أليعازر رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر 73، أنه أثناء مناقشة احتمال قيام المصريين بالهجوم عبر القناة علق دايان ساخرا «لكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف فإنه يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأمريكي معا». وكان الجنرال بارليف يؤيد دايان في هذا القول. إن هذه الشهادة من قادة العدو هي شهادة نعتز بها لأنها تظهر عظمة التخطيط وروعة الأداء اللذين تم بهما إنجاز هذا العبور العظيم.

أما قواتنا البحرية، فقد كان من الممكن أن نعتبرها أقوى من بحرية إسرائيل، ولكن ضعف قواتنا الجوية قلب الموازين وأحال تفوقنا البحري إلى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرًا.. لقد كان في استطاعة العدو أن يتجول في خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة وهى لا تحمل سوى بعض الرشاشات دون أن يكون في استطاعتنا أن نتحدى تلك القوارب الصغيرة بقطع بحرية هي أكثر قوة وأفضل تسليحا. لقد كانت تلك القطع البحرية المعادية تعتمد على قوة الطيران الإسرائيلي الذي يستطيع أن يغرق أية قطعة بحرية مصرية تتعرض لها. ولم يقتصر تحدي العدو لبحريتنا على تقييد حركتها في أعالي البحار، بل إنه استفاد من ضعف دفاعنا الجوي في منطقة البحر الأحمر، فكان يقوم بتوجيه عدة ضربات برية ضد قطعنا البحرية ونجح في عدد من الحالات في إغراق بعض قطعنا البحرية وهى راسية في الميناء . لم يكن بإمكاننا أن نحقق دفاعا جويا مؤثرا بواسطة الصواريخ عن جميع أهدافنا داخل الجمهورية، ولذلك فقد كانت هناك أسبقيات تنظم توزيع هذا الدفاع، وكانت جبهة قناة السويس والعمق يستحوذان على إمكانياتنا كلها تاركين منطقة البحر الأحمر شبه عارية من وسائل الدفاع الجوي، اللهم إلا بعض المدافع التقليدية المضادة للطائرات. والتي لا تشكل أي تهديد خطير للطائرات النفاثة الحديثة، والمجهزة بصواريخ جو أرض ذات مدى طويل يجعلها قادرة على أن تصيب أهدافها دون أن تدخل في مدى مدافعنا المضادة للطائرات وفي هذه الظروف استطاع العدو أن يحصل على السيطرة البحرية في خليج السويس والجزء الشمالي من البحر الأحمر بواسطة قواته الجوية، وذلك على الرغم من تفوقنا العددي والنوعي في القطع البحرية على إسرائيل.

ونتيجة لهذه الدراسة فقد ظهر لي أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف إلى تدمير قوات العدو وإرغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، وأن إمكانياتنا الفعلية قد تمكننا- إذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها- من أن نقوم بعملية هجومية محددة تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف ثم التحول بعد ذلك للدفاع، وبعد إتمام هذه المرحلة يمكننا التحضير للمرحلة التالية التي تهدف إلى احتلال المضائق، حيث إن المرحلة الثانية سوف تحتاج إلى أنواع

أخرى من السلاح والى أسلوب آخر في تدريب قواتنا، وقد كانت فكرتي في القيام بهذا الهجوم المحدود متأثرة بالعوامل الرئيسية التالية:

كان العامل الأول هو ضعف قواتنا الجوية، كما سبق أن قلت. لقد كنت حريصا ألا نزج بقواتنا الجوية في معارك جوية غير متكافئة مع العدو. لقد دمرت قواتنا الجوية مرتين على الأرض. كانت المرة الأولى إبان العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي عام 1956، وكانت المرة الثانية إبان الهجوم الإسرائيلي المفاجئ عام1967. وفي خلال السنوات الأربع الماضية قمنا ببناء ملاجئ خرسانة لطائراتنا، كما أقمنا شبكة دفاع جوي بالصواريخ حول قواعدنا الجوية، وبذلك أصبح لدينا بعض الضمانات ضد تدمير قواتنا الجوية بضربة جوية مفاجئة، كما تم في الحالتين السابقتين ولكن بمجرد أن يقلع الطيار بطائرته في الجو فإنه سوف يعتمد اعتمادًا كليا على مهارته وعلى كفاءة طائرته عند اشتباكه مع الطائرات المعادية، ومن خلال الاشتباكات المتعددة التي تمت بين طائراتنا وطائرات العدو بعد 1967 ظهر تفوق الطيران الإسرائيلي في هذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم، وقد دار كثير من الجدل والمناقشات حول هذا الموضوع: هل هو نقص في تدريب طيارينا ومهارتهم؟ أم هو عدم كفاءة طائرة الميج 21 بالمقارنة مع طائرات العدو؟ كان طيارونا يلقون بأسباب فشلهم في هذه الاشتباكات على الطائرة، في حين كان الخبراء السوفيت يلقون باللوم على الطيارين المصريين. وفي اعتقادي أن فشلنا في هذه الاشتباكات كان يعود إلى كل من الطيار والطائرة، وكذلك إلى الظروف التي كان العدو يفرضها علينا في هذه الاشتباكات. فعندما كان العدو يخطط لمثل هذه الاشتباكات فإنه كان ينتقي لها أفضل طياريه ويرسم لها خطة محكمة يبدأها عادة بأن يخترق أجواءنا في الوقت والمكان والاتجاه الذي انتخبه ضمن خطته، وعندما نقوم نحن باعتراض تلك الطائرات المعادية، فإننا نعترضها بواسطة من يتصادف قيامهم بخدمة العمليات في أعلى درجات الاستعداد، وقد يكون من بينهم بعض الطيارين حديثي الخبرة وهؤلاء لا يمكن مقارنتهم بأي حال من الأحوال بالنخبة المختارة من الطيارين التي دفع بها العدو للتحرش بهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن طيارينا ينطلقون

بطائراتهم الاعتراضية إلى الجو دون أية خطة مرسومة معتمدين على ما سوف يحصلون عليه من معلومات من الموجهين الأرضيين، وحيث إن الموجهين الأرضيين هم الآخرون يقومون بدور خدمة عادي، فقد يكون منهم الموجه الجيد أو الموجه دون المستوى المطلوب. ونتيجة لذلك كله، فإن العدو يقابلنا بأفضل طياريه وبخطة مرسومة، بينما نقابله نحن بما هو متيسر لدينا في الخدمة من طيارين وموجهين ودون أية خطة، ولذلك فقد كانت النتائج دائمًا في مصلحة العدو. في كثير من الحالات أفاد طيارونا بأنهم أسقطوا بعض طائرات العدو، ولكن لم يقم دليل قوي على ذلك في معظم الحالات. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة، ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة. لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن 1000 ساعة طيران، في حين كان متوسط ساعات طيران الطيارين الإسرائيليين يزيد على 2000 ساعة. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل، وإذا أضفنا إلى ذلك كله أن طائراتنا كانت أقل كفاءة من طائرات العدو، ولا سيما من حيث المدى وقوة التسليح والتجهيز بالأسلحة الإلكترونية وجدنا أن طيارينا كانوا يقاتلون عدوهم في ظروف غير متكافئة، ومن هنا بدأ يتولد عندي أسلوب جديد في استخدام قواتنا الجوية يعتمد على مبدأين: المبدأ الأول، هو تحاشي المجابهة مع العدو في الوقت والمكان اللذين يختارهما هو. والمبدأ الثاني هو أن نستخدم قواتنا الجوية عندما تشتعل الحرب بتوجيه ضربات مفاجئة في الأوقات والأماكن التي نستبعد فيها أي تدخل من جانب قوات العدو الجوية. وبمعنى آخر، فقد كنت أهدف إلى أن أجعل القوات البرية والأهداف الأرضية الإسرائيلية تتأثر نفسيا بهجمات قواتنا الجوية، وفي الوقت نفسه نحاول أن نتجنب أية معارك جوية. لقد كنت مقتنعا بأنه ما لم نستخدم قواتنا الجوية بحرص وذكاء فمن الممكن أن نخسر قواتنا الجوية للمرة الثالثة مع فارق بسيط هو أننا هذه المرة نخسرها وهي في الجو بدلا من خسارتها وهي على الأرض، كما تم في المرتين السابقتين.

كان العامل الثاني هو قدرات صواريخنا المضادة للطائرات SAM ومداها في المعركة الهجومية. لقد أثبتت صواريخنا كفاءتها خلال حرب الاستنزاف ما بين68

و 70، وكذلك خلال الاشتباكات والتحرشات مع طيران العدو بعد وقف إطلاق النار في 7 من أغسطس 70 وحتى قيام حرب أكتوبر 73. إن إسرائيل لم تحترم قط وقف إطلاق النار، واستمر طيرانها يقوم باختراق مجالنا الجوى كلما سنحت له الفرصة بذلك، ولكننا لاحظنا بكل فخر أنه كان دائما يحاول أن يتفادى اختراق المناطق التي يعلم أنها تحت مظلة من صواريخ SAM ، وقد كان ذلك في حد ذاته شهادة رسمية من العدو تنطق باحترامه وخشيته من صواريخنا. لقد كان أحد دروس حرب الاستنزاف هو أن القوات الجوية المعادية تكون ذات تأثير ضئيل ضد القوات المخندقة، وذات تأثير كبير ضد القوات الأرضية إذا ما هوجمت في العراء وهى خارج مدى مظلة دفاعنا الجوى بالصواريخ SAM . ومن هنا كان علينا أن نقيد حركتنا شرق القناة في أية عملية هجومية، وأن نربط هذه الحركة بقدرة دفاعنا الجوى على مدى الوقاية التي يستطيع أن يحققها لقواتنا البرية. وقد كانت إمكانياتنا في الدفاع الجوي - بعد القيام ببعض الإجراءات الخاصة- قادرة على تحقيق دفاع جوي مؤثر شرق القناة بمسافة تتراوح ما بين 10 و 12 كيلومترًا، وأن أي هجوم برى يتجاوز هذه المسافة قد يقود إلى عواقب وخيمة.

لقد كان العامل الثالث هو الرغبة في أن نرغم إسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها. إن إسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبئ وقت الحرب حوالي 20٪ من قوتها البشرية للانضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الإقليمي، وهي نسبة عالية جدا لم تستطع أية دولة في العالم أن تصل إليها. وإسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومي وتصيب خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل. ونتيجة لهذا الموقف، فإن لإسرائيل مقتلين: المقتل الأول هو الخسائر في الأفراد، والمقتل الثاني هو إطالة مدة الحرب. إن إسرائيل لا تهتم كثيرا إذا هي خسرت الكثير من الأسلحة المتطورة Sophisticated من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع إذا خسرت بضع مئات من الأفراد. إن لديها رصيدا هائلا من المعدات، وهناك من يقوم نيابة عنها بدفع ثمن فواتير السلاح، أما خسائر الأفراد، فإن رصيد الشعب اليهودي من البشر رصيد محدود، ومن الصعب تعويض هذه الخسائر. كذلك فإن إطالة

الحرب هي السم الذي يضعف مقاومة إسرائيل يوما بعد يوم. إن الجندي الإسرائيلي الذي يستدعى في التعبئة هو نفسه العامل والمهندس في المصنع، وهو نفسه الأستاذ والطالب في الجامعة، وهو نفسه الذي يقوم بجميع النشاطات الأخرى في الدولة، فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة أشهر فقط، وما بالك بأكثر من هذا؟ لقد كانت إسرائيل في جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة Blitzkrieg . لذلك فقد كان من صالحنا أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس في صالحها. فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح ما بين10 و 12 كم، فإننا سنخلق لها موقفا صعبا، فإذا هي قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فستكون لدينا الفرصة لأن نحدث في قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء في القوات الأرضية أم القوات الجوية التي تساندها، نظرا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوي، وإذا هي عزفت عن الهجوم فسوف تضطر إلى الاستمرار في تعبئة قواتها المسلحة، وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية.

أما العامل الرابع الذي آثر على تفكيري، فقد كان «تعلم الحرب بواسطة الحرب»، أو بمعنى آخر تدريب الضباط والجنود على الحرب الكبيرة - التي سوف تتم في مراحل قادمة- عن طريق الزج بهم في حرب محدودة يستطيعون فيها أن يكتشفوا ذواتهم وأن يكتسبوا خبراتهم بأنفسهم. لقد تعلمت من خدمتي في القوات المسلحة واشتراكي في خمس حروب سابقة أن ميدان المعركة هو أنسب الأماكن لتدريب الرجال على فنون الحرب. إننا مهما حاولنا خلال التدريب أن نخلق المناخ الذي يتشابه مع مناخ الحرب، فإننا لن نستطيع أن نخلق الأثر النفساني الذي تولده الحرب في الجنود، هذا الأثر الذي هو خليط من الخوف والشجاعة، خليط من الكبرياء وحب البقاء. هذه الآثار النفسية على المقاتل لا يمكن أن تكتشف إلا عن طريق الحرب الحقيقية. لقد كنت أتوقع أن يلعب نجاحنا في هذه الحرب المحدودة دورا مهمًا في رفع معنويات قواتنا المسلحة بعد أن تكبدت ثلاث هزائم أمام إسرائيل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. لهذا كنت أرى أن الحرب القادمة يجب أن تكون مخاطرة محسوبة، ويجب ألا تكون بأي حال من الأحوال نوعًا من أنواع المقامرة.

الفصل

الثالث

3

تطور الخطة الهجومية

قبل مرور شهرين على تعييني رئيسًا للأركان العامة، كنت قد أصبحت مقتنعًا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة ويجب أن يكون هدفها هو «عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح ما بين 10 و 12 كم شرق القناة» وأن نبقى في هذه الأوضاع الجديدة إلى أن يتم تجهيز القوات وتدريبها للقيام بالمرحلة التالية من تحرير الأرض. وعندما عرضت هذه الأفكار على الفريق أول محمد أحمد صادق بصفته وزيرًا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة عارض هذه الفكرة بشده وقال إنها لا تحقق أي هدف سياسي أو عسكري، فهي من الناحية السياسية لن تحقق شيئًا. وسوف يبقي ما يزيد على 60000 كيلو متر مربع من سيناء، بالإضافة إلى قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومن الناحية العسكرية سوف تخلق لنا موقفا صعبا فبدلاً من خطنا الدفاعي الحالي الذي يستند إلى مانع مائي جيد، فإن خطنا الدفاعي الجديد سوف يكون في العراء وأجنابه معرضة للتطويق. وبالإضافة إلى ذلك فسوف تكون خطوط مواصلاتنا عبر كباري القناة تحت رحمة العدو. لقد كانت فكرته في العملية الهجومية هي أن نقوم بتدمير جميع قوات العدو في سيناء، والتقدم السريع لتحريرها هي وقطاع غزة في عملية واحدة ومستمرة! قلت له كم أود أن نقوم بتنفيذ ذلك، ولكن ليس لدينا الإمكانيات للقيام بذلك سواء في

الوقت الحالي أم في المستقبل القريب، رد قائلاً: «لو أن السوفييت أعطونا الأسلحة التي نطلبها فإننا نستطيع أن نقوم بهجومنا هذا في خلال عام أو أقل». لم أوافقه على رأيه هذا وأخبرته أننا قد نحتاج إلى عدة سنين لكي نحصل ونتدرب على الأسلحة اللازمة لمثل هذا الهجوم. وأعدت ذكر الأسباب التي تفرض علينا القيام بعملية هجومية محدودة. وبعد مناقشات مطولة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلنا إلى حل وسط وهو تجهيز خطتين: خطة تهدف إلى الاستيلاء على المضائق، وأخرى تهدف إلى الاستيلاء فقط على خط بارليف.

أطلقنا على الخطة الأولى اسم «العملية 41»، وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف إطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكي نصبح قادرين على تنفيذ هذه الخطة. أما الخطة الثانية، فقد أطلقنا عليها الاسم الكودي «المآذن العالية»، وكنا نقوم بتحضيرها في سرية تامة. ولم يكن يعلم بها أحد من المستشارين السوفييت، كما أن عدد القادة المصريين الذين سمح لهم بالاشتراك في مناقشتها كان محدودًا للغاية، وفي خلال يوليو وأغسطس 1971 كانت الخطتان قد تم استكمالهما. كانت الخطة 41 غير قابلة للتنفيذ إلا إذا توافرت أسلحة ووحدات افترضنا وجودها، أما خطة المآذن العالية فقد كانت أول خطة هجومية مصرية واقعية.

وبناء على الخطة 41، قمنا بتحرير كشوفات بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليهما من الاتحاد السوفيتي، وكالعادة دارت مناقشات مطولة بيننا وبين المستشارين الروس بخصوص هذه الكشوفات، فقد كان الروس يتهموننا دائمًا بالمغالاة في مطالبنا، بينما كان الجانب المصري يتهم الروس دائما بعدم الاستجابة إلى مطالبنا العادلة والضرورية. وفي أكتوبر 1971 سافر الرئيس السادات والفريق أول صادق إلى موسكو، حيث تم الاتفاق على صفقة أسلحة كانت تعتبر أكبر صفقة أسلحة مع السوفيت حتى ذلك الوقت ورغم ضخامة هذه الصفقة فإنها لم تغط جميع الأسلحة اللازمة لتنفيذ «الخطة رقم 41». ورغم أن هذه الصفقة كانت تشمل 100 طائرة ميج FM-21 وفوج صواريخ كوادرات مضادة للطائرات خفيفة الحركة (SAM-6)، فإن قدراتنا في الدفاع الجوي- حتى بعد التدعيم بهذه الأسلحة الجديدة- لم تكن بقادرة على حماية أي تقدم لقواتنا البرية في اتجاه المضائق طبقا لمتطلبات «الخطة رقم 41»، كما أن الأسلحة والمعدات التي تقرر وصولها قبل نهاية عام 71 لم يكن في استطاعتنا أن نستوعبها قبل أبريل 1972 في أحسن الظروف.

وعلى الرغم من هذه الحقائق، فقد أخذ السادات يدق طبول الحرب بعد عودته من الاتحاد السوفيتي، ويصرح في كل مناسبة وأحيانا دون مناسبة بأن عام 71 هو عام الحسم، ولكي يقنع الجميع بجديته في ذلك أعلن نفسه قائدًا عامًا للقوات المسلحة اعتبارًا من 31 من أكتوبر 71، وفي الوقت نفسه أخذت وسائل الإعلام المصرية -التي تسيطر عليها الدولة- تتحدث عن الحرب القادمة بحرية غريبة كأنها نوع من حفلات المبارزة التي يعلن مسبقا عن ميعادها ومكان انعقادها. لقد كان موقفًا غريبًا وشاذًا مما اضطرني إلى أن أفاتح الفريق صادق في هذا الموضوع، حيث قلت له: «إن الرئيس يضعنا في موقف صعب إذا كنا حقًا سنخوض المعركة هذا العام فإن الرئيس يحرمنا من المفاجأة التي يمكن أن نحققها لو أنه ظل صامتًا، وإذا كنا لن نقوم بالمعركة هذا العام، فإنه بتصريحاته هذه يمكن أن يدفع إسرائيل إلى أن تقوم بضربة إجهاض ضد قواتنا، أو على أقل تقدير فقد تأخذ هذه التصريحات ذريعة لطلب أسلحة جديدة من الولايات المتحدة!»، قال

لي إنه يتفق معي في وجهة نظري هذه، وإنه ناقش هذا الموضوع مع الرئيس وإنه يعتقد أن الرئيس يلعب لعبة سياسية. لم أقتنع بمثل هذه الخدع السياسية وعكفت على تدقيق وتجهيز خطة «المآذن العالية» حتى لا أجد نفسي مفاجأ بقرار سياسي بالهجوم دون فترة إنذار معقولة.

وفي خلال عام 1972 أخذنا ندخل بعض التعديلات الطفيفة على كل من «الخطة رقم 41» و«خطة المآذن العالية»، وذلك بناء على التغير المستمر في حجم قواتنا وحجم قوات العدو، ولكن جوهر كل خطة بقي كما هو عليه، ولكن تم تغيير اسم «الخطة 41» لتكون «جرانيت 2»، وبنهاية عام 1972 بقيت «خطة المآذن العالية» هي الخطة الوحيدة الممكنة، بينما كانت الخطة جرانيت 2 هي خطة المستقبل التي يشترط لتنفيذها حدوث تغييرات أساسية في إمكانيات قواتنا المسلحة. كان ما زال هناك ثلاث نقط ضعف رئيسية تحد من قدراتنا على تنفيذ الخطة «جرانيت 2»، وكانت أولى هذه النقط هي ضعف قواتنا الجوية. فلم يكن لديها الإمكانات التي تمكنها من تصوير وتفسير وتسليم الصور الجوية في وقت يسمح بالاستفادة من هذه المعلومات. كذلك لم تكن القوات الجوية بقادرة على توفير الدفاع الجوي للقوات البرية أثناء تحركها. وكانت نقطة الضعف الثانية هي عدم توافر كتائب صواريخ SAM خفيفة الحركة بالقدر الذي يمكنها من أن تحل محل القوات الجوية في توفير الغطاء الجوي للقوات التي تتقدم شرقًا. وكانت نقطة الضعف الثالثة هي عدم قدرة غالبية عرباتنا على السير عبر الأراضي، أي خارج الطرق المهدة وعبر الأراضي الرملية. لقد تعلمنا من خبراتنا السابقة في الحرب أن العربات ذات العجلات التي لا تتمتع بمقدرة مقبولة على السير في الرمال خارج الطرق تشكل عبئا ثقيلا على كاهل القوات المقاتلة، فعندما يقوم طيران العدو بتدمير بعض هذه العربات أثناء سيرها على الطرق المرصوفة، فإن هذه العربات تقوم بسد الطريق مما يدفع العربات اللاحقة- في محاولة لتفاديها- إلى الخروج عن الطريق المرصوف فتغرز في الرمال ويتكرر الأمر نفسه حتى يختنق الطريق تمامًا بما يعادل حوالي 50 مترًا من كل جانب بالعربات المعطلة أو المغروزة.

عندما عين الفريق أحمد إسماعيل وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة خلفًا للفريق صادق في نهاية شهر أكتوبر 1972، عرضت عليه خططنا الهجومية لمناقشتها معه. لقد كنت أعلم مسبقًا وجهة نظره عن الحرب من تقرير كان قد تقدم به بصفته مديرًا للمخابرات العامة في النصف الأول من عام 1972، وفي هذا التقرير ذكر أن مصر ليست على استعداد للقيام بحرب هجومية، وحذر من أنه لو قامت مصر بشن الحرب تحت هذه الظروف فإن ذلك قد يقود إلى كارثة. وكان هذا التقرير قد رفع إلى رئيس الجمهورية وأرسلت صورة منه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأيد رئيس الجمهورية هذا التقرير في مؤتمره الذي عقد في القناطر الخيرية[1] يوم 6 من يونيو 1972. وعندما كنت أناقش الموقف العسكري مع الفريق أحمد إسماعيل بصفته الجديدة كوزير للحربية ذكرته بتقريره السابق وقلت له: «لم تحدث اختلافات كبيرة في القوات المسلحة منذ تقريرك، وبالذات فيما يتعلق بالدفاع الجوي، ولكنني أعتقد أنه بإمكاننا أن نقوم بعملية هجومية محدودة»، ثم عرضت عليه الخطة «جرانيت 2» وخطة «المآذن العالية»، وقد اقتنع بعدم قدرتنا على تنفيذ الخطة «جرانيت 2» وأنه يجب علينا أن نركز على خطة «المآذن العالية» وتحدد ربيع 1973 كميعاد محتمل للهجوم.

عندما بدأت في وضع اللمسات النهائية على خطة «المآذن العالية» كان يتحتم علينا أن نوسع عدد القادة الذين يلمون بالخطة ومناقشة كافة المشكلات والاحتمالات المنتظرة وفي أثناء هذه المناقشات برز سؤال مهم «متى وكيف سيقوم العدو بهجومه المضاد؟». في جميع المشاريع الإستراتيجية السابقة كنا نفترض أن العدو سيقوم بهجومه المضاد التعبوي بواسطة لواءاته المدرعة والميكانيكية ضد رؤوس الكباري بعد فترة تتراوح ما بين 36 و 48 ساعة من بدء الهجوم. لقد كنا طبعًا نتوقع بعض الهجمات المضادة الصغيرة بقوة تتراوح ما بين فصيلة وكتيبة دبابات خلال الساعتين الأوليين من الهجوم، ولكننا لم نكن نهتم كثيرًا بمثل هذه الهجمات المضادة، حيث إن قواتنا كانت قادرة على صدها بسهولة. ولكن عند مناقشة تفصيلات الخطة قدرت هيئة العمليات أن الهجوم المضاد للعدو ينتظر

(1) الفصل الثامن عشر.

وقوعه بعد 24 ساعة فقط من بدء الهجوم، لقد بني تقديرهم على أساس أنه على الرغم من جميع ما نقوم به من إجراءات خداعية فإن العدو سيكتشف حتما استعداداتنا قبل بدء الهجوم بثلاثة أيام، وبالتالي يكون لديه الوقت اللازم لتعبئة قواته وحشدها في أماكن قريبة من القنال تسمح له بتوجيه ضربته بعد 24 ساعة فقط من بدء الهجوم. أما إدارة المخابرات الحربية، فقد كانت أكثر حذرًا ولم تعترف بأن خططنا الخداعية قادرة على خداع العدو، سوف يكشف نوايانا الهجومية بمجرد بدء العد التنازلي 15 يوما قبل المعركة، وأن هذا الوقت الكافي سيسمح له بتعبئة قواته في سهولة ويسر، وأنه سيتمكن من حشد 18 لواء في سيناء قبل أن نبدأ هجومنا. وبالتالي فإن مدير المخابرات الحربية أشار في تقريره إلى أنه يتوقع أن يقوم العدو بتوجيه هجومه المضاد العام في خلال6-8 ساعات من بدء هجوم قواتنا.

لقد كان واضحًا أن مدير المخابرات الحربية يبالغ في قدرات العدو حتى يؤمن نفسه فيما لو استطاع العدو أن يقوم بهذا الاحتمال البعيد، أما إذا لم يستطع العدو تنفيذ هجومه المضاد في خلال ثماني ساعات فلن يتوجه أحد باللوم لمدير المخابرات. لم أكن مقتنعًا برأي مدير المخابرات، ومع ذلك فلم يكن من الممكن إهمال هذا الرأي، وكان علينا أن ندخله في حسابنا على الرغم من المشكلات الكبيرة التي خلقها لنا. لقد كانت خطتنا في العبور تتلخص في عبور أفراد المشاة المترجلين في قوارب مطاطية حاملين معهم أسلحتهم الخفيفة التي يستطيعون حملها أو جرها على الشاطئ البعيد، وكنا ننتظر أن تبدأ المعديات في العمل ما بين سعت س+ 5 وسعت س+7، أما الكباري فكنا نعتقد أنها ستكون جاهزة ما بين سعت س+7 وسعت س + 9[1]، وبحسابنا لقدرة جميع المعديات والكباري المنصوبة، فإن الدبابات والأسلحة الثقيلة الضرورية ستحتاج إلى حوالي 3 ساعات على الأقل للعبور والانضمام إلى المشاة أي أن قواتنا العابرة لن تكتمل

---

(1) سعت س= ساعة بدء الهجوم والتي يتم التخطيط كله على أساسها، فإذا قلنا س+ 5 ساعة فإن ذلك يعنى 5 ساعات بعد بدء الهجوم، وإذا قلنا س-10 دقيقة فإن ذلك يعنى 10 دقائق قبل بدء الهجوم.

إمكانياتها الدفاعية لكي تصبح قادرة على صد هجوم العدو المضاد الرئيسي قبل سعت س+12 ساعة وفي أحسن الظروف سعت س+. ا ساعة، فإذا قام العدو بهجومه المنتظر ما بين س+6 وسعت س+8 ، كما جاء في تقرير مدير المخابرات الحربية، فمعنى ذلك أنه يسبقنا بحوالي 4 ساعات، وتكون لديه فرصة جيدة لتدمير منشآتنا قبل أن تصل إليها دباباتنا وأسلحتنا الثقيلة لزيادة إمكانياتها الدفاعية، ولمواجهة هذا الاحتمال اتخذنا الإجراءات التالية[1].

قمنا بزيادة عدد الصواريخ المضادة للدبابات التي يحملها المشاة معهم أثناء العبور، وقد تم ذلك على حساب التشكيلات غير المشتركة اشتراكًا مباشرًا في عملية العبور. وهكذا جردت تشكيلاتنا التي كانت في احتياطات الجيوش الميدانية كما جرد احتياطنا الإستراتيجي من جميع الصواريخ المضادة للدبابات مالوتكا Malotka بأطقمها، وذلك حتى يمكن أن ندعم بها قواتنا المشاة المكلفة بالعبور. لقد كانت مغامرة ولكنها كانت محسوبة على أساس أن هذه الأسلحة سوف تسحب هي وأطقمها وتعاد إلى تشكيلاتها الأصلية بعد أن تصل الدبابات والأسلحة الثقيلة إلى المشاة[2].

قررنا زيادة عدد القوات المكلفة بالعمل في عمق العدو، وذلك بهدف تأخير وصول قواته الاحتياطية المكلفة بالقيام بالهجوم المضاد، إلى أطول أجل ممكن.

فرضنا على وحدات المشاة المترجلين الذين يعبرون القناة ألا يتجاوز تقدمهم 5 كيلومترات شرق القناة، مع ضرورة استناد أجنابها على القناة حتى تؤمن نفسها ضد التطويق ثم تتقوقع مشاتنا داخل رؤوس الكباري هذه إلى أن تصل إليها الدبابات والأسلحة الثقيلة. وقد كان لفرض هذه القيود فوائد متعددة، حيث إن

---

(1) لم يقم العدو بهجومه المضاد العام إلا صباح يوم 8 من أكتوبر، أي بعد 42 ساعة من بدء الهجوم.

(2) أثناء إدارة المعركة الفعلية تأخر سحب هذه الوحدات الفرعية من تشكيلات شرق القناة، وذلك لمغالاة بعض القادة في الموقف، والتراخي في إعادة هذه الوحدات الفرعية إلى تشكيلاتها، وقد أثر ذلك تأثيرًا كبيرًا على قدرة تشكيلاتنا غرب القناة في صد هجمات العدو عندما تمكن من فتح الثغرة في منطقة الدفرسوار.

صغر حجم رأس الكوبري إلى هذا الحد كان يعنى تقصير الخط الدفاعي، وبالتالي زيادة نسبة تركيز أعداد أسلحتنا المضادة للدبابات لكل كيلومتر من خط المواجهة.. كما أن توقف المشاة عند هذا الخط كان يعطى لنا الفرصة لأن نشرك معها قواتنا المتمركزة غرب القناة في معركة صد هجوم العدو المضاد، وذلك بواسطة مدفعيتنا الميدانية ودباباتنا وصواريخنا المضادة للدبابات إلخ. كذلك فإن توقف المشاة عند هذا الخط يجعلها تتمتع بالعمل تحت مظلة دفاعنا الجوى التي تكون ما تزال على بعد حوالي 10 كيلومترات غرب القناة لتبقى خارج مرمى مدفعية العدو الميدانية.

الفصل

الرابع

4

الخطة بدر

كانت الخطوط العريضة لخطتنا الهجومية بعد أن أخذت صورتها النهائية وبعد أن تغير اسمها من «المآذن العالية»، إلى «بدر»[1] تتلخص فيما يلي:

1- تقوم خمس فرق مشاة بعد تدعيم كل منها بلواء مدرع وعدد إضافي من الصواريخ مالوتكا المضادة للدبابات - والتي تسحب من التشكيلات الأخرى غير المشتركة في عملية العبور- باقتحام قناة السويس من خمس نقاط.

2- تقوم هذه الفرق بتدمير خط بارليف ثم تقوم بصد الهجوم المضاد المتوقع من العدو.

3- ما بين سعت س+18 ساعة وسعت س+24 ساعة تكون كل فرقة مشاة قد عمقت ووسعت رأس الكوبري الخاص بها لتصبح قاعدته حوالي 16 كم وعمقه حوالي 8 كم.

4- بحلول سعت س+48 ساعة تكون فرق المشاة داخل كل جيش ميداني قد سدت الثغرات الموجودة بينها واندمجت مع بعضها في رأس كوبري واحد

(1) لم يطلق اسم «بدر» على العملية الهجومية إلا خلال شهر سبتمبر 73 بعد أن تحدد يوم الهجوم ليكون 6 من أكتوبر الموافق 10 من رمضان 1393 هجرية.

لكل جيش.. وبحلول سعت س+72 ساعة يكون كل من الجيشين الثاني والثالث قد وسعا رأس الكوبري الخاص بكل منهما بحيث يندمج الاثنان في رأس كوبري واحد يمتد شرق القناة على مسافة تتراوح ما بين10-15 كم.

5- بعد الوصول إلى هذا الخط تقوم الوحدات بالحفر واتخاذ أوضاع الدفاع.

6- يتم استخدام وحدات الإبرار الجوي والبحري على نطاق واسع لعرقلة تقدم احتياطات العدو من العمق وشل مراكز قيادته.

إن قرارنا بخصوص عبور قناة السويس على مواجهة واسعة هو عقيدة ثابتة استقرت في تفكيرنا العسكري في مصر منذ عام 1968، وقد تولدت هذه العقيدة لدينا للأسباب الآتية:

1- إذا نحن قمنا بتركيز هجومنا على مواجهة صغيرة- كما هو الحال في جميع عمليات العبور السابقة عبر التاريخ- فإن ذلك سوف يعرض قواتنا لضربات جوية شديدة سواء أثناء مرحلة تجمعها في اتجاه الاختراق أم أثناء عمليه عبورها الفعلي.

2- إذا ما استخدمنا فرق المشاة التي تقوم بالدفاع غرب القناة في القيام بالهجوم، بحيث تقوم كل فرقة مشاة من مواقعها الدفاعية بعبور القناة من القطاعات التي في مواجهتها، فإن ذلك سوف يقدم لنا المزايا التالية:

أ - سوف تبقى القوات المكلفة بالهجوم في خنادقها التي تضمن لها الاختفاء والوقاية لأطول مدة ممكنة قبل أن تغادر هذه المواقع وهي في طريقها للهجوم.

ب- سوف نستفيد من التجهيز الهندسي الموجود في منطقة كل فرقة لأغراض الدفاع للاستعانة به ضمن متطلبات التجهيز الهندسي الذي يستلزمه الهجوم، وبالتالي نوفر الكثير من أعمال التجهيز الهندسي.

جـ - إن ذلك سيجعل أوضاع قواتنا في الهجوم تكاد تتطابق مع أوضاعها في الدفاع، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لإجراء تحركات كبيرة بين قواتنا قبل الهجوم، مما قد يلفت نظر العدو فتضيع منا فرصة المفاجأة .

3 - إذا اختار العدو أن يقوم بتوزيع هجماته المضادة على طول المواجهة فإنه سوف يضطر إلى توزيع مجهوداته وسوف تكون لدينا فرص ممتازة لصد هجماته الأرضية والجوية بواسطة دباباتنا وصواريخنا المضادة للدبابات وصواريخنا المضادة للطائرات المنتشرة على طول الجبهة. ولو أن العدو لجأ إلى هذا الأسلوب فإن فرصته في نجاح هجماته المضادة تكاد تكون معدومة[1] . أما إذا قام بتركيز هجومه المضاد على قطاع واحد أو اثنين من قطاعات الاختراق، فإنه قد تكون لديه فرصة أفضل في تدمير رأس كوبري لفرقة أو اثنتين بعد تحمله خسائر جسيمة- ولكن ذلك سوف يتركنا شرق القناة برؤوس كباري سليمة لعدد ثلاث فرق على الأقل ، ومن خلال هذه الفرق يكون في إمكاننا استعادة الموقف في القطاعين اللذين يكون العدو قد نجح في تدميرهما.

في خلال شهر أبريل 73 أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة لكي يشمل الاستيلاء على المضائق، فأعدت له ذكر المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع، وأنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف منذ أن ناقشنا هذه المشكلات معا في نوفمبر 72. وبعد نقاش طويل أخبرني بأنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي

(1) قد استخدم العدو هذا الأسلوب، ولذلك فإنه لم ينجح في تدمير أي رأس كوبري لأية فرقة مشاة.

احتلال 10-15 كم شرق القناة فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا، فأخبرته بأنه بإمكاننا أن نقوم بهذه المرحلة وحدنا وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين على الانضمام إلينا في المراحل التالية، ولكنه قال: إن هذا الرأي مرفوض سياسيًا، وبعد نقاش طويل طلب إلى تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم بعد العبور إلى المضائق، وأخبرني بأن هذه الخطة سوف تعرض على السوريين لإقناعهم بدخول الحرب. ولكنها لن تنفذ إلا في ظل ظروف مناسبة ، ثم أضاف قائلا: «فلنتصور مثلاً أن العدو تحمل خسائر جسيمة في قواته الجوية - وهو عنصر التهديد الأساسي- وأنه قرر سحب قواته من سيناء، فهل سنتوقف نحن على مسافة 10-15 كم شرق القناة لأنه ليس لدينا خطة لمواجهة مثل هذا الموقف؟».

لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين، ولكني لم أكن لأستطيع أن أبوح بذلك للسوريين، وقد ترددت كثيرا وأنا أكتب مذكراتي هذه، هل أحكي هذه القصة أم لا، وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي قررت أن أقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. إن الشعوب تتعلم من أخطائها، ومن حق الأجيال العربية القادمة أن تعرف الحقائق مهما كانت هذه الحقائق مخجلة.

قمنا بتجهيز الخطة الجديدة التي لم تكن إلا الخطة «جرانيت 2» بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة، وبعد أن تم وضع هذه الخطة دمجت مع «الخطة بدر» - التي هي خطة العبور- في خطة واحدة أصبحنا نطلق على خطة العبور لفظ «المرحلة الأولى»، وخطة التطوير لفظ «المرحلة الثانية»، ولكي نعمق الفاصل بين المرحلتين فقد كنا عندما ننتقل من شرح المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، نقول. «وبعد وقفة تعبوية نقوم بتطوير كذا كذا - ». إن التعبير العسكري «وقفة تعبوية» يعني التوقف إلى أن تتغير الظروف التي أدت إلى هذا التوقف، وقد تكون الوقفة التعبوية عدة أسابيع، وقد تكون عدة شهور أو أكثر، كنا نشرح ونناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق ثم نمر مرورا سريعًا على المرحلة الثانية. لم أتوقع قط أن يطلب إلينا تنفيذ هذه المرحلة، وكان يشاركني هذا الشعور قادة الجيوش ويتظاهر بذلك على الأقل وزير الحربية.

في خلال شهر سبتمبر 73 قال لي أحمد إسماعيل: «إننا سوف نقوم بالحرب، فإذا سارت الأمور على ما يرام، فإن أحدا لن يهتم بتوجيه كلمة شكر لنا، أما إذا تطورت الأمور إلى موقف سيئ فإنهم سيبحثون عن شخص يلقون عليه التبعة». لقد كان أحمد إسماعيل منزعجا، وكان يخشى وقوع الهزيمة ويريد أن يؤمن نفسه ضد هذا الاحتمال، لقد طرد من قبل الرئيس عبد الناصر مرتين: المرة الأولى عقب حرب 1967، حيث كان يشغل منصب رئيس أركان جبهة سيناء، والمرة الثانية في سبتمبر 1969، حيث كان يشغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقد أثرت هاتان الحادثتان على نفسيته تأثيرًا كبيرًا. لقد أصبح رجلاً يخشى المسئولية، ويفضل أن يتلقى الأوامر ويخشى أن يصدرها، يفكر في احتمالات الهزيمة قبل أن يفكر في احتمالات النصر، قلت له: «أنا شخصيًا لا يهمني أن أتلقى كلمة شكر أو لا أتلقى، إذ إن سعادتي في إرضاء نفسي، وإني لا أخشى كلمة لوم، لأني متيقن بأننا سننتصر بإذن الله». لم تطمئنه كثيرا كلماتي المتفائلة، وقال: "إنه من الأفضل أن يصدر رئيس الجمهورية توجيهًا يحدد فيه واجب القوات المسلحة، حتى لا يكون هناك خلاف في المستقبل حول هذه الأمور، وانتهت مناقشاتنا على أساس أنه سيطلب إلى الرئيس السادات إصدار هذا الأمر. وفي نهاية سبتمبر (قبل بدء العمليات بحوالي أسبوع) استدعاني الوزير إلى مكتبه، وسلمني كتابًا لقراءته فأخذت في قراءته فإذا هو توجيه بتوقيع السادات، يحدد واجب القوات المسلحة في العمليات بشكل عام، ولكن هناك جملة واحدة لفتت نظري وهي «حسب إمكانيات القوات المسلحة». كانت هذه الجملة من الناحية النظرية تعني أن القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي تملك القرار الأخير في تحديد ما هو ممكن وما هو غير ممكن. لقد كان أحمد إسماعيل سعيدا بهذه الجملة، وإن كان تطور الأحداث فيما بعد قد أثبت أن الرئيس السادات كان أكثر ذكاء عندما كتب هذه الجملة، لأنها تعطيه حق التنصل النهائي من أي قرار تقوم به القوات المسلحة وهي تعلم أنه ليس في طاقتها. وبعد أن قرأت التوجيه قلت لأحمد إسماعيل ضاحكًا: «مبروك.. لقد حصلت على ما تريد»، وأعدت له الكتاب لأنه كان باسمه ولكن أحمد إسماعيل بطبيعته الحذرة أعاد الكتاب إلي مرة أخرى قائلاً: «أرجو أن توقع على هذا الكتاب بأخذ العلم»، فأخرجت قلمي دون تردد وكتبت

عليه «علم وسننتصر بإذن الله»، ووقعت باسمي وتاريخ التوقيع على الوثيقة، ثم أعدته إلى الوزير.

هذه هي قصة التوجيه الإستراتيجي التي ذكرها الرئيس السادات في الصفحة رقم 331 من مذكراته، بأسلوب روائي يقول فيه: «كنت قبل ذلك في سبتمبر 1973 قد أصدرت الأمر الإستراتيجي للقائد العام ووضعت فيه تصوري للهدف الإستراتيجي، وقد كان هذا الأمر هو الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث». نعم لقد كان الأمر الأول من نوعه، ولكن لماذا؟ لأنه كانت هناك شكوك خفية- مهما حاول الطرفان إخفاءها- بين رئيس الدولة ووزير الحربية. وإن التناقض في أقوال السادات واضح في هذه النقطة كما هو واضح في نقاط أخرى كثيرة، ففي كتابه في الصفحة رقم 331، يقول: إنه حرر التوجيه الإستراتيجي في سبتمبر ووقع أمر القتال في 2 من أكتوبر ، في حين أن الصور الزنكوغرافية المنشورة في الكتاب نفسه- بعد استبعاد الأخطاء اللغوية- في صفحتي 443 و 444 تقول: إن تاريخ الوثيقتين هو أول أكتوبر و5 من أكتوبر على التوالي، بماذا يفسر لنا السادات هنا التناقض الغريب في وثيقتين تاريخيتين يقول عنهما إنهما قمة العمل العسكري؟!

إني أعلن للملأ بأن هاتين الوثيقتين مزورتان، ليس لأن الوثائق الرسمية عليها توقيعي الشخصي فحسب، بل لأن هذه الوثائق كتبت على أوراق يتناسب طولها وعرضها مع طول وعرض صفحات الكتاب الذي نشرت به مذكرات السادات.

الباب الثاني

تجهيز وإعداد

القوات المسلحة للمعركة الهجومية

الفصل

الخامس

5

إنشاء خطوط جديدة للقيادة والسيطرة

إن السيطرة على قوات مسلحة قوامها حوالي المليون ضابط وجندي هي عمل صعب للغاية، فعندما شغلت منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) كان حجم القوات المسلحـة حوالي 800000، وقبل اندلاع حرب أكتوبر 73 كانت القوات المسلحة قد بلغت 000، 050، 1 (مليونا وخمسين ألفا) في الجيش العامل، يضاف إلى ذلك 150000 كان قد تم تسريحهم وتنظيم استدعائهم خلال السنتين السابقتين للحرب، وبذلك وصل حجم القوات المسلحة إلـــــى 1200000 (مليون ومائتي ألف ضابط وجندي)، كان حوالي 58٪ منهم لا ينخرطون ضمن الوحدات الميدانية، ولا شك أن هذه النسبة تعتبر نسبة عالية إذا ما قورنت بالنسب السائدة في القوات المسلحة الأجنبية، ولكننا اضطررنا إلى هذا الموقف نتيجة للعاملين التاليين:

1- إن تفوق العدو الجوي الساحق جعل بإمكانه توجيه جماعات منقولة جوا لتدمير وتخريب أهدافنا الحيوية المتناثرة في طول البلاد وعرضها، وإن البنية التحتية Infrastructure والأهداف الحيوية في مصر، هي أهداف مثالية لجماعات التخريب المعادية، فهناك مئات الكباري فوق النيل والرياحات والترع، وهناك خطوط أنابيب المياه والبترول التي تمتد مئات الكيلومترات عبر الصحراء وكذلك خزانات المياه والنفط ومحطات الضخ والتقوية وتوليد الكهرباء، إلخ.

2- إن التوسع المستمر في حجم القوات المسلحة كان يفرض علينا زيادة طاقة المنشآت التعليمية حتى تستطيع أن تلبي مطالبنا المتزايدة في تدريب الكوادر المطلوبة لقواتنا المسلحة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمزيد من تدعيم هذه المنشات بضباط الصف المعلمين والإداريين الذين يرفعون من طاقة هذه المنشآت.

إن هيئة أركان الحرب العامة (هـ ا. ح. ع) هي جهاز مركب تركيبا غاية في التعقيد، إنها تضم حوالي 5000 ضابط و 20.000 من الرتب الأخرى، وعلى قمة هذا الجهاز يجلس (ر. ا. ح. ق. م. م) وتحت إمرته المباشرة 40 ضابطا برتبة لواء، كل منهم على قمة فرع أو تخصص أو إدارة لمعاونة (ر. ا. ح. ق. م. م) في السيطرة على القوات ولتسهيل عملية السيطرة على تلك القوات ذات المليون جندي، فقد تم تجميعها تحت 14 قيادة هي: (البحرية- الطيران- الدفاع الجوي- الجيش الثاني- الجيش الثالث- قوات المظلات- قوات الصاعقة- منطقة البحر الأحمر- المنطقة الشمالية- المنطقة الغربية- المنطقة المركزية- المنطقة الوسطى- المنطقة الجنوبية- قطاع بور سعيد). لقد تعودت في الماضي أن أخلق نوعًا من الاتصال المباشر بيني وبين الرجال الذين أقودهم، لم أكن قط من ذلك الطراز من القادة الذين يستمعون إلى تقارير مرؤوسيهم المباشرين ويعتمدون عليها اعتمادا

كليًا في اتخاذ قراراتهم. كنت أستمع دائمًا إلى تقارير المرؤوسين المباشرين ولكنني كنت في الوقت نفسه أكمل وأتحقق من هذه التقارير عن طريق الاتصال المباشر مع المستويات الصغرى، فعندما كنت قائدا لكتيبة مظلات كنت أزور الضباط والجنود وأتحدث معهم يوميا. وعندما أصبحت قائد لواء مشاة كنت أزور الوحدات الصغرى في كل أسبوع مرة على الأقل، وعندما أصبحت قائدا للقوات الخاصة (التي كانت تضم قوات المظلات وقوات الصاعقة) كنت أزور كل وحدة فرعية بمعدل مرة كل أسبوع تقريبا، وعندما توليت قيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية المترامية الأطراف، والتي كانت مواجهتها حوالي 1000 كيلومتر كنت أزور جميع رجالي بمعدل مرة كل شهر تقريبا، وخلال هذه الزيارات المستمرة كنت أستطيع أن ألمس قدرات رجالي الحقيقية، وكنت أستطيع أن أعالج نقاط الضعف التي أكتشفها، وكنت أحقنهم بأفكاري وتعليماتي، وها أنذا الآن (ر. ا. ح. ق. م. م)، فكيف يمكنني أن أحافظ على هذا الرباط التاريخي الذي يربطني دائمًا بجنودي؟ كان من الواضح أن زيارة جميع الوحدات التابعة لي- كما اعتدت فيما سبق- ضرب من المحال. وفي الوقت نفسه إذا أنا اعتمدت على سلسلة القيادة التقليدية فإن التقارير التي ستعرض على لا يمكن أن تجعلني أحس بنبض الجنود وأفكارهم وقدراتهم، كفلك فإني لن أستطيع أن أضمن أن يستقبل الجنود تعليماتي بالحماس نفسه الذي أود أن أشعرهم به وأستحثهم على تنفيذه. لقد كان بيني وبين كل جندي مقاتل سبع قيادات، فلو أن إحدى هذه القيادات السبع أهملت أو أخطأت في العمل كموصل جيد بين رؤسائها ومرءوسيها أو بين مرءوسيها ورؤسائها- وهذا احتمال لا يجب استبعاده- فإننا لن نضمن تنفيذ تعليماتنا بالأسلوب الذي نبتغيه، ولكي أتغلب على هذه المشكلة وبعد تفكير طويل قررت أن أدخل أسلوبا جديدا لكي أخلق اتصالاً مباشرًا بيني وبين الضباط والجنود يتناسب مع ظروف قواتنا المسلحة.

كانت الوسيلة الأولى هي عقد مؤتمر شهري تحت رئاستي، وكان يحضر هذا المؤتمر جميع مساعدي (أربعون ضابطا برتبة لواء) وجميع القادة الرئيسيين (14 قائدا)، ومع كل منهم القادة المرؤوسون له مباشرة وعلى سبيل المثال كان يحضر

هذا المؤتمر قائد الجيش ومعه قادة الفرق التي تحت قيادته، وهكذا كان عدد الحاضرين في هذا المؤتمر يتراوح ما بين 90 و 100 قائد ومدير. كان مؤتمرنا يمتد من الساعة التاسعة صباحًا حتى الرابعة أو الخامسة بعد الظهر ويتخلله غداء خفيف نتناوله معا في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. لقد كنت حريصًا كل الحرص على عقد هذا المؤتمر الشهري مهما كانت الظروف، ومهما كانت مشاغلي نظرًا لاقتناعي بضرورته وفائدته الكبيرة وقد كان آخر مؤتمر شهري عقدته قبل بدء حرب أكتوبر 73 هو المؤتمر رقم 26 الذي عقد بتاريخ 22 من سبتمبر 73، وكان ذلك قبل بدء الحرب بأسبوعين فقط، وهناك تسجيل كامل لكل من هذه المؤتمرات يشمل جميع المواضع التي نوقشت والقرارات التي اتخذت. لقد كنت أعرف من خبرتي السابقة كضابط ميداني أنه توجد دائمًا أزمة ثقة بين الضباط الميدانيين وضباط أركان الحرب في القيادات العليا؛ فالضباط الميدانيون كانوا دائمًا ينعتون ضباط أركان الحرب بالبيروقراطية وعدم الواقعية وأنهم دائمًا يريدون أن يفرضوا سلطاتهم على الضباط الميدانيين بواسطة تعليمات سخيفة وغير قابلة للتنفيذ أما ضباط أركان الحرب فإنهم يتهمون الضباط الميدانيين بالإسراف الشديد والتبذير وعدم مراعاة التعليمات الفنية والإدارية في استخدام المعدات مما يؤثر على كفاءتها وصلاحيتها، وأن الضابط الميداني عندما يتلف سلاحه أو معداته فإنه يرمى بها إلى الخلف ويطالب بسرعة إصلاحها أو صرف أخرى جديدة بدلاً منها، وان إمكانيات الدولة لا تسمح لضباط أركان الحرب بتلبية مثل هذا الإسراف والتبذير الذي يمارسه الضباط الميدانيون. كان واجبي- وأنا على قمة الجهازين- أن أخلق جوًا من الثقة بين المجموعتين حتى يتم التعاون بين الجميع بما فيه صالح القوات المسلحة. لقد كان هذا المؤتمر يتم بأسلوب ديمقراطي سليم، كان أي قائد أو مدير يعرض مشكلته ويناقش جميع جوانبها ثم أدعو الجانب الآخر إلى الرد على وجهة نظره، ويشترك الحاضرون في إبداء الرأي ثم نتخذ القرار في النهاية بعد أن يكون الموضوع قد أشبع بحثا. ونتيجة لهذه اللقاءات اكتشف كل من الجانبين أنه كان يغالي في عيوب الجانب الآخر، فأخذ القادة الميدانيون يدركون أهمية القيود المفروضة عليهم، كما أن ضباط أركان الحرب والمديرين أصبحوا أكثر إلماما وتجاوبا مع مطالب القادة الميدانيين، وفضلاً

عن هذا وذاك، فإن هذه اللقاءات وتناول الغداء معا وتجاذب الحديث في فترات الراحة بعيدا عن الرسميات خلق جوا من الصداقة بين الطرفين، مما كان له الأثر الأكبر في إذابة الثلوج التي كانت تفصل بينهما. كانت هذه اللقاءات فرصة لحل معظم المشكلات التي تعرض علينا، أما المشكلات المعقدة التي كانت تحتاج إلى دراسة مطولة فكنت أشكل لجنة مشتركة من الطرفين تقوم بدراستها وتعرض علينا ما توصلت إليه في مؤتمرنا التالي.

وعن طريق هذه المؤتمرات الشهرية أمكنني أن أخلق اتصالاً مباشرًا بيني وبين مستويين من القيادة، ولكن هذا يعنى أنه ما زالت هناك خمسة مستويات في القيادة تفصل بيني وبين الجندي المقاتل، ولخلق هذا الاتصال قررت أن أصدر توجيهات مكتوبة تصل إلى مستوى قائد السرية[1]، وعن طريق هذه التوجيهات أصبح باستطاعتي أن أسمع صوتي إلى ثلاثة مستويات قيادية أخرى.

لم تكن هذه التوجيهات تصدر بطريقة دورية أو بأسلوب تقليدي، أو يكتبها شخص متخصص ثم يوقع عليها (ر. ا. ح. ق. م. م) لإعطائها الصورة الرسمية. لقد كنت أكتبها بنفسي وأصدرها طبقا للظروف والأحداث، كما أن كل توجيه أصدرته كانت وراءه قصة أو حادث أو أخطاء ارتكبت بواسطة بعضهم، ولا أريد لها أن تتكرر من قبل الآخرين، لا بمجرد القول بأن هذا خطأ بل بتحليل أسباب الخطأ وتعليم الآخرين كيف يتصرفون في مثل هذه الظروف. وعن طريق هذه التوجيهات وضعت أفكاري وبصماتي في عقول رجال القوات المسلحة، ليس بالكلام المنمق الإنشائي، ولكن بواسطة الكلمات العلمية الرزينة التي تصدر من ضابط مجرب إلى أشبال يتمنى أن يكونوا أفضل منه في حمل راية الحرب والحرية. وكنت عندما أزور مختلف القوات أسأل الضباط والجنود عما ورد في توجيهاتي، وشيئا فشيئا وجدت أن الضباط الأصاغر والجنود قد ارتبطوا بي فكريا عن طريق هذه التوجيهات، وأنهم كانوا ينفذونها بدقة وحماس.

لقد كان يوم 8 من أكتوبر 73 من اسعد أيام حياتي، وذلك عندما كنت أزور وحداتنا في شرق القناة، وكان الضباط والجنود يهتفون ويصيحون كلما رأوني

---

(1) السرية هي وحدة فرعية يقودها ضابط برتبة نقيب ويتراوح عدد الجنود الذين يعملون تحت قيادته بين 50 و 10 ضابط صف وجندي حسب كل تخصص في القوات المسلحة.

بينهم «عاش التوجيه رقم 41»، «لقد اتبعنا تعلياتك في التوجيه رقم 41 بالحرف الواحد»، إلخ[1]. وفي خلال الفترة ما بين يوليو 71 وسبتمبر 1973 كنت قد أصدرت 48 توجيها، وفي خلال الحرب أصدرت توجيهات أخرى كان أولها هو التوجيه رقم 49، وكان عنوانه «خبرة الحرب في قتال المدرعات»، وقد صدر يوم 15 من أكتوبر بعد معركة الدبابات التي وقعت في اليوم السابق وخسرنا فيها 250 دبابة، وقد كان آخر توجيه أصدرته قبل أن يعزلني السادات[2] من منصبي هو التوجيه رقم 53 الصادر بتاريخ 30 من نوفمبر 73. لقد كانت هذه التوجيهات ذات فائدة كبيرة في تثقيف وتعليم القادة الأصاغر والجنود، لأن الكثير منها كان يعالج التكتيكات الصغرى التي كانت تعتبر من نقاط الضعف الرئيسية في قواتنا المسلحة.

كما سبق أن قلت كانت توجيهاتي تصل إلى مستوى قائد السرية، وبذلك استطعت أن أخلق ارتباطًا مباشرًا بيني وبين خمسة مستويات قيادية، ولكن كيف يمكنني أن أصل إلى الجندي وضابط الصف وقائد الفصيلة؟ في القوات المسلحة يعتبر قائد السرية هو المعلم الأول للسرية، ولكن في قواتنا - ذات المليون رجل- كان لدينا أكثر من عشرة آلاف قائد سرية أو ما يعادله، ولا يمكن أن نضمن- التوسع الكبير والسريع في القوات المسلحة- أن جميع الأفراد في هذا العدد الضخم هم من القادة والمعلمين الأكفاء. إن أي ضعف أو تقصير من قائد السرية ينعكس مباشرة على الجنود، وهذه حقيقة نلمسها دائما في القوات المسلحة، فإذا كان القائد جيدًا فإن الوحدة تكون دائمًا جيدة وإذا كان سيئا فإن الوحدة تكون دائمًا سيئة. ولمساعدة قائد السرية في مهمته قررت أن أصدر كتيبات صغيرة توزع على كل جندي تعالج بعض الأمور التي تخص الجندي بصفة مباشرة، وفي خلال عملي (ر. ا. ح. ق. م .م) أصدرت 8 كتيبات: ستة منها قبل الحرب والاثنان الآخران أصدرتها بعد وقف إطلاق النار، وكانت الكتيبات الستة الأولى هي: دليل الجندي- دليل السائق- دليل نقاط المراقبة الجوية -التقاليد العسكرية-

---

(1) التوجيه رقم 41 هو التوجيه الذي ينظم عملية عبور قناة السويس بواسطة فرقة مشاة.

(2) تم عزلي من منصبي يوم 12 من ديسمبر 73، وإن كان السادات يدعي أنه عزلني يوم 19 من أكتوبر 1973.

دليل التائهين في الصحراء- عقيدتنا الدينية طريقنا للنصر. أما الكتيبان الآخران اللذان صدرا بعد وقف إطلاق النار، فكان الأول هو «دليل القادة الأصاغر لضباط المشاة والمشاة الميكانيكية» وصدر بتاريخ 5 من ديسمبر 73، وكان الثاني هو «دليل القادة الأصاغر في وحدات المدرعات»، وقد قمت بمراجعته للمرة الثالثة والأخيرة ودفعته للطباعة يوم 11 من ديسمبر 73.

لقد كانت هذه الكتيبات في حجم صغير يسمح بوضع الكتيب في الجيب حتى يستطيع الجندي أن يقرأه في الوقت الذي يحلو له، وقد قمنا بطبع مليون ومائتي ألف نسخة من كتيب «عقيدتنا الدينية طريقنا للنصر»، وكانت تعليماتي تنص على أن يحمله الجندي معه وهو في المعركة. وكان يوزع على كل فرد من أفراد الاحتياط عندما يذهب إلى مراكز التعبئة ، وقد حدث أن استولت إسرائيل على بعض نسخ هذا الكتيب الذي كان مع من وقعوا أسرى من رجالنا أثناء الحرب، فحاولت أن تسيء تفسير بعض فقراته وتدعي أنني أصدرت تعليماتي إلى الجنود بقتل الإسرائيليين إذا وقعوا أسرى في أيدينا، وقاموا بحملة كبيرة ضدي، ثم قاموا بوضع ترجمة ممسوخة لبعض صفحات هذا الكتيب مما يجعل المعاني تختلط على القارئ، ولم يتحرك النظام المصري للرد على هذه التهم، وكأن الأمر لا يعنيه، إلى أن عينت سفيرًا لمصر في لندن فقمت بصفتي الشخصية بتكذيب هذه الادعاءات الباطلة لأنها تتعارض مع ديننا وتقاليدنا العربية. لقد لعبت هذه الكتيبات دورًا مهمًا في تثقيف الجنود والضباط الأصاغر وتوجيههم، ولكن مما لاشك فيه أن الكتيبين الأخيرين يعتبران ذوى قيمة كبيرة جدًا؛ لقد بينت فيهما - على ضوء خبرة الحرب- كيف يمكن لقائد الفصيلة والسرية أن يتصرف في كثير من المشكلات التي تواجهه. لقد كان طبيعيا في قواتنا المسلحة المصرية أن نمد ضابطا برتبة ملازم أو نقيب يتكلم بطلاقة وعلم غزير كيف يقاتل اللواء أو كيف تقاتل الكتيبة، ولكنه في الوقت نفسه لا يعرف كيف يقاتل بفصيلته أو سريته إذا كان يعمل مستقلاً بعيدًا عن التشكيلات المتراصة للواء أو الفرقة فكانت هذه الكتيبات والكثير من التوجيهات التي أصدرتها خير علاج لهذا الموقف الخطير.

الفصل

السادس

6

تشكيل وحدات جديدة

إن عملية بناء القوات المسلحة لم تتوقف قط منذ هزيمة يونيو 67 حتى أكتوبر 73، وعندما تسلمت منصب (ر.ا.ح. ق.م.م.) كانت القوات المسلحة تضم حوالي 800000 رجل (36000 ضابط و764000 رتبة أخرى)، وفي أكتوبر 73 كانت القوات المسلحة قد وصلت إلى1200000 رجل (66000 ضابط و1134000 رتبة أخرى). إن تجنيد وتدريب 400000 رجل (30000 ضابط و 370000 من الرتب الأخرى) في فترة تزيد قليلا على السنتين يعتبر عملا صعبا وشاقا، فكيف استطاعت مصر أن تقوم بهذا العمل الكبير؟

لقد كانت مشكلة الضباط هي مشكلة المشكلات؛ فقد كانت وحداتنا تشكو من النقص في الضباط بنسبة تتراوح بين 30٪ و 40٪، وكان إجمالي النقص العام في القوات المسلحة يصل إلى حوالي 15000 ضابط، فإذا أضفنا إلى هذا الرقم ما نحتاجه من ضباط للوحدات الجديدة التي سوف تنشأ خلال العامين التاليين، فقد قدرنا هذا الرقم بحوالي 15000 ضابط آخر، ومعنى ذلك أنه يتحتم علينا لكي نستكمل مرتبات الوحدات من الضباط إعداد 30000 ضابط في خلال سنتين، وبحساب طاقة كلياتنا العسكرية المتخصصة في تدريب الضباط، اتضح لي أن أقصى طاقة تعمل بها هذه الكليات هو 3000 ضابط بكل عام، وهذا يعني أننا نحتاج لعشر سنوات على الأقل إذا أردنا أن تحل هذه المشكلة بالوسائل

التقليدية[1]، ومن ناحية أخرى فإنه لا يجوز السكوت عن هذا الموقف، لأن العجز في كوادر الضباط يؤثر تأثيرًا خطيرًا على كفاءة القوات المسلحة. إن الضابط هو القائد والمعلم لجنوده، فمن الذي يعلم الجندي ومن الذي يقوده إذا لم يتوافر هذا الضابط؟ لكي أجد مخرجا لهذا الموقف قررت أن أنشئ كوادر جديدة من الضباط يطلق عليها «ضابط حرب»، هذا الضابط يتم انتقاؤه من بين الجنود المثقفين ويجري تدريبه تدريبا مركزا لمدة تتراوح ما بين 4- 5 أشهر في تخصص واحد، بحيث يصبح على مستوى عال في تخصصه على أن تكون معلوماته العامة عن التخصصات الأخرى محدودة وبالقدر الذي يسمح له بالتعاون مع تلك التخصصات[2]. إن تدريب هذا الضابط يهدف إلى تأهيله لتولي وحدة صغرى وأن يبقى بها إلى أن تنتهي الحرب فيتم تسريحه. وعند البحث عن المثقفين من بين الجنود اتضح لي وجود 25000 جندي أو ضابط صف حائز على درجة جامعية،

---

(1) إذا حسبنا الخسائر العالية في الضباط نتيجة الوفاة والإحالة على التقاعد خلال هذه السنوات العشر وضرورة تعويضهم فإن هذا يعنى أننا قد نحتاج إلى حوالي 12 سنة.

(2) إن التدريب العادي للضباط يشمل تأهيل الضباط لتولى قيادات متعددة، ونتيجة لذلك فإنه يدرس أسلوب إدارة المعركة المشتركة مما يترتب عليه إجراء دراسة عامة لكل التخصصات قبل أن يتخصص بصفة نهائية في أحدها.

فكان من البديهي أن يكون هؤلاء الجنود هم القاعدة التي يمكن أن ننتقي منها هؤلاء المرشحين للتأهيل لرتبة ضابط، وكنت متحمسا لهذا المشروع لأنه لم يكن يحل لنا مشكلة الضباط فحسب بل لأنه كان سوف يساعدنا على حل إحدى مشكلات الضبط والربط؛ فقد كان هؤلاء الجنود المثقفون دائمي الشجار مع قادتهم من الضباط الأصاغر الذين كانوا في كثير من الأحيان أقل منهم سنا وثقافة عامة، وكانت المشكلات تزداد بين الطرفين إذا تصادف وجود سابق معرفة بين الضابط والجندي قبل الانخراط في الجندية سواء عن طريق المدرسة أم عن طريق الانتماء إلى قرية واحدة أم حي واحد.

كان في اعتقادي أن الجنود المثقفين سيرحبون بهذه الخطوة، ولكني فوجئت بعدم تحمسهم لهذا المشروع، فقد كانت الغالبية منهم تفضل البقاء بدرجة جندي أو ضابط صف. كانوا يتصورون أن ترقيتهم لرتبة ضابط قد تربطهم بالقوات المسلحة فلا يسرحون من الخدمة عندما يحين اجل تسريح دورتهم، وقد قمت بإجراء عدة لقاءات معهم لكي أشرح لهم الموقف والدوافع لهذا المشروع ووعدتهم بأن تسريح الضابط منهم لن يتأخر يوما واحدًا عن ميعاد تسريح الجندي من دفعته، وبعد الكثير من التوعية أقبل الكثيرون منهم على التطوع وأمكن تأهيل وترقية 15000 رجل منهم إلى رتبة الملازم، كما قمنا بتأهيل 10000 آخرين من بين خريجي الجامعات الذين جندوا في عامي 71 و 72، وبذلك كان لدينا قبل يونيو 73 «25000 ضابط حرب»، أضف إلى ذلك 5000 ضابط عادي تم تدريبهم وتأهيلهم في الكليات العسكرية، فأصبح إجمالي من تم تأهيلهم وتدريبهم خلال سنتين هو 30000 ضابط، وقبل بدء العمليات في أكتوبر 73 لم تكن القوات المسلحة قد استكملت كوادرها من الضباط فحسب، بل كان لدينا فائض يقدر بحوالي ١-2٪ في كل تخصص لمقابلة الخسائر المحتملة في أثناء القتال.

إن تجنيد الجندي وتأهيله هي عملية أقل صعوبة من مشكلة انتقاء وتأهيل الضباط، ولكنها مع ذلك لم تكن عملية بسيطة. لقد جندنا ما بين يونيو 71 ويونيو 73 حوالي 400000 شاب حتى يمكننا أن نستكمل وحداتنا التي كانت قائمة

فعلا، ولكي نواجه المتطلبات المتعلقة بإنشاء وحدات جديدة. إن مصر ذات ال35 مليون كانت من الناحية الواقعية عاجزة عن إمداد قواتها المسلحة سنويًا بحوالي 160000 شاب ذوي مستوى ثقافي وصحي يتناسب مع متطلبات القوات المسلحة. لقد كان عدد الشبان الذين يصلون إلى سن التجنيد سنويًا هو حوالي 350000 (ثلاثمائة وخمسون ألفًا) ونظرًا لانخفاض المستويين الثقافي والصحي بين المجندين لم نكن نستطيع أن نحصل من بينهم على أكثر من 120000 شاب ممن ينطبق عليهم الحد الأدنى من المستويات الثقافية والصحية، وهكذا كانت احتياجاتنا الفعلية تفوق مواردنا بحوالي 40000 رجل سنويًا، وأمام هذا الموقف وجدت نفسي مضطرا إلى قبول مستويات أقل ثقافيًا وصحيًا رغم المعارضة الشديدة التي أثارها رجال الخدمات الطبية حول خفض مستوى اللياقة الطبية، كذلك حاولت أن أفتح مجال التطوع أمام المرأة للانضمام إلى القوات المسلحة، ولكن نظرا لأن مثل هذا القرار يعتبر من الأمور الاجتماعية التي تهم كل أسرة، فقد طرحت هذا الموضوع للمناقشة في أحد اجتماعاتي الشهرية فأثار اهتمام الجميع، وكانت الغالبية العظمى ضد أي اتجاه للتوسع في فتح الباب أمام المرأة للانضمام إلى القوات المسلحة، وأخيرًا استقر الرأي على أن نفتح باب التطوع أمام المرأة لكي تشغل وظائف السكرتارية على أن تقتصر على العمل في القواعد الخلفية وألا ترسل إلى المناطق الأمامية أو المناطق النائية، وهكذا فتحنا باب التطوع للنساء في القوات المسلحة للقيام بأعمال السكرتارية، واستقبلنا الفوج الأول منهن خلال عام 73 وتخرجت الدفعة الأولى في نوفمبر 1973.

وبإضافة 30000 ضابط و370000 رتبة أخرى إلى القوات المسلحة كان في استطاعتنا أن ننشئ مئات الوحدات خلال العامين ما قبل أكتوبر 73. وإنني لن أقوم بحصر هذه الوحدات وتعدادها نظرًا لكثرتها، ولكنني سأذكر فقط بعضا من هذه الوحدات التي ارتبط تشكيلها بخطة العبور ارتباطًا وثيقًا، كاللواء البرمائي AMPHIBIOUS BRIGADE . لقد بدأنا نفكر في إنشاء هذا اللواء في أواخر عام 1971، واتخذ قرار إنشائه في يناير 1972. وكان الغرض من إنشاء هذا اللواء هو دفعه في عمق العدو عبر البحيرات أو البحر بمهمة شل مراكز قيادة

العدو وتعطيل تقدم احتياطياته من العمق. لقد كنا نعلم أن المعديات التي ستقوم بنقل دباباتنا إلى الشاطئ الآخر لن تكون جاهزة للعمل قبل سعت س+ 5 ساعة في حين أن اللواء البرمائي يستطيع أن يعبر البحيرات في أقل من ساعة بأعداد كبيرة من الدبابات والعربات، مما يشكل تهديدًا خطيرا لقيادات العدو وتحرك احتياطياته. لقد شكلنا هذا اللواء على غرار الوحدات الخاصة وزودناه بحوالي 20 دبابة برمائية، و 80 مركبة برمائية لنقل المشاة الميكانيكية MICV. وفي 15 من يونيو 72 أصدرت التوجيه رقم 16 الذي ينظم عمل هذا اللواء، وكان هذا التوجيه ينظم الأسلوب الذي تعمل به الكتائب البرمائية عبر المسطحات المائية، وقد أتبعت هذا التوجيه ببيان عملي تم إجراؤه في 28 من أغسطس 72، وبحلول أكتوبر 72 كان اللواء قد أتم تدريبه وقام بأول مشروع تدريبي ليلي في ليلة 22/ 23 من أكتوبر 72، وفي خلال عام 1973 استمر اللواء في تدريباته بأسلوب أكثر عنفًا، وقد وصل مستواه إلى الحد الذي جعله يستطيع أن يبقى بمركباته في الماء لمدة تصل إلى 6 ساعات متتالية، وفي ليلة 18/ 19 من يوليو 73 قررت أن أختبر كفاءة هذا اللواء بمشروع تدريبي يكون أكثر صعوبة من الواجب الذي سوف نكلفه به أثناء العمليات، **وقد كان المشروع يشمل النقاط التالية:**

1- من منطقة تجمع قريبة من شاطئ البحر الأبيض تنزل كتائب اللواء إلى الماء ليلا ثم تسبح لمسافة 30 كم ثم تخرج إلى الشاطئ عند نقاط محددة وفي توقيتات محددة.

2- تتقدم بعد ذلك في العمق، حيث تقوم بتدمير مواقع العدو كما تقوم بصد وعرقلة احتياطات العدو المتقدمة من العمق.

لقد كانت المهمة التدريبية لاختبار اللواء أكثر صعوبة من واجب العمليات، حيث كان واجب العمليات يتضمن عبور اللواء مسطحًا مائيًا يتراوح ما بين 5- 10 كم، بينما كان المشروع التكتيكي يتطلب منه عبور 30 كم، ولكني كنت دائمًا وما زلت أؤمن بضرورة التدريب الشاق حتى لا يفاجأ الجنود بظروف لم يتهيأوا لمجابهتها، لقد بقيت مع عناصر اللواء طوال الليل، وقد نجحت إحدى الكتائب في تنفيذ مهمتها، بينما ضلت الكتيبة الأخرى اتجاهها واستطاعت بصعوبة أن

تصل إلى الشاطئ في غير المكان المحدد لها بعد أن فقدت مركبتين وعشرة أفراد، وفي صباح اليوم التالي تمكنا من إنقاذ سبعة أفراد من العشرة المفقودين وثبت لدينا غرق الباقين وعلى الرغم من خسائرنا في الأفراد والمركبات، فقد تعلمنا دروسًا جديدة وكسب الضباط والجنود ثقة أكبر بدباباتهم ومركباتهم، وبعد أقل من 80 يوما عوضنا الله عن تلك الأرواح الثلاث عوضًا كريمًا. لقد كان ثمن هذه الأرواح هو المجد والكبرياء لرجال اللواء البرمائي. الذي عبر البحيرات المرة يوم 6 من أكتوبر 73 في أقل من ساعة زمنية، وكان معه 20 دبابة و 80 مركبة برمائية، دون أية خسائر في المعدات أو الرجال، وعندما تلقيت هذا الخبر السعيد وأنا في غرفة العمليات حوالي الساعة 1500يوم 6 من أكتوبر تذكرت الشهداء الثلاثة الذين فقدناهم في التدريب وصليت من أجلهم.

لقد كان إنشاء وحدات المهندسين يحظى لدينا دائمًا بالأولوية؛ لأن عبور القناة هو في المقام الأول عملية مهندسين؛ إذ كان يتحتم على المهندسين طبقًا للخطة، أن يقوموا بتنفيذ المهام التالية:

1- فتح 70 ثغرة في الساتر الترابي على الجانب البعيد، كل منها 1500 متر مكعب.

2- إنشاء 10 كباري ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع والمعدات الثقيلة.

3- إنشاء 5 كباري خفيفة حتى يمكنها أن تجتذب نيران العدو، وبالتالي تخفف من هجوم العدو على الكباري الرئيسية، وكانت هذه الكباري تشبه الكباري الثقيلة تمامًا ولكن حمولتها كانت أربعة أطنان فقط.

4- بناء 10 كباري اقتحام لعبور المشاة[1].

5- تجهيز وتشغيل 35 معدية.

6- تشغيل 720 قاربا مطاطيا لعبور المشاة.

وكانت جميع هذه المهام تتم تقريبًا في وقت واحد، فقد كنا نفترض أن يتم فتح هذه الثغرات خلال ما بين 5-7 ساعات وتبدأ المعديات في العمل فور إتمام

---

(1) قامت إدارة المهمات ببناء هذه الكباري.

فتح هذه الثغرات بينما يتم تركيب الكباري بعد ذلك بحوالي ساعتين، وبالإضافة إلى عظم حجم هذه الأعمال وقصر الوقت المخصص لإنجازها يجب ألا ننسى أن جميع هذه الأعمال كان يتم تحت نيران العدو وهجماته المتكررة لذلك كان من واجبنا أن نقوم بعملية حساب دقيقة نستطيع بها أن نحدد حجم الوحدات المطلوبة. لقد كان عدد وحدات المهندسين التي أسهمت في عملية عبور القناة بطريق مباشر حوالي 35 كتيبة من مختلف التخصصات كان نجاح القوات المسلحة في تشكيل وتدريب وحدات المهندسين اللازمة لعملية العبور هو المفاجأة الكبرى في هذه الحرب لأن جميع دول العالم - الصديقة منها والعدوة - كان يعتقد باستحالة التغلب على هذه المشكلات! ولقد سعدت كثيرا عندما قرأت مذكرات الجنرال أليعازر (ر. ا. ح. ق. م) الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر عندما تكلم عن هذه النقطة، حيث قال: أنه أثناء مناقشة على مستوى القيادة الإسرائيلية لدراسة احتمال عبور المصريين للقناة، قال دايان وزير الحربية: «لكي يعبر المصريون قناة السويس، فإنه يلزمهم سلاح المهندسين الأمريكي والسوفيتي مجتمعين لمساعدتهم في ذلك». إن هذه شهادة نعتز ونفخر بها، وإني لا ألوم دايان على المبالغة، لأني أعرف جيدًا مدى المجهود الذي بذل لتحقيق هذه المفاجأة!

الفصل

السابع

7

مشكلات العبور وكيف تم التغلب عليها

إن تحضير وتجهيز القوات المسلحة للمعركة الهجومية لم يكن مقصورًا على إنشاء وتدريب وحدات جديدة تقليدية، حيث إن عبور قناة السويس يعتبر من العمليات العسكرية ذات الطابع الخاص. فالتنظيم العادي والتسليح العادي والعقائد العسكرية السائدة كل ذلك لم يكن ليقدم حلولاً لعملية العبور التي تنتظرني .. لذلك كان يجب علينا أن نلجأ إلى خيالنا وخبراتنا في جميع المجالات لكي نوجد حلولا للمشكلات التي تواجهنا. لقد أدخلنا الكثير من التعديلات في تنظيمات بعض وحداتنا القائمة، كما قمنا بإنشاء وحدات جديدة ذات تنظيم معين لكي تكون قادرة على القيام بمهام محددة كذلك أدخلنا بعض المعدات الجديدة ضمن تنظيم وحداتنا، وكان بعضها من أحدث وأرقى المعدات المستخدمة في العالم، وفي الوقت نفسه لجأنا إلى بعض المعدات البدائية التي كانت تستخدم في العصور القديمة. وبينما كان كل ذلك يجري في وقت واحد كان علينا أن نختبر هذه التنظيمات والمعدات والمهمات والعقائد الجديدة اختبارًا ميدانيًا تحت ظروف أقرب ما تكون إلى الظروف الواقعية التي سوف تواجهنا. وقد أجرينا مئات التجارب وأدخلنا العديد من التعديلات على أفكارنا وتنظيماتنا ومعداتنا، قبل أن نستقر على قرار نهائي في أي من هذه المواضيع.

قناة السويس كمانع مائي

لم تعد الأنهار والقنوات تشكل عائقًا كبيرا أمام الجيوش الحديثة بعد تطوير أسلحة القتال وإدخال الدبابات والمركبات البرمائية والدبابات التي تستطيع الغوص في الماء والسير على قاع المانع المائي ضمن تنظيم القوات البرية. لقد أصبح في مقدار القوات البرية أن تقتحم المانع المائي بالهجوم من الحركة وعلى مواجهة واسعة، وذلك بأن تدفع القوات الرئيسية أمامها بمفرزة برمائية تقوم بإنشاء رأس كوبري، ويتبعها المهندسون الذين ينشئون الكوبري الذي تعبر عليه القوات الرئيسية عند وصولها إلى المانع المائي. وإذا كان ذلك ينطبق على جميع الموانع المائية، فإنه لا ينطبق من قريب أو بعيد على قناة السويس، حيث إنها مانع مائي من نوع فريد في طبيعته، وقد أضاف إليها العدو- علاوة على ذلك- كثيرًا من العوائق الاصطناعية مما جعلها تبدو في أعين الكثيرين من العسكريين مانعًا مائيًا لا يمكن اقتحامه. **ويمكن وصف قناة السويس كمانع مائي - باختصار- بالنقاط التالية:**

1- مانع مائي صناعي يتراوح عرضه بين 180 و 200 متر، وأجنابها حادة الميل ومكسوة بالدبش والحجارة لمنع انهيار الأتربة والرمال إلى القاع، وهذا يجعل من الصعب على أية دبابة برمائية أن تعبرها إلا إذا تم نسف أكتاف الشاطئ

وتجهيز منزل ومطلع تستطيع المركبة البرمائية أن تستخدمها في النزول إلى الماء والخروج منه (الشكل رقم 1).

2- قيام العدو بإنشاء سد ترابي على الضفة الشرقية للقناة وبارتفاع يصل في الاتجاهات المهمة إلى 20 مترًا مما يجعل من المستحيل عبور أية مركبة برمائية إلى الشاطئ الآخر إلا بعد إزالة هذا السد. وقد عمل الإسرائيليون بجد في تعلية هذا السد وزحزحته إلى القناة حتى أصبح ميله يتقابل مع ميل شاطئ القناة أي أنه لم تكن هناك أي مصطبة أو كتف ظاهر لشاطئ القناة من ناحية العدو، وكان ميل هذا السد يتراوح بين 45 و65 درجة طبقا لطبيعة التربة في كل قطاع (الشكل رقم 2).

3- وعلى طول هذا السد الترابي بنى الإسرائيليون خطًا دفاعيًا قويًا أطلق عليه خط بارليف Barlev Line، وقد كان هذا الخط يتكون من 35 حصنًا تتراوح المسافة بين كل منها ما بين كيلو متر واحد في الاتجاهات المهمة و5 كيلومترات في الاتجاهات غير المهمة على طول القناة. أما في منطقة البحيرات فقد كانت هذه الحصون أكثر تباعدًا إذ وصلت إلى ما بين 15-10 كم بين كل حصن وآخر. كانت هذه الحصون مدفونة في الأرض وذات أسقف قوية تجعلها قادرة على أن تتحمل قصف المدفعية الثقيلة دون أن تتأثر بذلك، وكانت تحيط بها حقول ألغام وأسلاك كثيفة، ويمكن غمر القناة من مزاغل الدشم بنيران كثيفة، وبين هذه الحصون كانت هناك مرابض نيران للدبابات بمعدل مربض كل 100 متر. كان العدو لا يحتل هذه المرابض بصفة دائمة. كان يحتلها فقط في حالات التوتر، وكان في استطاعة دبابات العدو أن تتحرك بين مربض وآخر وهي مستورة تمامًا عن النظر والنيران من جانبنا، وكانت حصون خط بارليف لديها الاكتفاء الذاتي لمدة 7 أيام، ولديها وسائل اتصال جيدة مع قيادتها الخلفية، وأما القوات المخصصة لاحتلال خط بارليف فكانت لواء مشاة وثلاثة ألوية مدرعة. كان لواء المشاة (حوالي 2000-3000 رجل) يحتل الحصون، بينما كانت الألوية المدرعة (360 دبابة) تخصص حوالي ثلث قوتها للعمل كاحتياطيات قريبة تتمركز على

مسافة 5-8 كيلومترات شرق القناة. أما باقي المدرعات، فكانت تتمركز على مسافة 25-30 كم شرق القناة. لقد قدرنا أنه لو أمكننا تحقيق المفاجأة التامة وبدأنا القتال دون أن يعدل العدو من أوضاعه فمن المنتظر أن يقوم بهجمات مضادة ضد قواتنا العابرة بواسطة سرايا أو كتائب دبابات في خلال 15-30 دقيقة من بدء الهجوم، وأن يقوم بهجوم مضاد بواسطة اللواءات المدرعة في حدود ساعتين أما إذا شعر العدو بتحضيراتنا للهجوم، فقد ينجح في احتلال الفراغات التي تفصل بين الحصون بواسطة دباباته، وبذلك يمكنه أن يكبدنا خسائر كبيرة أثناء عملية العبور. علاوة على إمكان قيامه بهجمات مضادة على قواتنا التي تنجح في العبور بعد فترات تقل كثيرًا عما سبق ذكره.

4- كأن كل هذه الموانع والعوائق لم تكف لكي تبعث الطمأنينة في نفوس الإسرائيليين والرهبة في نفوس أعدائهم فأرادوا أن يبعثوا اليأس في نفوسنا، فأدخلوا سلاحًا جديدًا رهيبًا هو النيران المشتعلة فوق سطح الماء لكي تحرق كل من يحاول عبور القناة. ولتنفيذ هذه الفكرة الجهنمية بنوا مستودعات ملأوها بهذا السائل ووصلوا هذه المستودعات بأنابيب تنقل السائل إلى سطح الماء، ونظرا لأن كثافة هذا السائل أقل من كثافة الماء فإنه يطفو على سطح الماء، فإذا اشتعل بطريقة آلية أو بواسطة قنبلة فسفورية تحول سطح الماء إلى جحيم. ومع استمرار التغذية بالسائل تستمر النيران المشتعلة. (الشكل رقم 3).

تلك هي قناة السويس، وهذا هو المانع المائي الذي كان علينا اقتحامه، وللتغلب على هذه المشكلة الكبيرة قمنا بتجزئتها إلى مجموعة من المشكلات الأصغر حجما، وأخذنا نعمل على حل كل مشكلة على حدة إلى أن تم التغلب عليها جميعا فكان العبور العظيم في أكتوبر 1973.

فتح الثغرات في الساتر الترابي

كانت المشكلة الأولى والرئيسية هي فتح ثغرات في السد الترابي حتى يمكن من خلالها عبور الدبابات وأسلحتنا الثقيلة سواء عبر المعديات أم الكباري.

وعندما شغلتِ منصب (ر. ا. ح. ق.م. م) **كانت العقيدة السائدة لفتح الثغرات في الساتر الترابي تتلخص فيما يلي:**

1 - يقوم المهندسون بالعبور في قواربهم المطاطية بمجرد أن تتمكن موجات المشاة من تحقيق الحد الأدنى من الوقاية لهم.

2 - يقوم المهندسون بشق حفرة داخل السد الترابي مستخدمين في ذلك أدوات الحفر اليدوية (لاستحالة استخدام أدوات الحفر الميكانيكية نظرًا لتهايل التربة) ثم تملأ هذه الحفر بالمتفجرات ويتم تفجيرها بعد أن ينسحب المهندسون إلى مسافة 200 متر بعيدًا عن مكان التفجير. قد يبدو من الناحية النظرية أنه كلما عمق المهندسون الحفر داخل السد الترابي، وكلما زادت كمية المتفجرات المدفونة في السد زادت كمية الأتربة المزاحة، أما من الناحية العملية فقد كان الموقف مختلفًا؛ إذ كانت طبيعة التربة التي يتكون منها السد الترابي متهايلة، وكان ذلك يجعل من الصعب تعميق أي حفرة في جسم السد. وكانت الأتربة والرمال على أجناب الحفرة تتهايل إلى داخلها مع كل محاولة لتعميقها، وبالتالي فقد كانت المتفجرات التي نقوم بدفنها داخل السد ليست على عمق كاف يسمح بإزاحة كمية كبيرة من الأتربة. كانت النتائج غير مشجعة وكانت كمية الأتربة المزاحة نتيجة التفجير تصل إلى حوالي 200- 300 متر مكعب تاركة ما يقرب من 1200 متر مكعب أخرى تجب علينا إزاحتها بواسطة العمل اليدوي والميكانيكي.

3 - يستأنف العمل اليدوي لتجهيز مطلع للبولدوزر BULLDOZER الذي يتم نقله على معدية ثم يبدأ البولدوزر في العمل لاستكمال عملية فتح الثغرة.

في خلال شهري مايو ويونيو 71 حضرت عدة بيانات عملية قامت إدارة المهندسين بتنظيمها لإظهار الأسلوب المتبع في فتح الثغرات في السد الترابي نهارًا أو ليلاً. **كان يعيب هذا الأسلوب النقاط التالية:**

1 - أن عملية التنسيق بين المهندسين الذين يقومون بالتفجير، والمشاة التي تعبر أو التي عبرت وأصبحت على الشاطئ الآخر، قد لا تسير على الوجه الأكمل مما قد تترتب عليه إصابة بعض جنودنا نتيجة هذه التفجيرات .

2- إن تخصيص عدد كبير من المهندسين للقيام بأعمال الحفر اليدوي بعد عملية التفجير قد تترتب عليه زيادة خسائرنا في أفراد المهندسين فيما لو وقعت هذه المجموعة تحت نيران العدو المباشرة أو غير المباشرة .

3- إن إرسال بلدوزر للعمل في استكمال فتح الثغرة مبكرًا قد يعرضه للتدمير بواسطة نيران دبابات العدو، نظرا لكبر حجمه واضطراره للظهور في كثير من الأحيان على خط السماء وإذا تأخرنا في إرساله فسوف يتأخر فتح الثغرات، وبالتالي يتأخر تشغيل المعديات وبناء الكباري فتزداد فترة تعرض مشاتنا لهجمات العدو المضادة.

4- كان فتح الثغرات بهذا الأسلوب يعتبر باهظ التكاليف في الأفراد والمعدات والمواد، فقد كان فتح الثغرة الواحدة يحتاج إلى 60 فردا وبلدوزر و200 كغم من المتفجرات وعمل يستمر من 5-6 ساعات دون حساب لأي تدخل من العدو.

لم يكن أمامي إلا أن أقبل العمل بهذا الحل إلى أن نجد ما هو أفضل منه، ولكني أخبرت اللواء جمال علي مدير إدارة المهندسين بضرورة البحث والتفكير في أسلوب آخر لفتح هذه الثغرات. وفي خلال يونيو من العام نفسه أخبرني اللواء جمال علي أن أحد ضباط المهندسين يقترح فتح الثغرة في الساتر الترابي بأسلوب ضغط المياه، وأنه قد مارس هذا العمل عندما كان يعمل في السد العالي وكانوا يفتتون الصخر بقوة اندفاع المياه. كانت الفكرة سهلة وبسيطة ولا ينقص إلا تجربتها، وقبل انتهاء شهر يونيو حضرت أول تجربة لاختبار هذه الفكرة. استخدم المهندسون في هذا البيان ثلاث مضخات مياه صغيرة إنجليزية الصنع وكانت النتيجة رائعة. كان واضحًا أنه كلما زاد ضغط الماء زادت سرعة تهايل الرمال وبالتالي سرعة فتح الثغرة وبعد عدة تجارب اتضح لنا أن كل متر مكعب من المياه يزيح مترًا مكعبًا من الرمال، وأن العدد المثالي في كل ثغرة هو خمس مضخات وفي يوليو 71 تقرر أن يكون أسلوبنا في فتح الثغرات في الساتر الترابي هو أسلوب التجريف (ضغط المياه)، وقررنا شراء 300 مضخة مياه إنجليزية وصل قسم منها قبل نهاية العام، والقسم الباقي وصل في أوائل عام 72. وفي خلال عام 72 قررنا

شراء 150 مضخة أخرى ألمانية الصنع وأكثر قوة من المضخة الإنجليزية، وبتخصيص 3 مضخات إنجليزية ومضختين ألمانيتين لكل ثغرة كان من الممكن إزاحة 1500 متر مكعب من الأتربة خلال ساعتين فقط وبعدد من الأفراد يتراوح ما بين 10-15 فردًا فقط.

كان هذا حلاً رائعًا وسهلاً ويتلافى جميع العيوب التي كان يتسم بها الأسلوب السابق، فشكرا للمهندس الشاب صاحب الاقتراح وشكرا لجميع رجال المهندسين الذين قاموا بتطوير الفكرة وتهذيبها إلى أن أخذت لونها النهائي قبل حرب أكتوبر 73. ومن الأحداث الغريبة حقا أنه على الرغم من عشرات التجارب التي أجريت بهذا الأسلوب خلال الأعوام 71 و 72 و 73 إلا أن الإسرائيليين لم يعرفوا اكتشافنا لهذا الأسلوب في فتح الثغرات في السد الترابي، وقد تحققنا من ذلك عندما وقع في أيدينا أحد جواسيسهم قبل بدء الحرب بشهرين.

التغلب على النيران المشتعلة

كانت المشكلة الثانية التي وجبت علينا مجابهتها هي مشكلة النيران المشتعلة فوق سطح الماء، وفي شهر يونيو 71 حضرت بيانًا عمليًا عن أسلوب التغلب على هذه النيران المشتعلة، **وقد تم تنفيذ المشروع كما يلي:**

1- يقوم بعض الجنود الذين يلبسون ملابس واقية ضد الحريق بركوب أحد القوارب ومع كل منهم واحدة من سعف النخيل (جريدة)، ثم يبدأون بمهاجمة جزر النيران المشتعلة وضربها بالجريد فتنقسم عادة الجزيرة الكبيرة إلى عدة جزر صغيرة، ثم تتكرر العملية، وهكذا.

2- اقترح عليّ خلال هذا البيان أن نستبدل القوارب المطاطية بمركبات برمائية وان يستبدل سعف النخل بمواد كيماوية أو بمعنى آخر تشكيل قوة مطافئ بحرية. لم أقتنع بأنه يمكن إطفاء هذه النيران بسعف النخيل إذ كنا نستخدم في تجربتنا عشرة أطنان من السائل المشتعل، ولكن يجب أن نتصور ماذا يمكن أن يحدث لو أن العدو قذف بخمسين طنا من هذا السائل ثم أخذ يغذيها

باستمرار. لاشك أن النيران ستكون أكثر قوة وأكثر تماسكًا بحيث لا تسمح بوجود جزر عائمة من النيران يمكن لقواتنا المكلفة بالإطفاء أن تهاجمها واحدة بعد الأخرى، كما أن تشكيل وحدات إطفاء بحرية سيشغلنا عن واجبنا الأصلي، فبدلاً من أن نعبر ونقتحم فإن مجهودنا سوف يتحول إلى عملية إطفاء حريق وبهذا يتحقق هدف العدو.

وبعد دراسة الموضوع من جميع جوانبه قررت أن تكون عقيدتنا فيما يتعلق بهذه المشكلة هي كما يلي:

1 - يجب أن نحرم العدو من فرصة استخدام هذا السلاح الذي يعتمد على ثلاثة أجزاء: خزانات يسع الواحد منها 200 طن من المواد المشتعلة، أنبوبة تصل ما بين هذه الخزانات وسطح مياه القناة ثم وسيلة سيطرة تشمل الفتح والإشعال. فلو أمكننا إفساد أي من هذه الأجزاء لفشل العدو في استخدام هذا السلاح. كانت الخزانات مدفونة دفنًا جيدًا في الرمال ومن المشكوك فيه إمكان تدميرها بواسطة المدفعية. وكانت الأنابيب التي تنقل السائل هي الأخرى مدفونة ومن الصعب الوصول إليها، ولكن فتحات هذه المواسير كان يمكن رؤيتها بوضوح من جانبنا. وكانت فتحة هذه الأنابيب تختفي تحت سطح المياه عندما يكون هناك «مد» وتظهر فوق سطح المياه عندما يكون هناك «جزر»، فلو أمكننا أن نسد هذه الفتحات قبل بدء العمليات لفسدت خطة العدو في استخدام هذا السلاح تماما. لذلك يجب علينا- كجزء من التخطيط- أن نغلق هذه الفتحات وأن نضرب الخزانات بالمدفعية أثناء فترة تحضيرات المدفعية التي تسبق عملية الهجوم، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكننا إرسال جماعات تخريب لتدمير هذه الخزانات قبل المعركة وخلالها.

2 - كان علينا عند انتخاب نقط العبور أن نختارها بحيث تكون فوق اتجاه التيار، حيث إن هذا السائل المحترق يعوم مع التيار، وبالتالي فإنه يعتبر عديم المفعول ضد أي قوات تعبر من فوق اتجاه التيار.

3- إذا حدث واضطررنا لانتخاب قطاع العبور بحيث يكون تحت التيار، ثم فشلت جميع محاولاتنا في إبطال مفعول هذا السلاح ونجح العدو في تشغيله، فإننا نوقف عملية العبور إلى أن ينتهي تأثير هذه النيران. قد يتراوح الوقت اللازم لاحتراق هذا السائل ما بين 15- 30 دقيقة طبقا لكمية السائل المسكوب وليس أمامنا إلا أن نتعامل معه كأنه أحد أسلحة القتال: نحاول أن نتحاشاه إذا كان مؤثرًا ونتجاهله إذا ضعف تأثيره، مثله في ذلك مثل منطقة مغمورة بنيران المدفعية: إذا كان الضرب كثيفًا ومؤثرًا تحاشيناه وإذا كان دون تركيز عبرنا المنطقة بخسائر طفيفة.

أحمال جندي المشاة

كان في تقديرنا - كما سبق أن قلت - أن تبدأ المعديات في العمل بعد حوالي من 5-7 ساعات من بدء الهجوم، وأن تبدأ الكباري في العمل بعد ذلك بحوالي ساعتين، ونتيجة لذلك فإن الدبابات والأسلحة الثقيلة لن تعبر إلى الشاطئ الآخر بأعداد مؤثرة تسمح بتدعيم المشاة في قتالها إلا بعد حوالي 12 ساعة من بدء عبور المشاة أما الوحدات والعناصر الإدارية فإنها لن تصل إلى وحدات المشاة إلا بعد حوالي 18 ساعة من بدء الهجوم. إن هذا الموقف يشبه إلى حد ما موقف وحدات المظلات التي يتم إنزالها في عمق العدو، حيث تبقى هناك لمدة يوم أو يومين إلى أن تتصل بها القوات الرئيسية الصديقة، وهي في خلال هذه الفترة تعتمد اعتمادًا كليًا ومصيريًا على ما تستطيع حمله معها من أسلحة وعتاد وغذاء وماء. وللحقيقة فإن موقف جندي المشاة المكلف بعبور القناة كان أصعب من موقف جندي المظلات الذي ينزل في العمق، لأن جندي العبور سيواجه بهجمات مضادة مدرعة بمجرد أن يضع قدمه على الشاطئ الآخر، لذلك كان يجب علينا أن نجهز هذا الجندي تجهيزًا يسمح له بمقابلة هذه التحديات التي تنتظره، ولتحقيق ذلك كان يجب على هذا الجندي أن يحمل معه عددًا كافيًا من الأسلحة المضادة للدبابات ولاسيما الصواريخ مالوتكا ATGW حتى يمكنه أن يدمر الدبابات التي تهاجمه، وكان عليه أن يحمل الصواريـخ المضادة للطائرات STRELLA (SAM-7) حتى يمكنه أن يدمر الطائرات التي تهاجمه من ارتفاعات منخفضة، وكان عليه أن يحمل

ما يكفيه من ذخيرة وطعام ومياه لمدة يوم كامل، وكان عليه علاوة على ذلك أن يحمل ألغامًا مضادة للدبابات حتى تساعده في الدفاع عن مواقعه المكتسبة ضد هجمات الدبابات. كانت المشكلة الرئيسية هي تحديد عدد ونوعية الأسلحة وكمية الذخائر التي يحملها جندي المشاة (المترجل). علمًا بأن أقصى ما يستطيع الجندي المقاتل حمله هو 25 كيلوجرامًا، فكيف نحقق التوازن بين هذه الطلبات الضرورية جميعها؟ **هنا أطلقت شعار جنود المظلات بين الجنود المشاة المكلفين بالعبور** «أقصى ما يمكن من السلاح والذخيرة وأقل ما يمكن من الاحتياجات الإدارية الأخرى».

كان يلزم كل جندي 2 كجم من الطعام مع 2.5 لتر من المياه، فإذا أضفنا إلى ذلك ومن الحد الأدنى من الملابس والشدة الميدانية والخوذة، فإن وزن جميع هذه الأصناف يصل إلى حوالي 10 كجم، وبذلك يتبقى لدينا 15 كجم لجميع أنواع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية. لم يكن هذا الموقف يشكل أية مشكلة بالنسبة لجندي المشاة العادي المسلح ببندقية أوتوماتيكية ومعها 300 رصاصة و 2 قنبلة يدوية حيث إن وزن جميع هذه الأصناف كان يقل عن 15 كجم. ولكن كانت المشكلة الحقيقية تكمن في تلك الأحمال التي يتحتم على أطقم أسلحة الدعم حملها (المدفع عديم الارتداد ب 10، والمدفع عديم الارتداد ب 11، والمالوتكا، والـ RPG والـ STRELLA ، ومدافع الماكينة المتوسطة 7.62 مم، ومدافع الماكينة الثقيلة 12.7 مم، وقواذف اللهب المحمولة، إلخ). إن هذه الأسلحة ولو أنها تدخل تحت نطاق الأسلحة الخفيفة التي يمكن حملها فإن أوزانها -إذا أضيف إليها الحد الأدنى من الذخيرة التي يجب أن ترافقها- تصبح كبيرة وتجعل من المستحيل على طاقمها أن يتحمل وحده عبء حملها هي وذخيرتها. لذلك كان من الواجب علينا أن نوزع هذه الأحمال على باقي أفراد المشاة بطريقة تجمع بين عدالة التوزيع في الأحمال وسهولة الحصول على هذه الأحمال بطريقة لا تؤثر على كفاءة الاستخدام التكتيكي للسلاح. وحيث إن عدالة التوزيع في الأحمال تتعارض مع كفاءة الاستخدام التكتيكي للسلاح والمهام المكلف بها كل جندي، فقد قمنا بعمل كشوفات تفصيلية تشمل كشفا خاصا لكل

جندي في فرقة المشاة طبقا لوظيفته وفي هذا الكشف حددنا ما يتحتم على كل جندي أن يحمل. وكانت الأحمال تتراوح بين 23-30 كجم للفرد وفي أحوال نادرة كان يحمل بعض الجنود ما يزيد على 30 كجم[1].

لقد بدا واضحًا أن الشدة الميدانية (البل) التي كان معمولا بها في القوات المسلحة في ذلك الوقت أصبحت لا تتناسب مع الظروف الجديدة، إن تثبيت الأحمال على جسم الجندي المقاتل هو موضوع بالغ الأهمية. إن هذه الأحمال إذا ما ثبتت بجسم الجندي بحيث تصبح وكأنها جزء من أعضائه فإنه يمكنه أن يتحرك بها في يسر وسهولة دون أن تعوق حركته أو تؤثر على كفاءته، أما إذا لم تثبت هذه الأحمال بطريقة جيدة فإنها سوف تؤثر تأثيرًا كبيرًا على أداء الجنود، وذلك علاوة على احتمال سقوط وفقد بعض هذه الأحمال دون أن يشعر بها الجندي. إن الشدة الميدانية المثالية هي تلك التي تستطيع أن تستوعب جميع أحمال الجندي بطريقة جيدة، ولكن الظروف التي خلقتها مشكلة عبور قناة السويس قد فرضت علينا ضرورة ابتكار شدة ميدانية تتناسب مع تلك الأحمال الخاصة. كان أمامنا عشرات الأحمال المختلفة، وكان الحل المثالي هو إيجاد شدة خاصة لكل حمل من هذه الأحمال، ولكن ذلك كان كفيلاً بأن يخلق لنا مشكلات إدارية ضخمة، وقد قامت إدارة المهمات بالكثير من التجارب حول هذا الموضوع إلى أن توصلنا إلى خمس عينات مختلفة، بحيث تستطيع كل منها أن تخدم عدة أحمال. في 12 من يوليو 72 تمت الموافقة على هذه العينات وقبل نهاية أكتوبر 72 كان قد تم عمل 50000 شدة ميدانية من هذه الأنواع الجديدة[2].

---

(1) قد ساعدني في تحرير هذه الكشوفات خبرتي السابقة كضابط مظلات فقد سبق لي أن جهزت هذه الكشوفات عن كل فرد في الكتيبة عندما كنت قائدا لكتيبة المظلات ثم قمت بعمل هذه الكشوفات عن كل فرد في اللواء عندما كنت قائدا للقوات الخاصة، لذلك عندما بدأت في عمل الكشوفات الخاصة بالفرقة كان الجزء الأكبر من هذا العمل قد سبق لي إنجازه.

(2) قوات المشاة المترجلين المكلفين بالعبور طبقاً للخطة كان عددهم 2000 ضابط و 30000 رتبة أخرى، وبذلك أصبح لدينا من الشدات الميدانية ما يغطي مطالبنا، بالإضافة إلى احتياطي مخازن حوالي 50٪.

كذلك قمنا بتغيير زمزمية المياه التي يحملها جنود العبور. كانت الزمزمية المستخدمة في القوات المسلحة تسع ثلاثة أرباع اللتر من المياه فاستبدلناها بأخرى تسع 2.5 لتر حتى يكون مع جندي العبور ما يكفيه من المياه لمدة يوم كامل (هذه الكمية هي الحد الأدنى من المياه التي يحتاج إليها الفرد)، وقد أمكن إنتاج 50000 من هذه الزمزميات قبل نهاية عام 1971.

عربة الجر اليدوي

وعلى الرغم من الأحمال الثقيلة التي كلفنا جنود المشاة بحملها، إلا أني لم أكن مطمئنا بالقدر الكافي على قدرة مشاتنا في الاستمرار في المعركة لمدة طويلة. لقد كانت الذخيرة التي يحملونها قليلة جدا ومن الممكن أن تستهلك في قتال عنيف خلال ساعة زمنية واحدة وعلاوة على ذلك فإنهم لا يحملون ألغاما أو كاشفات ألغام، أو وسائل مواصلات كافية، أو علامات إرشاد، إلخ، وكان الحل الأمثل لكل هذه المشكلات هو إدخال عربة جر يدوية يمكن جرها بواسطة فردين بعد تحميلها بحوالي 150 كجم من الذخائر أو المعدات العسكرية. كيف صنعنا وأدخلنا هذه العربة ضمن خطة عبور قناة السويس؟ إنها قصة طريفة سوف أرويها للتاريخ.

عندما عينت قائدا لمنطقة البحر الأحمر العسكرية في يناير 1970 كان أول عمل قمت به هو دراسة العمليات العسكرية السابقة التي قام بها العدو في هذه المنطقة على الطبيعة، وكان من ضمن هذه العمليات قيام العدو بقصف ميناء سفاجة بالمدفعية ليلا وذلك قبل أن أتولى قيادة المنطقة ببضعة أشهر. عندما ذهبت إلى سفاجة عاينت الحفر المتخلفة من قصف المدفعية فاتضح لي أنها لا بد أن تكون نتيجة قصف هاون من عيار 120 ملليمتر، وبحساب مدى الهاون 120، وأنسب الأماكن للهبوط بطائرة الهليوكوبتر سألت نفسي «لو أني مكان العدو لنزلت في هذا المكان أو ذاك المكان؟»". انتقلت إلى المكانين اللذين تصورت أن يكون العدو قد عمل من أي منهما، فوجدت في أحدهما جميع الشواهد التي تؤكد صدق تخميني. لقد كانت بقايا ومخلفات القصف ما زالت في مكانها وبجوارها عربة

صغيرة ذات أربع عجلات، ولها ذراع طويلة للجر وكان واضحا أن طاقم الهاون الإسرائيلي قد نقل طلقات الهاون في هذه العربة إلى مربض النيران الذي كان يبعد حوالي 400 متر من مكان هبوط الطائرات لقد أعجبت كثيرًا بهذه العربة وأخذتها عند عودتي إلى مركز قيادتي واستدعيت رئيس الشؤون الفنية بالمنطقة وعرضت عليه العربة وقلت له: «أريد أن تصنع لي 6 عربات مثل هذه العربة»، وبعد أن فحصها قال لي إنه يستطيع أن يصنع أفضل منها ولكن المشكلة الوحيدة هي العجلات، حيث إن القوات المسلحة لا تستخدم عجلات من هذا النوع الصغير، ولكنه أضاف إن أنسب العجلات التي يمكن استخدامها هي عجلات الدراجة النارية الإيطالية الصنع VESPA. قام رئيس الشؤون الفنية بشراء العجلات المطلوبة (24 عجلة) من سوق الكانتو في القاهرة[1]. لقد صممنا أن نصنع عربة جر أفضل من العربة الإسرائيلية، وهكذا قمنا بعدة دراسات وتجارب ميدانية على العينتين الأولين حتى يمكننا أن نحدد أنسب الأبعاد وأقصى الحمولة، وبعد عدة تجارب وجدنا أن أقصى حمولة يمكن جرها بواسطة فردين فوق أرض غير ممهدة ولمسافة 5 كيلومترات هي 150 كجم. كما قمنا بتعديل في طولها حتى يمكن تحميل صواريخ القاذف الصاروخي جراد ـ ب الذي كان ضمن تسليحنا في منطقة البحر الأحمر، وكانت عملية حملها بواسطة الأفراد تعتبر مشكلة صعبة، وفي نهاية الأمر أصبحت لدينا في منطقة البحر الأحمر 6 عربات جر تستطيع الواحدة منها أن تحمل 150 كجم من الأسلحة والعتاد ويمكن جرها بواسطة فردين لمسافة 5 كم عبر أرض غير ممهدة.

وبينما كنت أفكر في مشكلات عبور القناة وأنا (ر. ا. ح. ق. م. م) تذكرت عربات الجر الست التي تركتها في البحر الأحمر، استدعيت اللواء جمال صدقي مدير إدارة المركبات في القوات المسلحة في 21 من يوليو 1971 وعرضت عليه واحدة من هذه العربات، وقلت له: «أريد أن تصنع لي 1000 عربة مثل هذه العربة»، وبعد عدة أيام عاد إلي ليخبرني أنه لو اشترى جميع العجلات المتيسرة في السوق المحلية فإنه لن يستطيع أن يصنع أكثر من 100 عربة، أما إذا أعطيته مهلة

---

(1) سوق تباع وتشترى فيها الأصناف القديمة.

6 أشهر، فإنه سيكون قادرًا على تصنيع جميع هذه العربات بعد أن يكون قد استورد العجلات المطلوبة من الخارج. وافقت على مهلة الأشهر الستة، ووفى اللواء جمال صدقي بوعده فكان لدينا خـلال يناير 72 ألف عربة من هذا النوع، طلبت منه تصنيع ألف عربة أخرى فكانت جـاهزة قبل أكتوبر 72، ثم طلبت ألفًا ثالثًا فكانت جاهزة في أبريل 1973، وعندما اقتحمت مشاتنا قناة السويس في أكتوبر 73 كانت تجر معها 2240 عربة من هذه العربات محملة بذخائر وألغام ومعدات عسكرية يبلغ وزنها 336 طنًا. شكرًا للعدو الإسرائيلي صاحب الفكرة، وشكرا لجميع رجال إدارة المركبات الذين قاموا بتصنيع هذه العربة. لقد سبق لنا أن علمنا أن الرجل العادي يستطيع أن يحمل 15 كجم زيادة على ما يحمله من طعام ومياه ومهمات عسكرية وهذا يعني أننا كنا سوف نحتـاج إلى 22400 (اثنين وعشرين ألفا وأربعمائة) من الحمالين غير المسلحين حتى يستطيعوا حمل ما قامت بنقله هذه العربات.

تجهيز أفراد المشاة بمعدات خاصة

لقد جهزنا جندي المشاة أيضًا بالكثير من المعدات الحديثة، فبحلول يوليو 72 كان قد تم تجهيز جـميع وحداتنا من المشاة بأجهزة الرؤية الليلية، فمنها ما كان يعمل بنظرية الأشعة تحت الحمراء ومنها ما كان يعمل بنظرية تقوية وتكبير ضوء النجوم STAR LIGHTER، وإلى جانب هذه الأجهزة الحديثة كانت هناك أجهزة ومعدات بدائية وغاية في البساطة، ومن بين ذلك النظارات السوداء المعتمة وسلالم الحبال. فأما النظارات السوداء فهي مصنوعة من زجاج سميك معتم من نوع الزجاج الذي يستخدمه عمال لحام الأوكسجين وذلك حتى يلبسه الأفراد عندما يستخدم العدو أشعة Zenon البالغة القوة في تعميتهم. لقد تعلمنا هذا الدرس خلال حرب الاستنزاف عندما كنا نبعث برجال الصاعقة لاصطياد دبابات العدو، وبعد عدة لقاءات ناجحة استخدم العدو الضوء المبهر المركب على دباباته في شل إبصار جنودنا، فكان ردنا على ذلك هو أن يلبس الجندي هذه النظارة ثم يوجه قذيفته إلى مصدر الضوء فيدمره. أما سلم الحبال فهو يشبه السلالم المستخدمة في الوحدات البحرية، أجنابه من الحبال ولكن درجاته من

الخشب، يسهل طيه وحمله ثم فرده على السد الترابي وبذلك يستطيع جندي المشاة أن يتسلق الساتر الترابي دون أن تغوص قدماه في التراب، كما أنه بوضع سلمين متجاورين نستطيع أن نجر مدافعنا وعربات الجر التي ترافقنا فوق هذا الساتر دون أن تغوص عجلاتها في الرمال.

توقف المشاة انتظارا لوصول أسلحة الدعم

والآن وبعد أن تم تجهيز جندي المشاة بأفضل الأسلحة والمعدات وبعد أن تم تحميله بأقصى ما يستطيع أن يحمل، فقد زادت قدراته القتالية زيادة كبيرة وأصبح خصمًا قويًا وعنيدًا للدبابات والطائرات ولكن بقى سؤال أخير: هل يستطيع 32000 ضابط وجندي من المشاة- يعبرون في 12 موجة على مدى ثلاث ساعات- أن يتحدوا قوة العدو التي تتكون من ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة متحصنة بخط بارليف وأمامهم قناة السويس بعوائقها كلها؟ وإذا جاز لنا أن نتصور أنهم قادرون على ذلك، فهل في استطاعتهم بعد ذلك أن يصدوا الهجوم المضاد الكبير الذي حذر مدير المخابرات الحربية من أن العدو سوف يقوم به بعد 6-8 ساعات من بدء الهجوم؟ لقد كانت حساباتنا تدعو إلى الاطمئنان بأن مشاتنا إذا قاتلت بعناد فإنها تستطيع أن تهزم قوة العدو التكتيكية (لواء مشاة + 3 ألوية مدرعة) التي تدافع عن القناة أما إذا دفع العدو باحتياطه التعبوي الذي قدرته إدارة مخابراتنا بأربعة ألوية مدرعة وأربعة ألوية مشاة ميكانيكية بعد 6-8 ساعات من بدء الهجوم- فإن الموقف يصبح خطيرًا جدًا، لذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات معينة لمقابلة هذا الموقف. كان الإجراء الأول هو تقديم المعاونة بالنيران لقواتنا شرق القناة بجميع الأسلحة الثقيلة المتيسرة في غرب القناة، أما الإجراء الثاني فكان يتلخص في فرض قيود مشددة على سرعة تقدم المشاة وذلك لضمان وجودها دائمًا في مدى المعاونة بالنيران من الضفة الغربية ولتقصير خطوطها الدفاعية، وبذلك تزداد إمكاناتها في صد هجوم الدبابات، وتطبيقا لذلك كان رأس الكوبري لكل فرقة مشاة يصل تدريجيًا إلى عمق 5 كم وقاعدة 8 كم بعد 4 ساعات من بدء الهجوم وعند الوصول إلى هذا الخط يجب على المشاة أن تتوقف إلى أن تصلها أسلحة الدعم التي تعبر على المعديات والكباري والتي

ينتظر أن تبدأ في الوصول حوالي س+ 10 ساعة، وبعد وصول أسلحة الدعم وإعادة التنظيم تستأنف المشاة تقدمها بحيث يصبح رأس كوبري الفرقة 8 كم في العمق و 16 كم في القاعدة بحلول س+18 ساعة، وإذا سارت الأمور طبقا للسيناريو الذي تصورناه فإنه يمكن القول بأن معركة العبور تكون قد تأكدت بعد 18 ساعة من بدء الهجوم[1].

السيطرة على عملية العبور

إن عبور مانع مائي شبيه بقناة السويس هو عملية بالغة التعقيد وتحتاج إلى إجراءات دقيقة وتفصيلية، وإذا لم تتم هذه الإجراءات طبقا لنظام دقيق وتحت سيطرة حاسمة من الانضباط فإن العملية بأكملها قد تتحول إلى فوضى عارمة. لقد قسمنا وحدات المشاة المكلفة بالعبور إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي مجموعة المترجلين الذين يقتحمون القناة في قوارب مطاطية ثم يعتمدون على أرجلهم في التحرك بعد وصولهم إلى الشاطئ الآخر، أما المجموعة الثانية فتشمل الوحدات والأطقم ذات الأسلحة الثقيلة التي تنتظر على الجانب الغربي إلى أن يتم فتح الممرات في السد الترابي وتشغيل المعديات والكباري. كان العبور على المعديات والكباري لا يتم بالوحدات المتكاملة بل كان يتم تبعا لأهمية كل مركبة ومدى حاجة المشاة إليها، ومن أجل ذلك تم تقسيم مركبات كل فرقة مشاة إلى 6 أسبقيات.

كانت الأسبقية الأولى تشمل الدبابات وعربات القتال وعربات اللاسلكي والهاونات الثقيلة وعددا محدودا من العربات التي تنقل الذخيرة، وتبلغ هذه المجموعة 200 دبابة و 750 مركبة. وكانت الأسبقية الثانية تشمل وحدات المدفعية ووحدات الدفاع الجوي وعددا إضافيا من العربات التي تحمل الذخيرة لكي يصل إجمالي الذخيرة التي مع المشاة المترجلة إلى وحدة نارية، وتبلغ هذه

---

(1) سوف نرى أن هذا السيناريو هو ما حدث فعلا -عدا أن هجوم العدو المضاد التعبوي الذي حذر مدير المخابرات الحربية من وقوعه بعد ما بين 6-8 ساعات لم يحدث- وبحلول صباح يوم 7 من أكتوبر 73 كانت عملية العبور العظيم قد تمت بنجاح باهر.

المجموعة 700 مركبة. أما الأسبقية الثالثة فكانت تشمل باقي العناصر الإدارية التابعة لكتائب المشاة وكتائب المدفعية المضادة للطائرات، وكان مجموع هذه الأسبقية 600 مركبة. وكانت الأسبقية الرابعة تتكون من الوحدات الإدارية التي على مستوى الأولوية وتصل في مجموعها إلى 400 مركبة. والأسبقية الخامسة تشمل الوحدات الإدارية التي على مستوى الفرقة وتصل في مجموعها إلى 250 مركبة. والأسبقية السادسة تشمل العربات المخصصة لركوب أفراد المشاة الذين عبروا في القوارب وتبلغ هذه المجموعة 80 مركبة، وقد كانت الأوامر صريحة بعدم السماح بعبور أية عربة من عربات هذه المجموعة قبل مرور 48 ساعة من بدء الهجوم.

كانت هذه الأسبقيات تعني أن كل كتيبة مشاة تقوم بتقسيم مركباتها إلى 4 مجموعات (1، 2، 3، 6)، وأن كل مجموعة من تلك المجموعات عليها أن تقابل المجموعات ذات الأسبقية الواحدة في مكان ووقت محددين وبترتيب معين ثم تسير على طريق معين إلى معبر معين وفي وقت محدد وأن تعبر بسرعة معينة وبعد أن يتم عبورها فإنها تسلك طريقا محددا وتصل إلى وحدتها الأم في مكان ووقت معينين. أما وحدات الدبابات والمدفعية فقد كانت أفضل حالا من وحدات المشاة حيث إنها تقسم إلى أسبقيتين فقط (1 و 3 بالنسبة للدبابات و 2 و 3 بالنسبة للمدفعية). إن عبور32000 رجل في القوارب، وعلى مدى 12 رحلة خلال ثلاث ساعات ثم تدعيمهم بعد ذلك بحوالي 1000 دبابة و13500 مركبة خلال 6 ساعات من بدء تشغيل المعديات والكباري بينما المعركة تدور على أشدها- لهو عمل شاق يحتاج إلى الكثير من المهارة وإلى قدر كبير من الانضباط ومستوى عال من السيطرة. ولتحقيق هذه السيطرة قمنا باتخاذ الإجراءات التالية:

1- ترقيم القوارب المخصصة لنقل المشاة بأرقام متسلسلة من اليمين إلى اليسار داخل الفرقة من رقم 1 إلى رقم 144.

2- تحديد نقطة انطلاق كل قارب من ناحيتنا ونقطة وصوله إلى الجانب الآخر بعلامة إرشاد كبيرة يمكن رؤيتها وتمييز رقمها نهارًا أو ليلاً من الجانب الآخر، وذلك حتى يعرف كل قارب وجهته في الذهاب والعودة

3- تم تخطيط طرق طولية تسلكها الوحدات في طريقها إلى نقاط العبور، وأعطي لكل طريق رقم ولون مميز.

4- تم تخطيط طرق عرضية تربط بين الطرق الطولية وأعطيت لها أسماء (أ. ب ج.. إلخ).

5- قمنا بعمل رسم تخطيطي لمنطقة شرق القناة حتى عمق 6 كم، ورسمنا عليه خطوطا طولية تتقابل مع الخطوط الطولية التي في ناحيتنا، وتحمل الرقم واللون نفسيهما.

6- تم تمييز كل وحدة ووحدة فرعية بعلامة مميزة توضع على خوذة الجندي.

7- تقوم وحدات الشرطة العسكرية التي تعبر مع المشاة بحمل علامات التمييز والفوانيس التي تمكنها من تحديد الطرق شرق القناة طبقا للمخطط الذي سبقت الإشارة إليه (البند 5 عاليه) وبالألوان المحددة نفسها.

8- قمنا بطبع علامات مميزة تحدد أسبقية العبور، ويتم لصق هذه العلامة على زجاج العربات.

9- أعطى لكل مركبة رقم مسلسل (طباشيري) يحدد أسبقية عبورها داخل وحدتها.

10- قمنا بصنع جداول تفصيلية تحدد الوقت الذي تخرج فيه عربات كل وحدة من منطقة التجمع والطريق الذي تسلكه والمعبر المحدد لها والتوقيت الذي تبدأ فيه بالعبور (جميع التوقيتات تم تقديرها على أساس ساعة الصفر مضافة إليها كذا.. دقيقة).

11- كان تلقين المعلومات يصل إلى مستوى الجندي وسائق المركبة، فقد كان كل فرد يعرف ما يخصه بالتفصيل ويترك الباقي لقائدة ، كان الجندي مثلاً مطلوبًا منه أن يعرف رقم قاربه والأفراد الذين يركبون معه في القارب وترتيب الركوب وترتيب النزول ومن هو الجندي الذي يكون على يمينه ومن هو الجندي الذي يكون على يساره أثناء ركوب القارب إلخ. أما السائق فكان يجب عليه أن يعرف رقمه (الطباشيري)، والوقت الذي يجب عليه أن يخرج فيه من حفرة الوقاية، والطريق الذي يسلكه، وأسبقيته داخل رتل وحدته، وأسبقيته في العبور، ورقم المعبر الذي يعبر عليه، وسرعة العبور، ثم رقم

ولون الطريق الذي يسلكه بعد عبوره والاسم والعلامة المميزة للوحدة الفرعية التي سوف ينضم إليهما إلخ.

12 - تم تشكيل قيادة خاصة للسيطرة على عملية العبور.

قد يتساءل القارئ، ماذا يمكن أن يحدث لو تدخل العدو وانقلبت هذه التوقيتات رأسًا على عقب؟ أليس من الممكن أن يتحول هذا العبور المنظم إلى فوضى عارمة؟ وللإجابة عن ذلك أود أن أوضح أن جميع توقيتاتنا قد أدخلت في حسابها مثل هذا التدخل، وأن التوقيتات التي ذكرنا تزيد كثيرًا على التوقيتات التي أمكن تحقيقها في التدريب كما أن توقيتات العمليات حسبت على أساس حوالي ضعف التوقيتات التي يمكننا تحقيقها في التدريب نهارا وحوالي 50٪ زيادة على التوقيتات التي يمكننا تحقيقها في التدريب ليلا، وبالتالي فإن توقيتاتنا المحسوبة تستطيع أن تستوعب مثل هذا التدخل ما لم يتطور مثل هذا التدخل في بعض القطاعات إلى أعمال غير متوقعة.ومع ذلك فلكي نقابل مثل هذا الاحتمال أنشأنا قيادة خاصة لتنظيم عملية العبور وزودناها بكل ما تحتاجه من إمكانيات وكان على قمة هذه القيادة في كل فرقة رئيس أركان الفرقة، كما كان رئيس أركان كل جيش هو المسئول الأول عن السيطرة على عملية العبور. كانت هذه القيادة تسيطر على 40 نقطة عبور للمشاة في كل 18 قاربًا و 35 معبر معدية في كل 2-3 معدية و 15 كوبري (10 ثقيل و 5 خفيف)، ولكي تستطيع الوحدات الفرعية الوصول إلى هذه النقط فإنه يتحتم عليها أن تمر في سلسلة من نقاط المراجعة التي تملك سلطة السماح لها بالمرور أو إيقافها وذلك طبقا لخطة العبور وسير العمليات وقد أعطيت هذه القيادة سلطة التعديل في خطة العبور طبقا للموقف، فلو فرضنا مثلاً أنه تم تدمير أحد الكباري تدميرًا كبيرًا وأنه لن يمكن إصلاحه إلا بعد بضع ساعات، فإنه يمكن تحويل العبور إلى كوبري آخر بالأسبقية نفسها التي كانت لها على الكوبري المدمر، وحتى نضمن السيطرة الكاملة على عملية العبور فقد خصصنا لهذه المهمة 500 ضابط و1000 ضابط صف وجندي ومعهم 500 جهاز لاسلكي و200 هاتف ميداني وما يزيد على 750 كيلومترًا من أسلاك الهاتف الميدانية.

الفصل

الثامن

8

إدخال عقائد جديدة

التصرف تجاه القنابل الزمنية

كانت العقيدة السائدة في القوات المسلحة عند التعامل مع القنابل التي لم تنفجر تتلخص في أن نقوم بإخلاء المنطقة من جميع الأفراد ثم نتعامل مع القنبلة بعد 24 ساعة سواء برفعها أو تفجيرها، كان ذلك يعني أن القنبلة التي لا تنفجر تعتبر أكثر وأبعد تأثيرًا من القنبلة التي تنفجر فعلا. إن العدو في ظل هذه العقيدة يستطع أن يسقط قنابل زمنية فوق الكباري وممرات الإقلاع في المطارات ضمن مجموعة أخرى من القنابل شديدة الانفجار، فإذا أصاب هذه الأهداف إصابات مباشرة فإنه سوف يضمن أن إصلاح هذه الأهداف لن يبدأ إلا بعد مرور 24 ساعة، وإذا ما فشل في إصابة هذه الأهداف فإنه سوف يضمن أيضا تعطيل استخدام هذه الأهداف لمدة 24 ساعة على الأقل. وتصحيحًا لهذا الوضع أصدرت تعليماتي بتعديل هذه العقيدة لتكون كما يلي:

1- القنابل التي لم تنفجر يتم التعامل معها بواسطة المهندسين فورًا وفي أقصر وقت ممكن. وكنت أعلم أن هذه القنبلة قد تكون قنبلة زمنية وإنها قد تنفجر في أية لحظة طبقا للتوقيت الذي حدده العدو لها، ومع ذلك فإن من واجبنا أن نقبل هذه المخاطرة.

2- إذا سقطت إحدى القنابل أثناء المعركة بجوار أحد الكباري ولم تنفجر فإن تدفق قواتنا عبر الكوبري يستمر، كما لو أنه لم يحدث شيء. ومما لا شك فيه أن هناك احتمالاً أن تنفجر مثل هذه القنبلة قبل أن ينجح المهندسون في تأمينها، ولكن حتى لو حدث ذلك فإن خسائرنا في الأفراد قد تتراوح ما بين 5-20 رجلاً، فإذا تصورنا أنه خلال ساعة زمنية واحدة يمكن أن تعبر حوالي 200 عربة قتال وقارنا بين تعطل عبور هذه القوة المقاتلة ومن احتمال - قد لا يحدث مطلقًا- أن نخسر حياة عدد من الرجال اتضح لنا أن المخاطرة التي ركبناها هي مخاطرة محسوبة. إنها الحرب وليست هناك حرب دون خسائر، وواجب القادة في النهاية هو الاختيار بين أخف الضررين.

3- إذا ما سقطت قنبلة زمنية على أحد ممرات الطائرات في مطاراتنا العسكرية فان الإقلاع والهبوط يستمران في المطارات ما دام ذلك لا يعوقهما عمليا، بينما يقوم المهندسون بإبطال مفعول القنبلة.

العبور نهارًا

من العقائد الأخرى التي قمنا بتغييرها في القوات المسلحة هو استمرار العبور على الكباري نهارًا. لقد كانت عقيدتنا حتى أوائل 1973 تقضي بألا يتم العبور إلا ليلاً، وقبل بزوغ الفجر نكون قد قمنا بفك الكباري وإخفائها، ويستمر

الحال على ذلك طوال النهار. فإذا جاء وقت العشاء (آخر ضوء) نبدأ في تركيب الكباري مرة أخرى لكي تعمل ليلاً وهكذا. كان الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو تلافى القصف الجوى المعادي ولكنني عندما بدأت في إجراء الحسابات التفصيلية للعبور اتضح لي أنه لن يمكننا- طبقًا لهذا الأسلوب- إتمام العبور إلا على مدى ثلاث ليال، وهذا موقف خطير لا يمكن قبوله. لقد كـان كل تفكيرنا قبل أن نتفق مع إخواننا السوريين هو أن نبدأ عملياتنا ليلا. إن ساعات الظلام بين العشاء والفجر هي تقريبا 8 ساعات فإذا أنقصنا من هذه المدة 4 ساعات لتركيب وفك الكوبري فإن الوقت المتبقي للعبور يكون 4 ساعات فقط أما الليلة الأولى للهجوم فسوف تستنفد في فتح الممرات في السد الترابي الذي يحتاج إلى 5-7 ساعات بعد بدء الهجوم، وبالتالي لن يكون هناك وقت لتركيب الكباري، معنى ذلك أن نبدأ في تركيب الكباري خـلال الليلة الثانية ونستخدمها في أحسن الظروف لمدة 4 ساعات ثم نستخدمها في الليلة الثالثة لمدة 4 ساعات أخرى، أي إن العبور يتم على مدى ثلاث ليال متتالية . إن عبورا بهذا الأسلوب لا يمكن أن نضمن له النجاح، واعتبارًا من منتصف عام 1972 قررنا أن يستمر عبور قواتنا على الكباري نهارا إلى أن يتم عبور جميع القوات. هذا ويمكن الإقلال من تأثير القصف الجوى المعادى سلبيًا عن طريق استخدام الدخان والكباري الهيكلية، وإيجابيا عن طريق تقوية الدفاع الجوى عن الكباري.

تخصيص كوبريين لكل فرقة

إن تخصيص كوبريين لكل فرقة من فرق النسق الأول كان من أهم القرارات التي اتخذت خـلال فترة التخطيط والتحضير للعمليات. لقد كانت خططنا حتى عام 1972 هي أن نخصص كوبري واحدًا، لكل فرقة من فرق النسق الأول، ولكنى عندما كنت أقوم بتجهيز «التوجيه رقم 41» خلال الربع الأخير من عام 72 اتضح لي أن تخصيص كوبري واحد للفرقة لن يكون كافيا. لقد كانت المعلومات المتيسرة لدينا في هذا الوقت هي أن العدو سوف يقوم بضربته المضادة التعبوية بعد 12 ساعة من بدء الهجوم.

كنا نتوقع أن يوجه العدو ضرباته إلى ثلاثة رؤوس كباري من الخمسة التي قمنا بإنشائها بمعدل 2-3 ألوية مدرعة في كل اتجاه، لذلك قمنا بإجراء حساباتنا على أساس أن يكون لدى كل فرقة الأسلحة الكافية التي تمكنها من صد مثل هذا الهجوم، ولكن اتضح لنا أن كوبري واحدًا لن يسمح بعبور جميع هذه الأسلحة في الوقت المناسب الذي يتيح لها الاشتراك في معركة صد الهجوم المضاد، لذلك كان لا بد لنا من تخصيص كوبريين لكل فرقة وهنا يجب أن نتوقف قليلاً، حيث إن جميع الكباري الثقيلة التي كانت متيسرة لدينا - بما في ذلك المتفق على استيرادها- هو 12 كوبريًا، ولاشك أن استخدام عشرة كباري في اليوم الأول من الحرب بينما كل ما نملكه هو 12 فقط كان يعتبر نوعًا من المخاطرة ولكنها كانت مخاطرة محسوبة. لقد كنت مقتنعا بأنه كلما أسرعنا في العبور زادت فرصتنا في النجاح.

الفصل

التاسع

9

البحث في جميع المجالات

قامت جميع هيئات وإدارات القوات المسلحة بالعديد من البحوث التي كانت تهدف إلى البحث عن حلول للمشكلات التي تتعلق بالمعركة الهجومية بصفة عامة وبمعركة العبور بصفة خاصة. كانت هذه البحوث تتعلق بالتنظيم، والتسليح، والمعدات الفنية والإدارية، وما يرتديه الجندي من ملابس ومهمات، وما يأكله أثناء المعركة، إلخ. كانت هذه البحوث تحاول أن تبتكر أسلحة ومعدات جديدة أو أن تقوم بتحسين وتطوير الأداء بالنسبة للأسلحة والمعدات المتيسرة. وقد اشتركت معنا في عدد من هذه البحوث وزارة البحث العلمي وبعض الإدارات الحكومية الأخرى، وقد بلغ مجموع هذه البحوث ما بين يوليو 71 ويوليو 73 أكثر من مائة بحث، ولعل أكثرها طموحا هو البحث الخاص بـ«الرجل الطائر»، وقد نجحت بعض هذه البحوث بينما فشل بعضها الآخر في التوصل إلى حلول للمشكلات التي كانت تعالجها. وسوف أذكر هنا بعضا من تلك البحوث التي تمت خلال السنتين اللتين سبقتا حرب أكتوبر 73.

القاهر والظافر

لقد قيل الكثير عن امتلاك مصر لصواريخ يطلق عليها اسم «القاهر» ويصل مداها إلى حوالي 200 كيلومتر أو أكثر، ويبدو أن السلطات المصرية كان يسعدها تشجيع هذه الأقوال وتغذيتها، وقد كان الصاروخ القاهر عنصر 2 دائمًا في جميع

الاستعراضات العسكرية المصرية قبل حرب 1967، وبعد هزيمة يونيو 1967 أخذ المصريون يتهامسون «أين القاهر؟ هل استخدم في هذه الحرب أم لا؟»، ولم تكن هناك أية إجابة عن هذه التساؤلات إلا الصمت الرهيب من السلطات المختصة جميعها.

وعندما تسلّمت أعمال (ر. ا. ح. ق. م. م) لم يتطوع أحد ليخبرني بشيء عن «القاهر» أو «الظافر» ولكنى تذكرتهما فجأة وأخذت أتقصى أخبارهما إلى أن عرفت القصة بأكملها. لن أقص كيف بدأت الحكاية، وكيف أنفقت ملايين الجنيهات على هذا المشروع، وكيف توقف، وكيف أسهم الإعلام المصري في تزوير الحقائق وخداع شعب مصر. إني أترك ذلك كله للتاريخ ولكنى سأتكلم فقط عن الحالة التى وجدت فيها هذا السلاح وكيف حاولت أن أستفيد- بقدر ما أستطيع- من المجهود والمال اللذين أنفقا فيه. لقد وجدت أن المشروع قد شطب نهائيا وتم توزيع الأفراد الذين كانوا يعملون فيه على وظائف الدولة المختلفة، أما القاهر، والظافر، فكانت هناك عدة صواريخ منهما ترقد راكدة في المخازن. لقد كانت عيوبهما كثيرة وفوائدهما قليلة ولكنى قررت أن أستفيد منهما بقدر ما تسمح به خصائصهما، وقد حضرت بيانًا عمليًا لإطلاق «القاهر» يوم 3 من سبتمبر 1971. لقد كانت قذيفته تزن 2.5 طن وتحدث حفرة في الأرض المتوسطة

الصلابة بقطر 27 مترا وعمق 12 مترًا، وتبلغ كمية الأتربة المزاحة حوالي 2300 متر مكعب وكما يبدو فإن القوة التدميرية لهذا السلاح تعتبر رائعة ولكن كفاءة السلاح الميداني لا تقاس فقط بقوة التدمير، فقد كانت هناك عيوب جوهرية في هذا السلاح تجعله أقرب ما يكون إلى المقلاع أو المنجنيق اللذين كانا يستخدمان خلال القرون الوسطى. لقد كان كبير الحجم والوزن، إذا تحرك فإن مركبته تسير بسرعة 8- 10 كيلومترات في الساعة وعلى أرض ممهدة أو صلبة، وإذا أطلق فإنه يطلق بالتوجيه العام، حيث إنه ليست لديه أية وسيلة لتحديد الاتجاه سوى توجيه القاذف في اتجاه الهدف قبل تحميل المقذوف على القاذف، أقصى مدى يمكن أن يصل إليه هو ثمانية كيلومترات ولا يمكن التحكم في المسافة إلا في حدود ضيقة وعن طريق رفع زاوية الإطلاق أو خفضها. وفى أثناء التجربة أطلقنا 4 مقذوفات بالاتجاه نفسه والزاوية نفسها فكانت نسبة الخطأ تصل إلى 800 متر، وعلى الرغم من ذلك كله فقد قررت أن أستهلك هذه الصواريخ خلال حرب أكتوبر وشكلت وحدة خاصة لهذا السلاح، وأطلقنا عليه اسم «التين»، ولم يكن في استطاعتنا طبعًا أن نستخدمه ضد أي هدف يقع شرق القناة مباشرة لأن عدم دقة السلاح قد يترتب عليها سقوط القذيفة على مواقعنا التي تقع غرب القناة ولا يفصلها عن مواقع العدو سوى 200 متر فقط ولم يكن في وسعنا أن نبعث به إلى الجبهة قبل بدء العمليات، حيث إنه لو حدث واكتشف العدو وجوده فقد يعتقد الإسرائيليون- بناء على ضخامة حجمه- أنه قادر على ضرب تل أبيب، لذلك أجلنا تحركه حتى ليلة الهجوم، أي أنه تحرك إلى الجبهة خلال ليلة 6/ 5 من أكتوبر 73.

لم تكن نتائج استخدامه طيبة، ولكننا- كما سبق أن قلت- حصلنا عليه من بين الأصناف الراكدة ولم نكن لنخسر شيئا نتيجة لاستخدامه، ولكنى فوجئت بأن الرئيس السادات يعلن صباح يوم 23 من أكتوبر 73 أننا أطلقنا «القاهر» على العدو الذي يحتل منطقة الدفرسوار قبل وقف إطلاق النار مساء يوم 23 من أكتوبر ببضع دقائق، وإني أعلن وأقرر أن هذا الادعاء باطل ولم يحدث مطلقا. إن كل ما حدث هو إطلاق ثلاث قذائف سوفيتية الصنع بواسطة من R17E[1]،

(1) يطلق عليه الغرب اسم "SCUD" .

وأنى لأتعجب! من الذين يريد السادات خداعهم: أمريكا أم إسرائيل أم شعب مصر؟ إن من السذاجة أن يعتقد السادات أنه يستطيع أن يخدع أمريكا أو إسرائيل بمثل هذا القول. حيث إن إمكانيات أمريكا الاستطلاعية بواسطة الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع التي تطير خارج مدى صواريخنا، ووسائل الاستطلاع الإلكتروني، كل ذلك كفيل بأن يجعل مثل هذا الادعاء مثارا للضحك. إذن فالمقصود هو شعب مصر الذي لا يسمع ولا يقرأ إلا ما يقوله حاكم مصر. لا أعرف كيف سيرد السادات على هذه الكذبة، وإن كنت لا أستبعد أن يرد عليها بأن يرتكب كذبة أخرى.

أما صاروخ الظافر، فهو الأخ الأصغر للقاهر، لقد كان أصغر حجمًا وأقصر مدى. وقد قامت الكلية الفنية العسكرية بتطويره بحيث يمكن إطلاق 4 قذائف دفعة واحدة. لقد كان أكثر دقة من القاهر ولكنه مع ذلك لا يمكن اعتباره بين الأسلحة الدقيقة. ولقد حضرت أيضًا بيانًا عمليًا عن إطلاقه يوم 23 من سبتمبر 71، ثم حضرت عدة بيانات عملية أخرى لإطلاقه بعد ذلك وقررت استهلاك الموجود منه خلال حرب أكتوبر 73. وفعلا تم تشكيل وحدة خاصة به وأعيدت تسميته لتكون «الزيتون». وقمنا بدفعه إلى الجبهة خلال الليالي الثلاث الأخيرة قبل المعركة. لقد كانت نتائجه فى العمليات الحربية أفضل من أخيه القاهر، وكانت حرب أكتوبر هي الفرصة التي أمكن بها إسدال الستار نهائيا على «القاهر» و«الظافر» أو- طبقًا لاسميهما الجديدين- «التين والزيتون».

الحوامات hovercraft

وفى مجال البحث عن المعدات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها فى عملية العبور فكرت فى الحوامات hovercraft استقبلت مندوب الشركة الإنجليزية فى مكتبي يوم 21 من يوليو 72، ولكنى بعد أن درست معه خصائص جميع الأنواع المتيسرة لديهم لم أجد أن أيا منها يمكن أن يقدم حلولا جذرية لما يجول بخاطري. كانت أكبر هذه الحوامات ذات حمولة 17 طنا وسرعة 60 عقدة فى الساعة، وأخيرًا قلت لمندوب «الشركة، هل تستطيع أن تصنع لي حوامة ذات حمولة 50 طنا، ولا يهمني السرعة العالية، فإن 30 عقدة تعتبر كافية حيث إنني أريد أن

أستخدمها لنقل الدبابات، بحيث تستطيع الواحدة منها ان تنقل دبابة واحدة فى كل مرة؟ أجاب مندوب الشركة بأنه يعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها فنيا، وانه سيبحث الموضوع مع شركته ثم يخبرني بالنتيجة. وفي خلال سبتمبر من العام نفسه عاد إلي ليبلغني بأن الشركة قد قامت بصنع التصميم اللازم طبقا للطلبات التي حددتها لهم، وانه فى استطاعة الشركة القيام بإنتاج الحوامات المطلوبة. لم يكن ذلك فحسب، بل إنه أحضر معه نموذجًا مصغرًا لهذه الحوامة، ولقد كان النموذج رائعًا ويحقق كل ما كنت أفكر فيه. ولكن للأسف الشديد فإن ثمن خمس حوامات كنت أود الحصول عليها لم يكن متيسرا ولم أستطع الحصول عليه وهكذا وضع المشروع على الرف. لقد كان هدفي هو ان استخدم هذه الحوامات فى نقل عدد من الدبابات عبر بحيرة التمساح والبحيرات المرة لقد عبرنا تلك البحيرات خلال حرب أكتوبر بواسطة الدبابات والمركبات البرمائية، ولكن شتان ما بين الدبابة البرمائية ذات الدرع الخفيف والمدفع عيار 76 مم والدبابة ت 54 أو ت 55 ذات المدفع ..1مم أو الدبابة ت 62 ذات المدفع 115 مم. لو إننا كنا نملك هذه الحوا مات قبل حرب أكتوبر 73 لأمكننا أن نزيد من عدد دباباتنا التي ندفع بها فى مؤخرة العدو. وبالتالي كان من الممكن أن نحصل على نتائج أفضل، إنى أقول هذه القصة لألفت النظر إلى أن هذه الحوامات سوف تلعب دورًا مهما فى نقل الدبابات فى حروب المستقبل.

كوبري مروان

اتصل بي اللواء طلاس وزير الدفاع السوري خلال شهر مايو 73، وأخبرني ان أحد ضباط سلاح الهندسة فى الجيش السوري قد أخطره بأن لديه أفكارا جديدة فيها يتعلق بالكباري التي نقيمها على قناة السويس، وأن هذه الكباري الجديدة يمكن أن توفر لنا الكثير من الوقت، وأنه على استعداد لإرسال هذا الضابط إلى مصر ليكون تحت تصرفنا لأية فترة. رحبت بالفكرة حيث إن توفير ساعة زمنية واحدة كان يعنى بالنسبة لنا عبور حوالي 1200 دبابة أو 3000 مركبة (كانت حساباتنا على أساس أن طاقة كل كوبري فى الساعة هي عبور حوالي 120 دبابة أو 200 مركبة. فإذا ضربنا هذا الرقم في 10 كباري، فإن توفير ساعة

زمنية واحدة تعنى عبور 1200 دبابة أو 2000 مركبة). استقبلت الرائد السوري المهندس مروان فى مكتبي يوم 30 من مايو 73، وحضر المقابلة كل من مدير إدارة المهندسين في القوات المسلحة والمدير العام لشركة التمساح التى كان عليها أن تقوم بصنع العينة الأولى من الكباري بعد الاستماع إلى الفكرة.

كانت فكرة المهندس مروان تعتمد على أساس أن يتفادى فتح ممرات فى الساتر الترابي، وذلك بأن يكون نصف الكوبري الذي من ناحية قواتنا عائما على الماء ثم يرتفع النصف الآخر، بحيث يستند طرفه البعيد على قمة الساتر الترابي، ونظرا لارتفاع الساتر الترابي إلى حوالي 20 مترا- كما سبق أن ذكرنا- فقد كان هذا يعني أن زاوية ميل الجزء المعلق من الكوبري ستكون كبيرة إذا بدأ الجزء المعلق فى الارتفاع داخل السدس الأخير من القناة أما إذا بدأ الجزء المعلق في الارتفاع عن سطح المياه قبل ذلك فسوف تقل زاوية الارتفاع ولكن مقابل التضحية بقوة تحمل الكوبري وثباته. لم يتحمس مهندسونا للفكرة وأثاروا الكثير من نقاط التشكيك ولو أنهم اعترفوا بأنه من الممكن تنفيذها هندسيا وأنا أيضا كنت أرى أن تطبيق الفكرة سوف يخلق لنا الكثير من المشكلات من وجهة نظر العمليات. إن عبور كوبري بهذا الميل سوف يحتاج إلى تدريب خاص ومستوى عال فى قيادة المركبات قد يكون من الصعب توافره بين جميع السائقين. ماذا يحدث لو أن إحدى الدبابات أو العربات الثقيلة تراجعت للخلف فصدمت ودمرت المركبة التى خلفها؟ ماذا يحدث لو أن الجزء المعلق من الكوبري دمر بواسطة العدو؟ إن إصلاح الكوبري العائم باستبدال جزء آخر يتم فى سهولة ويسر أما بالنسبة للكوبري المعلق فإن الوضع يختلف، كما أن فرصة العدو في إصابة الكوبري المعلق أو المركبة التى تعبر عليه أفضل بكثير من فرصة إصابة المركبة وهى تعبر على الكوبري العائم (انظر شكل رقم 4).

وعلى الرغم من هذه المشكلات كلها، فقد وافقت على أن نقوم بعمل عينة للكوبري، وبعد عمل العينة حضرت إجراء تجربتها ولكن النتائج لم تكن مشجعة. اقترح المهندس مروان أن نرسي طرف الكوبري على نقطة متوسطة من الساتر الترابي ثم نرسل بولدوزر إلى الشاطئ الآخر يقوم بالعمل فى الساتر الترابي

إلى أن ينقص ارتفاعه إلى مستوى معقول يستقر عليه طرف الكوبري ثم نبدأ فى العبور فوق الكوبري، كان هذا التعديل الجديد يزيد العملية تعقيدا ومع ذلك تركت المهندس مروان فى تجاربه كنوع من استمرار الدراسة وكعمل من أعمال الخداع[1]. كانت آخر تجربة حضرتها عن كوبري مروان يوم 33 من سبتمبر 73، وبعد حضور هذه التجربة طلب منى الرائد مروان أن يعود إلى بلاده فوافقت بعد أن شكرته على المجهودات الضخمة التى بذلها خلال أربعة أشهر متتالية، وعلى الرغم من أن كوبري مروان لم يكتب له النجاح إلا أن القصة تدل على ان العقول المصرية والسورية لم تتوان عن التعاون معا لحل المشكلات التى تعترضها مهما كانت التحديات والتضحيات.

الاستشعار من بعد

في خلال شهر مايو 73 وصلني خطاب من الدكتور عبد الهادى- الأستاذ المصري فى جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة- أبلغني فيه أنه يريد أن يطلعني على نظام جديد يمكن بمقتضاه اكتشاف أية معادن أو مياه تحت سطح الأرض بموجب معدات خاصة يتم تركيبها فى الطائرات وأنه يعتقد انه من الممكن أن نستفيد من تطبيق هذه النظرية فى النواحي العسكرية، كما أخطرني بأنه قد سبق له أن أرسل عدة خطابات إلى العديد من المسئولين لعرض هذا الموضوع، ولكن لم يستجب إليه أحد. وفى خلال أيام كان الدكتور عبد الهادي في مكتبي يشرح لي النظرية الجديدة التى قال عنها إن شركات البترول تستخدمها الآن فى البحث عن حقول البترول، إن النظرية تعتمد أساسًا على أن كل مادة لها درجة حرارة تختلف عن درجة حرارة المواد الأخرى التى تتواجد معها فى المحيط نفسه. ونتيجة لذلك، فإن المياه الجوفية أو النفط فى باطن الأرض تكون درجة حرارته مختلفة عن درجة حرارة الأرض التى تحيط به، كذلك فإن الدبابة أو العربة إن وضعت داخل جراج فإن درجة حرارتها تكون مختلفة عن درجة حرارة حوائط

---

(1) كان ميعاد الحرب قد تحدد في أواخر أغسطس وكان واضحًا أنه حتى بفرض نجاح الفكرة فإن عامل الوقت لن يسمح باستخدامها لعدم توافر الوقت اللازم لإنتاج الكباري المطلوبة وتدريب السائقين.

وسقف الجراج. وتطبيقًا لهذه النظرية فإنه إذا أمكن قياس درجات حرارة هذه الأجسام على شكل نبضات تلتقطها أجهزة الطائرات فإنه يمكن تسجيل هذه النبضات وتفسيرها على شكل صورة، وإذا كان الفرق فى درجات الحرارة بين الجسم الذي نرغب فى اكتشافه وبين الأجسام التى تحيط به يزيد على 2،. من الدرجة المئوية. وقد أطلعني على إحدى المجلات العلمية، وكان بها مقالة عن الدول التى تستخدم هذه النظرية وكانت إسرائيل من بين تلك الدول، لقد كان كلام الدكتور عبد الهادي واضحًا ومنطقيًا ولم يكن ينقصني إلا التجربة العملية لكي نتحقق مما يقول فوافق على ذلك. وفى أثناء مناقشاتنا علمت منه أن هناك أجهزة للالتقاط وهي أجهزة سهلة وبسيطة وهى معه حاليا فى مصر، أما أجهزة التفسير فهي أجهزة معقدة ثقيلة ولا توجد معه ولذلك يجب أن يرسل الأفلام الملتقطة إلى الجامعة فى أوكلاهوما لتفسيرها، وهنا كانت المشكلة. فقد كنا فى مصر فى ذلك الوقت سواء على المستوى الشعبي أم على المستوى الرسمي- لا نفرق بين أمريكا وإسرائيل، فكل سر تعرفه أمريكا عنا نفترض- بطريقة آلية أنه قد انتقل إلى العدو. أبديت شكوكي وتخوفي من هذه النقطة فأراد أن يطمئنني بأن أنتخب مكان التصوير لأغراض التجربة بحيث يكون بعيدا عن أي هدف عسكري، وبعد أن أقتنع بالتجربة فإننا نعمل على تدبير أجهزة التفسير الخاصة بنا. والتالي يصبح لدينا جهاز مستقل للالتقاط والتفسير، فوافقت على ذلك.

بعد هذه المقابلة استدعيت بعض مساعدي لبحث الموضوع معهم، ولكنى فوجئت بمدير إدارة المخابرات الحربية يقول لي: لقد ذهلت عندما علمت بأن سيادتكم قد قابلتم الدكتور عبد الهادي. إنه معروف لدينا بأنه عميل لوكالة المخابرات الأمريكية CIA[1]. سألته عما إذا كانت لديه أية اتهامات محددة يمكن أن يوجهها إليه، فأفاد بالنفي، فقلت له: «لحسن الحظ فإن أخلاقي وطباعي تختلف عن طبيعة رجال الخدمة السرية، إنى أتعامل مع كل وطني على أنه رجل شريف إلى أن يثبت العكس، أما أنتم فإنكم تشككون فى كل فرد إلى أن يثبت

(1) ليتني أعرف رأى مدير إدارة المخابرات السابق، الآن وبعد مرور أكثر من ثمان سنوات على هذا اللقاء.

العكس. أنا لا أعتقد أن الدكتور عبد الهادي هو جاسوس لمجرد أنه أمريكي الميول والاتجاهات». وفى النهاية اتفقنا على أن نسير فى إجراء التجربة مع اتخاذ الإجراءات التى تضمن عدم تسرب المعلومات.

في يوم 16 من يونيو 73 استقبلت الدكتور عبد الهادي مرة أخرى بحضور اللواءين إبراهيم عبد الفتاح ومصطفى كمال، حيث تم الاتفاق معه على الإجراءات الخاصة بالتجربة، وخصصنا إحدى الطائرات وحددنا القطاع الذي يتم تصويره ليلا، وتمت التجربة وجاءت نتائج تفسير الفيلم رائعة وتدل على سلامة النظرية فى التطبيق العملي. كان الوقت يقترب بسرعة من موعد حرب أكتوبر ولم أستطع تمصير جهاز الاستشعار من بعد قبل الحرب، ولكنني نجحت فى وضع النواة التى آمل أن تنمو وتكبر على مر الأيام[1].

العلاقة بين التكاليف وقدرة الأداء cost effectiveness

فى ذات يوم من عام 1973 استدعيت رئيس هيئة الشئون المالية فى القوات المسلحة وسألته عن تكلفة إنشاء وإدامة كل وحدة من وحدات القوات المسلحة، ولكنه أخبرني بأنه لا توجد لديه إجابة حاضرة وسريعة عن هذا السؤال، فإن تحضيره يحتاج إلى مجهود ووقت طويلين، لماذا؟ لأن ميزانية القوات المسلحة يتم تحضيرها على أساس الصنف وليس على أساس الوحدة المتكاملة، أي أن هناك ميزانية للتسليح وميزانية للمركبات وميزانية للمباني والمعسكرات وميزانية للملابس وهكذا. وحيث أن كل وحدة هي فى الواقع خليط من كل هذا، فإنه للإجابة عن سؤالي يجب ان يأخذ كل وحدة ويقوم بتحليلها إلى تلك العناصر ثم يقوم بإجراء حساب التكاليف لكل عنصر من هذه العناصر داخل الوحدة الواحدة ثم يقوم بتجميع حساب على الرقم الإجمالي لحساب تكلفة هذه العناصر لكي يحصل الوحدة قلت له: كيف يمكنني أن أفضل بين لواء صواريخ مضادة للطائرات وبين سرب من المقاتلات إذا لم أكن على علم بمعرفة تكلفة إنشاء

(1) قامت مصر بعد حرب أكتوبر 73، وبمساعدة الدكتور عبد الهادي نفسه بإنشاء المركز الخاص بالاستشعار من بعد.

وإدامـة كـل منهمـا حـتى تكـون الأفضلية علـى أساس ثمن التأثير "cost effectiveness"؟ أجـاب بأنه يقدر أهمية هذا الموضوع وأنه سوف يقوم بتشكيل مجموعة عمل لتنفيذ هذه المهمة، ولكنه حذر مقدما من أن ذلك سوف يحتاج إلى وقت طويل وأنه لا يستطيع أن يضمن الدقة التامة لهذه التقديرات.

وكخطوة مبدئية طلبت معرفة نسب توزيع الميزانية العسكرية على أوجه الإنفاق الرئيسية، فاتضح لي أن ميزانية القوات المسلحة عن عام 73 كانت موزعة طبقا لما يلي:

رواتب وأجور و إيواء	٪68
تسليح	٪13
صيانة أسلحة ومعدات	٪9
تحصينات	٪6
أصناف أخرى متنوعة	٪4
إجمالي	٪100

فى البلاد المتطورة - حيث لا تكون هناك أية قيود على شراء السلاح- يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذي تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصـة لشئون الدفاع، وعلى أثر ذلك يشرع المختصون بشئون الدفاع فى بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتهادات الماليـة- ومع أن القرار الأصل هو قرار سياسي فى المقام الأول والقرار الثاني هو قرار عسكري فى المقام الأول، فإن صانعي القرار فى كلتا الحالتين يتأثرون بالحوار الذي يجرى بين الطرفين قبل اتخاذ هذه القرارات. هذا ما يحدث فى البلاد المتطورة أما فى البلاد التى ما زالت فى مرحلة التطوير- أو بكلمة أعم فى دول العالم الثالـث- فإن الموقف ليس بهذه السهولة. إن سوق السلاح تسيطر عليها الكتلتان الكبريان: الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، إن قرار أي من أمريكا أو الاتحاد السوفيتي إمداد إحدى دول العالم الثالث بالسلاح يخضع لعوامل كثيرة أهمها الحفاظ على توازن القوى بين

مصالح الدولتين العظميين فى المنطقة، والتقدم الفني والتكنولوجي ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة، ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح، ومدى التزام الدولة التى تشتري السلاح بالخط السياسي الذي لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له. وهكذا فإن صانعي القرار فى دول العالم الثالث ليست لديهم الكلمة الأخيرة فى تحديد واختيار السلاح الذي يريدونه.

وإذا قارنا أوجه الإنفاق فى ميزانيتنا العسكرية عام 73 بمثيلاتها فى الدول الغربية فإننا نجد تباينًا واضحًا. فعلى الرغم من انخفاض الرواتب والأجور التى يحصل عليها الجندي والضابط المصريين، وعلى الرغم من مستوى المعيشة المتواضع جدا الذي توفره القوات المسلحة لرجالها فإن تكلفة الرجال وحدهم تشكل 68٪ من اعتمادات الدفاع مقابل 50٪ في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا[1]. إن أول ما يتبادر إلى الذهن نتيجة لهذه الأرقام هو أننا نستخدم عددا أكثر من الأفراد لتشغيل معداتنا الحديثة، وأننا ما زلنا نعتمد على الجندي المسلح بالبندقية أكثر من اعتمادنا على الأسلحة المتقدمة والإلكترونية، ولا شك أن هناك نصيبا كبيرا من الحقيقة فى هذا القول، ولكن هناك أيضا عوامل أخرى كثيرة لا مجال لبحثها الآن.

فى مساء يوم 26 من أغسطس 73 كنت مدعوًا على العشاء فى فندق ميناهاوس من قبل السيد حسين الشافعي، الذي كان يقوم بأعمال رئيس الجمهورية بالنيابة- نظرًا لوجود الرئيس السادات خارج القطر- وكان يقيم مأدبة عشاء على شرف الرئيس معمر القذافى الذي كان قد حضر فجأة إلى القاهرة فى اليوم السابق. كان يجلس بجواري الدكتور حجازي نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد[2]. تحدثت مع الدكتور حجازي بخصوص مناقشتي مع رئيس هيئة الشئون المالية بالقوات المسلحة بغرض تحديد تكلفة إنشاء وإدامة كل وحدة من وحدات القوات المسلحة، وسألته عما إن كان يستطيع مساعدتنا فى هذا الموضوع. فما إن سمع الدكتور حجازي كلامي عن هذا الموضوع حتى

(1) في أوائل الستينيات كانت هذه النسبة 40٪ في بريطانيا، و 30٪ في الولايات المتحدة.

(2) عين رئيسًا للوزراء في عام 1974.

قفز فرحا وقال: «سوف أقدم مساعدتي فى هذا الموضوع، ليس بصفتي وزيرا للاقتصاد والمالية ولكن بصفتي الدكتور حجازي الذي حصل على شهادة الدكتوراه فى الموضوع نفسه الذي تحدثني عنه وتطلب مساعدتي فيه. لقد حاولت أنا نفسي أن أفعل ما تريده أنت الآن فيما يتعلق بالميزانية المدنية ولكنى لم أنجح. إن تنفيذ هذا الموضوع يحتاج إلى انضباط شديد وأنا لم أستطع أن أفرض هذا الانضباط على الجهات المدنية، أما فى القوات المسلحة فإن فرصتنا فى النجاح ستكون أفضل بكثير. إن الانضباط موجود وعلاوة على ذلك فإن رئيس أركان حرب القوات المسلحة يؤيد هذا المشروع ويسانده، لقد نجح ماكنمارا فى تعديل ميزانية الدفاع فى القوات المسلحة الأمريكية بالأسلوب الذي تطلبه أنت الآن، وإني أعتقد أن بإمكاننا أن نحقق فى مصر ما استطاع ماكنمارا أن يحققه فى أمريكا».

كان الدكتور حجازى شديد التحمس لهذا الموضوع واتفقنا على أن نتقابل بعد عودته من رحلة إلى الخارج كان يزمع القيام بها، وذلك لمناقشة التفاصيل والاتفاق على الخطوط العريضة التى سوف تتبع لدراسة هذا الموضوع. لقد كانت تلك المأدبة بعد يومين فقط من إنهاء المؤتمر المشترك بين القيادتين العسكريتين المصرية والسورية. والتي تم الاتفاق فيها على تحديد يوم الهجوم، وكنا فقط في انتظار تصديق الرئيسين السادات وحافظ الأسد. كانت عجلة الحرب قد بدأت في الدوران وكان واضحًا انه لن يتسع الوقت لإجراء هذه الدراسات وعدت الدكتور حجازي بأني سأتصل به مرة ثانية بعد عودته من الخارج ولكنى لم أفعل ذلك فقد كنت مشغولاً بوضع اللمسات الأخيرة للمعركة الهجومية التي بدأت في 6 من أكتوبر.

الفصل

العاشر

10

تطور الدفاع الجوي في مصر

انهيار الدفاع الجوى عام 1969

لقد بدأنا في بناء القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة يونيو 1967 بجد وحماس شديدين، وبحلول سبتمبر 68 كانت قواتنا البرية قد وصلت إلى مستوى يسمح لها بتعدي الوجود الإسرائيلي شرق القناة، وهكذا بدأت حرب الاستنزاف. لقد كان الهدف العسكري من هذه الحرب هو رفع معنويات جنودنا التي اهتزت نتيجة هزيمة 67 النكراء وفى الوقت نفسه إرهاق العدو وتكبيده أكبر ما يمكن من الخسائر في الأرواح، وقد كان أسلوبنا في ذلك هو قصف مواقع العدو شرق القناة بالمدفعية وإرسال الدوريات عبر الشاطئ الآخر للقيام بأعمال الكمائن والإغارة ليلا، والتي كان يقع عبئها الأكبر على عاتق رجال الصاعقة. وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قررت إيقاف هذه العمليات بعد أن قامت إسرائيل بدفع جماعات التخريب المنقولة جوًا إلى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية ومنها محطة كهرباء نجع حماد، وبعد توقف دام حوالي أربعة أشهر استؤنفت حرب الاستنزاف مرة أخرى في مارس 69 ورد العدو على ذلك بتصعيد عمليات إغارته على أهدافنا في العمق.

وفى خلال يوليو 69 دفع العدو بقواته الجوية في معارك الاستنزاف وقام بتدمير دفاعنا الجوى في القطاع الشمالي من القناة وبذلك فتح ثغرة واسعة في وسط

الدفاع الجوى ما بين بور سعيد شمالا والإسماعيلية جنوبا، وأصبح في استطاعته أن يعبر بطيرانه من خلال هذه الثغرة إلى قلب الدلتا. وفى صباح 9 من سبتمبر عبرت قوة إسرائيلية خليج السويس وأنزلت 9 دبابات، وعددًا من عربات القتال الأخرى في منطقة الزعفرانة، حيث قامت هذه القوة- تحت حماية الطائرات الإسرائيلية- بمهاجمة وتدمير بعض أهدافنا الأرضية الموجودة في المنطقة ثم انسحبت دون أي تدخل من قواتنا الجوية أو البحرية، حيث إن طيران العدو كان يسيطر على سماء المنطقة طول فترة الإغارات لقد كانت هذه الإغارة دليلا ساطعا على مدى ما يستطيع أن يفعله العدو في ظل سيطرة جوية كاملة. لقد اختار العدو منطقة ا لزعفرانة لهذه العملية بعناية فائقة. فقد كانت هذه المنطقة من وجهة نظر القيادة العامة للقوات المسلحة ذات أهمية ثانوية وبالتالي فإن القوات التي خصصت لها كانت قليلة ومنتشرة وضعيفة التسليح فقد كان واجبهم الأساسي هو المراقبة والعمل ضد جماعات التخريب الصغيرة التي تتسلل إلى المنطقة ولكن ليس لقتال قوة مدرعة. لقد كانت لديهم بعض الأسلحة المضادة للدبابات التي يصل أقصى مداها إلى 600 متر، بينما كانت دبابات العدو تستطيع أن تدمر هذه الأسلحة وهي على مسافة 2000 متر دون أن يكون في ذلك أية مغامرة.

وقد بلغت مشكلة الدفاع الجوي في مصر أقصاها عندما كثف العدو غاراته في العمق، فدمر دفاعنا الجوي ثم بدأ يوجه غاراته على الأهداف المدنية من مصانع وكباري ومدارس إلخ. ولكي يستعرض العدو إمكانياته وسيطرته الجوية قام بعملية فريدة في نوعها غريبة في طبيعتها. إذ قام بعملية إغارة على محطة رادار في منطقة البحر الأحمر ثم قام بفك الجهاز وتحميله في إحدى طائرات الهيلوكبتر وعاد به من حيث أتى، وبنهاية عام 1969 كان دفاعنا الجوي قد انهار تماما وأصبحت سماء مصر مفتوحة أمام الطائرات الإسرائيلية تمرح فيها مثلما تشاء وحيث تشاء.

عناصر الدفاع الجوي

إن أي نظام للدفاع الجوى المتكامل يجب أن يشتمل على أربعة عناصر رئيسية، ودونها فإن هنا النظام يعتبر نظاما هيكليا يسهل اختراقه وتدميره جزءًا جزءًا إلى أن يتم الإجهاز عليه نهائيا بواسطة الخصم. وأصل هذه العناصر هو اكتشاف ومتابعة الطائرات المعادية على مسافة بعيدة تسمح لوسائل الدفاع الجوى الإيجابي والسلبي بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمقابلة الطائرات المغيرة، والعنصر الثاني هو توافر طائرة مقاتلة تكون في مستوى أفضل من الطائرات المغيرة أو على أقل تقدير في مستواها حتى يمكنها أن تعترض الطائرات المغيرة وتشتبك معها وتطاردها إلى خارج الحدود. أما العنصر الثالث فهو شبكة متكاملة من الصواريخ المضادة للطائرات التي تقوم بالدفاع الثابت عن الأهداف الحيوية مثل المطارات والسدود والكباري والمناطق الصناعية والمناطق المأهولة بالسكان إلخ، ويجب أن تكون شبكة الصواريخ هذه في تطور مستمر يتماشى مع تطور طائرات العدو وقذائفه جو أرض ASM إن أية شبكة دفاع جوي حديثة يمكن أن تصبح عديمة القيمة بمجرد حصول العدو على نوع متطور من القذائف جو أرض، وعلى سبيل المثال فإن شبكة الدفاع الجوى المصري التي كانت تعتبر من أكفأ شبكات الدفاع الجوى في العالم في أكتوبر71، والتي كان في استطاعتها أن تصيب أهدافها وهى على مسافة حوالي 20000 متر قد أصبحت الآن عديمة القيمة تماما بعد أن امتلكت إسرائيل القذائف جو أرض الأمريكية condor وبعد أن طورت القذيفة الإسرائيلية Gabriel لكي تطلق من الجو وبعد أن قررت إسرائيل تصنيع القذيفة

LOZ محليًا في إسرائيل على أن تكون فى خدمة جيشها فى أوائل الثمانينيات، وتعتبر هذه القذيفة الأخيرة أفضل من القذيفتين السابقتين حيث إن مداها يصل إلى 80كم. إن طائرات إسرائيل تستطيع أن تدمر شبكة الصواريخ المصرية بالقذائف Gabriel من مسافة 40 كم أو بواسطة القذائف LOZ من مسافة 80كم دون أن تعطى الفرصة لشبكة الصواريخ المصرية أن تطلق قذيفة واحدة. أما العنصر الرابع من عناصر الدفاع الجوى فهو الأجهزة الإلكترونية، إن اكتشاف طائرات العدو المغيرة يعتمد عليها كما أن القذائف جو جو AAM والقذائف جو أرض ASM التي تطلقها الطائرات على أهدافها تعتمد على الأجهزة الإلكترونية، وكذلك القذائف التي تطلق من الأرض إلى الجو SAM على الطائرات المغيرة تعتمد أيضا على الأجهزة الإلكترونية، فضلاً عن أن التقدم العلمي ليس له حدود يتوقف عندها. إن أي جهاز إلكتروني يمكن إبطال مفعوله بإجراء إلكتروني مضاد، وهذا الإجراء الإلكتروني المضاد يمكن إبطاله مرة أخرى بإجراء مضاد لمضاد، وهذا الإجراء المضاد للمضاد يمكن إبطاله مرة أخرى بإجراء مضاد للمضاد المضاد وهكذا دواليك. لذلك فإن نجاح واستمرار أي دفاع جوى يتوقف على ارتباطه الوثيق بالتقدم الإلكتروني والتطوير المستمر فى الأجهزة الإلكترونية المستخدمة.

إن الدفاع الجوى هو عملية باهظة التكاليف، ولكنه لا يقبل أنصاف الحلول فإما إن يكون هناك دفاع جوى متكامل ودائم التطور بحيث يستطيع ان يتماشى مع تطور القوات الجوية المعادية، وإما أن توفر الدولة أموالها ومجهودها وتبنى سياستها على أساس أنه ليس لديها دفاع جوي. إنه من الغباء والإسفاف أن تنفق مئات الملايين على دفاع جوى يستطيع العدو أن يدمره دون أن يخسر طائرة واحدة ودون أن تكون هناك أي فرصة لرجال الدفاع الجوى أن يطلقوا مقذوفا واحدا.

السوفيت يشاركون فى الدفاع الجوي:

في نهاية ديسمبر 1969 استطاع الرئيس جمال عبد الناصر بواقعيته وحسه المرهف أن يلم بهذه الحقائق. لقد أدرك جمال عبد الناصر أن دفاعنا الجوى يخوض معركة غير متكافئة ضد عدو يتفـــوق تفوقًا ساحقًا فى إمكانياته. كــان جمال

عبد الناصر يعرف أن رجال الدفاع الجوى فى مصر لم يكن تنقصهم الشجاعة أو الرغبة فى الفداء، بل كان ينقصهم السلاح الذي يستطيعون به أن يواجهوا هذه الهجمات الضارية. لذلك سافر عبد الناصر إلى موسكو فى يناير 70 لكي يطلب من الروس أن يشاركوا بقواتهم فى الدفاع الجوي عن مصر، وقد استجاب الاتحاد السوفيتي لطلب عبد الناصر وبدأت الإمدادات الروسية تصل إلى مصر خلال فبراير ومارس فى سرية تامة، وبحلول شهر أبريل كانت الوحدات السوفيتية قد أصبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية. كانت هذه الوحدات تشمل جميع العناصر الرئيسية الأربعة فى الدفاع الجوي، وكانت معها معدات حديثة لم يسبق لمصر أن حصلت عليها[1]. كان معها الرادارات والطائرات والصواريخ المضادة للطائرات SAM ومن بينها SAM-6 والوحدات الإلكترونية. وفى يوم 18 من أبريل 70 عرف العالم بوجود قوات سوفيتية فى مصر، وذلك بعد أن قام بعض الطيارين السوفيت بمطاردة بعض الطائرات الإسرائيلية المغيرة حتى خارج الحدود، وقد كانت جميع محادثاتهم اللاسلكية أثناء هذه العملية تتم باللغة الروسية، وبعد هذا التاريخ أوقفت إسرائيل غاراتها فى العمق وبذلك أعطت الفرصة لعناصر الدفاع الجوي المصري التي كانت قد أنهكت تماما لكي تعيد بناء نفسها من جديد. لقد قام العدو ما بين يناير وأبريل 1970 بالعديد من الغارات بلغت فى مجموعها 3300 ساعة، وأسقط خلالها 8800 طن من المتفجرات، وفى أواخر يوليو 70 تحركت كتائب الصواريخ المصرية SAM بوثبات من العمق وفى اتجاه الجبهة، وفى خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو 70 تمكنا من إسقاط 10 طائرات معادية سقطت سبع منها فوق أرضنا، فأطلق على هذا الأسبوع لقب «أسبوع تساقط الطائرات»، وقد أصبح عيدًا سنويًا لوحدات الدفاع الجوى المصري. إن يوم 30 من يوليو 70 الذي تم فيه إسقاط أول طائرتين من طراز F4 بواسطة صواريخنا SAM يعتبر يوما مشهودًا في حياتنا، إنه يعلن بعث الحياة من

---

(1) كانت العناصر السوفيتية تقوم بتشغيل عدد من الرادارات و 80 طائرة ميج 21 و 27 كتيبة صواريخ SAM ووحدات إلكترونية متعددة و 4 طائرات ميج 25 للقيام بأعمال الاستطلاع، وكان مجموع القوات الروسية فى مصر حوالي 6000 رجل.

جديد فى دفاعنا الجوى ويمثل فتحا جديدا لعصر الصراع بين القذيفة SAM وبين الطائرة، لقد كان الصراع بين الطائرة والقذيفة صراعًا مريرًا خلال حرب أكتوبر دون أن يستطيع أي منهما أن يدعي بأن له التفوق على الآخر، ففي بعض الأحيان انتصرت الطائرة ودمرت أو أبطلت بعض قواعد الصواريخ، وفى أحيان أخرى انتصرت قواعد الصواريخ ودمرت الطائرات المغيرة وقد كانت الأجهزة الإلكترونية التي يستخدمها كل من الطرفين هي العامل الحاسم فى تحديد نتائج المعركة، وسوف يستمر الصراع فى الحروب القادمة بين الطائرة والقذيفة. ولن يستطيع أي منهما أن يلغي وجود الطرف الآخر. وليست هناك إجابة مطلقة تحدد من سينتصر ومن سينهزم - سينتصر من يملك الأفضل نوعًا.. ستنتصر الطائرة إذا سلحت بقذائف جو أرض ASM أبعد مدى من قذائف SAM وكانت تملك أجهزة إلكترونية تستطيع بها إن تبطل عمل الأجهزة الإلكترونية المعادية عموما والتي تساعد فى توجيه القذائف SAM بصفة خاصة. وستنتصر القذائف SAM على الطائرات المعادية إذا كانت هذه الطائرات غير مسلحة بقذائف جو أرض ASM ذات مدى يزيد على مدى القذائف أرض جو وإذا كان لدى الدفاع الجوى أجهزة إلكترونية تستطيع أن تبطل مفعول الأجهزة الإلكترونية المعادية سواء الإيجابي منها أم السلبي.

تطور قواتنا الجوية بعد هزيمة يوليو 67

كانت خسائرنا في الطيارين خلال حرب يونيو 67 قليلة، حيث إننا خسرنا قواتنا الجوية فى هذه الحرب بينما كانت لا تزال رابضة على أرض المطارات مما وضعنا فى موقف يسمح لنا بإعادة بناء قواتنا الجوية فى وقت أسرع مما لو كنا قد فقدنا الكثير من طيارينا. ومع ذلك فلم يكن من السهل إعادة بناء قواتنا الجوية بشكل يسمح لها باللحاق بمستوى قوات العدو أو تضييق الفجوة بين القوات الجوية الإسرائيلية والقوات الجوية المصرية، كانت القوات الجوية الإسرائيلية تسبقنا بعشر سنوات على الأقل. كان طيارونا أقل عددًا وأقل خبرة حيث أن خلق الطيار الكفء عمل أكثر صعوبة من شراء الطائرات لأنه يحتاج إلى 5 سنوات على الأقل، ثم يحتاج بعد ذلك إلى 5 سنوات أخرى لكي يصل إلى قمة كفاءته. فى

خلال عام 1971 كان عدد الطائرات ميج 21 التي لدينا يزيد على عدد الطيارين، وذلك علاوة على قيام الروس بتشغيل 80 طائرة ميج 21 مصرية بطيارين سوفيت.

لقد بدأت عملية إعادة بناء القوات الجوية فى الأسابيع الأولى بعد هزيمة 67 تحت ظروف بالغة الصعوبة، فقد كان على الطيارين القدامى أن يكونوا على استعداد دائم للإقلاع بطائراتهم كواجب من واجبات الدفاع الجوي، وكان عليهم فى الوقت نفسه أن يقوموا ببعض الرحلات التدريبية لتدريب أنفسهم أو لتدريب الطيارين الجدد، ونتيجة لإرهاقهم زادت نسبة الحوادث بينهم أثناء التدريب زيادة كبيرة مما اضطر القيادة العامة إلى التخفيف من الواجبات الملقاة على عاتقهم سواء بالنسبة لواجب العمليات أم بالنسبة لساعات التدريب، وبينما كانت قواتنا الجوية تمر بهذه الظروف الصعبة كانت القوات الجوية المعادية تتطور تحت ظروف مواتية بل مثالية. لقد كانوا فى وضع يسمح لهم بالاطمئنان وعدم الخوف من أية هجمة جوية معادية، وبالتالي فلم تكن هناك ضغوط على طياريهم للقيام بأعمال المناوبة المستمرة في الدفاع الجوى وكانت لديهم الخبرة والفن، وكانوا يأخذون الوقت الكافي في التدريب وتدريب طيارين جدد، وبالإضافة إلى ذلك كله كانت لديهم الطائرة الفضلى والأسلحة والأجهزة الإلكترونية الفضلى. تحت كل هذه التحديات بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة فى إعادة بناء القوات الجوية منذ الأسابيع الأولى لهزيمة يونيو67. كان البناء يتم فى جميع الاتجاهات استعدادا للمعركة التالية: كان تدريب الطيارين يجرى على قدم وساق، كانت القواعد الجوية يجري بناؤها فى أماكن متفرقة من القطر، كانت الملاجئ الخرسانية تبنى فى القواعد لحماية الطائرات والطيارين من أي هجوم جوي مفاجئ، كانت عملية الدفاع الجوى والأرضي عن المطارات فى تطور مستمر، كانت المجهودات تبذل فى كل اتجاه بإعادة بناء قواتنا الجوية.

المهندسون وتأمين الدفاع الجوي

إن تطوير وبناء الدفاع الجوى فى مصر قد ألقى بمشكلات ومسئوليات جديدة على عاتق المهندسين، فقد قاموا ما بين عامي 68 و 73 بأعمال ضخمة

لصالح الدفاع الجوى إذ بنوا للقوات الجوية حوالي 500 ملجأ من ملاجئ الطائرات فى حوالي 20 قاعدة جوية عسكرية وذلك علاوة على ملاجئ الطيارين وغرف العمليات والمستشفيات وجميع الخدمات الأخرى داخل تلك القواعد الجوية. أما قوات الدفاع الجوى فقد حظيت بالنصيب الأكبر من مجهودات المهندسين، حيث تم بناء المئات من مواقع الصواريخ أرض جو SAM ومهدت مئات الكيلومترات من الطرق لربط هذه الشبكة داخليًا وخارجيًا. أما القوات البحرية والقوات البرية، فقد كانت متطلباتها من الدفاع الجوى أقل بكثير من متطلبات القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى، حيث إنها كانت تعتمد أساسا على الملاجئ الخفيفة، إن من الصعوبة بمكان حصر الأعمال الهندسية التفصيلية التي قام بها المهندسون لتأمين القوات المسلحة المصرية ضد الهجمات الجوية المعادية بين 67 و 73، ولكن من الممكن تصورها من حجم الأعمال التالية التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة:

30 مليون متر مكعب من أعمال الردم والحفر

3 ملايين متر مكعب من الخرسانة

2000 كيلومتر من الطرق

100 ألف ملجأ من الملاجئ الخفيفة 4x2 أمتار أو ما يعادلها.

سحب الوحدات السوفيتية وأثره على الدفاع الجوي

بحلول منتصف عام 1973 كان من الممكن القول إن الدفاع الجوي قد وصل إلى مستوى مقبول، وفجأة وقع ما لم يكن فى الحسبان عندما قرر الرئيس السادات دون أن يستشير أحدًا من رجال القوات المسلحة طرد جميع الوحدات السوفيتية الموجودة فى مصر فى يوليو 72. كانت جميع الوحدات الروسية التي فى مصر هي وحدات تقوم بواجب الدفاع الجوي، حيث كان السوفيت يقومون بتشغيل 30٪ من الطائرات ميج 21 التي تقوم بالدفاع الجوي وكانوا يقومون بتشغيل 20٪ من كتائب الصواريخ أرض جو SAM، كما كانوا يقومون بتشغيل الغالبية العظمى من الوحدات الإلكترونية وكانت بعض المعدات الإلكترونية

ممتلكات سوفيتية متطورة لم يوافق السوفيت على بيعها لنا على اعتبار أنها على درجة عالية من السرية. وهكذا غادرت هذه المعدات الإلكترونية مصر مع الوحدات السوفيتية، وقد أثر قرار سحب هذه القوات السوفيتية على قدراتنا فى الدفاع الجوى تأثيرًا كبيرًا، ومع ذلك كان من الواجب علينا أن نعمل بجد لتخفيف هنا الأثر بقدر المستطاع. لقد استطاعت قوات الدفاع الجوى (أقصد وحدات الصواريخ أرض جو) SAM أن تهيئ الأفراد المدربين اللازمين لتشغيل كتائب الصواريخ التي كان يقوم الروس بتشغيلها وذلك بحلول نهاية 72، أما القوات الجوية فقد عانت مرة أخرى من المشكلة القديمة وهى زيادة عدد الطائرات على عدد الطيارين، وقد دفعني هذا الموقف لأن أطلب من كوريا الشمالية أن تمدنا بعدد من الطيارين المدربين على قيادة طائرات الميج 21 فاستجابت لهذا الطلب وأرسلت لنا 20 طيارا وصلوا إلى مصر فى شهر يوليو 73، ولهذا الموضوع قصة.

الطيارون الكوريون في مصر

فى خلال مارس 73 كان نائب رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية فى زيارة رسمية لمصر، وكان يرافقه فى الزيارة الجنرال زانج زونـج Zang Zong نائب وزير الدفاع الكوري. الذي أبدى رغبته فى أن يزور جبهة قناة السويس، وفي يوم 6 من مارس توجهت معه إلى الجبهة وفى خـلال الرحلة أخذنا نتناقش ونتبادل الرأي فى الموضوعات العسكرية، وقد تحدثت له عن متاعبنا بخصوص إعداد الطيارين وأن لدينا ميج 21 أكثر مما نستطيع تشغيله، ولاسيما بعد أن سحب السوفيت حوالي 100 طيار كانوا يقومون بتشغيل 75 طائرة، ثم انتهزت الفرصة وقلت له «ترى هل يمكنكم أن تمدونا بعدد من طياري الميج 21؟ إن ذلك سيكون ذا فائدة مشتركة للطرفين من ناحيتنا فإنكم ستحلون لنا مشكلة النقص فى الطيارين وتسهمون فى الدفاع الجوى، ومن ناحيتكم فإن طياريكم سيكتسبون خبرة قتالية ميدانية لأن الإسرائيليين يستخدمون نفس الطائرات ويتبعون نفس التكتيكات التي ينتظر من عدوكم المنتظر فى المنطقة أن يستخدمها ويتبعها». سألني عن عدد الطيارين الذين نحتاج إليهم، فقلت له: إننا لا نتوقع منكم أن

تملأوا الفراغ الذي تركه السوفيت ولو أنكم أرسلتم سربًا واحدًا لكان كافيًا. وإذا احتاج الأمر مستقبلاً لإرسال سرب آخر، فإنه يمكن بحث ذلك فيما بعد. كنا نتناقش كعسكريين ولكن كنا نعلم جيدا أن هذا الموضوع يحتاج إلى قرار سياسي من الطرفين، وقد وعد كل منا الآخر أن يبذل جهده فى إقناع الجانب السياسي عنده لاتخاذ القرار المطلوب.

لم أجد أنا أية صعوبة فى إقناع وزير الحربية ولكنه أخبرني بأنه سوف يستأذن أولا رئيس الجمهورية، وبعد ذلك بعدة أيام وافق الرئيس السادات على الفكرة وجلست أنتظر الرد الكوري، بعد حوالي أسبوعين من رحيل الوفد الكوري عاد الجنرال زانـج زونـج مرة أخرى إلى مصر وأخبرني بأن الرئيس الكوري كيم إل سو نج Kim IL Song وافق هو الآخر، ولكنهم يدعونني إلى زيارة رسمية إلى كوريا لمعاينة الطيارين بنفسي قبل إرسالهم إلى مصر، وفى يوم 2 من أبريل 73 بدأت رحلتي إلى بيونج يا نج Piong Yang عاصمة كوريا الشمالية.

كانت رحلتي تمر بشنغهاي فى الصين نظرا لعدم وجود أية خطوط جوية مباشرة إلى بيونـج يانج، ولذلك قررت الحكومة الصينية مشكورة أن تستضيفني لمدة ثلاثة أيام قبل أن أصل إلى بيونـج يانج يوم 6 من أبريل. لم تكن زيارتي للصين زيارة رسمية ومع ذلك فقد احتفى الجـانب الصيني بى وبالوفد المرافق لي احتفاء كبيرا، فقد أقام رئيس أركان حرب القوات المسلحة الصينية حفل عشاء على شرفي تبادلنا خلاله الآراء حول بعض الموضوعات العسكرية والسيـاسية، كما نظمت لي بعض الرحلات الترفيهية، فقمت بزيارة سور الصين العظيم فى أقصى الشمال، وزرت الملاجئ العديدة التي أعدتها الصـين لمقاومة أي هجوم نووي، كما زرت مترو أنفاق بكين الجديد والعديد من المتاحف. إن البساطة والاعتماد على النفس وإنكار الذات التي لمستها فى الشعب الصيني وفى قيادته السياسية خلال إقامتي القصيرة فى الصين ستبقى دائما من الذكريات الحية التي لا يستطيع الزمن أ ن يمحوها من الذاكرة.

استقبلت فى بيونج يانج استقبالاً حماسيًا وأحيطت الزيارة بهالة كبيرة من التكريم والتشريف كنت أينما ذهبت- سواء أكان مؤسسة عسكرية أو مصنعًا فى

مغارة داخل الجبل إلخ- أقابل بآلاف من الناس يرحبون ويغنون ويلوحون بالأعلام، وبعد هذا الاستقبال الحار يبدأ الأفراد فى استعراض خبراتهم وفنهم الذي كان يزيدني إثارة. وفى إحدى الزيارات حضرت بيانا عمليا عن ضرب نار تقوم به وحدة من وحدات الحرس الوطني المكلفة بأعمال الدفاع الجوى، كانت الوحدة جميعها من الشابات الصغيرات، كن صغيرات الحجم حتى اعتقدت إنهن دون الخامسة عشرة ولكن قيل لي إنهن فى الثامنة عشرة أو أكثر، كانت نتائج تدريبهن ممتازة وعندما قمت بتفقدهن بعد انتهاء المشروع التدريبي قلت لهن: «إني أشكركن على ما اظهرتنه من كفاءة فى ضرب النار وليس عندي ما أستطيع أن اعبر به عن تقديري سوى أن أهديكن تلك «البيريه» التي ألبسها ثم خلعت «البيريه» القرمزية الخاصة برجال المظلات والتي كنت ألبسها أثناء الزيارة وسلمتها إلى قائد الوحدة».

هناك الكثير مما يمكن أن يقال عن كوريا الشمالية وعن رئيسها Kim IL Song إن ما أمكن تحقيقه خلال السنوات العشرين الماضية فى هذه البلاد يعتبر شيئا من الصعب تصديقه، إنهم لم يعيدوا بناء بلادهم فقط بعد أن هدمتها الحرب الأهلية، بل استطاعوا أن يعتمدوا على أنفسهم فى كل شيء، إنهم أصبحوا قادرين على إنتاج الغالبية العظمى مما يحتاجون إليه عسكريا ومدنيا، إنهم ينتجون الدبابة والمدفع والجرار والماكينة إلخ.. وإذا كانت الصين بمواردها الطبيعية الهائلة وبعدد سكانها الكبير قد استطاعت أن تعتمد على نفسها فى تطوير نفسها دون عون خارجي من الدول المتقدمة[1]، فإن كوريا الشمالية التي كان تعدادها 15 مليون نسمة فقط تعتبر مثالاً فريدًا لما يمكن أن تقوم به دولة صغيرة من عمل نحو تطوير نفسها دون الاعتماد على أي عون خارجي. إن الشعب الكوري بأكمله قد نظم وكأنه فى ثكنة عسكرية كبيرة، ففي الساعة السابعة صباحًا نرى التلاميذ الصغار وهم يحملون الفؤوس وأدوات الحفر الصغيرة التي تتناسب مع أحجامهم وهم

---

(1) لقد بدأت الصين اعتبارا من عام 78 تنشد التكنولوجيا الغربية وذلك رغبة فى إسراع الخطى نحو تطوير نفسها وكانت أمريكا وحلفاؤها الغربيون يشجعون ويباركون هذا الاتجاه رغبة منهم فى خلق عنصر تهديد على الحدود الشرقية السوفيتية.

يغنون أثناء سيرهم إلى منطقة العمل التي سوف يعملون فيها. إن كل فرد في الدولة سواء أكان كبيرًا أم صغيرًا يتحتم عليه أن يؤدى ساعات محددة من العمل اليدوي لمصلحة الدولة دون أجر. وتطبيقًا لذلك فإن رصف الطرق وصيانتها وإنشاء الأنفاق والملاجئ إلى غير ذلك من المنافع العامة يتم إنشاؤها طبقا لجدول عمل ينظم هذا المجهود البشرى الضخم، وقد استفاد الكوريون من طبيعة بلادهم الجبلية ومن وفرة الأيدي العامة فى بناء الأنفاق الواقية من القنابل الذرية، وقد نقلوا إلى هذه الأنفاق مصانعهم وحتى مطاراتهم، فقد شاهدت أكثر من مصنع فى باطن الجبل كما شاهدت مطارا كاملا لا يظهر منه سوى ممر الإقلاع، أما جميع المنشآت الأخرى، فقد كانت فى باطن الجبل، لقد كان عملا رائعا يدعو إلى الانبهار حقا. عندما قابلت الرئيس Kim IL Song قلت له: «سيادة الرئيس.. إذا قامت حرب نووية فأخشى أن يدمر العالم بأجمعه وألا يبقى سوى كوريا الديمقراطية». ضحك الرئيس وقال: «اسمع يا سيادة الفريق.. أنا أعرف تمامًا أنني لا أستطيع أن أتحدى الأمريكيين في الجو، لذلك فإن الحل الوحيد الباقي هو تلافي ضرباتهم الجوية ببناء الأنفاق ثم بعد ذلك نقوم بغمر سمائنا بنيران المدافع والرشاشات»[1].

قمت بالتفتيش ومعاينة الطيارين الذين تقرر سفرهم إلى مصر، لقد كانوا من الطيارين ذوى الخبرة الجيدة وكان الكثيرون منهم لديه ما يزيد على 2000 ساعة طيران، وتم الاتفاق على أن تصرف لهم مرتبات بالجنيه المصري تتطابق تماما مع رواتب الطيارين المصريين. وقد وعدت الرئيس كيم إل سونج بأني شخصيًا سأشرف على راحتهم وأننا لن نزج بهم فى معركة داخل إسرائيل أو فوق الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وأن عملهم سيقتصر على الدفاع الجوي عن العمق، وقد طلبت من الرئيس الكوري أن يبعث لنا ببعض الخبراء فى الأنفاق حتى يمكننا

(1) أنا شخصيًا لا أتفق معه فى الرأي بأنه يمكن تحقيق دفاع جوى إيجابي بهذا الأسلوب، ولكن مما لاشك فيه أن توزيع أعداد كبيرة من هذه الأسلحة فى جميع أراضى الجمهورية يمكن أن يكون مصدر مضايقة كبيرة للطائرات المغيرة ويمكن القول إن هذه النيران تعتبر نيران إزعاج Harassing Fire.

الاستفادة من خبراتهم فوافق على ذلك، وعدت إلى مصر يوم 15 من أبريل بعد رحلة من أمتع الرحلات التي قمت بها.

وبمجرد عودتي إلى القاهرة، قمت بتشكيل مجموعة من المهندسين ليكونوا نواة لفرع جديد فى الهندسة يطلق عليه «فرع الأنفاق» وفى أول مايو وصل الفريق الكوري من خبراء الأنفاق حيث مكث فى مصر لمدة ثمانية أيام قام خلالها بإجراء دراسات ميدانية مع فريق المهندسين المصريين، وعندما زارني الوفد للتحية قبل العودة إلى بلاده قال لي رئيسه: «إن رئيس مجموعة المهندسين المصريين لديه خبرة نظرية ممتازة فى الأنفاق ولكن تنقصه الخبرة العملية». كانت الدراسات والتوجيهات التي قدمها خبراء الأنفاق الكوريون مفيدة للغاية، وبعد سفرهم مباشرة قمت بتشكيل مجموعة عمل هدفها وضع التصميم الخاص ببناء مطار فى باطن الجبل. كنت ألتقي مع هذه المجموعة مرة كل أسبوع أو كل أسبوعين لأناقشهم فيما أمكن التوصل إليه. وعندما قامت حرب أكتوبر 73 كانت المجموعة ما زالت تعمل فى رسم المشروع ووضع تفصيلاته، وكنا قد أحرزنا تقدما كبيرا فى هذا الصدد. كنت أحرص على الاجتماع الدوري بهذه المجموعة لسببين: السبب الأول هو اهتمامي بالموضوع، والسبب الثاني هو لون من ألوان الخداع بأن الحرب ليست وشيكة الوقوع، إذ لا يمكن أن يتصور أن يضيع (ر. ا. ح. ق. م. م.) جزءًا من وقته لوضع تصميم مطار قد يحتاج إنشاؤه إلى خمس سنوات بينما تكون الحرب وشيكة الوقوع. كان من ضمن مجموعة العمل هذه أحد ضباط فرع العمليات فى قيادة القوات الجوية. وعندما شاهده اللواء حسني مبارك مشغولا بجمع المعلومات وصنع الرسومات وكان ذلك قبل بدء العمليات بأقل من أسبوعين، نهره وقال له: أليس عندك ما هو أهم من ذلك. فرد عليه قائلا: إن الفريق الشاذلي هو الذي طلب منه ذلك، فتعجب حسني مبارك وقال له سوف أسأل رئيس الأركان لأتحقق مما تقول، وعندما قابلني حسني مبارك بعد ذلك بيومين حكى لي القصة وضحكنا نحن الاثنين.

فى أوائل يونيو 73 بدأ الطيارون الكوريون فى الوصول، وقد اكتمل تشكيل السرب الذي يعملون به خلال شهر يوليو، وفى 15 من أغسطس أذاع راديو

إسرائيل أن هناك طيارين كوريين فى مصر، فاتصل بي الدكتور أشرف غربال المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية، وسألني عن صحة الخبر، فأخبرته بأن الخبر صحيح ولكن إذاعته وعدم إذاعته هو قرار سياسي ولاسيما أن هناك دولة أجنبية أخرى يجب استطلاع رأيها قبل إعلانه، والآن وبعد مرور خمس سنوات على هذه القصة وبعد أن عاد الكوريون وأصبح تدعيمهم لنا وقت الحرب جزءًا من التاريخ، فقد قررت أن أحكي القصة بكاملها حتى يعرف شعب مصر كل من وقفوا معه وقت الشدة، إن أمريكا وإسرائيل والاتحاد السوفيتي يعلمون حقائق الدعم الكوري، إن الطيارين أثناء تدريبهم اليومي يتحدثون باللاسلكي باللغة الكورية مع أعضاء التشكيل ومع الموجهين الأرضيين، وفى استطاعة أية إدارة مخابرات أجنبية أن تسجل هذه المحادثات، وإذا كان كل من يهمهم الأمر يعرفون، فلماذا نخفى هذه الحقائق عن شعب مصر وعن الشعب العربي؟

إن التجريدة الكورية التي أرسلتها كوريا الشمالية الى مصر تعتبر من أصغر التجريدات التي أرسلتها دولة إلى دولة صديقة أخرى فى تاريخ الحروب. لقد كان عدد هذه التجريدة 30 طيارًا و 8 موجهين جويين، و5 مترجمين و 3 عناصر للقيادة والسيطرة وطبيبا وطباخا، كانت القاعدة التي خدموا بها تضم 3000 مصري، وكان المصريون يديرون شبكات الرادار والدفاع الجوى والدفاع الأرضي عن القاعدة وجميع الشئون الإدارية الخاصة بالسرب، وقد زرت تلك القاعدة عدة مرات لأتأكد من عدم وجود مشكلات ولكنى كنت دائما أجد أن كل شيء يسير على ما يرام، كانت العلاقة بين الكوريين والمصريين تسير على أحسن ما يرام. كان الكوريون بالنسبة لرجالنا شخصيات غريبة، فقد كان الطيارون يعتمدون على أنفسهم فى كل شيء، إنهم ينظفون أماكن سكنهم بأنفسهم ويشغلون أنفسهم دائما بشيء ما. فأحدهم إما أن يكون في مهمة تدريبية أو انه يقوم بالدراسة او بأعمال رياضية.. ليس لديهم أي وقت للفراغ، وليست لديهم أية متاعب إدارية يشكون منها، وقد وقع اشتباكان أو ثلاثة بين الطيارين الكوريين والإسرائيليين قبل حرب أكتوبر ووقع الكثير خلال الحرب نفسها.

نصب كمين دفاع جوى لطائرة إسرائيلية

إن إسرائيل لم تحترم قط أي قرار لوقف إطلاق النار فيما يتعلق باستخدام قواتها الجوية، إنهم كانوا يودون أن يذكرونا دائما بتفوقهم الجوي فكانوا يتعمدون دائما ان يخترقوا مجالنا الجوي، كانوا ينتخبون قطاعات اختراقهم بعناية فائقة بحيث يتفادون دائما الدخول ضمن مرمى نيران صواريخنا المضادة للطائرات وبالتالي فقد كانوا دائما يدخلون ويخرجون دون أن ينالوا أي عقاب، وقد ضقت ذرعا بهذه اللعبة وقررت أن ألقنهم درسًا فى ذلك.

لقد كانت مواقع صواريخنا أرض جو تبعد حوالي 15-0 2 كم غرب القناة لكي تكون خارج مرمى مدفعية ميدان العدو، وقد كان ذلك يحد من مدى قدرتنا على إسقاط الطائرات التي تطير شرق القناة وكان العدو يقوم بعملية استطلاع إلكتروني بصفة دورية بواسطة طائرة ستراتو كروزر محملة بأجهزة إلكترونية بالغة الدقة والحساسية. كانت هذه الطائرة ترصد وتحدد جميع مواقع صواريخنا وراداراتنا وأجهزتنا الإلكترونية وهي تطير على ارتفاع متوسط فى خط مواز للقناة وشرقها بحوالي 3 كم، وكانت بذلك تضمن أن تكون خارج مدى صواريخنا. وباتفاق سرى بيني وبين اللواء محمد على فهمي قائد الدفاع الجوى قررنا أن ننصب كمينا لهذه الطائرة وذلك بأن ننقل ليلا إحدى كتائب الصواريخ إلى موقع متقدم يقع غرب القناة بحوالي 5 كم. ثم يقتنص الطائرة الإسرائيلية عند مرورها المعتاد، تم تجهيز الكمين واتصل بى اللواء محمد على فهمي يوم 16 من سبتمبر ليؤكد استعداده لتنفيذ المهمة ويطلب التصديق النهائي على تنفيذ المهمة فصدقت عليها. وفى تمام الساعة 1511 يوم 17 من سبتمبر 71 كانت طائرة الاستطلاع الإلكتروني، ذلك الهدف الثمين، قد أصبحت أشلاء صغيرة متناثرة جنوب البحيرات[1]. انسحب الكمين بسرعة بعد إسقاط الطائرة المعادية، وأخذت أعد العدة لمقابلة الانتقام المنتظر من العدو فرفعت درجات الاستعداد في القوات الجوية والدفاع الجوى وبعض عناصر القوات الأرضية والبحرية.

كان رد فعل العدو سريعًا وفوريًا، فقد جاء في اليوم التالي مباشرة أي فى يوم 18 من سبتمبر، ولكن كان واضحًا أن رد العدو يتميز بالعصبية وسوء التقدير.

(1) لم يعلن العدو عن إسقاطنا لإحدى طائراته ولم نعلنه نحن أيضًا بطبيعة الحال.

لقد قامت طائراته بإطلاق قذائفها جو أرض ASM طراز شرايك من مسافة 10 كم شرق القناة على مواقع راداراتنا التي كانت على بعد حوالي 20 كم غرب القناة فلم تتمكن أية قذيفة من الوصول إلى هدفها. لقد كان واضحًا أن الطيارين كانوا يخشون الاقتراب من القناة إلى مسافة تقل عن 10 كم خوفا من وجود كمين آخر، فكان ذلك فى حد ذاته يعتبر نصرًا لنا، كما أن استخدامه للقذائف Shrike كانت فرصة جيدة لتدريب قواتنا، كنا نعلم أن العدو لديه هذه القذائف وكانت لدينا خطط لمقاومتها، وكنا ننتظر الفرصة لتجربة هذا الأسلوب فى مقاومة القذائف «شرايك» فأعطانا العدو هذه الفرصة مما أكد لنا نجاح الأسلوب الذي كنا قد أعددناه لذلك.

العدو ينصب لنا كمينًا جويًا

في يوم 13 من يونيو 72 وفى تمام الساعة 1619 اخترقت طائرتان إسرائيليتان من طراز فانتوم مجالنا الجوي في منطقة رأس العش وتوغلت فى اتجاه الدلتا، وأقلعت طائرتان مصريتان من طراز ميج 21 من مطار المنصورة لاعتراض الطائرتين الإسرائيليتين. هربت الطائرتان المعاديتان فى اتجاه البحر بينما استمرت طائرتانا فى مطاردتهما، وفجأة وقعت طائرتانا فى الكمين الجوى الذي أعد لهما والذي لعبت فيه الطائرتان المعاديتان دور الطعم لسحبهما إلى منطقة الكمين، وفى الوقت الذي اكتشف فيه القائد المناوب فى غرفة العمليات وجود الكمين المعادى على شبكة الرادار كان الوقت قد فات لتحذيرهما أو لتدعيمهما، دفعنا ثماني طائرات ميج 21 أخرى لتعزيز طائرتينا السابقتين ولكن العدو كان قد أسقطهما وغادر المكان قبل وصول تعزيزاتنا إلى المنطقة.

إن هذه القصة تبين المشكلات التي تعترض المسئولين عن الدفاع الجوى، أن العدو يستطيع دائمًا أن يخترق أجواءنا، فإذا لم نقم باعتراضه فإنه سيزداد غرورًا وصلفا، وإذا نحن أردنا أن نقوم باعتراضه بسرعة فإننا ندفع بطيارينا إلى السماء دون أية خطة لمقابلة خصم قد خطط وجهز وأعد لكل شيء عدته. ولتلافى وقوع مثل هذه الأحداث مرة أخرى أصدرت تعليمات جديدة تنظم الخطوات التي تتبع فى حالة الاختراقات الجوية المعادية، وكانت هذه التعليمات تشمل النقاط الأساسية التالية:

1 - تتخذ طائراتنا أوضاعها على شكل مظلات جوية في المناطق السابق تحديدها.

2 - يتم تقييم الموقف بهدوء وتفكير بدلاً من مجرد مطاردة طائرات العدو دون أية خطة.

3 - لا يسمح بالدخول في معركة جوية من موقف غير متكافئ.

وقد أراد العدو أن يكرر الأسلوب نفسه بعد ذلك بيومين فقام باختراقات على طول منطقة البحر الأحمر بعد ظهر يوم 15 من يوليو، ولكن تعليماتى السابقة كانت نافذة ولم تبتلع قواتنا الجوية الطعم الذي كان يعرض عليها.

دفاعنا الجوى يسيطر على سماء القناة

في يوم 24 من يوليو 72 حاول العدو أن يستفيد من الأنباء الخاصة بطرد الخبراء السوفيت من مصر، فاقترب بطائراته من القناة بأكثر مما كان يسمح به لنفسه فى الماضي فأسقطنا له فى الساعة 1645 من هذا اليوم إحدى طائراته التي كانت تطير على مسافة 10 كيلومترات شـــرق القناة ومنذ ذلك الحــين أصبح لا يقترب بطائراته إلى مسافة تقل عن 14 كم من القناة، وفى يوم 10 من أكتوبر 72 حاول أن يكسر هذه القاعدة فاقترب بأحد تشكيلاته من القناة فأطلقنا عليه قذيفتى أرض جو. فطاشت إحداهما وأسقطت الثانية إحدى الطائرات كان يبدو أن العدو يحاول اختبار أسلوب جديد فى الهجوم لأنه حاول فى الوقت نفسه أن يعوق عن العمل راداراتنا المخصصة للإنذار وراداراتنا المخصصة لإدارة النيران، لقد كانت فرصة تدريبية لكلا الطرفين.

وفى يوم 28 من يونيو 73 حاول العدو الطيران مرة أخرى فوق المنطقة غير المسموح بها، فأسقطنا له فى الساعة 1612 إحدى طائراته ومنذ ذلك الوقت وحتى حرب أكتوبر فى العام نفسه لم يحاول طيران العدو قط أن يقترب إلى القناة مسافة تقل عن عشرة كيلومترات لقد فرضنا سيطرتنا الجوية فوق هذه الشقة من الأرض بواسطة صواريخنا أرض جو. وهكذا مهدنا الظروف لعملية العبور التي كنا نعد لها.

الفصل

الحادي عشر

11

موقف القوات البحرية

لم تتحمل قواتنا البحرية خسائر تذكر خلال حرب يونيو 67 وبعد أقل من أربعة أشهر من وقف إطلاق النار خلال تلك الحرب قامت قواتنا البحرية بتـوجيه ضربة قوية إلى القوات البحرية الإسرائيلية وذلك بإغراقها المدمرة إيلات، لقد كانت إيلات تقوم بأعمال الدورية على السواحل الشمالية لسيناء المواجهة لبور سعيد. وكـانت خلال مهمتها تقترب أحيانا حتى مسافـة 5 و 6 أميال من بور سعيد، وقد صدرت الأوامر إلى سرب بحري زوارق الصواريخ بإغراق هذه السفينة إذا تجاوزت حدود 12 ميلاً. وفى يوم 21 من أكتوبر 67 قامت السفينة باختراقها المعهود، فظل سرب الصواريخ صامتا إلى أن أصبحت على مسافة 9 أميال فأطلق عليها مقذوفين سطح سطح SSM فأغرقها، ويعتبر هذا التاريخ ذا أهمية كبيرة فى تطور الحروب البحرية بصفة عامة وفى تاريخ بحريتنا بصفة خاصة، فعلى الرغم من أن القوارب كومار والقذيفتين اللتين استخـدمتا فى إغراق إيلات كـانت جميعها سوفيتية الصنع إلا أن المصريين كانوا أول من يستخدم هذه الصواريخ فى الحروب البحرية فى تاريخ العالم.

لقد أحدث إغراق إيلات - وهى قطعة بحرية كبيرة بواسطة قارب صغير- تغييرًا كبيرًا في تصور المفكرين بالنسبـة للحروب البحرية القادمة، وقد كان التأثير كبيرًا فى إسرائيل نفسها فمنذ هذا التاريخ أخـذت إسرائيل تبنى قواتها على أساس

أن القوارب الصغيرة السريعة والمسلحة بالصواريخ سطح سطح هي أساس القوة الضاربة البحرية الإسرائيلية، وقد بدأت إسرائيل بشراء 13 قاربًا من طراز سعر SAAR من فرنسا وسلحته بصواريخ جبريل التي قامت بتصنيعها محليًا، وفى الوقت نفسه بدءوا فى بناء نوع جديد من القوارب السريعة فى ترسانة حيفا، وأطلقوا عليه اسم Reshef وقد قامت إسرائيل بتدشين أول قارب من هذا النوع يوم 19 من فبراير 73، ومنذ ذلك التاريخ وهى مستمرة فى بناء هذه القوارب بمعدل قاربين فى كل عام، وبنهاية عام 78 أصبح لديها 12 قاربا من هذا النوع، وقد تم تطوير القذيفة جبريل SSM بحيث يصل مداها إلى 40 ميلاً. وسلح كل من القوارب سعر وريشيف وتبلغ حمولة القارب ريشيف 413 طنًا ويحمل 7 قذائف جبريل. ومداه 1500 ميل. وأقصى سرعة له هي 32 عقدة فى الساعة، وطاقمه 45 رجلا، وقد قامت إسرائيل أيضا ببناء قوارب أخرى صغيرة حمولة إحداها 35 طنا وطاقمه 6 أفراد وأطلقوا عليه اسم الدبور Dabur ، تجهيز هذا القارب لأغراض مختلفة، فمنها ما يجهز بأنابيب لإطلاق الطوربيد، ومنها ما يجهز بالرشاشات، ومن مزايا هذه القوارب أنها صممت على أساس إمكان نقلها برًا. وهكذا فإن إسرائيل تستطيع نقلها من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر والعكس باستخدام ناقلات برية[1] .

(1) كان ذلك على أساس إغلاق قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية.

وعلى الرغم من قوارب سعر التي اشترتها إسرائيل من فرنسا وعلى الرغم أيضًا من خطة إسرائيل لبناء القوارب، فقد كانت قواتنا البحرية متفوقة على القوات البحرية الإسرائيلية من حيث الكم والكيف خلال الفترة ما بين 67 و 73، ولكن نظرا للتفوق الجوي الإسرائيلي فقد أصبحت قواتنا البحرية عاجزة عن الحركة بل وأحيانًا كنا عاجزين عن توفير الحماية الجوية لها، وهى داخل موانئها. ومن هنا فلم تكن هناك حاجة ماسة لتطوير وتدعيم قواتنا البحرية، ما الفائدة التي يمكن أن نجنيها من زيادة قدرة قواتنا البحرية فى الكم والكيف إذا كانت هذه القوات لا تستطيع أن تعمل فى ظل تفوق جوى مضاد؟ إن النظرة الواعية من وجهة نظر مصر هي التركيز أولاً على الدفاع الجوي والقوات الجوية قبل الانتقال إلى مرحلة تقوية القوات البحرية، ونتيجة لهذا التفكير المنطقي فإن القوات البحرية المصرية لم تتطور خلال تلك الفترة إلا نادرا وبالنسبة فقط لبعض المعدات التكميلية، ولا أعتقد أنه من الحكمة العمل على تطوير القوات البحرية الآن إلا بعد حل مشكلة الدفاع الجوي، لقد كنا حتى أكتوبر 73 نستطيع أن نتحرك ليلا، حيث يقل تأثير القوات الجوية المعادية. أما بالنسبة لحروب المستقبل، فإن القوات الجوية الإسرائيلية تستطيع أن تحرم قواتنا البحرية حتى من التحرك ليلاً. إن الطائرات الإسرائيلية طراز F4، كفير، F-16 المسلحة بقذائف جو أرض ASM تستطيع أن تصيب أية سفينة معادية نهارًا أو ليلاً وهى على مسافة 110 كم إذا استخدمت قذيفة هاربون Harpoon ومن مسافة 60-80كم إذا استخدمت Condor الأمريكية أو قذيفة LOZ الإسرائيلية، وليس هناك من وسيلة لمقابلة هذا التهديد سوى باعتراض الطائرات المعادية وإسقاطها قبل أن تصبح مقذوفاتها جو سطح فى مدى قطعنا البحرية (حوالي 110 كم) ونظرا لضيق الرقعة التي تفصل إسرائيل عن مصر فإن هذا الوضع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حصلت مصر على السيطرة الجوية، وهذا سوف يعيدنا مرة أخرى إلى أن تقوية الدفاع الجوي والقوات الجوية يجب أن تأتي فى المقام الأول قبل التفكير فى تقوية وتطوير القوات البحرية .

الفصل

الثاني عشر

12

تطور خطة التعبئة العامة

يمكن القول إن خطة التعبئة العامة فى مصر حتى منتصف 1972 كانت تعتبر من أسوأ خطط التعبئة فى العالم، وإني لا ألقي اللوم فى ذلك على أحد، وذلك لعدة أسباب: السبب الأول هو عدم توافر السلاح، فقد كان السلاح دائما من القلة بحيث لا يكاد يكفى احتياجات القوات العاملة، وتحت هذه الظروف فإن بناء جيش كبير من الاحتياطي دون أن يكون لدى الدولة السلاح الذي تستطيع ان تسلح به هذا الجيش، يعتبر مجهودا ضائعا. أما السبب الثاني، فهو اضطرارنا في مصر- نتيجة السيطرة الجوية للعدو- إلى الاحتفاظ بقوات أرضية كبيرة فى الجيش العامل، وذلك لحماية أهدافنا المتعددة فى العمق ضد جماعات العدو المنقولة جوًا أو المنقولة بحـرا، ونتيجة لهذا فإنه لا يمكننا - كما هو الحال فى إسرائيل مثلا- أن نحتفظ بنسبة قليلة من قواتنا المسلحة فى الجيش العامل وأن نبقى الجزء الأكبر من قواتنا المسلحة فى الاحتياط، ففي إسرائيل تمثل القوات العاملة حوالي 30- 40٪ من حجم قواتها المسلحة وتستطيع أن تعبئ قواتها المسلحة الآن (1978) فى خلال 24 ساعة، وتعتمد إسرائيل على قواتها الجوية المتفوقة فى ستر وحماية عملية التعبئة العامة إذا ما فوجئت بهجوم مباغت كما حدث خـلال حرب أكتوبر 73، أما بالنسبـة إلى مصر فنظرًا لضعف قواتها الجوية فإنها إذا ما فوجئت بهجوم مباغـت وكان حوالـي 60٪ مـن قواتها المسلحة فى

الاحتياط فقد تجد نفسها في موقف صعب للغاية، وقد يتم حسم المعركة قبل أن تكتمل التعبئة. أما السبب الثالث والأخير الذي دعا المصريين إلى عدم الاهتمام الكبير بموضوع التعبئة فهو القرار الخاص بإيقاف النقل إلى الاحتياط (عدم تسريح الجنود عند قيامهم بإتمام مدة الخدمة الإلزامية) اعتبارًا من عام 1967 واستمرار سريان هذا الأمر حتى منتصف يوليو 1972، وبالتالي فقد اختفى العنصر الأساسي لتكوين القوات الاحتياطية. عندما وصلت قواتنا المسلحة العاملة خلال النصف الأول من عام 72 إلى حوالي مليون رجل بدأت الحكومة تطالب بضرورة تسريح جزء من القوات المسلحة ممن طالت مدة تجنيدهم التي وصل بعضها إلى ما يزيد على 6 سنوات وكانت الحكومة ترمى من وراء ذلك إلى ثلاثة أهداف. كان الهدف الأول هو التوفير، والهدف الثاني هو الاستفادة من الكثير من عناصر المثقفين المجندين في القوات المسلحة، فقد كان من بينهم الكثيرون من الأطباء والمهندسين والمعلمين إلخ.. ممن تحتاج إليهم الدولة سواء للخدمة داخل مصر أو لإعارتهم للدول العربية التي كانت في حاجة ماسة إلى خدماتهم. أما الهدف الثالث، فقد كان يرمى إلى رفع معنويات المجندين- ولا سيما خريجي الجامعات- الذين طالت مدة خدمتهم دون أن يعرفوا متى سوف تنتهي. كان الكثيرون منهم يتوقون إلى أن يبنوا مستقبلهم أو يؤسسوا أسرًا وكانوا

يؤجلون ذلك عاما بعد عام والآن أصبحوا يقولون لنا بصراحة «متى؟ حددوا لنا تاريخ انتهاء خدمتنا في القوات المسلحة حتى نستطيع أن نرتب حياتنا»، وهكذا اتخذ القرار خلال شهر يوليو 72 بأن نقوم بتسريح 30000 رجل من القوات المسلحة في الأول من يوليو 72.

في ظل هذه الظروف الجديدة وجدت نفسي مضطرا لدراسة خطط التعبئة في مصر وفي البلاد الأخرى المشهورة بكفاءة خطط تعبئتها وهى السويد وسويسرا وإسرائيل، **وقد اتضح لي أن خطة التعبئة المصرية مليئة بالعيوب ويمكن تلخيص العيوب الرئيسية فيما يلي:**

1- كان تسجيل البيانات سيئا للغاية، وكان نتيجة ذلك التسجيل السيئ أنه عندما يستدعى أحد جنود الاحتياط فإنه كثيرًا ما طلب إليه العمل في وظيفة لم يؤهل لها وأن يستخدم سلاحًا لم يسبق له أن تدرب عليه.

2- كانت تذاكر التسجيل وحفظها وبالتالي استدعاء جندي الاحتياط يتم على أساس مكان ميلاد الشخص ولا يحدد طبقًا لمكان سكن الفرد بعد تسريحه من الخدمة، وبالتالي فلم يكن من السهل العثور على الفرد والاتصال به لاستدعائه.

3- لم تستخدم الأجهزة الحديثة مثل العقل الإلكتروني (الكمبيوتر) Computer، بل كانت التعبئة تتم بواسطة الأعمال اليدوية وهو عمل شاق ويحتاج إلى وقت طويل، ونتيجة لذلك- وتحت ضغط عامل الوقت- كان يتم الاستدعاء بأعداد أقل مما هو مطلوب بالنسبة لبعض التخصصات وبأعداد أكثر مما هو مطلوب بالنسبة لتخصصات أخرى.

4- كانت خطة التعبئة المصرية- نظرا لعدم حبك أطرافها- تعتمد على المركزية الشديدة فقد كان على كل جندي احتياطي أن يصل إلى مركز التعبئة في القاهرة حيث تصرف له البندقية كسلاح شخصي وتصرف له مهماته العسكرية ثم يرحل بعد ذلك إلى مراكز تدريب الأسلحة المختلفة (مشاة مدرعات مدفعية.. إلخ) وبعد قضاء فترة تدريب مركزة في مراكز التدريب

هذه يتم ترحيله إلى الوحدة التي سيخدم فيها[1]، وهكذا يجد الفرد نفسه في وحدة لا يعرف فيها أحدًا ولا يربطه بها أي نوع من الحب أو الذكريات إنه غريب بين مجموعة من الغرباء.

5- كان الضباط العاملون الذين يشكلون كوادر هذه الوحدات الاحتياطية ينتخبون من أضعف المستويات وكانت الغالبية العظمى منهم من الضباط المشاغبين أو ذوي المستوى الضعيف في التدريب أو الانضباط العسكري ممن رفضتهم وحداتهم رغبة في التخلص منهم، وهكذا فإن هؤلاء الضباط يذهبون إلى تلك الوحدات الاحتياطية بقلوب كسيرة وبمعنويات منخفضة فيضيفون مشكلات جديدة لهذه الوحدات بدلاً من العمل على حل مشكلاتها.

وبعد دراسة خطة التعبئة السويسرية استبعدتها لسببين: السبب الأول هو أن الحكومة السويسرية تسمح للجندي المسرح بأن يحتفظ بملابسه وسلاحه الشخصي في مسكنه، وهذا موضوع لا يمكن أن تسمح به القيادة السياسية المصرية، أما السبب الآخر فهو أن الأغلبية العظمى في القوات البرية السويسرية- نتيجة لطبيعة أرضها الجبلية- هي من جنود المشاة الذين يمثلون أسهل المشكلات في موضوع التعبئة، وبدراسة تفاصيل خطة التعبئة الإسرائيلية اتضح لي إنها تعتمد أساسًا على أسلوب التعبئة السويدية بعد إدخال بعض التعديلات إليها لكي تتماشى مع طبيعة إسرائيل العدوانية.

كانت خطة التعبئة السويدية تعكس الفكر العسكري السويدي. كانت خطة التعبئة تخدم خطة دفاعية ثابتة، أن جميع الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وعربات إلخ في مخازن متفرقة في المناطق التي سوف تعمل فيها طبقا للخطة، كان جميع الأفراد الذين سيقومون بتشغيل هذه الأسلحة يعيشون فعلا في المناطق التي

---

(1) إن هذا الأسلوب هو الأسلوب نفسه المتبع عند التجنيد مع فارق واحد هو اختصار وضغط المدة اللازمة للتحضير والتدريب قبل الانضمام إلى الوحدة التي سيعمل فيها، ففي حالة التجنيد لأول مرة تمتد هذه الفترة إلى 6-9 أشهر، أما في حالة الاستدعاء للخدمة في الاحتياط فإنه يتم ضغط هذه الفترة إلى حوالي 30 يومًا.

سيعملون فيها وعلى مسافات قريبة من أماكن تخزين الأسلحة والمعدات التي سوف يقومهن بتشغيلها، ويجرى باستمرار تعديل أفراد الوحدة طبقا لانتقال الفرد من مكان لآخر. فلو فرضنا مثلاً أن شخصًا ما كان يعمل في شمال البلاد، وكان بالتالي ينتمي إلى وحدة ستعمل في الشمال، ثم نقل هذا الفرد إقامته الدائمة إلى الجنوب فإنه يتم نقله من كشوفات وحدته في الشمال إلى وحدة قريبة من مقر عمله. ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب يعتبر أسلوبا رائعا في كثير من مظاهره، إنه يخفض وقت التعبئة إلى أقل وقت ممكن ويخفف الضغط على وسائل المواصلات المطلوبة لنقل كل فرد من مكان إقامته إلى وحدته. إن معظم أفراد الوحدة يعرفون بعضهم بعضًا لأنهم جميعًا يعيشون بصفة دائمة في منطقة واحدة. ومن الممكن استدعاؤهم سنويا للتدريب في يسر وسهولة نظرا لقرب الأفراد من مكان الاستدعاء كما أنه يمكن توقيت الاستدعاء في التوقيتات المناسبة، بحيث لا يؤثر على الإنتاج[1]. وأخيرا فإن هذا الأسلوب يثبت في ذهن الفرد بأنه لا يقاتل في سبيل وطنه فقط، بل إنه يدافع أيضًا عن كيانه الشخصي، إنه يدافع عن منزله وعن أسرته وأرضه، وإذا اكتسحها العدو فإنه سوف يخسر كل شيء، وبالتالي فإنه يكون أكثر حماسًا وأكثر إقبالاً على الفداء. وعلى الرغم من هذه المزايا كلها فإن خطة التعبئة السويدية كان بها بعض العيوب، إذ تنقصها المرونة وتظهر بوضوح خطة البلاد الدفاعية مما يمكن العدو المهاجم من استغلال نقاط الضعف فيها.

وبعد هذه الدراسات قررت أن تعتمد خطة تعبئتنا أساسًا على بعض أفكار الخطة السويدية مع إدخال بعض التعديلات التي تتماشى مع ظروفنا الحربية والسياسية والاقتصادية، فلم يكن من الممكن أن تتم التعبئة جغرافيًا وأن يدافع كل فرد في إقليمه لأن الهجمة الصهيونية التي تتعرض لها مصر تأتي من اتجاه سيناء ولذلك يجب علينا أن نحشد جميع مواردنا في هذا الاتجاه، أما بخصوص إنشاء الوحدات الاحتياطية، فقد رأيت أن من الأفضل أن تشكل هذه الوحدات

(1) على سبيل المثال لا يتم الاستدعاء لأغراض التدريب السنوي في أوقات جنى محصول زراعي في منطقة ما. وبالتالي فإن تواريخ الاستدعاء يمكن أن تختلف ما بين منطقة وأخرى.

من دفعات متعدد ة على مدى 9 سنوات وهى المدة التي يحددها قانون التجنيد المصري للخدمة في الاحتياط أي أن حجم القوات الاحتياطية في نهاية 9 سنوات من بدء تنفيذ الخطة يصل إلى ما يعادل حجم المسرحين في خلال 9 سنوات أي ما يعادل حوالي 1.5 مليون رجل، ثم يجرى بعد ذلك تغيير تسع هذه القوة سنويًا، وذلك بإنهاء خدمة القدامى نهائيًا من الخدمة في وحدات الاحتياط على أن تحل محلهم عناصر جديدة من الجنود المسرحين حديثًا من الخدمة في القوات العاملة. وكمرحلة انتقالية تسبق تشكيل الوحدات الاحتياطية وجدنا أنه يمكن للوحدات العاملة أن تعمل بنسبة استكمال 85- 90٪ من مرتباتها من الأفراد بعد نقل بعض أفرادها إلى الاحتياط ، أي أنه في حالة نقل عدد من أفراد من وحدات الجيش العامل إلى الاحتياط فإن هذه الوحدة العاملة تحتفظ بوظائف هؤلاء المجندين المنقولين إلى الاحتياط شاغرة طالما كان هذا النقص يتراوح ما بين 10- 15 ٪من قوة الوحدة في كل تخصص. وعند التعبئة يعود الفرد إلى وحدته التي كان يعمل بها وإلى وظيفته التي كان يشغلها، وكأنه كان في إجازة طويلة من الوحدة.

وتطبيقًا لهده الأفكار الجديدة اتخذنا الإجراءات التالية:

1- قمنا بإدخال تعديلات جوهرية في أسلوب التسجيل بحيث أمكن به تلافى جميع العيوب السابقة.

2- أدخلنا نظام الميكنة والكمبيوتر ووضعنا البرامج التي تخدم جميع مطالبنا، وبذلك أصبح بإمكاننا أن نستدعى أي عدد محدد نطلبه، سواء أكان ذلك طبقا للوظيفة أم طبقا للوحدة أم تاريخ التجنيد أم التخصص أو السلاح، إلخ.

3- افتتحنا 100 مركز تعبئة (الهدف النهائي هو إنشاء350- 400 مركز تعبئة بحيث يتوافر مركز واحد لخدمة كل تجمع سكاني يبلغ 100000 نسمة، وبحيث لا تزيد المسافة بين المركز وبين أبعد منطقة يخدمها على 10 كيلومترات أيهما أفضل).

4- عندما ينقل أي فرد إلى الاحتياط فإنه يذهب إلى مركز التعبئة المخصص له، حيث يقوم بتسليم مهماته العسكرية وينهى جميع علاقاته بالقوات المسلحة.

5- يتم استدعاء الفرد عن طريق مركز التعبئة، وفى هذه الحالة يتوجه الفرد إلى المركز حيث يتسلم مهماته العسكرية ويترك ملابسه المدنية ثم يسافر فورا إلى وحدته طبقا لما يلي:

أ - خلال المرحلة الانتقالية فإنه يتوجه مباشرة إلى وحدته الأصلية في القوات العاملة، حيث يتسلم العمل نفسه الذي كان يقوم به قبل النقل إلى الاحتياط.

ب - بعد أن تنتهي الفترة الانتقالية فإنه ينتقل من مركز التعبئة إلى منطقة حشد الوحدة، حيث تكون الأسلحة والمعدات الخاصة بالوحدات الاحتياطية في التخزين، ويتم تشكيل الوحدة في هذا المكان قبل أن تتحرك لتنفيذ واجبها في العمليات. ويلاحظ هنا أن نظامنا يختلف عن الأسلوب السويدي الذي يعتمد أساسا على التعبئة جغرافيا في حين أننا نجمع بين الأساس الجغرافي واتجاه العمليات المستقبلة، فقد أخذنا بالمبدأ الجغرافي فيما يتعلق بالفرد وأخذنا بمبدأ اتجاه العمليات بالنسبة للأسلحة والمعدات الثقيلة، لأن نقل الفرد أسهل بكثير من نقل الأسلحة والمعدات ولاسيما الثقيل منها.

وبمحض الصدفة كان رئيس أركان حرب القوات المسلحة السويدية في زيارة خاصة لمصر في أواخر شهر يونيو، فلما علمت بوجوده دعوته للغداء يوم 26 من يونيو 72 في نادي الضباط، وفى أثناء تناول الغداء تحدثت معه عن أسلوب التعبئة في السويد وأخبرته أني قرأته وأعجبت به ولكن هناك بعض التساؤلات التي أريد أن أستطلعها والتمست منه الموافقة على أن أرسل ضابطين مصريين إلى السويد لإجراء دراسة ميدانية على هذا الأسلوب لاستيضاح النقاط التي ما زالت خافية علينا. اعتذر (ر. ا. ح. ق. م) السويدية بأدب جم وقال إنه يخشى إن هو قبل ذلك أن يكون هذا التصرف خرقا لموقف السويد الحيادي الذي

تحرص عليه كل الحرص، وقد سارعت بالاعتذار له لأنني فاتحته في هذا الموضوع ورجوته أن يعتبر الموضوع منتهيا. وفى 4 من أغسطس من العام نفسه وصلني منه كتاب من السويد مرفق بمطبوعات كثيرة عن نظام التعبئة في السويد، يعلمني فيه بأنه يوافق على حضور ضابطين مصريين لاستكمال الدراسة الميدانية في السويد لمدة أسبوعين. وعلى الفور قمنا بدراسة المطبوعات الجديدة بعناية وأعلنت عن مسابقة لاختيار هذين الضابطين، وفى 14 من أكتوبر 72 أقلعا إلى استكهولم، وبعد عودتهما ناقشتهما فيما شاهداه ورأياه فازددت يقينا من أننا كنا نسير في الاتجاه السليم.

تم تطبيق الخطة الجديدة للتعبئة على كل من ينقل إلى الاحتياط اعتبارا من شهر يونيو 1972، وكان عددهم 30000[1]، ولكن للأسف لم نتمكن من تطبيق هذا النظام على تلك الدفعة بنسبة 100٪ نظرا لأننا لم نتمكن من إنشاء مراكز التعبئة المائة التي كنا نريد إنشاءها قبل الأول من يونيو 72، أما الدفعات التالية، فقد تم تطبيق النظام الجديد عليها 100٪. ولتصحيح وضع دفعة يونيو 72 قمنا باستدعائها في الفترة ما بين 5– 10 من أكتوبر 72، وتم تصحيح أوضاعها طبقا للنظام الجديد. كان إجمالي المسرحين من دفعة يونيو 72 ودفعة ديسمبر 72 ودفعة يونيو 73 حوالي 100000 رجل وأصبح في إمكاننا استدعاء هذا العدد الضخم و إشراكه في القتال في فترة تتراوح بين 24 و 48 ساعة فقط.

لقد نجحت الخطة الجديدة للتعبئة نجاحا عظيما، لقد كنت أتصور أنه قد تلزمنا 48 ساعة لاستكمال التعبئة، ولكن التجارب المتكررة التي أجريتها خلال عام 73 لاختبار الخطة قد أثبتت أن نسبة كبيرة من الأفراد تتراوح بين 70 و 80٪ تصل في اليوم الأول. كان أفراد الاحتياط يشعرون بالسعادة لذهابهم إلى وحداتهم القديمة، وكان ضباط وجنود وحداتهم يقابلونهم بالموسيقى والعناق، وفيما بين يناير وسبتمبر 73 قمت بتنفيذ 33 عملية استدعاء، بعضها كان لبضعة أيام وأطولها كان لمدة أسبوعين. كانت العملية تتم في يسر وسهولة فإذا أعلنا أن

(1) كانت هذه أول دفعة تنقل إلى الاحتياط اعتبارا من يونيو 1967.

الاستدعاء لمدة أسبوع واحد التزمنا بها وعدنا به وهكذا تولدت الثقة بين الجميع، وأصبحت فترات الاستدعاء هذه فرصة طيبة لتدريب جهاز التعبئة وإعادة تدريب وصقل جنود الاحتياط والأهم من ذلك كله تعود العدو على عمليات التعبئة لأغراض التدريب دون أن يشعر بالقلق. وفى يوم 27 من سبتمبر بدأنا عملية التعبئة الحقيقية بطلب استدعاء 70000 رجل، وفى يوم 30 من سبتمبر طلبنا استدعاء 50000 رجل آخر، ولكي نخدع العناصر العميلة التي تراقب أعمالنا قمنا بتسريح 20000 رجل يوم 4 من أكتوبر من الدفعة الأولى التي استدعيناها يوم 27 سبتمبر، وهكذا سارت الأمور في يسر وسهولة وابتلع العدو الطعم الذي كنا نقوم بإعداده منذ مدة طويلة وفوجئ بالحرب يوم 6 من أكتوبر دون أن يشعر بتعبئة 100000 رجل. والآن يجب أن نتساءل: لو لم يكن لدينا هذا الأسلوب المحكم في التعبئة، هل كان من الممكن أن نستدعي هذا العدد الضخم من الأفراد دون أن يشعر العدو وبالتالي تضيع منا المفاجأة التي لعبت دورا مهما في تحقيق نجاح عبور قناة السويس؟

الفصل

الثالث عشر

13

تدريب القوات

التدريب العام والخاص

بالإضافة إلى مسئولية (ر. ا. ح. ق. م. م.) بصفة عامة عن مستوى التدريب في القوات المسلحة فهو مسئول بصفة خاصة عن تدريب القيادات التي تليه مباشرة[1]، وابتداء من هزيمة يونيو 67 أعطى الاسم الكودي (تحرير) متبوعا برقم لكل مشروع يقوم به (ر.ا. ح. ق. م .م) لتدريب أية قيادة من تلك القيادات سواء أكانت مجتمعة أم كـان المشروع يخص إحداها، وقد كان أول مشروع أتولى إدارته بموجب منصبي هو «تحرير 18» الذي بدأ في 21 من مايو 71، وكان آخرها هو «تحرير 35» الذي بدأ في 24 من يونيو 73، وهذا يعنى أنني قمت بإدارة 18 مشروعا تدريبيا لهذه القيادات خلال 25 شهرًا، وكان كل مشروع يستغرق حوالي 3-6 أيام، وكان يفترض مواقف من المنتظر أن يواجهها القادة خلال الحرب الفعلية، وكنت أعيش هذه الفترة بين القوات والقيادات وأقطع صلتي بالأعمال الروتينية الكثيرة التي كـانت تفرضها على واجبات وظيفتي. كنت أشعر بالسعادة العظيمة خلال تلك الأيام لأني كنت أعيش الحياة التي أحببتها دائما وهى حياة الضابط الميداني وأتخلص - ولو مؤقتًا- من الأعمال الروتينية المتعددة.

---

(1) يبلغ عددها 14 قيادة، تشمل القوات الجوية والقـوات البحرية وقـوات الدفاع الجوى والجيوش الميدانية وقيادات المناطق العسكرية وقيادات المظلات والصاعقة.

لقد كنت دائمًا واحدًا من القادة الميدانيين الذين يهتمون اهتمامًا كبيرًا بالتكتيكات الصغرى. إن أفضل الخطط ليس من الممكن تنفيذها إذا عجز الجندي أو الضابط الصغير عن تنفيذ الجزء الخاص به، لذلك فإن كل قائد- مهما كان حجم القوات التي تحت قيادته- يجب ألا يفقد الاتصال بينه وبين الجندي الفرد الذي هو أساس القوات المسلحة: إنه الحجر الذي يمكن به أن نبني أضخم بناء إذا صلح الجوهر، ولا نستطيع أن نبني به أي شيء إذا كان الجوهر سيئا، وإن هؤلاء القادة الذين إذا علت مراتبهم اعتمدوا على القادة المرؤوسين واكتفوا بقيادة قواتهم عن طريق الهاتف والخريطة هم أعجز أنواع القادة. كنت عن طريق زياراتي الكثيرة للوحدات وحديثي مع الجنود وتوجيه بعض الأسئلة إليهم أستطيع أن ألمس نقاط الضعف لديهم وبالتالي أتخذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها، وللتغلب على نقاط الضعف هذه أصدرت 8 كتيبات و 53 توجيهًا خلال فترة عملي (ر.ا. ح.ق.م.م).

إن التجربة العملية هي الحكم الفصل في صلاحية أية فكرة ولم يحدث قط أن اعتمدنا أي سلاح جديد أو فكرة جديدة دون أن يمرا في مرحلتين كانت المرحلة الأولى هي اختبار السلاح أو المعدة أو الفكرة، وتكرار هذه التجارب عدة مرات، وإجراء الكثير من التعديلات بغرض الوصول إلى أفضل النتائج قبل أن

نعتمدها بصفة نهائية. أما المرحلة الثـانية فهي قيامنا بإجراء بيان عملي ندعو إليه مئات من المختصين لحضور التجربة لتعليمهم الأسلوب الصحيح لهذا الاستخدام، وقد حضرت مئات التجـارب ومئات البيانات العملية التي كانت تجرى تحت ظروف مشابهة لما ينتظر أن نقابله خلال العمليات الحربية. **وفيما يلي بعض الموضوعات المهمة التي قمنا بعمل الكثير من التجارب عليها والكثير من البيانات العملية**[1]:

1- فتح الممرات في السـد الترابي، بناء الكباري وتشغيل المعديات نهارًا وليلاً (أعوام 71 و 72 و 73).

2- تأثير النيران العائمة على العبور (الأعوام 71 و 72).

3- كتيبة مشاة تقوم باقتحـام مانع مائي في القوارب وتتسلق السـاتر الترابي ومعها أسلحتها ومعداتها (الأعوام 71 و 72 و 73).

4- أثر المدفعية المتوسطة والهاونات الثقيلة على التحصينات الشبيهة بخط بارليف (الأعوام 71 و 72 و 73).

5- اختبار وتطوير القاهر والظافر (الأعوام 71 و 72).

6- كتيبة برمائية ولواء برمائي يعبر مسطحا مائيا (الأعوام 72 و 73).

7- استـخـدام أجهزة الرؤية الليليـة تحت الحمـراء، وضوء النجوم، الزينون (ZENON)، والأنوار الكاشفة (الأعوام 72 و 73).

8- استخدام أشعة الليزر في تقدير المسافة، وقد تمت هذه التجربة قبل بدء العمليات ببضعة أشهر، ولم نتمكن من إدخال هذا الأسلوب في دباباتنا قبل بدء القتال في أكتوبر 73.

9- القاذفات TU-16 تقوم بإطلاق قذائف على أهداف من بعد 100 كم (مايو 73).

---

(1) هناك عشرات من التجارب الأخرى، كتركيب مدفع 100 مم على الدبابة ت 34 وتركيب أسلحة أخرى على عربات جنزير أو جيب، كذلك تعديلات في الأسلحة أو المعدات الفنية أو المهمات إلخ.

التدريب بالمغامرة Adventure Training

التدريب بالمغامرة هو اصطلاح معروف في بعض الجيوش الغربية، ولاسيما القوات البريطانية، ولكنه موضوع لم يكن معروفا في القوات المسلحة المصرية، إلى أن أدخلت هذا الأسلوب التدريبي في قواتنا المسلحة خلال عام 1972، وكان قد سبق لي أن تعلمت هذا الأسلوب عندما كنت ملحقا عسكريا في لندن خلال الأعوام 61-63. **وتتلخص فكرة هذا النوع من التدريب في النقاط التالية:**

1- قيام القادة الأصاغر مع جنودهم ببعض الرحلات بعيدا عن وحداتهم وقادتهم يولد فيهم روح الاعتماد على النفس والابتكار واتخاذ القرارات.

2- إن التحرك خارج الثكنات العسكرية أو المعسكرات المستديمة سوف يولد نوعا من الألفة بين الضابط وجنوده ويساعد على إظهار الأخلاق الحقيقية التي قد تبقى كامنة أو مختفية في ظل التجمعات الكبيرة.

3- أن هذه الرحلات يجب أن تكون محببة للنفس وليست جافة فهي تجمع ما بين التدريب والترفيه مثل زيارة جهات نائية بها بعض الآثار أو زيارة بعض المناطق السياحية والترفيهية.

أصدرت توجيها ينظم هذا النوع من التدريب وبموجبه أصبح من حق الوحدة القائمة بهذا النوع من التدريب أن تستخدم الحملة العسكرية وأن تصرف لها التعيينات والإسعافات الأولية، وكان على قائد كل فصيلة تقوم بهذا النوع من التدريب أن يقدم تقريرًا مكتوبًا عن الرحلة وأن تمنح مكافآت تشجيعية لأفضل تقرير يقدم في كل تشكيل. ولكي أعطي أهمية كبيرة لهذا المشروع أعلنت أنني شخصيا سأطلع على تقارير الدفعة الأولى التي تقوم بهذا النوع من التدريب وكان أفضل التقارير التي قدمت إلى هو تقرير الملازم أول عاطف عبد الباقي السيد، وقد طلبت حضوره إلى مكتبي يوم 25 من سبتمبر 72، ومعه قائد فرقته حيث شكرته وقدمت له جائزة على تقريره.

الفصل

الرابع عشر

14

رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة

الروح المعنوية بعد هزيمة يونيو 67

إن رفع الروح المعنوية لجيش مهزوم هو عملية شاقة ولاسيما إن كـانت أسباب الهزيمة غير معروفة. لم تكن الحقائق عن أسباب هزيمة يونيو 67 معروفة للشعب المصري، فقد كان الشعب حائرا بين ما يسمعه من أقوال متناقضة، فقد كـانت القيادة السياسية تلقى باللوم على القيادة العامة للقوات المسلحة، بينما كانت القيادة العامة للقوات المسلحة تشيع سرا أن القيادة السياسية هي المسئولة عن الهزيمة لأنها حرمت على القيادة العسكرية القيام بتوجيه الضربة الأولى وترتب على ذلك قيام إسرائيل بتوجيه الضربة الأولى وتدمير قواتنا الجوية. ومن وجهة نظري فإني أعتقد أن قواتنا المسلحة كـانت سوف تنهزم في عام 67 حتى لو قامت بتوجيه الضـربة الأولى. لقد أخطأت القيادة السياسية والقيـادة العامة للقوات المسلحة كلتاهما في حساباتها.

وبينما كـان الشعب المصري حائرا بين الآراء المتعارضة حول سـباب الهزيمة لم يجد صورة يعبر بها عن سخطه سوى أن يلقى باللوم على كل رجل عسكري يراه. كان الناس يستهـزئون من كل رجل يمر في الطريق العام مرتديا ملابس عسكرية وينكتون عليه، وكانت الهزيمة قد أثرت في الروح المعنوية للجنود فجاءت هذه الاستهزاءات مـــن الشعـب لتزيدها هبوطا، وفى ظل هذه الظروف

القاسية أخذت القيادة العامة الجديدة للقوات المسلحة على عاتقها رفع الروح المعنوية للرجال ما بين يونيو 67 وأكتوبر 73. لقد كانت معركة رأس العش دارت يوم أول يوليو 67 هي أول عمل عسكري يعيد الثقة إلى النفوس. سواء على مستوى القوات المسلحة أم على مستوى الشعب، ففي هذه المعركة قام رجال الصاعقة المصريون باعتراض قوة إسرائيلية كانت تتقدم شمالا في اتجاه بور فؤاد لاحتلالها فهزموها واضطروها إلى الفرار وبعد أكثر من ثلاثة أشهر وعلى وجه التحديد بتاريخ 21 من أكتوبر 67 قام رجال البحرية المصرية بإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات التي كانت تقوم بأعمال الدورية أمام بور سعيد، ثم بدأت حرب الاستنزاف في سبتمبر 68، وما صاحب ذلك من عمليات عبور جريئة قام بها رجال الصاعقة، حيث نصبوا الكمائن وأثاروا الذعر بين صفوف الإسرائيليين واستعادت القوات المسلحة ثقتها الكاملة بنفسها في يونيو 1970 عندما نجحت قوات الدفاع الجوى في إسقاط عشر طائرات إسرائيلية خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو عام 1970.

العناصر الأساسية لارتفاع الروح المعنوية

عندما توليت منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) في مايو 71 كانت الروح المعنوية للقوات المسلحة جيدة ومع ذلك فقد كان هناك الكثير مما يمكن عمله في هذا

المجال، كان أسلوبي في رفع معنويات الجنود يعتمد على ثلاثة عناصر: العنصر الأول هو المعرفة، والعنصر الثاني هو الإلمام بالقدرات الحقيقية للفرد، أما العنصر الأخير فهو أن يكتسب القادة ثقة جنودهم.

العلم والمعرفة

إن العلم والمعرفة لا حدود لهما فكلما ازداد الشخص معرفة ازداد إلمامه بما يمكن أن يفعله عندما تعترضه المشكلات، وعلى سبيل المثال فإن أي سلاح مهما كان حديثا فإنه لا يمكن أن يخلو من بعض نقاط الضعف. فلو استطاع الفرد أن يعرف نقاط القوة والضعف لكل سلاح من أسلحة العدو فإنه يستطيع بهذه المعرفة أن يتحاشى نقاط القوة وأن يهاجم نقاط الضعف وبالتالي فإنه يستطيع أن يحقق أفضل النتائج. وينطبق ذلك على أسلوب العدو في القتال وعلى موضوعات أخرى كثيرة، **ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الخطوات التالية**:

1- إجراء 26 «مؤتمر شهري» مع القادة حتى مستوى قائد الفرقة.
2- إجراء 18 «مشروع تحرير» لتدريب القيادات على المشكلات التي ينتظر أن تواجههم أثناء العمليات.
3- إصدار 53 توجيها ثم توزيع الجزء الأكبر منها حتى مستوى سرية.
4- إصدار 8 كتيبات توزع على مستوى الجنود.
5- تنظيم مئات البيانات العملية توضح للقادة والجنود الأسلوب الصحيح للتغلب على مشكلات معينة.
6- إصدار تعليمات إلى هيئة البحوث العسكرية في القوات المسلحة لكي تصدر نشرة شهرية عن أحدث المخترعات الحربية وأن توزع هذه النشرة حتى مستوى كل وحدة.

تقييم القدرات الذاتية:

«رحم الله امرأ عرف قدر نفسه» هذا هو العنصر الثاني من عناصر القوة والروح المعنوية، فما من أحد يستطيع أن يفعل كل شيء. إن كل شخص له قدرات محدودة يقف عاجزًا إذا حاول اجتيازها، وأن تكليف الفرد بما لا يطيق

خطأ بليغ، لأنه سوف يفشل في تحقيق ما يطلب منه وسوف يؤثر هذا الفشل على روحه المعنوية. قال تعالى: «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها» فكيف ننسى نحن البشر هذه النصيحة الربانية؟ إن المبالغة في القدرات هي غرور قاتل، كان التقليل المتعمد من القدرات الحقيقيـة هو تصرف سيئ أيضا، لذلك يجب أن نقدر لنفسنا وجنودنا وطاقاتنا حق قدرها إذا أردنا النجاح في أعمالنا. ومن هنا فقد كنت دائمًا أشجع الصراحـة والمناقشة الحرة والنقد الذاتي حتى يمكننا أن نعرف الحقـائق والقدرات، وما كان يدور خلال المؤتمرات الشهرية من مناقشات يوضح لنا كيف كانت الآراء المتضاربة تتصارع بحثًا عن الحقيقة وبحثًا عن معرفة حقيقة القدرات سواء بالنسبة لنا أم بالنسبـة للعدو، وإذا كنت قد نجـحت في خلق هذا الشعور بالمسئولية في جميع القيادات المرؤوسة في القوات المسلحة، فإنني لم أستطع أن أحقق ما أصبو إليه بالنسبة للقيادات السياسية، وقد كان ذلك من الأسباب الرئيسية للخلاف الذي دار بيني من ناحية، وبين كل من رئيس الجمهورية ووزير الحربية من الناحية الأخرى، كما سوف نرى في الباب السابع من هذا الكتاب.

الثقة بين الرئيس والمرؤوس

إن القائد لا يستطيع أن يكتسب ثقة جنوده بمجـرد الشعارات البراقة أو عن طريق إصدار التعليمات والتوجيهات والنداءات، وإنما عن طريق القدوة الحسنة والعلاقات المتبادلة التي أساسها الصراحـة واحترام الذات. إن القائد يستطيع أن يكتـسب ثقة واحترام جنوده إذا توافرت فيه الصفات التي تجتذب الجندي، وأهمها: المعرفة، والشجاعة، والخشونة، والصدق في القول، والعدل بين المرؤوسين، وعدم المحابـاة على أساس القرابة والصداقة. إن الجندي لا يهتم بما يسـمع فهو يعلم بغريزته أن ليس كل مـا يقال حقيقة، ولكنه يرى ويحس بما يدور حوله. إنه لمن السذاجة أن يطلب القائد من جنوده التقشف بينما هو يعيش عيشة مرفهة، إنهم سيسمعون، وأدبا سيسكتون، ولكنهم فيما بينهم سينتقدون ويستهزئون. لقد حاولت طوال مدة خدمتي في القوات المسلحة أن أغرس المثل العليا في نفوس الضباط والجنود. فعندما كنت قائدًا لمنطقة البحر الأحمر العسكرية 70-71 كنت أسكن في ملجأ 2 متر × 4 أمتار. لقد كان في استطاعتي أن أسكن في فيلا جميلة ولكني فضلت أن أعيش في المستوى نفسه الذي يعيش فيه ضابط برتبة ملازم أو نقيب في القوات المسلحة، لم يحدث قط أن اشتكي لي أحد الضباط

أو الجنود من الحياة الشاقة التي يعيشونها لأنهم كانوا يرون بأعينهم كيف أعيش وكيف أشاركهم حياتهم.

وعندما توليت منصب (ر. ا. ح. ق. م. م.) حاولت أن أثبت المثل العليا التي كنت أؤمن بها في جميع أرجاء القوات المسلحة لكي أخلق جو الثقة بين الجنود والقائد لم أكن أهتم في ذلك بشخصي لأن خدمتي في القوات المسلحة لمدة 30 سنة سابقة كانت كافية لكي يعرف الضباط والجنود أخلاقي ومبادئي، فكثيرون منهم إما أن يكونوا قد خدموا تحت قيادتي أو سمعوا من بعض زملائهم الذين خدموا تحت قيادتي. كان همي أن أخلق روح الثقة هذه بين القادة على مختلف المستويات وبين الجنود وبصفة أساسية بين آلاف الضباط الأصاغر وبين جنودهم، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها في هذا الاتجاه: موضوع «التدريب بالمغامرة» الذي سبق الحديث عنه، وكذلك إعادة إدخال الرياضة والمنافسات الرياضية في القوات المسلحة بعد أن كانت قد أوقفت منذ يوليو 1967. واعتبارا من يناير عام 1972 بدأت المنافسات الرياضية بين 14 قيادة عسكرية رئيسية في 7 ألعاب. أي أنه طوال العام تتم أكثر من 450 مقابلة رياضية، وقد استقبل القادة والجنود هذه المنافسات بحماس شديد، وحققت أكثر من هدف: فقد حطمت الحواجز بين الضباط والجنود، وخلقت روح الفريق، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت توفر مناسبة ترفيهية لآلاف الضباط والجنود الذين يحضرونها لتشجيع فرقهم الرياضية، لم تتوقف المنافسات الرياضية خلال عام 73 بل ازداد عدد الألعاب التي يجري عليها التنافس وازدادت العلاقة بين الضباط والجنود عمقًا.

بنك الدم الاشتراكي

كانت مصارف الدم في القوات المسلحة تعتمد في الحصول على الدم على المتطوعين من الجنود والمدنيين لقاء أجر معلوم مقابل كل زجاجة دم، وكان من الطبيعي ألا يلجأ إلى ذلك إلا الجندي الفقير الذي يضطر إلى أن يبيع دمه لقاء ما يحصل عليه من أجر. لقد شعرت بالخجل واللاإنسانية عندما علمت مصادفة بهذا الوضع. وفي عام 73 بينما كنت أبحث موضوع تخزين احتياطي الدم قبل دخول المعركة أصدرت أوامري بإلغاء هذا النظام فورًا، وفرضت على كل ضابط وجندي دون الأربعين من العمر أن يتبرع بزجاجتين من الدم مرة واحدة خلال

فترة خدمته في القوات المسلحة إذا ما كانت حالته الصحية والطبيـة تسمح بذلك. لقد كـانت حساباتي قبل إصدار هذا الأمر تثبت أن هذه الكمية ليسـت كافية لتـغطية احتيـاجاتنا الاعتيادية فقط، بل إنها تكفي أيضًا لخلق احتياطي من «الدم» يكفي ويزيد على كل ما قد نحتاجه خلال المعركة، وحيث إن الدم الطازج يجب أن يحول إلى بلازما بعد مضى 30 يوما، فقد كان مطلوبًا منا أن نحصل على الدم يوميًا وطبقًا لجدول زمني دقيق على مدار السنة، وهذا ما فعلناه فقد أصدرت «التوجيه رقم 39» وكان عنوانه هو «القوات المسلحة لا تبيع دماءها وإنما تضـحي بها من أجل الوطن»، ومع أن التوجيه كان يفرض التبرع على كل من هو دون إل 40 سنة، ومع أني كنت في الخـمسين من عمري، فقد قررت- طبقًـا لمبادئي التي تلزمني بأن أشارك رجالي في كل شيء- أن أفتتح الحمـلة بأن تبرعت بزجـاجتين من دمي يوم 31 من مارس 1973، وقبل أن تبدأ عملياتنا في 6 من أكتوبر كان لدينا 20000 زجاجة من الدم كاحتياطي عمليات.

إن الروح المعنوية للجندي هي محـصلة لمئات العوامل الكبيرة التي لا مـجال لذكرها الآن ولكني أود أن أركز بصـفة خاصة على العناصـر التي سبق أن ذكرتها وهي المعـرفة والإلمام بالقدرات والقدوة الحـسنة. يجب أن يعلم كل جندي بقدراته الحقيقيـة لا أكثر ولا أقل، يجب أن يكون فخورًا في حدود قدراته الحقيقيـة لا قدرات أجداده وأسلافه. إن التفاخر بأن آباءنا قد بنوا الأهرام منذ أكثر من 5 آلاف سنة شيء جميل إذا كان ذلك مقرونا بالتفاخر بقدراتنا الحالية، كما أن التفاخر بأننا عبرنا قناة السويس في أكتوبر 73 شيء عظيم، ولكن بشرط ألا تكون قوتنا العـسكرية اليوم في 78 أقل مما كانت عليه منذ 5 سنوات. إن من يتكلم عن الماضي فقط دون الحاضر هم الضعفاء الذين يريدون أن يعيشوا في أحـلام الماضي ولا يستطيـعون أن يحسنوا حاضرهم ومستقبلهم. والقدوة الحسنة هي أسـاس النجاح. إن الجندي المصري إذا وجد القدوة الحسنة فإنه يستطيـع أن يحقق العجائب وقد بذلنا الكثير قبل حـرب أكتوبر لخلق هذه القدوة الحسنة على جميع المستويات، ولقد أثبتت الحرب أن مجهوداتنا في هذا الاتجاه قد حققت نجاحًا كبيرًا فقد قاتل الجندي المصري، كما لم يقاتل من قبل في تاريخه الحديث، قاتل بشجاعة وروح معنوية عاليـة وأعاد إلى الأذهان قول رسول الله **«إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا منها جندًا كثيفًا فإن بها خير أجناد الأرض»**.

الباب الثالث

السادات وصادق وأنا

الفصل

الخامس عشر

15

أكتوبر 70 حتى مايو 71

مؤتمر الرئيس في ديسمبر 70

بعد أن تم انتخاب السادات رئيسًا للجمهورية فى 14 من أكتوبر 70 دعا إلى اجتماع مع قادة القوات المسلحة يوم 19 من أكتوبر، وفى هذا الاجتماع أثنى على المرحوم جمال عبد الناصر، ووعدنا بأنه سيسير على هدى خطواته. وفى 30 من ديسمبر من العام نفسه حضر اجتماعًا آخر مع القادة، ولكن فى هذا الاجتماع كان المتكلم الرئيسي هو الفريق فوزي - وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة- الذي استعرض فى تقريره موقف القوات المسلحة المصرية وقدراتها القتالية، وبعد أن أتم الفريق فوزي قراءة تقريره تكلم الرئيس السادات فأكد أنه لن يكون هناك تمديد لوقف إطلاق النار عندما ينتهي أجله فى 4 من فبراير 71، وطلب إلينا أن نكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التى في أيدينا[1]، وكان مما قاله السادات «لا تصدقوا الدعاية الأمريكية والإسرائيلية التى تقول إن علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي سيئة إنهم يريدونها كذلك ولكنها ليست كما يتمنون».

(1) قد وافق السادات بعد ذلك على تمديد وقف إطلاق النار، ما الذي جرى خلال تلك الأسابيع الخمسة لكي يغير سياسته؟

مؤتمر الرئيس مارس 71

فى 23 من مارس 1971 عقد الرئيس مؤتمرا عاما للضباط وقد طلب إليّ أن أحضر معي 4 ضباط من مختلف الرتب من منطقة البحر الأحمر العسكرية لحضور هذا المؤتمر، وقد بدأ الرئيس حديثه بشرح الأسباب التى دعته إلى تمديد فترة وقف إطلاق النار التى انتهت فى 4 من فبراير الماضي فقال: «إن جهود مصر الدبلوماسية قد نجحت فى عزل إسرائيل عن العالم فقد تم عزلها عن أمريكا وبريطانيا ودول أوروبا الغربية وإسبانيا وإيران»، وعن موقف إسرائيل قال السادات: «لأول مرة تعترف إسرائيل فى وثيقة رسمية أرسلتها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ 21 من فبراير 71 بأنها لن تنسحب إلى خطوط 4 من يونيو 67، وبذلك وضحت نواياها أمام العالم أجمع»، وعن علاقاتنا مع أمريكا قال: «نحن لا نثق بأمريكا فقد وعدتنا كثيرًا ولكنها لم تف بوعودها، وقد أخطرت نيكسون بأننا لا نثق بوعود أمريكا ولكننا على استعداد لأن نثق بالأفعال»، وعن المعركة مع إسرائيل قال السادات: «إن المعركة القادمة هي معركة شعب وليست معركة القوات المسلحة، و يجب علينا أن نحصل على التوازن الدقيق بين مزايا بدء المعركة الآن وبين مزايا الانتظار، وإني أعدكم بأننا لن نقدم ميعاد المعركة يوما واحدا ولن نؤخرها يوما واحدا عن توقيتها الصحيح»، وفى خلال قيام الرئيس

بإلقاء كلمته وزع على الحاضرين خريطة تبين الأراضي التي تريد إسرائيل أن تحتفظ بها، والأراضي التي هي مستعدة لإعادتها إلى العرب وقد علق الرئيس على هذه الخريطة وهو يستثير حماس الضباط هل تريدون أن تقبلوا هذا الهوان؟، وكان الرد حماسيا من الجميع «لا لا لن يكون هذا» (انظر الخريطة رقم 1).

وفى سياق حديثه عن علاقة مصر بالدول العربية هاجم السادات بعنف جميع الدول العربية وخص بهجومه الرئيس هوارى بومدين الذي قال عنه: «إن الرئيس هوارى بومدين قد باع نفسه للأمريكيين، لا سياسيًا فحسب بل اقتصاديًا. لقد وقع أخيرا مع الشركات الأمريكية عقدا يضمن إمداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين وبذلك سوف يصبح اقتصاد بلاده معتمدا اعتمادا كليا على أمريكا».

مؤتمر وزير الحربية في أبريل 71

في يوم 18 من أبريل 71 اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت رئاسة الفريق فوزي. لم تكن وظيفتي التي أشغلها كقائد لمنطقة البحر الأحمر العسكرية تؤهلني لعضوية هذا المجلس، ولكنى دعيت لحضور هذا المؤتمر، وقد كان الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر هو بحث موضوع «اتحاد الجمهوريات العربية»، وقد بدأ الفريق فوزي حديثه بمقدمة مفادها عدم علمه المسبق بهذا الإعلان وإنه علم به رسميا حوالي الساعة الواحدة صباحًا أي قبل إذاعته في الصحف بخمس ساعات فقط، وتساءل عن الفوائد التي يمكن أن نجنيها من هذا الاتحاد ولاسيما أن علاقتنا الحالية مع سوريا طيبة جدًا وأخبرنا بأنه يوجد اتفاق سرى بين مصر وسوريا تم في نوفمبر 70 وبموجبه أصبحت لوزير الحربية المصري سلطة قيادة القوات السورية أيضا، كما أخبرنا بأنه لا يوافق على الحل المقترح بانسحاب إسرائيل الجزئي من الضفة الشرقية[1]، ثم أنهى حديثه قائلا إن آراء الفريق صادق (الذي كان يشغل منصب «ر. ا. ح. ق. م. م» في ذلك الوقت) متفقة تماما مع آرائه وأنه طلب حضورنا لكي يستمع إلى وجهة نظرنا في هذا الموضوع.

---

(1) كان في هذا القول إشارة خفية إلى أن السادات في اتصالاته السرية مع روجرز وزير الخارجية الأمريكي قد وافق على انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفة الشرقية للقناة.

كان المؤتمر يضم 16 ضابطًا بالإضافة إلى سكرتير المجلس الذي يقوم بإجراء التسجيل الرسمي دون أن يطلب إليه إبداء الرأي، وكان ترتيبي في سلم الأقدمية بين الحاضرين هو الثاني عشر. وعلى الرغم من أن هناك تقليدًا عسكريًا هو أن يستمع لرأى الضابط الأحدث قبل الضابط الأقدم حتى لا يتأثر الضابط الأحدث برأي من هو أقدم منه أو من هو رئيسه، فقد خالف الفريق فوزي هذا التقليد عندما أعلن رأيه قبل أن يستمع إلى أقوالنا، ثم خالفه مرة أخرى عندما بدأ بالاستماع لرأى الأقدم قبل الأحدث ثم خالفه مرة ثالثة عندما تخطى الفريق صادق وسأل من يليه في الأقدمية وذلك ليقنع الجميع أن الفريق صادق متفق معه في الرأي تماما، كما سبق أن قال. هاجم المتحدثون الذين سبقوني جميعهم انضمام مصر إلى هذا الاتحاد وبذلك كانت معركة التصويت قد حسمت فلو أنني والأربعة الذين من بعدي عارضنا هذا الاتفاق فإن ذلك لم يكن ليغير من الأمر شيئا، وعندما جاء دوري في الكلام أيدت الاتحاد وفندت الأسباب المختلفة التي اعتمد عليها الآخرون في معارضتهم له، وشرحت لهم المواد الخاصة بالاتحاد وخرجت بخلاصة وهي «إذا لم يكن هناك نفع لمصر من هذا الاتحاد فإنه ليس هناك أي غرم، ولذلك فإنى أباركه».

كان تصرفي هذا تصرفًا يمليه المبدأ والاقتناع، وإن كان يبدو في أعين بعضهم نوعا من الجهل بأصول اللعبة السياسية. لقد كان الجميع في مصر وفى خارج مصر يعلمون أن الرئيس السادات هو رئيس لا سلطات له وأن السلطة الحقيقية كانت في أيدي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وقد لمح الفريق فوزي في حديثه معنا إلى أن الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وأنه بعد أن ينتهي من اجتماعه معنا فإنه سوف يتوجه لحضور اجتماع سياسي على أعلى مستوى، وأنه سوف يقوم بإبلاغ هذه الجهات السياسية برأي القوات المسلحة، ومع هذه الإيضاحات كلها ومع وقوف غالبية القادة في القوات المسلحة ضد هذا الاتحاد فقد اخترت أن أقف إلى جانب ما أعتقد أنه الحق مهما سبب ذلك لي من مشكلات. وبينما كنت أقوم بشرح وجهة نظري هاجمني أحد الأعضاء القدامى، ولكن الوزير تدخل وطلب منه عدم مقاطعتي. لقد كانت لفتة كريمة من الوزير

ولكنها لم تغير من الحقيقة وهي أني قد اخترت أن أسير في الطريق الصعب، ولكنه كان طريقًا أعتقد أنه كان في صالح مصر.

بعد أن أنهيت حديثي تكلم الأربعة الآخرون، فعارضوا الاتفاقية. كان الفريق فوزي سعيدًا بهذه النتيجة، وقد عقب قائلاً: «والآن فإنني أستطيع القول بأنكم جميعًا فيما عدا اللواء الشاذلي تعارضون هذا التتحاد، وسوف أنقل خلاصة رأيكم هذه إلى الاجتماع السياسي المهم الذي سوف أذهب الآن لحضوره». وفى هذه اللحظة تدخل العضو نفسه الذي هاجمني وقال: «إننا لم نسمع رأى السيد رئيس الأركان، ونود أن نعرف رأيه قبل أن ننصرف من هذا المكان». نظر الوزير إلى الفريق صادق وطلب إليه أن يبدي رأيه، تكلم الفريق صادق بحذر شديد، نظرًا لأن طبيعة الشك التي تولدت عند الفريق صادق عندما كان مديرًا للمخابرات الحربية قد لازمته عندما أصبح (ر. ا. ح. ق. م. م) كما ظلت تلازمه وهو وزير للحربية كما سنرى فيما بعد. قال الفريق صادق: «إني قلق من نقطتين رئيسيتين: النقطة الأولى هي قيام الاتحاد السوفيتي بتأييد هذا الاتحاد وهذا عمل غير منطقي يثير الشكوك، والنقطة الثانية هي انضمام سوريا إلى الاتحاد بعد التجربة المريرة التي مررنا بها في عام 1958، ثم انفصمت عراها في 1961، ولولا هاتان النقطتان لكنت من المؤيدين لهنا الاتحاد» فرد عليه العضو نفسه الذي طلب منه أن يبدي رأيه قائلا: «إننا نريد إجابة صريحة بنعم أو لا على الاتحاد في صورته المعروضة»، فرد الفريق صادق بأنه يعارض الاتحاد، وهكذا انتهت المناقشات بأن أصبح 15 عضوا في المجلس الأعلى يعارضون الاتحاد وعضو واحد فقط هو الذي يؤيد، وهو أنا، علما بأني لم أكن عضوا دائما في المجلس.

سافرت صباح اليوم التالي إلى مقر عملي في البحر الأحمر، ولكنى أخذت أعد نفسي لأسوا الاحتمالات، كان الصراع على السلطة في مصر قد أصبح يتخذ شكلاً حادًا. ففي 2 من مايو أذيع بيان جاء فيه أن الرئيس السادات أقال السيد على صبري من وظيفته كنائب لرئيس الجمهورية، وكذلك من جميع مناصبه الأخرى، وفى يوم 10 من مايو استدعيت إلى القاهرة لحضور مؤتمر برئاسة السيد الوزير

تقرر عقده صباح اليوم التالي، ولكن عندما ذهبت إلى الاجتماع اتضح أن رئيس الجمهورية هو الذي سيرأس الاجتماع. كان هذا هو الاجتماع الرابع الذي يعقده الرئيس السادات مع قادة القوات المسلحة منذ انتخابه رئيسًا للجمهورية في أكتوبر الماضي.

مؤتمر الرئيس في 11 من مايو 71

كان اجتماع السادات يوم 11 من مايو 71 مختلفًا عن جميع اجتماعاته السابقة- كانت لهجته تنم عن التحدي لخصومه السياسيين، وكان يتكلم بثقة أكبر. كان يستخدم كلمة «أنا» كثيرًا بعد أن كان في جميع محادثاته السابقة يستخدم كلمة «نحن»، مشيرًا بذلك إلى القيادة الجماعية. كان قد أخطرنا في اجتماع 23 من مارس أن قرار تمديد وقف النار في 5 من فبراير 71 قد اقترن بتقديم مبادرة مصرية ولكنه لم يوضح لنا تفاصيل هذه المبادرة[1]، **وفى هذا المؤتمر أخبرنا بالأقوال التالية:**

1- إعادة فتح قناة السويس، وانسحاب إسرائيل إلى ما هو شرق العريش، وتتم هذه المرحلة خلال مدة 6 أشهر.

2- تبدأ المرحلة الثانية مباشرة ويتم خلالها الانسحاب الإسرائيلي الكامل[2].

---

(1) يدعي السادات في مذكراته (الصفحة رقم 300) بأنه لم يستشر أحدًا من القيادات السياسية وأنه فاجأهم بها عندما أعلنها أمام البرلمان يوم 4 من فبراير. 7. ويقول السيد على صبري في مذكراته التي نشرت في مجلة 23 يوليو (العدد 14 بتاريخ 4 من يونيو 79) إن السادات عرض هذه المبادرة على مجلس الدفاع القومي يوم 2 من فبراير ولم يوافق المجلس عليها وإن السادات قرر إعلانها رغم ذلك على الرغم من المحاولات المكثفة التي بذلها أعضاء القيادة السياسية لثنيه عن إعلانها، وإن هذه المحاولات استمرت حتى في بهو مجلس الشعب قبل ميعاد إلقاء الرئيس خطابه بدقائق.

(2) يلاحظ أن الرئيس عند ذكره كلمة الانسحاب الكامل لم يوضح ما إذا كان يخبئ في صدره أنه يعنى الانسحاب من سيناء فقط أم الانسحاب من جميع الأراضي العربية، ولكن طبقا للمفهوم السائد في ذلك الوقت فإن معنى كلمة الانسحاب الكامل كانت تعنى الانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلت في يونيو 1967، والآن وبعد أكثر من 10 سنوات من هذا اللقاء يتساءل المرء عما إذا كانت اتفاقية كامب ديفيد في 17 من سبتمبر 78 هي أفكار السادات نفسها في مايو 71.

3- في أثناء مقابلتي الأخيرة منذ أيام مع المستر روجرز، أخبرته بأن شروطي لإعادة فتح القناة ليست قابلة للتفاوض وأنه يجب أن تعبر قواتنا القناة وتقيم خطًا دفاعيًا فـي الشرق لتأمين حرية الملاحة بالقناة وأن فترة وقف إطلاق النار لإتمام المرحلة الثانية تكون فترة محددة، وقد علق روجرز على ذلك قائلا: «لا أحد يمكنه أن يطلب من مصر أكثر من ذلك، لقد ذهبتم إلى أبعد ما تستطيعون!»[1].

4- طلبت من روجرز إجابة محددة عن سؤالي: «هل أمريكا تؤيد إسرائيل في احتـلال أراضينا أم أنها تضمن سلامة إسرائيل داخل حدودها فقط؟»، وقد سلمت روجرز مذكرة مكتوبة تتضمن جميع هذه التفاصيل.

5- بعد عودة سيسكو[2] من إسرائيل أخبرني بأنهم في إسرائيل يثيرون النقاط التالية:

أ - بعد إعادة فتح القناة هل ستسمح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة أم أن ذلك لن يكون إلا بعد انسحابها الكامل؟

---

(1) تعرف رحلة روجرز إلى كل من مصر وإسرائيل خلال مايو 71 بـ «مشروع روجرز للسلام رقم 3»، ومن المعروف الآن أن السادات وافق على كل ما طلب منه ولكن المسز مائير لم تعط أي رد إيجابي، وكل ما عاد به روجرز إلى واشنطن هو وعد من المسز مائير بأنهم سيقومون بالدراسة.
كان «مشروع روجرز للسلام رقم 1» هو دعوة كل من إسرائيل ومصر والأردن للتفاوض غير المباشر تحت إشراف كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي، ولكن الاتحاد السوفيتي رفض الانضمام إلى هذه المبادرة فقام روجرز بإرسالها للأطراف الثلاثة في 28 من أكتوبر 1968. رفض جمال عبد الناصر هذه الخطوة ووصف أمريكا بأنها العدو رقم 1 للعرب كذلك رفضت المسز مائير هذه المبادرة على أساس أنه لا يجوز أن تشارك أو تسهم الدولتان العظميان في المفاوضات، وأن المفاوضات يجب أن تكون مباشرة بين إسرائيل والعرب.
كان «مشروع روجرز للسلام رقم 2» هو المشروع الـذي تقـدم بـه في 19 مـن يونيـو 70 والذي كان يدعو إلى وقف إطلاق النار لمدة 90 يوما على أن تتم خلالهـا مفاوضـات غـير مباشرة بين مصر وإسرائيل والأردن، وقبل عبد الناصر المبادرة واضطرت إسرائيل -التـي كانت تصر على المفاوضات المباشرة- إلى قبول المشروع بعد أن أخـذت طائراتهـا تتـساقط بواسطة دفاعنا الجوي خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو 70.

(2) أحد معاوني المستر روجرز والذي رافقه في زيارته إلى مصر ثم إلى إسرائيل.

ب- إن مدى انسحابهم شرق القناة يتوقف على طول مدة وقف إطلاق النار، فكلما طالت هذه الفترة زادت إسرائيل من المساحة التي تنسحب منها.

جـ- إنهم لا يوافقون مطلقا على عبور قواتنا شرق القناة.

د - إنهم يطالبون بتخفيف قواتنا غرب القناة.

هـ- إنهم يرفضون إعطاء أي تعهد بالانسحاب إلى حدود 4 من يونيو 67.

و - إن أي اتفاق يتم التوصل إليه لا يكون نافذًا إلا بعد أن يوافق عليه البرلمان الإسرائيلي.

6- تكلم الرئيس مره أخرى عن علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي فقال إنها ممتازة وإن الاتحاد السوفيتي يقوم ببناء مشروعات صناعية في مصر قيمتها 460 مليون دولار، وإن هذا سيمكننا من بناء القاعدة الاقتصادية التي هي أساس الاستقلال السياسي.

7- أشاد الرئيس السادات بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة في تدعيم السياسة الخارجية، وذكر أن أمريكا ما كانت لتتحرك وترسل روجرز إلى القاهرة لو لم تكن تعلم بأن قوتنا العسكرية قد أصبحت قادرة على تحدى الغرور الإسرائيلي ومصممة على استعادة موقعها القيادي بين الدول العربية. ثم تحدث عن اهتمامه بالقوات الجوية حتى يمكننا أن نتحدى السيطرة الجوية الإسرائيلية، فقال في هذا المجال: «إنني لن أنام وأنا مطمئن البال إلا بعد أن يكون لدينا 1000 طيار».

تعييني رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية

عدت إلى البحر الأحمر يوم 12 من مايو 71، ولكن الأحداث بدأت تتحرك بسرعة مذهلة. ففي يوم 13 من مايو أعلن عن استقالة الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وكذلك عدد من الوزراء بما فيهم وزير الحربية والقائد العالم للقوات المسلحة، وتبع ذلك أيضًا استقالة عدد من أعضاء اللجنة المركزية، وبدا الموقف وكأنه انهيار سياسي. وفى 15 من مايو قام

السادات بانقلاب عسكري ضد خصومه السياسيين واشترك في هذا الانقلاب كل من اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والفريق محمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وكان الرجل الثالث من رجال الانقلاب هو السيد ممدوح سالم وهو ضابط بوليس قضى معظم خدمته في المباحث العامة، وكان آخر منصب شغله قبل الاشتراك في انقلاب السادات هو محافظ الإسكندرية، حيث قام اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري وتحت قيادته لواء مدرع ولواء مشاة بالدور الرئيسي في الانقلاب، بينما لعب الفريق صادق (ر. ا. ح. ق. م. م) دور المؤيد للانقلاب، أما ممدوح سالم، فكانت مسئوليته تنحصر في السيطرة على المباحث السرية والبوليس، وتجميع المعلومات عن خصوم السادات السياسيين.

ما زال هناك الكثير من الأسرار حول انقلاب السادات في 15 من مايو 71: كيف تم؟ لماذا وكيف سكت 14 قائدًا عسكريًا اشتركوا مع وزير الحربية في التصويت يوم 18 من أبريل 71 ضد مشروع الاتحاد الذي كان في الحقيقة تصويتا ضد رئيس الجمهورية؟ لقد قام السادات بالتخلص من الفريق صادق في أكتوبر72، وهو الآن في مصر لا يستطيع أن يغادرها ولا يستطيع أن يتكلم، أما الفريق الليثي ناصف فقد مات في حادث غامض في لندن يوم 30 من أغسطس 73، أما ممدوح سالم وهو الأقل خطرًا لأنه لا يملك القوة العسكرية التي تشكل خطرًا على النظام- فقد عين وزيرًا للداخلية ثم بعد ذلك رئيسًا للوزارة في أبريل 75، ثم لفظه السادات بعد أن حقق أهدافه منه، وكان ذلك في أوائل أكتوبر 78، وبذلك تم التخلص نهائيًا من كل من عاونوه في انقلاب عام 1971.

في يوم 16 من مايو عدت مرة أخرى إلى القاهرة التي كنت فيها منذ ثلاثة أيام لتسلُّم منصبي الجديد كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، متخطيًا بذلك أكثر من 30 ضابطًا يسبقونني في الأقدمية العامة. قد يعتقد بعضهم أن هذا التعيين جاء بناء على موقفي في مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي انعقد في 18 من أبريل 71. ولو أخذنا بهذا التفسير لكان منطقيا أن يقوم السادات بالتخلص من جميع الأعضاء الأربعة عشر الذين وقفوا ضده لكي يأمن

شرهم، ولكن هذا لم يحدث، كل ما حدث هو أن الشخص الذي هاجم الفريق صادق مرتين خلال هذا المؤتمر قد تم نقله من القوات المسلحة إلى وظيفة مدنية، وكان واضحًا أن الفريق صادق وليس رئيس الجمهورية هو الذي وراء هذا النقل، وفي يوم 17 من مايو قابلت رئيس الجمهورية في منزله بالجيزة برفقة الفريق صادق، حيث أشاد بما يعزفه عني من قدرات وإمكانيات وانضباط عسكري ولأنه يثق بي ثقة كبيرة، ثم أخذنا نتجاذب الحديث نحن الثلاثة في أمور تخص القوات المسلحة لمدة ساعتين تقريبًا، انصرفت بعدها لأبدأ مرحلة من العمل المضني الجاد لإعداد القوات المسلحة للحرب، كما جاء في البابين الأول والثاني من هذا الكتاب وكما سوف يجيء ذكره في حينه في الأبواب القادمة.

الفصل

السادس عشر

16

يونيو 71 حتى مارس 72

مؤتمر الرئيس في 3 من يونيو 71

في يوم 3 من يونيو 71 اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس السادات وقد بدأ الرئيس المؤتمر بشرح ما وصفه بالمؤامرة التي كانت تريد أن تتخلص منه، وخص بالذكر كـلا من الفريق فوزي، وأمين هويدي، وشعراوي جمعة، وسامي شرف، ومجدي حسنين. وبعد ذلك انتقل إلى خط السياسة الخارجية، فقال: «إن إستراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم، وهى تتلخص في نقطتين: النقطة الأولى هي الحفاظ على علاقتنا مع السوفيت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديًا وعسكريًا، إذ أن الحركة الصهيونية هي هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وإن صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي هي التي سوف تساعدنا في التصدي لهذه الهجمة. أما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية. وإننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدما في إتمامهما»، وفى تعليقه على زيارة الرئيس بودجورني[1] قال: «لم يحدث مطلقًا أن حاول بودجورني أو أي من أعضاء الوفد السوفيتي التدخل في شئوننا الداخلية، ولكن في لقاء خاص بيني

(1) كان الرئيس بودجورنى رئيس الاتحاد السوفيتي قد زار مصر خلال الفترة ما بـين 25-28 من مايو 71، وتم التوقيع خلال هذه الزيارة على معاهدة صداقة بين الدولتين مدتها خمسة عشر عاما (قام السادات بإلغاء هذه المعاهدة فى مارس 76).

وبين الرئيس بودجورنى، سألني لماذا اخترت هذا الوقت بالذات لطرد علي صبري؟ فقلت له: لقد رأيت أن أعجل بذلك قبل حضور روجرز إلى القاهرة حتى لا يفسر طردي لعلي صبري إذا ما تم بعد زيارة روجرز على أنه ثمن صفقة أمريكية، وقد رد على بودجورنى قائلاً: «إنهم في القيادة السوفيتية تصوروا هذا التفسير نفسه».

وردًا على سؤال بخصوص التنظيم الطليعي أجاب الرئيس «لقد كانت فكرة جمال عبد الناصر في هذا الموضوع هي إنشاء تنظيم من العناصر القيادية الشابة دون أن تعرف أسماؤهم حتى لا يكونوا هدفًا لهجوم عناصر مضادة من داخل الاتحاد الاشتراكي أو من خارجه ممن تستبد بهم الغيرة والحقد، وقد كانت هذه العناصر تنتخب من القاعدة حتى القمة، وقد استغلت بعض العناصر - التي كانت تريد أن ترث جمال عبد الناصر - هذا التنظيم لكي تفرض سيطرتها على الشعب فدربتهم عسكريًا وهيأت وخزنت السلاح اللازم لاستخدامه في الوقت المناسب ولحسن الحظ تمكنا من وضع يدنا على السلاح قبل توزيعه عليهم».

وردًا على سؤال يتعلق بالشائعات الدائرة حول مطالبة الروس بقواعد عسكرية في مصر أجاب الرئيس: «هذا غير حقيقي، أنا لا أعطي قواعد لأحد، وبهذه المناسبة أود أن أقول لكم إنه أثناء زيارة روجرز الأخيرة فإني أخبرته بأنني

سأنشئ أكاديمية جوية وإني سأستعين بالروس لإنشائها وإنني لن أستطيع النوم قبل أن يصبح لدينا 1000 طيار مدرب، قلت له كذلك: إن الأمريكان يعلمون جيدا أننا أصحاب الكلمة في أرضنا، وقد أخبرت روجرز أيضا بأنه إذا فرض علينا الاحتلال الإسرائيلي فإنني سأعيد التفكير في كلمة عدم الانحياز».

وردًا على سؤال خاص بالنواقص التعبوية التي تؤثر على المعركة الهجومية قال الرئيس : «إنكم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة واحتللتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة وأقول ذلك طبعًا للمبالغة، فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دوليًا وعربيًا».

كنت أقوم بزيارة الوحدات البحرية في الإسكندرية خلال يومي 6 و 7 من يوليو، وكان يرافقني في هذه الزيارة عدد من كبار القادة الذين هم أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد انتهزت فرصة وجودنا في الإسكندرية لأعرض عليهم أفكاري فيما يتعلق بالمعركة الهجومية المحدودة وذلك قبل انعقاد المجلس بصفة رسمية يوم 8 من يوليو في القاهرة، واجتمعنا ظهر يوم 7 من يوليو في الكلية البحرية وشرحت لهم أفكاري عن الحرب المحدودة[1]. اجتمع المجلس بكامل هيئته في القاهرة برئاسة السيد الوزير يوم 8 من يوليو الساعة 1900 واستمر حتى منتصف الليل، وقد ظهر بصفة علنية ولأول مرة التصادم الفكري بيني وبين الفريق صادق بخصوص شكل المعركة الهجومية، فقد كنت أرى أن تخضع الخطة للإمكانيات المتاحة، بينما كان الفريق صادق يرى أن نضع الخطة على أساس تحرير الأرض بكاملها دون التقيد بالإمكانيات المتيسرة ثم نعمل بذلك على تدبير الإمكانيات المطلوبة، وذلك كما سبق أن بينت بالتفصيل في الباب الأول.

مؤتمر الرئيس يوم 4 من نوفمبر 71

في يوم 4 من نوفمبر 71 عقد مؤتمر برئاسة السيد الرئيس حضره كل من الفريق صادق وأنا واللواء عبد القادر حسن واللواء بغدادي واللواء محمد علي

(1) سبق ذكر تفاصيل المعركة المحدودة فى الباب الأول، وهى الخطة التى تعتمد على الإمكانيات الفعلية لا الإمكانيات الفرضية.

فهمي واللواء الليثي ناصف والجنرال أوكينيف OKENEV كبير المستشارين السوفيت، وقد امتد المؤتمر من الساعة التاسعة مساء حتى الواحدة بعد منتصف الليل، ودار فيه ما يلي:

1- أدلى الرئيس بما يلي:

أ - اجتمعت أمس بمجلس الأمن القومي وسوف تعبأ جميع موارد الدولة لأغراض المعركة.

ب - سوف أعلن يوم الخميس القادم 11 من نوفمبر سحب مبادرتي لفتح قناة السويس التي كنت قد أعلنتها فى 4 من فبراير الماضي تحت شروط خاصة.

جـ- قال موجها كلامه إلى الجنرال أوكينيف: «لأعلمك، فقد أرسلت إلى أمريكا أخبرهم بأننا سندخل سيناء حتى لو بالبنادق فقط».

د - أعلن نفسي منذ الآن قائدًا عامًا للقوات المسلحة[1]، وعليه يجرى تخصيص مكتب لي في القيادة[2].

2- أدلى الجنرال أوكينيف بما يلي:

أ - ستصل الطائرات TU-16 ومعها الأطقم اللازمة لتدريب الطيارين والملاحين المصريين فورًا[3].

---

(1) تنص المادة 150 من الدستور على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهى وظيفة شرفية يقصد بها توجيه السياسة العليا، أما القائد العام للقوات المسلحة فهو المسئول عن القيادة والمشكلات اليومية للقوات المسلحة ولا بد أن يكون شخصًا متفرغًا لهذا العمل وحده ـ وإن السادات بهذا التصرف وهذا القرار الذي اتخذ تحت ستار الإعداد للمعركة، يكون قد قام بانقلاب عسكري ثان بهدف وضع القوات المسلحة تحت سيطرته الكاملة.

(2) تم تخصيص جناح للرئيس فى الدور الأول من وزارة الحربية، ونظرا لأن الرئيس مريض القلب فقد جرى إنشاء مصعد كهربائي خاص، ولم يحدث قط أن استخدم الرئيس هذا الجناح بعد ذلك.

(3) أخطرني الجنرال أوكينيف فى اليوم التالي بأن الطائرات ستبدأ فى الوصول طبقا للجدول التالي:

=

ب - إن المارشال جريشكو وزير الدفاع في الاتحاد السوفيتي يطالب بأن يتم تدريب فوج الكوادرات (سام 6) في الاتحاد السوفيتي، حيث إن تسهيلات التدريب لهذا الفوج ليست متيسرة في مصر[1].

جـ - لقد وصلتني من الاتحاد السوفيتي صور عن سيناء التقطتها الأقمار الصناعية السوفيتية، وإني أضعها تحت تصرف القيادة المصرية.

مؤتمر الرئيس في 19 من نوفمبر 71

في يوم 19 من نوفمبر 71 عقد الرئيس مؤتمرا في قاعدة إنشاص الجوية، حضره كل من الفريق صادق وأنا واللواء بغدادي واللواء حسنى مبارك واللواء الليثى والسفير السوفيتي في مصر والجنرال أوكينيف، وقد دار خلال هذا المؤتمر الحديث التالي :

الرئيس:

وصلني بيرجس[2] أمس الأول، وقد قلت له إن خبرتي السابقة معكم تجعلني لا أثق بكم وإنكم تحاولون تحويل مبادرتي إلى معنى لم أقصده إطلاقًا بحيث تصبح لصالح إسرائيل، لقد سبق لهم أن سألوني (يقصد الأمريكيين): إذا سارت عملية الانسحاب طبقا لمبادرتي فهل يمكن تمديد فترة وقف إطلاق النار؟ فأجبتهم بأن ذلك ممكن ويمكننا أن نمدد هذه الفترة ثلاثة أشهر فثلاثة أخرى لمدة أقصاها سنة، ولكنى سحبت ذلك كله في مقابلتي أول أمس، وقد سألني بيرجس: «هل أقوم بإبلاغ واشنطن بأنك لا تثق بنا وأنك لن تتفاهم معنا إلا بعد أن ترد إسرائيل على مذكرة يارنج بالإيجاب؟» فقلت له نعم، وقد أخبرني هو بأنه

=	11/5	11/6	11/11	11/21	11/25	11/27	المجموع
	2	1	2	2	1	2	10

(1) طلب الجانب المصري تدبير إمكانيات التدريب فى مصر، ولكن الجنرال أوكينيف أثار عدة مشكلات بخصوص هذا الموضوع، وانتهى الأمر بأن قال إنه سيبلغ موسكو، وفى اليوم التالي أبلغني بأن الجانب السوفيتي يعتذر عن عدم إمكان تدريب الفوج فى مصر.

(2) ممثل وزارة الخارجية الأمريكية المسئول عن المصالح الأمريكية فى مصر.

علم أنه قد وصلتنا طائرات قادرة على إطلاق صواريخ أسرع من الصوت، وأنها مصممة أساسا لضرب السفن الحربية وأن ذلك يقلق حكومة واشنطن لأنه يدخل ضمن حساب توازن القوى بينها وبين الاتحاد السوفيتي. أخبرته بأني لن أعلن الحرب على أمريكا ولكن يجب أن تعرفوا أن ضرب العمق عندي سيقابل بضرب العمق الإسرائيلي، وقلت له أيضا: يجب أن تخجلوا من أنفسكم، وذكرها الرئيس مرة أخرى باللغة الإنجليزية you should be ashamed of yourself لهذا القلق الذي تشعرون به، إنكم تعطون إسرائيل الفانتوم التي تستطيع بها أن تضرب العمق عندي، ثم تقولون إنكم تشعرون بالقلق عندما أستطيع أن أحصل على السلاح الذي يمكنني من ضرب العمق الإسرائيلي.

اللواء بغدادي:

لقد علمت من رئيس المستشارين في القوات الجوية أن سرعة هذه الصواريخ هي 1200 كم فى الساعة، وفى اعتقادي أنه ما لم تكن سرعتها تعادل ضعف سرعة الصوت فإن هذه الصواريخ تكون عديمة القيمة.

الجنرال أوكينيف:

هذه معلومات غير صحيحة (ثم شرح بعد ذلك أنواع الصواريخ التي تقرر إمدادنا بها وخصائص كل منها، وأني أعتذر للقارئ عن عدم إمكان إذاعة هذه المعلومات).

الرئيس:

إني أقبل تفسير الجنرال أوكينيف.

الجنرال أوكينيف:

إن المشكلة الحقيقية هي تدريب الملاحين. إن كل ملاح يحتاج إلى 500 ساعة تدريبية.

الرئيس:

لقد استدعى الأمريكيون الجنرال دايان لزيارة أمريكا، ولا شك أنهم سيطلعونه على معلوماتهم عن الطائرة T U 16 حاملة الصواريخ، وأخشى أن

يقوم العدو بضربة مفاجـئة ليسبقنا بالهجوم، لذلك فإني أطلب من الجانب السوفيتي أن يستطلع لنا سيناء بواسطة الطائرات M-500[1]. وأن يقوم أيضا باستطلاع إسرائيل نفسها بواسطة الأقمار الصناعية.

اللواء بغدادي:

إن الخمسين طائرة ميج M F 21 التي قيل إنها ستصل إلينا خلال عام 71 تحتاج إلى 3 أشهر للتركيب، كذلك فإن ورش عمرة (تجديد المحركات وإصلاحها بعد فترة تشغيل معينة كما هو الحال في محركات العربات) محركات الطائرات التي يقوم السوفيت بإنشائها في مصر لم يتم الانتهاء منها، وإني أرجو السرعة في إنهاء هذه الأمور.

الرئيس:

أطلب من السيد السفير إبلاغ الزعماء السوفيت بسرعة توريد ما اتفقنا عليه، وإحاطتي بمواعيد وصول هذه الإمدادات، كذلك أطلب سرعة تشغيل مصنع الطائرات وورش العمرة.

زيارة الجبهة

لقد كان يوم 19 نوفمبر 71 يوافق اليوم الثاني من أيام عيد الفطر المبـارك، وبعد انتهاء المؤتمر رافقت السيد الرئيس في زيارته للقوات المسلحة فاجتمع برجال القوات الجوية والقوات الخاصة في اليوم نفسه ثم انطلقنا إلى الإسماعيلية، حيث قضينا الليلة هناك والتقينا برجال الجيش الثاني، ثم انطلقنا في صباح اليوم التالي إلى الجنوب حيث التقى الرئيس برجال الجيش، ثم عدنا إلى القاهرة في مساء يوم 20 من نوفمبر.

وفى خلال الفترة ما بين 21 من نوفمبر وحتى نهاية الشهر كـان مجهودي الرئيسي موجها للقيام بالتزاماتي تجاه الجـامعة العربية بصفتي الأمين العسكري المساعد لها، فبموجب هذا المنصب كنت أقوم بأعمال رئيس الهيئة الاستشارية

(1) الاسم الكودي للطائرة ميج 25.

العسكرية التي تتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية، أقوم بأعمال السكرتارية لمجلس الدفاع المشترك العربي الذي يتكون من وزراء الخارجية والدفاع في الدول العربية. وقد كان رؤساء أركان حرب القوات المسلحة في الدول العربية سوف يبدأ وصولهم إلى القاهرة اعتبارًا من 21 من نوفمبر وتنتهي اجتماعاتهم في 26 نوفمبر، ثم يبدأ بعد ذلك اجتماع مجلس الدفاع المشترك في الفترة ما بين 27 - 30 نوفمبر[1].

مؤتمر الرئيس يوم 2 من يناير 1972

انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس السادات يوم 2 من يناير 72، وفيما يلي أهم ما جرى خلال هذا المؤتمر:

الرئيس:

«إن أمريكا تدعم إسرائيل بكل شيء في حين أن الاتحاد السوفيتي لم يمدنا بما وعدني به في أكتوبر الماضي. إن الاتفاقية التي وقع عليها اللواء عبد القادر حسن مؤخرًا في موسكو لم تشمل الأصناف كلها التي وعدني بها القادة السوفيت، إن أمريكا لن تقوم بممارسة أي ضغط على إسرائيل وإنهم يقولون أن الدور الذي يقومون به هو عامل مساعد فقط (استخدم الرئيس الكلمة الإنجليزية CATALIST) إن اندلاع الحرب الهندية الباكستانية يجعلني أراجع جميع حساباتي حيث إن الحرب بين الهند وباكستان لم تنته بل إنها في الحقيقة قد بدأت»[2] **طلب الرئيس بعد ذلك الاستماع إلى تقارير القادة فكانت كما يلي:**

لواء محمد على فهمي (قائد الدفاع الجوى):

«إن مشكلتي تنحصر في أنه مطلوب منى أن أقاتل في معركة هجومية بأسلحة دفاعية».

---

(1) سوف نذكر هذه الاجتماعات بالتفصيل في الباب السادس من هذا الكتاب.

(2) إن الحرب كانت قد توقفت عسكريا باجتياح الهند باكستان الشرقية وإعلان دولة بنجلاديش، ويبدو أن الرئيس كان يقصد أن الصراع بين روسيا وأمريكا قد بدأ، وسيحتدم في هذه المنطقة من العالم.

محمود فهمي (قائد القوات البحرية):

«يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي، يجب أن نغلق الموانئ المصرية في وجه الأسطول الروسي، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا إلى أن يتم المنع نهائيا إذا لم يستجيبوا لمطالبنا».

اللواء بغدادي (قائد القوات الجوية):

«أحتاج إلى طائرات ردع تستطيع أن تصل إلى عمق إسرائيل».

اللواء علي عبد الخبير (قائد المنطقة المركزية):

«هناك أوجه قصور كثيرة في القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية، أهمها ضعف الطيران، والنقص في الحركة، والنقص في وسائل المواصلات، وأسلوب فتح الثغرات في حقول الألغام».

اللواء سعيد الماحي (قائد المدفعية):

«يجب أن نقوم بعمل ما في حدود إمكاناتنا».

الفريق الشاذلي:

«على الرغم من قلة الإمكانات إلا أن القوات المسلحة قادرة على القيام بعملية هجومية محدودة. يجب أن يقوم سيادة الرئيس بالاتصال بالجانب السوفيتي ويعرف موقفهم في حالة قيامنا بعملية هجومية، حيث إن لديهم قوات كبيرة في مصر. إن لديهم لواءين «طائرات قتال» وفرقة دفاع جوى، وهم يسيطرون على إمكانات الحرب الإلكترونية، ويجب أن نعلم كقادة هل سيشترك معنا السوفيت أم لا، وفى حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم حدود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليمًا».

الفريق صادق:

«إننا جميعًا على استعداد للقتال الفوري ولكن يجب أن يكون النصر مضمونا. إن البلاد لا تتحمل ما هو أقل من النصر. إننا سنقوم باستكمال العجز من الكتلة الغربية وسأخبر سيادتكم بمجرد الانتهاء من ذلك».

قصة الضباب

لاشك أن السادات قد شعر بالارتياح العظيم عندما سمع باندلاع الحرب الهندية الباكستانية في 3 من ديسمبر 1971، إذ إنه لا يمكن أن يعترف بخطئه، وهو دائما يبحث عن شخص أو سبب ليحمله مسئولية الخطأ. لقد قضى طوال عام 71 وهو يدق طبول الحرب ويقول إن عام 71 هو عام الحسم «إما سلمًا وإما حربًا»، وها قد انتهى عام 71 دون أي حسم، وقد بدأ الشعب المصري -الذي يمارس الديمقراطية فقط من خلال النكتة- يطلق النكات ومن بين هذه النكات نكتة تقول: «إن الرئيس قد أصدر قرارًا جمهوريًا باعتبار عام 72 امتدادًا لعام 71، ومحرم على أي فرد أن يستخدم الرقم 72»، وكان على السادات أن يرد على هذه النكات وأن يجد المبرر لعدم قيامنا بالهجوم على إسرائيل خلال عام 71، فلم يجد سببا إلا الحرب الهندية الباكستانية وحكاية «الضباب» الباكستانية، وعن قصة الضباب قال السادات:

«لقد أمر جمال القوات الجوية ذات يوم بأن تقصف قوات العدو المتمركزة شرق القناة فلما ذهبت طائراتنا إلى المنطقة وجدت أن هناك ضبابا كثيفا يغطي المنطقة ويحجب الرؤية فعادت إلى قواعدها دون أن تنفذ المهمة التي كلفت بها، فأمر جمال بأن تقوم القوات الجوية بتنفيذ المهمة بعد ساعة أو ساعتين يكون فيها الضباب قد انقشع من فوق المنطقة، ولكن قواتنا لم تتمكن من تنفيذ المهمة للمرة الثانية لأنها وجدت أن الضباب كان ما زال موجودًا. أمر جمال بتكرار العملية للمرة الثالثة ولكن طائراتنا عادت للمرة الثالثة دون أن تستطيع تنفيذ المهمة، وهنا قال جمال: خلاص بأه. يمكن ربنا مش عوزنا نقوم بهذه الضربة»(1)، وبعد هذه

(1) يلاحظ أن السادات بدأ عمله كرئيس جمهورية عام 1970 بأن انحنى أمام تمثال جمال عبد الناصر ليعلن للمصريين جميعًا أنه مخلص وأمين لخط جمال عبد الناصر. وطوال أعوام 71 و 72 و 73 كان يبرر أي عمل يقوم به بأن جمال عبد الناصر كان يريد ذلك حتى يستطيع أن يضمن سكوت الشعب وقبوله لما يقول. وفى خلال عامي 74 و75 بدأ يوجه وسائل إعلامه لمهاجمة جمال عبد الناصر، وفى الوقت نفسه يعلن رسميًا أنه يشارك جمال عبد الناصر في مسئولياته جميعها. واعتبارًا من 76 بدا هو نفسه يهاجم جمال عبد الناصر هجومًا شديدًا ويتنصل من كل مسئولية خلال حكمه، وتوج ذلك بمذكراته التي نشرها عام 78 والتي ملأها بالهجوم على عبد الناصر وأعفى نفسه من كل مسئولية عن أخطائه.

القصة المثيرة عن الضباب انتقل السادات إلى قصة الحرب الهندية الباكستانية وقارن بينها وبين الضباب الذي منع جمال عبد الناصر من تنفيذ الغارة الجوية على المواقع الإسرائيلية، وخلص من ذلك إلى أنه لولا قيام الحرب الهندية الباكستانية لقامت الحرب عام 71، ولكان عام 71 هو عام الحسم كما سبق أن قال!

لقد أخطأ الرئيس السادات عندما اعتقد أن الشعب المصري يستطيع أن يبتلع ويهضم قصة الضباب وعلى العكس من ذلك فقد جعل الشعب المصري من قصة الضباب مادة جديدة للنكتة والسخرية.

اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في يوم 18 من مارس 72 اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الفريق صادق حيث أبلغنا بما يلي:

1- هناك شائعات تقول إن هناك خلافًا بين الفريق صادق والسيد عزيز صدقي[1]، وهذا غير صحيح.

2- هناك شائعات بأن الفريق صادق على خلاف مع الاتحاد السوفيتي، وهذا غير صحيح، حيث إن الخلاف هو خلاف مبادئ.

3- هناك شائعة بأن القوات البحرية في مرسى مطروح والإسكندرية قد وضعت تحت سيطرة السوفيت، وهذا غير صحيح.

4- لقد عاد الفريق عبد القادر من موسكو دون أن يوقع على الاتفاقية الجديدة حيث إن الروس طلبوا أن ندفع ثمن الطائرات TU22 والدبابات T62 والذخيرة بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل، وبالتالي فإن الطائرة TU22 يصبح ثمنها 5.6 مليون روبل والدبابة T62 يصبح ثمنها 250000 روبل، وقد رفض الجانب المصري التوقيع على الاتفاقية بهذه الشروط وبالتالي فإن هذه الأصناف لن تحضر[2].

---

(1) كان عزيز صدقي يشغل منصب رئيس الوزراء وكان معروفا عنه أنه من دعاة التعاون مع الاتحاد السوفيتي.

(2) كان الجانب السوفيتي منذ أيام عبد الناصر يبيع لنا الأسلحة بنصف ثمنها ويتنازل عن النصف الثاني، كما أن النصف الذي كنا نقوم بدفعه كان بالجنيه المصري وبالتقسيط بسعر فائدة 2٪. ويبدأ الدفع بعد استلامنا الأصناف وبعد فترة سماح طويلة.

في غياب الديمقراطية فإن الشائعة هي السلاح الوحيد الذي يستطيع بواسطته الشعب أن يعبر عن رأيه ولكن في كثير من الأحيان فإن القيادة السياسية تعمد هي نفسها إلى خلق وترويج بعض الشائعات لكي تخدم غرضا معينا، وفى اعتقادي أن ما ذكره الفريق صادق من شائعات في اجتماع المجلس الأعلى يوم 18 من مارس هو من هذا النوع من الشائعات التي فجرها لكي يخلق العداوة بين أفراد القوات المسلحة وبين الاتحاد السوفيتي ولكي يظهر وكأنه هو الذي يحمي مصر من تيار الشيوعية. إن الفريق صادق يكره الشيوعية كراهية شديدة، وهذا أمر يخصه وليس لأحد أن يحاسبه على ذلك، ولكن عداوته للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجي والاتحاد السوفيتي كدولة عظمى تقوم بإمدادنا بالسلاح الذي يمكننا من تحرير أرضنا المحتلة. كان كل من يدعو إلى تصفية الجو وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي من أجل مصر هو عدو شخصي للفريق صادق، بل قد يذهب إلى أبعد من ذلك فيتهمه بالانتماء إلى الشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتي، لذلك فإن ما قاله صادق في هذا المؤتمر كان في الواقع هجومًا على عزيز صدقي وليس نفيًا لهذه الشائعة.

ولنفرض إنني أخطأت في تحليلي هذا وأن صادق لم يخلق هذه الشائعات و إنما وصلت إليه عن طريق استطلاع الرأي الذي يجرى في القوات المسلحة من وقت لآخر بطريقة دورية، فإن هذه الشائعات لا يمكن النظر إليها بجدية نظرا للأسلوب الخاطئ الذي تتبعه القوات المسلحة المصرية للحصول على هذه المعلومات. ليس سرا أن إدارة المخابرات الحربية لديها مندوبون غير معروفين في كل وحدة من وحدات القوات المسلحة، وأن هؤلاء الأفراد يقومون بإبلاغ إدارة المخابرات سرا بكل ما يرون وما يسمعون، فلو فرضنا مثلا أن مندوبا واحدا من ضمن آلاف الوحدات سمع شائعة كهذه فإنها تسجل ضمن الشائعات الدائرة سواء كانت نسبتها واحدا في الألف أم كانت من تأليف شخص واحد. إن هذا الأسلوب هو إهدار للفكر البشرى لأنه لا يمكن لجميع البشر أن يتفقوا على كل شيء، وإن المناقشة الحرة وتسجيل الآراء في أسئلة محددة ثم القيام بإحصاءات شريفة عن هذه الإجابات هي الأسلوب العلمي الصحيح لاستطلاع الرأي. وقد هاجمت هذا الأسلوب في أحد مؤتمراتي الشهرية وأوضحت أن مثل هذه التقارير

التي تقدمها إدارة المخابرات الحربية للسيد رئيس الجمهورية وللسيد الوزير لا تمثل الرأي العام الحقيقي في القوات المسلحة. وقد شعر جميع القادة الذين حضروا المؤتمر بسعادة غامرة وأنا أدلي بهذا القول وأيدوني تأييدًا مطلقًا في كل ما قلته، ولكني مع ذلك لم أستطع أن أصلح هذا الأسلوب الغريب في استطلاع الرأي، لأن إدارة المخابرات الحربية كانت تخضع لوزير الحربية مباشرة وعلاقة (ر. ا. ح. ق. م. م.) بها تنحصر في الفرع الخاص باستطلاع العدو، أما فرع الأمن وتقارير الإدارة بخصوص أمن القوات المسلحة فكانت ترفع إلى رئيس الجمهورية وإلى وزير الحربية، وإذا أرسلت صورة إلى (ر. ا. ح. ق. م. م.) فهي للعلم فقط. والغريب هنا أن هذا النظام استمر أيضا بعد عزل الفريق صادق وتعيين الفريق أحمد إسماعيل بدلا منه في أكتوبر 1972.

إن إدارة المخابرات الحربية في مصر هي جزء من النظام المصري. إنها أحد الأجهزة الثلاثة التي يعتمد عليها الحاكم في مصر لكي يسيطر على أفراد الشعب. هناك هيئة المخابرات العامة التي تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وهناك المباحث العامة التي تتبع وزير الداخلية ثم هناك إدارة المخابرات الحربية التابعة لوزير الحربية، وتقوم كل من هذه الجهات الثلاث بإرسال تقرير شهري- إذا لم يكن هناك ما يستدعي إرسال تقرير خاص- إلى رئيس الجمهورية، ومن هنا يظهر التنافس بين الثلاثة أن كلا منها تعتقد أنه كلما كان التقرير أكثر تفصيلاً كان ذلك شاهدا على مدى إخلاص الإدارة للنظام، كما أنها تخشى أن تسقط خبرًا أو شائعة قد تظهر في تقارير الإدارتين الأخريين فيكون ذلك اتهاما لها بأنها تغض الطرف عن شيء معين لسبب تريد إخفاءه عن رئيس الجمهورية، ومن هنا كان الصراع المهني بين الأجهزة الثلاثة. ويتم ذلك كله بتشجيع من رئيس الجمهورية الذي يرى أن تنافس تلك الأجهزة الثلاثة سوف يضمن له عدم قيام أي عمل انقلابي ضده

في صباح يوم 19 من مارس اجتمعت مع السيد الوزير والجنرال أوكينيف، حيث عرض علينا صورًا التقطت بواسطة الأقمار الصناعية السوفيتية، وقد أرسلت هذه الصور مع مندوب خاص من الاتحاد السوفيتي حتى يمكننا أن نطلع عليها ونستخرج منها كل ما نريد من معلومات بشرط واحد وهو ألا نعيد

تصويرها أو نأخذ فيلما عنها. وبعد أن اطلعنا على الصور انسحب المندوب السوفيتي الذي كان يحمل هذه الصور ومعه أحد ضباطنا لنقل المعلومات من الخريطة .

بعد ذلك انضم إلينا الفريق عبد القادر حسن ودار الحديث كما يلي:

الجنرال أوكينيف :

- لقد قابلت أمس أنا والسفير السوفيتي الرئيس السادات وعرضنا عليه هذه الصور الجوية. وقد أخبرنا بأنه هو الذي قال لرئيس الوزراء السيد عزيز صدقي أن يتم الدفع بالعملة الصعبة.
- وأن الرئيس قال: «إننا مستعدون للدفع كاملا وبالعملة الحرة بالنسبة للطائرات ميج 21 والطائرات M-500 ولكن ليس بالنسبة للطائرات TU22 لأنها قاذفة فقط وتحتاج إلى حماية وأننا سنستعيض عنها بسربي ليتننج من السعودية وسرب ليتننج من الكويت وأننا سنرسل الطيارين المصريين للتدريب على هذه الطائرة في الأسبوع القادم»[1].
- وبخصوص الدبابات T62 قال الرئيس: «إننا نحتاج إلى هذه الدبابات ولكنها غالية جدا وهناك مشكلات بخصوص قيام ليبيا بدفع ثمنها».
- وأن الرئيس قد وافق على أن تقوم مصر بدفع ثمن الذخيرة بالعملة الصعبة.
- وأن الرئيس قد وافق على تسليم 12 كتيبة صواريخ فقط من الأصدقاء بدلاً من 18 كتيبة، كما ورد في خطاب وزير الحربية المصري إلى وزير الدفاع السوفيتي[2].

---

(1) انظر تفاصيل الموضوع الخاص بالطائرات ليتننج في الباب السادس.

(2) كان السوفيت يقومون بتشغيل كتائب صواريخ مصرية «سام» لعدم توافر الأفراد المصريين المدربين، وبعد أن تم تدريب الأفراد اللازمين لتشغيل هذه الكتائب طلبت القيادة المسلحة المصرية الاستغناء عن الأطقم السوفيتية، وهكذا أرسل وزير الحربية كتابًا إلى زميله السوفيتي يخبره فيه بالاستغناء عن الأطقم السوفيتية التي تقوم بتشغيل 18 كتيبة صواريخ سام.

- وقد لمح الجنرال أوكينيف بأن سحب هذه الكتائب الآن قد يؤثر على محادثات بريجنيف- نيكسون التي كان مقررا عقدها في موسكو في شهر مايو القادم.

الفريق صادق:

«ليس لدى علم بهذه المسائل وسوف أتصل بالسيد الرئيس وأقوم بتنفيذ ما يأمر به».

انسحب الجنرال أوكينيف بعد ذلك وبقيت أنا والوزير والفريق عبد القادر حسن، وقد اتصل الوزير بالرئيس هاتفيا في حضورنا وأبلغه بما سمعه من الجنرال أوكينيف، فأيد الرئيس كل ما قاله الجنرال أوكينيف فيما عدا موضوع الذخيرة فقد قال الرئيس: وأن ما يقصده بالدفع بالعملة الصعبة بالنسبة للذخيرة هو ما يدفع لقاء توسيع خط الإنتاج المصري للذخيرة وليس ثمن الذخيرة نفسها.

وبعد هذه المحادثات الهاتفية غادر السيد الوزير مكتبه إلى مطار القاهرة حيث استقل الطائرة إلى السعودية. كانت الساعة حوالي العاشرة والنصف من صباح الأحد 19 من مارس عندما غادر السيد الوزير مبنى الوزارة متجها إلى السعودية، وبينما أنا منهمك في اتخاذ الإجراءات والمراسيم التي تتعلق بتسلم 12 كتيبة صواريخ من الأطقم السوفيتية اتصل بي مكتب الرئيس وطلب مني الحضور فورا لمقابلة الرئيس في منزله بالجيزة وأن أحضر معي الفريق عبد القادر حسن المختص بالاتفاقات السوفيتية المصرية، والذي كان قد وصل من الاتحاد السوفيتي في اليوم السابق، وفى الساعة 12:30 كنا في منزل الرئيس حيث كان معه السيد حافظ إسماعيل مستشاره لشئون الأمن القومي.

قام الفريق عبد القادر حسن بشرح تقريره بخصوص رحلته الأخيرة واستمع إليه الرئيس دون أن يوجه إليه أي سؤال ودون أن يعلق على التقرير بطريق مباشر. ولكنه علق عليه بطريق غير مباشر، لقد علم الرئيس أن صادق قد اتخذ من تقرير عبد القادر حسن ذريعة لكي يهاجم الاتحاد السوفيتي، و ها هو ذا السادات يريد أن يستمع إلى تقرير عبد القادر حسن لكي يستخدمه ذريعة للدفاع عن الاتحاد السوفيتي. **ويتلخص ما قاله الرئيس فيما يلي:**

1 - إن صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي هي خط إستراتيجي يجب المحافظة عليه لأنه الورقة الوحيدة التي نلعب بها.

2 - إن المعلومات التي نوقشت أمس على مستوى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يجب ألا تنقل إلى أي مستوى أقل من ذلك.

3 - إننا لن نعطى قواعد للسوفيت ولكننا سنقدم لهم التسهيلات فقط. وقد أحضر الرئيس أمامنا شخصا قال انه ضابط بوليس كان أحد أقاربه ضابطًا في القوات المسلحة وإن قريبه هذا أخبره بأن المخابرات الحربية كانت تستطلع رأى القوات المسلحة حول ما يطلبه الروس من قواعد بحرية وحول ما يطلبونه من أن يتم دفع ثمن السلاح بالعملة الصعبة[1].

بعد ذلك خرج عبد القادر حسن وبقيت أنا لمناقشة بعض المسائل الأخرى مع السيد الرئيس.

---

(1) هذا يبين اهتمام النظام المصري بوجود تنافس بين أجهزة المخابرات الثلاثة في الدولة حتى يمكنه أن يضرب واحدا بالآخر.

الفصل

السابع عشر

17

قصة الخلاف بيني وبين صادق

أعمدة السلطة الثلاثة

لقد كانت القوات المسلحة المصرية هي أداة التغيير في ثورة 23 يوليو عام 52. وقد كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها، وقد كان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف في المقام الأول إلى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها .

كانت وظيفة القائد العام للقوات المسلحة هي وظيفة جديدة خلقتها الثورة، وهي وظيفة غير موجودة إطلاقا لا في التنظيم الغربي ولا في التنظيم الشرقي، حيث يعتبر(ر. ا. ح. ق. م. م) في كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو قمة الجهاز العسكري ويتبع وزير الحربية الذي يمثل القيادة السياسية. أما في مصر فإن إدخال هذا النظام قد خلق تنازعًا على السلطات وأضاع المسئولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، فبينما لا يوجد خلاف حول. شخصية (ر. ا. ح. ق. م. م) من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة. هل هو رجل عسكري أم مدني؟ هل أي خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية أم لا؟ هل أي قرار يتخذه يعتبر هو المسئول عنه كقائد عسكري أم أن مسئوليته تتوقف عند القرار السياسي؟

وفي سبيل أن يضمن عبد الحكيم عامر ولاء القوات المسلحة جعل ثلاث إدارات تتبع له تبعية مباشرة بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أي سلطات عليها، اللهم إلا من ناحية الشكل فقط وهذه الإدارات هي: إدارة المخابرات الحربية، وإدارة شئون الضباط، وهيئة الشئون المالية. إنه عن طريق إدارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم الموالون ومن هم الساخطون، وهو عن طريق إدارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له، وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يغدق عطاءه على المخلصين والتابعين. وبعد ذهاب المشير عامر حل محله الفريق فوزي فحافظ على التراث وقننه. كان عبد الحكيم عامر يستمد قوته وسلطاته من الشرعية الثورية بحكم انتمائه إلى الثورة وكونه عضوا بارزا في مجلس قيادة الثورة، فلم يكن في حاجة إلى قانون أو قرار جمهوري يحدد له سلطاته، بل العكس هو الصحيح. فمنذ أوائل الستينيات كان قد أصبح في استطاعته أن يتحدى سلطات رئيس الجمهورية. فلما ورث الفريق محمد فوزي هذا المنصب لم يكن يطمع في تحدى سلطات رئيس الجمهورية ولكنه كان يطمع في كل ما هو دون ذلك، فاستصدر من رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا يعطى له سلطات ضخمة وكانت جميع هذه السلطات طبعا على حساب سلطات (ر. ا. ح. ق. م)،

وبذلك أصبح الفريق محمد فوزي يمارس سلطاته طبقًا لقرار جمهوري. ثم جاء من بعده الفريق محمد صادق فوجد هذه السلطات فبدأ يمارسها بالأسلوب نفسه الذي كان يمارسها به عبد الحكيم عامر ومحمد فوزي.

لقد كان هذا هو الوضع عندما تسلمت عملي (ر. ا. ح. ق. م). وجدت نفسي مبعدا تماما عن تلك الإدارات الثلاث، لم تكن لدى أية رغبة في أن أقحم نفسي في مشكلات السلطة، فقد كانت أمامي مجالات كثيرة للعمل يمكن أن تستنفد طاقاتي كلها، ولكن تتابع الأحداث جرفني لكي أجد نفسي في قلب المشكلة.

كنت أجلس في أحد الأيام في نادى هليوبوليس الرياضي ومعي أحد الضباط القدامى الذي كان قد ترك القوات المسلحة في أوائل الخمسينيات وعين في وزارة الخارجية ووصل إلى درجة سفير بها، ثم تقاعد بعد ذلك. اشتكى لي بأنه لا يستطيع الحصول على تأشيرة خروج من مصر إلا إذا حصل على موافقة من القوات المسلحة لأنه كان ضابطًا يومًا من الأيام، على الرغم من أنه ترك القوات المسلحة منذ أكثر من 18 عامًا. تعجبت من هذه الأوامر التعسفية ووعدته بأن أبحث الموضوع. طلبت مدير المخابرات الحربية وبحثت معه الموقف فاتضح أن ما قاله السيد السفير كان صحيحًا. فطلبت إليه إلغاء هذه التعليمات ولكنه طلب منى بأدب أن أبحث الموضوع مع السيد الوزير. بحثت الموضوع مع السيد الوزير فوجدته يرى ضرورة الإبقاء على هذا النظام[1]، لماذا لأن بعض الضباط القدامى مقيدين في القائمة السوداء التي بموجبها لا يصرح لهم بمغادرة البلاد. قلت له «لماذا لا ترسلون القائمة السوداء إلى إدارة الجوازات وبذلك تعفون آلاف الضباط غير المقيدين في تلك القائمة من تلك القيود البيروقراطية؟» قال لأننا لا نريد أن يعرف من هو في القائمة السوداء أنه مقيد عندنا وذلك «لأغراض الأمن». ولعلم القارئ فإن الاصطلاح «لأغراض الأمن» هو الاصطلاح الذي يمكن به إنهاء أية مناقشة، وتحت ستار هذا الاصطلاح تتعاظم سلطة الحاكم ومعاونيه في النظم

(1) لو أن الفريق محمد صادق فكر أنه فى يوم من الأيام سوف يتقاعد، وأنه لن يستطيع أن يغادر مصر دون تصريح من وزير الحربية الذي فى السلطة لاقتنع بكلامي وألغى هذا النظام.

الأوتوقراطية وتمتهـن الديمقراطية وتنتهك الحرمات، أي أمن هذا؟! كيف تحافظ إسرائيل على أمنها وهي في الوقت نفسه تمارس الديمقراطية وتحترم حرية الفرد اليهودي إلى أبعد الحدود!!

كانت إدارة شئون الضباط في وضع مختلف. فقد كنت بحكم وظيفتي أعتبر رئيسا للجنة شئون الضباط التي تتكون من حوالي 15 ضابطًا من رتبة لواء، وتختص هذه اللجنة بالنظر في شئون الضباط من ترقية وطرد وعقاب ولكنها لا تختص بشئون التعيين في وظائف القيادة أو النقل من وظيفة إلى أخرى، حيث إن ذلك يتم بتعليمات مباشرة من الوزير إلى مدير إدارة شئون الضباط. كنا نجتمع في هذه اللجنة في المساء وكان اجتماعنا يمتد إلى ما بعد منتصف الليل لعدة ليال متتالية لكي نقوم بهذا العمل بما يرضى الله والضمير. كنا نستمع إلى جميع الآراء ثم نجرى التصويت. ويكون القرار دائما طبقا لرأى الأغلبية. وبعد كل هذا العناء كان يتحتم عرض قرار اللجنة على السيد الوزير. كنت أظن أن تصديق الوزير هو أمر شكلي إذ لا يعقل أن يبحث الوزير في خلال خمس دقائق ما قام به 15 ضابطا كبيرا في ثلاثين ساعة عمل (أي 450 رجل ساعة)!! ولكنى كنت مخطئا في تصوري! إن الوزير يقوم بشطب أي قرار لا يعجبه ويضع بدلا منه قراره هو فإذا ناقشته في ذلك فإنه يقول «أنا أعرف هذا الضابط أكثر منكم»، قلت له لماذا إذن أضيع وقتي ووقت 14 جنرالاً معي في عمل يمكن أن يشطب بجرة قلم منك؟ لماذا لا تقوم أنت بالعمل كله وتعفينا من هذا العناء؟!». لقد كـان صادق أحد رجال الانقلاب الذي قام به السادات في مايو 71، وكانت هذه الصفة بالإضافة إلى كونه وزيرا للحربية وقائدا عامًا للقوات المسلحة تعطيه سلطات واسعة على المستويين السياسي والعسكري. كان الجميع يعرفون قوة صادق بمن فيهم أنا طبعًا، ولكنه مع ذلك- كبشر- كان أحيانًا يحب أن يستعرض هذه القوة. وفى ساعة من ساعات التجلي كنت في مكتبه أتناقش معه في بعض الموضوعات قبل سفره إلى السعودية في طائرة بوينج خاصة تنتظره في المطار، فأخرج من جيبه كتابًا ناولني إياه وقال لي اقرأ، كان الكتاب في ظرف غير مغلق وهو معنون باسم الملك فيصل، وموقع من قبل الرئيس السادات، وفيه يقول السادات للملك فيصل:

«إن الفريق صادق هو موضع ثقتي الكاملة، إن أي شيء يقوله أو يعد به هو باسمي تستطيع أن تتكلم وتتعامل معه كما لو كنت تتعامل معي»[1].

قاتل الله السلطة التي تجمح بصاحبها فتدمره، لقد أخذت سلطات صادق تتعاظم يوما بعد يوم حتى دمرته. لقد ارتكب صادق أخطاء من سبقوه نفسها؛ أنه يبطش بأي ضابط يعترض طريقه ويغدق العطاء على من يسير في ركابه، ويضيق صدره إذا سمع رأيا يختلف عن رأيه. لقد بدأت السلطة تجمح به في أواخر عام 1971 وبدأ الخلاف بيني وبينه يظهر ولم نكن قد عملنا معا سوى ستة أشهر. لقد كان صادق صديقا عزيزا لي منذ أيام شبابنا، وأنا ما زلت أحبه وأقدره، إني أختلف معه في كثير من الآراء ولكنى ما زلت أعتقد أنه عنصر وطني يمكن أن يخطئ، وأني أقف بجانبه ضد الاتهامات الباطلة التي يوجهها إليه السادات اليوم دون أن يعطيه الفرصة للدفاع عن نفسه. أن كل ما ألوم صادق عليه هو انه خضع للسلطة فجمحت به حتى أصبح لا يطيق إن يسمع رأيا يخالف رأيه. إنه الضعف الإنساني. لم يكن صادق أول هؤلاء ولن يكون قطعا آخرهم إني أشعر أن من واجبي أن أظهر هذه الحقائق عسى أن يستفيد منها بعضهم فلا يقعوا في الخطأ نفسه الذي وقع فيه أسلافهم.

الخلاف أثناء اجتماع مجلس الدفاع المشترك

وقع أول تصادم بيني وبين صادق في أواخر نوفمبر 71 خلال فترة انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك[2]. كنت أعرض مشروعًا جديدًا على المجلس بصفتي الأمين المساعد العسكري للجامعة العربية بينما كان هو يحضر الاجتماع مندوبًا عن مصر بصفته وزيرا للحربية. لم يعجبه الخط الذي كنت أسير فيه

(1) يا للعجب! ويا لسخرية القدر. بعد عام واحد وبالذات فى نوفمبر 72 اتهم السادات الفريق صادق أمامي وأمام ممدوح سالم، ووصفه بأنه «عميل للملك فيصل»، وبالطبع فإن السادات وهو يوجه هذا الاتهام للفريق صادق لم يكن يدرى أن صادق قد أطلعني على خطاب السادات إلى الملك فيصل.

(2) التفاصيل فى الباب السادس.

فجاء يلومني خلال فترة الاستراحة بين الجلسات ويطلب إليّ تغيير المسار لكي يتفق مع وجهة نظره فرفضت قائلاً: «إنك بصفتك وزيرًا للحربية في مصر تستطيع أن تصدر إليّ التوجيهات بصفتي (ر. ا. ح. ق. م. م)، أما بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية فإنه ليس من حقك أن تصدر إليّ أية توجيهات إنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم باسم مصر كيفما تشاء ويستمع إليك الآخرون ويناقشونك أما أنا فإنني أتكلم باسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية»، فرد غاضبًا بنبرة لا تخلو من التهديد «ولكنك تعلم أن وظيفتك أمينا عسكريا مساعدا للجامعة العربية هي نتيجة لكونك (ر. ا. ح. ق. م. م)، فأجبت «نعم أعرف ذلك ولكنى لن أساوم على حريتي في العمل أمينا مساعدا للاحتفاظ بوظيفتي (ر. ا. ح. ق. م. م)، وهذه الحقيقة يجب أن تعرفها جيدًا».

الخلاف حول سلطات (ر. ا. ح. ق. م. م)

حاول صادق أن يتوسع في سلطاته في شئون القوات المسلحة كما لو أنه ليس هناك من يشغل منصب (ر. ا. ح. ق. م. م)، وكان عليّ أن أ قف ضده كان يعتقد انه بصفته وزيرًا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة فإنه هو وحده الذي له سلطة اتخاذ القرار وأنه يتحتم على أن أخطره بكل شيء وألا أتخذ أي قرار، قلت له «إنك تريدني أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس (ر. ا. ح. ق. م. م) وهذا ما لا أقبله!». فما كان منه إلا أن أخرج من مكتبه القرار الجمهوري الذي استصدره سلفه الفريق فوزي وقال لي «تفضل واقرأ هذا القرار وأنت تعرف أني أعمل في حدود سلطاتي!». لقد كان القرار غامضًا في بعض النواحي ولكنه كان على العموم يعطي سلطات واسعة للقائد العام للقوات المسلحة الذي قام هو نفسه بتحريره والتصديق عليه من رئيس الجمهورية دون أية دراسة من الأجهزة الفنية المتخصصة. إن هذا هو أحد الدروس التي يجب أن نتعلمها في مصر من أخطاء الماضي «عندما يكون شخص ما في السلطة فإنه يقوم باستصدار قانون أو قرار جمهوري يخدم أغراضه ويقنن تصرفاته».

ولإصلاح هذا الوضع بالنسبة للأجيال القادمة دعوت لجنة لدراسة هذا الموضوع، تتكون من اللواء عمر جوهر رئيس هيئة التنظيم واللواء محمد عبد

الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات وآخرين. وقد كـان رأي الجميع دون استثناء هو أن تكون هناك شخصيـة سياسية هي شخص وزير الحربية وتختص باتخاذ القرار السيـاسي والقرار الإستراتيجي، أما جميع القرارات ما دون ذلك بما في ذلك- إدارة العمليات الحـربية والسيطرة والإدارة اليومية للقوات المسلحة- فإنها تكون من اختصاص وظيفة عسـكرية هي رئيس أركان حرب القوات المسلحة. وحتى لا يكون هناك أي إحراج لأحد، اقترحت أن يطبق هذا النظام بعد تغيير كل من وزير الحربية الحالي ورئيس أركان الحرب الحـالي حتى لا يتهمني أحـد بأنني أبحث عن السلطة. ولما عرضت هذه الاقتراحات على الوزير رفضها.

الخلاف حول توزيع الدبابات ت 62

في خلال المفاوضات بين مصر والسوفيت في فبراير 72 وافق الجـانب السوفيتي على إمدادنا بعدد من الدبابات ت 62. وفي يوم 26 من فبراير اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيـعاب وتنظيم هذه الدبابات. لقد كان رأي الوزير ومعه رئيس هيئة العمليات ورئيس هيـئة التنظيم هو أن نسلم هذه الدبابات إلى اللواءين المدرعين المستقلين، وأن تحل الدبابات ت 54 و ت 55- التي كـانت أصلاً ضـمن تنظيم هذين اللواءين- مـحل الدبابات ت 34 في التشكيلات الأخـرى. أما أنا فقد عارضت هذا الرأي وطالبت بتسليم الدبابات ت 62 إلى الفرقتين المدرعتين بدلا من اللواءين المسـتقلين. وقد بنيت رأيي على أساس أن وجود هذه الدبابة القوية ذات المدفع 115 مم ضـمن الفرق المدرعة وفي احتياط القوات المسلحة يجعلنا قادرين على توجيه ضـربة قوية وحاسمة في الاتجاه الذي قد يظهر لنا أثناء المعركة[1]. أما توزيعها على الألوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الألوية في الأغراض الأولى من المعركة وفي اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة وقد وافقني الفريق عبد القادر حسن على هذا الرأي.

في اليوم التالي اجتمعنا مرة أخرى لبحث الموضوع نفسه ولكن في هذه المرة بعد أن انضم إلينا الجنرال أوكينيف وبعض المستشارين السوفيت. قام السيد

(1) ترى ماذا كان يمكن أن يحدث خلال معركة الثغرة لو أنه أخذ بالاقتراح الذي قدمته؟

الوزير بصفته رئيسا للمؤتمر بطلب رأى الحاضرين واحدا بعد الآخر. أيد الجمسي وعمر جوهر رأيهم السابق وعدل عبد القادر حسن رأيه لكي ينضم إليه. أما أنا فقد قمت بتأكيد رأيي الذي أعلنته في اليوم السابق، وبذلك أصبحت المعارض الوحيد لوجهة نظر الوزير. استمعنا بعد ذلك إلى رأي المستشارين فكانوا جميعا ذوى رأي واحد يتطابق مع وجهة نظري. وهنا علق الوزير موجها كلامه إلى كبير المستشارين بأسلوب لا يخلو من الغمز «أرى أنك تتفق تماما مع الفريق الشاذلي»![1].

وقد عرفت فيما بعد أن السبب الحقيقي الذي دفع صادق للوقوف ضد اقتراحي هو أنه كان يشك في ولاء العميد عادل سوكه الذي كان قائدا لإحدى الفرق المدرعة، وأن تسليم 100 دبابة جديدة ت 62 إليه قد يخل بالتوازن الأمني الداخلي الذي تضعه القيادة السياسية المصرية دوما في مقدمة المتطلبات العسكرية للمعركة. وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات ت 62 إلى كل من اللواءين المدرعين المستقلين 15 و 25.

موضوع اللواء عبد الرؤوف

كان يوم 20 من أبريل 72 هو قمة الخلاف بيني وبين الفريق صادق، وذلك عندما اتخذ صادق إجراء تعسفيا ضد اللواء عبد الرؤوف. كان اللواء عبد الرؤوف يعمل في تصفية أعمال القيادة العربية الموحدة وكان البند الثامن من قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثانية عشرة التي انعقدت في القاهرة ما بين 27 و 30 نوفمبر 71 ينص على «تخصيص مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني من الرصيد المتبقي لدى القيادة العربية الموحدة لشراء لنشى مساحة، على أن تقوم جمهورية مصر العربية بتدبير الفنيين اللازمين لتشغيل هذين اللنشين

---

(1) إن هذا الموضوع وكثير غيره يوضح لنا ضيق الأفق فيما يتعلق بحرية الرأي فى مصر. إن أي شخص حر يبدي رأيا قد يتطابق أحيانًا مع رأي أمريكي أو رأى سوفيتي، فهل أي اتفاق في الرأي مع إحدى الدولتين العظميين يعنى العمالة؟ لو أخذنا بهذا الرأي لأصبح المصريون كلهم عملاء. إما عملاء للسوفيت وإما عملاء للأمريكيين!! وهذا شيء محزن حقًا.

وعلى أن تلتزم بعملية المسح الهيدروغرافي لجميع السواحل العربية طبقا للأسبقية التي يضعها مجلس الدفاع المشترك» .لقد وافقت جميع الدول العربية بالإجماع -بما فيها مصر- على هذه القرارات وكنت بحكم وظيفتي أمينًا مساعدًا عسكريًا للجامعة العربية مسئولا عن تنفيذ هذا القرار. وبعد القيام بالدراسات الأولية قررت إرسال اللواء عبد الرؤوف إلى لندن للقيام بالإجراءات النهائية والتوقيع على العقود اللازمة. وفى يوم سفر اللواء عبد الرؤوف قام الفريق صادق بإجراء تعسفي عنيف ضده أثناء قيامه بتنفيذ هذه المهمة.

لقد أمر صادق رجال مخابراته بإيقافه في المطار أثناء تحركه في اتجاه الطائرة وعومل في المطار معاملة غير كريمة وكأنه طفل هارب!! لقد كان خطأ كبيرًا من صادق لا يليق بجمهورية مصر العربية - إنني لم أرغب في إثارة هذا الموضوع على المستوى العربي حينذاك خوفًا من أن يؤثر ذلك على العلاقات والتعاون الذي يربط مصر- بصفتها الدولة المضيفة لمنظمات جامعة الدول العربية- بباقي الدول العربية. أما الآن وبعد أن مضى أكثر من سبع سنوات على هذا الحادث، فإن من حق الدول العربية أن تعرف هذه الحقيقة حتى تعمل على ضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل! لذلك فإنى أثير السؤال التالي أمام العرب كلهم:

«هل من حق السلطات المصرية أن تتخذ إجراءات تعسفية ضد المصريين الذين يعملون في الجامعة العربية بطريقة تمنعهم من تنفيذ قرارات اتخذتها الجامعة العربية ومنظماتها المختلفة؟ إذا كانت الإجابة من الناحية النظرية هي"لا"، فما الضمانات التي تكفلها الجامعة العربية لموظفيها حتى يمكنهم أن يحتفظوا بحريتهم في العمل وعدم خضوعهم للإرهاب الذي قد تمارسه السلطات المصرية ضدهم كما حدث للواء عبد الرؤوف؟».

لقد قضيت نهار يوم 20 من أبريل 72 في الجيش الثالث، حيث كانت الفرقة الرابعة المدرعة تقوم بإجراء مشروع تدريبي. وعندما وصلت إلى مكتبي حوالي الساعة 1730 علمت بالحادث المحزن الخاص باللواء عبد الرؤوف. وفى الساعة 2000 قابلت الوزير في مكتبه. لقد كانت مقابلة صاخبة. وقد قلت له «لا يمكن أن تسير الأمور بهذا الشكل، يجب أن نقابل رئيس الجمهورية ليحكم

بيننا». وعندما قلت له ذلك ثار غضبه وكأن عقربا قد لدغته وصاح قائلا «فكرة كويسة. لازم نروح لرئيس الجمهورية. سوف أقول لرئيس الجمهورية يجب أن يختار يا أنا يا سعد الشاذلي في القوات المسلحة!». كانت الساعة حوالي التاسعة من مساء يوم الخميس عندما غادرت مكتب الوزير على أمل أن نقابل الرئيس يوم السبت التالي. إن صادق الرجل القوي الذي لم يكن ليخشى رئيس الجمهورية لم يضع الوقت سدى، فأصدر أمرا بعزل اللواء عبد الرؤوف من منصبه وعين اللواء طلعت حسن علي بدلا منه. وتحت مختلف أساليب القهر والتهديد أرغم اللواء عبد الرؤوف على إرسال برقية إلى لندن لاسترجاع الأموال التي حولها البنك الأهلي المصري لتكون تحت تصرف اللواء عبد الرؤوف واللجنة المرافقة له. وهكذا خلال يوم الجمعة- وهو عطلة رسمية- أتم صادق تنفيذ ما يريده، وعند عرض الموضوع على الرئيس فإنه سوف يجد نفسه أمام الأمر الواقع Fait accompl.

في تمام الساعة 11.30 من يوم 23 من أبريل ذهبت أنا وصادق إلى منزل الرئيس في الجيزة. وفى حضور صادق أخبرت الرئيس بكل شيء، أخبرته بقصة اللواء عبد الرؤوف، أخبرته بقصة توزيع الدبابات ت 62، أخبرته كيف ينفرد صادق بالسلطة في المخابرات الحربية وشئون الضباط، وأضفت قائلاً: «سيادة الرئيس تحت هذه الظروف حيث لا سلطان لي على إدارة المخابرات الحربية ولا على إدارة شئون الضباط فإني لا يمكن أن أكون مسئولاً عن أمن القوات المسلحة»[1]! كان دفاع الفريق صادق لتبرير تصرفاته عنيفا من وجهة نظري على الأقل. فيما يتعلق بقصة اللواء عبد الرؤوف ذكر أن المبالغ المحولة إلى لندن كان من الممكن صرفها من البنك بتوقيع واحد هو توقيع اللواء عبد الرؤوف، وأن ذلك يعطيه الحق في التصرف في هذه الأموال كأنها أمواله الشخصية وأضاف قائلا: «إننا نعرف في إدارة المخابرات الكثير عن اللواء عبد الرؤوف مما لا يعرفه

(1) قبل مرور ستة أشهر على هذا اللقاء وقعت محاولة انقلاب فاشلة بواسطة النقيب علي حسني عيد، ولا بد أن الرئيس تذكر في ذلك اليوم ما سبق أن حذرت منه يوم 23 من أبريل.

الفريق الشاذلي[1]. لقد أمرت يا سيادة الرئيس بإجراء تحقيق في هذا الموضوع وسأعرضه عليكم خلال أيام». وفيما يتعلق بإدارة المخابرات تكلم بغموض وعدم تحديد فقال إنه يوافق على أن يقوم بإخباري بما يجري في إدارة المخابرات، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه يتحتم عليه أن يأخذ رأيي في كل شيء حيث إن هذا يعني فرض حدود على حريته في العمل. وفيما يتعلق بإدارة شئون الضباط قال إن من حقه اعتماد قرارات لجنة شئون الضباط وإنه لم يمارس حقه في تعديل هذه القرارات إلا مرة أو مرتين[2]. رددت عليه «إن المسالة مسالة مبدأ إذا كان لك أن تنقض قرار لجنة مكونة من 15 ضابطا كبيرا فيجب أن تكون هناك أسباب قوية، أسباب أقوى من مجرد معرفتك الشخصية لهذا الضابط. إن مستقبل الضباط يجب ألا يترك في يد شخص واحد»، وعلى الرغم من شعوري بأن ما أقوله كان منطقيا فقد حاول صادق أن يستخدمه ضدي وصاح قائلاً «شوف يا سيادة الرئيس سعد الشاذلي عايز يحرمني من سلطاتي!!»[3]. وفيما يتعلق بقصة الدبابات ت 62 اتهمني صادق بأني أقف دائمًا ضده وفى صف المستشارين السوفيت. لقد مكثنا مع الرئيس حوالي ثلاث ساعات ولم يتخذ الرئيس أي قرار حاسم بخصوص الموضوع. كل ما قاله هو بعض النصائح العامة. قال موجها كلامه لصادق «لا يا محمد لازم تقول لسعد على كل حاجة في المخابرات وتستشيره في تعيينات وتنقلات الضباط الراجل مشترك في المسئولية!»، وقال موجها كلامه لي «شوف يا سعد، لازم تأخذ بالك، الروس حيـ خدعوك، كل الناس بتكرههم حايحاولوا يستغلوك حتكون أنت الخسران!». كان واضحا من كلام الرئيس أن صادق نجح في أن يزرع الشكوك في نفسه على اعتبار إني صديق للروس. ولكني رددت بحدة «سيادة الرئيس.. إذا تصادف وكانت آرائي أحيانا متطابقة مع آراء الروس، فليس معنى ذلك أني أتعاون معهم ضد أي شخص. إني أقول دائما وبصراحة ما أعتقد أنه الحق وأنه في مصلحة بلادي، بصرف النظر عما

(1) أسلوب المخابرات الغامض للبطش بأعداء من بيده السلطة.

(2) الحقيقة أكثر من ذلك.

(3) لم يكن الرئيس راغبا فى الأخذ بوجهة نظري -وإن لم يعلن ذلك صراحة- لأنه هو نفسه يمارس سلطات دكتاتورية ويستطيع أن ينقض أي قرار يتخذه معاونوه ومرؤوسوه.

إذا كان ذلك يتماشى مع إنسان ما أو يتعارض معه». وهنا علق الرئيس قائلا: «إني أعرف إنك رجل وطني وإنك لا يمكن أن تقوم بعمل ضد وطنك ولكن أخشى أن يخدعوك وان يجروك إلى الاتجاه الخاطئ». وهكذا غادرنا منزل الرئيس دون أن نحل أية مشكلة. سارت الأمور في هدوء ويسر لمدة أسابيع قليلة ثم ارتدت مرة ثانية إلى طبيعتها السابقة[1].

ولكي يثبت الفريق صادق أن اللواء عبد الرؤوف لم يكن أهلا ليؤتمن على ما يقرب من مليون جنيه إسترليني، فإنه أمر بتشكيل لجنة تحقيق لبحث أية مخالفات مالية يكون قد ارتكبها أثناء قيامه بعمله كرئيس أركان بالنيابة للقيادة العربية الموحدة، وكان رئيس هذه اللجنة هو اللواء طلعت حسن علي الذي عينه صادق ليحل محل اللواء عبد الرؤوف[2]. كان قرار مجلس التحقيق مخيبا للآمال، فقد وجه اللوم إلى اللواء عبد الرؤوف لارتكابه بعض الأخطاء المالية التافهة مثال ذلك استخدامه الهاتف الرسمي في مكالمة خاصة مع ابنته في أمريكا دون أن يدفع ثمنها، وقيامه بشراء قلم حبر من الأموال العربية لا المصرية لاستعماله الخاص، وغير ذلك من المخالفات التافهة[3].

ومع أنني شخصيًا لا أؤيد أية مخالفة سواء أكانت كبيرة أم صغيرة فإنني أود أن أعلن أن هناك أخطاء جسيمة ترتكب يوميًا من قبل كبار الشخصيات

---

(1) في يوم 23 من أبريل 72 أصدر الرئيس السادات قرارًا بتعيين اللواء حسني مبارك قائدًا للقوات الجوية بدلاً من اللواء بغدادي. وفي الساعة 1900 أبلغت كلا منهما بهذا القرار، على الرغم من أنني كنت مع الرئيس في حوالي الساعة 1500 من اليوم نفسه، ولم أعلم بهذا الخبر إلا حوالي الساعة 1900.

(2) من الملاحظ أن الرئيس السادات لم يتحمس كثيرا لموضوع اللواء عبد الرؤوف أثناء مقابلتي له مما قد يوحي بأن الفريق صادق قد اتصل به قبل مقابلتنا الرسمية وأخبره ببعض المعلومات ولا أستبعد أن يكون قد أخبره أيضًا بطريقة ما بقراره الخاص بإيقافه وتعيين اللواء طلعت حسن علي بدلا منه، ولكن إلى أن يتكلم الفريق صادق فإنه لا يمكن التأكد من ذلك.

(3) بعد تشكيل مجلس التحقيق فاتحت الرئيس مرة أخرى في موضوع اللواء عبد الرؤوف، ولكني وجدت أنه يريد أن يغلق الموضوع.

المصرية، أخطاء تزيد في جسامتها مئات المرات على تلك الأخطاء التي نسبت إلى اللواء عبد الرؤوف، ما قيمة مكالمة هاتفية إلى أمريكا إذا قورنت بهاتف خاص ذي خط خاص إلى جميع بلاد غرب أوربا؟ ما قيمة ثمن قلم حبر إذا قورنت باستخدام طائرة تملكها الدولة وتتسع لأكثر من 100 راكب من قبل فرد واحد في تنقلاته وأحيانًا زوجته وأولاده؟ لماذا عندما يسافر بعض المصريين للخارج- وإلى لندن بالذات- يصرف لبعضهم بدل سفر يومي 10 جنيهات إسترلينية بينما بعض المحظيين يكون لهم حساب مفتوح، وينفق بعضهم حوالي مائتي جنيه إسترليني في اليوم؟ هناك الكثير من المخالفات المالية ولكن لم يأت بعد وقت الحساب. عمومًا فإن هذا هو المنطق السائد في مصر.. منطق القول عندما يكون الشخص في السلطة فإن كل ما يقوم به من عمل هو صحيح وقانوني، فإذا سقط فإن من في السلطة يستطيع دائما أن يبحث، وأن يستخرج الكثير من الأخطاء. لقد حاكم السادات وشوه سمعة الكثيرين ممن خدموا في عهد عبد الناصر. وها هم أولاء رجاله يرتكبون أضعاف أضعاف ما نسب إلى رجال عبد الناصر، ألا يعلم هؤلاء الناس أن عجلة الزمن تدور دون توقف وأنه سيأتي اليوم الذي يحاسبون فيه؟!

الفصل

الثامن عشر

18

أبريل 72 حتى أكتوبر 72

وأخيراً تم التوقيع على الصفقة

فى يوم 27 من أبريل سافر الرئيس إلى موسكو للمرة الثانية خلال فترة أقل من ثلاثة أشهر[1] وعاد فى 10 من مايو، فكانت بذلك أطول زيارة قضاها فى الاتحاد السوفيتي. وفى 14 من مايو، أي بعد عودة الرئيس السادات بأربعة أيام فقط- وصل المارشال جريشكو. وفى اليوم نفسه قام المارشال جريشكو والسفير السوفيتي فى الساعة السابعة مساء بزيارة السيد الرئيس، ولم يحضر هذه الزيارة أي من الفريق صادق وزير الحربية أو السيد مراد غالب وزير الخارجية. لقد كانت الترتيبات تقضى بأن المارشال جريشكو ستستمر زيارته للرئيس لمدة ساعة يقوم بعدها بزيارة مجاملة للفريق صادق فى منزله، ثم يحضر الوزيران إلى نادى الضباط بالزمالك لحضور حفل العشاء الذي يقام على شرف المارشال جريشكو. ولكن زيارة المارشال جريشكو للرئيس امتدت حتى الساعة الحادية عشرة. وعندما

(1) زيارات الرئيس السادات إلى الاتحاد السوفيتي:
الأولى أول مارس 71.
الثانية 11 من أكتوبر 71.
الثالثة 2 من فبراير 72.
الرابعة 27 من أبريل 72.

وصل المارشال أخيرًا إلى منزل صادق بادره قائلاً: «ليس لدى شيء أعطيه لك، لقد أخذ الرئيس كل ما كـان فى جيوبي»، ورد عليه صادق «أرجو أن يكون الرئيس قد أخذ من جيوبك كل ما نريده». وفى خلال حفل العشاء تم الاتفاق على أن يقوم الفريق عبد القادر حسن بالتوقيع صباح اليوم التالي على الاتفاقية.

وفى صباح اليوم التالي كنت مع الفريق صادق في مكتبه ننتظر زيارة مجاملة يقوم بها المارشال جـريشكو إلى السيد الوزير. فسألته عن الأصناف التي تم الاتفاق عليها، فـأقسم يمينًا مغلظة بأنه لا يعرف. واستدعينا الفريق عبد القادر حسن الذي كان مجـتمعا مع الجانب السوفيتي لسؤاله فقال إن الجانب السوفيتي يعرض:

- طائرة S U-17.
- كتائب بيتشورا (SAM-3).
- فوج كوادرات (SAM-6) يتم تسليمه عام 73.
- دبابة T-62 يتم توريد نصفها خلال عام 72 والنصف الباقي خلال عام 73.
- قطع غيار مختلفة.

سألت الفريق عبد القادر حسن عن الأثمان فقال إنه لم يصل معهم بعد إلى هذه النقطة. ولكنه سيقوم بإخطارنا عندما يعرف هو ذلك. بعد خروج الفريق عبد القادر حسن قلت لصادق: لماذا لا تتصل بالرئيس لتسأله عما تم الاتفاق عليه وتخطر به عبد القادر حسن؟ أن لم تفعل فإنك تترك عبد القادر حسن فى موقف صعب للغاية. وهنا طلب الوزير الرئيس هاتفيًا. وفى أثناء المكالمة حاول صادق أن يلفت نظري إلى ما يقوله السادات على الطرف الآخر وذلك بأنه تعمد تكرار ما يقوله السادات: لا تناقش الأسعار.. لا تناقش توقيتات التوريد. فيما يتعلق بالدبابات لقد اتفقنا أن يتم توريد 60 دبابة خلال شهر يوليو، 60 دبابة خلال 72، 80 خلال 73، فوج الكوادرات يتم توريده خلال 72. وبعد انتهاء الحديث التفت إليّ وقال «لقد سمعت المحادثة. إنك الشاهد الوحيد أمام الله وأمام التاريخ. سوف أوقع الاتفاقية دون مناقشة الأسعار ودون مناقشة توقيتات التوريد. ومع ذلك فإني سوف أمارس بعض الضغط بغرض الحصول على جميع الأصناف قبل نهاية عام 73، ولكن إذا لم يوافق الجانب السوفيتي فسوف أوقع على الاتفاقية»، فقلت له «تأكد أنني أقول الصدق دائمًا». وبعد خروجي من مكتب الوزير قمت بتسجيل ما دار من حديث فى مذكرتي الخاصة.

إنني لا أعرف ماذا دار بين السادات والقيادة السياسية السوفيتية خلال زيارته الأخيرة، ولكنى أتصور أنه قال لهم وسمع منهم أن صادق هو العقبة الكؤود في سبيل تحسين العلاقات بين روسيا ومصر، ولا أستبعد أن يكون قد وعدهم بأنه سيطرده، وأن قيام السادات باستبعاد صادق من المفاوضات الخاصة بالصفقة الأخيرة كان الغرض منه هو أن يثبت للجانب السوفيتي أنه هو وحده الرجل القوي فى مصر، ومن ناحية الاتحاد السوفيتي فإنه كان يرمى إلى الوصول إلى اتفاق مع مصر حول هذه الصفقة، حتى يمكنه أن يحضر مؤتمر قمة بريجنيف-نيكسون، الذي كان مزمعا عقده فى موسكو فى 20 من مايو 72 من موقع قوة.

مؤتمر الرئيس فى القناطر الخيرية 6 من يونيو 72

فى 6 من يونيو 72 اجتمعنا فى استراحة الرئيس فى القناطر الخيرية. كان اجتماعا مصغرا ولا يشمل سوى الدائرة الصغرى من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد حضر هذا المؤتمر كل من: صادق، الشاذلي، محمد علي فهمي، محمود علي فهمي، المسيرى[1]، محرز، الجمسي، علي عبد الخبير، عمر جوهر، حسن الجريدلى (للسكرتارية). وبناء على تكليف من صادق أخذ الجمسي يقرأ تقريرا عن موقف القوات المسلحة تم إعداده خلال فترة زيارتي للعراق (26 من مايو- 2 من يونيو)، **كما أشير أيضًا إلى تقرير أعده اللواء أحمد إسماعيل بصفته مدير المخابرات العامة وبه يؤكد أن القوات المسلحة ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بعملية هجومية؛ وبعد ذلك فتح باب المناقشة طبقا لما يلي:**

الرئيس:

يجب أن نفرق بين رجال السياسة ورجال الحرب، ويجب أن تركزوا على المعركة القادمة. أنا والفريق صادق يشاركني الرأي أنه يجب ألا نعمل إلا بعد تكوين قوة الردع أي أن يكون عندنا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو[2] «ولكن يجب ان نفكر ما هو العمل إذا اضطرنا الموقف السياسي إلى بدء المعركة قبل الانتهاء من بناء قوة الردع؟».

الشاذلي:

إن ما ورد فى التقرير حقائق لا يمكن إنكارها والمجادلة في صحتها، ولكن السؤال الآن هو: «ما العمل؟ ما هو الممكن عمله؟» إن ربط المعركة بإعداد القوات البرية المصرية يعنى تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مداها. إن الفجوة التي بين القوات الجوية الإسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل إلى الاتساع لا إلى الضيق. إن الإستراتيجية الأمريكية المعلنة والمنفذة فى المنطقة هي

---

(1) اللواء المسيري مندوبًا عن القوات الجوية بدلاً من اللواء حسني مبارك.

(2) هذا اللقاء مسجل وهو يثبت بوضوح أن السادات لم يكن ينوي الدخول فى حرب فى نوفمبر 72، لأن قوة الطيران الرادعة لا يمكن بناؤها فى خمسة أشهر.

الإبقاء على إسرائيل قوية بحيث تكون قواتها أكثر قوة من القوات الجوية للدول العربية مجتمعة. إننا لم نحصل بعد على طائرة ردع يمكن مقارنتها بطائرات الفانتوم التي يملكها العدو، وحتى لو حصلنا الآن على طائرة مماثلة فإن قدرتنا على استيعاب هذه الطائرة ستحتاج إلى فترة طويلة تكون إسرائيل قد حصلت خلالها على طائرة أخرى أكثر تقدمًا، وهكذا فإني لا أرى أملا فى إغلاق أو تضييق الفجوة التي بيننا وبين إسرائيل فى القوات الجوية فى المستقبل القريب. لذلك فإني أرى أنه يجب علينا أن نخطط لمعركة هجومية محدودة في ظل تفوق جوي معاد، ويمكننا أن نعتمد فى تحدينا للتفوق الجوي خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات سام.

المسيرى:

أوافق تماما على كل ما قاله الفريق الشاذلي.

الرئيس (مازحًا):

والله يا مسيري إذا ما كنتم تحاربوا كويس لأربطك فى شجرة فى الجنينة دى وأشنقك كمان.

رحلة صادق إلى موسكو يونيو 72

سافر الفريق صادق إلى الاتحاد السوفيتي فى الفترة ما بين 8 و 13 يونيو 72. وفى يوم 20 من يونيو دعا الوزير إلى مؤتمر مصغر حضره- بالإضافة إلى الوزير- أنا وقائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي وقائد البحرية وقائد الجيش الثاني وقائد الجيش الثالث ومدير إدارة المخابرات الحربية. وقد افتتح صادق المؤتمر بأن طلب إلى مدير المخابرات أن يقرأ تقريرا كان قد سبق إعداده وقد جاء فى التقرير أن وفدًا من الصحفيين السوفيت زار بعض الوحدات الميدانية وكان يوجه الأسئلة الآتية «إن إسرائيل لديها أسلحة حديثة ومتقدمة. وعندما نقوم بإمدادكم بأسلحة متقدمة فإنكم تكتشفون أن إسرائيل قد أصبحت لديها أسلحة أكثر تقدمًا فتطلبون منا أسلحة أخرى أكثر تقدمًا وهكذا. إن الفجوة بينكم وبين إسرائيل قد تبقى كما هي بل قد تزيد، فهل يعني هذا أنكم لن تقاتلوا لتحرير أرضكم؟ لماذا

يقاتل الفيتناميون أمريكا بالأسلحة نفسها التي معكم، يقاتلون الرأس أما أنتم فتواجهون الذنب؟». وهنا علق الفريق صادق قائلاً: «إن هذا هو نفس كلام سعد الشاذلي»[1].

الوزير: شرح الوزير تفاصيل زيارته وتتلخص أقواله فيما يلي:

1- رأي المارشال جريشكو:

أ - يجب تجهيز القوات المسلحة والدولة والشعب لمعركة طويلة الأمد.

ب- يجب أن تحصلوا على ما تحتاجون إليه من أسلحة هجومية بالأعداد التي تطلبونها لضمان كسب المعركة[2].

2- رأى المستر بريجنيف:

أ - إن الموقف الداخلي فى مصر غير مستقر. ما زال هناك أفراد من الجيل القديم يحاولون إرجاع الماضي. هناك فى مصر من ينظر إلى الشرق ولكن هناك أيضًا من ينظر إلى الغرب.

ب - إن الموقف فى الشرق الأوسط بالغ التعقيد. إن إسرائيل تعرض حلولاً لا يمكن قبولها من قبل مصر ولا يمكن قبولها من قبلنا.

---

(1) بعد إنهاء المؤتمر حضر إلى مكتبي كل من اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني واللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث، وكلاهما لم يحضر مؤتمر الرئيس فى القناطر الخيرية يوم 6 من يونيو 72. سألني ماذا يقصد الوزير بتعليقه «هذا هو نفس كلام سعد الشاذلي» فذكرت لهم ما دار فى مؤتمر القناطر الخيرية ورأيي بخصوص عدم ربط توقيت المعركة بإغلاق الفجوة بين قواتنا الجوية وقوات إسرائيل الجوية!! ألفت نظر القارئ إلى ما ورد فى خطاب السادات إلى القيادة السوفيتية فى أغسطس 72 (صفحة 433 من مذكرات السادات) حيث ذكر وجهة نظري الخاصة نفسها بازدياد الفجوة اتساعا بين قواتنا الجوية وقوات العدو الجوية.

(2) يلاحظ أن هذا التصريح يتعارض مع تصاريحهم السابقة لكنه يتماشى مع وجهة نظر الفريق صادق. وإن واجب الأمانة يفرض علىّ أن أكتب ما ذكره الفريق صادق. إن الروس كانوا يتهموننا دائمًا بأننا نبالغ فى طلباتنا من الأسلحة، وإني أتعجب كيف يمكن للمارشال جريشكو أن يقول «يجب أن تحصلوا على ما تحتاجون إليه من أسلحة هجومية بالأعداد التي تطلبونها!!». بل إني أشك فى أن يكون قد قال ذلك أصلاً.

جـ - إننا نؤمن بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وإننا متضامنون معكم ونؤيدكم فى نضالكم.
د - يجب أن نعمل معا فى المحافل الدولية اعتمادا على قرار مجلس الأمن 242.
هـ - إن تحرير الأرض يتطلب أولا بناء الجيش الدفاعي لمنع العدو من توسيع رقعة الأرض التي يحتلها، وبعد ذلك يجري بناء الجيش الهجومي الذي يقوم بتحرير الأرض. ولكن قبل بناء الجيش الهجومي يجب التأكد مما إذا كان هذا الجيش سيحارب أم لا؟ فقد لا يحارب الجيش بعد هذا كله[1].
و - إن الإبقاء على المستشارين السوفيت فى مصر ضرورة دولية[2].
ز - لن نقوم بعقد اتفاقية مع أمريكا على حساب مصر.
ح - أنت من واجبك (الكلام موجه إلى صادق) تحرير الأرض ومساعدة أصدقائكم فى سوريا.

3 - **انطباع الفريق صادق:**

أ - إن السوفيت مهتمون جدا بالجبهة الداخلية، بل إنهم طلبوا تنحية الأشخاص الذين تتعارض سياستهم مع الاتجاه السوفيتي.
ب - إنه لا تغيير فى السياسة السوفيتية بعد مؤتمر قمة بريجنيف - نيكسون.
جـ - إن السوفيت يريدون تهدئة الموقف فى المنطقة إلى أن ينجح نيكسون فى الانتخابات فى نوفمبر القادم، وبعد نجاحه فإنهم سوف يماطلون في إمدادنا بالسلاح لتمييع القضية، بأمل الوصول إلى حل سلمى للقضية.

---

(1) يلاحظ أن أقوال بريجنيف تتعارض مع الأقوال المنسوبة إلى المارشال جريشكو. ولكن هذه الأقوال قد تثير التساؤل عن نتائج مؤتمر قمة بريجنيف -نيكسون الذي انعقد فى 20 من مايو السابق والذي اتفق فيه على تهدئة الموقف فى الشرق الأوسط، هل كان هدف كل من جريشكو وبريجنيف تأجيل المعركة، وأن كان كل منهما قد استخدم ألفاظًا مختلفة؟

(2) إن هذا الكلام من بريجنيف جاء قبل شهر من قيام السادات بطرد المستشارين والوحدات السوفيتية من مصر، يعنى أن السوفيت كانوا يعلمون بما يدور فى ذهن السادات وما يقوم بالتحضير له.

تامين الأهداف الحيوية ضد العمليات الإرهابية

عند بحث الإجراءات المضادة التي نتخذها فى مواجهة العمليات الإرهابية، كان هناك اقتراح بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع الشرطة فى توفير الحماية للأهداف المدنية. وقد أوضحت أنه يكاد يكون من المستحيل تدبير القوات اللازمة لتوفير الحماية لجميع الأهداف، وإننا سوف نكون ضعفاء فى كل مكان. إننا لا نستطيع أن نحمى جميع الفنادق والمدارس والنوادي ودور السينما ومكاتب الحكومة وآلافا غيرها من الأهداف. ولمقابلة هذا التهديد فإنه يجب أن نوفر قدرا من الدفاع الذاتي لكل هدف من هذه الأهداف مع الاحتفاظ بقوة خفيفة الحركة يمكن دفعها فورًا إلى المكان الذي يكون هدفا للهجوم.

ولتحقيق هذه الفكرة فإن ذلك يتطلب توزيع بعض الأسلحة على المدنيين الذين يعملون فى تلك الأمكنة، ولكن هذه الفكرة كانت مرفوضة تماما لأنها- كما يقول رجال الأمن- تعرض الأمن الداخلي للخطر. وكحل بديل اقترحت أن يسمح لضباط القوات المسلحة بأن يحملوا أسلحتهم معهم أينما ذهبوا، لأن هذا الإجراء سيوفر لنا بصفة مستديمة حوالي 10000 رجل مسلح خارج المعسكرات منتشرين فى طول البلاد وعرضها. فإذا وقع اعتداء على أي هدف من أهدافنا المدنية فإن هؤلاء الرجال المسلحين يستطيعون القيام بما يستطيعون إلى أن تصل إليهم النجدة من القوة الاحتياطية المخصصة لنجدة هذا الموقف. وعندما عرضت هذه الفكرة على الوزير فى 3 من يوليو 72 أخبرني بأنه سيقوم بإبلاغ ذلك إلى الرئيس.

فى 5 من يوليو 72 -أي بعد فترة امتدت أكثر من شهر تصورت خلالها أن الاقتراح قد رفض- أخطرني الوزير بأن الرئيس قد وافق على أن يسمح للضباط بحمل السلاح خارج معسكراتهم، والآن فإن المرء ليتساءل ما الذي دفع الرئيس إلى أن يتردد طوال هذه المدة؟ هل هناك علاقة ما بين هذا القرار وقرار طرد المستشارين والوحدات السوفيتية الذي كان قد بدأ يتبلور فى رأس السادات؟

مغامرة النقيب عيد

فى حوالـي الساعة 1845 يوم 12 من أكتوبر 72 رن جرس الهاتف في منزلي وكان المتكلم هو الفريق سعد الدين الشريف كبير الياوران بالنيـابة. أخطرني الفريق بأن عددًا من الدبابات قد دخلت القاهرة وأنها تعصى أوامر الشرطة العسكرية، وقال إن هذا الموقف يهدد أمن وسلامة الرئيس ويشكل خطورة على موكب الرئيس المزمع تحـركه الليلة لحضور اجتماع مجلس الأمة الاتحادي فى مصر الجديدة، كما أخبرني بأنه أخطر الفريق صادق بهذا الحـادث قبل أن يتصل بى مبـاشـرة تحركت فورًا إلى مكتبي حـيث علمت أن الشـرطة العسكرية قد قبضت على قائد تلك القوة وأخذته إلى قيادة المنطقة المركزية فتحركت على الفور إلى هـناك حيث وجدت الفريق صادق قد حضر قبلي بدقائق، وبعد أقل من نصف ساعة حضر اللواء عبد الخبير قائد المنطقة العسكرية المركزية، وقد ظهر أن قائد القوة الذي قبضت عليه الشرطة العسكرية هو النقيب علي حسني عيد وهو قائد سرية مشاة ميكانيكية ضمن لواء مدرع يتمركز شرق القاهرة بحوالي 20 كيلومترًا. تتلخص رواية النقيب عيد فيما يلي: لقد كانت سريتي مكلفة بواجب القضاء على أية جماعات منقولة جوًا قد يقوم العدو بإسقاطها فى المنطقة. وقد رأيت أن أقوم بتدريب رجالي على تنفيذ المهمة التي كلفنا بها واختبار مدى كفاءتهم فى تنفيذها، وفى الساعة 1400 بدأ المشروع التدريبي وبعد الانتهاء من التدريب فكرت فى أن نقوم بأداء صلاة المغرب فى جامع الحسين بالقاهرة. وعند وصولنا إلى الجامع تركنا عرباتنا فى ميدان الحسين ودخلنا الجامع، حيث صلينا وبعد الانتهاء من الصلاة فوجئنا بالشرطة العسكرية تحيط بنا وتقبض علينا.

كان الفريق صادق يتولى التحقيق بنفسـه بينما كنت أنا واللواء علي عبد الخبير نستمع إلى أقوال النقيب المذكور والشهود ونتدخل من وقت لآخر لتوجيه سؤال أو لاستيضاح نقطة غامضة[1]. لقد كانت قصة النقيب عيد غير منطقيـة وليست

---

(1) من سخرية القدر أن يتم القبض على اللواء على عبد الخبير نفسه بعد شهر من هذا الحـادث بتهمة تدبير انقلاب ضد السادات، وما هو أشد سخـرية أن الأهداف التي كان ينادي بهـا علي عبد الخبير في نوفمبر 72 والتي حوكم من أجلها وسـجن وهـي «إنقـاذ مـصر»، هـي نفسها التي تؤيدها وتهلل لها اليوم وسائل الإعلام المصرية! ما الخطـأ ومـا الـصواب؟ إني أستطيع أن أميز بينهما ولكنى أشفق على شباب مصر. إنه سوف يتمزق ويضيع.

هناك إجابة مقبولة للعديد من الأسئلة. لماذا أشرك النقيب عيد معه أفرادًا ومركبات أخرى من الكتيبة، مع أنهم ليسوا ضمن تنظيم السرية التي يقودها هو؟ لماذا لم يخطر قائد كتيبته مسبقا بأنه ينوي القيام بإجراء مثل هذا المشروع حتى يمكن اتخاذ إجراءات الأمن الداخلي المعتادة؟ لماذا لم يمتثل لأوامر الشرطة العسكرية التي تقف على مدخل مدينة القاهرة لمنع أية قوات مسلحة من دخول القاهرة إلا إذا كان ذلك طبقا لتصديق كتابي مسبق ومبلغة صورة منه إلى الشرطة العسكرية؟ هل من المعتاد أن يذهب المرء إلى الجامع راكبًا دبابة أو عربة قتال مدرعة؟

ومن أقوال ضباط الصف والجنود اتضح أن النقيب عيد أخطر أفراد كتيبته بأنه سيقوم بمشروع تدريبي، وأنه تحرك من منطقة تجمعه فى 12 عربة قتال مدرعة مجنزرة (6 مركبات من سريته، و 6 مركبات من باقي سرايا الكتيبة)، وبعد أن غادر منطقة معسكرات هاكستب تحوّل إلى طريق القاهرة ثم مر خلال نقطة الشرطة التي عند مدخل القاهرة (علامة الكيلو 1405) بالقوة وقد استطاعت 7 مركبات أن تتبعه ولكن الخمس الأخريات امتثلت لأوامر الشرطة وتوقفت عند هذه النقطة. اندفع النقيب عيد داخل شوارع القاهرة بتلك المركبات السبع بسرعة عالية وأخذ يصدر باللاسلكي أوامر وتعليمات غير واضحة وبعض الآيات القرآنية. بدأ الشك يخامر نفوس بعضهم فتوقفت أربع مركبات أخرى فى منتصف الطريق داخل شوارع القاهرة وهى لا تدري ماذا تفعل. وصل النقيب ومعه ثلاث مركبات إلى ميدان سيدنا الحسين حيث ترجلوا ودخلوا المسجد للصلاة.

فى أثناء استجواب النقيب كان يظهر شيئا من عدم الاتزان والتعصب الديني ويتهم المجتمع المصري بأنه نسى الله ونسى دينه، وكان يتوقف عن الإجابة فى كثير من الأحيان لكي يتمتم بآيات من القرآن الكريم. وبعد انتهاء التحقيق أخطرني صادق بأنه سوف يقوم بإبلاغ نتيجة التحقيق بنفسه إلى الرئيس. أعلن بعد ذلك أن النقيب عيد مجنون وأرسل للمستشفى، وبالتالي لم يحاكم على هذه المغامرة المثيرة.

لقد قام الرئيس السادات بطرد الفريق صادق بعد أسبوعين من هذا الحادث ومهما قال الرئيس فى أسباب هذا الطرد فإن مغامرة النقيب عيد لا بد أنها كانت أحد الأسباب الرئيسية. وقد أكد لي هذا الشعور ما قاله لي السادات بعد ذلك بأنه لم يصدق ما قاله له صادق بأن النقيب عيد هو شخص مريض وغير متزن العقل[1].

مؤتمر الرئيس يوم 24 من أكتوبر 72

كان يوم 24 من أكتوبر 72 يومًا حافلاً بالأحداث السريعة والمتلاحقة، فقد بدأت فى الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم مؤتمري الشهري المعتاد ولكني فوجئت بأن الوزير يطلب الاجتماع بي وبأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى الساعة الثانية عشرة مما اضطرني إلى إنهاء مؤتمري حوالي الساعة 1130. كان الهدف من مؤتمر الوزير هو الاستماع إلى رأي القادة عن الموقف العسكري وذلك قبل حضورنا اجتماعا آخر فى الساعة 2030 من اليوم نفسه بمنزل الرئيس بالجيزة. تكلم كل من أعضاء المجلس عن موقف قواته وعن المتاعب والمشكلات، التي ما زالت تواجهه. وفى نهاية الحديث علق الوزير كما يلي «إن كل ما أريده هو أن يقوم كل منكم بإعطاء صورة حقيقية عن موقف قواته أمام الرئيس هذا المساء. إن الرئيس يعتقد أنني أبالغ فى ذكر المشكلات ولذلك فإنه يريد أن يسمعها منكم شخصيًا»، فأجاب الجميع بأنهم سيفعلون ذلك. وأن ما قالوه أمام الوزير سوف يقولونه أمام الرئيس.

لقد بدأنا نتوافد على منزل الرئيس بالجيزة اعتبارًا من الساعة 2030 وبدأ الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء وامتد حتى منتصف الليل. وقد بدأ الرئيس

---

(1) يدعي السادات ان السبب الرئيسي لطرد صادق هو أن صادق لم يكن يرغب فى دخول الحرب عام 72، ولكن من يطلع على محضر مؤتمر القناطر فى 6 من يونيو 72، يعرف تماما أن السادات هو الآخر لم يكن يرغب فى دخول الحرب عام 72. لقد كان هناك صراع خفي على السلطة بين الرئيس السادات وصادق، وكان السادات ينتظر الفرصة للتخلص منه. ولا شك أنه أخذ يعد نفسه خلال عام 72 لهذا اليوم وربما كان تعيين حسني مبارك قائدًا للقوات الجوية هو إحدى الخطوات على هذا الطريق. كانت مغامرة النقيب عيد هي الضوء الأحمر الذي دفع السادات أن يعجل بضرب صادق.

باستعراض الموقف وتطور العلاقات بينه وبين السوفيت منذ توليه الحكم وحتى هذا التاريخ، **وكان أهم مـا جاء فى حديثه هو ما يلي:**

1 - إن رحلاتي إلى الاتحاد السوفيتي فى مارس 71 وأكتوبر 71 وفبراير 72، كانت بناء على طلبي، أما رحلاتي فى أبريل 72 فكانت بناء على طلب القيادة السياسية السوفيتية.

2 - أخطرت القيادة السوفيتيـة فى أبريل 72 بأن القضية لن تتحرك سياسيا إلا إذا أمكن تحريكها عسكريًا. وقلت لهم إن إعداد الهند للقيام بحربها ضد باكستان قد استغرق منكم ستة شهور ويمكنكم أيضا ان تفعلوا الأمر نفسه مع مصر. إنى أتفق معكم على العمل على إعادة انتخـاب نيكسون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة فى نوفمبر 72 حيث إنه سيكون أفضل من رئيس جديد يصل إلى الحكم وتحكم تصرفاته رغبته فى البقاء فى الحكم لفترة ثانية[1].

3 - عندما حضر المارشال جريشكو فى مايو 72 أرسلت معه كتابا إلى القيادة السيـاسية السوفيتية طلبت فيه تزويدنا بطائرات ميج 25 ومعدات وأجهزة الحـرب الإلكترونية. وقد أخبرتهم صراحة بأنني لا أقبل بقاء أية وحدات سوفيتية فى مصر ليست تحت القيادة المصرية.

4 - فى يوم 6 من يوليو قيل لى إن السفير السوفيتي يطلب مقابلتي، ولكني حددت يوم الزيارة ليكون يوم 8 يوليو، وعندما قابلني السفير وجدت الرسالة لم تتعرض للرد على رسالتي المرسلة لهم. وبعد انتهاء السفير من قراءة الرسالة قلت له إن الرسـالة مرفوضة ثم أبلغته بقراري الخاص بإنهاء عمل المستشارين والوحدات السوفيتية[2].

---

(1) قياسًا على مفهوم السادات للعمالة والخيانة، لا بـد أن نيكسـون رئيس الولايـات المتحـدة رجل خائن وعميل الاتحاد السوفيتى، لأن الاتحاد السوفيتي يفضل بقاءه.

(2) تسجيلات هذا المؤتمر تؤكـد مـرة أخـرى أن قـرار الـرئيس بالاستغناء عـن المستـشارين السوفيت قد اتخذ يوم 8 من يوليو وليس يوم 6 من يوليو 72 كما يحاول الـسادات الآن أن يدعي.

5- قبل إعلان قراري فى 17 من يوليو 72 أرسلت عزيز صدقي- رئيس الوزراء- إلى موسكو ليشرح لهم الموقف وليعرض عليهم إصدار بيان مشترك حول هذا الموضوع، ولكنهم لم يوافقوا. قالوا إن السادات اتخذ هذا القرار من جانب واحد لذلك فإن الإعلان أيضا يجب أن يكون من جانب واحد. لقد كانوا يظنون أنني لا أعني ما أقول ولكن عزيز صدقي أكد لهم إننا جادون فى تنفيذ ذلك.

6- بعد الاجتماع بنيكسون فى موسكو فى مايو 72 وصل الروس والأمريكيون إلى وفاق، بل عناق وانتهت الحرب البارد ة نهائيا، وينتظر أن يستمر هذا الوفاق لمدة عشرين سنة على الأقل. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لكي أتخذ قراراتي فى يوليو 72 حتى أقف على أرض صلبة. ومنذ ذلك التاريخ اتصل بي الأمريكيون والإنجليز والفرنسيون والإيطاليون. القضية ابتدأت تتحرك لأننا أصبحنا أولياء أمور أنفسنا[1].

7- حاول الروس الاتصال بي مرة أخرى في 31 من يوليو 72، ولكنى تعمدت أن أمكث شهرا قبل أن أرد عليهم فى 31 من أغسطس 72[2].

8- تدخل الرئيس حافظ الأسد لتحسين العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي وسافر سرًا إلى الاتحاد السوفيتي فوجد منهم استعدادًا طيبًا لتحسين العلاقات، سافر على أثر ذلك عزيز صدقي إلى موسكو ودخل معهم فى مناقشات عنيفة أكدوا بعدها أن سياستهم تجاه مصر لم ولن تتغير على الرغم من قرار السيد الرئيس بإنهاء عمل المستشارين الروس فى مصر. وكانت حصيلة هذه الزيارة هي إدخال الروس فى الفورمة حتى تكون علاقتهم معنا فى المرحلة القادمة على أساس عدم التدخل فى شئوننا وقد وعدوا عزيز صدقي بإمدادنا بالأسلحة التالية:

---

(1) ما طبيعة هذه الاتصالات؟ هل بخصوص توريد أسلحة غربية؟ أم بخصوص السعي لحل سلمي؟ إن السادات لم يوضح ذلك، ولكن كل هذا يوضح حقيقة يريد إخفاءها وهى أنه لم يكن راغبا فى دخول المعركة حقا فى خلال عام 72.

(2) لم يذكر الرئيس محتويات أي من الرسالتين ولكنه نشر خطابه إليهم المؤرخ فى 31 من أغسطس 72 فى كتابه فى الصفحات 419- 435 وهو استعراض للعلاقات المصرية السوفيتية منذ توليه الحكم فى مصر.

- 1 سرب ميج 23 فى الربع الثالث من عام 73.
- 1 سرب سوخوى 20 فى الربع الثالث من عام 73.
- 1 وحدة صواريخ سطح سطح SSM مداه 300 كيلومتر ويتم إبلاغنا فى أوائل 73 عن تواريخ التوريد.

9- ويمكنني أن ألخص الموقف العام على ضوء ما سبق فى أن أمريكا حاولت أن تقوم بتحويل مبادرتي لكي تصبح حلاً جزئيًا يشمل انسحاب إسرائيل وعبور قواتنا للقناة على أن يخضع الانسحاب الكامل لمرحلة أخرى من المفاوضات. لقد أخبرت الفريق صادق منذ الصيف الماضي بأنه يجب أن تتحرك القضية عسكريا قبل أن ندخل الجولة الثانية مع إسرائيل بعد الانتخابات الأمريكية. كان ذلك يعتبر قرارا أبلغكم به وليس لأخذ رأيكم، حيث إن هذا الموقف يعتبر اختبارا للقوات المسلحة، وإذا لم نقم بعمل عسكري قبل نهاية هذا العام فإن القضية سوف تنتهي ويفقد المصريون والعرب ثقتهم بأنفسهم.

10- تكلم الرئيس بعد ذلك عن التصنيع العسكري، وعن ضرورة تصنيع الطائرة المقاتلة والحوامة والزوارق والعربات المجنزرة وأجهزة الحرب الإلكترونية، واتهم من سبقوه بالسفه لأنهم لم يفهموا قيمة الجنزير فى حرب الصحراء ولم يشتروا العربات المجنزرة التي كانت تباع بعد الحرب الثانية بتراب الفلوس[1].

---

(1) كلام يقوله السادات بغرض التسجيل فقط، أما الحقيقة فإنه لم يفعل شيئا في مجال التصنيع، فبينما تنتج إسرائيل طائرة مقاتلة سرعتها 2.3 ماخ (ماخ = سرعة الصوت) تحاول مصر أن تصنع طائرة تدريب، وبينما تنتج إسرائيل الدبابة فإن السادات يتعاقد على إنشاء مصنع عربات جيب، لقد كانت مصر قبل أكتوبر 73 تملك حوالي 4000 مركبة مجنزرة ما بين دبابة ومدفع ذاتي الحركة وعربة قتال مدرعة وليس بين كل هذا العدد مركبة مجنزرة واحدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، هل يستطيع السادات أن يذكر لنا كم عدد المجنزرات التى أضافها للقوات المسلحة فى خلال السنوات الثمان الماضية؟ ما أسهل الاتهام إذا غابت لغة الأرقام.

11- عندما تكلم الرئيس عن موقف السوفيت من المعركة كان كلامه متناقضا، ففي بعض الأحيان قال إن الاتفاق الودي بين روسيا وأمريكا هو أساس الإستراتيجية السوفيتية لمدة 10-25 سنة، وإنهم لذلك لا يرغبون فى قيام حرب جديدة بيننا وبين إسرائيل، حيث إن ذلك قد يجرهم إلى نوع من التدخل والاشتراك، فإنهم لذلك يفضلون الوصول إلى حل سلمى للمشكلة. وفى أحيان أخرى قال إن السوفيت ليست لديهم الثقة بعزمنا على القتال، وإنهم لذلك يترددون فى إمدادنا بالسلاح. وقد علق الرئيس على هذه النقطة قائلا «كان الروس فيما مضى يشيرون إلينا بأسلوب خفي بأنه يجب علينا أن نبدأ القتال أما هذه المرة فقد قالوها بصراحة لعزيز صدقي. قالوا له لو أننا فى مثل موقفكم لقاتلنا لتحرير أرضنا حتى لو لم يكن لدينا سوى البنادق! وإنى واثق أنهم كانوا يودون لو أنهم قالوا أكثر من ذلك لأني أعرف ما قاله الرئيس بودجورنى عنا فى تركيا بعد هزيمة 67». وفى مناسبة ثالثة قال الرئيس : إن الروس قد أخطروا عزيز صدقي خلال زيارته الآخيرة بأن علاقاتهم معنا والتزامهم بإمدادنا بالسلاح لن يتأثر نتيجة الاتفاق الودي الذي عقد بينهم وبين أمريكا.

وبعد هذا الاستعراض للموقف فتح باب المناقشة والأسئلة.

الجمسي:

ما موقف سوريا وليبيا من المعركة؟

الرئيس:

الرئيس حافظ الأسد سيشترك معنا عن قناعة، إنه مقتنع تمامًا بأن أي عمل نقوم به سوف يكون أفضل مما نحن فيه الآن مهما كانت التضحيات. سوف يسافر الفريق صادق قريبا إلى سوريا للتنسيق بين الجبهتين[1]، أما ليبيا فإنها تضع ما لديها كله للمعركة. إن ليبيا لديها خمسون طائرة ميراج جاهز منها للمعركة سرب واحد، وكذلك عندها 24 مدفعا 155 مم ذاتي الحركة و 100 عربة مدرعة لنقل المشاة وعدد من الهاونات 130 مم المحملة على عربات جنزير.

---

(1) قام الرئيس بعزل الفريق صادق بعد أقل من 48 ساعة من هذا المؤتمر.

عبد المنعم واصل:

إن التدريب والروح المعنوية على مستوى عال، ولكن يجب أن نعلم أنه إذا قمنا بالهجوم فى ظل الأوضاع الحالية فيجب علينا ان نتوقع خسائر كبيرة، إن الساتر الترابي الذي أقامه العدو على الضفة الشرقية قد أصبح متصلاً وبارتفاع يصل فى بعض أجزائه إلى 20 مترًا. إن العدو يراني ويكشف موقعي لمسافة طويلة وأنا لا أراه ولا أعرف ما يدور خلف هذا الساتر. وتحت هذه الظروف فإنه يستطيع ءن يحدث خسائر كبيرة فى قواتنا المهاجمة. يجب أن نزيد من ارتفاع الساتر الترابي من ناحيتنا حتى يصل إلى ارتفاع ساتر العدو أو يزيد، وبذلك نستطيع أن نكشف العدو ونحرمه من فرصة التدخل ضد قواتنا المهاجمة.

الشاذلي:

سيادة الرئيس، هل ستقوم سيادتكم بتحرك عربي لتعبئة القوى العربية، أم أن المعركة ستكون مقصورة على دول الاتحاد؟

الرئيس:

ستكون المعركة مصرية أساسا، وسوف يقف العرب موقف المتفرج[1] فى البداية، ولكنهم سوف يجدون أنفسهم فى موقف صعب أمام شعوبهم فيضطرون فى النهاية إلى أن يغيروا من موقفهم.

الوزير:

يجب أن نأخذ فى حسابنا قدرة العدو على الضرب فى العمق، وأنه من المحتمل جدا أن تقوم إسرائيل- بتشجيع من الولايات المتحدة وآخرين لا أريد

---

(1) فى خلال زيارتي لرؤساء الدول العربية تم الاتفاق على إشراك بعض وحدات من هذه الدول فى المعركة ولم يكن يدري بهذا الاتفاق أحد من الحاضرين فى هذا المؤتمر سوى الرئيس والوزير. وعندما وجهت إلى الرئيس هذا السؤال فقد كنت أقصد أن أذكره بأن الوقت قد حان لكي نطلب إلى تلك الدول إرسال تلك القوات. ولكن عندما أجاب الرئيس بتلك الإجابة لم أشأ أن أناقش معه هذا الموضوع وسط هذا الجمع الكبير وفضلت أن أؤجل مناقشة هذا الموضوع معه إلى حين آخر.

تسميتهم- بهجوم مفاجئ على مصر. إنهم جميعا يتآمرون على مصر بهدف تدمير قواتها المسلحة التي تشكل تحديًا خطيرًا لإسرائيل.

الرئيس:

إني أوافق تماما، قد تبدأ إسرائيل ضربتها قبل 7 من نوفمبر القادم، وفى هذه الحالة سوف ينسى العالم المشكلة الأصلية ويبدأ فى الحديث عن وقف إطلاق النار.

علي عبد الخبير:

إن القوات المسلحة لم يتم تدعيمها بأية أسلحة جديدة تزيد من قدراتها الهجومية، بل العكس هو الصحيح. إن الاستهلاك العادي فى أسلحتنا يجعل قوتنا في تناقص وليس فى تزايد. إن ضعف قواتنا الجوية ما زال كما هو، ألا تكفي هذه العوامل المهمة كلها لكي نفكر جيدا قبل أن نقرر الدخول فى حرب نتحمل فيها خسائر جسيمة؟

الرئيس:

لو أنني أجريت حساباتي على هذا الأساس لما اتخذت قراري بطرد الروس فى 8 من يوليو. إن المشكلة الآن هي "to be or not to be"[1] يجب ألا نلقي باللوم كله على الروس. لقد قام الروس بإمدادنا بأسلحة مكنتنا من تسليح جيشين ميدانيين، بصرف النظر عن أنهم هم الذين يختارون السلاح الذي يمدوننا به.

على عبد الخبير:

إذا كنا نقول «نكون أو لا نكون» فإنه يجب علينا أن نعبئ مواردنا لإمكاناتنا كلها للمجهود الحربي كما تفعل الدول الأخرى عندما تقرر الدخول فى حرب.

(1) قالها الرئيس بالإنجليزية ومعناها «نكون أو لا نكون».

الرئيس:

إن تعبئـة موارد الدولة للمجهود الحربي هي مسئوليتي وليست مسئوليتك، الكثير من الناس لا يصدقون أنه ستكون هناك حرب. وإذا بقينا كما نحن الآن فسوف تنهار الجبـهة الداخلية، يجب أن نقبل المخاطرة المحسوبة.

على عبد الخبير:

المخاطرة المحسوبة؟ لماذا لا نعمل على تلافي المخاطرة.

نوال السعيد:

هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لإعطاء الفرصة للحل السياسي؟

الرئيس:

لقد سبق أن قلت ذلك للفريق صادق منذ أغسطس وهو «كسر وقف إطلاق النار».

عبد القادر حسن:

قد نبدأ بمعركة محدودة ولكنها قد تتطور إلى حرب شاملة.. قد ننجح فى المراحل الأولى من المعركة ولكننا سوف نتحول فى النهاية إلى اتخـاذ موقف دفاعي. ستبقى إسرائيل فى شرم الشيخ وفى معظم سيناء وستكون فى موقف أفضل من موقفها الحالي، وقد يدفـعها ذلك إلى أن تدعي حقـوقًا فى تلك الأراضي التي تكون ما زالت فى قبضتها.. يجب أن نضع فى حسابنا قدرة العدو على ضرب العمق عندنا وعند سوريا أكثر، لأن سوريا لم تستكمل دفاعها الجوى. لا يصح أن ندفع أنفسنا إلى وضع قد يضطرنا إلى أن نصرخ طالبين النجدة من الاتحاد السوفيتي مرة أخرى ونقول له «ولع».

الرئيس (بغضب):

يا عبد القادر دي تاني مرة تغلط فيها. أنا مسئول عن استقلال البلد، وأنا أعرف ماذا أعمل. يجب ألا تتدخل فى شيء ليس من اختصاصك أنت رجل عسكري ولست رجـلاً سياسيًا!

محمود فهمي (محاولا تلطيف الجو):

إننا جميعًا نؤمن بأن المشكلة لن تحل سلميًا، وأن الحرب هي الأسلوب الوحيد لحلها، وإذا كان هناك رأي أو سؤال فإن المقصود منه هو الحرص على مصر ومصلحتها.

الرئيس (بغضب):

هل تدافع عن عبد القادر حسن؟ كل واحد لازم يتكلم فى حدوده أنا لا أقبل من أحد أن يفهمني واجبي.

الرئيس (فى صوت هادئ وبعد فترة صمت طويلة):

...إننا اليوم نواجه تحديًا صعبًا to be or not to be هناك حل جزئي معروض علي وينتظر موافقتي ولكني لم أقبله[1] قد يقبل شخص آخر هذا الحل الجزئي أما أنا فإني لن أقبله، وإن عليكم بالتخطيط الجيد، والتغلب على نواحي النقص الموجودة فى قواتنا المسلحة وفقكم الله... وانتهى الاجتماع بعد منتصف الليل بقليل.

غادرت منزل الرئيس بعد منتصف ليل 24 من أكتوبر بقليل، وبينما كنت أهم بركوب عربتي لحق بى أحـد معاوني الرئيس وأخبرني بأن الرئيس يطلبني فلما

(1) إنى أشفق على من يدرسون التاريخ بصفة عامـة، وتـاريخ مـصر بـصفة خـاصة. سـوف يصدم هؤلاء عندما يقرأون أحاديث السادات فى تلك المؤتمرات الرسمية التى عقـدت مـا بين أكتوبر 70 وأكتوبر 72، ثم بعـد ذلـك يطلعـون عـلى تـصرفاته فى الأعـوام 76- 81 وقيامه بعقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى 26 من مارس 79 التى هي حـل جزئـي مهـما حاول السـادات أن يقول غير ذلك.

عدت وجـدته ينتظرني فى مكتبه بالطابق الأرضي فقال لي «لقد أبلغوني أنك ستقوم بتزويج إحدى بناتك وأنك ترغب فى دعوتي لحضور حفل عقد القران»، فقلت له نعم يا سيـادة الرئيس ولكني وجـدت أن الوقت غير مناسب للحديث في مثل هذا الموضوع الليلة بعد هذا الاجـتماع الصاخب، فقال «لا لا مش مهم. متى سيكون تاريخ عقد القران؟»، فأجبته بأنني لم أحدده بعد انتظارًا لمعرفة التواريخ المناسبة لسيادته، وبعد مناقشة قصيرة تحدد يوم 9 من نوفمبر ليكون تاريخ عقد القران[1].

(1) لقد ذكرت هذه القصة حيث إن ميعاد عقد قران كريمتي قد اختير من قبـل اللــــواء عـلي عبد الخبير توقيتا للقيام فيه بانقلاب ضد السادات.

الباب الرابع

السادات وأحمد إسماعيل وأنا

الفصل

التاسع عشر

19

تعيين أحمد إسماعيل وزيراً للحربية

خلفيات الخلاف بين أحمد إسماعيل والشاذلي

لم أكن قط على علاقة طيبة مع أحمد إسماعيل. لقد كنا شخصيتين مختلفتين تماما لا يمكن لهما أن تتفقا. وقد بدأ أول خلاف بيننا عندما كنت أقود الكتيبة العربية التي كانت ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونجو عام 1960. كان العميد أحمد إسماعيل قد أرسلته مصر على رأس بعثة عسكرية لدراسة ما يمكن لمصر أن تقدمه للنهوض بالجيش الكونجولي. وقبل وصول البعثة بعدة أيام سقطت حكومة لومومبا التي كانت تؤيدها مصر بعد نجاح انقلاب عسكري دبره الكولونيل موبوتو الذي كان يشغل وظيفة رئيس أركان حرب الجيش الكونجولي، وقد كانت ميول موبوتو والحكومة الجديدة تتعارض تماما مع الخط الذي كانت تنتهجه مصر، وهكذا وجدت البعثة نفسها دون أي عمل منذ اليوم الأول لحضورها، وبدلا من أن تعود البعثة إلى مصر أخذ أحمد إسماعيل يخلق لنفسه مبررا للبقاء في ليوبولدفيل على أساس أن يقوم بإعداد تقرير عن الموقف.. وتحت ستار هذا العمل بقي مع اللجنة ما يزيد على شهرين، وفي خلال تلك الفترة حاول أن يفرض سلطته عليَّ باعتبار أنه ضابط برتبة عميد بينما كنت أنا وقتئذ برتبة عقيد، وبالتالي تصور أن من حقه أن يصدر إلي التعليمات والتوجيهات. رفضت هذا المنطق رفضًا باتًا وقلت له إنني لا أعترف له بأية سلطة

عليّ أو على قواتي. وقد تبادلنا الكلمات الخشنة حتى كدنا نشتبك بالأيدي. وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت اللجنة إلى القاهرة وانتهى الصراع فى ليوبولدفيل ولكن آثاره بقيت فى أعماق كل منا. كنا نتقابل فى بعض المناسبات مقابلات عابرة ولكن كان كل منا يحاول أن يتحاشى الآخر بقدر ما يستطيع. واستمر الحال كذلك إلى أن عين اللواء أحمد إسماعيل رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية فى مارس 69.

وبتعيين اللواء أحمد إسماعيل (ر. ا. ح. ق. م.م) اختلف الوضع كثيرًا، إذ لم يعد ممكنا أن أتحاشى لقاءه وألا يكون هناك أي اتصال مباشر بيني وبينه. إن وظيفته هذه تجعل سلطاته تمتد لتغطي القوات المسلحة كلها، لذلك قررت أن أستقيل. وبمجرد سماعي بنبأ تعيين أحمد إسماعيل رئيسًا للأركان تركت قيادتي فى إنشاص وتوجهت إلى مكتب وزير الحربية حيث قدمت استقالتي وذكرت فيها الأسباب التي دفعتني إلى ذلك ثم توجهت إلى منزلي. مكثت فى منزلي ثلاثة أيام بذلت فيها جهود كبيرة لإثنائي عن الاستقالة ولكني تمسكت بها، وفى اليوم الثالث حضر إلى منزلي أشرف مروان زوج ابنة الرئيس وأخبرني بأن الرئيس عبد الناصر قد بعثه لكي يبلغني الرسالة التالية: «إن الرئيس عبد الناصر يعتبر استقالتك كأنها نقد موجه إليه شخصيًا حيث إنه هو الذي عين أحمد إسماعيل (ر. ا. ح. ق. م. م). أوضحت وجهة نظري فى أحمد إسماعيل وأنني لا أعني

مطلقا أن أنتقد الرئيس، ولكنى لا أستطيع أن أعمل تحت رئاسة أحمد إسماعيل، ولأن الثقة بيني وبينه معدومة. نقل أشرف مروان إجابتي إلى الرئيس عبد الناصر ثم عاد مرة أخرى ليقول «إن الرئيس تفهم جيدًا وجهة نظرك. إنه يطلب إليك أن تعود إلى عملك وأنه يؤكد لك أن أحمد إسماعيل لن يحتك بك». وبناء على هذا الوعد عدت إلى عملي فى اليوم الرابع. وهنا يجب أن، أؤكد أن جمال عبد الناصر قد وفى بها وعدني به. ففي خلال الأشهر الستة التي قضاها اللواء أحمد إسماعيل فى وظيفته (ر. ا. ح. ق. م.م)، لم تطأ قدماه قط قاعدة إنشاص حيث كانت تتمركز القوات الخاصة التابعة لي ، كما أنه لم يحاول قط أن يحتك بى.

ومنذ أن قام الرئيس عبد الناصر بعزل أحمد إسماعيل من منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) فى سبتمبر 69، فإني لم أره قط إلى أن قام الرئيس السادات باستدعائه من التقاعد فى 15 مايو 71، لكي يعينه رئيسًا لهيئة المخابرات العامة. وهكذا بينما كنت أنا أشغل منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) كان أحمد إسماعيل يشغل منصب رئيس هيئة المخابرات العامة، وبالتالي أخذنا نتقابل أحيانًا فى بعض المناسبات الرسمية أو الاجتماعية وكنا نتبادل التحيات الشكلية ولكن علاقاتنا بقيت باردة.

كيف عين أحمد إسماعيل وزيرا للحربية؟

في منتصف يوم 26 أكتوبر 72 أبلغني مكتب الرئيس أن الرئيس يطلب حضوري إلى منزله فى الجيزة فى تمام الساعة 1530 من اليوم نفسه، وفى هذه المقابلة أبلغني الرئيس أنه قرر إقالة وزير الحربية وأنه يعتبرني منذ هذه اللحظة قائدًا عامًا للقوات المسلحة بالنيابة، ونظر فى ساعته. سألته عما إذا كان قد أخطر صادق بهذا القرار فقال لا، سألته عما إذا كان ينوي إخطاره بذلك أم أنه سيترك لي ذلك؟ أجاب بأنه سيرسل له سكرتيره الخاص بعد حوالي ساعتين من لقائه معي لكي يعطى لي الفرصة لاتخاذ بعض الإجراءات الأمنية.

أخطرني الرئيس بعد ذلك بقراره بطرد كل من اللواء عبد القادر حسن واللواء علي عبد الخبير، ولم أستطع أن أجادله فيما يتعلق بهذا القرار، حيث إنه كان يعتبر هذا القرار تأمينًا شخصيًا له، باعتبارهما من مؤيدي الفريق صادق. ولكنه

عندما أخبرني بإقالة كل من اللواءين محمود فهمي قائد البحرية، وعبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث، تدخلت آملا أن أنقذهما، فوجه إليَّ الرئيس كلامه مندهشا «كيف تقول ذلك؟ ألم تسمع ما قالاه فى مؤتمر أمس الأول؟ لقد كنت أظن أن عبد المنعم واصل ضابط ممتاز وأنه «راجل»! ولكن هل سمعت ما قال؟». فقلت: «إن عبد المنعم واصل» راجل، وضابط ممتاز. أن كل ما قاله هو إبداء قلقه من الخسائر المحتملة. كان ما قاله عن الساتر الترابي هو حقيقة يجب أن ندخلها فى الاعتبار. إني أرجو سيادتكم أن تعطوه الفرصة لكي يثبت ذاته. أما بخصوص اللواء محمود علي فهمي فهو من أكفأ ضباط البحرية لدينا وإن طرده سيكون خسارة كبيرة لنا». أجاب الرئيس بشيء من الحدة «قد تكون على معرفة بعبد المنعم واصل لأنه ضابط جيش مثلك. أما محمود فهمي فأنا أعرفه أكثر منك إنه من هذا الطراز الذي يحب الإطراء والتفخيم مثله فى ذلك مثل صادق. لقد اكتشف صادق هذه الصفات فى محمود فهمي كما أن محمود فهمي قد اكتشف ذلك فى صادق فأخذ كلاهما يكيل المديح للآخر إلى أن صدق كل منهما ما يقوله الآخر. إنى أعرفهما أكثر منك».

وبعد فترة سكون قال الرئيس «والآن لنفكر معًا فيمن سيكون وزيرًا للحربية». لم أعلق. واستمر الرئيس: «إني أفكر فى أحمد إسماعيل» لقد فوجئت بالاسم وعلقت بطريقة: «فورية سيادة الرئيس إن هناك تاريخًا طويلاً من الخلافات بيني وبين أحمد إسماعيل يمتد إلى حوالي 12 سنة مضت منذ أن تقابلنا فى الكونجو عام 60، وأن علاقاتنا حتى الآن تتسم بالفتور والبرود وأعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا». قال الرئيس: «إني أعلم تمامًا بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله، ولكنى أؤكد لك أن علاقته بك ستكون أفضل بكثير من علاقتك بصادق». كررت وجهة نظري وأبديت مخاوفي من أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكري بينما نقوم بالإعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير بلدنا لعدة سنوات قادمة، ولكنه كرر وجهة نظره وأكد لى أنه لن يحدث شيء من هذا الذي أتخوف منه. لقد كان الموقف يتطلب منى قرارًا فوريًا: إما أن أقبل وإما أن استقيل.

لقد كان عليَّ أن أجري في ذهني تقديرًا سريعًا للموقف وأن أصل إلى قراري بهذا الخصوص أثناء تلك المقابلة. لقد كنا قائمين بالإعداد لمعركة المصير، ولقد بذلت مجهودًا خلال عام ونصف العام كرئيس للأركان العامة ولقد مضت الأيام الصعبة، وأن الأيام المقبلة لن تكون مثل الأيام الماضية. وإنه ليصعب على أن أستقيل وأترك خلفي الجهد والعرق اللذين بذلتهما دون أن أستمتع بنصر تحققه القوات المسلحة بعد هذا العناء كله. قلت لنفسي: قد تتحقق تأكيدات الرئيس بأنه لن يحدث خلاف بيننا كما تحققت تأكيدات الرئيس عبد الناصر عام 69، وعمومًا فإذا لم تتحقق تأكيدات السادات فإنه يمكنني أن أستقيل عندئذ. وعلاوة على ذلك فلو أنني استقلت الآن فإن هذه الاستقالة سوف تفسر على أنها تضامن مع صادق فى الاستقالة، وقد يفسرها بعضهم بأني لا أريد دخول الحرب فى حين أن الحقيقة هي عكس ذلك تمامًا. وهكذا أقنعت نفسي بعدم الاستقالة، وانصرفت من منزل الرئيس بعد أن امتدت مقابلتنا إلى حوالي الساعة.

وبينما أنا فى مكتبي تلقيت أول مكالمة هاتفية من أحمد إسماعيل فى حوالي الساعة 2230 يخطرني فيها بأن السيد الرئيس قد استدعاه إلى منزله وعينه وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة. وفى المكالمة نفسها أبلغني بقرار الرئيس بطرد اللواء محمود فهمي قائد البحرية وتعيين اللواء ذكري بدلاً منه.

لماذا اختار السادات الفريق أحمد إسماعيل؟

إن طرد صادق وتعيين أحمد إسماعيل فى مكانه كانا خطوة مهمة اتخذها السادات لتدعيم مركزه كما قلت فيما سبق. فقد كان صادق هو أحد الرجال الثلاثة الذين اعتمد عليهم السادات فى انقلاب 15 مايو 71، ونتيجة لذلك فقد كان صادق يشعر بأنه يجب أن يكون له نصيب أكبر فى ممارسة السلطة. حيث كان يعبر عن آرائه بصراحة وعلنية حتى وإن كانت هذه الآراء تتعارض مع آراء السادات، كان صادق بالإضافة إلى ذلك شخصية محبوبة نتيجة اللمسات الإنسانية والخدمات التى يؤديها للكثيرين من الضباط والجنود كتحسين الرواتب والمعاشات وتوزيع الأوسمة، وإيفاد بعضهم فى رحلات ترفيهية إلى

الخارج، والإغداق على بعض المحيطين به بالأموال والامتيازات إلخ. وإن شخصية بهذه المواصفات لا بد أنها تنازع رئيس الجمهورية سلطاته وتعارض الهدف الذي كان يعمل السادات من أجله، والذي كان يرمي إلى أن يجعل من نفسه حاكمًا مطلقًا لا ينازعه فى السلطة أحد. وقد وجد السادات فى أحمد إسماعيل الصفات جميعها التى يبحث عنها فى شخص يعينه وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، وكان أهم هذه الصفات ما يلي:

1- **كراهيته الشديدة لعبد الناصر**: كان أحمد إسماعيل يكره عبد الناصر كراهية شديدة لأنه قام بطرده من القوات المسلحة مرتين. كانت المرة الأولى فى أعقاب هزيمة يونيو 67، حيث كان أحمد إسماعيل يشغل منصب رئيس أركان جبهة سيناء، ولكن عبد الناصر أعاده إلى الخدمة بعد أن تدخل بعض الأصدقاء لديه لكي يعفو عنه. ثم قام بطرده من القوات المسلحة للمرة الثانية فى سبتمبر 69 بعد أن شغل منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) لمدة ستة أشهر فقط وقد جاء الطرد هذه المرة فى أعقاب عملية إغارة ناجحة قام بها العدو فى منطقة البحر الأحمر. ففي صباح يوم 9 من سبتمبر 69 عبر العدو خليج السويس بقوة بحرية برمائية وأنزل فى منطقة الزعفرانة قوة تتكون من 10 دبابات وعدد من العربات المجنزرة، وقامت هذه القوة بمهاجمة عدة أهداف في المنطقة ثم انسحبت بعد حوالي عشر ساعات من نزولها دون أي تدخل من القيادة العامة للقوات المسلحة، بل حتى دون ان يعلم (ر. ا. ح. ق. م. م) بهذه الإغارة إلا بعد انسحابها!! وكان العدو قد قام بعملية إغارة فى الليلة السابقة دمر لنا خلالها قاربين من قوارب الطوربيد التى كانت تتمركز فى المنطقة. وهكذا قام العدو بتنفيذ إغارته دون أي تدخل من جانب قواتنا الجوية أو البحرية.

2- **ولاؤه المطلق للسادات**: بعد أن بقي أحمد إسماعيل متقاعدًا لمدة تزيد على عشرين شهرًا، قام الرئيس السادات باستدعائه إلى الخدمة وعينه رئيسا لهيئة المخابرات العامة، وها هو ذا بعد ثمانية عشر شهرًا أخرى يعينه وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة. لقد كان ذلك أكثر مما يستطيع أحمد

إسماعيل أن يحلم به. لقد كان يعتقد أن حياته العملية قد انتهت فى سبتمبر 69، ولكن ها هو ذا السادات يبعث فيه الحياة من جديد. لقد كان ينظر إلى السادات على أنه سيده وولى نعمته. وبالتالي فلا يجوز له أن يعارضه أو يعصي أمرًا من أوامره.

3- **شخصيته الضعيفة**: لقد كان لطرد أحمد إسماعيل من الخدمة في القوات المسلحة مرتين خلال عهد جمال عبد الناصر أثر كبير على أخلاقه، حيث أصبح بعد ذلك يخشى المسئولية واتخاذ القرارات، وأصبح يفضل أن يتلقى الأوامر وينفذها على أن يصدرها، وقد زاد في ترسيخ هذه الصفات الحادث الذي يتعلق بقيام العدو بسرقة محطة رادار كاملة من منطقة البحر الأحمر في ديسمبر 69. ومع أن هذه الواقعة حدثت بعد عزله من منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) بثلاثة أشهر، فإن اسمه كان قد ذكر فى أثناء التحقيق فى هذا الحادث على أساس إنه اتخذ قرارًا نتج عنه إعطاء الفرصة للعدو لتنفيذ هذه العملية.

لقد وقع حادث سرقة الرادار خلال فترة حرب الاستنزاف، وكان العدو خلال النصف الثاني من عام 69 يستخدم قواته الجوية فى قصف وتدمير أهدافنا الحيوية بصفة عامة وأهداف ومواقع الدفاع الجوى بصفة خاصة. ورغبة منا فى امتصاص بعض هجمات العدو الجوية، فقد أقمنا بعض المواقع الهيكلية لمواقع الرادارات والدفاع الجوى، ولكن هذه المواقع الهيكلية لم تخدع العدو ولم يحدث قط أن قام بقصفها بينما استمر فى قصف مواقعنا الأصلية. لقد كان أهم ما ينقص المواقع الهيكلية هو مظاهر الحياة التى لا يمكن توفيرها إلا بالرجال[1]. كان موقع الرادار الأصلي يشغله حوالي 300 رجل

---

(1) لقد أخذنا درسًا من هذا الموضوع لنستفيد منه خلال حرب أكتوبر 73 وذلك عند بناء الكباري الهيكلية. لقد كانت الكباري الهيكلية التى استخدمناها خلال حرب أكتوبر تماثل تماما الكباري الحقيقية فيما عدا أن حمولتها كانت 4 أطنان بدلاً من 80 طنا، ولخلق الحياة على هذه الكباري قمنا باستخدامها فى عمليات العبور الخفيف أي العربات الخفيفة التى يقل وزنها عن 4 أطنان ، وبالتالي قامت بواجبها على الوجه الأكمل وقام العدو بتركيز هجومه عليها بالدرجة نفسها التى كان يهاجم بها الكباري الأصلية.

(فنيون، وأطقم رشاشات ومدافع مضادة للطائرات، وعناصر إدارية، إلخ)، بينما كان الموقع الهيكلي ليس به فرد واحد. وهنا فكر أحد القادة المحليين فى منطقة البحر الأحمر لماذا لا ننقل الرادار الأصلي ومعه عشرة أفراد فقط، لتشغيله إلى الموقع الهيكلي بينما ننقل الرادار الهيكلي إلى الموقع الأصلي؟ لقد اعتقد هذا الضابط أنه بفكرته هذه سوف ينجح أيضًا فى خداع وسائل استطلاع العدو الإلكترونية التى تحدد مواقع راداراتنا نتيجة النبضات التى ترسلها أثناء التشغيل اعتمادا على أن المسافة بين الرادار الأصلي والرادار الهيكلي حوالي كيلو متر واحد. وأن هذه المسافة التى تعتبر قصيرة نسبيا يمكن أن تنخدع بها وسائل الاستطلاع الإلكتروني، ولاسيما إن كانت نتائجها تتعارض مع ظواهر الحياة الأخرى التى يحصل عليها العدو نتيجة التصوير الجوي. وكأية أفكار جديدة فقد أرسلت الفكرة إلى القيادة العامة للحصول على موافقة رئيس أركان حرب القوات المسلحة فوافق على الفكرة. لم ينخدع العدو بهذه الإجراءات وقام بعملية إغارة ليلية على الرادار المنعزل الذي كان هدفا مثاليا لعملية إغارة ناجحة. فطبقا لنظام الخدمة والراحة لم يكن مستيقظا لحراسة الرادار سوى فردين. بينما كان الثمانية الآخرون نائمين. قام العدو بهجوم ليلى مفاجىء اشترك فيه 60 رجلا فقتل الحارسين وقتل وأسر باقي أفراد الطاقم ثم سرق الرادار وعاد به، وقد حدث ذلك كله فى سكون وهدوء لم يتنبه له الموقع الأصلي الذي كان يبعد عن موقعه كيلومترًا واحدًا.

4- **كان رجلاً مريضًا**: لقد كان أحمد إسماعيل رجلاً مريضًا وكان السادات يعلم ذلك. لقد مات أحمد إسماعيل بمرض السرطان فى ديسمبر 74 فى مستشفى ولنجتون فى لندن، وقد سجل الأطباء فى تقريرهم الطبي أن إصابته بهذا المرض لا بد أنها كانت واضحة وظاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل. وفى إحدى خطب الرئيس عام 1977، اعترف بأنه كان يعلم بمرض أحمد إسماعيل قبل وأثناء حرب أكتوبر 73، وأن الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات. إن مثل هذا الموقف يجب ألا يمر دون

مناقشة جادة، إن الصحة هي هبة من الله يشكر أصحابها ربهم على ما آتاهم من فضله وكرمه، ولا يجوز لأحد أن يتباهى بها على غيره من المرضى. ولكن هل يعني ذلك أن نكلف المريض بما لا يستطيع ولاسيما إذا كان خطؤه نتيجة مرضه قد يعرض للخطر حياة الآخرين؟ إننا لكي نمنح رخصة قيادة سيارة خاصة لأحد الأفراد نقوم بإجراء الكشف الطبي عليه للتأكد من سلامة نظره وقدرته على قيادة السيارة حتى لا تعرض حياة الآخرين الذين يسيرون على الطريق العام للخطر فكيف والحال هكذا نقوم بتعيين رجل مريض لا يستطيع أن يتخذ قرارا، قائدا عاما للقوات المسلحة!! إن أي خطأ يرتكبه هنا الرجل لن يؤثر على حياة آلاف المواطنين فحسب بل إنه قد يؤثر أيضا على تاريخ ومستقبل أمة! إن اعتراف السادات بتعيين أحمد إسماعيل قائدا عاما- وهو يعلم بمرضه- يعتبر جريمة كبرى يرتكبها فى حق الشعب والوطن لا لشيء إلا لكي يصون مصالحه الشخصية ونزعته الدكتاتورية.

5- **كان شخصية غير محبوبة**: كانت شخصية أحمد إسماعيل من الشخصيات غير المحبوبة بين أفراد القوات المسلحة. كانت مناقشاته مع الضباط والجنود تتسم بالخشونة والغلظة. كان لا يعير اهتمامًا للعوامل النفسية والمشكلات العائلية للأفراد، فى الوقت الذي يهتم فيه هو شخصيًا بمشكلاته العائلية ويقبل الوساطة من الوزراء ورجال الدولة الأقوياء، ولقاء ذلك يطلب أيضًا وساطتهم لخدمة أفراد عائلته، فكان ذلك يبعده عن قلوب الضباط والجنود.

6- **كان على خلافات مع (ر. ا. ح. ق. م. م)**: كان الخلاف بين أحمد إسماعيل وبين سعد الدين الشاذلي أيضًا من الأسباب القوية التى تدعو السادات إلى تعيينه وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة. لقد كان السادات يطبق مبدأ «فرق تسد» الذي مارسه الحكام الطغاة منذ فجر التاريخ.

ولهذه الأسباب كلها فإني أقرر أن تعيين أحمد إسماعيل وزيرًا للحربية وقائدًا عاما كان قرارًا خاطئًا، كان قرارًا لا يخدم مصالح مصر بل يخدم مصالح السادات وطموحه فقط. لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خلال حرب أكتوبر 73 نتائج أفضل بكثير مما حققناه فى هذه الحرب لو أن هناك قائدًا عامًا أكثر قوة

وأقوى شخصية من الفريق أحمد إسماعيل. لو تيسر هذا لكان فى إمكاننا أن نكبح جماح الرئيس السادات ونرفض تدخله في الشؤون العسكرية البحتة. لو تيسر هذا لما كان فى استطاعة العدو إحداث ثغرة الدفرسوار، ولو افترض وحدثت الثغرة لكان فى استطاعتنا أن نقضي عليها فور وقوعها، لو تيسر قائد عام قوى يستطيع معارضة السادات لاستمر القتال طبقا للأسلوب الذي نريده وليس طبقا للأسلوب الذي يختاره العدو.

إني أشعر بالأسف وأنا أتكلم بمثل هذه الصراحة على رجل ميت ولكنه السادات هو الذي دفعني إلى ذلك. إنه يريد أن يخفي الحقائق عن الشعب فيدعي ان سبب الثغرة هو أنني ضيعت ليلة كاملة لكي أشكل فيها قيادة أنافس بها غريمي أحمد إسماعيل، وهو ادعاء باطل لا أساس له من الصحة[1]. وبالإضافة إلي ذلك فإن ما قلته هو حقائق وهو ملك التاريخ تاريخ مصر وتاريخ العرب. وإنى أرجو الله تعالى أن تتعلم الأجيال المصرية والعربية القادمة من تلك الأخطاء التى ارتكبها أسلافهم.

أحمد إسماعيل والمحسوبية

إني أومن بضرورة تكافؤ الفرص، وأومن بأن الحصول على وظيفة أو الترقي الى درجة أعلى يجب أن يخضع لكفاءة وقدرات الفرد دون أن يكون للوساطة والقرابة اعتبار فى ذلك. وتطبيقا لهذا المبدأ فإنه لم يحدث مطلقًا أنني قمت بدفع أحد أفراد عائلتي إلى أي منصب أو أية ترقية، وإن مثل هذا التصرف يعتبر أمرًا غريبا فى مصر حيث الوساطة والقرابة هما من الأمور المعترف بها فى التعامل بين الأفراد على الرغم من كل ما يقال خلاف ذلك. ولتغطية مثل هذه الأفعال فإن الأشخاص ذوي السيطرة والقوة يتبادلون الخدمات فيما بينهم، فيقوم كل منهم بتأدية الخدمات والوساطات لعائلة الآخر وبذلك ينكر الجميع أن أيًا منهم قد أدى خدمة لأحد أقربائه بطريق مباشر، وتأييدًا لذلك فإنه يندر أن تجد أحدًا من أبناء هذه الفئة المحظوظة لا يشغل منصبًا ممتازًا.

---

(1) القصة الكاملة عن الثغرة فى الباب السابع من هذا الكتاب.

بعد تعييني رئيسًا للأركان وجدت نفسي هدفا لكثير من الوساطات، ولكن حيث إني لم أكن أنتظر أية وساطة من أحد فقد كنت أرفض كل وساطة غير قانونية. كنت أدرس كل موضوع على حدة وأتخذ فيه القرار الذي يرضي ضميري، يتماشى مع العدل وروح القانون، ونتيجة لذلك فقد رفضت الكثير من الوساطات مما أثار ضدي بعضا من الشخصيات القوية، وكان من بين الحالات التى رفضتها ابن إسماعيل فهمي الذي كان وقتئذ وزيرا للسياحة[1].

لقد كان ابن إسماعيل فهمي جنديًا في القوات المسلحة، وفي أحد الأيام عرضت عليّ مذكرة من هيئة التنظيم والإدارة تقترح إنهاء خدمة الجندي المذكور حيث إنه مطلوب للعمل فى هيئة المخابرات العامة فرفضت، فقيل لي إنه ابن إسماعيل فهمي، فقلت لهم حتى ولو كان ابن السادات فإنى لن أخالف القانون. حاول رئيس هيئة التنظيم ان يقنعني بأن هذه الحالة في حدود القانون اعتمادا على مادة في قانون التجنيد تعطى وزير الحربية الحق فى إعفاء أي فرد أو مجموعة أفراد من الخدمة العسكرية الإجبارية إذا كان يقوم بعمل من الأعمال المهمة التى تساعد فى المجهود الحربي، وحيث أن المخابرات العامة تعتبر من الأجهزة المهمة فى الدولة التى تساعد فى المجهود الحربي فإن حالة هذا الجندي تعتبر فى حدود القانون. لم أقتنع بهذا التفسير وقلت له إن هذا إسراف فى التفسير ولا يتماشى مع روح القانون.. ما هو هذا الدور المهم الذي سوف يلعبه ابن إسماعيل فهمي فى المجهود الحربي؟ لماذا لم نوافق على التماس وزير الكهرباء إعفاء مهندسي الكهرباء، على الرغم من أنه لم يحدد اسما معينا، وعلى الرغم من أنهم مطلوبون لإدارة شبكة الكهرباء التى هي فى الواقع جزء مهم من المجهود الحربي؟ لماذا لم نوافق على التماس وزير التربية والتعليم إعفاء المدرسين على الرغم من أن عدم إعفائهم سوف يؤثر على عدد الفصول التعليمية الجديدة التى سوف يقوم بافتتاحها فى العام الدراسي الجديد؟ لم أقتنع بأن عدم إعفاء ابن إسماعيل فهمي قد يؤثر على المجهود الحربي للدولة، وبالتالي أشّرت على المذكرة «لا أوافق» ووقعت على ذلك.

(1) عين بعد ذلك وزيرا للخارجية اعتبارًا من نوفمبر 73 وظل يشغل هذا المنصب حتى نوفمبر 1978.

وبعد حوالي يومين اتصل بي اللواء أحمد زكي وكيل وزارة السياحة، وهو زميل قديم كان قد ترك القوات المسلحة منذ سنتين فقط، وكان قبل ذلك رئيسا لهيئة التنظيم والإدارة في القوات المسلحة ويعرف قانون التجنيد معرفة جيدة، كلمني أحمد زكي في موضوع ابن إسماعيل فهمي فكررت له وجهة نظري وكرر هو نص المادة التي تعطى لوزير الحربية الحق فى إعفاء من يتأثر المجهود الحربي نتيجة عدم إعفائهم، فقلت له: «حسنا يمكن للوزير أن يعفيه»، فرد قائلاً: «ولكنك وضعت الوزير فى مأزق بوضع رأيك هذا»، ثم اقترح أن تعاد كتابة مذكرة جديدة وتعرض عليّ من جديد فإذا كنت ما أزال غير مقتنع بالموافقة فإني أفوض الأمر للوزير وبذلك أترك له الباب مفتوحًا، ولكني رفضت هذا الاقتراح[1].

وقد علمت فيما بعد أن مذكرة أخرى بالموضوع عرضت على الوزير مباشرة دون أن تمر علي، وأن أحمد إسماعيل- الذي كان يعلم بالقصة من أولها إلى آخرها- صدق على إنهاء خدمة الجندي ابن الوزير إسماعيل فهمي حيث إن بقاءه في الخدمة وعدم نقله إلى المخابرات العامة سوف يؤثران على المجهود الحربي للدولة. وبعد فترة وجيزة من نقل ابن إسماعيل فهمي إلى المخابرات العامة قامت المخابرات العامة بإنهاء خدمته بها وتمكن والده من أن يجد له وظيفة في نيويورك أكثر راحة وأوفر مالا! وهكذا بينما كان أبناء مصر يقتحمون قناة السويس في أكتوبر 73 ويموتون وهم يهتفون «الله اكبر»، كان ابن إسماعيل فهمي وغيره من أبناء الطبقة المحظية في مصر يتسكعون في شوارع نيويورك وغيرها من المدن الأمريكية والأوروبية. لم يكن أحمد إسماعيل ليقدم هذه الخدمة إلى إسماعيل فهمي دون مقابل، لقد كانت صفقة مشتركة كانت نتيجتها أن عين ابن أحمد إسماعيل أيضًا ضمن وفد مصر في الأمم المتحدة في نيويورك.

لم أخلق من مشكلة ابن إسماعيل فهمي موضوع خلاف ومجابهة بيني وبين أحمد إسماعيل، فقد كانت هناك موضوعات أخرى أكثر أهمية وأشد خطورة تستحوذ على تفكيري وجهودي، وهي إعداد القوات المسلحة للحرب، وكل ما هو دون ذلك يمكن التغاضي عنه ولو مؤقتًا.

---

(1) يلاحظ أن إسماعيل فهمي لم يتصل بى قط وبالتالي فإن موقفه من الناحية القانونية سليم 100٪، ولكن هذه القصة تبين بوضوح كيف تتم الوساطة بطريق غير مباشر.

علاقتي مع أحمد إسماعيل في أثناء الحرب وبعدها

في خلال الأحد عشر شهرًا التي قضاها أحمد إسماعيل وزيرًا للحربية قبل حرب أكتوبر 73 لم تكن هناك خلافات تذكر بيننا. كان كل منا يحاول أن يتحاشى هذه الخلافات بقدر ما يستطيع. لقد استمر في ممارسة سلطاته المباشرة على إدارة المخابرات الحربية وإدارة شئون الضباط، شأنه في ذلك شأن جميع من سبقوه في هذا المنصب. أما بخصوص العمليات فلم يكن هناك إلا القليل لكي نناقشه، كانت لدينا خططنا التي أدخلنا عليها- بالتأكيد- بعض التعديلات الطفيفة نتيجة للتطور المستمر في قوات العدو وفى قواتنا، ولكن جوهرها بقي كما هو[1].

في أثناء الحرب كان الموقف مختلفا. لقد قاسيت الكثير من كل من الرئيس السادات والفريق أحمد إسماعيل[2]. كانا يعترضان على كل اقتراح أتقدم به وعندما يكتشفان بعد يومين أو ثلاثة أن وجهة نظري كانت سليمة يكون الوقت قد فات. استمر الوضع على هذا الحال منذ 13 من أكتوبر 73 وحتى وقف إطلاق النار، بل حتى بعد ذلك. لا بد أن السادات اقتنع بينه وبين نفسه أنه هو ووزير الحربية كانا على خطأ في قراراتهما الخاصة بإدارة العمليات الحربية وأنني كنت على صواب. ولا شك أن السادات قد اقتنع بأنه لو عُرفت الحقائق لاهتز موقفه ولأصبح الفريق الشاذلي شخصية شعبية تهدد سلطانه وجبروته. وهنا عمد بعد الحرب إلى أن يكيل إليّ اتهامات باطلة هو أول من يعلم ببطلانها لأنه هو خالقها. وسكت ولم أرد، لا عزوفا عن ذكر الحقيقة، حيث إن هذه الحقائق ملك للتاريخ وليس من الأمانة أخفاؤها، ولكنى صمت لأن الوقت لم يكن مناسبا لكي أتكلم. لم أكن أريد أن أحكي كيف خدع السادات أشقاءنا السوريين؟ لم أكن أريد أن أعطيه الفرصة ليتهمني بأنني أعرقل جهوده للحصول على السلم المشرف الذي كان ينادي به، وهو الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية، أما الآن وبعد أن سقطت جميع الأقنعة فقد حان الوقت لكي أقول كلمة الحق للشعب العربي الكريم.

---

(1) كما ورد فى الباب الأول.

(2) التفاصيل جميعها واردة فى الباب السابع.

كان أحمد إسماعيل أقل سوءًا من السادات، إنه لم يخف قط كراهيته لي فى مقابلاته الخاصة ولكنه لم يهاجمني قط بطريقة علنية. لقد حكى لي أحد النقاد العسكريين الإنجليز قصة طريفة عن هذا الموضوع، بينما كنت سفيرًا لمصر فى لندن. لقد ذهب هذا الرجل - لا أريد أن أذكر اسمه الآن- لمقابلة أحمد إسماعيل لمناقشته فى بعض الأمور التى تتعلق بالحرب وقد نصحه المصريون الذين رتبوا المقابلة بألا يذكر اسم سعد الشاذلي مطلقًا خلال المقابلة، وكما قال لي هذا الناقد الإنجليزي أخذ يتحاشى ذكر اسمي، ولكنه وجد ذلك مستحيلاً. فاستخدم منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) كبديل عن ذكر اسمي. وعلى الرغم من ذلك فقد تجهم وجه أحمد إسماعيل وهاجمني بما فيه الكفاية. ومع ذلك كله فإن الله كبير ذو اقتدار يمهل ولا يهمل ولا بد أن يظهر الحق مهما طال الظلم. وإليكم القصة التالية التى تظهر قوة الخالق وعظمته:

بينما كنت سفيرا لمصر فى لندن حضر أحمد إسماعيل إلى لندن للعلاج خلال عام 74، وقد قمت بزيارته فى المستشفى عددًا من المرات وفى زيارتي الأخيرة له كانت حالتـه قد تدهورت ولا بد أنه شعر بقرب منيته، وأراد أن يطهر نفسه من الأوزار التى ارتكبها ضدي فقال «إنني أعلم أنك كنت هدفا لهجوم شرس وظالم، ولكني أريد أن أؤكد لك أنني لست أنا الذي وراء ذلك. إنه الرئيس والرئيس شخصيًا. وحتى الفيلم التسجيلي الذي أعددناه عن حرب أكتوبر، فقد أمر بإسقاط اسمك وصورك منه، ولكنى قلت له إن سعد الشاذلي جزء من تاريخ هذه الحرب ولا يمكن إسقاطه. وقد تمكنت بصعوبة أن أقنعه بأن تظهر فى عدد من الصور». كنت أنظر إلى رجل يتكلم وهو على فراش الموت وشعرت وقتئذ بتفاهة الحياة وقلت لنفسي لماذا يتصارع الناس فى هذه الحياة؟ إن الصراع الشريف هو فى مصلحة البشرية أما الصراع غير الشريف والادعاء الباطل على الخصوم فهما عملان لا أخلاقيان سوف يحاسب الفرد عليهما فى دنياه وفى آخرته. اللهم لا شماتة، اللهم أنت القوى الأكبر، اللهم وفقني لأن أقول كلمة الحق وألا أظلم أحدًا أبدًا. نظرت إلى الرجل المريض وهو على فراش الموت وقلت له «الله اعلم بالحقائق والأسرار كلها. إنه يعلم أيضًا ما نجهر به وما نخفي، الله يجازي

كل فرد منا بقدر ما يعلمه عنه». هل نسي السادات الذي يطلق على نفسه لقب الرئيس المؤمن أنه سيرقد يوما ما على فراش الموت وانه سوف يمر أمام نظره شريط من الأخطاء والمظالم التى اقترفها فى حياته وأن التوبة لن تقبل منه وهو على فراش الموت؟!

إن الإيمان هو علاقة بين المرء وخالقه ولا يمكن أن يكون بقرار جمهوري يصدره الحاكم ليضيف لنفسه لقبا جديدا. إن الإيمان الحقيقي هو صفة لا يعلمها إلا الله عز وجل حيث إنه هو الذي يعلم ما في أعماق قلوبنا.

الفصل

العشرون

20

ماذا بعد إقالة صادق

إنشاء30 مصطبة جديدة

بعد أيام قليلة من تعيين أحمد إسماعيل وزيرًا للحربية، تم تخصيص 23 مليون جنيه مصري من ميزانية الطوارئ لإتمام التحصينات، وإن الأمانة التاريخية تقتضي أن أقرر هنا أن الفريق صادق قد سبق له أن طلب اعتماد هذا المبلغ للغرض نفسه ولكنه لم يوفق في الحصول على التصديق المالي. لقد كنا نطلب هذا المبلغ لإنشاء مصاطب على الضفة الغربية ولتعلية الساتر الترابي الذي في ناحيتنا، وكان هذا هو الذي دفع اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث إلى إثارة هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 24 من أكتوبر 72، وأثار غضب الرئيس السادات. وبعد أن حصلنا على الاعتماد المالي بدأنا فورًا في العمل الجاد لتنفيذ هذه التحصينات. وقبل نهاية عام 72 كنا قد بنينا 30 مصطبة يصل ارتفاع كل منها إلى 22 مترا، وتحتوى الواحدة منها على 180000 متر مكعب من الأتربة. كانت هذه المصاطب تشكل أحد التجهيزات الهندسية المهمة لخدمة الخطة الهجومية، فقد كنا نستهدف أن نحتل هذه المصاطب بواسطة الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات الموجهة ATGWS وذلك لتقديم العون اللازم لمشاتنا أثناء عملية الاقتحام وتدمير الدبابات المعادية التى تحاول الهجوم المضاد عليها. وعلاوة على ذلك فقد كانت هذه المصاطب توفر لنا مراقبة جيدة لكل ما يجري فى الجانب الآخر.

ضابط ينتقد الرئيس السادات

بعد إقالة صادق وقع حادثان مهمان يبينان أنه كـان هناك ضبـاط آخرون يشـاركون صادق آراءه فيما يتعلق بالحـرب. وقع الحادث الأول يوم 29 من أكتوبر، أى بعد يومين فقط من الإقالة، إذ أخبرني اللواء سعيد الماحي قائد المدفعيـة - وهو حاليًا كبير ياوران الرئيس السادات- فى الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم أن أحد ضباط المدفعية انتقد علنا رئيس الجمهورية. لقد وقع هذا الحـادث فى مدرسة المدفعية عندما كان قائد المدرسـة يقوم بتوعية الضباط عن الأحداث الأخيرة[1]. وأثناء قيام قائد مدرسة المدفعية بالتلقين علق الضابط قائلاً «طيب وهو رئيس الجمهورية يعرف حاجة». وقد شكل مجلس تحقيق للتحقيق مع الضابط المذكور فيما نسب إليه ولكنه أنكر- أو بمعنى أصح أوحي إليه أن ينكر-

(1) جرت العادة فى القوات المسلحة المصرية أن يتم توعية الضباط بالأحداث المهمة، وأن تـتم هذه التوعية من أعلى إلى أسفل أي أنه تتم توعية القادة وتحدد لهم النقاط الرئيسية ثم يقـوم هؤلاء بتوعية ضباطهم، وقد كانت النقاط الرئيسية للتوعية فى ذلك اليوم هي:

- لم يطلب الروس إبعاد الفريق صادق.
- إن قرار طرد المستشارين الروس قرار نابع من الرئيس شخصيًا.
- إن سبب إقالة صـادق هو أن الرئيس كان قد سبق أن كلفه بمهمة قتالية واتـضح لـه أثناء اجـتماع المجلس الأعلى يوم 24 من أكتوبر أنه لم ينفذ المهمة.

حتى يمكن حصر الموضوع فى أضيق نطاق، وقد قبل إنكار الضابط ولم يحاول المجلس التعمق فى البحث والاستقصاء عن حقيقة ما قاله، وهكذا حفظ الموضوع.

انقلاب فاشل بقيادة اللواء علي عبد الخبير

أما الحادث الآخر فقد وقع بعد الأول بأقل من أسبوعين ولكنه كان أكثر خطورة وأبعد أثرا. لقد كان محاولة انقلاب كاملة اشترك فيها بعض كبار الضباط وبعض ضباط المخابرات الحربية. فقد حدث أن ضابطًا برتبة نقيب من المخابرات الحربية وقع على معلومات جعلته يشك في أن هناك بعض ضباط من المخابرات يتعاونون مع المتآمرين، فأبلغ شكوكه إلى أحد أصدقائه الذي قام بدوره بإبلاغها إلى الرئيس. وبعد أن استمع السادات إلى قصة هذا النقيب ازدادت شكوكه بإدارة المخابرات الحربية وأخذ يعتمد أكثر فأكثر على المخابرات والمباحث العامة. وقد أكدت المراقبة أن ضباطًا من المعروفين بولائهم لصادق يجتمعون ولكن اجتماعاتهم ومقابلاتهم كانت تتم تحت إجراءات أمن مشددة، ولم تستطع المخابرات أو المباحث العامة أن تعلم بما يدور داخل هذه الاجتماعات. لقد زادت هذه المعلومات من شكوك الرئيس فرأى عدم الانتظار حتى يتم الحصول على قرائن تدل على التآمر وقرر أن يضرب التنظيم المشتبه فيه قبل أن يستفحل الأمر.

فى الساعة 1745 يوم 11 من نوفمبر 72 ذهبت لمقابلة السيد الرئيس فى منزله بالجيزة بناء على طلبه، وبعد حوالي نصف ساعة انضم إلينا ممدوح سالم وزير الداخلية[1]، وبعد حوالي نصف ساعة أخرى انضم إلينا عزت سليمان نائب مدير المخابرات العامة[2]. وقد قرأ علينا عزت سليمان المعلومات المتيسرة لديهم عن تنظيم سري في القوات المسلحة يسمى «إنقاذ مصر».

---

(1) عين ممدوح سالم رئيسًا للوزارة اعتبارًا من أبريل 1975، واستمر يشغل هذا المنصب حتى أكتوبر 78.

(2) بعد تعيين أحمد إسماعيل وزيرا للحربية بقي منصب رئيس هيئة المخابرات العامة شاغرا لعدة أشهر، وكان عزت سليمان هو الذي يتابع شئون الفرع الخاص بالأمن الداخلي، وقد نقل في أوائل عام 73 إلى وزارة الخارجية.

قبل أن أحكي قصة هذا الانقلاب الفاشل يجب أن أؤكد مرة أخـرى أن آراء صادق التى أوضحها فى اجتماع 24 من أكتوبر وأيده فيها كل من الفريق عبد القادر حسن واللواء علي عبد الخبير، كان يؤمن بها الكثيرون من ضـباط القوات المسلحة. لقد كانوا يعتقدون أن هناك قوة سـياسية خـفيـة تريد أن تدفع القوات المسلحـة المصرية إلى الحـرب قبل أن تسـتكمل استعداداتها بهدف تدميرها، فإذا دمرت القوات المسلحة فسوف يسقط النظام الحاكم وتعم الفوضى البـلاد وبذلك يصبح الجو ملائما لانتشـار الشيوعيـة فى مصر ومنها إلى العالم العربي. لقد سمعت هذا الرأي من صادق عدة مرات قبل مؤتمر 24 من أكتوبر 72 ولم أقبله قط وكان ذلك من نقاط الخلاف الرئيسيـة بيني وبينه، ومع ذلك فإني لم أشك مطلقا فى شجاعته ووطنيته، أو أنه كان يقوم بهذه اللعبة لحساب جهة أجنبية أخرى. لذلك فقد حزنت كثيرا عندما سمعت السادات يتهمه أمامي بأنه ألعوبة فى يد الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية وعميل له.

ولقد اندفع الرئيس إلى أبعد من ذلك فقال إنه ليحصل على المال والذهب والهدايا الثمينة من الملك السعودي وفى مقابل ذلك فإنه يقوم بتنفيذ كل ما يـأمره به، وقد أيد ممدوح سالم ما يقوله السادات وعلق على ذلك قائلا: «ألم أقل لك هذا منذ زمن يا سيادة الرئيس!»، لم أكن فى وضع يسـمح لى بأن أؤيد أو أنفى ما يقولون، فكنت أستمع وأنا صـامت ولكني كنت أشعر بالحزن والأسى. إني أعرف صادق منذ أن كنا فى العشرينيات من عمرنا، وعلى الرغم من خلافاتنا فى الرأي ونحن فى الخمسينيات من عمرنا فإني لا أتصور مطلقًا أن يكون صادق عميلاً. وبينما كان السادات يكيل الاتهامات له خلال هذا اللقاء تذكرت فجأة الكتاب الذي كـان السادات قد أرسله إلى الملك فيصل قبل ذلك بعـام وكان يقول فيـه له إنه يثق بصادق ثقة مطلقة. لم يكن السادات يعلـم أن صادق قد أطلعني على هذا الكتاب. ولم أشأ أن أثير هذا الموضوع فى مثل هذا الجو الصاخب[1] ولكنى كنت أشعر في قرارة نفسي بالأسى والاشمئزاز من هذا الأسلوب الرخيص فى مهاجمة الخصوم.

---

(1) انظر الفصل السابع عشر.

كانت الساعة العاشرة مساء عندما غادرنا نحن الثلاثة- ممدوح سالم وأنا وعزت سليمان- منزل الرئيس فى الجيزة بعد أن تلقينا تعليمات الرئيس بالقبض على المشتبه فيهم واستجوابهم. ذهبنا إلى مبنى هيئة المخابرات العامة باعتبارها صاحبة الخيط الرفيع، وعلى أساس الاعتقاد بأن إدارة المخابرات الحربية هي نفسها متورطة فى العملية وقد مكثنا في المخابرات العامة طوال الليل حيث استدعيت إلى هناك المدعي العسكري العام وأصدرت عددًا من الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم، وكانت الساعة الخامسة صباحًا عندما انتقلت من المخابرات العامة إلى مكتبي لكي أحصل على ساعتين من النوم قبل أن أستأنف عملي فى الصباح. وفى هذا اليوم نفسه أصدر الرئيس السادات أمرًا بطرد اللواء محرز مدير إدارة المخابرات الحربية. وباستمرار التحقيق خلال يوم 12 نوفمبر ظهرت الحاجة لاستجواب أسماء جديدة وبالتالي إصدار أوامر جديدة للقبض على عدد آخر من الضباط. اضطررت للسفر إلى الكويت بعد ظهر يوم 13 من نوفمبر لحضور اجتماع اللجنة المشكلة من عدد من أعضاء مجلس الدفاع المشترك، وعدت بعد ظهر يوم 15 من نوفمبر دون انتظار انتهاء أعمال اللجنة. لقد كان استجواب أفراد تنظيم «إنقاذ مصر» ما زال مستمرًا. وفى خلال ليلة 15/ 16 من نوفمبر طلب إليّ المدعي العسكري العام أن أصدر أمرًا بالقبض على اللواء علي عبد الخبير الذي كان قائدًا للمنطقة العسكرية منذ أسبوعين فقط نظرًا لأن التحقيقات قد أظهرت ارتباطه بهذه العملية وتورطه. وفى تلك الليلة تم القبض على «عبد الخبير» كما تم القبض على عدد آخر من القادة من بينهم العقيد عمران وهو قائد فرقة مشاة ميكانيكية، والعقيد أحمد عبد الوهاب وهو رئيس أركان فرقة ميكانيكية، والمقدم عادل وهو ضابط أركان حرب يعمل فى وزارة الحربية، والمقدم عصام وهو قائد مجموعة صاعقة. لقد اتسع التحقيق واتضح لنا مدى خطورة الموقف من حيث عدد الضباط من ذوي الرتب الكبيرة والمناصب الحساسة الذين كانوا يعدون لهذا الانقلاب.

بعد طرد اللواء محرز من وظيفته كمدير لإدارة المخابرات الحربية يوم 12 من نوفمبر انتقل التحقيق من المخابرات العامة إلى المخابرات الحربية، حيث إن المقبوض عليهم كلهم كانوا من العسكريين كما أن المحقق هو المدعي العسكري العام. وبعد ظهر يوم 16 من نوفمبر قمت بزيارة مكان التحقيق لكي ألم بآخر التفاصيل. وهناك اطلعت على اعتراف كامل كان قد أدلى به اللواء علي عبد الخبير والمقدم عادل. لم أكن أصدق عيني وأنا أقرأ اعترافات علي عبد الخبير التي وقع عليها بإمضائه الذي كنت أعرفه جيدا فطلبت أن أقابله شخصيًا، فلما حضر أمامي سألته بأسلوب أخوي «هل قمت يا علي بالإدلاء بهذه الأقوال والتوقيع عليها بمحض إرادتك ودون أي ضغط أو تهديد؟!»، فقال نعم. لقد كان علي عبد الخبير رجلاً شهمًا في اعترافه، ولقد أراد أن يتحمل المسئولية كلها ليعفي الآخرين جميعهم من المسئولية. وعلى الرغم من خلافنا فى الرأي فقد كنت أنظر إليه كصديق وزميل، وزادني موقفه الشجاع أثناء التحقيق احترامًا له. اختليت بالمدعي العسكري العام وقلت له إني رأيت بنفسي علي عبد الخبير وأن منظره لا يدل على وقوع أي اعتداء جسماني عليه، ولكنى أريد أن أؤكد أنه لا يجوز أيضًا استخدام التهديد أو الوعيد، وأنه هو وزملاؤه يجب معاملتهم بمنتهى الاحترام والتقدير اللذين تمليهما رتبهم العسكرية. أكد لي أنه هو شخصيا يؤمن بكل كلمة قلتها وأنه على استعداد لأن يحضر أي شخص آخر لكي أتأكد بنفسي أنه لم يمارس الضغط على أحد، ولكنى اكتفيت بأقواله. لقد كانت الاعترافات واضحة وتبين عملية انقلاب محبوكة الأطراف. كانت خطتهم هي أن يقوموا بالعملية ليلة 9 من نوفمبر، وقد اختاروا هذه الليلة بالذات لأنها كانت الليلة المحددة لعقد قران ابنتي ناهد. وكانت الخطة تقضى بأن تهاجم وحدة منهم مكان عقد القران فتعتقل الموجودين كلهم، ولا بد أن يكون من بينهم رئيس الجمهورية ووزير الحربية ورئيس الأركان والكثيرون من الوزراء وكبار الضباط. ولكنهم فوجئوا باحتياطات أمن مشددة لحراسة المنطقة مما جعلهم يؤجلون تنفيذ العملية إلى وقت آخر.

كنت مدعوًا في مساء يوم 16 من نوفمبر لحضور حفل زفاف السيد عبد المنعم الهوني وهو أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، كان الحفل يجري فى نادي الرماية بالهرم وكان الرئيس السادات يحضر هذا الاحتفال. انتحيت بالرئيس جانبًا وأخبرته بآخر التفصيلات والاعترافات بخصوص الانقلاب الفاشل، وبعد حوالي ساعتين همَّ الرئيس بالانصراف فنزل معه المضيف لتوصيله إلى عربته، بينما بقيت أنا فى الدور العلوي أعد نفسي للرحيل وأنتظر عودة الداعي لكي أسلم عليه. وبينما أنا واقف أتحدث إلى بعض المدعوين إذا بأكثر من شخص يصرخ «سيادة الرئيس عايزك». فنزلت إلى الدور الأرضي وعند وصولي إلى الباب كان الرئيس قد غادر المكان تاركا من يبلغني بأن أتبعه مباشرة إلى منزله فى القبة. وفجأة وجدت نفسي داخل عربة من عربات الحراسة، ألاحق ركب الرئيس فوصلت عقبه، وبينما كان يصعد سلم منزله كنت قد لحقت به.

قال الرئيس «أنت شغلتني قوي يا سعد بالكلام اللي قلته» ـ لقد بدأ يشعر بأبعاد المؤامرة ولكني طمأنته وأكدت له أنه قد تم القبض على جميع الرؤوس المدبرة. وعلى الرغم من أن اسم الفريق صادق لم يرد ذكره مطلقا على لسان أي من الذين جرى التحقيق معهم إلا أنه كان واضحا أن المقبوض عليهم جميعهم يدينون بأفكاره نفسها وأنهم كانوا ينوون القيام بانقلابهم لأنهم كانوا يعتقدون أنهم بذلك يؤدون عملا وطنيا لبلادهم. قال الرئيس لا لقد كان صادق يخدعني فيما يتعلق بالأشخاص وكان يزرع رجاله فى المناصب المهمة ويستبعد من يختلف معه فى الرأي، ما رأيك فى عادل سوكه؟، فقلت له إنه ضابط جيد، فقال طيب ابعت هاته من تركيا، بكره تبعت تجيبه[1]، فقلت له سيادة الرئيس إذا قبلت نصيحتي فإني أقترح تأجيل ذلك، فاستوضح الرئيس «لماذا؟»، فقلت له «كان الفريق صادق للأسف يتهم كل من يختلف معه فى الرأي بأنه شيوعي، لقد

(1) كان عادل سوكه فى ذلك الوقت ملحقًا عسكريًا فى تركيا وكان قبل ذلك قائدًا للفرقة المدرعة 21.

قاسيت أنا نفسي من هذه التلميحات فإذا نحن أحضرنا عادل سوكه في مثل هذه الظروف فقد يجري تفسير هذا التصرف فى القوات المسلحة تفسيرًا خاطئًا»، فهز الرئيس رأسه موافقًا وقال «أعتقد أنك على حق. أجل هذا الموضوع الآن». ناقشنا بعض الموضوعات الأخرى التى تتعلق بتأمين القوات المسلحة واستغرقت مناقشتنا لهذه الموضوعات حوالي نصف الساعة، عدت بعدها مرة أخرى إلى نادي الرماية لكي آخذ زوجتي وننصرف من الحفل .

الباب الخامس

العلاقات المصرية – السوفيتية في عهد السادات

الفصل

الحادي والعشرون

21

التعاون المشوب بالحذر

تسهيلات الأسطول السوفيتي فى الموانئ المصرية

في الساعة 2000 يوم 19 من مايو 71 اجتمع وفد عسكري سوفيتي مع وفد عسكري مصري لبحث التسهيلات البحرية التى يطلبها الجانب السوفيتي فى الموانئ المصرية. كان الوفد السوفيتي برئاسة الجنرال يفيموف Yeflmov وعضوية الأدميرال فاسيلى Vassily والجنرال أوكينيف OKUNEV، وكان الوفد المصري برئاسة الفريق صادق وزير الحربية وعضويـة اللواء الشاذلي (ر. ا. ح. ق.م.م) والعميد أمير الناظر الأمين العام لوزارة الحـربية. وكان الجانب السوفيتي يطلب زيادة فى التسهيلات البحرية التى كان يمارسها فعلا، وكانت هذه الطلبات الجديدة تشمل ما يلي:

مرسى مطروح:

1 - تعميق الميناء ثمانية أمتار أخرى.

2 - بناء أو تأجير أماكن لإيواء الأفراد بحيث تكون قريبة من المينـاء، وبحيث تكفي لإيواء 2000 رجل و 160 عائلة.

3 - بناء مطار على مسافة 35 - 40 كيلومترا غرب الميناء.

4- رفع كفاءة المطار الحالي فى مرسى مطروح بحيث يصبح قادرًا على استيعاب لواء جوي سوف يتم إرساله من الاتحاد السوفيتي لتأمين الميناء.

5- بناء محطة رادار على مسافة 100 كيلومتر شرق مرسى مطروح، وأخرى على مسافة مماثلة غربها.

الإسكندرية:

طلب الجانب السوفيتي تدبير مبنى واحد كبير أو مجموعة من المباني المتجاورة حتى يمكنهم أن يجمعوا فيها عائلات رجال بحريتهم المتناثرة داخل مدينة الإسكندرية، وكان المطلوب هو تدبير مكان مجمع يتسع لـ200 عائلة، وقد اقترحوا الحصول على فندق سان ستيفانو.

أجاب الفريق صادق بأن هذه الطلبات لها جانب سياسي وأنه لا يستطيع البت فى هذه الأمور قبل بحث الموضوع مع السيد الرئيس، وسيكون جاهزا للرد على هذه التساؤلات بعد حوالي أسبوع. وبعد انتهاء اللقاء طلب مني الوزير أن أشكل لجنة برئاستي لبحث هذه المطالب، وكان بين أعضاء هذه اللجنة اللواء بغدادي قائد القوات الجوية واللواء محمود فهمي قائد القوات البحرية. **وبعد عدة لقاءات تقدمنا بالاقتراحات التالية:**

1- الموافقة على إعطاء البحرية السوفيتية تسهيلات في ميناء مرسى مطروح تشابه التسهيلات الممنوحة لها فى كل من الإسكندرية وبور سعيد.

2- عدم تخصيص أية منطقة محددة لخدمة الوحدات السوفيتية حتى لا يأخذ ذلك شكل قاعدة سوفيتية.

3- الموافقة على تمركز لواء جوي سوفيتي في مرسى مطروح شريطة ألا تقتصر مهمته على الدفاع عن القاعدة البحرية، بل تمتد مسئوليته لكي تشمل الدفاع عن الأراضي المصرية ما بين غرب الإسكندرية وحتى الحدود المصرية الليبية. وأن يكون اللواء الجوي السوفيتي تحت القيادة المصرية.

4- يكون تمركز اللواء الجوي السوفيتي في مرسى مطروح بصفة مؤقتة وإلى أن تصبح القوات الجوية المصرية قادرة على تحمل مسئولية الدفاع الجوى عن المنطقة غرب الإسكندرية وتقوم بتخصيص لواء جوي مصري لكي يعفى اللواء الجوي السوفيتي من هذه المهمة.

قمت بتسليم مقترحات اللجنة إلى السيد الوزير الذي عرضها بدوره على السيد الرئيس ثم عاد إلينا ليقول إن الرئيس وافق على تلك المقترحات وأوصى بأن تكـون الاتفاقية لمدة 5- 10 سنوات.

اجتمع الوفد العسكري السوفيتي والوفد العسكري المصري مرة أخرى يوم 27 من مايو، وكان رئيس الوفد السوفيتي فى هذه المرة هو الجنرال PAVLOVSKY وهو أحد أفراد وفد الرئيس بودجورنى الذي كـان فى زيارة رسميـة لمصر ما بين 25 و 28 من مـايو 71[1].

أخبرنا الجانب السوفيتي «أن الرئيس السادات شخصيا كان قد طلب خلال زيارته الأخيرة لموسكو أن نستخدم ميناء مرسى مطروح وأن الفريق فوزي وزير الحربية السابق كان معه فى هذه الزيارة، وأكد الطلب وأن كل ما نطلبه الآن هو وضع ترتيبات أسلوب إعاشة الأفراد الذين يستخدمون هذه الميناء وتأمين

(1) في يوم 27 من مايو وقع الرئيســان بودجورنى والسـادات على معاهدة صداقة بين الاتحـاد السوفيتي ومصر مدتها 15 سنة.

راحتهم. وأن الدفاع عن اللواء الجوي أثناء تواجده على الأرض يستلزم وجود لواء صواريخ مضاد للطائرات»، قدم الجانب السوفيتي مقترحاته وقدمنا مقترحاتنا المضادة وطالت المفاوضات والأخذ والرد واستغرقت يومي 27 و 28 من مايو دون الوصول إلى أي اتفاق، وفى يوم 29 من مايو عاد الوفد العسكري السوفيتي إلى بلاده دون التوقيع على أي اتفاق.

ضبط شبكة أمريكية تتجسس على السوفيت فى مصر

فى خلال الأسبوع الأول من سبتمبر 71 تمكنت المخابرات المصرية من القبض على شبكة تجسس أمريكية، وكان المتهم الرئيسي فى هذه الشبكة هو طناشى راندوبولو وهو مصري الجنسية من أصل يوناني، أما العنصر الأمريكي في الحلقة فقد كانت الآنسة سو آن هاريس وهي أمريكية الجنسية وكانت تعمل فى قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة[1]. أدلى طناشى بعد القبض عليه باعتراف كامل أظهر فيه أن المعلومات جميعها التى حصل عليها كانت من أفراد سوفيت من بين أصدقائه العديدين في قاعة جاناكليس الجوية، وأنه كان يقوم بإبلاغ تلك المعلومات الى الآنسة سو فى السفارة الأمريكية. وقد بدأت علاقته مع المستر بيليكوف BELEKOV الذي خدم بالقاعدة من سنة 69 حتى 71 وبعد عودته إلى الاتحاد السوفيتي أرسل له كتابًا يقدم فيه خلفه فكتور VICTOR وتوطدت صداقة متينة بين فكتور وطناشى إلى أن تم القبض عليه، وعن طريق فكتور تعرف على يوري (مساعد فكتور) وأصبحوا يتزاورون فقام هو بدعوتهما إلى العشاء فى منزله عدة مرات، كما أنهما قاما بدعوته إلى العشاء فى القاعدة وقد تجول داخل القاعدة بما فى ذلك غرفهم الخاصة.

كان من بين اعترافات طناشى ما يلي:

1- إنه زار أحد ملاجئ (هناجر) الطائرات الخرسانية وكانت مصر أول دولة فى العالم تقوم ببناء هذه الملاجئ الخرسانية وذلك لوقاية طائراتنا من أي هجوم جوى مفاجئ بعد أن دمرت قواتنا الجوية وهي على الأرض مرتين:

---

(1) لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين مصر وأمريكا، ولكن كان هناك قسم لرعاية المصالح الأمريكية.

المرة الأولى من قبل بريطانيا أيام الاعتداء الثلاثي عام 1956، والمرة الثانية من قبل إسرائيل عام 1967.

2- إنه حضر فيلما عن الجاسوسية مع جميع أفراد القاعدة.
3- إن لديهم فى روسيا رادارات أفضل بكثير من الرادارات الروسية الموجودة فى مصر.
4- إن المصريين غير مستعدين وغير جاهزين للحرب الآن، وقد يمر وقت طويل قبل أن يصبحوا قادرين على استئناف القتال من جديد.
5- إن هناك أسرابًا جوية سوفيتية أخرى فى مصر غير تلك التي في قاعدة جاناكليس وإن تلك القواعد مدافع عنها بصواريخ SAM-6 و SAM- 4 أما قاعدتهم فى جاناكليس فمدافع عنها بصواريخ SAM-3 و SAM- 2.

ولقد قرر الرئيس السادات ألا نضخم هذا الموضوع، وأن يكتفى بإبلاغ السوفيت بذلك. وفى يوم 12 من سبتمبر استدعيت كبير المستشارين السوفيت فى مصر وأبلغته القصة كاملة، وطلبت منه أن يلفت نظر جميع الضباط والجنود السوفيت بضرورة مراعاة احتياطات الأمن، والعمل على تلافي وقوع مثل هذا الحادث مستقبلا- وأضفت قائلا «إننا على يقين من أن جميع المعلومات التى سلمها طناشي بابادويلو إلى الآنسة سوآن هاريس سوف تجد طريقها إلى إسرائيل. ورغبة فى الحفاظ على العلاقات الطيبة بين بلدينا نقية وخالية من أية شوائب فقد أمر السيد الرئيس بطي الموضوع تاركين لكم حرية التصرف فى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الأفراد السوفيت الذين تسببوا فى تسرب تلك المعلومات، كما نرجو أن تتخذوا الإجراءات المناسبة التى تضمن عدم تكرار مثل هذا الحادث مستقبلاً». وعد كبير المستشارين الروس بأن يتخذ الإجراءات المناسبة، وأخبرني فى صباح اليوم التالي أن جميع الأفراد الذين وردت أسماؤهم فى التحقيق قد تم ترحيلهم إلى الاتحاد السوفيتي، وأنه قد تم اتخاذ إجراءات أمن مشددة تمنع تكرار مثل هذا الحادث مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بالآنسة سوآن فقد أمر الرئيس بإخلاء طرفها بعد أيام قليلة من القبض عليها، وهكذا لم يبق سوى طناشي ليكفر عما ارتكب من أفعال.

عقد صفقة أسلحة سوفيتية فى أكتوبر 71

طلب منى الفريق صـادق أن أقدم له كشفًا بالأسلحة التى يتحـتم الحصول عليها حتى يمكن تنفيذ «الخطة رقم 41». وفى 6 من سبتمبر 71 عقدت مؤتمرًا لهذا الغرض اشترك فيه كل من قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي ورئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة التنظيم، واستمرت الدراسة عدة أيام. وبعد أن اتفقنا على ما هو مطلوب جهزت كشفا بذلك وقدمته إلى الفريق صادق.

في 21 من سبتمبر 71 سـافر اللواء عبد القادر حسن واللواء عمر جوهر إلى موسكو لعقد المباحثات الأولية مع الجانب السوفيتي بخصوص صفقة أسلحة فى حدود 130 مليون روبل. وفي 8 من أكتوبر سافر الفريق صادق على رأس وفد عسكري لإجـراء المباحـثات النهائية والتوقيع على الاتفاقية. وعاد من موسكو يوم 16 من أكتوبر[1]، **وفي يوم 17 من أكتوبر عقد الفريق صادق مؤتمرًا أعلن فيه أن الاتحاد السوفيتي سيقوم بإمدادنا بالأسلحة التالية:**

10	طائرات تى يو 16 مجهزة بصواريخ جو أرض ذات مدى 150 كيلومترا.
100	طائرة ميج 21. يتم تسليم نصف هذا العدد خلال عام 71 والباقي خلال عام 72.
20	طائرة ميج 23 خـلال عام 72 بطياريها السوفيت إلى أن يتم تدريب الطيـارين المصريين على قيادتها.
1	فوج كوادرات (صواريخ مضادة للطائرات خفيفة الحركة تعرف فى الغرب سام 6).
1	كتيبة مدفعية 180 ميللمتر.
1	كتيبة هاون 240 ميللمتر.
1	ثلاثة كبارى PMP .

(1) سافر الرئيس السادات إلى موسكو بعد صادق بيومين، وعاد منها قبله بيومين.

وفى مجـال إنتاج الأسلحـة أشار الوزير إلى أن الاتحاد السوفيتي سوف يقدم جميع المساعدات ليجعلنا قادرين على إنتاج الأصناف التالية:

المدفع 122 مم D-30.

الرشاش 23 مم المزدوج (ذو ماسورتين).

البندقية الآلية AKM .

القاذف الصاروخي RPG .

وفى مجال إنتاج الذخيرة يقوم الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدة ليجعلنا قادرين على إنتاج الذخيرة اللازمة للأسلحة التالية:

23 ميللمتر مضادة للطائرات.

82 ميللمتر للمدفع عديم الارتداد B-10.

22 ، ميللمتر للمدفع ام 30 والمدفع دى 30

130 ميللمتر للمد فع ام 46.

152 ميللمتر هاوتزر.

120 ميللمتر هاون.

القاذف الصاروخي RPG .

القنبلة اليدوية RKG .

وفى مجال المعدات وقطع الغيار يقوم الاتحاد السوفيتي بإنشاء المصانع التالية:

مصنع لإنشاء قطع الغيار اللازمة للطائرات ميج 21 والميج 17 والسوخوى 7.

مصنع لإنتاج التانكات الاحتياطية للطائرات DROP TANKS .

مصنع لإنتاج الرادار B-15.

مصنع لإنتاج الأجهزة اللاسلكية R 123 والأجهزة R 124 التي تستخدم في الدبابات.

مصنع لإنتاج الطابات والبوادي.

وفى مجـال تنظيم التعاون بين الطرفين فى النواحي العسكرية **وافق الجانب السوفيتي على أن تمتد مسئولية اللواءين الجويين السوفيتيين المتمركزين فى مصر إلى خط وهمي يقع على بعد 20 كيلومترا غرب القناة** لكي يشاركا فى الدفاع الجوى (كان القائد المحلي الروسي يريد أن يلتزم بالدفاع حتى خط طول 32 والذي كان يقع غرب ذلك بكثير).

ذكر الوزير أيضًا أن الجانب السوفيتي سيسعى لإنجاز الورش الرئيسية وورشة العمرة التي كان بصدد إنشائها لصالح قواتنا الجوية في أسرع وقت ممكن، ولكنه رفض الاستجابة لطلب الفريق صادق بإنشاء مصنع لإنتـاج طائرة الهليوكوبتر مي 24 ووعد ببحث هذا الموضوع فيما بعد.

السوفيت وسنة الحسم

فى يوم 25 من ديسـمبـر 71 وصل المارشال جـريشكو إلى القاهرة حيث أمضى 24 ساعة فقط قبل أن يغادرها إلى موسكو. لم تكن زيارة جريشكو زيارة رسمية و إنما كانت مرورًا عابرًا فى طريق عودته من مقديشو (حيث كان فى زيارة رسمية للصومال) إلى موسكو. لقد كانت الزيارة فى أعقاب الحرب الهندية الباكستانية التي انتهت بانتصار الهند واستقلال باكستان الشرقية تحت اسم بنجلاديش. وبالطبع كانت تلك الزيارة إلى الصومال فى ذلك الوقت ذات معنى سياسي فى لعبـة الأمم، فقد كان السوفيت يساعدون الهند فى حربها ضـد باكستان، كما كـانت لهم علاقات طيبة مع الصومال. وهكذا كان الاتحـاد السوفيتي يتمتـع بموقف ممتاز فى المحيط الهندي على شاطئيه الشرقي والغربي. كان المارشال جريشكو فى قمة السعادة خلال حفل العشاء الذي أقامه السفير السوفيتي على شرفه فى هذه الليلة. كان يمزح ويضحك من أعماقه وهو يقول لى تصور أنني أنا والوفد الذي يرافقني سبحنا أمس فى المحيط الهندي، كـانت المياه دافئة والجو جميلاً لاشك أنها كانت مناسبة سـعيدة للسوفيت أن يسبحـوا فى مياه المحيط الهندي الدافئة التى تراود أحلامهم منذ أيام القياصرة!!

لقد تحسنت العلاقات السوفيتية المصرية بعد اتفاقية أكتوبر 71 بعض التحسن، ولكنه كان واضحًا أنهم لا يشجعوننا على القيام بالهجوم قبل نهاية عام 71 كما كان السادات يعلن دائمًا. **وكـان السفير السوفيتي قد قابل الرئيس السـادات يوم 20 من ديسمبر وابلغه بأن الاتحاد السوفيتي قد علم بما يلي:**

1- قامت إسرائيل بإدخال قوات جديدة فى سيناء.

2- حصلت إسرائيل على ضمانات جديدة من أمريكا لتأييدها فى حالة استئناف القتال.

3- يحتمل أن تقوم إسرائيل بمهاجمة أكثر من دولة عربية فى وقت واحد.

وزير الحربية يهاجم السوفيت

كان الفريق صادق لا يخفي انتقاده وعدم ثقتـه بالاتحاد السوفيتي فى أحاديثه كلها ولكن هذه الأحاديث وتلك الآراء كانتا دائما على المستويات العليا، وقد بدأ يخـرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير 72. وفى يوم 24 من يناير 72 خطب صادق فى اجـتماع عقد فى المنطقة المركزية حضـره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب **وهاجم الاتحاد السوفيتي هجوما عنيفا، وأعلن ما يلي:**

1- إن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة، وأنهم بذلك هم الذين يحولون دون تحقيق رغبتنا فى الهجوم.

2- إذا لم يصل الرئيس إلى اتفاق فى لقائه معهم فى نهاية يناير وأوائل فبراير، فإننا سنقوم بشراء السلاح الذي نحتاج إليه من أية جهة أخرى.

3- إن الروس ينشرون شائعاتهم بين صغار الضـباط والجنود والطلبة بأن القوات المسلحة لديها الأسلحة الكافية التى تمكنها من القيام بالهجوم ولكن كـبار القادة هم الذين لا يرغبون فى القتال. وإن هذه الشائعات المسمومة غير صحيحة.

الفصل

الثاني والعشرون

22

قرار الاستغناء عن الوحدات السوفيتية

رحلة السادات إلى موسكو فى فبراير 72

سافر الرئيس إلى الاتحاد السوفيتي يوم 2 من فبراير، بينما بدأت أنا رحلتي إلى الجزائر والمغرب وليبيا يوم 6 من فبراير، والتي عدت منها يوم 14 من فبراير 72، وقد علمت يوم 15 فبراير أن الاتحاد السوفيتي قد أكد للرئيس التزامه باتفاقية أكتوبر 71 لتوريد الأسلحة وإقامة الصناعات العسكرية وأنه وعد علاوة على ذلك بإمدادنا بما يلي: 200 دبابة ت 62 يتم تسليم عشر منها خلال شهر مارس لإجـراء تدريب الأطقم عليها على أن يتم توريد باقي الدبابات خلال عام 72.

- 20 طائرة TU-22 يتم توريد اثنتين منها خـلال شهر مارس لتدريب الأطقم عليها، ويتم توريد الباقي خلال عام 72.
- 25 طائرة ميج 17 يتم تسليمها فورا كهدية.

تدعيم وزيادة طاقاتنا فى الحرب الإلكترونية

اعتذر الجانب السوفيتي عن عدم قيامه بإمدادنا بالطائرات ميج 21 فى التوقيتات السابق تحديدها في اتفاقية أكتوبر، ولكنه وعد بتعويض ذلك بأن يورد لنا 70 طائرة فى النصف الأول من عام 72 والثلاثين الأخـــرى فى النصف الثاني

من عام 72، كما أكد إمكان تصنيع الطائرة ميج MF 21 تصنيعا كاملا فى مصر عام 1979.

وصل المارشال جريشكو يوم 18 من فبراير فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ثلاثة أيام. لقد كانت الزيارة سياسية فى مضمونها وكان الهدف منها هو تليين الفريق صادق حتى يخفف من حدة هجومه عليهم. وقد حضرت مع الوزيرين عدة لقاءات، ولكن هذه اللقاءات لم تخفف- إن لم تكن قد زادت- من حدة المرارة التى يشعر بها كل طرف تجاه الآخر .وقد تبودلت أثناء هذه اللقاءات بعض الجمل والتعليقات الخشنة، وفى الليلة السابقة لسفر المارشال جريشكو دعاه الفريق صادق إلى عشاء خاص وطلب مني حضور هذا العشاء، فاعتذرت لكي أعطي لهما الفرصة لكي يصفيا ما بنفسيهما. وبعد سفر جريشكو سألت صادق عما يشعر به الآن بعد تلك الزيارة فوجدت أن موقفه لم يتغير، وأنه ما زال على اعتقاده بأن الروس غير مخلصين وغير جادين فى التعاون معنا.

صفقة الأسلحة في مايو 72

سافر الفريق عبد القادر حسن فى شهر مارس إلى موسكو للتوقيع على الاتفاقية بالأصناف التى تم الاتفاق عليها بين الرئيس السادات والقيادة السياسية

السوفيتية فى فبراير. ولكنه عاد يوم 19 من مارس دون أن يوقع على البندين الخاصين بالدبابات ت 62 والطائرات TU-22. دعا الفريق صادق المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع عاجل فى اليوم نفسه وهاجم الاتحاد السوفيتي هجومًا عنيفًا، لأنه طلب أن يتم دفع ثمن هذين الصنفين كاملاً وبالعملة الصعبة.

ولكي يستطع القارئ أن يتفهم معنى دفع الثمن كاملا وبالعملة الصعبة فسوف أشرح بالتفصيل أسلوب الدفع بين مصر والاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بثمن الأسلحة والمعدات الحربية. كان جمال عبد الناصر قد اتفق مع السوفيت على أن يتم دفع ثمن الأسلحة والمعدات التى تشتريها مصر من الاتحاد السوفيتي طبقا لما يلي:

1- يقوم الاتحاد السوفيتي بخصم 50٪ من ثمن السلاح، وبالتالي فإن السلاح يباع بنصف الثمن فقط.

2- يقوم الاتحاد السوفيتي بإقراض مصر قرضًا يغطى ثمن السلاح الذي نشتريه (أعنى الـ50٪ التي يجب على مصر أن تدفعها) ويتم دفع هذا القرض على أقساط سنوية لمدة 10- 15 سنة بفائدة 2٪، ويبدأ القسط الأول بعد فترة سماح طويلة.

ونظرًا لأن السلاح السوفيتي- دون أي خصم من ثمنه الكامل- يعتبر رخيصًا جدًا بالنسبة للسلاح الغربي ويمكن القول بأنه فى حالة تعادل الخصائص بين السلاح السوفيتي والسلاح الغربي فإن السلاح السوفيتي يكون ثمنه 50٪ من ثمن مثيله الغربي. فإذا خصمنا 50٪ من هذا الثمن، فإن ذلك يعني أن الثمن الذى تدفعه مصر ثمنًا للسلاح الروسى يعادل 25٪ من ثمنه فى السوق العالمية. وعلاوة على ذلك فإنه يدفع بالجنيه المصري وبالتقسيط المريح. وتطبيقًا لذلك فقد كنا نشترى الطائرة ميج 21 بمبلغ 250000 جنيه مصري وكنا نشترى الدبابة ت 55 بمبلغ 25000 جنيه مصري. كان الوفد المكلف بعقد الصفقة يسافر إلى موسكو وليس معه دولار واحد، فيوقع مثلا على صفقة من الأسلحة

تبلغ قيمتها- طبقا للأسعار العالمية- 1000 مليون دولار، ثم يوقع على قرض بحوالي 250 مليون دولار، يدفع بالتقسيط على 10- 15 سنة بفائدة 2٪ وبعد فترة سماح طويلة، ويتم التسديد بالجنيه المصري وبأية أصناف يمكن لمصر تصديرها.

وهكذا فإن الاتحاد السوفيتي عندما أخطر عبد القادر حسن خلال شهر مارس 72 بأن يتم دفع الثمن كاملا وبالعملة الصعبة كان يعنى عدم خصم نسبة الـ 50٪ المعتادة وأن يتم تسديد الثمن بالعملة القابلة للتحويل!! وإنه- طبقًا لذلك- أصبح ثمن الدبابة ت 62 حوالي 250000 دولار والطائرة TU-22 أصبح ثمنها 5.6 مليون دولار، وهذه الأثمان- وإن كانت لا تزال تعادل حوالي 50٪ من ثمن مثيلتها الغربية كانت تعتبر من وجهة نظرنا عملا غير مقبول، بل يكاد يكون عدائيًا[1].

فى خلال شهري أبريل ومايو دارت عدة مناقشات ولقاءات- كما سبق أن ذكرنا فى الباب الثالث/ الفصل الثامن عشر انتهت بالتوقيع يوم 15 من مايو 72 على اتفاقية تشمل ما يلي.

16	طائرة سو 17 يتم تسليم 4 منها فى شهر يوليو والباقي يتم تسليمه قبل نهاية عام 72.
8	كتائب صواريخ بتشورا (سام 3) يتم تسليمها خلال عام 73.
1	فوج كوادرات يتم تسليمه عام 73.
200	دبابة ت 62 يتم توريدها خلال عام 72.

(1) كما سبق أن ذكرت فى الفصل الثامن عشر، رفضت مصر بعد ذلك شراء الطائرة TU-22 وتنازل السوفيت عن مطلبهم الخاص بالدفع بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل بالنسبة للدبابة ت 62، وبالتالي تم التوقيع على هذه الصفقة بشروط الدفع السابقة نفسها.

مصر تعلن ملكيتها لطائرة الميج 25

في يوم 15 من مايو وبحضور الرئيس السادات والمارشال جريشكو جرى استعراض جوي في مطار غرب القاهرة اشتركت فيه الطائرة ميج 25 والطائرة سو 17. كما حضر هذا العرض أيضًا المارشال كوتاكوف KOTAKOV قائد القوات الجوية السوفيتية. وبعد انتهاء العرض الجوي منح الرئيس السادات المارشال جريشكو وسام نجمة الشرف، كما منح المارشال كوتاكوف وسام النجمة العسكرية. وفى المساء أمر الرئيس بإصدار بيان وزع على الصحف يعلن امتلاك مصر لطائرة سرعتها 3000 كيلو متر فى الساعة وتطير على ارتفاع 24 كيلومترا وامتلاكها أيضًا لطائرات قاذفة مقاتلة بعيدة المدى. كان هذا البيان كاذبا تماما: فلم تكن مصر تملك شيئا مما ذكر فى البيان، كان الروس يمتلكون 4 طائرات ميج 25 وكانت هذه الطائرة تعتبر أفضل ما أنتجته الصناعة السوفيتية وبالتالي فقد كانت من الأسرار العسكرية المهمة ولم تعرض قط للبيع، وكان يقوم بتشغيلها طيارون سوفيت. كما أن الطائرة سو 17 لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال طائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى. هذه هي صورة أخرى تبين كيف يخدع السادات الشعب المصري وبعض العرب بهذه البيانات الكاذبة. إنه قطعًا لا يستطيع ان يخدع أمريكا أو إسرائيل حيث إن لديهما الوسائل والإمكانات التى تمكنهما من معرفة الحقائق. بل على العكس قد يخدم بذلك إسرائيل إعلاميا فتتمادى في تظاهرها بالضعف وأنها كالحمل الوديع الذى تحيط به الذئاب العربية التى تتربص به لافتراسه من كل جانب وبذلك تكتسب عطف الرأى العام العالمي وتجد المبرر للمطالبة بالمزيد من السلاح.

ولكي يقوم السادات بحبك التمثيلية، قامت طائرتا ميج 25 سوفيتيتان برحلة استطلاعية فوق سيناء مبتدئة من بور فؤاد شمالا وحتى رأس محمد جنوبًا بعمق 10- 30 كم داخل سيناء، قام العدو باعتراض الطائرتين بطائرتين من طراز فانتوم أقلعتا من مطار المليز (فى وسط سيناء) وطائرتين أخريين من مطار راس نصراني الذى يقع فى الطرف الجنوبي من سيناء. ونظرا لأن طائرة الميج 25 تتفوق على طائرة الفانتوم تفوقًا كبيرًا من حيث السرعة والقدرة على الارتفاع فإن

اعتراض العدو والصواريخ جو جو التى أطلقها عليها لم يكن لها أي تأثير عليها وسقط أحد هذه الصواريخ سليما فى أيدينا فى المنطقة الواقعة غرب القناة، وبفحص هذا الصاروخ اتضح أنه الصاروخ جو جو الأمريكي طراز سبارو Sparrow وقد ذكرنا هذا الموضوع ضمن التقرير اليومى الذى يرسل إلى الرئيس عن الأحداث المهمة فى القوات المسلحة، وعندما اطلع الرئيس على التقرير يوم 17 من مايو أمر بتسليم الصاروخ Sparrow إلى الخبراء السوفيت الذين كانوا فى غاية الفرح بالغنيمة الأمريكية.

تدهور العلاقات

خلال النصف الأول من عام 72 كان يبدو أن الفريق صادق هو العدو رقم واحد للسوفيت فى مصر، بينما كان السادات يحاول أن يظهر بمظهر الصديق لهم. وبينما كان السادات يقوم بأطول زيارة له للاتحاد السوفيتي خلال الفترة ما بين 27 من ابريل و 10 من مايو 72 وقع حادثان مهمان كان بطلهما الفريق صادق.

فى أوائل شهر مايو أخطرنا الجانب السوفيتي بأن بحريتهم فى البحر الأبيض سوف تقوم بمشروع تدريبي وأنها تطلب السماح لها أن تنزل بعض أفرادها فى منطقة مرسى مطروح يوم 8 من مايو على أن يتم سحبهم فى اليوم التالي، وذلك كجزء من المشروع التدريبي ولكن الفريق صادق رفض هذا الطلب.

أما الحادث الآخر فهو اتهام بعض الأفراد الروس بتهريب الذهب. كانت الساعة الخامسة مساء يوم 8 من مايو 72 عندما جاءني كبير المستشارين السوفيت في قيادة المنطقة المركزية، حيث كنت أدير مشروعًا لتدريب قيادة المنطقة. قال الجنرال أوكينيف بلهجة ملؤها الحزن والأسى، إن بعض الجنود السوفيت الذين تقترب عودتهم إلى الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء مدة خدمتهم فى مصر قد جرى تفتيش اثنين منهم فى مطار القاهرة بطريقة استفزازية، مما أثار سخط الآخرين فرفضوا التفتيش وهم الآن فى صالة الجمرك. قد يكون بعضهم قد اشترى «دبلة» أو خاتمًا أو سوارًا لكي يهديه لخطيبته أو صديقته. وإن مثل هذه الأشياء التافهة ذات الصفة الشخصية البحتة لا يمكن اعتبارها تهريبًا كما يريد المسئولون فى المطار

أن يصوروها، اتصلت هاتفيا بمدير المخابرات الحربية فأشار إلى أن المعلومات التى لديهم تفيد بأنهم يحملون كميات كبيرة من المهربات، وأنهم كانوا يراقبونهم منذ عدة أسابيع وهم يشترون الذهب بكميات كبيرة وأمام هذا التضارب فى الأقوال قررت الذهاب إلى مكتبي حيث يمكن الاتصال بالجهات المختصة كلها وبحث الموضوع بطريقة أفضل.

لم أكد أصل إلى مكتبي حتى وصل وزير الحربية وفى أعقابه اللواء حسن الجريدلي الأمين العام للوزارة، كان من الواضح أن وصول الوزير إلى المكتب فى هذا الوقت لم يكن مجرد مصادفة وإنما كان لكي يتأكد من أن موضوع التهريب يسير فى الطريق الذى رسمه. ولهذا السبب، فقد تنحيت جانباً عن الموضوع وجلست أتفرج على ما يدور بين الوزير والجنرال أوكينيف. كان صادق يقول للجنرال أوكينيف «أنا ليست لدى أية سلطة على رجال الجمارك. إنهم تابعون لوزير الاقتصاد. إنهم يفتشون الوزراء»، ولكنه همس لى أنا واللواء حسن الجريدلي «إن المعلومات التي لدينا تؤكد ان معهم 80 كيلوجراما من الذهب»، اقترح صادق على أوكينيف ما يلى: «يقوم كل فرد بملء تصريح للجمرك يسجل فيه ما يحمله من ذهب أو خلافه ويقوم بتسليمه إلى الجمرك. يوقع أوكينيف على إقرار يفيد أنه مسئول عن إحضار كل من يطلب من هؤلاء الأفراد من قبل المحكمة. سوف يتدخل صادق بعد ذلك وبعد أن تهدأ نفوس رجال الجمارك لحفظ هذا الموضوع بحيث لن يطلب أحد للمحكمة»، وقد رفض أوكينيف هذا الاقتراح قائلا «ليس لدى الأفراد أى شيء ليصرح لهم به. لا بد أن أى فرد سوف ينتابه غضب شديد إذا نحن طلبنا منه أن يسلم «دبلة» أو خاتمًا اشتراه للذكرى بعد أن خدم فى مصر عاما كاملا أو أكثر». أخذ الكلام يدور بين صادق وأوكينيف فى حلقة مفرغة إلى أن دق جرس الهاتف فى مكتب الوزير، وكان الوزير يناديه باسم «محمد»[1]. بعد هذه المكالمة أظهر الوزير بعض المرونة ولكنه لم يتخذ أية إجراءات إيجابية لحل الموضوع. وبعد أقل من نصف ساعة رن جرس الهاتف مرة أخرى

(1) لم أسال الوزير عن شخصية المتكلم ولكني أعتقد أنه كان محمد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي.

وكان المتحدث هذه المرة هو «محمد» أيضًا بعد تلك المكالمة الثانية تغير موقف صادق تغييرًا جذريًا وطلب إليّ أن اذهب إلى المطار لكي أحل الموضوع ولكنى اعتذرت.. لماذا يسألني الآن؟ إنه هو صاحب هذا الموضوع، إنه هو الذى خلقه، وهو الذى عقده وهو الذى يحاول الآن أن يجد له حلا.. فليحله هو وحده. ذهب اللواء حسن الجريدلي إلى المطار مندوبًا عن الوزير لحل الموضوع.

كانت مجموعة المستشارين والخبراء السوفيت تقيم حفلاً ساهرًا فى مساء هذا اليوم احتفالا بعيد النصر وكنت مدعوا لهذا الاحتفال الذى يبدأ فى الثامنة مساء ولكنى شعرت بأن العلاقات بيننا كانت تخيم عليها الكآبة ففضلت أن أعود مرة أخرى إلى المنطقة المركزية لكي أتابع المشروع التدريبي الذى كنت قد انقطعت عنه لمدة ساعتين شاهدت فيهما أحد فصول هذه القصة المثيرة. إننى لا أحب أن أمثل دورا لست مقتنعا به، وقد وجدت ان ذهابي لحضور حفل الأصدقاء الروس فى مثل هذه الظروف لا يحمل المعنى المقصود من الدعوة فقررت الاعتذار.

وفى صباح اليوم التالي سألت عن موضوع التهريب وكيف تم حله فاتضح ان 71 فردًا سوفيتيًا سافروا بعد أن سمح لهم أن يأخذوا معهم الهدايا التى اشتروها، وأنه قد تم حصر جميع هذه الهدايا فكان بيانها كما يلي: 26 سلسلة، 45 خاتما، 75 دبلة، 41 قرطا، 7 غوايش، 3 بروش.

كان الوزن الإجمالي لهذه الأصناف جميعها هو حوالي 1200 جرام من الذهب اى بمعدل 17 جراما لكل فرد!

قرار الاستغناء عن الوحدات السوفيتية

في يوم الأحد 9 من يوليو 72 كنت مدعوا فى سفارة المملكة العربية السعودية لحضور مأدبة عشاء أقامها السيد السفير السعودي على شرف الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي[1]. وفي أحد أركان السفارة همس الفريق صادق

(1) كان الأمير سلطان قد وصل من رحلة له إلى أمريكا يوم 7 من يوليو، وقد أقام الفريق صادق مأدبة عشاء على شرفه فى نفس اليوم فى نادي الرماية بالهرم.

في أذني بقرار الرئيس بخصوص طرد المستشارين والوحدات السوفيتية. كان يقف معي الفريق عبد القادر حسن عندما أخبرنا الوزير بهذا الخبر وطلب إبقاءه سرا حيث إن الرئيس طلب منه ألا يخبر أحدًا، وقد قص علينا صادق ما يلي: «اتصل الرئيس بي هاتفيا في منزلي صباح يوم الجمعة وسألني ماذا أفعل هذا اليوم فقلت له لا شيء سوى أني سأقوم بتأدية صلاة الجمعة فى الجامع عندما يحل وقت الصلاة، فقال لي: لماذا لا تحضر إلى استراحة القناطر وتؤدي الصلاة هنا فأجبته بأنني سأحضر. وعندما وصلت إلى هناك أخبرني بأنه قرر طرد جميع المستشارين السوفيت والوحدات السوفيتية المتمركزة فى مصر. وطلب منى ألا أخطر أحدا إلى أن يعلن هو ذلك فى الأيام القليلة القادمة. وفى خلال اليومين الماضيين كنت أغالب نفسي لكي أنفذ تعليمات الرئيس بعدم إخطار أحد ولكنى قررت اليوم أن أخبركما، ولاسيما بعد أن شعرت بأن الرئيس قد أخطر غيري بهذا الخبر». قلت له «ولكنك تعلم مدى خطورة هذا القرار، إنه سوف يؤثر تأثيرًا كبيرًا على قدراتنا القتالية. إن الروس يسهمون إسهامًا فعالاً فى مسئولية الدفاع الجوي، إن لديهم لواءين جويين وفرقة صواريخ أرض جو والعديد من وحدات الحرب الإلكترونية». أجاب صادق «إنى اعلم ذلك وقد حاولت إثناء الرئيس عن قراره ولكنى لم أفلح فقد قال لي إني دعوتك لكي أخطرك بالقرار وليس لمناقشته». وللحقيقة فإنه على الرغم من اتجاهات صادق المعادية للسوفيت فقد كان يبدو عليه القلق وعدم الاطمئنان لهذا القرار، وقد أضاف قائلا «لقد كنت أنادى دائمًا بضرورة ممارسة الضغط على الاتحاد السوفيتي للحصول على ما نحتاج إليه، ولكنني لم أتصور مطلقًا أن نذهب إلى هذا المدى» كان الفريق عبد القادر حسن هو الآخر فى غاية الضيق والقلق لهذا القرار.

إذا أعدنا قراءة ما قاله الرئيس بريجنيف للفريق صادق خلال زيارته لموسكو فى يوليو 72 (الباب الثالث/ الفصل الثامن عشر) فسوف يلفت نظرنا قوله «ان وجود المستشارين السوفيت فى مصر هو ضرورة دولية». وإنى لا أعتقد أن بريجنيف قد قال هذه الجملة بطريقة عفوية. لا بد أن الروس قد علموا بان هناك تفكيرًا فى هذا الموضوع، وأن بريجنيف بقوله هذا كان يريد أن يوضح الأمور.

وإذا كـان هذا الافتراض سليما فمن هم الأشـخاص الذين أسهموا في خلق هذه الفكرة في ذهن الرئيس السادات وتشجيعه على إخراجها إلى حيز الوجود؟ والنقطة التى تثير التساؤل أيضًا هي لماذا يحـاول السادات الادعاء بأنه أخطر السفير الروسي بقراره يوم 6 من يوليو في حين أنه أخطره فعلاً يوم 8 يوليو؟ إن ما قاله السادات في كـتابه من أنه أخطر السفير الروسي بقراره يوم 6 من يوليو لا يمكن أن يكون خطأ مطبعيًا لأنه كان مقرونا بمعلومات تؤكد أن الخطأ مقصود وهو قوله للسفير «وسأعلم وزير الحربية غدا بهذا الأمر» في حين أن الحقيقة هي أن الرئيس أخطر وزير الحربية يوم الجمعة 7 من يوليو أى قبل أن يخطر السفير. إن هذا يعنى دون شك أن قرار السادات بطرد المستشـارين والوحدات السوفيتية لم يكن قرارا عفويا، لقد شاركت فيه عناصر في الداخل والخارج يحرص الرئيس على إخفائها. إن وصول الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي إلى القاهرة قادما من أمريكا واتصاله بالسادات قبل أن يقوم السادات بإبلاغ الفريق صادق يوم 7 من يوليو بقراره بطرد المستشارين والخبراء والوحدات السوفيتية، يوحي إيحاءً قويًا بأن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة قد لعبتا دورًا مهمًا في دفع السـادات لاتخاذ قراره هذا.. وأن حرص السادات على إخفاء تلك الضغوط السعودية الأمريكية عليه، هو الذى دفعه إلى الادعاء بأنه أبلغ السفير السوفيتي بقراره يوم 6 من يوليو وليس يوم 8 من يوليو كما حدث فعلاً. ويقول حسنين هيكل في كتابه «الطريق إلى رمضان» إن السادات أخبر السيد محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية يوم 6 من يوليو بطريق عابر بأنه بقراره يفكر في طرد السوفيت من مصر. يدعي السادات في كتابه البحث عن الذات (صفحة 312) أنه أخطر السفير السوفيتي بطرد السوفيت يوم 6 من يوليو. والسادات يناقض نفسه بنفسه في مذكراته، فقد نشر في الصفحة 434 ما يدعي أنها صورة زنكوغرافية عن الكتاب الذي أرسله إلى بريجنيف، وهذه الصورة الزنكوغرافية تؤكد أن السادات استقبل السفير السوفيتي يوم 8 من يوليو، ما الذي يريد السادات أن يخفيه أو يتستر عليه؟ ان جميع الوثائق الرسمية تؤكد أنه اتخذ القرار يوم 8 من يوليو، ومع ذلك فهو يصر على أن يدعي أنه اتخذ القرار يوم 6 من يوليو. ترى هل هناك علاقة

بين هذا التاريخ وبين زيارة شخصية كبيرة له!؟ سـوف نتكلم عن هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الثامن عشر[1].

أخطرنا الوحدات بقرار الرئيس بعد ظهر يوم 16 من يوليو على أساس أن يبدأ التنفيذ اعتبارًا من صباح اليوم التالي، وفى صباح يوم 17 من يوليو اجتمع الفريق صادق وأنا وكبير المستشارين لمناقشة الخطوط العريضة لتنفيذ قرار الرئيس. **كان الاقتراح المصري بهذا الشأن يتضمن ما يلى:**

1- إنهاء عقود الخدمة الخاصة بجميع المستشارين[2].

2- إنهاء العقود الخاصة بالخبراء[3] فيما عدا الأشخاص الذين يطلب الجانب المصري الاحتفاظ بهم.

3- القوات الصديقة[4] التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات مصرية تقوم بتسليم هذه الأسلحة والمعدات إلى الجانب المصري فى خلال أسبوع من الآن.

---

(1) انظر ما جاء في مذكرات السادات صفحتي 312، 313 من الطبعة العربية وفى صفحتي 229، 230 من الطبعة الإنجليزية.

(2) لفظ «المستشارون السوفيت»، كان يطلق على الضباط الذين يلحقون بالقيادات المختلفة وذلك لإبداء النصيحة للقادة فى الأمور التكنيكية والإدارية والتدريب، وكان عددهم حوالي 870 مستشارا، كان الاستغناء عن خدماتهم لا يؤثر على قدراتنا.

(3) لفظ «الخبير السوفيتي» كان يطلق على الشخص ذي التخصص الفني الذى يرافق معدة فنية حديثة ليدرب الأفراد المصريين عليها وتنتهي مهمته بمجرد انتهائه من تدريب الأطقم المصرية القادرة على تشغيل هذه المعدات، وينطبق هذا مثلا على من يقوم بتدريب طيارينا على استخدام الصواريخ جو أرض في الطائرة TU-16 وعلى من يقوم بتدريب أطقمنا على الدبابة ت 62 إلخ، والاستغناء عن هؤلاء الأفراد قبل أن يتم تدريب أفراد على هذه المعدة لا بد أن يعرقل جهودنا فى إعداد القوات للمعركة.

(4) لفظ «الوحدات الصديقة» كان يطلق على الوحدات السوفيتية فى مصر، وكانت هذه الوحدات الصديقة تنقسم إلى مجموعتين المجموعة الأولى وهى الوحدات التى جميع أسلحتها ومعداتها ملك لمصر، والمجموعة الثانية وهى تلك الوحدات التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات من ممتلكات الاتحاد السوفيتي.

4- القوات الصـديقة التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات من ممتلكات الاتحاد السوفيتي – نظرا لأنه ليس لدينا الأفراد القادرون على تشغيلها- فقد اقترحنا بقاء هذه الوحدات في مصر شريطة أن تكون تحت القيادة المباشرة للقيادة المصرية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على وحدات الحرب الإلكترونية وفوج الكوادرات.

5- جميع الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الترحيل يجب أن يغادروا الأراضي المصرية قبل أول أغسطس إذا تيسرت وسائل النقل اللازمة لذلك، أما الأفراد الذين لم يتمكنوا من مغادرة الأراضي المصرية قبل هذا التاريخ لعدم توافر وسائل النقل، فإنه يتحتم عليهم التوقف عن ممارسة أى عمل عسكري اعتبارا من هذا التاريخ.

وافق الجنرال أوكينيف على هذه الاقتراحات جميعها فيما عدا البند الرابع الخاص ببقاء الوحدات السوفيتية، فقد أشار إلى أن التعليمات التى لديه هي أن يسحب جميع الأفراد وجميع الأسلحة والمعدات السوفيتية، ووعد بأنه سينقل هذه الرغبة الجديدة إلى موسكو ثم يقوم بإخطارنا بمجرد أن يتلقى الجواب.

كانت الأيام والأسابيع التالية أياما عصيبة ومشحونة بالأعمال الخاصة بترحيل الوحدات الروسيـة. كنت أتلقى كل يوم عشـرات المكالمات الهاتفية من القوات الجوية والدفاع الجوى على أحداث متعددة «الروس يقومون الآن بفك الرادار الموجود فى بني سويف! الروس يقومون الآن بفك الرادار الموجود فى بير عريضة، وسوف يترتب على ذلك إيجاد ثغرة فى التغطية الرادارية! الروس يقومون الآن بنقل عدة أطنان من قطع الغيار من الوحدات الصديقة التى سوف يسلمونها لنا، إلخ..»، وفى الوقت نفسه يحضر الجنرال أوكينيف ليقول «بينما كانت قواتنا تقوم بتكديس الأصناف التى سيتم ترحيلها إلى الاتحاد السوفيتي اختفى أحد الصواريخ الحديثة غير المستخدمة فى القوات الجوية المصرية! من الذي سرق هذا الصاروخ ولمصلحة من يعمل؟» إلى غير ذلك من عشرات الحوادث .

لقد كانت أوامرنا صريحة وهي تقضي بأن للسوفيت كامل الحق فى سحب معداتهم وأنهم غير مطالبين إلا بتسليم الأسلحة والمعدات التى هي ملك مصر طبقًا للعقود الرسمية الموقعة عليها من الطرفين. وإني عندما أنظر إلى الوراء لأرى كيف تمت هذه العملية دون أية حوادث خطيرة فإنه لا يسعني إلا أن أثني على كل من القيادة المصرية وكبير المستشارين السوفيت وتعاونهما الصادق للتغلب على المشكلات التى أثارها الضباط الأصاغر والجنود من الطرفين، الذين كانوا أقل قدرة على التحكم فى عواطفهم. عرضنا على الاتحاد السوفيتي المساعدة بتوفير الطائرات والمراكب اللازمة لترحيل الوحدات السوفيتية ولكنهم اعتذروا عن قبول هذه المساعدة، وقد أوقفنا الدراسة فى الكلية الحربية فى الفترة ما بين 28 من يوليو و 1 من أغسطس حتى يمكن استخدامها كمنطقة تجمع للأفراد السوفيت الذين يبقون فى مصر بعد أول أغسطس انتظارا لوسائل النقل المختلفة.

كان إجمالي الأفراد المرحلين هو 7752 وتفصيلهم كما يلى[1]:

1000	مستشار وخبير.
6014	إجمالي الأفراد فى الوحدات الصديقة.
738	عائلات المستشارين.
7752	إجمالي.

وبنهاية شهر يوليو كان قد تم ترحيل 2590، تم ترحيل 1973 منهم بواسطة الطائرات، و 617 تم ترحيلهم بواسطة النقل البحري. وبذلك كان الباقي هو 5163 (539 من المستشارين وعائلاتهم، 4633 من الوحدات الصديقة)، وقد تم ترحيلهم جميعا خلال النصف الأول من شهر أغسطس 72، وذلك فيما عدا فوج الكوادرات فقد تم ترحيله فى نهاية أغسطس.

(1) يدعي السادات فى خطبه أن عدد السوفيت الذين طردهم هو 17000، وقد سبق لوسائل الإعلام الغربية أن ذكرت هذا الرقم، ولعل إصرار السادات على استخدام هذا الرقم يمكن تفسيره بأحد الاحتمالين التاليين: إما الجهل بالحقائق وإما المبالغة لكي يظهر نفسه بمظهر الرجل القوي.

كانت الوحـدات الصديقة التى تعمل بمعدات سوفيتية لم يسبق لنا التعاقد على مثلها تشمل الوحدات التالية:

1 رف طائرات ميج 25.

1 سرب استطلاع وإعاقة إلكتروني.

1 وحدة سمالطا وهى وحدة إلكترونية يمكنها أن تعوق جهاز التوجيه فى الصواريخ الهوك.

1 وحدة تاكـان وهي وحدة إلكترونية يمكنها ان تعوق أجهزة التوجيه فى الطائرات المعادية.

وقد قام السوفيت بسحب هذه الوحدات ورفضوا منذ البداية إبقاءها فى مصر لأنهم كانوا يعتبرون هذه المعدات على درجة عالية من السرية.

أما بخصوص الكوادرات فقد كان الموقف مختلفا، حيث إنه سبق لنا أن تعاقدنا على فوجي كوادرات ولكن لم نكن قد انتهينا من تدريب الأفراد اللازمين لتشغيل هذه الصواريخ. عرض الروس أن يسلموا الفوج لنا كواحد من الفوجين المتعاقد عليهما فرفضنا[1]. عرض الرئيس السادات أن يبقى أفراد الفوج فى مصر حتى نهاية عام 72 شريطة ألا يقوموا بأية مهمـة قتالية فرفضوا. واستغرقت هذه المناقشات الكثير من الوقت إلى أن اتصل بي قائد المنطقة الجنوبية يوم 29 من أغسطس وأخطرني بأن الروس قد بدأوا يسـحبون الفوج. اتصلت بالجنرال أوكينيف فأكد بأنه قد وصلته تعليمات بسحب الفوج وإعادته إلى الاتحاد السوفيتي. اتصلت يوم 30 من أغسطس بالرئيس وأبلغته بقرار السوفيت النهائي بخصوص الفوج فعلق قائلاً: «مع السـلامة» وهكذا انسحب الفوج. ومعه 18 قطعة شيلكا و 48 ستريلا (سام 7).

(1) رفضنا عام 1972 قبول فوج سام 6 مستخدم. وها هو ذا السادات عام 1979 يقبل شراء سرب طائرات فانتوم مستخدم سابقًا.

الفصل

الثالث والعشرون

23

تحسنت العلاقات

ولكن الشكوك بين الطرفين ظلت قائمة

رحلة عزيز صدقي إلى موسكو

تدهورت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي بعد قرار الاستغناء عن المستشارين السوفيت على الرغم من المظاهر الشكلية التى كان كل طرف يقوم برسمها، وفى 4 من أكتوبر طلبت السلطات السوفيتية الإذن لثلاث ناقلات جنود بالتمركز مجددًا فى بور سعيد التى كانت قد غادرتها منذ شهرين. اتصلت بالرئيس واقترحت عليه أن نوافق حتى يساعد ذلك على تحسين الجو وخلق فرص طيبة لإنجاح رحلة الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء إلى موسكو. فقال الرئيس «لا مانع، أن اتفاقية التسهيلات تعتبر سارية المفعول حتى مارس 73، وإذا لم تنجح رحلة عزيز صدقي فسوف أنهي هذه التسهيلات وإصدر قرارًا بإخراجهم». وفى يوم 5 من أكتوبر دخلت الناقلات الثلاث ميناء بور سعيد فكانت أول ظاهرة عملية على بدء تحسن العلاقات بين الدولتين.

سافر الدكتور عزيز صدقي إلى موسكو يوم 12أكتوبر وحققت رحلته نجاحًا كبيرًا، ووعده القادة السوفيت بإمداد مصر بأسلحة متقدمة لم يسبق إمدادنا بها قبل ذلك، ويشمل ذلك ما يلى:

1 سرب ميج 23 يتم توريده فى الربع الثالث من 1973.

1 سرب سوخوى 20 يتم توريده فى الربع الثالث من 1973.

1 لواء صواريخ سطح سطح SSM ذات مدى 300 كيلومتر، ويتم إبلاغنا فى أوائل عام 73 عن تواريخ التوريد.

صفقة أسلحة جديدة فى مارس 73

وفى 5 فبراير 73 وصل إلى القاهرة وفد عسكري سوفيتي برئاسة الجنرال لاشنكوف LASHENKOV وعادت اللجنة إلى موسكو يوم 12 فبراير بعد أن قامت بدراسة احتياجاتنا. وفى مارس 73 سافر وزير الحربية لتوقيع اتفاقية جديدة شملت الأصناف الرئيسية التالية:

1 سرب ميج 23 (يتم إرسال الطيارين المصريين إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب خلال شهري مايو و يونيو هذا العام).

1 لواء صواريخ R 17 E يتم توريده خلال الربع الثالث[1] من عام 73.

1 فوج كوادرات.

200 عربة قتال مدرعة ب.م.ب[2] BMP يسلم جزء منها فورا لأغراض التدريب ويسلم الباقي خلال الربع الثالث من عام 1973.

(1) يعرف R 17 E في الغرب باسم SCUD.

(2) هي عربة مجنزرة تنقل جماعة مشاة وتماثل إلى حد كبير العربة الألمانية ماردر.

50 مالوتكا يتم توريدها فورا.

العديد من قطع مدفعية الميدان بما في ذلك المدافع 180 مم.

أخبرني الفريق أحمد إسماعيل بعد عودته من موسكو في رحلة مارس 73 أن الاتحاد السوفيتي وعده بأنه سيعيد تمركز طائرات الميج 25 الأربع وسرب الاستطلاع والإعاقة الإلكتروني في مصر، إلا أنه لم توقع أية اتفاقية مكتوبة بخصوص هذا الموضوع.

كانت اتفاقية مارس 73 تتويجا للرحلة التي قام بها الدكتور عزيز صدقي في أكتوبر72، فقد قام السوفيت بتنفيذ وعودهم للدكتور عزيز صدقي كلها وزادوا عليها، وذلك فيما عدا استبدال سرب السوخوي 20 بفوج كوادرات. كانت الصفقة تشمل ثلاثة أسلحة جديدة لم يسبق إدخالها ضمن القوات المسلحة هي ميج 23 وصواريخ R 17 E وعربة القتال المدرعةBMP .

وفى يوم 9 من يوليو اتصل بي السيد حافظ إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي وأخطرني بأنه سيقوم برحلة إلى الاتحاد السوفيتي، وسألني عن الموضوعات التي يمكنه إثارتها مع القيادة السياسية السوفيتية بخصوص القوات المسلحة، **فطلبت منه أن يستعجل إرسال الأصناف التالية:**

1 لواء الصواريخ R 17 E ضمن اتفاقية مارس 73.

1 سرب الاستطلاع والإعاقة الإلكتروني.

4 طائرة ميج 25.

فى يوم 12 من يوليو اتصل بي الجنرال ساماخودسكى، وهو كبير ضباط الاتصال بالسفارة السوفيتية، وأخطرني بأن الجنرال سابكوف SAPKOV ومعه خمسة ضباط سيصلون صباح اليوم التالي لإجراء الترتيبات اللازمة لاستقبال معدات اللواء R 17 E . وفى خلال 8- 10 أيام سوف يصل 63 خبيرا سوفيتيا يعود منهم 26 خبيرا بعد تسليم معدات اللواء، ويبقى في مصر ال 37 الآخرون

لتدريب الأفراد المصـريين. وفى يوم 14 اجتمع فى مكتبي الجنرال SAPKOV لبحث الخطوط العريضة لتنظيم وتدريب اللواء الجديد. كان علينا أن نتفق أولا على تنظيم اللواء ثم نقرر الأمكنة اللازمة لتمركزه والمغارات اللازمة للتحفظ فيها على الصواريخ ثم تدبير الضباط والجنود اللازمين طبقا للتنظيم. وفى خلال 48 ساعة تم وضع التنظيم الخاص باللواء على الورق وبدأت المشكلة الحقيقية وهي التشكيل.

عقدت مؤتمرًا موسعًا مع جميع الأفرع المختصة فى مكتبي يوم 17 من يوليو وأخبرت المجتمعين أن تشكيل هذا اللواء الذى ليس لدينا أى خبرة سابقة به يعتبر تحديا لنا ويجب أن نقبل هذا التحدي، وكان التجاوب رائعا من جميع الحاضرين، وفى خلال أسبوعين كان اللواء قد تم تشكيله، وأصبح جاهزا للتدريب. وبينما كان تشكيل اللواء يجري على قدم وساق كان الخبراء السوفيت يقومون بتسلّم المعدات وتخزينها فى المغارات التى اختيرت لذلك. وفى الأول من أغسطس بدأ اللواء تدريبه الفني تحت إشراف الخـبراء السوفيت، وفى يوم 23 من أكتوبر 73- قبل وقف إطلاق النـار ببضع دقائق- احـتفل اللواء بانتهاء تدريبـه بأن أطلق ثلاث قذائف على العدو فى منطقـة الدفرسوار. إن تشكيل هذا اللواء في خـلال أسبوعين وإتمام تدريبه في أقل من ثلاثة أشـهر يعتبر مفخـرة لدقة التنظيم وقوة التحدي لدى أبناء مصر.

أما سرب الميج 23 الذى نص عليه فى اتفاقيـة مارس 73 فهو السلاح الوحـيد الذى لم يشترك فى معركـة أكتوبر 73 حيث إنه عند قيام الحرب كان الطيـارون ما زالوا قيد التدريب في الاتحاد السوفيتي، أما الأصناف الأخرى جميعها فقد تم استيعابها و إشراكها فى الحرب، بما فى ذلك عربات القتال المدرعة BMP التي كانت تدخل قواتنا المسلحة لأول مرة، فقد تمكنا من تجهيز كتيبتين بهذه المركبات قبل 12 من سبتمبر 73، وانتهينا من تجهيز ثلاث كتائب أخرى قبل أول أكتوبر 73.

إخفاء نوايانا عن السوفيت

كـان تخطيطنا وتحضيرنا للهجوم يتمان فى سرية تامة دون أى إخطار للاتحـاد السوفيتي. وقبل المعركة بأسبوع أمر الرئيس السادات بأن نقوم بإخطار الجانب العسكري السوفيتي باحتمال قيام العمليات ولكن بشكل عام لا يبدو منه نيتنا بالهجوم. وهكذا كلف مدير المخابرات الحربية بأن يقوم بإبلاغ الجنرال ساماخودسكى[1] يوم 2 من أكتوبر بأنه قد وصلتنا معلومات تفيد بأن إسرائيل سوف تقوم بعملية إغارة على الأراضي المصرية ولكننا لم نعلم متى وأين ستكون هذه الإغارة ثم يطلب إليه أن يحاول الاتحاد السوفيتي التحقق من هذه المعلومات، وفى اليومين الثالث والرابع من أكتوبر يقوم بتصعيد هذه الأخبار فيقول له إن لدينا معلومات مؤكدة بأن إسرائيل ستقوم بعملية إغارة واسعة النطاق، وقد تقوم خلالها بضربة جوية مركزة، وهكذا سارت الأمور كما هو مخطط لها على الرغم من مظاهر الاستعدادات للهجوم، والتي ما من شك قد أثارت اهتمام الخبراء السوفيت الذين كانوا ما زالوا يعملون فى مصر، وبعضهم كان يعيش داخل بعض وحداتنا العسكرية.

لا بد أن الخبراء السوفيت قد قاموا بإخطار قياداتهم بالاستعدادات غير العادية التى يرونها تتم داخل الوحدات، ولا شك أن الاتحاد السوفيتي قد أكدت له أقماره الصناعية بأن هناك استعدادات غير عادية تتم على الجبهتين المصرية والسورية مما يؤكد تقارير الخبراء من رجاله. كما أنه من المحتمل أن يكون الرئيس السادات أو الرئيس حافظ الأسد قد قام بإخطار القيادة السوفيتية بأننا سنقوم بالهجوم[2]. إن تصرف الاتحاد السوفيتي ليلة 4/ 5 أكتوبر يوحي بأنه كان

---

(1) بعد إنهاء عمل المستشارين السوفيت وترحيل الوحدات السوفيتية من مصر خلال شهر يوليو 72، عين الجنرال ساماخودسكى ومعه مجموعة من الضباط للقيام بأعمال الاتصال بين القيادتين العامتين للقوات المسلحة السوفيتية والمصرية. وكان مركز عمله هو السفارة السوفيتية بالقاهرة.

(2) يقول السادات فى مذكراته فى الصفحتين رقمي 331، 332 إنه أخطر الاتحاد السوفيتي يوم 3 من أكتوبر، وأن الرئيس حافظ الأسد أخطرهم يوم 4 من أكتوبر.

يعلم أو- على الأقل- يحس ويشك بأن الحرب وشيكة الوقوع. ففي خلال هذه الليلة أرسل 4 طائرات نقل كبيرة لإجلاء معظم الخبراء الذين كانوا ما زالوا يعملون في مصر، وقبل منتصف نهار الجمعة 5 أكتوبر كان قد أجلى جميع من يريد إجلاءهم من الخبراء والعائلات، لماذا أقدم الاتحاد السوفيتي على هذه الخطوة؟ إن القول بأنه أراد أن يغسل يديه مسبقا من أية مسئولية تترتب على هذه الحرب قول غير مقنع لعدة أسباب: أولا إن الإجلاء لم يكن شاملا فقد بقي عدد ليس بالقليل من الخبراء السوفيت دون إجلاء. ومنهم خبراء R 17 E ولو أن الاتحاد السوفيتي سحب خبراء R 17 E ليلة 4/ 5 أكتوبر لما استطاع اللواء أن يتم تدريبه ويطلق قذائفه يوم 22 أكتوبر كما حدث ثانيا أن ارتباط الاتحاد السوفيتي بالحرب ونتائجها هو حقيقة تفرضها الاستراتيجية العالمية، وسواء تواجد بأفراد أم لا فإنه بالتأكيد يتأثر بنتيجة المعركة إن نصرًا أو هزيمة سواء أعلن عن ذلك أم لم يعلن. وثالثا لماذا يسحب الاتحاد السوفيتي خبراءه من مصر ولا يسحبهم من سوريا؟ إنى اعتقد أن هناك أسبابا أخرى وراء إقدام الاتحاد السوفيتي على إرسال 4 طائرات نقل من طراز انتنوف 22 ليلة 4/ 5 أكتوبر 1973.

وكما أخفينا عن الروس نوايانا فى الهجوم، فقد أخفينا عنهم المعلومات التفصيلية كلها خلال سير العمليات، لم نكن نخطرهم مطلقا بما ننوي عمله فى الأيام المقبلة، ولم نكن نخطرهم بنتائج المعارك الماضية. لم يكن يسمح للجنرال ساماخودسكى بدخول غرفة العمليات وقد كان يحصل على المعلومات من خلال أحد ضباط المخابرات بحيث لا تزيد المعلومات التى تسلم إليه على المعلومات التى تصدر فى البيانات الرسمية. وفى خلال الفترة من 16- 22 أكتوبر عندما كان موقف العدو غرب القناة يتطور يوما بعد يوم، كانت بياناتنا إلى الجنرال ساماخودسكى دائمًا مضللة ولا تعطي صورة حقيقية للموقف. كان هذا خطأ جسيمًا وعملاً معيبًا، كان الأسلوب الذى نتعامل به مع السوفيت بصفته حليفنا الرئيسي يختلف اختلافًا كبيرًا عن الأسلوب الذى تتعامل به إسرائيل مع حليفتها أمريكا. يقول الجنرال أليعازر -رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر 73- فى مذكراته إنه بمجرد اندلاع الحرب أجرى

الاتصال المباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية وأخذوا يطلعونهم على خططهم ويطلبون نصيحتهم وحرصوا أن يظل هذا الاتصـال مباشرا طوال مدة الحرب. لا شك أن هذا التعاون الإسرائيلي الأمريكي على مستوى القيـادات العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء إذ كيف يستطيع الحليف ان يقدم العون إلى حليفه إن لم يكن يعرف حقيقة موقفه؟ ومع ذلك- وللأسف الشديد- فقد كانت تعليمات الرئيس السادات تقضى بألا يعرف حلفاؤنا السوفيت أكثر مما يعلن فى الصحف والبيانات الرسمية.

وكما كان الاتصال مقطوعا بين القيادتين العسكريتين فقد كـان التعاون بين القيادتين السياسيتين فى مصر والاتحاد السوفيتي يكاد يكون معدوما. لقد رفض السادات جميع العروض التى تقدم بها السوفيت لوقف إطلاق النار. إن السـادات يقول إنه رفض طلبـات الروس المتكررة لوقف إطلاق النار وقال لهم إنه لن يوافق علـى وقف إطلاق النار إلا بعد إتمام المهام التى تتضمنها الخطة. والذى لم يقله السـادات هو أن الاتحاد السوفيتي- كحليف مشترك معنا فى المشكـلة - ارسل سفيره إليه يوم 9 من أكتوبر يستفسر عن الهدف العسكري الذى تعمل القوات المسلحة المصرية على تحقيقه. فماذا قال السادات؟ نظر إلى السفير وقال «إنك تتكلم مع القائد الأعلى للقوات المسلحـة.. إن سؤالك هذا سؤال سياسي لا يوجه الى القائد الأعلى ولذلك فسـأعتبر نفسي وكأني لم أسمع هذا السؤال الذى وجهته. إذا كان لديك سؤال سياسي فيمكنك أن تذهب إلى الدكتور محمود فوزي وتوجهه إليه!!» [1].

هل يمكن أن يكون هناك تعاون بين القيادتين السياسيتين المصرية والسوفيتية إذا كانت القيادة السـياسية السوفيتية لا تعرف ماذا تريد القيادة السياسية المصرية؟؟ ما الذى كان يقصـده السادات عندما طلب من السفير الروسى أن يتصل بـالدكتور محمود فوزي فيما يتعلق بالشئون السـياسية؟ هل بلغ استهزاء السادات بعقول الناس هذا الحد. وهل يستطيع الدكتور محمود فوزي الإجابة

(1) هذه القصة نقلا عن كتاب حسنين هيكل «الطريق إلى رمـضان» الـصفحة 219 النـسخـة الإنجليزية.

حقا عن هذا السؤال؟ وبعد انتهاء الحرب وفك الاشتباك الثاني فى سبتمبر 1975، تكلم السادات ولأول مرة بأن هدف القوات المسلحة من حرب أكتوبر 73 كان هو «احتلال شريحة من الأرض بعمق حوالي 10 كيلومترات شرق القناة». لماذا إذن أمرت يا سادات بتطوير الهجوم نحو الشرق يوم 14 من أكتوبر على الرغم من معارضــة القادة جميعهم. ولماذا إذن رفضت يا سادات وقف إطلاق النار وقد حـققت القوات المسلحة هذا الهدف اعتبارا من يوم 7 أكتوبر ونجحنا فى صـد الهجمات المضـادة جميعها خلال يومي 8 و 9 من أكتوبر؟ هناك أسئلة كثيرة يجب أن يجيب عنها السادات إذا كان هذا هو هدف القوات المسلحة، فلمـاذا إذن اخذ يضلل القيادة السيـاسيـة السوفيتيـة ويرفض نصائـحها عندما كانت قواتنا المسلحة فى وضـع ممتاز؟ وبعد أن حـدثت الثغرة لماذا يقلل السادات من أهميتها ويرفض الحلول العملية للقضـاء عليها ثم يطلب وقف إطلاق النار وهو فى موقف ضعف ويأمر قواته بعدم اتخاذ أى إجـراء مسبق لمنع محاصـرة الجيش الثالث؟ إنها جريمة كبرى يجب ألا تترك دون تحقيق نزيه حتى يمكننا معرفة هذه الأمور الغامضة.

الفصل

الرابع والعشرون

24

تقييم المساعدات العسكرية السوفيتية

حجم الأسلحة السوفيتية

ليس من الصواب أن نقلل من أهمية المساعدات السوفيتية العسكرية لمصر من ناحية الكم والكيف، حيث إن الأرقام وحدها كفيلة بإثبات خطأ هذا الادعاء. لقد ذكرت فى هذا الباب ما حصلت عليه مصر فى الفترة من أكتوبر 71 إلى أكتوبر 73 (انظر اتفاقيات أكتوبر 71 ومايو 72 ومارس 73) من الأصناف الرئيسية. قد يطول الموقف لو أننا استعرضنا ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية منذ أن كسر جمال عبد الناصر احتكار السلاح عام 1955، ولكننا سنكتفي بذكر حجم الأسلحة التى كانت تحت تصرف مصر قبل أكتوبر 73 متناسين ما خسرته مصر فى حربين سابقتين هما حرب عام 1956 وحرب عام 1967. لقد كان حجم القوات المسلحة المصرية صباح يوم 6 أكتوبر 73 كما يلى:

القوات البرية:

19 لواء مشاة راكب (عربات ذات العمل).

8 ألوية مشاة ميكانيكية (عربات جنزير).

10 ألوية مدرعة.

3 ألوية جنود الجو.

1 لواء برمائي.

1 لواء صواريخ أرض أرض R 17 E.

وكان مع هذه القوات حوالي 1700 دبابة، 2000 عربة مدرعة. 2500 مدفع وهاون، 700 قاذف صاروخي موجه، 1900 مدفع مضاد للدبابات، 5000 رب.ج RPG، عدة آلاف من القنبلة اليدوية المضادة للدبابات رب ج 43.

القوات الجوية:

305 طائرات قتال (إذا أضيفت إليها الطائرات المخصصة للتدريب فإن العدد يرتفع إلى ما يزيد على 400 طائرة)

70 طائرة نقل.

140 طائرة هيليوكوبتر.

قوات الدفاع الجوي:

150 كتيبة صواريخ SAM.

2500 مدفع مضاد للطائرات من عيار 20 مللمتر فما فوق.

القوات البحرية :

12 غواصة.

5 مدمرات.

3 فرقاطات.

12 قناصًا.

17 قارب صواريخ.

30 قارب طوربيد .

14 كاسحة ألغام .

14 قارب إنزال.

إن حجم السلاح الذى كان تحت يدنا قبل حرب أكتوبر كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف وارسو وحلف الناتو، وقد يدهش الكثيرون إذا علموا أن قواتنا البرية - وأكـرر البرية وليس الجوية أو البحرية- كانت تتفوق على القوات البرية فى كل من بريطانيا وفرنسا!

ولكن يجب ألا ننسى أيضًا أن أمريكا كانت تمد إسرائيل بأسلحة متقدمة وبكميات وفيرة حتى جـعلت منها ترسانة من الأسلحة. كانت سياسة أمريكا- ولا تزال- هي أن تضمن لإسرائيل التفوق على جيرانها مجتمعين. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية مـتفوقة تفوقًا كبيرًا على القوات الجوية المصرية والسورية مجتمعتين ولقد لعب التفوق الجوى الإسرائيلي دورًا كبيرًا وفعالاً فى إسكات واحتواء قواتنا البرية والبحرية. وإذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل كأساس للمفاضلة فى مدى صداقة كل منهما لحليفه كان واضحًا أن صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر. ان هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن ذلك قد يثير لنا سؤالا آخر وهو هل هناك دولة أخرى فى العالم أجمع تستطع أن تعطى السلاح لمصر بالكم والكيف وأسلوب الدفع الذى كان يقدمه الاتحاد السوفيتي؟. أعتقد أن الإجابة هي لا . وإن هذه الإجابة أيضا هي بديهية ولا يختلف فيها اثنان. ومن هنا فإنه يمكن القول

بأمانة «إن الاتحاد السوفيتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في الساحة العالمية».

لقد ذكرنا حجم الأسلحة السوفيتية التى كانت فى أيدي أبناء مصر قبل حرب أكتوبر 73، أما إذا حاولنا حصر الأسلحة التى قام الاتحاد السوفيتي بإمداد الدول الغربية بها خلال الثمانى عشرة سنة التى سبقت هذه الحرب فسوف نجد أرقاما تكاد تكون خرافية (حوالي 7000 دبابة، حوالي 1800 طائرة حوالي 18000 ألف مدفع من مختلف الأعيرة حوالي 150 قطعة بحرية، وأكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة من بنادق ورشاشات و ر.ب. ج. إلخ) وإن هذا الحجم من السلاح يوضح لنا مدى قدرة الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى على التأثير فى الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط.

الإمدادات السوفيتية أثناء حرب أكتوبر 73

وفى خلال الحرب قام الاتحاد السوفيتي بإقامة أكبر جسر جوي في تاريخه الحربي إلى كل من مصر وسوريا. لقد قام بتنفيذ 900 رحلة بواسطة طائرات انتنوف 12 وانتنوف 22[1] نقل خلالها 15000 طن من المعدات الحربية. فإذا علمنا أن هذا الكوبري الجوي لم يكن مخططا له، وأنه قد بدئ به بعد ثلاثة أيام من بدء الحرب، اتضحت لنا المشكلات والثغرات التى يمكن أن تظهر نتيجة لهذه الظروف. وعلى سبيل المثال فقد كانت معدلات الاستهلاك خلال حرب أكتوبر مختلفة تمامًا عن معدلات استهلاك الحروب السابقة والتي بني على أساسها حجم وأوزان الأصناف التى ترسل بواسطة الكوبري الجوي، فهناك أصناف من الذخيرة كان استهلاكنا منها أقل بكثير مما قدرناه وفى الوقت نفسه كان استهلاكنا من بعض الأصناف الأخرى أكثر بكثير مما قدرناه وكان علينا أن نسرع بإخطار الاتحاد السوفيتي بهذه المعلومات لكي يجرى التعديلات اللازمة فى النقل الجوي حتى تتماشى مع احتياجاتنا الفعلية، ولكن هذا لم يمنع أن تصل أحيانًا بعض

---

(1) أقصى حمولة الطائرة انتنوف 12 هى 20 طنًا، وهى تعادل الطائرة الأمريكية سى 130، أما الطائرة انتنوف 22 فإن أقصى حمولتها هو 80 طنًا.

الأصناف التى لا نحتاج إليها فى حين كنا نعاني النقص في صنف آخر. ومع ذلك فإن هذه الأخطاء لا يمكن أن تقلل من تقديرنا للكفاءة والسرعة اللتين تم بهما هذا الكوبري الجوي. إن هذا الكوبري يعتبر مفخرة للاتحاد السوفيتي من حيث الحجم والسرعة فى التخطيط والتنفيذ، ومفخرة لسوريا ومصر من حيث السرعة فى التفريغ والفرز والدفع إلى الجبهة بالنسبة لهذا الحجم الكبير من الإمدادات.

لا شك أن هذا الكوبري الجوي السوفيتي يعتبر متواضعا إذا قورن بالكوبري الجوي الأمريكي إلى إسرائيل. لقد نقل الأمريكيون خلال 566 رحلة 22395 طنا من الإمدادات مستخدمين الطائرات سى 5، سى 141[1] وقد قامت شركة العال الإسرائيلية بنقل 5500 طن أخرى وبذلك أصبح إجمالي الجسر الجوي إلى إسرائيل هو 27895 طنًا[2]. فإذا أدخلنا فى حسابنا أن المسافة من أمريكا إلى إسرائيل هى 7000 ميل والمسافة من الاتحاد السوفيتي إلى مصر وسوريا هي 2000 ميل اتضح لنا أن الكوبري الجوي الأمريكي الإسرائيلي يساوى 6.5 مرة الكوبري الجوي السوفيتي على أساس وحدة الطن/ ميل وذلك طبقا لما يلى:

كوبري شركة العال:

5500 طن × 7000 ميل = 38500000 طن ميل.

الكوبري الجوى الأمريكي:

22395 طن ×7000 ميل = 156765000 طن ميل.

الإجمالي الأمريكي الإسرائيلي:

27895 طن × 7000 ميل = 195265000 طن ميل.

الكوبري الجوى السوفيتي:

15000 طن × 2000 ميل = 30000000 طن ميل.

---

(1) أقصى حمولة الطائرة سى 140 هي 40 طنًا، أما حمولة الطائرة سى 5 فتصل إلى 100 طن.

(2) الجسر البحري الأمريكي لإسرائيل بلغ 33210 طنًا، وعليه فإن إجمالي الجسر الأمريكي لإسرائيل برًا وبحرًا بلغ 61105 أطنان.

النسبة على أساس طن ميل:

30000000:19526500 = 6.5 مرة

كان الكوبري الجوى الأمريكي يشمل طائرات الفانتوم وطائرات الهليوكوبتر CH- 53، الدبابات M-60 وأحدث أنواع المعدات الخاصة بالحرب الإلكترونية[1]. أما الكوبري الجوى السوفيتي فقد شمل الدبابات (للجبهة السورية فقط)، وسائل الدفاع الجوي والذخائر. وقد أرسل أكثر من نصف الكوبري الجوي إلى الجبهة السورية.

وعلاوة على الكوبري الجوي فقد قام السوفيت أيضا بعملية نقل بحري واسعة النطاق بلغت- حتى وقت وقف إطلاق النار- 63000 طن. وقد وجه مجهود النقل البحري الرئيسي إلى الجبهة السورية[2].

نشاط الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض

أما الأسطول السوفيتي فى البحر الأبيض فقد أخذ يزداد بأقصى سرعة تسمح بها معاهدة مونترو 1936 والتي تحدد عدد القطع الحربية التى تعبر المضائق فى وقت واحد كما تتطلب إخطار تركيا قبل عبور أية قطعة بحرية بثمانية أيام على الأقل. وهكذا عندما بدأت الحرب كان للسوفيت فى البحر الأبيض 20 قطعة قتال بحرية. وبنهاية شهر أكتوبر وصل هذا العدد إلى 40 سفينة قتال بينما وصل إجمالي السفن عموما إلى 85 سفينة.

الإنذار السوفيتي

وبالإضافة إلى المساعدات التى قدمها الاتحاد السوفيتي إلى مصر فقد وقف يوم 23 أكتوبر موقفا حازما كان له أثر واضح فى كبح جماح إسرائيل وإرغامها على احترام وقف إطلاق النار[3]. كانت إسرائيل قد تجاهلت قرار وقف إطلاق

(1) وصل إسرائيل ضمن الكوبري الجوى 38 طائرة فانتوم، وأحدث أنواع معدات الحرب الإلكترونية المضادة وصواريخ جو- أرض.

(2) مجموع مجهود الكوبريين الجوي والبحري السوفيتي يساوى 78000 طن.

(3) انظر الباب السابع.

النار الذى كانت قد قبلته مساء يوم 22 أكتوبر واستأنفت عملياتها صباح يوم 23 أكتوبر وأكملت حصار الجيش الثالث الميداني. كان هجوم إسرائيل يوم 23 أكتوبر يتم بتنسيق تام مع كيسنجر الذى أغمض عينيه عما تقوم به إسرائيل بهدف الوصول إلى موقف معين يمكن منه فرض شروط الصلح على مصر. أما الاتحاد السوفيتي فقد اتخذ موقفا يختلف تماما عن الموقف الأمريكي. فعلى الصعيد العسكري قام برفع درجة الاستعداد لعدد 6 فرق جنود جو قوامها 45000 رجل وأخذت طائرات النقل تتجمع لنقل هذه القوة فى مناطق تحشدها. وعلى الصعيد السياسي قام الرئيس بريجنيف يوم 24 أكتوبر بإرسال كتاب إلى الرئيس نيكسون قال فيه: «سأقولها بصراحة: إذا لم يكن فى استطاعتكم أن تعملوا معنا فى هذا المجال فسوف نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التى نراها ضرورية وعاجلة. إن إسرائيل لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار فى تجاهل وقف إطلاق النار».

كان العالم كله يقف على شفا الحرب يوم 24 أكتوبر. فقد ردت أمريكا على الإنذار السوفيتي بأن رفعت درجة استعداد جميع القوات المسلحة الأمريكية فى جميع أنحاء العالم. وقد أثار هذا القرار الأمريكي غضب وقلق حلفاء أمريكا أكثر مما أثار قلق الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. لقد شعر أعضاء حلف الناتو أن أمريكا تعرض السلم العالمي للخطر لكي تحقق بعض المصالح الإقليمية لإسرائيل. وفى سبيل ذلك فإنها مستعدة للتضحية بمصالح حلفائها الغربيين فى حلف الناتو. لقد أحدث رفع درجة استعداد الوحدات النووية الأمريكية فى دول حلف الناتو دون إخطار هذه الدول، جرحا غائرا فى العلاقات الأمريكية-الأوربية احتاج إلى عام كامل لكي يلتئم. وبينما كانت أمريكا تتخذ هذا الموقف المتشدد فى مواجهة الإنذار السوفيتي، فإن الإنذار السوفيتي أقنعها بأن العدوان الإسرائيلي قد تجاوز الخط الأحمر الذي قد لا يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يتحمله، ومن هنا بدأت أمريكا فى ممارسة الضغط الحقيقي على إسرائيل واضطرتها إلى قبول وقف إطلاق النار.

السادات وادعاءاته الباطلة

من مساوئ السادات أنه إذا غضب على صديق فإنه لا ينسى فضائل هذا الصديق كلها فحسب، بل إنه يحاول أن يبدل حسناته بسيئات يبتكرها من عنده. وكما يطبق السادات تلك المبادئ فى علاقاته مع الأفراد فإنه يطبقها أيضًا فى علاقاته مع الدول. فإذا رجعنا إلى خطبه فى الأعوام 71 و 72 و 73 وجدناه يكيل المديح الى الاتحاد السوفيتي ولكنه انقلب عليه اعتبارا من عام 74. وهو حر فى أن يمدح من يشاء ويهجو من يشاء ولكن ذلك لا يعطيه الحق فى أن يزور التاريخ من أجل نزواته، يقول السادات إن مصر صنعت 60٪ من الكباري والمعديات التى استخدمتها قواتنا المسلحة فى عبور قناة السويس كان الـ 40٪ الباقية هي التي أمدنا بها الاتحاد السوفيتي وهى كباري قديمة من أيام الحرب العالمية الثانية[1].

وإن الأمانة التاريخية تفرض على أن أعطي الأرقام الحقيقية لوسائل العبور. قبل أكتوبر 73 كان لدينا 12 كوبري ثقيل[2] كان اثنان منهما فقط من أصل غربي من طراز بيلي. أما العشرة الأخرى فهي سوفيتية الصنع منها 3 من نوعPMP ، 7 من نوع TPP . إن نوع TPP ولو أنه أقل كفاءة من PMP ،كان أفضل بكثير من نوع البيلي. لقد قمنا فعلا بتصنيع خمسة كبار هيكلية بهدف اجتذاب قصف العدو الجوى وبذلك نخفف هجوم العدو الجوي على الكباري الرئيسية ولكي نبعث الحياة فى هذه الكباري جعلناها قادرة على تحمل عبور مركبات لا يزيد وزنها الإجمالي على 4 أطنان، واستخدمنا عددا من عربات الجيب لكي تعبر عليها ولكننا لم ندخلها قط ضمن حساباتنا فى عملية العبور. وفى خلال حرب أكتوبر قام السوفيت بإمدادنا بكوبري PMP، آخر ضمن الكوبري الجوي الذي أقامه الاتحاد السوفيتي بعد قيام الحرب بثلاثة أيام. إننا فخورون بما استطعنا تصنيعه محليا لإكمال بعض القصور فى وسائل العبور ولكن هذا الفخر يجب ألا يتحول إلى غرور كاذب، إن الشعور بالعزة صفة حميدة أما الادعاء بالباطل فهو صفة

(1) في حديث للسادات نشر بجريدة الأهرام أول أكتوبر 76.

(2) الكوبري الثقيل هو الكوبري الذى تعبر عليه الدبابة وهو الوسيلة الرئيسية للعبور.

مرذولة. إن 90٪ من دباباتنا وعرباتنا قد عبرت على كباري ومعديات سوفيتية الصنع وهذه حقيقة لا تقلل من شأننا حيث إننا نحن الذين عبرنا فوقها. لقد استخدمنا مضخات مياه إنجليزية وألمانية الصنع فى فتح الثغرات فى الساتر الترابي، فهل يذهب فخر هذا العمل الذى قمنا به إلى من صنعوا هذه المضخات أم إلى من استخدموها؟ إنه لا يضيرنا مطلقًا أن نعترف بأن الكباري كانت سوفيتية وأن المضخات كانت إنجليزية وألمانية. إننا نحن أبناء مصر الذين خططنا وعبرنا وانتصرنا.

لقد كذب السادات أيضا عندما ادعى أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يمدنا قط بأية صور جوية من تلك التى يلتقطها بواسطة طائراته الميج 25 أو أقماره الصناعية. لقد كان الاتحاد السوفيتي يمدنا بمثل هذه الصور وإن لم يكن ذلك بصفة دورية منتظمة. كانت صور الأقمار الصناعية تصل من موسكو برفقة ضابط خاص لكي تعرض علينا ونأخذ منها ما نحتاج إليه شريطة ألا نعيد تصويرها، وقد عرضت هذه الصور على السادات مرتين- على الأقل- قبل الحرب وعندما حضر كوسيجين إلى القاهرة خلال الحرب فى الفترة من 16- 19 أكتوبر عرض على الرئيس شخصيًا صورًا تؤكد حجم الاختراق الإسرائيلي غرب القناة، وبعد وقف إطلاق النار فى 24 أكتوبر 73 كانت صور الأقمار السوفيتية هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن العدو.

الأخطاء السوفيتية

إن المساعدات العسكرية الضخمة التى قدمها الاتحاد السوفيتي إلى مصر لا تعني أن السوفيت ملائكة وأنهم دون أخطاء، لقد كانت لهم أخطاء وكنا نختلف معهم فى كثير من الأحيان وسوف أركز هنا على مشكلتين رئيسيتين بصفتهما أساس المشكلات الأخرى كلها. المشكلة الأولى هى القيود المفروضة على السلاح والمشكلة الأخرى هى الأخلاق والطباع السوفيتية.

السلاح السوفيتي

كان السوفيت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد بالنسبة للسلاح الذى يتم توريده الى مصر. لقد كان المفاوض المصري يستطيع أن يطلب ويناور ويحاول إقناع الجانب السوفيتي بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه. وقد ينجح أحيانًا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتي لقبول وجهة النظر المصرية. كان الجانب السوفيتي هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض. **كان هذا الموضوع يمكن أن يكون مجال حديث طويل ولكننا نود أن نلفت النظر إلى الحقائق التالية:**

1- إن سياسة الاتحاد السوفيتي فى تأييده للدول العربية واضحة تمامًا، وهى مبنية على أساس مساعدة الدول العربية فى استعادة أراضيها التى احتلت بعد عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية. وهو لا يوافق مطلقًا على تدمير دولة إسرائيل. وعن طريق سيطرته على الإمداد بالسلاح فإنه يستطيع أن يؤثر على سير الأحداث بحيث لا تخرج عن المسار الذي رسمه.

2- إن الصراع العربي الإسرائيلي ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية. إنها تدخل ضمن الإستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية. وقد وقف العالم على شفا الحرب مرتين بسبب هذا الصراع. كانت الأولى عام 1956 عندما أرسل السوفيت إنذارهم الشهير إلى كل من بريطانيا وفرنسا لوقف اعتدائهما على مصر. وكانت الأخيرة يوم 24 أكتوبر 73 عندما أرسل السوفيت إنذارهم إلى أمريكا للضغط على إسرائيل وإرغامها على احترام وقف إطلاق النار. أضف إلى ذلك الكتاب العنيف الذي أرسله كوسيجين إلى الحكومة الأمريكية فى يناير 70 لكي توقف إسرائيل غاراتها على العمق المصري. وهكذا نجد أن الاتحاد السوفيتي هو عضو أساسي فى المشكلة. ومن هنا فإنه يعتقد أن من حقه أن يسيطر على سير الأحداث فى المنطقة. إن الاتحاد السوفيتي دولة غير غنية إذا ما قورنت بالولايات المتحدة وبالتالي فإنه لا يستطيع أن يغدق العطاء على مصر بالقدر نفسه الذى تغدق به أمريكا على إسرائيل.

3- إن أمريكا كانت تغدق على إسرائيل قبل عام 1973 بما يوازي 1500 مليون دولار سنويا وقد رفعت هذا المبلغ بعد 73 إلى ما يوازى 3000 مليون دولار سنويًا، وكانت هذه المبالغ تفوق بكثير طاقة الاتحاد السوفيتي فى التبرع وطاقة مصر فى الدفع كثمن للسلاح الذى تريده.

4- إن الأسلحة الحديثة هي أجهزة بالغة التعقيد ويحتاج استيعابها إلى مستويات ثقافية عالية والى وقت طويل. وعلى الرغم من أن مصر كانت تعمل بأقصى طاقتها منذ عام 67 لرفع كفاءة قواتها المسلحة، إلا أنها كانت تجد صعوبة كبيرة فى استيعاب الأسلحة الحديثة كلها التى تقدم لها. وقد اضطرها هذا الموقف إلى الاستعانة بأفراد سوفيت لتشغيل بعض هذه المعدات كما حدث عام 1970 حيث اشترك ما يزيد على 6000 فرد روسي فى تشغيل معدات فنية معقدة لا تتوافر الأيدي المصرية لتشغيلها. وقد كانت هذه الصورة ظاهرة بشكل واضح فى القوات الجوية وفى وحدات الحرب الإلكترونية. وبعد إنهاء خدمة الوحدات السوفيتية كان عدد طائرات الميج 21 التي لدينا يفوق عدد الطيارين الذين يستطيعون قيادتها.

5- هناك حقيقة أخرى وهي تخلف التكنولوجيا السوفيتية عن التكنولوجيا الأمريكية فى مجال الأسلحة التقليدية بصفة عامة وفى مجال الطيران بصفة خاصة. فى أوائل الستينيات كانت أمريكا تسبق الاتحاد السوفيتي بحوالي جيل كامل[1]. وقد أخذت هذه الفجوة تضيق حتى أغلقت في أوائل السبعينيات. وحيث إن سياسة الاتحاد السوفيتي هى ألا يعطى أفضل ما عنده لأية دولة أجنبية رغبة منه فى المحافظة على أسرار أسلحته، فإن أفضل أصدقائه لا يمكن أن يطمح لأكثر من الرقم الثاني فى أفضلية السلاح، وقد يحصل الأصدقاء العاديون على الرقم الثالث أو الرابع تبعا لقوة صداقتهم مع الاتحاد السوفيتي. أما أمريكا فإنها تعطى أفضل ما عندها من سلاح إلى إسرائيل، إذ إن الأسلحة الحديثة تدخل فى خدمة

(1) الجيل هو سلاح متطور يفوق في خصائصه الأسلحة التى سبقته ويستمر في الخدمة إلى أن يحل محله سلاح آخر أفضل منه في خصائصه فيبدأ بذلك جيل جديد.

القوات المسلحة الإسرائيلية والقوات المسلحة الأمريكية فى وقت واحد. وتطبيقًا لهذه المبادئ فقد كانت الأسلحة المتاحة لإسرائيل خلال الستينيات تتقدم جيلين عما هو متيسر فى أيدي العرب، وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلاً واحدًا خلال السبعينيات وإذا استمر تقدم التكنولوجيا السوفيتية بهذا المعدل فمن المحتمل أن تتساوى الأسلحة التى بين أيدي العرب وإسرائيل في الثمانينيات.

الخشونة في المعاملة

كانت الأخلاق والطبائع الروسية مثار كثير من الخلافات، كانت أحاديثهم فيها خشونة وغلظة، وكانوا أحيانا يوجهون انتقاداتهم بشكل مثير. مثال ذلك «إنكم تطلبون من الاتحاد السوفيتي أن يمدكم بالأسلحة وتلوموننا إذا تأخرنا فى توريد هذه الأسلحة، علما بأن الاتحاد السوفيتي يتحمل نصف ثمنها ويمدكم بقرض لتمويل النصف الثاني، ومع ذلك فأنتم لا تعبئون مواردكم كلها للحرب كما تفعل الدول التى فى حالة حرب وكما فعلنا نحن خلال الحرب الوطنية الكبرى[1] إن من يسير فى شوارع القاهرة لا يمكن أن يشعر بأن مصر فى حالة حرب. إن الشوارع مليئة بالعربات الفاخرة والحوانيت مليئة بالبضائع وبالذهب والجواهر». كانت هذه الآراء وغيرها يتبادلها المستشارون والخبراء السوفيت الذين يتواجدون فى الوحدات مع نظرائهم المصريين، كانت هذه الآراء السوفيتية تجد تجاوبا وقبولا لدى بعض الأفراد ولكنها كانت تسبب إزعاجا كبيرا للقيادة السياسية لأنها كانت تعتبرها حضا على انتقاد السلطة وتشجيعا لانتشار الشيوعية فى مصر.

وفى حالات أخرى كانوا يعرضون رأيهم وكأنه هو الرأي الوحيد الصحيح وليس مجرد رأي يقبل المناقشة والجدل. وقد مررت أنا شخصيًا بعدد من مثل هذه الحالات ولكني سأقص قصة واحدة كان بطلها هو الجنرال لاشنكوف LASHNEKOV خلال زيارته لمصر فى نوفمبر 1973. لقد كان الجنرال

(1) الاسم الذي يطلقه السوفيت على الحرب العالمية الثانية.

لاشنكوف يعمل كبيرًا للمستشارين السوفيت فى مصر خلال عامي 68- 69 وخلال هذه الفترة لم يكن بيني وبينه أي اتصال مباشر. كنت فى خلال هذه الفترة أشغل منصب قائد القوات الخاصة، وكنت ألتقى به أحيانًا فى أحد المشاريع التدريبية أو البيانات العملية ونتبادل التحية وبعض الكلمات. وبعدما توليت منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) فى مايو 71 شاهدت الجنرال لاشنكوف مرتين، مرة عندما كان مرافقا للمارشال جريشكو فى إحدى زياراته والأخرى عندما حضر الجنرال لاشنكوف رئيسًا للجنة عسكرية سوفيتية خلال شهر فبراير 73. وفى النصف الثاني من شهر نوفمبر 73 حضر على رأس وفد لدراسة الموقف فكان هذا هو لقاءنا الثالث وأنا أشغل منصب (ر. ا. ح. ق. م. م).

فى يوم 19 من نوفمبر كان هناك اجتماع مصغر فى غرفة العمليات فى المركز 10 (مركز عمليات القوات المسلحة المصرية)، وقد حضر هذا الاجتماع الوزير وأنا واللواء سعد مأمون وحضر معنا الجنرال لاشنكوف. عندما تكلمت عن خبرتنا فى الدفاع ضد الدبابات، أثنيت على المالوتكا وعلى ر.ب. ج 7 ولكني انتقدت المدافع عديمة الارتداد B-10، B-11[1] لأنها ثقيلة وصعبة التداول بواسطة أفراد المشاة المترجلين. حيث إن المدى المؤثر لهذه المدافع هو 600- 800 متر ومخصصة أساسًا لكي تغطى الأرض الميتة للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات (مالوتكا) والتي تصل إلى 500 متر[2]. وهنا اقترحت ما يلي «لو أن العلماء السوفيت استطاعوا أن يطوروا المالوتكا بحيث تصبح الأرض الميتة 300 متر فقط أو طوروا ر.ب.ج بحيث يصبح مداه المؤثر 600 متر مثلا لأصبح في استطاعتنا الاستغناء عن المدفعين B-10، B-11، وأن يكون أساس الدفاع المضاد للدبابات لوحدات المشاة هو المقذوفات المضادة للدبابات الموجهة (المالوتكا أو

(1) ب 10 هو مدفع مضاد للدبابات عديم الارتداد عيار 82 مم.
ب 11 هو مدفع مضاد للدبابات عديم الارتداد عيار 107 مم.

(2) المدى المؤثر للمالوتكا يتراوح بين 500 و4000 متر، أي أنه لا يستطيع إصابة الدبابة إذا كانت على مسافة أقل من 500 متر، وعندما نطلق تعبير الأرض الميتة، لسلاح معين فإننا نقصد الأرض التى لا يستطيع هذا السلاح إصابة الهدف إذا دخل فيها. ولذلك فإنه يجب أن نغطى هذه المنطقة بنيران سلاح آخر.

أى جيل يظهر بعد ذلك) والقاذف الصاروخي ر.ب. ج 7». كنت أعتقد أنني بهذه الأفكار أؤدي خدمة إلى الأصدقاء الذين أعطونا السلاح، فهم صنعوا هذا السلاح ولكنهم لم يقاتلوا به، أما نحن فقد كنا أول من استخدم هذه الأسلحة ضد عدو حسن التنظيم والتجهيز. ولكني فوجئت بالجنرال لاشنكوف يقول «إن السلاح الروسي هو أفضل سلاح فى العالم. وان العلماء الروس يحسبون كل شيء ولا أعتقد أنهم فى انتظار سماع هذه الأفكار». كان ردي عليه فوريًا وبروح التحدي نفسها وقلت له «أولا أنا لم أقل إن السلاح الروسى رديء، لقد حاربنا وعبرنا وانتصرنا بالسلاح الروسي وإنما أقول عن خبرة قتال لكي نعمل على تحسين مواصفات بعض هذه الأسلحة. لقد صنعتم أنتم هذه الأسلحة ولكنكم لم تقاتلوا بها أما نحن فقد قاتلنا بهذه الأسلحة واكتسبنا نتيجة ذلك خبرات قتالية. وإذا كنتم تعرفون كل شيء، فلماذا حضرتم لتسألونا عن تلك الخبرة القتالية التى اكتسبناها فى هذه الحرب؟». وهنا أسرع الفريق أحمد إسماعيل بالتدخل لتلطيف الجو وإعطاء تفسيرات هادئة لما قال الجنرال لاشنكوف وما قلته أنا، وقبل أن ننتقل الى موضوع آخر.

وعندما جاء دور الجنرال لاشنكوف فى التعليق على سير العمليات وبدأ يتكلم عن دور القوات الجوية المصرية قال «إن مصر لم تستخدم قواتها الجوية بأسلوب جيد كما فعلت سوريا. كان عدد الطلعات التى قامت بها القوات الجوية المصرية خلال فترة القتال تعتبر قليلة جدًا إذا قورنت بعدد الطائرات المتيسرة، ولهذا فإن خسائركم فى الطائرات تعتبر قليلة جدًا إذا ما قورنت بخسائر سوريا فى الطائرات. وإن هذا يدل على أن رئيس أركان حرب القوات المسلحة لم يخصص المهام الكافية للقوات الجوية لكي تقوم بتنفيذها». وقد رددت عليه قائلا «إننى سعيد بما تقول. إن ما تعتقده أنت خطأ أعتبره أنا صوابا. إن سلامة قواتنا الجوية وبقاءها بعد نهاية الحرب سليمة وقوية هو مفخرة أعتز بها». وبعد نهاية المؤتمر جاءني اللواء سعد مأمون وسألني على انفراد عما إذا كان هناك خلاف سابق بيني وبين الجنرال لاشنكوف، فأجبت بالنفي وقلت له إن هذه هى المرة الأولى التى أتعامل فيها مع هذا الرجل، فقال متعجبًا، «لقد دهشت عندما سمعتكما تتناقشان، وتصورت إنه لا بد أن تكون هناك خلافات قديمة بينكما!».

هناك قصة أخرى تبين أيضًا أسلوب السوفيت فى توجيه النقد وإن كنت لست طرفا في هذه القصة ولكني كنت أحد شهودها. كان بطلا هذه القصة الرئيس السادات والمارشال جريشكو. بدأت القصة بأن تقدم السادات فى إحدى زياراته إلى موسكو بكشف مبينا به كميات الذخيرة التى نطلبها، وفى أثناء إحدى الجلسات علق المارشال جريشكو على هذا الكشف قائلا: «لماذا تطلبون هذه الذخيرة كلها؟ إن لديكم كذا مليون طلقة ذخيرة. بما يزيد على أكثر من 1000 طلقة لكل جندي إسرائيلي!». كان الرقم من وجهة نظر السادات رقمًا كبيرًا ولم يستطع أن يجادل فى هذا الموضوع ولكنه قام بكتابة الرقم الذى ذكره المارشال جريشكو عن عدد ملايين الطلقات الموجودة فى قواتنا المسلحة فى سجله الخاص اعتقادا منه أنه قد حصل على معلومة مهمة.

وفى أحد اجتماعات الرئيس مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون أن نكون على علم بهذه القصة، التفت إليّ حيث كنت أجلس على يساره وسألني «كم عدد الطلقات الموجودة فى القوات المسلحة؟». اعتقدت أن الرئيس يمزح فابتسمت وقلت له لا أعرف. كان رد فعل الرئيس يدل على أنه لم يكن يمزح، وأنه كان يعني ما يقول فقد علق قائلاً «كيف- وأنت رئيس أركان حرب القوات المسلحة- لا تعرف عدد الطلقات الموجودة فى القوات المسلحة؟». فأجبت «سيادة الرئيس.. على مستوى القيادات العليا فى القوات المسلحة فإننا لا نحسب كمية الذخيرة بالطلقة بل إننا نحسبها بالوحدة النارية[1] وعدد أيام القتال التى يمكن أن تستنفد فيها الذخيرة». أجاب الرئيس غاضبًا كيف تقول ذلك والمارشال جريشكو يعرف عدد الطلقات التى لدينا وأخبرني بالرقم وهو كذا مليون طلقة!» أجبت قائلا «سيادة الرئيس.. إن هذه البيانات يمكننا الحصول عليها بواسطة العقل الإلكتروني (الكمبيوتر) فى أى وقت تشاء». فقال الرئيس غاضبا «بصفتك رئيس الأركان يجب أن تعرف هذه البيانات» ورغبة فى تهدئة

(1) الوحدة النارية للسلاح هي كمية الذخيرة اللازمة لهذا السلاح خلال معركة عادية (لا هى شديدة ولا هى بسيطة)، وتختلف الوحدة النارية لكل سلاح تبعا لخصائصه.

الموقف وعدم إحراجه أكثر من ذلك، قلت له «سوف أقوم بإعداد هذا البيان وعرضه على سيادتكم». لا شك أن السادات قد أحس بأن المارشال جريشكو قد غرر به وسخر منه عندما ذكر له عدد الطلقات الموجودة فى القوات المسلحة المصرية، لأن الرئيس السادات لم يطلب مني قط هذه البيانات بعد هذا اللقاء.

الباب السادس

المساعدات العسكرية من الدول العربية

الفصل

الخامس والعشرون

25

الدورة الثانية عشرة

لمجلس الدفاع العربي المشترك

أداء يمين الولاء للجامعة العربية

في يوم 30 من يوليو 1971 وفـي اجتماع عادي لمجلس الجامعة العربية فى القاهرة أديت اليمين القانونية بصفتي الأمين العالم المساعد للجامعة العربية للشئون العسكرية. وبموجب هذا المنصب فإني أصبح رئيسًا للجنة الاستشارية العسكرية للجامعة العربية والتي تتكون من رؤسـاء أركان حرب القوات المسلحـة فى جميع الدول العربيـة، وأقوم بتقديم توصيات اللجنة الاستشارية إلى مجلس الدفاع فى الدول العربية. وقد بدأت عملي في هذا المنصب بأن قمت بدراسـة حقيقية لمعاهدة الدفاع المشترك ولجميع المحاضر والقرارات التى اتخذت منذ عقد هذه المعاهدة، وقد خرجت من هذه الدراسة بأربع نقاط رئيسية. كانت النقطة الأولى هي التحمس الواضح والخطب الرنانة التى كـانت تلقى خلال هذه الاجتماعات من جميع الأعضـاء، ثم القرارات القوية التى يتخذها المجلس حتى ليتصور المرء ورجل الشارع العربي أن كل شيء يسير على أحسن ما يكون. وكانت النقطة الثانية هي أن الدول العربية – سواء كانت من دول المواجهة أم من غير دول المواجهة- كانت تنظر إلى الدعم العربي على أنه معونة مالية فحسب، فقد كان كل ما تطلبه دول المواجهة هو الدعم المالي، وكانت الدول العربية الأخرى تعتقد أنها بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة قد أدت دورها النضالي نحـو القضية

العربية. وكانت النقطة الثالثة هى عدم فاعلية قرارات مجلس الدفاع المشترك، فعلى الرغم من أن قرارات مجلس الدفاع المشترك- طبقا لمعاهدة الدفاع المشترك- تعتبر ملزمة لجميع الأعضاء، إذا اتخذ القرار بأغلبية ثلثي الأصوات، إلا أن هذه القرارات ولاسيما ما يتعلق منها بالدعم المالي كانت تبقى معطلة وكان يتوقف تنفيذها أو تنفيذ جزء منها على مدى النشاط والزيارات التى يقوم بها المسئولون فى دول المواجهة إلى الدول العربية الأخرى. أما النقطة الرابعة والأخيرة فهي أن مؤتمرات القمة العربية (الملوك والرؤساء) هي المؤتمرات الوحيدة التى يتحقق فيها شيء من النجاح، لأن الملوك والرؤساء هم الأشخاص الوحيدون الذين يمسكون بزمام السلطة فى البلاد العربية.

قومية المعركة تتطلب عدالة توزيع الأعباء

قمت بإجراء دراسة تشمل الدخل القومي والإنفاق العسكري فى كل من الدول العربية وإسرائيل، فكانت الأرقام تثير الدهشة حقًا. كان إجمالي الدخل القومي للدول العربية ذات الـ 110 ملايين نسمة، هو 26000 مليون دولار، بينما كان الدخل القومي لإسرائيل (2822000 نسمة) هو 3672 مليون دولار، وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد العربي فى العام هو 236 دولارًا بينما

متوسط دخل الفرد الإسرائيلي هو 1300 دولار فى العام[1]. فإذا نظرنا إلى كيفية توزيع الثروة فى المنطقة العربية فإننا نجد تباينا واضحا. ففي بعض الدول العربية نجد أعلى متوسط لدخل الفرد فى العالم، وفى دول عربية أخرى نجد أقل مستويات الدخل فى العالم. وأكثر من ذلك فإن جميع الدول ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل والتي تتحمل العبء الأكبر من التهديد الصهيوني هى من مجموعة الدول العربية الفقيرة، أما الدول العربية الغنية فإنها تقع بعيدا عن إسرائيل وبالتالي فإنها لا تشعر بالتهديد الصهيوني والخطر الصهيوني بالقدر نفسه الذي تشعر به وتتحمله الدول الفقيرة المتاخمة لها. وبدراسة حجم الإنفاق العسكري فى الدول العربية اتضح لي أن مصر التي كان متوسط دخل الفرد فيها هو 303 دولارات كانت تنفق 21.1٪ من دخلها القومي على شئون الدفاع، بينما كانت هناك دول أكثر غنى لا يصل إنفاقها العسكري إلى 3٪ من دخلها القومي[2].

كانت الأرقام مفجعة ومثيرة للتساؤل. هل حقا المعركة قومية وأنها مسئولية العرب جميعا أم أنها مسئولية دول المواجهة؟ إذا كانت الإجابة بان المعركة قومية كما ينادي الجميع فهل قام العرب بتوزيع أعباء هذه الحرب بأسلوب عادل؟ هنا يجب أن تكون الإجابة لا ثم لا. إذا نحن راعينا العدل الاجتماعي فى توزيع الأعباء فالمفروض أن تتحمل الدول الغنية أكثر مما تتحمله الدول الفقيرة ولكن الواقع كان يصرخ ويقول إن العكس هو الصحيح. كانت الدول الفقيرة- وفى مقدمتها مصر- هي التى تدفع أكثر، والدول الغنية- أو على الأقل معظمها- هى التى تدفع أقل. قد يتصور بعضهم أن مؤتمر الخرطوم المنعقد عام 1967 قد حل هذا التناقض وذلك عندما تعهدت بعض الدول العربية الغنية بأن تخصص مبلغا من المال لتدعيم دول المواجهة، ولكن الحقيقة هي غير ذلك[3]. لا شك أن

(1) جميع هذه الأرقام كتبت على أساس إحصاءات الأمم المتحدة 1970.

(2) سوريا كان متوسط دخل الفرد بها 244 دولارًا وتخصص للدفاع 11.8٪ والأردن كان متوسط دخل الفرد بها 280 دولارا وتخصص للدفاع 13.8٪.

(3) كانت مقررات مؤتمر الخرطوم هى أن تدفع دولة الكويت 55 مليون جنيه إسترليني والمملكة العربية السعودية 50 مليون جنيه وليبيا 30 مليون جنيه فيكون الإجمالي هو 135 مليون جنيه إسترليني، ويتم توزيع هذا المبلغ على كل من مصر والأردن فيكون نصيب مصر هو 95 مليون جنيه إسترليني سنويًا والأردن 40 مليون جنيه إسترليني سنويًا.

مقررات مؤتمر الخرطوم هي أول خطوة عملية في اتجاه التضامن العربي، وأن الدول الثلاث التي أسهمت في هذه المعونة لها أن تفخر بأنها كانت أولى الدول التي حاولت أن تخطو خطوة عملية لمساعدة الأشقاء في معاناتهم بدلا من مجرد كلمات التشجيع الجوفاء ولكن هل كانت هذه الخطوة كافية؟ وهل يعنى ذلك قومية المعركة؟ كلا، ثم كلا. إن قومية المعركة تعنى اشتراك الدول العربية جميعها – ليس ثلاثًا منها فقط – كل في حدود إمكانياته البشرية والمالية. إن قومية المعركة تعني أن تقومْ الدول الغنية بتخصيص نسبة من دخلها القومي للمعركة تكون اكبر من النسبة التى تخصصها الدول الفقيرة وكلا هذين الشرطين قد أهمل فى مقررات مؤتمر الخرطوم. حاولت أن أطبق شعار قومية المعركة مستعينا بالأرقام. استخدمت أرقام الدخل القومي لكل دولة عربية ومتوسط دخل الفرد السنوي فيها. استخدمت أرقام الإنفاق العسكري فى كل بلد عربي وما تتطلبه المعركة من اعتمادات مالية،إلخ.

وفى النهاية تبلور فى ذهني مشروع متكامل يحدد ما يجب أن تخصصه الدول العربية لشئون الدفاع عنها. كان المشروع يتكون من النقاط الرئيسية التالية:

1- تخصص كل دولة لشئون الدفاع النسبة التالية من دخلها القومي سنويًا:

الدولة التى متوسط دخل الفرد السنوي فيها (بالدولار)		النسبة التى تخصصها سنويًا من دخلها القومي لشؤون الدفاع
من	إلى	
100	200	٪10
200	500	٪15
500	1000	٪20
1000	2000	٪25
2000	فأكثر	٪30

2- ينشأ صندوق قومي للمعركة فى الجامعة العربية يتولى توزيع هذه الاعتمادات على جميع الدول حسب احتياجات الدفاع بحيث لا يقل ما يخصص لدول المواجهة مع إسرائيل عن 50٪ من تلك الاعتمادات ويخصص الباقي للدول العربية الأخرى جميعها.

3- النسب المذكورة أعلاه هى الحد الأدنى للإنفاق العسكري في كل دولة عربية طبقا لمتوسط دخل الفرد. ولكن ليس هناك حد أقصى لمن يريد أن يخصص أكثر من ذلك.

كنت أرى فى هذا المشروع تجسيدًا لقومية المعركة وتكافلاً اجتماعيًا بين الدول العربية وتصحيحًا للتناقضات الموجودة في العالم العربي حيث يتحمل الفرد في الدول الفقيرة أكثر مما يتحمل الفرد فى الدول الأغنى. وعندما أخذت أناقش هذه الآراء مع بعض المصريين والإخوة العرب لم أجد أحدًا على استعداد لأن يقبل ذلك. كانوا يظنون أنها خطوة تقدمية أكثر من اللازم قد تفسر تفسيرات خاطئة. فأحجمت عن تقديم المشروع إلى مجلس الدفاع المشترك بصفة رسمية. ومع ذلك فإني انتهزت فرصة أول اجتماع لي مع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة فى الدول العربية فبينت لهم بالأرقام حجم الإنفاق العسكري فى كل دولة ونسبته إلى الدخل القومي لكي أبين لهم مدى التناقض الكبير بين ما تنفقه الدول الفقيرة وما تنفقه الدولة الغنية. وطالبت بتعديل هذه الأوضاع المقلوبة، ولكن لم أقترح تلك النسب التصاعدية فى الإنفاق العسكري.

قرارات مجلس الدفاع المشترك

عندما اجتمع مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثانية عشرة فى المدة من 27-29 نوفمبر 71 تقدمت إليه بمشروعين. كان المشروع الأول يرمي إلى تعبئة الإمكانات العسكرية الفعلية فى الدول العربية، وهذا يعنى بحث موقف القوات المسلحة في كل دولة عربية وتحديد حجم القوات التى تشارك بها فى المعركة، وهكذا فإنه بدلاً من ان تطلب دول المواجهة دعمًا ماليًا من أشقائها العرب فإنها تطلب منهم دعمًا عسكريًا. وقد كنت أرمي من وراء ذلك الاقتراح أن أحقق ثلاثة أهداف: الهدف الأول هو أن أجنب دول المجابهة هوان طلب المال، فقد كان طلب المال ينظر إليه كنوع من الاستجداء وليس بصفته فريضة على جميع الدول العربية. وثانيًا، فقد كنت أرمي أن أجعل الدول العربية التى ليست من دول المواجهة، تشعر بالكبرياء وتشعر بالذنب فى وقت واحد. تشعر بالكبرياء إذ تسهم

فى المعركة بصورة إيجابية، وفى الوقت نفسه تشعر بالذنب عندما تقارن بين حجم مساعداتها العسكرية وحجم القوات التى تسهم بها دول المواجهة. أما الهدف الثالث فهو توفير الوقت. إن النقود لا تقاتل، وإن تحويل هذه النقود إلى قدرات قتالية على شكل لواء مدرع أو سرب طائرات إلخ قد يحتاج إلى سنتين أو ثلاث[1]. لذلك فإن الوحدة المدرعة لمن يريد أن يقاتل تعتبر أفضل بكثير من مجرد التبرع بالمال. إن الإسهام بسرب من المقاتلات أفضل بكثير من التبرع بخمسين مليونًا من الدولارات **واقتناعًا منى بهذا الخط اقترحت أن تقوم الدول العربية التالية بتدعيم دول المواجهة بالتعزيزات التالية:**

الجمهورية العراقية:

2 سرب هوكر هنتر 11	[الجبهة الأردنية]
3 سرب ميج 21	[الجبهة السورية]
1 سرب ميج17	[الجبهة السورية]
1 فرقة مدرعة	[الجبهة الأردنية]
1 فرقة مشاة	[الجبهة الأردنية]

المملكة العربية السعودية:

2 سرب ليتننج (Lightning)	[الجبهة الأردنية]

الجمهورية الليبية:

1 سرب ميراج 3	[الجبهة المصرية]

الجمهورية الجزائرية:

2 سرب ميج 21	[الجبهة المصرية]
2 سرب ميج 17	[الجبهة المصرية]

(1) يحتاج تدريب الطيار إلى 3- 5 سنوات ويتكلف خلالها حوالي مليون دولار (طبقًا لحسابات عام 1971).

المملكة المغربية:

1 سرب اف 5	[الجبهة المصرية]
1 لواء مدرع	[الجبهة المصرية]

(تم تحديد هذه القوات بعد زيارتي للمملكة المغربية فى فبراير 71).

لم أخطر الفريق صادق بهذا المشروع قبل أن أعرضه على مجلس الدفاع المشترك، إذ إننى لم أكن أرى سببًا واحدًا يدعوني إلى أن أخطر وزير الحربية المصري قبل أن أخطر وزراء حربية الدول العربية الأخرى. وعندما كنت أقدم المشروع أمام المجلس لم أذكر أهدافي من هذا المشروع كما ذكرتها فى تلك المذكرات ولكنى ركزت فقط على عامل الوقت وأن الاعتمادات المالية لن تتحول إلى قدرات قتالية قبل مرور 2-3 سنوات فى حين أن تلك الوحدات يمكن الاستفادة منها فورًا أو بعد أشهر قليلة. فوجئ صادق بالمشروع وبتعليقاتي التي كنت أشرح بها المشروع وأسبابه وأهدافه فأرسل لى ورقة كتب فيها «ان هذا الخط الذى تسير فيه يتعارض مع مصالح مصر». بعد أن قرأت ما فى الرسالة استرسلت فى الخط نفسه الذى كنت أنادي به وكأن شيئًا لم يحدث، كنت وما زلت أعتقد بأن ذلك كان فى مصلحة العرب ومصلحة مصر على السواء.

وفى خلال فترة الراحة انتحى بى الوزير جانبًا وقال لي كيف تطلب قوات بدلا من المال؟ إننا فى مصر محتاجون إلى المال. قلت له «أنا لا أمثل مصر فى هذا المجلس أنت الذى تمثل مصر ولك أن تتكلم وتطلب باسم مصر ما تشاء». فقال غاضبا «لماذا لم تخطرني بهذا المشروع قبل أن تعرضه؟». فقلت له «ولماذا أعرضه عليك؟ وإني أعرضه على المجلس بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية. وليس بصفتي ر. ا. ح. ق. م. م»، وتطور الحديث بيننا إلى أن قال «سأقوم بإخطار الرئيس بتصرفاتك هذه» فقلت له «وتستطيع أن تفعل ما تشاء».

وافق مجلس الدفاع المشترك على المشروع بالإجماع بما فى ذلك مصر. وطلب المجلس مني أن أقوم بزيارة الدول التى أوصى القرار بأن تقوم بتدعيم دول المواجهة بالوحدات لتأكيد هذا القرار وللتأكد من مستوى كفاءة هذه الوحدات.

كان المشروع التالي الذي تقد مت به هو مشروع رسم خرائط عن أعماق البحار المحيطة بالسواحل العربية. لقد اتضح لي أن السواحل العربية للدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى ذلك الوقت تبلغ 16480 كيلومترا، وهى تأتي بعد الاتحاد السوفيتي الذى يبلغ طول سواحله 19860 كيلومترا وقبل الولايات المتحدة التى يبلغ طول سواحلها 15530 كيلومترا. وعلى الرغم من أننا نقف فى المركز الثاني فى العالم من حيث طول سواحلنا العربية إلا أنه لم تكن لدينا خريطة عن أعماق البحار حول هذه الشواطئ!! كانت أساطيلنا تعتمد على الخرائط التى قامت البحرية البريطانية والبحرية الفرنسية بوضعها عن بعض السواحل العربية، وحيث إن مثل هذه الخرائط تعتبر من الأسرار الحربية التى لا يجوز للدولة صاحبة الشأن أن تعتمد على دولة أجنبية فى عملها فقد رأيت أن نقوم بوضع هذه الخرائط لقد كانت لدينا الخبرة الفنية لرسم هذه الخرائط وكان كل ما ينقصنا هو السفينة والمعدات اللازمة لتنفيذ هذا العمل. وبدراسة الموقف اتضح أنه يمكن شراء السفينة والمعدات الفنية المطلوبة من بريطانيا فى حدوذ مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني، وكان المبلغ المطلوب موجودا وبذلك لم تكن هناك أية مشكلة .كانت الدول العربية قد تبرعت منذ عدة سنوات بمبالغ مالية باسم القيادة العربية الموحدة وكانت هذه القيادة قد جمدت ولكن بقي فى حوزتها مبلغ 3 ملايين جنيه إسترليني كانت مودعة فى البنك الأهلي المصري باسم تلك القيادة وعندما علمت بوجود هذا المبلغ اقترحت أن نأخذ منه مليونا ونصف المليون لهذا المشروع، وعندما عرضت المشروع على مجلس الدفاع المشترك، صدق المجلس عليه بالإجماع، كما صدق على سحب مبلغ المليون ونصف المليون جنيه إسترليني من الرصيد المتبقي باسم القيادة العربية. وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع ومن توافر الإمكانات الفنية والاعتمادات المالية لتنفيذه إلا أنه لم ينفذ لمجرد أن وزير الحربية المصري رأى أن يعرقل تنفيذه!![1].

---

(1) التفاصيل فى الفصل السابع عشر.

الرئيس لا يوافق على زيارتي للجزائر والمغرب

لكي أقوم بزيارة دول الدعم العسكري[1] تنفيذًا لتوصيات مجلس الدفاع المشترك كان عليَّ أن أستأذن السيد الرئيس فى السفر إلى تلك البلاد. كانت العلاقات بيني وبين وزير الحربية قد ساءت ولم أكن أدرى كيف ينظر السادات إلى هذا الموضوع، ماذا قال له صادق؟ وهل تأثر بكلام صادق أم لا؟ وإذا كان قد تأثر بكلام صادق فلابد أنه لا يشعر نحوي بالارتياح، فكيف يمكنني أن أعالج هذا الموضوع؟ قررت ألا أثير موضوع خلافي مع صادق أمام الرئيس إلا إذا سألني شخصيًا عن هذا الموضوع، كما قررت ألا أتعجل موضوع سفري إلى البلاد العربية واكتفيت بأن أرسلت مذكرة إلى السيد الرئيس أخطره فيها بتوصية المجلس وأطلب منه الإذن بالسفر.

مضت عدة أسابيع دون أن أتلقى أى رد على مذكرتي إلى السيد الرئيس، ولم أحاول أن أسأله عن هذا الموضوع فى المناسبات التى كنت أقابله فيها إلى أن جاء يوم 27 من يناير 72، وكان قد مضى ما يقرب من شهرين دون أن يتخذ الرئيس أى قرار سواء بالرفض أم الموافقة، سألته عن قراره بخصوص هذه الزيارة فقال، «لا أوافق إنها مضيعة للوقت ولن تكون هناك أية نتائج مفيدة لهذه الزيارة.. إنى أوافق على أن تزور ليبيا والسعودية لأن هاتين الدولتين فقط على استعداد حقًا لتقديم العون أما الدول الأخرى- الجزائر والمغرب والعراق- فإنها لن تعطي شيئًا. إنهم يزايدون فقط. سوف يستفيدون دعائيا من زيارتك ولكنهم لن يعطوا شيئا للمعركة». قلت له «سوف يكون سفري إلى هذه البلاد بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية وليس بصفتي (ر.ا. ح. ق. م. م)»، قال الرئيس «إن سفرك بصفتك الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية لن يلغى صفتك (ر. ا. ح. ق.م. م) وسوف يستغلون صفتك هذه فى دعاياتهم إلى أبعد الحدود». قلت له «سيادة الرئيس، إن علاقة مصر مع تلك الدول سيئة فإذا نجحت زيارتي فى الحصول على أي شيء لمصر فهو مكسب وإذا لم

---

(1) المقصود بدول الدعم العسكري، الدول العربية التى ليست من دول المواجهة ولكنها سوف تخصص جزءًا من قواتها العسكرية لتعزز القوات العسكرية لدول المواجهة.

تستطع زيارتى أن تحقق أي نجاح فليس هناك شيء نخسره». وهنا ثار الرئيس وقال غاضبا «شوف يا سعد أنت راجل عسكري محترف ولا تفهم في السياسة. إني أعمل فى السياسة و أتعامل مع هؤلاء الناس منذ عشرين عاما وأعرفهم جيدًا. إنهم يزايدون أحيانًا، وينتقدون أحيانًا، وأحيانًا يعرضون مساعدتهم بعد أن يفرضوا شروطا غير مقبولة. ليس هناك أي أمل يرجى من هؤلاء الناس. كيف تقوم بزيارة دول تقوم يوميا بالتهجم علينا وانتقاد سياستنا؟» أجبت بهدوء «سيادة الرئيس- قد تكون لك تجربة سابقة مع بعض الناس جعلتك تفقد الثقة بالناس جميعا، ولكن اسمح لى يا سيادة الرئيس بأن أذكرك بقول رسول الله أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما. وابغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما»، أنصت الرئيس إلى الحديث النبوي الشريف وطلب منى أن أعيد قوله مرة أخرى ففعلت، عاد الهدوء إليه وقال ضاحكا «الله يجازيك يا سعد أنا لم أسمع بهذا الحديث قبل ذلك ولكن كلماته محبوكة ومنطقية. فعلا يجب ألا ندمر الجسور بيننا وبينهم يمكنك أن تزورهم وسوف نرى ما سوف تتمخض عنه هذه الزيارة». بدأت فى الإعداد للزيارة مع سفراء المغرب والجزائر وليبيا وبعد التنسيق معهم جميعا تقرر أن أغادر القاهرة يوم 6 من فبراير إلى الجزائر ومنها إلى المغرب ثم إلى ليبيا ومنها إلى القاهرة.

زيارة الجزائر

قابلت الرئيس هوارى بومدين صباح يوم 7 من فبراير، أخبرته عن طبيعة مهمتي وأفكاري بخصوص تعبئة الموارد العربية للمعركة، تطبيقا لشعار قومية المعركة. أنصت الرئيس بومدين إلى ما كنت أقوله وعبر عن تحمسه للاشتراك بكل جندي وكل قطعة سلاح تستطيع الجزائر أن تقدمها للمعركة ولكنه أعرب عن شكوكه فى جدية العزم على استئناف القتال و أضاف قائلاً «إذا قامت الحرب فيجب أن تتأكد أن الجزائر ستقوم بإرسال كل ما عندها لكي يقاتل الجزائريون جنبًا إلى جنب مع إخوانهم المصريين». قلت «سيادة الرئيس.. إنى أتفهم شكوكك فى أنه ليست هناك جدية لإثارة الحرب من جديد- فى مصر أيضا هناك الكثيرون ممن يعتقدون أنه لن تكون هناك حرب أخرى وأن الكلام عن الحرب هو

للاستهلاك المحلي[1]. ولكن عندما تقع الحرب فلن يكون هناك وقت لإرسال القوات الجزائرية إلى الجبهة والاستفادة منها فى المعركة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكننا إدخال القوات الصديقة فى الخطة الهجومية ما لم تكن هذه القوات الصديقة موجودة فعلاً فى الجبهة. لا يمكن أن ندخل ضمن خطتنا وحدات غيبية قد لا تصل لأي سبب كان، فتترتب على ذلك ارتباكات كبيرة» أبدى الرئيس بومدين اقتناعه برأيي ولكنه لفت نظري إلى المشكلات المعنوية والإدارية والاجتماعية التى تترتب على إرسال قوات جزائرية إلى مصر حيث تبقى سنة أو أكثر فى انتظار حرب قد تقوم وقد لا تقوم وعلق قائلاً «نحن الجزائريين دماؤنا ساخنة، إذا كانت هناك حرب فإننا نقاتل. إن رجالنا عندما نرسلهم للحرب فإنهم سوف يكونون ذوي معنويات عالية وعلى أهبة الاستعداد لها، فإذا طالت المدة دون أن تكون هناك حرب فإنهم سيثيرون المشكلات لكم ولنا وسوف تزداد المشكلات الإدارية: سوف يطلبون أن ترحل لهم عائلاتهم، وسوف يطالبون بإجازات دورية ليقضوها بين عائلاتهم وأهلهم بالجزائر، إلخ. إن هذه المشكلات كلها يمكن تلافيها إذا نحن أرسلنا الدعم العسكري الجزائري بعد أن يتحدد ميعاد المعركة. كان واضحًا أن وصول الدعم العسكري قبل ميعاد المعركة بوقت طويل هو أمر غير مستحب كما أن إرسالهم عند قيام الحرب أو قبلها بأيام هو أمر غير مستحب أيضا، وكحل وسط اتفقنا على أن ترسل الإمدادات الجزائرية إلى الجبهة بناء على طلبنا بحيث نضمن أن الحرب سوف تشتعل في أى وقت وبحد أقصاه 90 يوما من تاريخ طلب هذه القوات، ويتم سحب هذا الدعم إما من قبل الرئيس السادات شخصيا أو من قبلي.

وفى أثناء لقائي مع الرئيس بومدين، تحدث الرئيس بمرارة عن القيادات السياسية المصرية وعن السادات، إنه لم يستعمل قط لفظ القيادة السياسية فى

---

(1) كانت زوجتي من بين هؤلاء الذين يعتقدون أنه ليست هناك حرب أخرى. كانت تطلب مني أن تؤدي فريضة الحج فكنت أقول لها بعد الحرب بإذن الله، فكانت تحتج قائلة «لن تكون هناك حرب أخرى. إنكم تقولون ذلك للشعب ولكنكم تعرفون أنكم لن تقوموا بهذه الحرب» فكنت أرد عليها «لو أني أعلم أنه لن تكون هناك حرب لتركت القوات المسلحة. ستقع الحرب وسنحج معا بإذن الله».

مصر، كذلك لم يذكر قط اسم السادات ولكن قصده كان واضحًا عندما يقول «أنتم فى مصر»، فقد قال لى الرئيس بومدين «إنكم فى مصر تهاجمونني باستمرار وتقولون إننى أريد أن أنصِّب نفسي زعيما على العرب بعد موت عبد الناصر. هذا غير حقيقي وأني أريد أن تفهموا فى مصر إنني لم أفكر فى ذلك مطلقًا. إني أريد أن أضع يدي فى أيديكم بنية صادقة لطرد الإسرائيليين من أراضينا المحتلة. إنه من المهانة أن نرى هذه الدولة التوسعية تستمر فى احتلال الأراضي العربية دون أن نستطيع نحن العرب أن نقوم بردعها».

قضيت اليومين التاليين فى زيارة الوحدات العسكرية والوحدات الجوية الجزائرية، وقد أدركت مدى المشكلات والتحديات التى واجهت الجزائر منذ استقلالها. لقد حققت الجزائر تقدما كبيرا منذ استقلالها قبل عشر سنوات مضت فى جميع المجالات. لقد ابتدأت من الصفر؛ لم تكن هناك حكومة أو جهاز إداري، لم تكن هناك قوات مسلحة نظامية، لم يكن هناك نظام اقتصادي. وأكثر من ذلك لم تكن هناك لغة. كانت فرنسا قد قضت على اللغة العربية وأحلت محلها الفرنسية التى أخذ الجزائريون يستخدمونها بينهم. وبعد عشر سنوات تغير كل شيء وكان أهم ما فتنني هو إصرار الدولة على إعادة تعريب الجزائر بعد فرنستها لمدة تزيد على قرن من الزمان.

زيارة المغرب

قابلت جلالة الملك الحسن الثاني فى الرباط يوم 9 من فبراير 72، وكانت إجراءات ومظاهر المقابلة مثيرة للغاية. لقد تحركت أولاً إلى مبنى وزارة الحربية حيث استقبلني الجنرال أوفقير[1] الذى رافقني إلى القصر الملكي، وفى مدخل القصر كان هناك حرس شرف بالملابس العربية، وعلى مدخل باب غرفة الملك كان يقف المعلن ومعه عصاه التقليدية. وبينما كنت أخطو إلى داخل المكتب ضرب المنادي الأرض بعصا؛ ليلفت الأنظار ثم أعلن بصوت جهوري «الفريق سعد

(1) كان الجنرال أوفقير يتولى منصب وزير الداخلية ومنصب وزير الحربية ومنصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المغربية.

الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية»[1]، كان الملك يقف فى نهاية الغرفة بجوار مكتبه ويحيط به عدد من مستشاريه. لقد أوحى لي هذا الاستقبال بان الملك يحاول أن يحافظ على التقاليد العربية بعد أن أدخل عليها بعض اللمسات الغربية. وفى خلال الأيام القليلة التى قضيتها بعد ذلك فى المغرب ازددت اقتناعًا بحقيقة ذلك. إن المغرب هى - فى الحقيقة - مزيج غريب من الشرق والغرب .. ففي بعض المظاهر قد تبدو شرقية أكثر من أى بلد عربي، وفى مظاهر أخرى قد تبدو المغرب وكأنها غربية أكثر من أى بلد عربي آخر.

حضر مقابلتي مع الملك الجنرال أوفقير ورئيس الديوان الملكي. أنصت الملك إلى كلامي ثم علق فى النهاية «إن القوات المسلحة المغربية جميعها تحت تصرفك إن كل فرد فى المغرب سوف يكون سعيدًا عندما يرى قواتنا المسلحة تقاتل من أجل القضية العربية». قلت «يا صاحب الجلالة قبل أن أحضر إلى هنا كانت لدي فكرة عامة عن القوات المغربية من حيث الحجم والتنظيم، وإني أود أن تتاح الفرصة لزيارة تلك الوحدات للتعرف على مستواها التدريبي وقدراتها القتالية»، قال الملك «اعتبارًا من باكر يمكنك أن تزور أية وحدة ترغب فى زيارتها. وبعد ان تنتهي من زياراتك كلها تعال لمقابلتي مرة أخرى وقل لي ماذا تريد»، ثم أضاف قائلا «لا تشغل نفسك طوال الوقت حاول أن توفر بعض الوقت لكي تزور بلادنا». بعد أن تحدثنا عن هذا الموضوع الرئيسي الذى حضرت من أجله وبعد أن أعطى الملك تعليماته إلى الجنرال أوفقير بان يقوم بترتيب بعض الزيارات الترفيهية لى، انتقل الى موضوع آخر هو موضوع العقيد معمر القذافي. لقد تكلم الملك بمرارة عن موقف القذافي وقال «إن القذافي يخصص ساعة كل يوم في الإذاعة الليبية لكي يهاجم المغرب انه يشتمنا ويتهمنا باتهامات باطلة. ماذا يريد منا القذافي؟ ماذا فعلنا لكي يهاجمنا هذا الهجوم؟ هل من مصلحة العرب أن نستنفد جهودنا فى مهاجمة بعضنا بعضا بدلاً من أن نوجهها إلي عدونا المشترك؟ إن القذافي

---

(1) لا أعرف إذا كان «المعلن» هذا تقليدًا عربيًا قديما، ولكنه معمول به فى بريطانيا ويطلق عليه "announce" وأعتقد أن المملكة المغربية هى الدولة العربية الوحيدة التى تأخذ بهذا التقليد.

صديقكـم فى مصر وقد تستطيعون أن تنصحوه لكي يقلع عـن هـذه التـصرفات وأرجو أن تقوم بإبلاغ ذلك إلى السادات عسى أن يؤثر على صديقة القذافي لكـي يعدل موقفه منا».

قضيت اليومين التاليين فى زيارة عدد مـن الوحـدات المغربيـة حيث قمـت ببحث موقفها من حيث التنظيم والتسليح والتدريب، وبعد أن انتهيت مـن هـذه الزيارات **قابلت الملك للمرة الثانية وطلبت أن تشمل الإمدادات المغربية ما يلي:**

1 سرب اف 5.

1 لواء دبابات.

وافق الملك وسألني عن ملحوظاتي عن الوحدات التـى زرتهـا فـذكرت لـه وجهة نظري بأمانة. ثم ناقشت معه أسلوب نقل هذه الوحدات الى الجبهة وبعض التفصيلات الأخرى وقبل أن أتركه قال بحماس «يا أخ شاذلي قد تكتب مذكراتك فى يوم من الأيام ولسوف تكتب إن شاء الله فيها: لقد وعد الملـك الحسن فـأوفى بوعده، فقلت له إن شاء الله». وفى يوم 11 من فبراير غادرت المغرب إلى ليبيا.

زيارة ليبيا

في يوم 12 من فبراير 72 قابلت الرئيس معمـر القـذافي فى مكتبـه بمجلـس قيادة الثورة وقد حضر هذه المقابلة المقدم أبو بكر يونس (ر. ا. ح. ق. م) الليبيـة، والرائد مصطفى الخروبى مـساعد (ر.ا. ح. ق. م) والرائـد عبـد الـسلام جلـود رئيس الوزراء، والرائد عبد المنعم الهوني وزير الداخلية وجميعهم أعـضاء مجلـس قيادة الثورة الليبية. كانت القوات المسلحة الليبية محدودة ولم يكن هناك ما يمكن الاستعانة به في ذلك الوقت للمعركة إلا القليل، ولكن القذافي كـان يـضع قواتـه المسلحة كلها في خدمة المعركة. كان أهم ما عنده هو طائرات الميراج 3 الفرنـسية التي كانت تصله بأعداد لا تستطيع ليبيا استيعابها فكان يـستعين بمـصر للتغلـب على ذلك. كنا نقوم بإرسال الطيارين المصريين وهم يحملون جوازات سـفر ليبيـة إلى فرنسا حيث يتلقون تدريبا أوليا على الطائرة قبل أن يعودوا بها إلى ليبيا. كان في ليبيا في ذلك الوقت سربان عاملان أحدهما كان يقوده طيارون ليبيون ما زالوا قيد

التدريب أما السرب الآخر فكان يقوده طيارون مصريون وكان متمركزا في ليبيا وجاهزا للتحرك إلى مصر إن دعت الحاجة إلى ذلك، وقد تم ذلك كله بناء على اتصالات ثنائية مباشرة بين مصر وليبيا، وهكذا كانت رحلتي إلى ليبيا تختلف في طبيعتها عن رحلتي إلى الجزائر والمغرب. لقد كان التعاون العسكري بين مصر وليبيا تعاونا كاملا، فقد كانت مدارسنا العسكرية مفتوحة على مصراعيها لتأهيل الضباط وضباط الصف الليبيين من مختلف التخصصات وكان لدينا في ليبيا مئات من الضباط وضباط الصف المصريين لتدريب الوحدات الليبية وتقديم الخبرة الفنية لها، وعلاوة على ذلك فقد كانت بعض الوحدات الميدانية المصرية تتمركز في ليبيا، وكان المصريون يقومون بتشغيل العديد من الأسلحة والمعدات الليبية التي لم يكن في استطاعة ليبيا تدبير الأطقم اللازمة لتشغيلها. ونتيجة لهذا الموقف فقد كان الهدف الأساسي من زيارتي إلى ليبيا هو إطلاع الرئيس القذافي على نتيجة رحلتي إلى الجزائر والمغرب ثم انتهز الفرصة بعد ذلك لكي أصور الوحدات المصرية، التي كانت متمركزة في القواعد الليبية. في مكتب متواضع وبعيدا عن جميع مظاهر الأبهة، اجتمعنا مساء ذلك اليوم. كان الجميع يلبسون الأوفرولات البسيطة حتى خيل إلى وكأني في اجتماع ميداني في أحد مواقعنا النائية في الصحراء، أخطرت المجلس بنتيجة لقائي بكل من الرئيس هواري بومدين والملك الحسن ولكني لم أخطرهم بشكوى الملك من هجوم القذافي على النظام الملكي في المغرب، وبعد أن انتهيت علق القذافي قائلا بأنه لا يعتقد أن الملك الحسن سوف يبعث بقواته إلى الجبهة كما وعد، ولكني قلت له إنني أعتقد أنه سيبعث بها، تدخل القذافي قائلا ما الذي يجعلك تقول هذا. فأجبت، إنني أتعامل مع الرجال منذ أكثر من ثلاثين عامًا وأعتقد أن لدي الخبرة الكافية لكي أعرف من يعني ما يقول ومن لا يعني ما يقوله، أدار القذافي وجهه إلى أعضاء المجلس وقال «إذا فعل الحسن ذلك فإن ذلك يعني أنه يخشى على نفسه من جيشه وأنه لذلك يريد أن يرسلهم خارج البلد لكي يتخلص منهم ويتفادى تهديدهم لعرشه».

تدخلت بسرعة لكيلا أعطي الفرصة لأحد من أعضاء المجلس أن يعلق على ما قاله القذافي وقلت له «سيادة الرئيس لنفترض أن ما تقوله حقيقي، هل يغير

ذلك شيئا بالنسبة لك أو بالنسبة لنا ما دامت هذه القوات سوف تشترك فى المعركة؟»، هز القذافي رأسه وقال «حقا ما تقول.. إنه لن يغير شيئًا»ـ وبنهاية الجلسة كان القذافي سعيدًا جدًا بنتائج رحلتي وقال وهو فى قمة السعادة موجها كلامه إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة «أيها الإخوة. يبدو أن قومية المعركة التي طالبنا بها قد بدأت تظهر نتائجها».

قضيت اليومين التاليين فى زيارة بعض الوحدات الليبية والمصرية وعدت إلى مصر يوم 14 من فبراير. وفى مساء اليوم نفسه حضرت حفل عشاء كان يقيمه الرئيس السادات تكريما لرئيس الوزراء البلغاري الذى كان فى زيارة رسمية لمصر. وفى كلمتين قصيرتين خلال حفل الاستقبال قلت له «كانت الرحلة ناجحة».

وبعد أيام قليلة قدمت تقريرًا كاملاً عن الرحلة إلى الرئيس. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع كنت أجلس مع السادات لمناقشة تقريري عن الرحلة. كنت أعتقد أنه سيكون سعيدًا بهذه النتائج ولكنه قال «ضحكوا عليك وجعلوك تبرئهم بتصريحاتك أنا كنت أتابع تصريحاتك وأنت هناك. الملك الحسن سبق أن أعطى وعودا مماثلة أمام الملوك والرؤساء[1] ولكنه لم ينفذها قط أما بخصوص بومدين فإن الشروط التى يضعها شروط غير مقبولة. كيف يمكننا أن نقول له أن الحرب سوف تبدأ بعد ثلاثة أشهر؟». حاولت بقدر ما أستطيع أن أوضح ما دار من حديث بيني وبين كل من الملك الحسن والرئيس هواري بومدين ولكن كان يبدو لى أنه غير مقتنع بما أقول وأنه كان مقتنعا تماما بأنهما لن يقوما بإرسال أى دعم إلى الجبهة وأن ما قالاه هو مجرد أقوال.

انتقل الحديث بعد ذلك إلى موقف الأردن، فهاجم السادات الملك حسين هجوما عنيفا وقال إنه غير مخلص ولا أمل يرجى منه. وإنه قد باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربي وبالتالي فإننا لا يمكن أن نتعامل معه. ورفض رفضًا باتًا أن أقبل دعوة الأردن لزيارته.

(1) الرئيس السادات يقصد هنا مؤتمر الملوك والرؤساء الذى عقد في الرباط في ديسمبر 1969.

وعلى الرغم من التعليقات المتشائمة التى أدلى بها السادات عن رحلتي إلى الجزائر والمغرب، فإن هذه الرحلة قد نجحت فى هدم الحواجز التى كانت تقف بين مصر وبين تلك الدولتين، لقد كنت أول شخصية مصرية كبيرة تزور هاتين الدولتين منذ سنوات، وبعد بضعة أشهر من زيارتي تلك قام وزير خارجية مصر بزيارتهما، وبعد ذلك قام السادات نفسه بزيارة لهما.

الفصل

السادس والعشرون

26

الدورة الثالثة عشرة

لمجلس الدفاع العربي المشترك

لجنة الكويت

لقد كان ضمن قرارات مجلس الجامعة فى دورته رقم 58 المنعقدة بالقاهرة فى المدة من 9 إلى 13 من سبتمبر 72، تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع فى دول المواجهة والكويت والسعودية لتقييم الموقف من جميع نواحيه ووضع الأسس لخطة عمل عربي مشترك محدد الوسائل والالتزامات لمواجهة العدوان الإسرائيلي. كما تقرر أن تجتمع هذه اللجنة فى الكويت فى 15 من نوفمبر 72[1]. بعد أن وصل عدد الدول المشتركة فى هذه اللجنة إلى 13 دولة من مجموع 19 دولة هى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية فى ذلك الوقت أصبحت اللجنة وكأنها اجتماع محدود لمجلس الدفاع المشترك.

تقدمت أمام اللجنة فى الكويت بتقرير يعتبر أكثر صراحة من التقرير الذي تقدمت به أمام مجلس الدفاع المشترك في نوفمبر 71. وفي الحقيقة فإن كل ما قلته في نوفمبر 72 كان فى ذهني فى نوفمبر 71 ولكني أحجمت عن ذكره في ذلك الوقت **ويتلخص ما ورد في التقرير فيما يلي:**

---

(1) أخذ عدد أعضاء الدول التى تنضم إلى اللجنة يزداد حتى أصبح 13 دولة هى: الأردن، تونس، الجزائر،السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا. مصر، المغرب، فلسطين وهذا يعنى أن الدول العربية التى لم تحضر هذا الاجتماع هى اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، قطر، دولة الإمارات العربية البحرين، وسلطنة عمان.

1 - أن قومية المعركة أفعال وليست أقوالا. وأن الدول العربية التى ليست من دول المواجهة لا تشارك في المعركة بالقدر الكافي، وأن المساعدات التي تقدمها إلى دول المواجهة هي مساعدات محدودة لا يمكن أن ترقى إلى مستوى المشاركة فى الأعباء. وللتدليل على ما أقول قدمت لهم الأرقام التالية:

أ- أنفقت مصر على قواتها المسلحة منذ 1967 حتى 1972، 25 1 4 مليون جنيه، فإذا أضفنا إلي ذلك خسائرنا فى الممتلكات ارتفع الرقم إلي حوالي 4500 مليون جنيه ولا يدخل ضمن هذا الرقم خسائرنا نتيجة إغلاق قناة السويس وفقدان آبار البترول في سيناء مما يصل بهذا الرقم الى حوالي 6000 مليون جنيه.

ب- بلغت خسائر مصر فى الأرواح نتيجة أعمال العدو خلال هذه الفترة 2882 شهيدا علاوة على 6285 جريحا.

ج- حصلت مصر خلال هذه الفترة على دعم مالي من السعودية والكويت وليبيا يبلغ 566 مليون جنيه.. أى ما يعادل حوالي 9٪ مما تنفقه مصر دون حساب للأرواح التى تستشهد من أجل القضية العربية.

د- أن الدخل القومي المصري يمثل 36٪ من أجمالي الدخل القومي العربي، ومع ذلك فإن مصر تتحمل 50٪ من الإنفاق العسكري العربي[1].

2- وقد أخبرت اللجنة أنه يجب أن تكون لدينا سياسة بعيدة المدى وسياسة أخرى لمجابهة الموقف فى الحاضر والمستقبل القريب، وقد اقترحت أن تشمل سياسة المستقبل القريب ما يلي:

أ- كل دولة عربية يجب أن تلتزم بأن تخصص 15٪ على الأقل من دخلها القومي كميزانية عسكرية مع إعطاء الأولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي. لا يمكن أن نقبل المناداة بقومية المعركة، بينما إحدى الدول العربية تخصص 22.7٪ من دخلها القومي للإنفاق العسكري ودولة أخرى تخصص 3٪ فقط من د خلها القومي للإنفاق العسكري.

ب- إذا كانت إحدى الدول العربية غير قادرة على إنفاق نسبة 15٪ من دخلها القومي لشئون الدفاع نتيجة النقص فى عدد الأفراد أو الفنيين فإنها تقوم بتحويل هذا الفائض الذي لا تستطيع استيعابه إلى صندوق قومي يطلق عليه «صندوق المعركة» يخصص لدعم دول المواجهة مع إسرائيل.

3- أما السياسة البعيدة المدى فيجب أن تشمل ضرورة اعتمادنا على أنفسنا فى إنتاج أسلحتنا بأنفسنا، وقدمت لهم الأمثلة التاريخية التى تؤيد أن الدول التى تصنع أسلحتها تستطيع فى النهاية أن تهزم عدوها الذى لا يقوم بتصنيع أسلحته.

أ- أجريت مقارنة بين الإنتاج الحربى فى إسرائيل والدول العربية ووضعت أمامهم الأرقام التالية:

---

(1) إن هذه النسبة على اساس 1972. وقد اختلفت الآن اختلافًا كبيرًا.

	عام 1966 بملايين الدولارات	عام 1972 بملايين الدولارات
إسرائيل	90	428
الدول العربية (مصر)	70	93

ب- طالبت بإنشاء مؤسسة للإنتاج الحربى تسهم فيها كل دولة عربية بنسبة 2٪ من دخلها القومي لمدة 5 سنوات متتالية وذلك لتكوين رأس مال الشركات التى تنتج مختلف أنواع الأسلحة.

ج- طالبت بأن تكون هذه المؤسسة العربية للإنتاج الحربى مستقلة تماما عن الدول العربية جميعها وأن تعتمد المؤسسة على المبادئ والأسس الاقتصادية السليمة بحيث يمكنها أن تقوم بإمداد الدول العربية باحتياجاتها من الأسلحة المتطورة بأسعار لا تزيد على الأسعار العالمية مع توزيع الأرباح على المساهمين فيها[1]. هذا ويجب مراعاة توزيع المصانع التابعة لهذه المؤسسة على الدول العربية بحيث يخضع هذا التوزيع إلى العوامل الإستراتيجية والفنية والاقتصادية.

4- أوضحت لهم مدى الضعف العربي وأخبرتهم أن القوات الجوية الإسرائيلية بما لديها من طائرات وطيارين تستطيع أن تقصف دول المواجهة بما يعادل 2500 طن يوميا من القنابل فى حين أن طاقة القوات الجوية المصرية والسورية مجتمعة تعادل 760 طنا من القنابل يوميًا. وقد أكدت فى أكثر من مجال أن الدول العربية يجب أن تعمل جاهدة لزيادة مقدرة قواتها الجوية ودفاعها الجوي.

(1) يبدأ توزيع الأرباح بعد 5 سنوات من الاتفاق على إنشاء هذه المؤسسة وذلك لتغطية فترة بناء المصانع واكتساب الخبرات الفنية.

اجتماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية (الهيئة الاستشارية لمجلس الدفاع المشترك)

فى يوم 12 من ديسمبر 1972 اجتمع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العرب فى القاهرة، وفى هذا الاجتماع التاريخي دارت مناقشات قوية وبناءة[1] انتهت بالتوصيات التالية:

1- تستمر الدول العربية فى تقديم الدعم العسكري طبقا لمقررات مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثانية عشرة فيما عدا التعديلات التالية:

أ- تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم سرب ليتننج إلى الجبهة المصرية الآن. وتقوم بتقديم سرب ليتننج آخر عام 74.

ب- تقوم دولة الكويت بتقديم سرب ليتننج للجبهة المصرية الآن وتقوم بتقديم سرب آخر فى وقت يتم الاتفاق عليه فيما بعد.

ج- تقدم ليبيا سربى ميراج الآن، وسوف تعمل على تقديم سرب آخر يتم الاتفاق عليه فيما بعد، وعلاوة على ذلك فإن ليبيا تلتزم بوضع كافة إمكاناتها العسكرية لخدمة المعركة.

2- توصي الهيئة بأن تلتزم كل دولة عربية بتخصيص 15٪ على الأقل من دخلها القومي لتطوير ورفع الكفاءة القتالية لقواتها المسلحة مع إعطاء الأسبقية الأولى فى التطوير والدعم للقوات الجوية والدفاع الجوى، وإذا كانت ظروف الدولة لا تتيح لها إنفاق هذه النسبة على قواتها المسلحة نتيجة نقص فى الأفراد والخبرات فعلى هذه الدولة أن تدعم دول المواجهة بالأموال التى تستكمل بها هذه النسبة.

3- إن الهيئة الاستشارية وهى تؤمن بأهمية بناء قاعدة صناعية حربية متطورة داخل الوطن العربي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات الحربية للقوات المسلحة العربية والصمود أمام الاحتكارات العالمية في مجال توريد

(1) يمكن الاطلاع على محضر الجلسات فى محفوظات الجامعة العربية.

الأسلحة توصي بضرورة الإسراع فى إنشاء مؤسسة عربية للإنتاج الحربي تسهم فيها كل دولة بنسبة 2٪ على الأقل من دخلها القومي ولمدة خمس سنوات. ويجب ألا تخضع هذه المؤسسة لسلطة أى بلد عربي بل تكون لها حرية العمل على أسس اقتصادية وتجارية بحتة. وتوضع النقط التالية موضع الاعتبار عند إنشاء المؤسسة:

أ- يشرف على المؤسسة مجلس إدارة من الدول الأكثر اشتراكا فى رأس المال والأكثر تعاملاً مع المؤسسة.

ب- يتم توزيع المصانع التابعة لهذه المؤسسة على الأراضي العربية جميعها، على أن يوضع في الحسبان التوزيع الإستراتيجي والاقتصادي ومصادر المواد وتوفير الخبرات والأيدي العاملة.

ج- يجوز للمؤسسة أن تشتري المصانع الحربية القائمة فعلا على الأراضي العربية من الدول صاحبة الشأن وذلك إذا توافرت فيها الشروط الفنية والاقتصادية التى تحقق أهداف المؤسسة.

د- لا تقوم المؤسسة بتوزيع أرباح عن الأسهم عن السنوات الخمس الأولى.

أعتقد أن توصيات الهيئة الاستشارية فى دورتها الثالثة عشرة تعتبر أهم وأخطر قرارات اتخذها رؤساء الأركان العرب. حقيقة ان قراراتهم فى هذا الشأن لا تعدو أن تكون توصيات وأن التنفيذ يتوقف في النهاية على مدى رغبة كل دولة فى تنفيذ التزاماتها، ولكن هذه التوصيات عندما تصدر من القمة العسكرية فى العالم العربي فلابد أن يكون لها أثر بعيد حتى ولو لم تظهر هذه النتائج مباشرة. إن التوصية بأن تلتزم كل دولة بإنفاق 15٪ من دخلها على قواتها المسلحة- كما جاء فى البند رقم 2 - تعتبر تجسيدًا لقومية المعركة. لقد مضت ست سنوات على هذا القرار وقد تغيرت نسب الإنفاق العسكري في بعض الدول ولم تتغير في دول أخرى، ولكن- على الأقل- أصبح هناك مقياس يحسب على أساسه مدى جدية كل دولة في الإسهام الفعال في المعركة، كذلك فإن قرار إنشاء المؤسسة العربية للإنتاج ولو أنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ، فإنه أنار الطريق أمام بعض

الدول، فقد قامت مصر والسعودية وقطر والإمارات العربية بالاشتراك فى إنشاء مؤسسة خاصة بها.

لي تحفظات كثيرة حول هذه المؤسسة. وبصفة عامة يمكن القول إن الدعاية التى تصاحب هذه المؤسسة تفوق بكثير حقيقة ما قامت به أو ما سوف تقوم به. إن الخطوط التى تسير عليها تختلف تماما عن الخطوط التى كنت أتصورها وأرسمها في خيالي عن المؤسسة وأهدافها. إنني إذا نظرت إلى ما حققته تلك المؤسسة التي أسست عام 1975 برأس مال قدره 1040 مليون دولار، وجدت أنها لم تحقق شيئا يذكر فى مجال الإنتاج الحربي الحقيقي. إنها تعاقدت لإنتاج محركات لطائرات تدريب وعربات جيب وطائرات مروحية (هيلوكوبتر) LYNX وجميع هذه الأصناف لا يمكن أن تضيف شيئًا إلى قوة العرب فى الميدان، وليست هناك أية قيود فى الدول الغربية على بيع هذه الأصناف. إنني أريد أن نصنع الأصناف المتطورة التي تفرض الدول التي تصنعها قيودا على بيعها، وكنت أريد أن أعتمد على شراء العقول والخبرة لتحقيق ذلك، وليس مجرد التعاقد مع الدول لتصنيع هذه الأصناف لأنني أعلم مسبقًا أن تلك الدول لن تساعدنا فى إنتاج السلاح المتطور، لن تساعدنا فى إنتاج طائرة قتال متطورة أو دبابة متطورة أو صواريخ متطورة. ان الشيء الوحيد الذى يمكن أن نعترف بأن هذه المؤسسة قد قامت به هو التعاقد على تصنيع المقذوفات الموجهة سوينج فاير Swing fire مع العلم بأن هذا الصاروخ لم يتم إنتاجه فى مصانع المؤسسة حتى الآن (يوليو 1979). إن فكرة التضامن لإنتاج السلاح هي فكرة صحيحة أما الأسلوب الذى اتبعته تلك المؤسسة والنتائج التى حققتها خلال أربع سنوات من عمرها فتعتبر نتائج محزنة[1].

---

(1) قامت كل من السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية بالانسحاب من هذه المؤسسة اعتبارا من أول يوليو 1979، وذلك احتجاجًا على قيام مصر بالتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل فى 26 من مارس 79. وأعلن السادات أن مصر توافق على تصفية المؤسسة ولكنه أعلن في الوقت نفسه أن مصر ستستمر وحدها فى العمل على تحقيق عمليات التصنيع التى كانت تستهدفها المؤسسة التى تم حلها.

عندما قابلت السادات يوم 13 من ديسمبر 72 أخبرته بتوصيات رؤساء الأركان العرب الخاصة بإنشاء الصناعات الحربية، وقلت له «طبقًا لتقديراتي فإن رأس مال هذه المؤسسة سوف يصل في نهاية السنوات الخمس إلى 3000 مليون دولار» فرد السادات «إنك متفائل جدا. إذا استطعنا ان نحصل على 10٪ فقط من هذا المبلغ فإننا نستطيع ان ننشئ صناعات حربية حقيقية».

قرارات مجلس الدفاع المشترك

لم يجتمع مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثالثة عشرة خلال شهر ديسمبر 72 كما كان مقررًا وإنما انعقد فى الفترة من 27-30 يناير 73. وكانت قرارات المجلس تنحصر في تأكيد التزامات كل دولة من الدول التي ليست من دول المواجهة بتقديم الدعم العسكري السابق تحديده بواسطة اللجنة الاستشارية التى تتكون من رؤساء أركان الحرب في الدول العربية جميعها.

الفصل

السابع والعشرون

27

الدعم العراقي

صدام حسين في القاهرة

قام العراق بإرسال وفد عراقي على مستوى عال إلى القاهرة ما بين 26- 28 من مارس 72، وكان يرأس الوفد السيد صدام حسين الرجل الثاني في العراق وأحد الأعمدة الرئيسية التى يرتكز عليها النظام العراقي، وكان هذا يشير إلى مدى الأهمية التى يعلقها العراق على هذا اللقاء العراقي المصري. كان هذا اللقاء بناء على مبادرة عراقية إذ تلقت السلطات المصرية إخطارا من بغداد يفيد أن وفدًا عراقيًا على مستوى عال سوف يصل إلى القاهرة يوم كذا لإجراء مباحثات مهمة. قامت مصر بتشكيل وفد مصري من الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية، وحافظ إسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، وممدوح سالم وزير الداخلية، ومراد غالب وزير الخارجية، والفريق سعد الدين الشاذلي ر.ا. ح. ق. م. م وعبد المنعم النجار سفير مصر فى العراق. فى يوم 23 من مارس اجتمع الوفد المصري برئاسة الدكتور فوزي اجتماعا تمهيديا بقصد دراسة الموضوعات التى يحتمل أن يثيرها الوفد العراقي، ثم طلب رئيس الوفد الكلمة من الأعضاء.

استمعنا إلي تقرير من السفير المصري فى العراق، وكان يتلخص فيما يلى:

1- العراق حريص على تحسين علاقته مع مصر وأنه لا يريد أن يتم ذلك على حساب العلاقات المصرية السورية. انه يهدف إلى إقامة محور بغداد- القاهرة بحيث يمر المحور خلال دمشق.

2- سواء أكان حزب البعث السوري وحزب البعث العراقي جسمين برأس واحد أو جسمين برأسين، فإنه من الممكن أن يتعايش النظامان مع بعضهما.

3- إن العراق على استعداد للمشاركة فى المعركة بقواته المسلحة بالحجم الذى يراه الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية.

4- إن العراق مستعد للمشاركة فى عملية التصنيع العسكري العربي.

5- إن العراق يؤيد قيام الوحدة العربية. وإذا كان ذلك غير ممكن في الظروف الحالية فإنه يؤيد أى إجراء يقرب هذه الوحدة. ونصح السفير بأن تقوم مصر بتشجيع هذه الخطوة ومباركتها حيث إن رجال الحكم فى العراق مخلصون فى إيمانهم بالقومية العربية.

تكلم الأعضاء الآخرون فأظهروا شكوكهم فى تلك المبادرة وتراوح رأيهم بين الحذر والتخوف وبين الرفض الصريح، إلا أن أحد الأعضاء أعلن رفضه بطريقة لا تخلو من الاتهام حين قال: «لا أعتقد أنهم يرغبون في أي نوع من الاتحاد أو الوحدة العربية مهما قالوا ذلك. ولا أعتقد أنهم سوف يشاركون بأية قوات عسكرية فى المعركة ضد إسرائيل مهما قالوا ذلك. إن المبادرة العراقية ليست سوى مناورة حزبية». (الطبعة الرابعة: كان المتكلم هو ممدوح سالم) وعندما جاء دوري فى الكلام أوصيت بأن نقوم بتشجيع المبادرة العراقية وأدليت بالنقاط الرئيسية التالية:

1- لا يجب أن نتجاهل القـوة العـسكرية العراقيـة وأثرهـا عـلى المعركـة ضـد إسرائيل. إن العراق من وجهة نظري تعنى 250 طائرة قتال، 4 فرق مـشاة وفرقتين مدرعتين. فإذا استطعنا بأية وسيلة كانت أن نشرك تلك القوات أو جزءًا منها فى المعركة ضـد إسرائيـل فى الجبهـة الـشرقية فـإن ذلـك سـوف يضيف أبعادًا جديدة للمعركة.

2- إني اعتقد أن العراق سوف يثير مشكلة القيادة بالنسبة لقواته التـى تـشترك مع سوريا ولكن كمبدأ عام فـإن قـوات الـدعم العراقيـة يجـب أن تخـضع للقيادة العامة السورية باعتبارها الدولة المضيفة.

3- قد يقول العراق بأنه سوف يرسل قواته العسكرية إلى جبهة القتال عند قيام الحرب ولكن يجب أن نوضح له أن عامل الوقت لن يسمح بأن تكون هذه القوات ذات تأثير فعال على المعركة ما لم تتمركـز فى الجبهـة الـسورية قبـل المعركة بوقت كاف.

4- قد يذكر العراق أن سبب إحجامه عن إرسال جزء من قواته الجوية والبرية إلى الجبهة السورية الآن، هـو ضـعف الـدفاع الجـوى فى سـوريا، ونتيجـة لاتصالاتي بالجـانب السوري فإننا نستطيع أن نؤكد له بأن سـوريا ترحـب بأن يقوم العراق ببناء مطارات متقدمة لـه فى سـوريا وأن يجهزهـا بالـدفاع الجوي المناسب قبل أن يرسل قواته إلى سوريا.

وفى نهاية الجلسة اتفقنا على أن يخضـع اتجـاه الوفـد فى مناقـشاته مـع الجانـب العراقي للاعتبارين التاليين:

1- المساعدات التى يمكن للعراق أن يقدمها للمعركة.

2- أن تمركـز القـوات العراقيـة فى سـوريا يخـضع فى النهايـة لقـرار الحكومـة السورية.

اجتمعنا مع الوفد العراقي وأخذنا ندور فى حلقـات مفرغـة. كـان الـدكتور محمود فوزى يتكلم باسم الوفد المصري، وكان الدكتور فوزي صـاحب مدرسـة فى الدبلوماسية التى تعتمد على الكلمات المرنة والمعاني الواسعة. ظـل يـتكلم لمـدة

ساعة أو أكثر دون أن يستطيع مستمعوه أن يفهموا حقيقة ما يعنيه، وبالتالي فإنه يترك الباب مفتوحًا للمناورة والمراوغة[1].

كان الوفد المصري حريصًا على ألا يخطو أية خطوة فى اتجاه العراق حتى لا يؤثر ذلك على العلاقات المصرية السورية. وكان لا يأخذ الضمانات والتأكيدات التى يقدمها الوفد العراقي مأخذ الجدية، وانتهت المباحثات دون الوصول إلى أي حل وعاد الوفد العراقي إلى بلده فى 28 من مارس. كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة هي إصرار صدام حسين على أن أقوم بزيارة رسمية للعراق وأن أصور التشكيلات والوحدات العراقية أسوة بما فعلته فى الجزائر والمغرب.

زيارتي للعراق

عارض الرئيس السادات أن أقوم بزيارة العراق. لقد كان رأيه فى الرئيس حسن البكر لا يقل سوءا عن رأيه فى الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني، ولكنه وافق فى النهاية على أن أقوم بهذه الزيارة من 26 من مايو إلى 2 من يونيو 72. كان قيامي بهذه الزيارة الرسمية للعراق يعني الكثير بالنسبة لمصر وبالنسبة للعراق، فقد كانت أول زيارة رسمية تقوم بها شخصية مصرية كبيرة إلى بغداد منذ سنوات عديدة. لذلك فإنه كان ينظر إلى هذه الزيارة على أنها بداية لإعادة فتح الجسور بين القاهرة وبغداد. فى بغداد كانت البصمات الثقافية المصرية واضحة فى جميع المجالات. كان هناك عدة آلاف من المدرسين والأساتذة المصريين وكان ارتباط الشعب العراقي بأخبار مصر وفنونها يشكل ظاهرة ملفتة للنظر. كان برنامج زيارتي حافلاً؛ فقد زرت الكثير من الوحدات العراقية البرية والجوية في أقصى المناطق الجبلية فى الشمال، حيث تنخفض درجة الحرارة فى هذا الوقت من السنة إلى حوالي الصفر. كما زرت الوحدات التى تتمركز فى أقصى الجنوب، حيث ترتفع درجة الحرارة فى الظل إلى حوالي 45 درجة مئوية. زرت

---

(1) أثناء حديث للدكتور فوزى خلال هذه الاجتماعات وجدت نفسي غير متفهم لما يقوله، فهمست فى أذن جاري وقلت له «أنا مش فاهم الدكتور فوزى عاوز يقول إيه»، فرد صاحبي «ولا أنا ولكن هذا هو بالضبط ما يريده الدكتور فوزي. إنه لا يريد لأحد أن يفهم ما يريد أن يقوله».

مناطق الأكراد ومناطق الحدود العراقية الإيرانية وقمت برحلة بحرية داخل شط العرب المتنازع عليه بين العراق وإيران[1].

قابلت الرئيس حسن البكر وعددًا من الزعامات العراقية. **وكانت آراء الجانب العراقي تتلخص في النقاط التالية:**

1- إن العراق تواجه مشكلتين رئيسيتين، الأولى هى التنازع مع جارته إيران حول الحدود ولاسيما ما يتعلق منها بشط العرب، والمشكلة الثانية هى ثورة الأكراد فى الشمال، وإن هذا التهديد الذى يأتي من اتجاهين مختلفين يرغم العراق على الاحتفاظ بقواتها قريبة من هذه المناطق.

2- إن العراق تمثل الجناح الأيمن للأمة العربية وهي لذلك يجب أن تكون قوية فى تلك المنطقة حتى تستطيع أن تحمي المصالح العربية من أي هجوم إمبريالي.

3- عندما تبدأ المعركة ستقوم العراق بإرسال جزء من قواتها المسلحة إلى الجبهة الشرقية بحيث لا يؤثر على موقفها فى الجبهة الإيرانية والجبهة الكردية.

4- إنهم سيقومون بإصلاح وتجديد الطائرات هوكرهنتر، ولكنهم يفضلون إرسالها بعد تمام تجهيزها إلى الجبهة المصرية بدلا من الجبهة السورية أو الجبهة الأردنية.

ذوبان الثلوج بين بغداد والقاهرة

كانت رحلتي إلى العراق محدودة النجاح. كانت هناك وعود عراقية بدعم الجبهة الشرقية (جبهة سوريا) ولكن هذا الدعم كان مشروطًا بالموقف على الجبهة الإيرانية وموقف الأكراد فى الشمال كما أنه كان مشروطا بقيام حرب فعلية، وبالتالي فإن الجبهة الشرقية لا تستطع أن تدخل في حساباتها القوات العراقية أو

(1) فى مدينة الجزائر، فى 5 مارس 1975 تم الاتفاق بين العراق وإيران على تسوية المشكلات المعلقة بين البلدين ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة الملاحة والحدود داخل شط العرب والتزام إيران بوقف مساعداتها للأكراد الذين يحاربون السلطة الشرعية فى العراق.

جزءًا منها كعنصر أساسي عند التخطيط للمعركة. كان هذا على صعيد العلاقات العربية، أما على صعيد العلاقات المصرية - العراقية فقد فتحت الزيارة الأبواب بين بغداد والقاهرة مؤذنة ببدء مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين.

بعد عودتي إلى القاهرة بأربعة أيام فقط وصل اللواء عدنان عبد الجليل مساعد وزير الدفاع العراقي إلى القاهرة وأخبرني بأن صدام حسين سوف يقوم بزيارة فرنسا فى المدة ما بين 14-16 يوليو 72 وأن السلطات العراقية تود أن تعرف الأصناف التى ترغب مصر في أن تشتريها من الغرب بصفة عامة ومن فرنسا بصفة خاصة، حتى يمكنها أن تتعاقد عليها وذلك كنوع من الدعم المادي لمصر. لقد بدأت العلاقات المصرية العراقية تأخذ مظهرا من مظاهر التعاون، وهذا التعاون وإن كان محدودًا، فإنه كان خطوة كبيرة نحو تفاهم أفضل. لقد فتحنا مدارسنا العسكرية لاستقبال بعض الطلبة العراقيين، كما أرسلنا عددًا من الخبراء العسكريين المصريين إلى العراق. وقامت الحكومة العراقية من جانبها بوضع 7 ملايين جنيه إسترليني باسم وزارة الحربية المصرية فى أحد مصارف لندن حتى يمكن الإنفاق منها على شراء بعض الأصناف التكميلية الغربية التى قد نحتاج إليها.

وفى 12 من فبراير 73 وصل الفريق عبد الجبار سنشل - رئيس أركان حرب القوات المسلحة العراقية- فى زيارة رسمية لمصر تستغرق أسبوعا، قام خلالها الفريق سنشل بزيارة الكثير من الوحدات والمنشآت العسكرية واطلع على كل ما يريد الاطلاع عليه، وبهذه الزيارة التى تمت بعد 9 أشهر من زيارتى لبغداد كانت العلاقات المصرية العراقية قد وصلت إلى ما لم تصل إليه من قبل. وبعد حوالي شهر من زيارة الفريق سنشل بدأ السرب العراقي من طراز هوكر هنتر يصل إلى مصر، حيث بقي بها إلى أن قامت حرب أكتوبر 73 واشترك فيها[1].

ويجدر لي بهذه المناسبة أن أشيد بالسرب العراقي وبالطيارين العراقيين، فقد كان أداؤهم فى ميدان المعركة رائعًا مما جعلهم يحوزون ثقة وحداتنا البرية، ففي

---

(1) لم يستطع العراق إصلاح جميع طائرات هوكر هنتر التى عنده، وقد كان كل ما استطاع إصلاحه هو ما يمكنه من تشكيل سرب واحد.

أكثر من مناسبة كانت تشكيلاتنا البرية عندما تطلب معاونة جوية ترفق طلبها بالقول «نريد السرب العراقي»، أو «نريد سرب الهوكر هنتر» إن هذا في حد ذاته يعتبر خير شهادة لكفاءة السرب العراقي وحسن أدائه خلال حرب أكتوبر.

لم يقتصر الدعم العراقي على الجبهة المصرية ولكنه أسهم إسهامًا فعالاً فى الجبهة السورية، فبمجرد اندلاع حرب أكتوبر 73 قام العراق بإجراء سريع يهدف إلى تأمين جبهته مع إيران ويسمح له بإرسال جزء من قواته إلى الجبهة السورية، وقد أشرك العراق فى القتال 4 أسراب جوية، وفرقة مدرعة، وفرقة مشاة، فكانت قواته فى الترتيب الثالث بعد مصر وسوريا من ناحية الكم والكيف. لقد اشترك أول سربين جويين في القتال يوم 8 من أكتوبر، كما أن العناصر المتقدمة من القوات البرية قد بدأت تصل إلى الجبهة يوم 11 من أكتوبر. ولو أن تلك القوات العراقية كانت متمركزة فى سوريا قبل بدء القتال لتغيرت نتائج القتال على الجبهة الشرقية، وهذا درس يجب أن نستفيد منه فى المستقبل.

الفصل

الثامن والعشرون

28

الدعم العسكري من دول عربية أخرى

الدعم الليبي

منذ أن وصل القذافي إلى الحكم في الفاتح من سبتمبر 69 وهو يقوم بمجهود كبير لبناء قوات مسلحة ليبية حديثة. ولكن مشكلتهم فى ليبيا أن طموحهم يفوق قدراتهم. إنهم يملكون المال ولكنهم يفتقدون الكثير بعد ذلك. إذ إن النقص فى عدد الأفراد بالنسبة لاتساع الإقليم، والنقص فى الخبرة الفنية والمستوى الثقافي بين الأفراد يشكلان تحديا كبيرا لطموح القذافي ورفاقه. وعلى الرغم من هذه التحديات كلها إلا أن ليبيا بذلت مجهودا ضخما لبناء قواتها المسلحة في السنوات الأربع التي سبقت حرب أكتوبر 73، وقد اعتمدت فى ذلك على معونة مصر الفنية اعتمادًا كبيرًا. قامت ليبيا بإرسال عدة آلاف من طلبتها إلى مراكز التدريب والمدارس العسكرية في مصر، كما استقدمت مئات من الضباط وضباط الصف المصريين لتدريب الضباط والجنود الليبيين فى ليبيا.

وعندما اشترت ليبيا صفقة طائرات الميراج عام 1970 من فرنسا اعتمدت أساسًا على الطيارين المصريين الذين كانوا يحملون جوازات سفر ليبية. وفى خلال عامي 71 و 72 ازداد التعاون بين مصر وليبيا إلى الحد الذى بدا وكأنه وحدة قائمة غير معلنة. وقد حاول القذافي أن يجعل من هذه الوحدة القائمة على الممارسة الفعلية وحدة رسمية بوثيقة رسمية ولكنه لم يجد تشجيعًا من السادات، فحاول أن يفرض الوحدة على مصر، ونظم مسيرة شعبية ما بين طرابلس والقاهرة خلال

شهر يوليو 73، وقد انضم إلى هذه المسيرة عدة آلاف من راكبي السيارات وحطموا بوابة الحدود التى تفصل بين البلدين باعتبارها أثرًا من آثار الاستعمار الذى خلق هذه الحدود الوهمية بين الدول العربية. كانت ليبيا قيادة وشعبا تصرخ مطالبة بالوحدة، ومع ذلك فقد رفض السادات قبول تلك الوحدة فكان ذلك خطأ تاريخيًا جسيمًا.

وعند قيام حرب أكتوبر 73 كانت القوات الليبية المتمركزة فى مصر عبارة عن سربي ميراج (أحدهما يقوده طيارون ليبيون، والآخر يقوده طيارون مصريون) ولواء مدرع. إن حجم هذه القوات يجعل ليبيا فى المركز الثالث بين الدول العربية التى ليست من دول المواجهة، من حيث الدعم العسكري الذى قدمته للمعركة، وهى تأتي بعد العراق والجزائر.

الدعم السعودي

لم تكن لى أية علاقات مباشرة مع المملكة العربية السعودية سواء على المستوى الثنائي بصفتي (ر. ا. ح. ق. م. م) أو على المستوى العربي بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية. لقد كانت الاتصالات مع السعودية تتم على مستويات خاصة: الرئيس السادات، سكرتيره الخاص الدكتور أشرف مروان، ووزير الحربية الفريق صادق ومن بعده الفريق أحمد إسماعيل. أما أنا فلم

يحدث قط أن زرت السعودية أو تفاوضت مع أحد المسئولين فيها طوال الفترة التى شغلت فيها منصب ر.ا. ح. ق. م .م؛ لذلك فإني سأذكر هنا ما أعرفه على وجه اليقين، وإني لا أستبعد مطلقًا أن تكون السعودية قد قدمت بعض المعونات المالية إلى مصر دون ان يكون لدي أي علم بها.

كنت قد اقترحت فى اجتماع مجلس الدفاع المشترك- كما سبق أن ذكرت فى الفصل الخامس والعشرين (الباب السادس) - أن تسهم السعودية بسربي ليتننج لتدعم الجبهة الأردنية، وأقر المجلس ذلك في دورتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة، وقد كنت أنوي زيارة المملكة العربية السعودية بعد عودتي من زيارة الجزائر والمغرب، ولكن السلطات المصرية أبلغتني أن أسقط من حسابي زيارة السعودية، حيث إنه سيتم تنظيم الدعم العسكري المطلوب منها على مستوى الاتفاق الثنائي بينها وبين مصر وكان الاتصال وقت ذاك يتم بواسطة الوزير صادق بالتنسيق مع الرئيس السادات مباشرة[1].

أخبرني الفريق صادق بأن السلطات السعودية لا توافق على إرسال الطائرات ليتننج بطيارين سعوديين ولكنها على استعداد لإرسالها إلى الجبهة المصرية على أن يقوم طيارون مصريون بقيادتها ولذلك فإنه يجب علينا ان نرسل عددا من الطيارين المصريين إلى السعودية، حيث يجرى تدريبهم هناك على قيادة هذه الطائرات، ثم يعودون بها إلى مصر. كان ذلك نقيض فكرتي تمامًا. لم نكن لنشكو قط من النقص فى عدد الطائرات. لقد كان عدد الطائرات عندنا يزيد على عدد الطيارين. لقد كان الطيار المدرب هو المشكلة الحقيقية. لقد كان هناك ما يقرب من 100 طيار سوفيتي يقودون 75 طائرة ميج 21، فكيف يمكن أن ندبر 10-15 طيارًا لإرسالهم إلى السعودية؟

لم ترق لى هذه الفكرة و أظهرت اعتراضي عليها، ولكن كما هى العادة دائما فان القرار السياسي يفرض نفسه فى النهاية. فى 2 من مايو 72 أرسلنا الدفعة

(1) يرجى الرجوع إلى الفصل السادس عشر القسم الخاص بلقاء السادات مع الجنرال أوكينيف يوم 18 من مارس 1972.

الأولى إلى السعودية وكانت تتكون من 7 طيارين و 33 ميكانيكيًا، وبعد وصول هذه المجموعة إلى السعودية بدأت تظهر الكثير من المشكلات، درجة الصلاحية فى الطائرات لا تسمح بتدريب الطيارين الذين أرسلوا للتدريب عليها، عدم توافر المدربين الذين يقومون بتدريب الطيارين، المشكلات الإدارية الخاصة بالتدريب، إلخ. وبعد حوالي عام من المحاولات لم نصل إلى شيء. عاد الطيارون والميكانيكيون دون الطائرات ليتننج ولم تشترك تلك الطائرات فى معركة أكتوبر 73 لا بطيارين مصريين ولا بطيارين سعوديين.

فى تمام الساعة 1830 يوم 9 من يوليو 73 اتصل بى الدكتور أشرف مروان وأخذ يكلمني فى أمور غريبة بالنسبة لي، وليس لدى أي علم بها، فلما أخبرته بأنني لا أعلم شيئًا عن هذه الموضوعات قال لى: إن حسني مبارك يعلم بذلك. **وكان مما قاله الدكتور أشرف مروان ما يلي:**

1- بخصوص عقد الطائرات Sea King : مطلوب الانتهاء من العقد غدا حتى يمكن تسليمه إلى العقيد عبد الرؤوف الذى سيسافر به إلى السعودية يوم الخميس 12 من يوليو، أما بخصوص الصواريخ والأصناف التكميلية التى لم يكن قد تم الاتفاق النهائي عليها مع الجانب البريطاني فيجرى إدراجها ضمن عقد آخر لاحق[1].

2- موضوع 32 طائرة ميراج: إن كمية الذخيرة المطلوبة لعقد طائرات الميراج كبيرة جدا وتصل قيمتها إلى 35 مليون دولار، ومطلوب تخفيض هذه الكمية.

3- طائرة هيلوكوبتر هدية للرئيس: إن الملك فيصل قرر إهداء الرئيس السادات طائرة هيلوكوبتر ومطلوب إرسال طيارين مصريين إلى السعودية لتسلُّمها.

4- لدي السعودية 1000 طلقة عيار 155 مم، ومطلوب تحديد الوقت اللازم لتسلُّمها.

---

(1) يلاحظ أن طائرة الهليوكوبتر إذا لم تسلح بالصواريخ جو- سطح فإنها لا تعدو أن تكون وسيلة نقل مريحة.

5- مطلوب تحرير كشف بقطع الغيار المطلوبة للمدافع 155 مم، لتسليمه إلى العقيد عبد الرؤوف قبل سفره إلى السعودية يوم الخميس القادم.

6- الطائرات سى 130 السعودية مطلوب سفرها إلى السعودية كل 15 يوم لإجراء الصيانة ولأغراض سياسية. ويمكن الاستفادة من هذه الطلعات فى نقل الأصناف المرسلة من مصر إلى السعودية وبالعكس[1].

7- اعتبارًا من اليوم فإن الاتصال بين السعودية ومصر يتم على مستوى الملك فيصل والرئيس السادات، ويجب ألا يتم على اتصال بين وزير الحربية المصري ووزير الحربية السعودي بخصوص هذه الموضوعات (كان وزير الحربية في زيارة رسمية إلى الصومال وأثيوبيا من 7-16 من يوليو 73).

قمت بالبت فى البنود أرقام 4 و5 و 6 المدرجة أعلاه أما البنود 1 و 2 و 3 فقد أحلتها إلى حسني مبارك الذى أفادني بأنه لم يطلب ذخيرة فى عقد الميراج، كما أفادني بأنه بمعاينة طائرة الهليوكوبتر التى يريد الملك فيصل أن يهديها إلى الرئيس السادات اتضح أنها من نوع أوجستابل 13 (Augusta Bell) ذات محرك واحد وزلاجات وهى متواضعة جدا وأوصى بأن يعتذر الرئيس عن عدم قبولها.

الدعم السوداني

إن مشاركة السودان فى تقديم الدعم العسكري للجبهة المصرية كانت تتوقف أولاً وأخيرًا على العلاقات الثنائية التى تربط مصر بالسودان والتي كانت فى الأعوام 71- 73 متغيرة، فتارة حسنة وتارة سيئة، دون أية أسباب واضحة.

كانت العلاقة بين مصر والسودان على أحسن ما يرام بعد ثورة مايو 69 فى السودان ووصول النميرى إلى الحكم. وإظهارا لروح التعاون بين البلدين قام السودان بإرسال لواء مشاة للتمركز فى جبهة قناة السويس. وعندما وقع انقلاب مضاد فى السودان فى 19 من يوليو 71 وقفت مصر بجانب نظام النميري

(1) كانت ليبيا قد خصصت طائرتي سى 130 للتمركز فى مصر منذ أوائل عام 73، ونتيجة للخلافات السياسية بين القذافي والسادات قامت ليبيا بسحب هاتين الطائرتين فى أواخر يوليو 73، فقامت السعودية بإرسال طائرتي سى 130 سعوديتين لتحلا محل الطائرتين الليبيتين (هذه الطائرة هى ما كان يقصدها أشرف مروان فى حديثه).

ورفعنا درجة استعداد لواء المظلات ولكن استبعد التدخل العسكري بعد أن ترامى إلينا أن الثوار قد سيطروا على الموقف سيطرة تامة. طلب القادة الجدد سحب لواء المشاة السوداني وبدأنا فى ترحيله وكانت آخر كتائبه تغادر القاهرة يوم 24 يوليو، وقبل أن تغادر الكتيبة الأخيرة القاهرة انهار الانقلاب فجأة بعد أن نجحت ليبيا في القبض على عدد من زعمائه أثناء سفرهم فى طائرة مدنية من لندن إلى الخرطوم عبر طرابلس. بعد عودة النميري إلى السلطة بمعاونة أشخاص جدد- ليسوا من جماعة خالد عباس[1] - قام بتحديد سلطات خالد عباس وأخذت سلطاته كوزير للدفاع تتلاشى شيئا فشيئا حتى أصبح منصبًا دون أية سلطة ثم أبعد نهائيًا من تلك الوظيفة. سبب إبعاد اللواء خالد عباس من السلطة فتورا فى العلاقات بين السادات والنميري. واستمر ذلك إلى أن نشطت الثورة فى جنوب السودان وأصبحت الحكومة المركزية في الخرطوم عاجزة عن السيطرة على الموقف فطلبت بعض المعونات الفنية من مصر في نوفمبر 71.

استجاب السادات لطلب النميري وصدرت التعليمات يوم 13 نوفمبر بإرسال كميات من قنابل الطائرات وكذلك 400 صاروخ جو- أرض تستخدم بواسطة طائرات الهليوكوبتر، وقد بلغت فى مجموعها حوالي 100 طن، واعتبارًا من يوم 15 نوفمبر قامت طائراتنا من طراز انتنوف 12 بنقل هذه الأصناف ومعها بعض الفنيين إلى جوبا فى جنوب السودان. كانت مساعدتنا للسودان فى قمع الثورة فى الجنوب ذات أثر مباشر فى تحسين العلاقات بين البلدين، وهكذا بدأ لواء المشاة السوداني يعود إلى الجبهة المصرية خلال ربيع عام 72. ولكن لم تكد تمضى ستة أشهر حتى بدأت العلاقات بين السادات والنميري تتدهور مرة أخرى، وفى يوم 27 من سبتمبر حضر إلى مكتبي العميد سعد بحر قائد لواء المشاة السوداني ومعه المستشار القانوني للسفارة السودانية فى مصر، وأبلغني أنه قد تلقى أمرا بالاستعداد للعودة إلى السودان ولكنه لا يعرف متى. وفى يوم 5 من أكتوبر تأكدت لديه الأوامر وبدأ اللواء السوداني ينسحب من الجبهة على

(1) خالد عباس كان عنصرًا رئيسًا فى انقلاب مايو 69 وعلى أثره رقي إلى رتبة لواء وتولى وزارة الدفاع فى السودان، وكان ينافس النميري على السلطة داخل القوات المسلحة وخارجها. وعند وقوع الانقلاب المضاد فى يوليو 71 كان خالد عباس خارج القطر ولم يعد إلى السودان إلا بعد فشل الانقلاب وعودة النميري مرة ثانية إلى السلطة.

ثلاث دفعات أيام 5 و 12 و 19 من أكتوبر 72. قمت بإخطار السيد الرئيس وبدأنا فى تقديم المساعدات اللازمة لترحيل الإخوان السودانيين للمرة الثانية[1].
وبينما كنا نقوم بترحيل اللواء السوداني إلى الخرطوم وصلتنا معلومات بأن منشآتنا التعليمية التى كانت متمركزة فى السودان بدأت تعاني بعض المضايقات من السلطات السودانية، فاتخذت القاهرة قرارا بتاريخ 14 من أكتوبر بسحب جميع أفرادها العسكريين من السودان، وبدأت عملية الإخلاء جوًا وبرًا وبحرًا اعتبارًا من 17 من أكتوبر ولمدة أسبوعين، وتدهورت العلاقات مرة أخرى بين السادات والنميري.

وفى أثناء اجتماع الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك فى دورته الثالثة عشرة وعد السودان أن يدعم الجبهة المصرية بلواء مشاة عند قيام الحرب. وهكذا بعد اندلاع حرب أكتوبر 73 بدأ لواء المشاة السوداني يعود إلى الجبهة المصرية للمرة الثالثة. ولكنه لم يستطع أن يصل إليها إلا بعد وقف إطلاق النار.

الدعم الجزائري

كانت العلاقات بين مصر والجزائر قد تدهورت بعد هزيمة يونيو 1967، وقامت الجزائر على أثر ذلك بسحب لواء المشاة الجزائري الذى كان قد أرسل إلى مصر عند قيام الحرب. وقد ساعدت زيارتى الأولى للجزائر التي قمت بها فى فبراير 73 على إعادة فتح الجسور بين البلدين، وفي أثناء زيارتي تلك أخبرني المسئولون الجزائريون بأنهم عندما سحبوا لواء المشاة الجزائري فإنهم سحبوا الأفراد ومعهم أسلحتهم الخفيفة فقط، أما باقي الأسلحة الثقيلة التابعة للواء فقد تركت فى مصر وأنهم لا يرغبون فى استعادة هذه الأسلحة «إنما يطلبون إخطارًا بتسلُّمها حتى يمكنهم تسوية ذلك فى قيودهم»، فوعدتهم بتنفيذ ذلك بمجرد عودتي إلى القاهرة حيث لم يكن لدي علم مسبق بهذا الموضوع. وفعلاً فور عودتي للقاهرة أصدرت تعليماتى إلى مدير إدارة الأسلحة بإرسال وثيقة إلى الجزائر تثبت

---

(1) هناك خفايا فى السياسة المصرية من الصعب معرفتها حتى على مستوى العديد من الشخصيات المسئولة. فأنا على سبيل المثال لا أعرف الخلافات السياسية التى كانت بين السادات والنميري والتي أدت إلى سحب اللواء السوداني وطرد وحداتنا المصرية التي كانت متمركزة في السودان.

تسلمنا تلك الأسلحة. وقد قابل الجزائريون هذا التصرف بالشكر والتقدير. وفي ديسمبر من العام نفسه أرسلوا إلينا 24 قطعة مدفعية ميدان فقبلناها شاكرين.

فى يوم 16 من سبتمبر 73 سافرت تحت اسم مستعار إلى الجزائر، وقابلت الرئيس هواري بومدين صباح 17 من سبتمبر. أخطرت الرئيس بقرارنا بدخول الحرب سألني عن توقيتها فأجبت بأنه لم يتحدد بعد ولكن من المؤكد أنه سيكون قبل مرور الأشهر الثلاثة المتفق عليها. سألني عن كفاءة القوات المسلحة فأجبت بأنها لم تكن فى يوم ما أفضل مما هي عليه الآن. سألني عن مستوى كفاءة القوات السورية فقلت له إنني أعتقد أنها تقريبًا فى مستوى القوات المصرية، فعلق قائلا: «إذا كان الموقف هكذا فبماذا تفسر الأسباب التى جعلت القوات الإسرائيلية تسقط 12 طائرة سورية فى المعركة الجوية التى وقعت منذ أربعة أيام؟» فأجبت «إن القوات الجوية الإسرائيلية متفوقة على القوات الجوية العربية سواء فى ذلك السورية أو المصرية، ويجب علينا أن نعمل تحت هذه الظروف. ومع ذلك فأني أوافق سيادتكم على أنه ما كان يجب علينا أن نسمح للعدو بأن يحقق تلك المكاسب فى معركة جوية واحدة، وفى اعتقادي ان إخواننا السوريين لا بد أنهم ارتكبوا بعض الأخطاء ولا بد أنهم وقعوا فى كمين جوى نصبه لهم العدو بمهارة وعموما فهذا مثل للأخطاء التى يمكن أن ترتكب أثناء القتال، وعلينا أن نتقبلها ونتعلم منها». لقد تحدثنا طويلا ولمدة ساعة ونصف الساعة حول المعركة. وإني اذكر جيدًا ما قاله «إن قرار الحرب هو قرار صعب، ولكن أصعب منه أن نبقى -نحن العرب- فى الوضع المهين الذى نحن فيه الآن». وقبل أن أغادره وعدني بأنه سيتصل بالرئيس السادات بخصوص هذا الموضوع.

بمجرد اندلاع الحرب قامت الجزائر بإرسال الدعم التالى إلى الجبهة المصرية:

1 سرب ميج 21

1 سرب سوخوى 7 (وصلت أيام 9 و 10 و 11 من أكتوبر 73).

1 سرب ميج 17

1 لواء مدرع (وصل يوم 17 أكتوبر 73).

وتعتبر الجزائر فى المركز الثاني بين الدول العربية التى ليست من دول المواجهة من حيث الدعم العسكري الذى قدمته للمعركة ويأتي ترتيبها بعد العراق. وعلاوة على الدعم العسكري الذى قدمته الجزائر، فقد سافر الرئيس هواري بومدين إلى موسكو فى نوفمبر 73 حيث دفع للاتحاد السوفيتي 200 مليون دولار ثمنا لأية أسلحة أو ذخائر تحتاج إليها كل من مصر وسوريا وذلك بمعدل 100 مليون دولار لكل منهما.

الدعم المغربي

غادرت الجزائر إلى المغرب بعد ظهر يوم 17 من سبتمبر ووصلت الدار البيضاء ليلا حيث كان السفير المصري فى انتظاري. انطلقنا من الدار البيضاء إلى الرباط حيث كان فى انتظارنا الكولونيل الدليمي وتناولنا معه العشاء فى منزله[1]، وفي أثناء تناول العشاء أخبرت الكولونيل الدليمي بأني قادم لمقابلة الملك فى مهمة سرية وعاجلة ورجوت أن تتم الزيارة بعيدا عن وسائل الإعلام والمظاهر البروتوكولية.

فى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم 18 من سبتمبر كنت أدلف أنا والكولونيل الدليمي إلى مكتب الملك وبعد أن دعاني الملك للجلوس انسحب الكولونيل الدليمي وأغلق الملك الباب من خلفه بالمزلاج ثم عاد الى مكتبه. كنت اعلم قبل سفري إلى المغرب أنه قد حدث الكثير من المتغيرات فى الفترة الأخيرة مما سوف يؤثر دون شك على اتفاقنا السابق. كنت أعلم أن معظم طياري السرب إف 5 الذى كان مقررا أن يدعم الجبهة المصرية قد اشترك فى الانقلاب الفاشل ضد الملك، وأن طياري السرب إما مقبوض عليهم أو هم ممنوعون من الطيران، كنت أعلم أن لواء الدبابات الوحيد لدى المغرب قد أرسل منذ عدة أسابيع إلى الجبهة السورية.

---

(1) بعد أن فشل الانقلاب الذى دبره الجنرال أوفقير ضد الملك عام 72 ترك منصبا وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة المغربية شاغرين. وصار الملك يشرف بنفسه على شئون الجيش والقوات المسلحة المغربية وكان الكولونيل الدليمي يقوم بعمل مدير مكتب أو chef de cabinet للملك فيما يتعلق بالشئون العسكرية.

أخبرت الملك بقرار الحرب دون ذكر التاريخ وسألته إذا كان يستطيع أن يخصص وحدات إضافية لتدعيم الجبهة المصرية. وهنا أجاب «يا أخ شاذلى- إن ما سمعته منك الآن من أخبار هو أفضل ما سمعت طوال حياتي. أنا سعيد بأن أسمع أننا- نحن العرب- سوف نتحدى عدونا وسوف نتخلص من الموقف المهين الذى نحن فيه. إننا سوف نشارك فى المعركة بقوات أكثر من القوات التى وعدتك بها فى لقائنا السابق. أنت تعلم إننا أرسلنا لواء الدبابات إلى سوريا ولكننا على استعداد لإرسال لواء مشاة آخر إلى الجبهة المصرية».

قضيت يوم 19 من سبتمبر فى بحث تنظيم وتجهيز لواء المشاة الذى سوف يرحل إلى الجبهة المصرية وخطة نقله بحرًا إلى الإسكندرية. عندما قابلت الملك فى اليوم التالى اقترحت أن يتم تجهيز اللواء خلال 7- 10 أيام وأن يغادر المغرب فى أول أكتوبر، ولكن الملك عقب قائلاً «إننا سوف نحتاج إلى وقت أطول لإعادة تنظيمه وتجهيزه، ثم إننا نحب أن نمنح الضباط والجنود إجازات ليزوروا فيها أهلهم قبل السفر، وسوف يدخل علينا رمضان بعد أيام، لذلك فإنني أفضل أن يقضى اللواء هنا شهر رمضان وعيد الفطر ويكون جاهزًا للترحيل فى النصف الثاني من نوفمبر». لم أحاول الإصرار على ميعاد أقرب من ذلك حتى لا أكشف يوم بدء القتال.

عندما علم الملك بأنباء الحرب من وكالات الأنباء قرر إرسال لواء المشاة فورا ودون أى انتظار، وقد استخدم فى ذلك جميع وسائل النقل الجوي المتيسرة فى المغرب جميعها بما فى ذلك شركة الخطوط الجوية المغربية، وعندما حضر الكولونيل الدليمي إلى مصر لزيارة الوحدات المغربية زارني فى المركز 10 يوم 27 من أكتوبر وقال لي «إن جلالة الملك يهنئك على الأداء الرائع الذى قمتم به ويتمنى لكم التوفيق، وقد طلب منى ان أقول لك لو أنك قلت له إن الحرب قريبة الى هذا الحد لأرسل اللواء معك». فشكرته وقلت له «أرجو أن يقدر جلالة الملك دقة موقفي بخصوص هذا الموضوع».

إن الدعم الذي قدمه المغرب للجبهتين السورية والمصرية يجعله يحتل المركز الخامس بين الدول العربية التى ليست من دول المواجهة ويأتي بعد العراق والجزائر وليبيا والأردن.

السلاح العربي ضد السلاح العربي

فى أواخر سبتمبر 72 اندلعت الحرب الأهلية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وفى 30 من سبتمبر اتصل بى الدكتور أشرف مروان وأبلغني بأن الرئيس أمر بأن ندعم اليمن الشمالي بخمس طائرات ميج 17 وطائرتي اليوشن 28، ولكن دون طيارين على أن نقوم بتسليم الطائرات في مطار عبد الناصر في ليبيا اليوم. اتصلت بالرئيس السادات لتأكيد معلومات تسليم الطائرات قبل تسليمها في ليبيا فأشار الرئيس إلى ما يلى:

يتم ترحيل طائرات الإليوشن 28 بواسطة طيارينا يوم 4 من أكتوبر عن طريق جدة، لا يجوز لطيارينا الاشتراك في العمليات فواجبهم هو توصيل الطائرات فقط ولكن لا مانع من قيامهم ببعض الطلعات التدريبية لتدريب الطيارين اليمنيين.

طائرات الميج 17 يتم تسليمها إلى ليبيا، وستتولى ليبيا مع اليمن إرسالها إلى هناك.

في يوم 3 من أكتوبر أمر الرئيس بزيادة طائرات الإليوشن إلى أربع بدلا من اثنتين، وفي حديث آخر مع الرئيس في اليوم نفسه أبلغته بأنه تم تسليم 5 طائرات ميج 17 إلى ليبيا يوم 2 من أكتوبر وأن طائرات الإليوشن 28 الأربع ستصل ميناء الحديدة يوم 5 من أكتوبر عن طريق جدة. وفي يوم 15 من أكتوبر 72 اتخذ الرئيس قرارًا سياسيًا آخر بتدعيم اليمن الشمالي بعدد 22 دبابة T-34 على أن تسلم أيضًا عن طريق جدة وقد تحركت الدبابات بالقطار يوم 18 من أكتوبر إلى قنا ومنها إلى سفاجة حيث تم تحميلها يوم 3 من نوفمبر وأقلعت بها الباخرة يوم 4 من نوفمبر من سفاجة في طريقها إلى جدة، وبعد وصول الدبابات إلى جدة طلب إبقاء السائقين مع الدبابات فصدق الرئيس على ذلك.

وإني أحكي هذه القصة لا لشيء إلا لأبين لهؤلاء الذين عندما يقارنون بين قوة العرب وإسرائيل يحسبون الأسلحة العربية جميعها مقابل الأسلحة الإسرائيلية، وهذا خطأ جسيم، لأن جزءا كبيرا من السلاح العربي يأكل بعضه بعضًا.

الفصل

التاسع والعشرون

29

تقييم الدعم العسكري العربي

وإذا نحن حسبنا إجمالي الدعم العسكري الذى قدمته الدول العربيـة إلى دول المواجهة سواء قبل بدء حـرب أكتـوبر 73 أم بعـدها يتـضح لنـا أن إجمـالي هـذه القوات كان كما يلى:

الجبهة المصرية:

1	سرب ميج 21	جزائرى.
1	سرب سوخوى	جزائري.
1	سرب ميج 17	جزائري.
2	سرب ميراج	ليبيـين واحد يقوده طيارون ليبيون وآخر يقوده مصريون.
1	سرب هوكر هنتر	عراقي.
1	لواء مدرع	جزائري.
1	لواء مدرع	ليبي.
1	لواء مشاة	مغربي.
1	لواء مشاة	سوداني.
1	كتيبة مشاة	كويتية.
1	كتيبة مشاة	تونسية.

الجبهة السورية :

3	سرب ميج 21	عراقي.
1	سرب ميج 17	عراقي.
1	فرقة مدرعة	عراقية.
1	فرقة مشاة	عراقية.
2	لواء مدرع	أردني.
1	لواء مدرع (عدا كتيبة)	مغربي.

الجبهة الأردنية:

1	لواء مشاة	سعودي.

وإذا نحن قارنا بين وحدات الدعم العسكري هذه وبين مقررات مجلس الدفاع المشترك العربي فى دورتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة نجد أن هناك وحدات دعم لم ترسل إلى الجبهات طبقا لتلك القرارات وبيانها كما يلى:

1	سرب ليتننج	سعودي.
1	سرب ليتننج	كويتي.

1 سرب ميج 17 جزائري[1].

1 سرب F-5 مغربي[2].

وبصرف النظر عن الأسباب التى منعت تلك الدول من إرسال وحدات الدعم هذه سواء أكانت ضعف مستوى التدريب أم عدم صلاحية الطائرات أم عدم توافر الطيارين، فإن ذلك لا يقلل مطلقا من مظهر التعاون العربي الذى ظهر فى أجمل صورة له خلال حرب أكتوبر 73 والذى يمكن أن يكون نموذجا لأي عمل عربي مشترك فى المستقبل، بعد أن نتحاشى طبعا الأخطاء التى ارتكبت عند حشد هذه القوات وبعد أن نستوعب الدروس التى تعلمناها نتيجة لهذه التجربة.

لقد قامت تسع دول عربية بتقديم الدعم العسكري لدولتي المواجهة، وإذا رغبنا فى تقييم هذا الدعم من ناحية قوة التأثير فإنه يمكن ترتيب هذه الدول تبعًا للأسبقية التالية[3]:

المركز الأول	الجمهورية العراقية	150
المركز الثانى	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	70
المركز الثالث	الجمهورية العربية الليبية	50
المركز الرابع	المملكة الأردنية	20
المركز الخامس	المملكة المغربية	15
المركز السادس	المملكة العربية السعودية	5

(1) أرسلت الجزائر لواء مدرعًا بدلاً من سرب ميج 17.

(2) أرسل المغرب لواء مشاة بدلا من سرب F-5.

(3) لقد اجرى تقييم الدعم العربي بناء على الأسس التالية:

1 سرب جوي يعادل 20 نقطة.

1 لواء مدرع يعادل 10 نقاط.

1 لواء مشاة يعادل 5 نقاط.

1 كتيبة مشاة تعادل نقطة واحدة.

وفى حالة التعادل تعطى الأسبقية لتاريخ الوصول.

المركز السابع	جمهورية السودان الديمقراطية	5
المركز الثامن	دولة الكويت	1
المركز التاسع	الجمهورية التونسية	1

هناك 7 دول عربية أخرى لم تسهم فى المعركة بقوات عسكرية وهى: الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[1]، ولعل عدم اشتراك هذه الدول فى تقديم الدعم العسكري لا يعني إحجامًا منها عن ذلك وإنما يعني أنه لم يكن لديها ما تستطيع أن تقدمه للمعركة.

وهكذا يمكن القول إن التعاون العربي خلال حرب أكتوبر كان أفضل صورة ظهر بها العرب منذ إنشاء دولة إسرائيل. ولكن يجب أن نعترف بأخطائنا وأن نتعلم منها، فقد كان الخطأ الأول هو التأخير الواضح فى إرسال هذا الدعم العسكري إلى الجبهات المختلفة مما جعل الكثير من وحدات الدعم تصل فى وقت متأخر لا يسمح بأن يكون لها تأثير كبير على سير المعركة، والخطأ الآخر هو أن بعض وحدات الدعم كان مستوى تجهيزه وتدريبه لا يسمح له بأن يدخل فى معركة ضد القوات الإسرائيلية التى كانت على مستوى عال من التجهيز والتدريب.

ولكي نتعلم من أخطاء الماضي فإني أوصي الدول العربية بما يلي:

1- تقوم دول المواجهة ببناء نظام دفاع جوي قوي يستطيع الدفاع عن قواتها المسلحة وعن منشآتها الحيوية والمدنية، وعلاوة على ذلك يستطيع أن يوفر الدفاع الجوي المؤثر لقوات الدعم العربي التى تصل قبل بدء العمليات الحربية مع العدو وبعدها.

2- تقوم دول المواجهة ببناء أعداد إضافية من المطارات تزيد على حاجتها الفعلية بحيث تستطيع هذه المطارات أن تستوعب أسراب الدعم العربي عندما يتقرر حشدها فى الجبهة.

---

(1) الدول الآتية لم تكن قد انضمت بعد إلى الجامعة العربية قبل أكتوبر 73: الصومال، موريتانيا، جيبوتي.

3- تلتزم كل دولة عربية بتنفيذ توصيات رؤساء أركان حرب القوات المسلحة للدول العربية فى الدورة الثالثة عشرة المنعقدة بالقاهرة فى 13 من ديسمبر، بأن تخصص 15٪ من دخلها القومي لتطوير ورفع الكفاءة القتالية لقواتها المسلحة مع إعطاء الأسبقية الأولى في التطوير والدعم للقوات الجوية والدفاع الجوي، ثم القوات المدرعة بعد ذلك. إن الحرب القادمة مع إسرائيل سوف تعتمد أساسا على الطائرات والدبابات. ويجب أن نعلم أن الكيف هو أساس النجاح في المعركة وأن الكم يمكن أن يؤثر على المعركة إن كان فارق الكيف ليس كبيرًا، أما إذا كان فارق الكيف كبيرا فلن يجدي التفوق فى الكم شيئا. إن الشجاعة والروح المعنوية تلعبان دورا مهما فى إحراز النصر ولكن يجب أن نعلم أن قائد الطائرة F-5 مهما كان شجاعًا فإنه لن يستطيع أن يسقط طائرة الفانتوم أو طائرة F-16 أو F-15 ومن هنا يجب أن يعلم العرب كيف ينتقون أسلحتهم، فإما أن يشتروا السلاح الذى يستطيع أن يواجه السلاح الإسرائيلي أو يوفروا أموالهم ولا يشتروا به أى سلاح متخلف تستطيع إسرائيل أن تدمره فى أى وقت تشاء. إن دول المواجهة لا يعوزها فرد المشاة وإنما تعوزها الطائرة والدبابة والصواريخ الموجهة ضد الدبابات والصواريخ الموجهة ضد الطائرات إلى غير ذلك من الأسلحة المتقدمة والمتطورة، ومن هنا يجب على كل دولة عربية ترغب فى أن تقدم دعمًا عسكريًا حقيقيًا، أن تشرع فورا فى تطوير قواتها المسلحة ورفع مستواها إلى المستويات العالمية.

4- مرة أخرى أنادى بأن تتعاون الدول العربية في خلق صناعة حربية متطورة طبقا لما جاء فى توصيات رؤساء أركان حرب القوات المسلحة للدول العربية فى ديسمبر 72 نظرا، لأن إقامة صناعات عسكرية تحتاج إلى أموال وخبرة فنية وسوق للسلاح لا يمكن توافره فى دولة واحدة أما إذا اجتمعت الدول العربية فى مجموعة واحدة- أو حتى فى مجموعتين- فإنها تستطيع إن تشكل بذلك ظروفًا مثالية للإنتاج الحربي.

5- وأخيرا يجب أن تتمركز وحدات الدعم العربي فى دول المواجهة قبل بدء العمليات بوقت كاف حتى يمكن الاستفادة منها على الوجه الأكمل.

الدعم المالي العربي

لقد ذكرت فيما سبق إن الدعم العسكري العربي لدول المواجهة يفوق فى أفضليته الدعم المادي، حيث إنه يزيد من قوتها وقدراتها القتالية بصفة مباشرة، أما الدعم المادي فإنه يحتاج إلى وقت لكي تظهر نتائجه. وإني لم أتعرض فى هذه المذكرات إلى الدعم العربي المادي، إلا فى حالات ثلاث وهى: مقررات مؤتمر الخرطوم 67، والمعونة المالية العراقية لمصر، والمعونة الجزائرية لمصر عام 73. ولا يعني هذا أن هذا هو كل ما قامت به الدول العربية من دعم مادي لمصر أو دول المواجهة، وإنما يعني أن تلك هى المعونات الثابتة والمسجلة والتي كنت أنا على علم بها، وإننا نسمع الآن كلاما كثيرا عن معونات مالية كبيرة دفعت إلى مصر، ولكن للأسف الشديد ليست هناك مراجع رسمية تؤكد وتحدد هذه المعونات.

يقول الأستاذ هيكل في كتابه «الطريق إلى رمضان» إنه خلال الأيام الأولى لحرب أكتوبر 73 تبرعت ليبيا بمبلغ 40 مليون دولار، 4 ملايين طن من الزيت، وإن المملكة العربية السعودية تبرعت بمبلغ 200 مليون دولار وإن دولة الإمارات تبرعت بمبلغ 100 مليون دولار. قد تكون هناك تبرعات أخرى من هذه الدول أو من دول عربية أخرى قبل حرب أكتوبر وأثناءها.

ولكي نقيم المساعدات المالية تقييما عادلا، فقد قمت بعمل دراسات تبين تكاليف إنشاء الوحدات المختلفة وإدامتها بالنسبة لأسعار ما قبل عام 1973، فاتضح لى أن كل عشرة ملايين دولار تتبرع بها أية دولة من غير دول المواجهة تعادل نقطة واحدة وبالتالي فإن من يتبرع بمائة مليون دولار فكأنه أسهم فى المعركة بعشر نقاط ومن تبرع بألف مليون دولار فإنه يحرز مائة نقطة فى قومية المعركة، وهكذا. فإذا نحن عرفنا على وجه اليقين الأموال التى تبرعت بها كل دولة عربية فإنه يصبح فى إمكاننا إعادة النظر فى الترتيب الذى ذكرناه.

الباب السابع

إدارة العمليات الحربية

الفصل

الثلاثون

30

الهدوء الذي يسبق العاصفة

الاجتماع المصري- السوري فى الإسكندرية أغسطس 73

فى تمام الساعة 1400 يوم 21 من أغسطس 73 دخلت ميناء الإسكندرية باخرة ركاب سوفيتية وعليها 6 رجال سوريين كان يتوقف على قرارهم مصير الحرب والسلام فى منطقة الشرق الأوسط. كان هؤلاء هم اللواء طلاس وزير الدفاع، واللواء يوسف شكور (ر.ا.ح. ق. م. س)، واللواء ناجي جميل قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، واللواء حكمت الشهابي مدير المخابرات الحربية، واللواء عبد الرزاق الدردرى رئيس هيئة العمليات، والعميد فضل حسين قائد القوات البحرية. كانوا جميعا بملابسهم المدنية ولم تخطر وسائل الإعلام في مصر أو في سوريا بأي شيء عن هذا الموضوع سواء قبل وصول الوفد أم بعده. كنت أنا في استقبالهم على رصيف الميناء حيث خرجنا دون أية مراسم إلى نادي الضباط حيث أنزلوا خلال فترة إقامتهم بالإسكندرية.

وفى الساعة 1800 من اليوم نفسه اجتمع الوفدان المصري والسوري فى مبنى قيادة القوات البحرية المصرية فى قصر رأس التين بالإسكندرية. كان الوفد المصري يتكون من الفريق اول أحمد إسماعيل وزير الحربية، والفريق سعد الدين الشاذلى (ر. ا. ح. ق. م. م)، واللواء محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوى، واللواء حسني مبارك قائد القوات الجوية، واللواء فؤاد ذكري قائد القوات

البحرية، واللواء عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات، واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية. كان هؤلاء الرجال الثلاثة عشر هم المجلس الأعلى للقوات المصرية والسورية المشتركة، وكان يقوم بأعمال السكرتارية لهذا المجلس اللواء بهي الدين نوفل.

كان الهدف من اجتماع هذا المجلس هو الاتفاق على ميعاد الحرب. وحيث إن قرار الحرب هو فى النهاية قرار سياسي وليس قرارًا عسكريًا فقد كانت مسئوليتنا تنحصر في إعطاء الإشارة للقيادة السياسية في كل من مصر وسوريا بأننا جاهزون للحرب في حدود الخطط المتفق عليها، وأن نحدد لهم أفضل التواريخ المناسبة من وجهة نظرنا. استمرت اجتماعاتنا خلال يوم 22 من أغسطس، وفى صباح يوم 23 من أغسطس كنا قد اتفقنا على كل شيء وأخذنا نعد الوثائق الرسمية لهذا الاجتماع التاريخي. وكان قرارنا يتلخص في أننا مستعدون وجاهزون للحرب وفيما يتعلق بتاريخ الحرب **فقد اقترحنا توقيتين أحدهما خلال الفترة من 7 إلى 11 من سبتمبر والثاني خلال الفترة من 5 إلى 11 من أكتوبر 73. وعلاوة على ذلك فقد اقترحنا أفضل الأيام داخل كل مجموعة من التوقيتات وقد طالبنا القيادة السياسية بأن تخطرنا بالقرار الخاص بتوقيت الحرب قبل بدء القتال بخمسة عشر يوما، وقد حرر محضر الاجتماع من صورتين وتم التوقيع عليهما من قبل كل**

من (ر. ا ح. ق. م) السوري والمصري (اللواء يوسف شكور عن الجانب السوري، والفريق سعد الدين الشاذلي عن الجانب المصري). كان انتخاب توقيت سبتمبر يعني أن القيادة السياسية يتحتم عليها اتخاذ القرار وإخطارنا به قبل يوم 27 من أغسطس أي بعد 4 أيام على الأكثر من تاريخ انتهاء المؤتمر، فلما جاء يوم 28 دون أن نخطر بشيء بدا واضحًا أن الحرب ستكون في 5 من أكتوبر أو بعد ذلك بقليل.

فرض قيود مشددة لإخفاء نوايانا

تم في اجتماع الإسكندرية تنسيق الخطط المصرية السورية الخاصة بالسرية والأمن والخداع التعبوي والإستراتيجي والسياسي، وإني أذكر تلك اللحظة التي انتحى فيها بي اللواء يوسف شكور جانبًا وقال هامسًا «يجب أن تفرض احتياطات أمن مشددة حول هؤلاء الضباط الأربعة عشر الذين حضروا اجتماع الإسكندرية. يجب ألا يسافر أي منهم إلى خارج البلاد يجب ألا يركب أحدهم أية طائرة حتى في الخطوط الداخلية. إن اختطاف أحدهم قد يسبب لنا مشكلات كبيرة!» ولم يكن ما همس به اللواء يوسف شكور إلا بعضا من عشرات الإجراءات التي اتخذت لتأمين السرية والخداع والأمن بالنسبة للقوات والقادة وإخفاء نوايانا عن العدو.

بدأ أعضاء الوفد السوري في العودة إلى بلادهم اعتبارا من يوم 24 من أغسطس، ولكن بأسلوب مختلف تماما عن أسلوب حضورهم. فمنهم من عاد جوا عن طريق السعودية، ومنهم من عاد بطريق البحر، ومنهم من بقي عدة أيام أخرى ، واعتبارًا من 21 من سبتمبر بدأ العد التنازلي نحو حرب أكتوبر. كان علينا أن نقوم بالكثير خلال تلك الأيام الخمسة عشر لكي نتخذ أوضاع الهجوم النهائية: حشد وحدات المدفعية، حشد وحدات المهندسين، التعبئة واستدعاء الاحتياطي، تحرك الغواصات واتخاذ أوضاعها، إلخ.. وكنا قد أعددنا جدولا محددا يشمل جميع هذه الإجراءات وما يجب أن يتم في كل ليلة وعلى طول امتداد فترة العد التنازلي. **وفى الأول من أكتوبر 73 أخطرنا قائدي الجيش الثاني والثالث بأن تمام الاستعداد لتنفيذ الخطة بدر هو يوم 6 من أكتوبر، وقد فرضنا**

عليهما أن يجري تبليغ قادة الفرق يوم 3 من أكتوبر فقط وقادة الألوية يوم 4 من أكتوبر وقادة الكتائب والسرايا يوم 5 من أكتوبر وقادة الفصائل وضباط الصف والجنود بتمام الاستعداد قبل بدء الهجوم بـ6 ساعات فقط. لقد كانت عملية إخفاء أخبار الحرب عن رجالنا عملية شاقة حقا فهناك بعض الأفعال والتصرفات التي يمكن للجندي المحترف أن يفسرها بسهولة على أنها الحرب حتى دون أن يخطره أحد بذلك، مثال ذلك التصرفات التي تتم خلال فترة العد التنازلي: فتح القوات واتخاذ أوضاع الهجوم بدلاً من أوضاع الدفاع، الخ.. ومن هنا كان من الواجب علينا أن نجد تفسيرات أخرى لمثل هذه التصرفات، وقد اعددنا خطة لذلك وأعتقد أننا نجحنا إلى حد كبير في حجب قرار الحرب وتوقيتها عن رجالنا حتى المواعيد المحددة لذلك والتي سبق لي أن ذكرتها.

ولكي أعطي صورة لمدى السرية التي فرضت على رجالنا فإني سوف أحكي القصة التالية: لقد تحركت يوم الجمعة 5 من أكتوبر إلى الجبهة حيث زرت كلا من الجيشين الثاني والثالث للتأكد من تمام الاستعداد وأن كل شيء يسير طبقا للجدول الزمني السابق تحديده وبينما كنت في الجيش الثاني جال بخاطري أن ألقي نظرة أخيرة على مواقع العدو شرق القناة فتحركت ومعي اللواء سعد مأمون إلى نقطة ملاحظة لنا لا يفصلها عن مواقع العدو سوى أقل من 200 متر. كان كل شيء هادئا تماما ولا توجد أية مظاهر تدل على أن العدو قد شعر باستعداداتنا وأنه يقوم بتحضيرات مضادة التفت إلى سعد مأمون وقلت له: «يبدو أن العدو لا يشعر بشيء مما يدور في جانبنا، ولكن ترى ماذا يعتقد رجالنا؟ هل يفسرون تصرفاتنا على أنها الحرب أم أنهم يصدقون تفسيراتنا؟»، فأجاب سعد مأمون: «نعم هناك الكثير ممن يعتقدون أن الحرب وشيكة ولكنها مجرد شكوك لم تصل إلى درجة اليقين، وحتى من تم إخطارهم بتمام الاستعداد فإنهم ما زالوا متشككين. لقد حضر إليّ أمس أحد قادة ألوية المشاة وقال لي هامسا: هل هي الحرب أم أنه مجرد تنفيذ مشروع تدريبي كما قيل لنا، فأجبته بأن يتم استعداده في التوقيتات المحددة له كما لو كانت الحرب فعلاً». أما بخصوص خداع العدو عن نوايانا بالهجوم فقد كانت لدينا خطة متكاملة تشمل الخداع التكتيكي والتعبوي والإستراتيجي والسياسي. وقد تم تنسيق خططنا للخداع مع خطط الجانب

السوري خلال مؤتمر الإسكندرية في أغسطس 73. كانت الخطة تعتمد على سلسلة من الأحداث تقع في عدة تواريخ محددة على المستويين العسكري والسياسي مما يعطى انطباعًا بأن الحرب ليست متوقعة في الوقت الذي حددناه لها. وفي هذا المقام يجب ألا ننسى إجراءين مهمين لعبا دورًا أساسيا في عملية الخداع، وكان أولهما قد بدأ منذ عدة سنوات وأما الثاني فكان قد بدأ اعتبارًا من أكتوبر 1973. كنا قد حشدنا للدفاع عن قناة السويس 7 فرق (5 فرق مشاة + فرقتين مدرعتين). كانت فرق المشاة الخمس تحتل النسق الأول في الدفاع (النسق الأول يعنى الخط الأول. وكانت مواقع هذه الفرق تبدأ من الحافة الغربية للقناة وتستمر بضعة كيلومترات إلى الغرب)، وكانت الفرقتان المدرعتان تحتلان النسق الثاني للدفاع وكانت تتجمع خلف فرق المشاة وعلى مسافة 20 إلى 25 كيلومترا غرب القناة كانت خطتنا الهجومية تعتمد على أن تقوم فرق المشاة الخمس هذه باقتحام قناة السويس، كل واحدة في حدود قطاع معين يدخل ضمن حدود القطاع الذي كانت مكلفة بالدفاع عنه. وقد كان حشد قواتنا بهذا الأسلوب يسمح لنا بالاستغناء عن الكثير من التحركات التي يحتّمها حشد القوات لاتخاذ أوضاع الهجوم[1]. أما الإجراء الثاني فقد كان تعديل نظام التعبئة في القوات المسلحة المصرية اعتبارًا من شهر يوليو 72، كما سبق أن بينت في الباب الثاني. **لقد كان أول استدعاء طبقا للنظام الجديد هو 5 إلى 10 من أكتوبر 72، وتوالت بعد ذلك الاستدعاءات بأشكال مختلفة حتى بلغت 22 استدعاء قبل أكتوبر 73. وكان الاستدعاء رقم 23 هو الاستدعاء للحرب، فاعتقد العدو أن هذا الاستدعاء لا يختلف عن غيره من الاستدعاءات الأخرى.** وهكذا فإن المفاجأة التي حققناها يوم 6 من أكتوبر 73 كانت نتيجة سلسلة من الإجراءات المتعددة التي كان يجري تنفيذها ضمن خطة محبوكة الأطراف تم وضع أسسها قبل بدء الحرب بمدة طويلة.

---

(1) كان توزيع قواتنا بهذه الصورة كما كانت خططنا الهجومية اعتبارًا من المآذن العالية عام 71، إلى جرانيت 2 عام 71/ 72، إلى بدر عام 73كانت جميعها تعتمد أساسًا على قيام فرق المشاة الخمس بالهجوم من أوضاعها الدفاعية دون أية عملية إعادة تجميع بين الفرق.

عدت من رحلتي السرية إلى الجزائر والمغرب في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل 21/ 22 من سبتمبر، وفى الساعة التاسعة صباحًا كنت أحضر المؤتمر الشهري مع القادة، لقد كان مؤتمري السادس والعشرين. كنت أحس بشعور غريب خلال هذا المؤتمر. لم يبق سوى 14 يوما على بدء الحرب وهاأنذا أجتمع بالقادة الميدانيين وكبار ضباط القيادة العامة للقوات المسلحة جميعهم. هؤلاء الرجال الذين وضعت مصر ثقتها بهم.. هؤلاء الرجال الذين سوف يقودون أصعب عملية عبور في التاريخ. لقد كنت أشعر بالثقة بأننا سوف ننتصر. لقد أعددنا العدة لكل شيء وقدرنا الاحتمالات جميعها فلماذا لا ننتصر؟ إن كلا من هؤلاء القادة- بل والمستويات الأقل منهم- يعلم دوره في العملية الهجومية والإجراءات التي يتحتم عليه القيام بها، بتفاصيلها كلها منذ بدء الهجوم وحتى 24 ساعة بعد ذلك بتفاصيل التفاصيل وبالساعة والدقيقة والمكان.

إنهم يعلمون أيضا تفاصيل الإجراءات التي يقومون بها قبل بدء الهجوم. إن كل ما ينقصهم هو معرفة يوم الهجوم وساعته وعندئذ تدور عجلة الحرب الرهيبة التي يشترك فيها بصفة مباشرة ما يقرب من 400000 رجل من أبناء مصر (قوات برية وجوية ودفاع جوي وبحرية) بينما يحمي خطوط مواصلاتهم وقواعدهم ومنشآتهم حوالي 800000 رجل آخر، ومن ورائهم يقف 35 مليون مصري. لقد جال ذلك بخاطري وأنا أقف أمام هؤلاء الرجال الذين ستكتب أعمالهم تاريخ مصر. لقد قلت لهم في بعض مؤتمراتي السابقة: عندما ننجح في عبور القناة وتحطيم خط بارليف سوف يسجل هذا العمل كأعظم عمل عسكري في تاريخ الحروب، وسيكون مجال فخر لكل رجل عسكري أن يذكر بكل اعتزاز لأبنائه وأحفاده أنه خدم في القوات المسلحة المصرية خلال تلك الفترة[1]. أما في

(1) نشرت صحيفة الأهرام يوم 25 من يناير 73 حديثا للفريق الشاذلي ألقاه في الضباط والجنود الذين قاموا بتنفيذ مشروع تدريب لعبور قناة السويس جاء فيه ما يلي:
«إننا نعترف بأن ما أقامه العدو من ساتر ترابي ومن تحصينات على الشاطئ الشرقي للقناة يعتبر من الأعمال الهندسية الضخمة، وأن قناة السويس في صورتها الجديدة قد أصبحت مانعًا فريدًا، ومع ذلك فإننا نؤكد أننا قادرون على اقتحامه، وسوف نقتحمه، ونثبت للعالم أجمع أننا- نحن أحفاد الفراعنة العظام، والعرب البواسل- قادرون على أن =

ذلك اليوم 22 من سبتمبر فلم أذكر أية كلمة عن الحرب واحتمالاتها وحبست شعوري إلى أن انتهى مؤتمرنا في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم. وفيما بين الساعة 1900 و 2200 من اليوم نفسه حضرت اجتماعًا برئاسة الوزير وحضر معنا اللواءات: حسني مبارك، ومحمد علي فهمي، والجمسي، ونوفل، وحسن الجريدلي وقد استمعنا خلال هذا اللقاء إلى التعديلات الأخيرة التي أدخلت على خطة القوات الجوية السورية.

في الأيام التالية وحتى بدء القتال وزعت وقتي بين مهام العمليات والعمل الروتيني. لقد كنت حريصا ألا أقوم بإلغاء أي التزام اجتماعي أو روتيني حتى لا يستطيع أحد أن يستنتج شيئا. لقد كانت زوجتي هي الأخرى أحد أهدافي في عملية الخداع وقد أعددت العدة لذلك قبل بدء القتال بفترة طويلة. لقد عودتها طوال الفترة التي أشغل فيها منصب (ر. ا. ح. ق. م. م) أن تتلقى فجأة هاتفًا من مكتبي يخطرها بأنني أقوم بزيارة الوحدات، وأن أتغيب لمدة أسبوع دون أن أتصل بها. وهكذا أمكنني أن أقوم برحلتي السرية إلى الجزائر والمغرب ما بين 16 و 22 من سبتمبر دون أن تعرف إنني خارج القطر، وعندما انتقلت إلى المركز 10 اعتبارا من أول أكتوبر وانقطعت أخباري عن المنزل لم يكن ذلك شيئا غريبا عليها، إذ أنها تعودت على ذلك، إلى أن استمعت إلى أخبار الحرب من الإذاعة والتليفزيون مثلها في ذلك مثل أية مواطنة مصرية عادية.

كانت الأمور تسير في مجراها الطبيعي، ففي يوم 27 من سبتمبر دعا وزير الحربية رفاقه من الوزراء لزيارة القيادة العامة للقوات المسلحة حيث شرح لهم

= نقدم للعالم نماذج جديدة من قدراتنا القتالية لاسترداد حقنا المسلوب وأرضنا المغتصبة. ليت مصر كلها كانت معنا اليوم لترى، فتزداد ثقتها بنفسها وبقدرة أبنائها على تحقيق النصر إن شاء الله. إنني أثق بقدرة قواتنا المسلحة وأتعشم أن تتاح لنا الفرصة قريبا لكي نثبت للعدو فوق أرض المعركة أن الجندي المصري قادر على الوصول إليه وهزيمته. وسوف يسجل التاريخ إلى الأبد معركة الجيش المصري في اقتحام قناة السويس كإحدى المعارك الخالدة في التاريخ العسكري. وسوف يكون مجرد ذكر أحدكم أنه اشترك في معركة القناة ما يعادل أرفع الأوسمة وستشهد لصاحبها بالبطولة والشجاعة».

تنظيم القيـادة وأسلوب عملها. وكان أكثر ما شـد انتباههم هو الماكينات المكتبيـة Office machines التي كانت قد وصلتنا منذ عدة أشهر فقط[1]. وفي صباح 27 من سبتمبر رافقت الوزير ومعنا عدد مـن ضـباط القـوات المسلحة لزيـارة قـبر الرئيس عبد الناصر ثم حضرنا حفل تأبين له في القيادة العامة حضره عـدة مئـات من الضباط من مختلف فروع القوات المسلحة. وفى المساء حضرت الحفـل الـذي أقامه الاتحـاد الاشتراكي بمناسبـة ذكرى الرئيس الراحل عبد الناصر، وقد ألقـى الرئيس السادات خطابا بهذه المناسبـة ولكن كان خطابًا معتدلا بعكـس خطاباتـه السابقة كلها التى كان يدق فيها طبول الحـرب. وبين تلك المناسـبات الاجتماعيـة كنت ألتقي بأحد القادة أو أحضر مؤتمرًا من مؤتمرات العمليات لتـدقيق خطـة أو بحث مشكلة طارئة.

كانت الحلقة الأخيرة من سلسلة الإجراءات الخداعية هي الإعلان المسـبق بقيامنا بإجراء المشروع الإستراتيجي السنوي في المدة ما بين أول أكتوبر وحتـى 7 من أكتوبر، وتحت هذا الستار كنا سنقوم باستدعاء الاحتياطي وننتقل من مراكـز القيادة العادية إلى مراكز القيادة الميدانية[2]. وفى خـلال تلـك الفـترة كنـت أركـز مجهودي على ثلاثة مواضيع رئيسية: الأول هو عمليـة اسـتدعاء الاحتيـاط طبقـا للتـخطيط المسبق، والثاني هو استمرار عمليـة حـشد القـوات ولاسـيما عنـاصر المدفعية ومعدات العبور التى كانت مؤجلة حتى آخـر وقت ممكن، والأخـير هـو مراقبة مدى نجـاح خطة الخداع وتقييم أعمال العدو، حتى يمكننا أن نستنتج مـن تلك الأعمال ما إذا كان قد اكتشف نوايانا للهجوم أو لا. وإلى جـانب ذلك كانت هناك عشرات المواضيع الأخرى الأقل أهمية. مثال ذلك اختبار خطة المواصلات، تنظيم واختبار خطة الدفاع عن المركز10. مراجعة البيانين الأول والثـاني اللـذين ستصـدرهما القيادة العامة للقوات المسلحة بعد بدء العمليات إلخ...

---

(1) قبل ذلك بعامين أدخلنا تعديلات جـذرية على تنظيم إدارة المطبوعات والنشر. وبعد ذلك قمنا بإدخال العديد من أجهزة المكاتب الحديثـة التـى تـساعد في رفـع مـستوى الإدارة في جـميع القيادات وعلى جميع المستويات.

(2) القيادة العامة للقوات المسلحـة تنقـل إلى المركـز رقـم 10 خـلال المـشاريع الإسـتراتيجية وخلال الحرب.

في الأول من أكتوبر اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت رئاسة الرئيس السادات. قام كل قائد بإعطاء الإشارة أمام الرئيس بأنه مستعد وقادر على تنفيذ المهمة المكلف بها، وأتبع ذلك بعض الكلمات المشجعة من الرئيس، وانتهى الاجتماع بعد ساعتين فقط[1]. وفى يوم 3 من أكتوبر سافر الوزير إلى سوريا ومعه اللواء نوفل وبعد عودته قال لي «لقد كان السوريون يريدون أن يؤجلوا يوم ى (يوم بدء القتال) لمدة 48 ساعة ولكني قلت لهم إن هذا لا يمكن الآن، إن مثل هذا التأجيل قد يضيع عامل المفاجأة، فكروا في موقف الفريق الشاذلي على الجبهة المصرية وما يمكن أن يسببه ذلك له من مشكلات، لا أعتقد أنه يمكن أن يوافق على هذا التأجيل، وقد وافقوا في النهاية على أن يبقى يوم ى كما هو وأن تكون ساعة س هى 1400 يوم 6 من أكتوبر 73». لقد كان فعلا من المستحيل إيقاف عجلة الحرب أو تأجيلها لقد كانت الحرب قد بدأت فعلاً بالنسبة لبعض الوحدات. لقد أبحرت بعض غواصاتنا يوم الأول من أكتوبر لتتخذ أوضاع القتال وتقوم بتنفيذ المهام المتخصصة لها في التوقيتات المحددة لذلك، ولأغراض الأمن والسرية فقد فرضنا صمتًا لاسلكيًا ولم تكن هناك أية وسيلة للاتصال بهذه الغواصات إلا بعد بدء العمليات الفعلية. وقد تذكرت في تلك اللحظة اللواء ذكري قائد البحرية عندما اتصل بي قبل أن تخرج الغواصات إلى البحر وقال «ستخرج الغواصات إلى البحر الآن، إني أؤكد لك مرة أخرى أنه ليس هناك من وسيلة للاتصال بهم لإجراء أي تعديل في التوقيت. هل أعطي لهم الأمر بالخروج؟»، قلت له «نعم لا تغيير في أي شيء».

وفى يوم 4 من أكتوبر وقع حادث مهم كان من الممكن أن يكشف نوايانا للهجوم، ففي هذا اليوم قامت شركة مصر للطيران بإلغاء رحلاتها وبدأت تقوم بتنفيذ خطة إخلاء لطائراتها، وعندما علمنا في القيادة بهذا التصرف الغريب واستفسرنا عن أسبابه قيل لنا إنه تم بناء على تعليمات من وزير الطيران، وقد

---

(1) اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تستغرق في المتوسط 4 ساعات للاجتماع الواحد. وهناك تسجيل كامل لما دار في هذا الاجتماع أتعشم أن يذاع في يوم من الأيام.

اتصل وزير الحربية بزميله وزير الطيران وطلب منه إلغاء تعليماته السابقة والعودة إلى الحالة العادية، وصباح يوم الجمعة 5 من أكتوبر كان العمل في شركة مصر للطيران قد عاد إلى حالته الطبيعية[1].

الله أكبر.. الله أكبر

في صباح يوم الجمعة تحركت إلى الجبهة لكي أتأكد بنفسي من أن كل شيء كان يسير على ما يرام، د خلت على اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث في مركز قيادته فوجدته يراجع الكلمة التي سوف يلقيها على جنوده عند بدء القتال، فعرضها عليّ وطلب رأيي فيها. كانت كلمة قوية ومشجعة حقا قلت له «إنها ممتازة ولكني لا أتصور أن أحدا سوف يسمعها. إن هدير المدافع والرشاشات وتساقط القتلى والجرحى لن يسمح لأحد بأن يستمع أو ينصت لأحد، فما بالك بهذه الخطبة الطويلة؟»، ثم لمعت في ذهني فكرة بعثها الله تعالى لتوها ولحظتها **إن أفضل شيء يمكن أن يبعث الهمم في النفوس هو نداء الله أكبر، لماذا لا نقوم بتوزيع مكبرات للصوت على طول الجبهة وننادي فيها الله أكبر، الله أكبر** سوف يردد الجنود بطريقة آلية هذا النداء وسوف تشتعل الجبهة كلها به؟ إن هذه هي أقصر خطبة و أقواها. وافق على الفور ولكنه أخبرني بأنه ليس لديه العدد الكافي من مكبرات الصوت التي يستطيع بها أن يغطي مواجهة الجيش الثالث، ومن مكتب اللواء عبد المنعم واصل اتصلت بمدير إدارة الشئون العامة وقلت له «أريد منك أن تدبر 50 مكبر صوت ترانزيستور وأن تسلم 20 منها إلى الجيش الثالث و30 للجيش الثاني على أن يتم ذلك قبل الساعة العاشرة صباح غد، حتى لو تطلب تنفيذ هذا الأمر سحب مكبرات الصوت جميعها من وحدات القوات المسلحة التي ليست ضمن تنظيم الجيشين الثاني والثالث» وطلبت إليه أن يعاود الاتصال بي بعد حوالي ساعتين في قيادة الجيش الثاني.

بعد أن اطمأننت على الجيش الثالث تحركت إلى الجيش الثاني حيث قابلت اللواء سعد مأمون. الذي اشتكى من أن وحدات المهندسين التي كان يتحتم

---

(1) إن هذا التصرف يثير بعض التساؤلات. لابد أن وزير الطيران علم بميعاد الحرب فمن الذي أخبره؟

دفعها حتى ليلة أمس لم تصل إليه كاملة وأحضر أمامي رئيس المهندسين في الجيش ليدلى بشكواه اتصلت فورا بمدير إدارة المهندسين للقوات المسلحة وتم حل الموضوع، وبينما كنت مع سعد مأمون اتصل بي مدير إدارة الشئون العامة وأعلمني بأنه سوف يكون قادرًا على تنفيذ التعليمات التى أصدرتها بخصوص تدبير مكبرات الصوت وتسليمها في التوقيتات التى حددتها له فشكرته على ذلك وأخبرت اللواء سعد مأمون بموضوع مكبرات الصوت التى سوف تسلم له وهتاف الجنود في أثناء اقتحام القناة بالله أكبر. عدت إلى المركز 10 وأنا أكثر اقتناعا بأننا سننتصر. لم يبق على بدء المعركة سوى أقل من 24 ساعة وجميع المظاهر تؤكد أن العدو لم يشعر بتحضيراتنا وهذا في حد ذاته يعتبر مكسبا كبيرًا. إن إسرائيل تحتاج إلى 72 ساعة لإتمام المرحلة الأولى من تعبئتها (تعبئة القوات المسلحة) وتحتاج إلى 96 ساعة أخرى لإتمام المرحلة الثانية من التعبئة والتى تشمل تعبئة موارد الدولة بأكملها للحرب، فلو فرضنا وعرفت إسرائيل الآن بنوايانا فلن يسعفها الوقت لتعبئة قواتها بشكل مؤثر[1].

شعوري وأفكاري قبل بدء المعركة

وبنهاية يوم الجمعة قررت أن أنام مبكرًا لكي آخذ أكبر قسط من الراحة قبل أن تبدأ العمليات ويصبح من الصعب الحصول على فرصة للنوم أو الراحة. تناولت عشاء خفيفا وأويت إلى فراشي الذي يقع في غرفة ملاصقة لغرفة العمليات، حاولت النوم ولكن دون جدوى. كان سيناريو SCENARIO عملية اقتحام قناة السويس وحصار وتدمير خط بارليف يمر في خيالي، وكلما انتهى عرض هذا الفيلم عاد ليعرض نفسه من جديد. وهنا بدأت حوارًا مع نفسي حول تصوير المعركة. كنت أناقش مع نفسي فكرتين: إحداهما تنادى بتصوير معركة العبور، والأخرى كانت تعارض الفكرة الأولى. ونظرًا لوجاهة الأسباب التى كانت تؤيد كل فكرة فسوف أعرض مزايا وعيوب الفكرتين تاركًا

---

(1) قامت إسرائيل بعد حرب 73 بتعديل خطة تعبئتها. وهى تدعي اليوم أن بمقدورها تعبئة قواتها كلها خلال 24 ساعة.

للقارئ حرية الحكم على أفضلية كل منهما[1]. و سوف أذكر فيما يلي كيف كانت الفكرتان تتصارعان في رأسي. وسأرمز بالرأي الذي يعارض التصوير بالأول وسأرمز بالرأي الذي يؤيد بالثاني.

فكرة تصوير الفيلم عن معركة العبور

الأول: إذا قمنا بتصوير فيلم عن معركة العبور فإن قيمته السوقية يمكن أن تزيد على 100 مليون دولار، أما قيمته التاريخية فإنها لا تقدر بثمن. ولكن كيف يمكن تصوير هذا الفيلم دون أن يكون مخرج الفيلم على علم مسبق بالسيناريو والمواقف والتوقيتات كلها. إن هذا يعني إذاعة أسرار الخطة للمخرج في الوقت الذي حجبنا فيه هذه المعلومات عن كثير من القادة، وحتى القادة فإن كلا منهم يعرف فقط ما يخص القوات التى تحت قيادته ولا يعرف عن عمل باقي القوات الأخرى إلا بالقدر الذي يتيح له التعاون معها. أما هذا المخرج فيجب أن يعرف كل شيء لكي يمكنه القيام بواجبه على الوجه الأكمل.

الثاني: صباح غد سوف يعلم عشرات الألوف من الضباط والجنود بنبأ الحرب، فماذا لو عرف أيضا مخرج الفيلم؟ يمكنك أن تدعو أحد المخرجين صباح غد وتكلفه بالمهمة.

الأول: ماذا تقول؟ غدا هذا مستحيل. لن يكون لديه الوقت الضروري لتنفيذ المهمة. إن مخرج الفيلم يحتاج إلى يوم كامل لفهم السيناريو. ثم يحتاج إلى 3 أو 4 أيام لتجهيز نفسه لعملية التصوير.

الثاني: من قال لك ذلك؟

الأول: لا أحد، ولكنى أعتقد ذلك. إن هذا هو التفكير المنطقي.

الثاني: الوقت ليس متأخرًا كما تعتقد. ما عليك إلا أن تستدعى المخرج صباح غد وتكلفه بالمهمة ثم تستمع إلى ما يقول.

---

(1) الرأي الأول يعارض تصوير الفيلم، أما الرأي الثاني فيؤيد ذلك.

الأول: ربما يطلب مني طائرتي هليوكوبتر على الأقل لكي يستخدمهما في التصوير وهناك احتمال أن يقوم رجالنا بإسقاطهما على اعتبار أنهما طائرتان معاديتان، وحتى لو أصدرنا تعليمات مشددة بعدم إطلاق النار على هاتين الطائرتين فلا يمكن لأحد أن يضمن وصول هذه التعليمات إلى الأفراد جميعا وعلاوة على ذلك فإن إصدار مثل هذه التعليمات للجنود لتأمين طائرتي تصوير الفيلم قد يخلق لدى الجنود نوعا من التردد في إطلاق النار على طائرات الهليوكوبتر المعادية ظنا منهم أنها طائرات صديقة.

الثاني: إن المزايا التي يمكن الحصول عليها نتيجة تصوير هذا الفيلم تفوق بكثير المخاطرة باحتمال إسقاط طائرتي هليوكوبتر. لقد تعودنا أن نسمع منك في كثير من المناسبات عبارة «المخاطرة المحسوبة» لماذا لا ندخل هذا العمل ضمن «المخاطرة المحسوبة»؟

الأول: هذا شيء مختلف إن هذا العمل لن يكون له أي أثر مباشر أو غير مباشر على نتيجة الحرب إنه فقط للتسجيل التاريخي.

الثاني: إن تسجيل التاريخ هو عملية مهمة. إن من حق أبنائنا وأحفادنا أن يعرفوا ما قام به آباؤهم وأجدادهم لكي يفخروا به ويستفيدوا ويتعلموا منه.

الأول: إني مقتنع بما تقول ولكني مقتنع أيضا بأن إذاعة سيناريو العبور بكامله أمام مخرج الفيلم قبل بدء العمليات الحربية هي مخاطرة كبيرة ليس هناك ما يسوغها.

وبهذه المناسبة يجب أن أقرر هنا أن الصور التى نشرت في الصحافة الوطنية والصحافة العالمية والتى كانت تمثل دباباتنا وهى تعبر فوق الكباري والمعديات وجنودنا المشاة وهم يركبون القوارب التى يرفرف عليها العلم المصري في أثناء العبور، كلها صور مزيفة لم يتم تصويرها في أثناء المعركة.إنها صور قام الإعلام المصري بالتقاطها بعد المعركة لأغراض الدعاية وقام بتمثيلها جنود كومبارس وأخذت لهم تلك الصور بعيدًا عن قصف المدافع ولعلعة الرشاشات. وإني أعلن أنه لم يدخل مصور واحد إلى منطقة القتال إلا بعد ظهر يوم 8 من أكتوبر أي بعد

بدء القتال بأكثر من 48 ساعة. إني لا أقول هذا لكي ألوم أحدا من المصورين، فلم يطلب من أي مصور الذهاب إلى الجبهة ورفض، ولكن أقول ذلك لأنه الحقيقة، وقد اكتشفت ذلك عندما زرت الجبهة يوم 8 من أكتوبر. فأمرت بإلحاق بعضهم بالوحدات فقاموا بتنفيذ ذلك اعتبارا من بعد ظهر يوم 8 من أكتوبر. لم يكن يهمني أن أقول هذه الحقيقة لو أن الصور التى التقطت تمثل حقا الجندي المصري الشجاع وهو يقتحم القناة ولكني صدمت عندما شاهدت هذه الصور في الصحف الأجنبية. إن بعض هذه الصور يمثل جنودا يعبرون بصورة غوغائية ينعدم فيها الضبط والربط والنظام الدقيق الذي كان مفروضا في أثناء عملية العبور. إنها صور لا تمثل مطلقا الجندي المصري الذي عبر القناة كم أشعر الآن بتأنيب الضمير لأنني لم أستمع إلى النداء الذي كان يطلب منى أن نقوم بتصوير هذا العبور ورفضت ذلك من أجل المحافظة على السرية.

ماذا يقصد السوفيت بسحب خبرائهم؟

لا بد أنى غفوت قليلا بعد هذا الصراع الفكري بيني وبين نفسي حول تصوير فيلم عن عبورنا لقناة السويس، ولكن هذه الغفوة كانت قصيرة، كان ذهني متيقظا وكانت حواسي كلها متيقظة أيضا: كان ذهني يبقى مستيقظا عندما ترقد عيناي قليلا. كانت أقدام جنود الحراسة التى تروح وتغدو أمام غرفتي لا تسمح لي بالنوم العميق فكنت أغفو لفترات قصيرة ثم أستيقظ فتطول فترة الاستيقاظ نتيجة تزاحم الأفكار. كل فكرة تريد أن تفرض نفسها، ومن بين الأفكار التي شغلتني هذه الليلة قرار السوفيت بسحب خبرائهم من مصر. وكان الحوار بيني وبين نفسي يدور كما يلي.

الأول: ماذا يعنى قيام السوفيت بسحب خبرائهم وعائلاتهم قبل بدء المعركة بحوالي 24 ساعة؟

الثاني: لا بد أنهم لا يريدون أن يتورطوا في هذه الحرب، ولكي يظهروا للعالم أجمع أن أياديهم نظيفة من هذه العملية.

قد يعني أيضًا أنهم لا يوافقون على الخطوة التي اتخذناها، وأن ما قاموا به هو في الواقع احتجاج صامت. أضف إلى ذلك قرارهم بسحب سفنهم الثلاث التي كانت راسية في ميناء بور سعيد.

الأول: حقا. إننا لسنا في حاجة إلى مساعدتهم العسكرية ولكننا في حاجة إلى مساعدتهم وتأييدهم السياسيين. لا بد أن هذا الموقف قد أصاب الرئيس السادات بقلق كبير. ترى كيف يفكر الآن؟

الثاني: قد يصدر قرارا بإيقاف الحرب.

الأول: مستحيل؟

الثاني: لماذا مستحيل؟ أمن أجل الغواصات التي في عرض البحر ولا يمكن إيقافها عن تنفيذ مهامها؟ إن العالم مستعد لأن يضحي بإغراق باخرة أو باخرتين كثمن لتجنب الحرب.

الأول: وإذا كان ذلك مقبولا على المستوى العالمي، فكيف يقبل على المستوى الوطني؟ لقد تم شحن رجالنا بروح القتال والرغبة في الانتقام من العدو الذي هزمهم عام 67، وإن لديهم الآن فرصة كبيرة لتحقيق النصر بعد سلسلة من الهزائم التي هزت ثقتهم بأنفسهم. إذا لم نعط رجالنا هذه الفرصة فقد تموت فيهم روح القتال لعدة أجيال قادمة.

الثاني: إنك تتكلم كجندي محترف. إن السياسيين يفكرون بأسلوب مختلف هل نسيت ما قاله لك السادات ألم يقل لك إنك لا تفهم في السياسة؟

الأول: نعم أذكر ذلك، ولكن هذا لا يعني أن الرئيس على حق. إذا كان الرئيس يعنى بالرجل السياسي أن يكون من طراز ميكافيللي فإني أكره أن أكون كذلك. أنا أؤمن بالصدق والصراحة والأمانة ولا أؤمن بالكذب والخديعة. أنا أعلم أن قرار الرجل السياسي العاقل هو القرار الذي يدخل في اعتباره العوامل كلها مهما كانت متعارضة. إن القرار السليم هو في النهاية عبارة عن محصلة لتلك العوامل جميعها التي بينها دون شك الروح المعنوية للشعب والعزة والكرامة والشعور بالفخر والكبرياء إن الفرد هو أغلى عنصر في الثروة البشرية للدولة. إن

الفرد المقهور الذي لا يملك ثقته بنفسه لا يمكنه أن يقدم شيئًا لبلاده، ولـو في أي مجال آخر.

الثاني: إنك ما زلت تفكر بعقلية الجندي المحترف هناك سؤال يجب أن تفكـر فيه الآن: ماذا سنفعل لو أن الرئيـس أمر بإيقاف وإلغاء العملية الهجومية؟

الأول: هذا سؤال سخيف لن أجيب عنه.

الثاني: أنت تخشى أن تجيب عن هذا السؤال.

الأول: نعم. إني أريد أن أنام. إن لدينا عملاً كبيرًا ينتظرنا غدا ويجب أن آخذ قسطا من الراحة.

كان نومي طوال هذه الليلة هو سلسلة من الغفوات والاستيقاظات وفي كل مرة أستيقظ فيها كنت أبحث مشكلة حتى وكأني بحثت جميع مشكلات القـوات المسلحة في تلك الليلة واستيقظت في الصباح وأنا أشعر بنشاط كبير. رغـم تلـك الليلة التي قضيتها وأنا نصف نائم ونصف يقظان.

رقيب يرفض القتال

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت 6 مـن أكتـوبر أبلغنـي أحـد قـادة الجيوش هاتفيا بأن لديه ضابط صف برتبة رقيـب يـرفض القتـال عنـدما أخطـر بمهمته في القتال في صباح ذلك اليوم قال لقائـده «إن القتـل والعنـف ليـسا مـن طبيعتي كما أنهما يتعارضان مع معتقـداتي. وأنـا لا أسـتطيع أن أقـوم بتنفيـذ هـذه المهمة»، وقد حاول أصدقاؤه وقادته أن يثنوه عن هـذه الفكـرة ولكنـه أصر عـلى رأيه. كان قائد الجيش في ذروة الغضب وهو يبلغني بهذا الخـبر. و أضـاف قـائلاً بأنه سوف يأمر بتشكيل مجلس عسكري عال لمحاكمة الرقيـب المـذكور. ولكنـي أخذت الموقف بمنتهى البساطة وقلـت لـه «لا علينـا إنـه مجـرد فـرد واحـد مـن 100000 سوف يقتحمون القناة بعد ساعات قليلـة. إني أعلـم أن نـسبة الـذين يرفضون القتال في الجـيوش الأخرى أعلى من ذلك بكثير. لا تشغل نفسك بهـذا الموضوع أرسله تحت الحراسة إلى السجن الحربي وسـوف نبحـث موضـوعه فـيما

بعد. كنت أعرف أن محاكمة هذا الشخص بمجلس عسكري عال وصدور الحكم والتصديق عليه لم تكن لتستغرق نصف ساعة. إن المتهم يرفض القتال ويعترف بذلك والإعدام هو الجزاء المنتظر لذلك، ومن الممكن أن ينفذ فيه حكم الإعدام أمام أفراد وحدته. لقد جال هذا الشريط بسرعة في خيالي فاستبعدته. لم أكن أريد أ ن أبدأ عمليتنا الهجومية بإعدام أحد رجالنا. قد يقال فيما بعد إن المصريين لم يعبروا القناة إلا بعد أن رأوا رأس زميلهم معلقا في الهواء، وبذلك يستطيع أعداؤنا أن يشوهوا سمعة الجندي المصري. لا لن نعطيهم الفرصة لذلك سوف نقدمه للمحاكمة فيما بعد. سوف نحاول دراسة نفسيته لكي نعرف كيف تتولد هذه الأفكار وكيف يمكن التغلب عليها[1]. قد يخجل بعض المصريين الشرفاء من سماع هذه القصة ولكنى أطمئنهم بأن هذه الحالات تحدث في الجيوش الأجنبية بنسبة أعلى من ذلك بكثير. لقد اشترك في حرب أكتوبر بطريق مباشر حوالي 400000 رجل عبر منهم حوالي100000 رجل، فهل يضير الشرف العسكري المصري أن يتخلف منهم رجل واحد؟

---

(1) لقد شغلتني أحداث المعركة ولا أعرف حتى الآن مصير هذا الرقيب البائس، ولكني أعتقد أن حالته جديرة بالدراسة العلمية والنفسية.

الفصل

الحادي والثلاثـون

31

معركة العبور

بدء العمليات الحربية

في الساعة 1300 يوم 6 من أكتوبر وصل رئيس الجمهورية ومعه وزير الحربية إلى المركز 10 ودخلا غرفة العمليات حيث كان كل فرد في مكانه منذ الصباح. كان الوقت المحدد لعبور الموجة الأولى من المشاة هو الساعة 1430 ولكن كان هناك الكثير من المهام الأخرى التي يجري تنفيذها قبل ذلك. ولعل أهم هذه المهام هو قيام قواتنا الجوية بتوجيه ضربة جوية إلى مطارات العدو ومراكز قيادته ومناطق حشد مدفعيته في سيناءو وقد اشترك في هذه الضربة الجوية أكثر من 200 طائرة عبرت خط القناة على ارتفاع منخفض جدا في الساعة 1400. وبمجرد عبور قواتنا الجوية لخط القناة بدأت مدفعيتنا عملية القصف التحضيري المكثف على مواقع العدو شرق القناة وفي الوقت نفسه تسللت عناصر استطلاع المهندسين وعناصر من الصاعقة إلى الشاطئ الشرقي للقناة للتأكد من تمام إغلاق المواسير التي تنقل السائل المشتعل إلى سطح القناة.

وبينما كانت تلك الأعمال جميعها تتم بنجاح كان الجميع ينتظرون أخبار عبور المشاة حيث إن ذلك هو الذي سيحدد مصير المعركة[1]. وبينما كنا ننتظر

(1) تفاصيل خطة العبور سبق شرحها في البابين الأول والثاني.

وكأن على رءوسنا الطير وصلت المعلومات بتمام عبور الموجة الأولى ودوت مكبرات الصوت داخل المركز 10 تعلن الخبر المهم الذي بعث الفرحة والسكينة في نفوس الجميع. أخذت المعلومات عن عبور الموجات التالية للمشاة تتوالى وفي توقيتات تتطابق تمامًا مع توقعاتنا[1]. وبعد أن اطمئن الرئيس بهذه الأخبار السارة انسحب هو ووزير الحربية من غرفة العمليات للراحة، وحوالي السابعة مساء غادر الرئيس المركز 10 عائدا إلى قصر القاهرة.

وفي الساعة 1830 من يوم 6 أكتوبر كان قد عبر إلى الشاطئ الآخر 2000 ضابط و 30000 رجل من خمس فرق مشاة واحتفظوا بخمسة رءوس كباري قاعدة كل منها تتراوح بين 6-8 كيلومترات وعمق كل منها يتراوح بين 3-5 كيلومترات. كان المهندسون ما زالوا يعملون بجد في فتح الثغرات في الساتر الترابي ولكنهم لم يكونوا قد انتهوا بعد من هذا العمل، وبالتالي لم تكن لدينا دبابات أو مركبات على الجانب الآخر، وذلك فيما عدا اللواء البرمائي الذي عبر البحيرات المرة ما بين 1400 و 1500 في قطاع الجيش الثالث وقد بدأ يعمل في عمق العدو وكان معه 20 دبابة برمائية و80 مركبة برمائية توباز، وبالإضافة إلى

(1) كانت المشاة تعبر في 12 موجة بين كل موجة والتي تليها 15 دقيقة هي زمن رحلة القارب ذهابًا وإيابًا إلى الشاطئ البعيد، بما في ذلك وقت التحميل والتفريغ.

ذلك فقد كانت هناك أعداد محدودة أخرى من المركبات البرمائية التي عبرت بحيرة التمساح لكي تعمل في قطاع الجيش الثـاني. كانت دبابات اللواء 130 البرمائي هي الدبابة ت 76 وهي تشكل قوة نيران كبيرة إذا استخدمت ضـد وحدات العدو الإدارية ومراكز قيادته والمواقع غير الحصينة ولكن خـفة تدريعها وصغر عيار مدفعها يجعلانها ليست ندا لدبابات العدو المتوسطة بأنواعها كلها والتي كانت مسلحـة بالمدفع 105 ملليمتر. لذلك كنت أنتظر بفارغ الصبر تمام عملية فتح الثغرات في السـاتر الترابي للعدو. إن فتح هذه الثغرات هو الذي سيمكننا من البدء في عملية نقل دباباتنا إلى الضفة الشرقية سواء عبر المعديات أو عبر الكباري.

في الساعة 1830 وصلت المعلومات عن فتح أول ثغرة وتشـغيل أول معـدية في قطاع الجيش الثاني، ثم توالت الأخبار خلال الساعة التالية عن فتح المزيد من الثغرات، وبالتالي بدأ تشغيل المعديات التي أخذت تنقل دباباتنا إلى الشاطئ الآخر بأعداد محدودة، وفي الساعة 2030 كان قد تم بناء أول كوبري ثقيل على القناة، وفي الساعة 2230 كـان قد تم بناء7 كباري ثقيلة أخرى، وكانت دباباتنا وأسلحتنا الثقيلة تتدفق نحو الشرق مستخدمة 7 كباري ثقيلة و 31 معدية.

خطة العدو شوفاخ يونيم

كانت خطة العدو شوفاخ يونيم SHOVACH YONIM تتلخص فيما يلي:

1- تقسيم جبهة قناة السويس إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تمثل ثلاثة اتجاهات رئيسـية: القطاع الشمالي ويدافع عن الاتجـاه القنطرة العريش، والقطاع الأوسط ويدافع عن الاتجـاه الإسـماعـيليـة - أبو عجـيلة، والقطاع الجنوبي ويدافع عن الاتجـاهات السويس- الممرات.

2- يتم الدفاع على شكل نسقين واحتياط:

أ- النسق الأول: خط بارليف ويحتله لواء مـشاة يتقوقـع داخـل 35 حصنـا ونقطة قوية بينها فواصل مجهزة بمرابض نـيران للـدبابات بمعدل مربض كل 100 متر[1].

---

(1) خط بارليف ومواقع العدو سبق شرحها بالتفصيل في الفصل السابع.

ب- النسق الثاني: على مسافة 5-8 كيلومترات وتحتله 3 كتائب دبابات قوامها 130 دبابة.

ج- يتجمع الاحتياط وقوامه ثلاثة ألوية عدا ثلاث كتائب على مسافة 25-30 كيلومترا شرق القناة، وقوامه 240 دبابة.

3- في حالات رفع درجات الاستعداد يندفع النسق الثاني لتدعيم النسق الأول ويندفع الاحتياط ليحتل أمكنة النسق الثاني، وبذلك تنضم 130 دبابة إلى بارليف (بعضها يدخل ضمن النقاط القوية وبعضها الآخر يحتل الفواصل فيما بينها).

4- كان في تقديرنا أن العدو سوف يقوم بهجمات مضادة بقوة سرايا أو كتائب دبابات في حدود 15-30 دقيقة من بدء العبور، وأن يقوم بهجمات مضادة بقوة حوالي لواء مدرع بعد حوالي ساعتين من بدئه.

كيف تصارعت الخطة بدر مع الخطة شوفاخ يونيم ساعة بعد ساعة، وكيف انتصرت الخطة بدر؟ هذا ما سوف نقصه في الصفحات القليلة القادمة. إن عملية عبور القوات المسلحة المصرية لقناة السويس يوم 6 أكتوبر 73 تمثل سيمفونية رائعة اشترك فيها عشرات الآلاف من البشر، وكان عمل كل منهم ذا أهمية خاصة في إنجاحها. وإن قيامي بذكر بعض الأحداث في عملية العبور لا يعني مطلقا التقليل من أهمية الأحداث الأخرى، وإنما يعني استحالة تسجيل تلك الأحداث جميعها.

ليلة 5 / 6 من أكتوبر:

قامت عناصر من المهندسين بالتسلل إلى الشاطئ البعيد حيث قامت بإغلاق فتحات الأنابيب التي تنقل السائل الملتهب إلى سطح مياه القناة، تسللت بعض دورياتنا إلى مؤخرة العدو.

سعت 1400 يوم 6 أكتوبر:

- عبرت حوالي 200 طائرة قناة السويس على ارتفاع منخفض جدا يكاد يلامس الساتر الترابي للعدو في الضفة الشرقية للقناة وقامت

بتوجيه ضربة جوية مركزة ضد مطارات العدو في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية ومواقع الهوك (SAM) وبعض مواقع المدفعية.

- وبعد عبور طائراتنا لخط القناة بحوالي 5 دقائق بدأت مدفعيتنا تصب نيرانها فوق حصون خط بارليف. اشترك في هذا التمهيد الناري حوالي 2000 مدفع وهاون وكان كل منها له واجب خاص يحدد له الهدف الذي يقصفه وعدد الطلقات التي يطلقها.
- وتحت ستر نيران المدفعية تسللت عناصر من المهندسين إلى الشاطئ البعيد للتأكد من أن مواسير نقل السائل الملتهب التي أغلقت في اليوم السابق كانت لا تزال مغلقة.
- وتحت ستر نيران المدفعية عبرت بعض عناصر من الصاعقة لكي تسبق العدو في احتلال المواقع والمصاطب التي تقع خلف خط بارليف بحوالي كيلومتر إلى كيلومترين.
- بدأ اللواء 130 برمائي عبوره للبحيرات المرة من طرفها الجنوبي بقوة 20 دبابة ت 76 و80 مركبة توباز.
- بدأت سرية مشاة في عبور بحيرة التمساح مستخدمة في ذلك حوالي 10 مركبات برمائية.

سعت 1420 **يوم** 6 **أكتوبر**:

- توقفت المدفعية ذات خط المرور العالي عن قصف النسق الأمامي لخط بارليف ونقلت نيرانها إلى العمق حيث مواقع النسق الثاني للعدو.
- قامت المدفعية ذات خط المرور المسطح بالضرب المباشر على مواقع العدو في الحد الأمامي لخط بارليف وذلك بهدف إسكات أية نيران يطلقها العدو على مشاتنا وهي تعبر القناة.
- بدأت الموجة الأولى من المشاة بركوب القوارب وأخذت تجدف نحو الشاطئ الشرقي للقناة وتهتف مع كل ضربة مجداف الله أكبر كان قوام هذه الموجة 4000 رجل يركبون 720 قارب مطاط.

- لقد نجحنا في تحقيق المفاجأة التكتيكية أيضا. إن العدو لم يتمكن من رفع درجة استعداد قواته في منطقة القتال إلى الحالة القصوى قبل أن نبدأ هجومنا. لقد بدأ يدفع دباباته التي تحتل النسق الثاني لتدعيم خط بارليف حوالي الساعة 1420. ولكن قواتنا من رجال الصاعقة كانت قد سبقته في احتلال عدد من المصاطب التي كان قد أعدها لنفسه لتكون مرابض نيران له واشتبكت معه ودمرت عددا من دباباته بينما كان يتقدم غربا. كما أن دباباتنا وصواريخنا المضادة للدبابات التي كانت على الشاطئ الغربي أخذت تدمر دباباته المتحركة الواحدة بعد الأخرى.
- نجحت سرية المشاة في عبور بحيرة التمساح بمركبات التوباز.

سعت 1430 **يوم** 6 **أكتوبر**:

- لقد وصلت الموجة الأولى من المشاة إلى الشاطئ الشرقي للقناة واحتلت بعض أجزاء السائر الترابي الذي يقع بين حصون خط بارليف. كان كل قارب يحمل معه سلالم حبال وعلامة إرشاد كبيرة تحمل رقم القارب. قام أفراد هذه المجموعة بفرد سلالم الحبال وتثبيتها على الساتر الترابي (1440 سلمًا)، كما قاموا بتثبيت علامات الإرشاد التي تبين رقم القارب (رقم مسلسل من 1 إلى 720)، كانت تلك الأرقام تحدد أمكنة وصول القوارب وقد روعي أن تكون المسافات بينها كما يلي:

  25 متر فاصل بين كل قارب داخل سرية المشاة .

  200 متر فاصل بين كل سرية وأخرى.

  400 متر فاصل بين كل كتيبة وأخرى.

  800 متر فاصل بين كل لواء وآخر.

  وكانت المسافة بين كل فرقة مشاة وأخرى حوالي 15 كيلومترًا.
- بدأت عناصر المهندسين العمل في فتح الثغرات في الساتر الترابي باستخدام ضغط المياه وقد اشترك في هذا العمل 70 فصيلة مهندسين

معهم 350 مضخة مياه. كـان المهندسون يقومون بفتح هذه الثغرات في الفواصل التي بين الوحـدات الفرعيـة (الألوية والكتـائب والسرايا) التي ذكرناها سابقًا.

- لقد بدأت القوارب التـي نقلت الموجة الأولى من المشاة تعود مرة أخـرى إلى شاطئنا لكي تنقل الموجات الأخرى، وكان في كل قارب رجلان من وحدات المهندسين.
- المعركة بالنيران مستمرة بين العدو وبين قواتنا وكانت المعركة الرئيسية تدور بين دباباتنا وأسلحتنا المضادة للدبابات التي تحتل موقعها غرب القناة وبين دبابات العدو التي تحاول أن تشق طريقها نحو القناة. وفي الوقت نفسه فإن المعركة بين رشاشاتنا وجميع أسلحتنا ذات خط المرور المسطح، كانت مستمرة بهدف إسكات المواقع الحية في خط بارليف.
- طائراتنا التي قامت بتنفيذ الضربة الجوية تعود إلى قواعدها خـلال ممرات جوية محددة تم الاتفاق عليها بين قيادة القوات الجوية وقيادة الدفاع الجوي من حيث الوقت والارتفاع. وقد خسرنا في هذه الضربة 5 طائرات كانت هي خسائرنا كلها خلال معركة القناة (حتى صباح يوم 7 أكتوبر).

سعت 1445 - 1530 يوم 6 أكتوبر:

- عبرت الموجة الثانية من المشاة القناة (حوالي 1445) وتلتها الموجات الأخـرى بمعدل حوالي 15 دقيقة بين كل موجة وأخـرى. وبنهاية الموجة الرابعة كان قد عبر لنا 20 كتيبة مشاة قوامها 800 ضابط و 13500 جندي ومعهم الأسلحة التي يستطيعون حملها أو جرها. وقد بدأ مشاتنا على الجانب الآخر يتحملون نصـيبًا أكـبر في المعركـة ضد هجمات العدو المضادة. لقد بدأ مشاة الموجة الأولى المعركـة ضد دبابات العدو منذ أن وضعوا أقدامهم على الشاطئ الآخر سعت 1430، ولكن الدور الرئيسي للمعركة في ذلك الوقت كان يقع على دباباتنا وأسلحتنـا المضادة للدبابات التي تقع على الشاطئ الغربي. ومع استمرار وصول الموجات المتتالية أخذ العبء الرئيسي للمعركـة

ينتقل شيئا فشيئا إلى المشاة التي عبرت. وحتى الساعة 1530 لم تكن مشاتنا قد تقدمت أكثر من 200 متر شرق الساتر الترابي.

- المدفعية مستمرة في ضرب الأهداف في عمق العدو، وقد أصبح من الممكن توجيه نيرانها بدقة بفضل ضباط المدفعية الذين يرافقون المشاة شرق القناة ويقومون بتصحيح النيران وتحديد الأهداف.
- المهندسون مستمرون في عملهم لفتح الثغرات في الساتر الترابي، بينما وحدات المهندسين المكلفة بتشغيل المعديات وبناء الكباري قد تم إنذارها لكي تكون جاهزة للتحرك من مواقع تجمعها إلى النقاط المحددة.
- لقد بدأ العدو يقحم قواته الجوية في المعركة حوالي الساعة 1500 ودخل معه دفاعنا الجوي في المعركة وتمكن من إسقاط 7 طائرات.

سعت 1530 - 1630 **يوم** 6 **أكتوبر:**

- موجات المشاة مستمرة في العبور وقد عبرت حتى هذا الوقت 8 موجات، وبحلول الساعة 1630 كان قد أصبح لدينا في الجانب الآخر خمسة رؤوس كباري، كل منها قاعدته 6-8 كيلومترات وعمقه كيلومتران، وكانت تحتل رؤوس الكباري هذه ثلاثون كتيبة مشاة قوامها (1500 ضابط ، 22000 رجل).
- وخلال تلك الفترة اشتد ضغط مشاتنا على حصون خط بارليف ونقاطه القوية وسقطت بعض مواقع العدو في أيدي رجالنا. كما تم إسكات مواقع أخرى.
- قواتنا مستمرة في صد هجمات العدو المضادة التي يقوم بها ضد قواتنا، لقد أصبح العبء الأكبر في صد الهجمات المضادة يقع الآن على عاتق المشاة التي عبرت وليس على الأسلحة المضادة للدبابات التي كانت لا تزال على الشاطئ الغربي.
- قوات المهندسين تعمل بنشاط في فتح الثغرات، وحدات الكباري تصل إلى النقاط المحدد ة لها وتنزل معداتها في الماء وتبدأ المرحلة الأولى من بناء الكباري.

- وحدات المهندسين المكلفة بتشغيل المعديات تتحرك إلى الأمكنة المحـــددة لها وتبدأ في الاستعداد والتحضير انتظارًا لإتمام فتح الثغرات.
- المدفعية مستمرة في الاشتباك ضد الأهداف التي تحددها المشاة.
- الدفاع الجوي مستمر في الاشتباك مع الطائرات المغيرة.

سعت 1630- 1730 **يوم** 6 **أكتوبر:**

- لقد أتمت الموجة الثانية عشرة من المشاة عبورها وبحلول الساعة 1730 كان قد أصبح لنا في الشاطئ الآخر 45 كتيبة مشاة قوامها 2000 ضـابط و 30000 رجل. لقد أصبح عمق رؤوس الكباري للفرق حوالي 3-4 كيلومترات لكل منها. مشاتنا تهاجم مواقع خط بارليف وتستولي على بعض النقاط.
- قوات الشرطة العسكرية التى عبرت بالقوارب مع المشـاة بدأت تقوم بعملهـا الخاص بتحديد الطرق وترقيمها وتمييزها لمساعدة الدبابات والمركبات التي سوف تعبر على المعديات وعلى الكباري في التـعرف على اتجاهها حتى لا تضل الطريق عند تحركها للانضـمام إلى الوحدات الأم التي سوف تقوم بتدعيمها.
- لقد بدأت النيران التي تنبعث من خط بارليف تخف وتضـعف نتيجة احتلال بعض المواقع وإسكات بعضها الآخر، ولكن ما زال هناك الكثير من المواقع التي- وإن كانت غير قادرة على إطلاق نيران مؤثرة- كانت قادرة على توجيه وإدارة نيران المدفعية والطيران للعدو.
- قوات المهندسين مستمرة في العمل على فتح الثغرات. وحدات الكباري مستمرة في تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل البناء. وحدات المعديات مستمرة في تنفيذ مرحلة التجهيز والاستعداد.
- معركة المدفعية مستمرة .
- وحدات الدفاع الجوي مستمرة في الاشتباك مع طائرات العدو المغيرة.

من سعت 1730 - 1830 **يوم** 6 **من أكتوبر:**

- لقد وصلت رؤوس كباري الفرق إلى عمق حوالي 5 كيلومترات، وقد أصبحت معظم أجزاء خط بارليف محاصرة من قبل قواتنا.
- قوات المهندسين مستمرة في فتح الثغرات وتجهيز المطالع على الجانب الآخر، وفي حوالي الساعة 1830 فتحت أول ثغرة في الساتر الترابي، أي بعد 4 ساعات من بدء عبور المشاة.
- أتمت الوحدات المكلفة بتشغيل المعديات تحضيراتها، وأخذت تنتظر انتهاء الوحدات المكلفة بفتح الثغرات في الساتر الترابي.
- وحدات المهندسين المكلفة ببناء الكباري انتهت من المرحلة الأولى، وأصبحت تنتظر الانتهاء من فتح الثغرات حتى يمكنها أن تبدأ المرحلة الثانية والأخيرة من أجل بناء الكباري.
- دبابات ومركبات الأسبقية الأولى التي كان محددا لها أن تعبر على المعديات تتقدم في اتجاه المعابر المحددة لها.
- في حوالي الساعة 1730 تم إبرار 4 كتائب صاعقة بواسطة طائرات الهليوكوبتر في عمق العدو في أمكنة متفرقة داخل سيناء.

من سعت 1830 - 2030 **يوم** 6 **من أكتوبر:**

- المشاة تعزز مواقعها على الشاطئ الشرقي، وتقوم بإرسال ضباط اتصال إلى مخارج المعديات والكباري لاستقبال الدبابات والمركبات وتلقينها واجباتها تبعًا لآخر موقف عمليات.
- تم خلال هذه الفترة فتح معظم الثغرات في الساتر الترابي.
- بدأ عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة عبر المعديات بمجرد إتمام فتح الثغرات، وبحلول الساعة 2030 كان قد أصبح لنا 31 معدية تعمل بين الشاطئين الغربي والشرقي للقناة.
- تم بناء أول كوبري ثقيل على القناة الساعة 2030.

- كانت الدبابات والعناصر ذات الأسبقية الأولى - والتي كـان مقررا لها أن تعبر على الكباري[1] - تتحـرك في اتجاه الكباري تبعا لمدى التقدم الذي يحرزه المهندسـون في بناء الكباري المختلفة.
- استمرار التراشق المتقطع بالمدفعية.
- استمرار الدفاع الجوى في التصدي للطائرات المغيرة.

سعت 2030 - 2230 **يوم 6 من أكتوبر:**

- قوات المشاة تستمر في تعزيز مواقعها في رؤوس الكباري شرق القناة.
- أتم المهندسون فتح الثغرات وتشغيل معظم المعديات والكباري[2]. وبحلول الساعة 2230 كان المهندسون قد أتموا إنجاز الأعمال الهندسية التالية:

فتح 60 ثغرة في الساتر الترابي وذلك بتجريف 90000 متر مكعب من الرمال.

إتمام بناء 8 كباري ثقيلة.

إتمام بناء 4 كباري خفيفة هيكلية.

إتمام بناء وتشغيل 31 معدية.

- كانت دباباتنا ومركباتنا تعبر فوق الكباري والمعديات فور تجهيزها وقد بلغت ذروتها في الساعة 2230 عندما كانت وسائل العبور الثقيل جميعها تعمل بأقصى طاقة لها وذلك فيما عدا قطاع الفرقة 19 مشاة حيث ظهرت مشكلات غير متوقعة بخصوص طبيعة التربة.
- استمرار التراشق بالمدفعية.
- العدو يقوم بغارات على الكباري ويتعرض لـه دفاعنا الجوى فيسقط مزيدًا من الطائرات وبحلول الساعة 2230 كان قد بلغ ما أسقطه دفاعنا الجوي منذ بدء القتال 27 طائرة.

---

(1) بعض الدبابات والأسلحة الثقيلة من الأسبقية الأولى كان مقررًا لها أن تعبر فوق المعديات، وهذه كان يتم تشغيلها قبل الكباري بحوالي ساعة إلى ساعتين.

(2) تأخر إنشاء كوبريين اثنين و 4 معديات في القطاع الجنوبي للقناة.

سعت 2230 يوم 6 من أكتوبر إلى 0800 يوم 7 من أكتوبر:

- قامت الدبابات والأسلحة الثقيلة بالانضمـام إلى المشاة في رؤوس الكباري ما بين الساعة 2230 يوم 6 من أكتوبر والساعة 0100 يوم 7 من أكتوبر.
- قامت المشاة مدعمة بالدبابات وأسلحة الدعم الأخرى بدفع رؤوس الكباري إلى عمق 8 كيلو مترات.
- قام العدو خلال الليل بهجمات مضادة وقد نجحت قواتنا في صدها جميعا، ولكن العدو تمكن في حالتين من الوصول إلى خط المياه واستخدام دباباته في تعطيل كوبريين اثنين وتدمير بعض وسائل العبور الأخرى، ولكن الصراع بين مشاتنا وبين دباباته التي نجحت في اختراق مواقعنا استمر طوال الليل واستخدمت فيه القواذف RPG والقنابل المضادة للدبابات. وقبل الصباح كان قد تم تدمير الدبابات التي نجحت في اختراقها خلال الليل ولم تنج منها إلا أعداد قليلة جدا شوهدت في الصباح وهى تهرب بأقصى سرعة نحو الشرق.
- المهندسون يقومون بإصلاح الكباري التي تتعطل نتيجة قصف المدفعية والطيران ويعيدون تشغيلها بعد فترة وجيزة

معركة القناة

بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد 7 من أكتوبر 73 كانت قواتنا قد حـققت نجاحًا حاسمًا في معركة القناة، فقد عبرت أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في 18 ساعة، وهو رقم قياسي لم تحققه أية عملية عبور في تاريخ البشرية، وقد تم ذلك بأقل خسائر ممكـنة. فقد بلغت خسائرنا 5 طائرات و20 دبابة و280 شهيدًا[1]. ويمثل ذلك 2.5٪ في الطائرات و 2٪ في الدبابات

(1) اشترك في عملية العبور 100000 رجل، توزيعهم كما يلي بصفة تقريبية:

32000 في قوارب مطاطية.

1000 في دبابات ومركبات برمائية عبر المسطحات المائيـة في البحـيرات للمـرة وبحـيرة التمساح.

و0.3.٪ في الرجال. أما العدو ففقد 30 طائرة و 300 دبابة وعدة آلاف من القتلى وخسر معهم خط بارليف بكامله. لقد تم سحق ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة كانت تدافع عن القناة وأصبحت أسطورة خط بارليف التي كـان يتغنى بها الإسرائيليون في خبر كان.

4500 فوق المعديات.

1500 فوق الكباري الخفيفة.

61000 فوق الكباري الثقيلة.

عبرت القناة 1020 دبابة و 13500 مركبة بوسائل العبور التالية:

	سابحة	فوق معديات	فوق الكباري الثقيلة	فوق الكباري الخفيفة	المجموع
دبابات	20	200	800	-	1020
مركبات	100	750	12150	500	13500

الفصل

الثاني والثلاثون

32

الهجوم المضاد الرئيسي للعدو

الموقف يوم 7 من أكتوبر

لقد كان يوم الأحد 7 من أكتوبر يوم فرح وسعادة بالنسبة لنا. لقد انتصرنا في معركة العبور وأصبح لنا على الشاطئ الشرقي خمس فرق مشاة بكامل أسلحتها الثقيلة ومعها حوالي 1000 دبابة، بينما العدو في تلك المنطقة قد أصبح في حالة فوضى عارمة وقد أبيدت قواته تماما. ولكن لم تكن هذه الصورة الوردية للموقف صباح يوم 7 من أكتوبر لتنسينا الحقائق التي كانت تفرض نفسها في رؤوسنا. لقد نجحنا في تحقيق المفاجأة الإستراتيجية وبالتالي فإن العدو لم يقم بإجراء التعبئة الشاملة، إذن فإن المعارك الكبرى مع قوات العدو الرئيسية كانت لم تبدأ بعد.

لقد كان تقدير مدير المخابرات الحربية أن العدو سيقوم بالهجوم المضاد بقواته الرئيسية بافتراض قيامه بإتمام تعبئة قواته قبل بدء الهجوم بعد 6- 8 ساعات من بدء هجومنا. وحتى صباح يوم الأحد - أي بعد 18 ساعة من بدء القتال- لم تكن هناك أية ظواهر تدل على أن قوات العدو المعبأة قد دخلت المعركة في الجبهة المصرية. وكان السؤال الذي يدور في رؤوسنا في ذلك الوقت هو «متى يقوم العدو بالهجوم المضاد الرئيسي؟ يوم 8 أم يوم 9 من أكتوبر؟».

لقد كان يوم 7 من أكتوبر هو يوم سباق بينا وبين العدو استعدادا للمعركة التالية. لقد دفع العدو إلى جبهة سيناء بخمسة ألوية مدرعة جديدة كما دفع بـ 300 دبابة أخرى لتعويض خسائر الألوية المدرعة الثلاثة التي كانت موجودة أصلا. وبحلول صباح يوم 8 من أكتوبر كان العدو قد حشد أمامنا ثمانية ألوية مدرعة منظمة في ثلاث فرق: فرقة من ثلاثة ألوية مدرعة في القطاع الشمالي تحت قيادة الجنرال برن ادان، فرقة من ثلاثة ألوية مدرعة في القطاع الأوسط تحت قيادة الجنرال شارون، فرقة من لواءين مدرعين في القطاع الجنوبي تحت قيادة الجنرال ألبرت ماندلر.

ومن ناحيتنا فقد قمنا بالاستفادة من يوم 7 أكتوبر في إنجاز ما يلي:

1- قامت الدبابات والأسلحة الثقيلة الخاصة بالفرقة 19 مشاة بالعبور على كباري الفرقة السابعة.

2- قامت فرق المشاة بتوسيع رؤوس الكباري وسد الثغرات التي بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش. وبحلول صباح يوم الاثنين 8 من أكتوبر كانت رؤوس كباري الفرق الخمس قد أدمجت في رأسي كوبريين في جيشين كان رأس كوبري الجيش الثاني يمتد من القنطرة شمالا إلى

الدفرسوار جنوبًا[1]، ورأس كوبري الجيش الثالث يمتد من البحيرات المرة شمالا حتى بورتوفيق جنوبا. وكان رأس كوبري كل جيش يصل في عمقه إلى حوالي 10 كيلو مترات. كان ما يزال هناك ثغرة تفصل بين رأسي الكوبري للجيشين، وكان طولها حوالي 30- 40 كيلومترا، وكانت هذه الثغرة لا تدخل ضمن مظلة الدفاع الجوي، وبذلك فإن قدرتنا على التحرك داخل هذه المنطقة كانت محدود ة جدا، وبهذا الموقف كانت حصون ومواقع خط بارليف جميعها قد سقطت في أيدينا، وذلك فيما عدا موقعين، أحدهما في أقصى الشمال، والآخر في أقصى الجنوب، وإن كان الموقع الجنوبي قد تم حصاره حصارًا تامًا، وأصبح سقوطه في أيدينا مسألة وقت فقط.

3- وفي خلال يوم 7 أكتوبر قامت قواتنا الخاصة التي تعمل في مؤخرة العدو بعدة إعمال نشطة، كان لها أثر كبير في إرباك قيادات العدو، وتعطيل تحرك احتياطياته نحو الجبهة. قامت عناصر من اللواء130 مشاة الأسطول (برمائي) بالتقدم خلال ممري متلا والجدي، حيث قامت بمهاجمة مركز رئاسة القطاع الجنوبي ومحطات الرادار والمعسكرات، وقد تقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدي حتى وصلت إلى مطار تمادا، الذي يقع على مسافة حوالي 80 كيلومترًا شرقي القناة في الوقت نفسه كانت عناصر الصاعقة التي تم إبرارها بطائرات الهليوكوبتر قبل آخر ضوء يوم 6 من أكتوبر، تعبث بمؤخرة العدو، وتقوم بمهاجمة قواته التي تتحرك نحو الجبهة، مما أثار الذعر بين صفوفه، وأرغمه على التحرك ببطء وحذر، وبالتالي تأخر وصوله إلى الجبهة.

4- لقد استفدنا أيضًا من يوم 7 من أكتوبر في تحسين الموقف الإداري، الذي كان في حاجة ماسة إلى دفعة قوية. إن النجاح الذي أحرزناه في معركة العبور كان على حساب التضحية بالموقف الإداري. لقد كان كل جندي يحمل تعيينًا لمدة يوم واحد، وتعيينًا مخفضًا من المياه لمدة يوم واحد[2]،

(1) الدفرسوار تدخل ضمن مسئولية الجيش الثاني.

(2) يحتاج الجندي الذي يقاتل في الأجواء الحارة إلى 5 لترات مياه يوميا وقد قمنا بتخصيص لترين ونصف اللتر فقط لكل جندي.

وأقصى ما يستطيع حمله من الذخيرة لقد كان شعارنا- كما سبق أن ذكرت- «أقصى ما يمكن من السلاح والذخيرة، أقل ما يمكن من المطالب الإدارية الأخرى»، وعلى الرغم من أن معظم العربات والوحدات الإدارية كانت قد عبرت قبل صباح يوم 7 من أكتوبر، إلا أن الخسائر التي وقعت في تلك العربات نتيجة تدخل العدو، والتأخير غير المتوقع في وسائل العبور في قطاع الفرقة 19، قد حرمنا من بناء احتياطي معقول من الاحتياجات الإدارية شرق القناة، وهكذا كان لا بد من بذل مجهود إداري كبير لتعويض ما استهلك خلال معركة العبور، وبناء احتياطي إداري استعدادا للمعركة القادمة.

مقارنة بين قواتنا والقوات المعادية يوم 8 من أكتوبر

إذا قارنا بين حجم القوات البرية المصرية والإسرائيلية في جبهة القناة صباح يوم 8 من أكتوبر، نجد أنها تكاد تكون متساوية. لقد كان لدى العدو 8 ألوية مدرعة قوامها 960 دبابة ما بين سنتوريان ، M-48 ، M-60. أما نحن فكان لدينا حوالي 1000 دبابة ما بين ت 62، ت 55، ت 34، ت 76. ومع أن عدد الدبابات كاد يكون متساويًا فقد كان هناك عاملان مهمان يمكن أن يكون لهما تأثير حاسم على المعركة، إذا ما حدثت المجابهة بين الدبابات وحدها دون إدخال الأسلحة الأخرى في المعركة، كان العامل الأول هو التسليح، والعامل الآخر هو التجميع.

كانت دبابات العدو جميعها مسلحة بالمدفع 105 ملليمتر، وكانت مجهزة بوسائل جيدة لتقدير المسافة والتسديد. أما دباباتنا فكان توزيعها كما يلي:

200 دبابة ت 62 مجهزة بالمدفع 115 مم.

500 دبابة ت 54، ت 55 مجهزة بالمدفع 100 مم.

280 دبابة ت 34 مجهزة بالمدفع 85 مم.

20 دبابة ت 76 مجهزة بالمدفع 76 مم.

. من هنا يمكن القول إن تسليح دبابات العدو كان أفضل من تسليح دباباتنا، لكن هذا التفوق النوعي في التسليح يمكن التغلب عليه إذا نحن أحسنا استخدام الأرض وتحاشينا الدخول مع العدو في معركة دبابات في أرض مفتوحة، حيث يصبح مدى المدفع هو السلاح الحاسم في المعركة.

كان العامل الآخر هو أسلوب الطرفين في تجميع واستخدام دباباته، حيث كانت دباباتنا مربوطة بالأرض، وكان نصفها ضمن الهيكل التنظيمي لألوية المشاة على شكل كتائب دبابات وكان تدريبها مقصورًا على تعاون المشاة في الهجوم والدفاع، لكنها لم تكن مدربة على القيام بالدخول في معارك الدبابات حيث يكون عنصر القتال الرئيسي هو دبابة ضد دبابة. أما النصف الآخر من دباباتنا فقد كان موزعا على فرق المشاة بمعدل لواء مدرع لكل فرقة، وذلك لرفع قدراتها القتالية في صد هجمات العدو المركزة بواسطة الدبابات. لم تكن لدينا الفرصة إذن في أن نناور بدباباتنا من مكان لآخر من الجبهة إلا في حدود ضيقة جدا. أما العدو فقد كانت ظروفه أفضل منا بكثير، فلم تكن دباباته ملزمة بأن ترتبط بالأرض للدفاع عن المشاة كما في حالتنا وكان لديه العمق الكافي الذي يسمح له بالمناورة وتحريك ألويته المدرعة من قطاع إلى قطاع بحرية تامة، وخلال ساعات قليلة.

وخلاصة القول. فقد كان العدو يستخدم دباباته الاستخدام الصحيح، أي أنه كان يستخدمها كدبابات أما نحن فقد كنا نستخدمها كمدافع مضادة للدبابات ذاتية الحركة، أكثر من استخدامها كدبابات. ولم يكن ذلك جهلاً منا بأصول استخدام الدبابة، بل كان بسبب الظروف التي فرضت نفسها علينا. إذ أن ضعف تسليح دباباتنا، وضعف قواتنا الجوية، كانا يفرضان علينا أن نستخدم دباباتنا بأسلوب دفاعي، ويدعواننا إلى تحاشي الدخول في معارك دبابات بحتة، وقد أثبتت الأيام التالية أننا كنا على صواب عند اتباع هذا الأسلوب، وأن استخدامنا للدبابات ضمن تشكيلات المشاة قد حقق نتائج مبهرة، وعندما قمنا بتغيير هذا الأسلوب في 14 أكتوبر- بناء على قرار سياسي كما سيأتي فيما بعد- تمكن العدو من أن يدمر لنا 250 دبابة في أقل من ساعتين.

زيارتي الأولى إلى الجبهة يوم 8 من أكتوبر

في الصباح الباكر من يوم 8 من أكتوبر تحركت إلى الجبهة، لمناقشة الموقف على الطبيعة مع القادة الميدانيين. وبدأت رحلتي بزيارة اللواء سعد مأمون - قائد الجيش الثاني- ثم تحركت إلى الفرقة الثانية مشاة ومنها إلى قيادة الجيش الثالث، ومنها إلى الفرقة السابعة مشاة، ثم عدت في نهاية النهار إلى المركز 10 لقد سعدت جدا بهذه الزيارة حيث شاهدت الضباط والجنود وهم في قمة السعادة ويتمتعون بروح معنوية عالية، على الرغم من المجهودين الذهني والجسماني اللذين تحملوهما خلال الـ 42 ساعة الماضية، التي تخللتها ليلتان متتاليتان دون نوم، كان الكثيرون منهم يهتفون عند رؤيتي «التوجيه رقم 41 كان ممتازا. كان خير دليل لنا!!».

قابلت العميد حسن أبو سعدة- قائد الفرقة الثانية مشاة- في مركز القيادة المتقدم للفرقة، كان يستعد لملاقاة الهجوم المضاد المنتظر من العدو. كان يتمتع بروح معنوية عالية، وكان واثقًا من أنه سوف ينجح في صد العدو. بعد أن تركت حسن أبو سعدة توجهت لزيارة أحد مواقع خط بارليف المواجه لمدينة الإسماعيلية، كان هذا الموقع حصنا منيعا، ولم يسقط في أيدينا إلا فجر يوم 8 من أكتوبر، أي قبل ساعات قليلة من زيارتي له. كان هو الموقع نفسه الذي نظرت إليه يوم الجمعة الماضي قبل بدء العمليات ب 24 ساعة، بغية التعرف على ما إذا كان العدو قد أحس باستعداداتنا للهجوم، أم لا. ما أغرب هذا الشعور الذي أحس به وأنا أدخل الحصن، كان حصنًا شامخًا ومنيعًا كغيره من حصون خط بارليف، وظن بنو إسرائيل أن حصونهم ستحميهم من أيدينا، وها نحن أولاء قد دمرنا حصونهم بفضل الله، وها نحن أولاء ندخل حصونهم مرفوعي الرأس والكرامة، ولا شعوريًا وجدت نفسي أنطق وأنا أدخل هذا الحصن «الحمد لله.. والله أكبر»[1].

---

(1) عندما زار الجنرال بوفر الفرنسي ميدان المعركة بعد وقف إطلاق النار رافقته في زيارته، وعندما شاهد هذا الحصن فغر فاه مستغربًا وقال كيف استطعتم أن تتغلبوا على هذا الحصن؟» وعندما شاهد حفرة ضخمة من حفر المدفعية في فناء الحصن سأل مستغربًا: حفرة أي مدفع هذه؟، فقلت له إنها حفرة هاون 240 ملليمتر.

بعد أن زرت هذا الحصن أخذت أتجول في ميدان المعركـة، فوقع بصري على منظر حزين، منظر أربع دبابات مصرية محترقة يواجه بعضها بعضـا، عـلى مـسافة تقل عن 500 متر، لقد دمرت بعضـها بعضـا خطأ، ويظهر من برج إحداها رجل متفحم يشير بيده إلى الدبابات التي في مواجهته. إن مثل هـذه الحـوادث تحـدث بكثرة في الحرب، ولا يمكن تجنبها بتاتـا، وإن كـان مـن الممكـن الإقـلال منهـا، والشـعور بالذنب الذي يستولي على الرجال الذين يقتلون زملاءهم خطأ خـلال الحرب قد يحولهم إلى حطام، ما لم يجر علاجهم علاجـا نفـسيا ومـساعدتهم عـلى التخلص من تأنيب الضمير الذي يلازمهم. لقد سـبق أن قلـت إن فـرق المـشاة كانت تقوم بتوسـيع رؤوس الكباري وسد الثغرات التي بينها. وفي فجـر يـوم 8 من أكتوبر كانت فصيلة دبابات من الفرقة الثانية مشاة تتحرك جنوبا، بينما كانـت فصيلة دبابات أخرى مـن الفرقـة 16 مـشاة تتحـرك شمـالا، بهـدف التلاقـي وإكـمال حـصـار موقع العدو في الإسماعيلية شرق[1]. وبعد أن عبرت الـدبابات الثـلاث المتقدمـة شمالا أحـد التلال فوجئت بالدبابات الثلاثة الأخرى المتقدمـة جنوبا. كـان وقع المفاجأة عنيفا على الطرفين، وتصرف كل منهما بما تمليه الغريـزة في ميدان القتـال، فأطلقت كل فصيلة النار على الأخـرى، وكانت النتيجة تـدمير دبابتين من كل فصيلة من الطلقة الأولى. لم يطلـق سـوى أربـع طلقـات وكانـت خسائرنا أربع دبابات وأربعة أطقم. لقد وقفت خاشـعًا أمـام دباباتنـا المحطمـة، لكنني لم أستطع أن أكتم شعورًا داخليًا بـالفرحة لمستوى الجنـدي المـصري، مـن حيث الروح القتالية ومستوى التدريب مهما كانت الأسباب لهذا الحادث المحـزن فإنه يشهد لأصحابه بأن المفاجأة لم تشل تفكيرهم وأنهم أطلقوا نـيرانهم في وقـت واحد، وأن تسديدهم كان دقيقًا للغاية.

عند وصولي إلى قطاع الفرقة السابعة مشاة وجدت الطريق المؤدي للكـوبري مزدحما، مما دفعنـي إلى الترجـل والـسير بـضع مئـات مـن الأمتـار للوصـول إلى الكوبري، وهناك وجدت قائد الفرقة العميد بدوي يقف بجوار الكوبري، عبرنـا

(1) هو الموقع نفسه الذي زرته، ويطلق العدو عليه اسم بركان PURKAN ويتحكم في طريق الإسماعيلية الطاسة.

الكوبري سيرا على الأقدام حيث ركبنا عربة قائد الفرقة التي كانت تنتظره شرق القناة وأخذنا نقوم بجولة على القوات داخل رأس كوبري الفرقه. لم تكن الأمور قد استقرت تماما في قطاع الفرقة فقد عثرنا على ملازم ومعه ثلاث دبابات في مكان منعزل دون أن يعرف مكان وحدته الأم. كان الموقف الإداري ليس جيدًا، فقد شاهدت بعض الجنود وهم يعبرون إلى الشاطئ الغربي، ومعهم صفائح فارغة لملئها بالمياه[1].

لقد كان أكثر ما أزعجني خلال تلك الزيارة هو موقف الكباري، لقد بلغت خسائرنا ما يعادل في مجموعه ثلاثة كباري ثقيلة، وقد كان ذلك يمثل حوالي 25٪ من مجموع الكباري التي بدأنا بها الحرب، قد يبدو هذا الرقم مقبولا بالنسبة لعملية عبور بهذا الحجم، لكنني كنت أفكر فيما قد يحدث بعد أسابيع أو أشهر، ماذا يمكن أن يحدث لو أن العدو ركز مجهوده الجوي ومدفعيته البعيدة المدى على الكباري سوف نسقط له العديد من طائراته ما في ذلك من شك لكن في الوقت نفسه سوف يتمكن من تدمير عدد إضافي من الكباري، ويخلق لنا موقفا صعبا، وهنا برزت في ذهني فكرة بناء كباري صماء من الرمل والحجارة بدلا من الكباري العائمة التي نستخدمها، إن مثل هذه الكباري لا تستطيع الطائرات أن تدمرها بسهولة، إننا نستطيع دائما أن نصلح الحفر التي تحدثها قنابل الطائرات المغيرة في هذه الكباري، بأن نردم تلك الحفر بمزيد من الرمل والحجارة فكرت مليا في هذه الفكرة وأخذت أقلبها بيني وبين نفسي في أثناء عودتي من الفرقة السابعة، متجها إلى قيادة الجيش الثالث. **وفيما يلي الحوار الذي دار بيني وبين نفسي، وكأننا شخصان يتحدثان:**

الأول: إنها فكرة جيدة لكن هل من الممكن تنفيذها من الناحية الهندسية؟

الثاني: اعتقد أن ذلك ممكن. إنها لن تكون أصعب من السد العالي.

الأول: إن بناء السد العالي استغرق 10 سنوات، فهل تريد أن ننتظر عشر سنوات.

---

(1) يلاحظ أن استخدام كبارى الفرقة السابعة لعبور الفرقة 19 مشاة قد ألقى عبئا ثقيلا على تلك الكباري.

الثاني: بالتأكيد لا.. إني أريد أن تكون جاهزة خلال أسبوعين ، أو ثلاثـة، أو أربعة على الأكثر. إني لا أريدها سدا مستديما مثل السد العالي. إني أريـدها سـدا مؤقتـا. إني أتصور أن نقوم بردم جزء من القناة، بإلقاء الرمل والحجارة في المجرى المائي، ثم نمهد الجزء العلوي لكي يتحمـل مـرور الـدبابات والنقـل الثقيـل، لا خرسانة ولا حديد ولا شيء من هذا القبيل، وبمجرد انتهاء الحـرب يـتم رفعهـا، وتطهير مجرى القناة من بقاياها.

الأول: اسأل المهندسين. إنهم هم الذين يستطيعون أن يقولوا إذا كانت مثـل هذه الفكرة ممكنة أم لا.

الثاني: بالتأكيد.. سوف أسأل المهندسين، بل سوف أسأل أكثر من مهنـدس، لأن المهندسين كثيرًا ما تختلف آراؤهم.

لم أرغب في الانتظار حتـى عـودتي إلى المركـز 10، لكـي أبحـث مـع مـدير المهندسين فكرتي عن بناء كـباري صماء فـوق القنـاة وصـممت أن أسـتـشير أول مهندس أقابله، وفي أثنـاء وجـودي في قيـادة الجـيش الثالـث اسـتدعيت رئـيس المهندسين بـالجيش الثالث، وانتحيـت بـه جـانبا، حيـث أطلعتـه عـلى الفكـرة، وسألته عن رأيه من الناحية الفنية. أجاب دون تردد بأن ذلك ممكـن مـن الناحيـة الهندسية. وعندما سـألته عن الوقت اللازم لإنشاء3 كباري من هذا النوع. أجاب قـائلا: «لكي أجـيب عن هذا السـؤال هل لي أن أعـرف أولا مـن الـذي سـيقوم بإنشـاء هذه الكباري، وهل سـيتم ذلك بإمكانات القوات المسلحة وحدها، أم أن ذلك سوف يتم بإمكانات الدولة كلها؟». قلت له إنـه بمجـرد أن يتخـذ القـرار بخصـوص هذا الموضوع فسوف توضـع إمكانـات الدولـة في خدمـة المـشروع. فأجاب قائلا: «في هـذه الحالـة يمكـن بنـاء هـذه الكبـاري الثلاثـة في أسـبوع»، «أسبوع؟ ألـست تغـالي في هـذا التقـدير؟» صـرخت في وجهـه صراخـا مفعـما بالدهشة والفرح. لكنه عاد يؤكد لي مرة أخرى بأن هذا ممكـن. وأضـاف قـائلا: «إنها عملية بسيطة جدا، إننا سوف نحتاج فقط إلى بولدوزرات، أما الرمـال التـي سوف تردم بها القناة فإنها هناك في مكان العمل، ولن نحتاج إلى نقلها».

بعد عودتي من الجبهة إلى المركز 10 في نهاية ذلك اليوم، أخبرت الوزير بالفكرة، لكنه كان مترددًا للغاية. أوضحت له خطورة الموقف وما يمكن أن يحدث لو أن خسائرنا في الكباري استمرت بهذا المعدل، فاضطر في النهاية أن يقول إنه سيخطر الرئيس فيما بعد. لم أرغب في أن أضيع وقتي وأقف ساكنًا إلى أن يأذن أو لا يأذن الرئيس لي بذلك، وقررت أن أتخذ بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه .. بحثت الفكرة مع اللواء جمال علي مدير المهندسين، فنصح بأن نناقش الموضوع كله مع كل من الدكتور بدران وزير الإصلاح الزراعي، والمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس، والمهندس عثمان احمد عثمان مدير شركة المقاولين العرب. وفى الساعة 2100 من اليوم نفسه كان جميعهم ومعهم اللواء جمال علي في مكتبي في المركز 10 لبحث هذا الموضوع. شرحت الأسباب التي دفعتني إلى ذلك وسألتهم العون والمشورة كان رد الفعل لدى المهندس عثمان أحمد عثمان سريعًا ومؤيدًا، ومد يده إلي مصافحًا وهو يقول: «سيادة الفريق- أهنئك على هذه الفكرة، لقد فكرت فيها أنا شخصيًا وكنت أفكر في أن أتقدم بها إلى القوات المسلحة، إنها فكرة رائعة ويمكن تنفيذها بسهولة. أما بخصوص الوقت اللازم لإتمام هذه الكباري فإني أحتاج إلى بعض الوقت لإنجاز الحسابات اللازمة لذلك». أما فيما يتعلق بالمهندس مشهور أحمد مشهور فقد أصيب بدهشة وخيبة أمل كبيرتين بما سمع مني، وعلق قائلاً: كيف تفكر في ردم القناة ، علمًا بأن الرئيس اتصل بي اليوم وأخبرني بأن أعد العدة والخطة لتطهير القناة، وإعادة فتحها للملاحة[1]، قلت له: «إنني لا أردم القناة إنني أريد أن أبني عليها الكباري التي تحقق لنا النصر، ثم إننا لن نبدأ العمل في هذا المشروع إلا بعد الحصول على تصديق رئيس الجمهورية وسوف يقوم وزير الحربية بالاتصال به وطلب الإذن منه بذلك» قام المهندس عثمان أحمد عثمان بطمأنة المهندس مشهور، وقال له إنه يستطيع أن يرفع هذه الكباري من مجرى القناة في خلال أيام قليلة بعد انتهاء الحرب. وفى نهاية المؤتمر اتفقنا على أن يتولى المهندس عثمان أحمد عثمان تنفيذ

---

(1) إن تطور الأحداث في الأعوام 74- 79، تجعلنا نتوقف لدراسة ماذا كان يقصد السادات يوم 8 من أكتوبر عندما طلب إلى المهندس مشهور أحمد مشهور أن يضع الخطة لتطهير القناة و إعادة فتحها للملاحة.

المشروع، على أن تضع هيئه قناة السويس ووزارة الإصلاح الزراعي إمكاناتها جميعها في خدمته.

لقد كانت الساعة 2300 عندما خرج الرجال الأربعة من مكتبي في طريقهم إلى مكتب عثمان أحمد عثمان، لإجراء الدراسات الخاصة بالمشروع. وفى مساء 9 **من أكتوبر كانت مجموعة العمل قد انتهت من دراسة المشروع، وتقدم المهندس عثمان أحمد عثمان بتقريره. الذي كان يشمل النقاط التالية:**

1- إنه من الصعوبة بمكان إنشاء كوبري من هذا النوع في الشط أو في أي مكان في قطاع الجيش الثالث، حيث إن سرعة تيار المياه في هذا القطاع تجعل إنشاء كوبري أصم في هذه المناطق عملية باهظة التكاليف.

2- إن منطقة الدفرسوار والفردان والقنطرة هي أفضل الأمكنة لإنشاء هذه الكباري. وتعتبر الدفرسوار أفضلها جميعا، حيث إن سرعة التيار في هذه المنطقة تصل إلى الصفر تقريبًا.

3- بمجرد إصدار الأمر بالبدء في التنفيذ فإنه يحتاج إلى سبعة أيام، لحشد ونقل المعدات إلى مناطق العمل، ثم يحتاج إلى 9 أيام أخرى لإنجاز العمل (المجموع 16 يوما).

4- إن إنجاز المشروع في الوقت المذكور يعتمد على أن يقوم المقاولون العرب بسحب البلدوزرات والمعدات الميكانيكية التي تعمل في مشاريع لهم في ليبيا، وهم يلتمسون أن نتصل بالسلطات الليبية لاستئذانها في ذلك.

حاولت الضغط مرة أخرى للحصول على موافقة الرئيس، وفى النهاية جاءت موافقته مساء يوم 10 من أكتوبر وشرعت فورا في اتخاذ الخطوات التنفيذية، لكن نجاح العدو في اختراق مواقعنا عند الدفرسوار يوم 16 من أكتوبر سبب إسقاط مشروع بناء الكوبري في تلك المنطقة. **استمر العمل في بناء كوبري في منطقة الفردان، وآخر في منطقة القنطرة وبعد سلسلة من المتاعب والمشكلات**

الهندسية تم بناء الأول في الأول من ديسمبر، والآخر في 9 من ديسمبر 73[1].
والغريب حقا أن يتبنى العدو الفكرة نفسها التي جالت بخاطري، وأن يقوم ببناء كوبري أصم في المكان نفسه الذي حددناه لذلك. وقد انتهى العدو من إنشاء هذا الكوبري في منطقة الدفرسوار، وافتتحه في 7 من ديسمبر 1973.

فشل الهجمات المضادة التي قام بها العدو

نعود مرة أخرى إلى هجوم العدو المضاد الذي كنا نتوقعه يوم 8 من أكتوبر، فقد كنا نتوقع أن يقوم باستغلال حرية المناورة التي يتمتع بها، ويقوم بحشد دباباته في اتجاه أحد القطاعات ويوجه له ضربة قوية تمكنه من الحصول على نتائج حاسمة. لكننا فوجئنا بأنه يتصرف عكس ما توقعناه تماما، فقد استخدم دباباته في توجيه ضربات متفرقة، وفى عدة اتجاهات مما ترتب عليه فشل هذه الهجمات جميعا. ففي صباح يوم 8 من أكتوبر هاجم العدو الفرقة 18 مشاة بأحد ألويته المدرعة في اتجاه القنطرة، وفى الوقت نفسه هاجم لواء مدرع آخر الفرقة الثانية مشاة في اتجاه الفردان، وقد تمكنت قواتنا من صد الهجومين.

وبعد ظهر اليوم نفسه قام العدو بهجوم آخر أشرك فيه ثلاثة ألوية مدرعة، اثنان منها كانا يهاجمان الفرقة الثانية مشاة في اتجاه الفردان، بينما اللواء الثالث يهاجم الفرقة 16 مشاة فى اتجاه الإسماعيلية، وقد نجحت الفرقة الثانية مشاة فى إبادة أحد الألوية إبادة تامة بينما انسحب اللواء الآخر بعد أن تكبد خسائر كبيرة، كذلك نجحت الفرقة 16 مشاة فى صد هجوم العدو، وإرغامه على الانسحاب.

وفى اليوم التالى (الثلاثاء 9 من أكتوبر) عاود العدو هجومه مرة أخرى واستخدم هذه المرة لواءين مدرعين ضد الفرقة 16 مشاة ولكن العدو فشل مرة

---

(1) لقد سبب تيار المياه في القناة متاعب ضخمة عند بناء الكباري الصماء، فقد كنا كلما اقتربنا من منتصف القناة زادت سرعة اندفاع المياه وأخذت تلتهم ما نقذف به من رمال في وسط المجرى- وفى النهاية اقتنع المهندسون المصريون بضرورة أن نترك فتحة لمرور المياه عرضها حوالي 40 أو 50 مترا. وهكذا تطورت فكرتي في النهاية إلى تضييق مجرى القناة إلى 40 أو 50 مترا وقد تم بناء كوبرى عائم فوق هذا المجرى.

أخرى فى إحراز أى نجاح، و لم يقم العدو بعد هذا التاريخ بأية هجمات قوية. وبالتالى يمكن القول إن هجومه المضاد الرئيسى قد تم صده يومى 8 و 9 من أكتوبر.

فى يوم 10 من أكتوبر حوالى الساعة 1645 أبلغتنا الفرقة الثانية مشاة بأن العدو قد هاجم جناحها الأيسر بقوة تقدر بكتيبة دبابات مدعمة بعناصر من المشاة فى عربات مدرعة وأن هذه القوة تمكنت من اختراق مواقع الفرقة إلى عمق حوالى كيلومترين، ولكن هذه القوة أرغمت على الانسحاب خلال الليل[1].

الطيران المعادي يشتت لواء المشاة الأول

فى خلال يوم 10 من أكتوبر قامت عناصر من لواء المشاة الأول بالتقدم جنوبا واحتلت مواقع عيون-موسى[2]، وفى خلال ليلة 10/ 11 من أكتوبر تلقينا إشارة خطيرة أثارت القلق والانزعاج. كانت الإشارة تقول، لقد فقد لواء المشاة الأول 90٪ من رجاله وأسلحته ومعداته. كانت المعلومات التى تصل إلينا من الجيش الثالث ومن الفرقة 19 مشاة تدل على فقدان الاتصال تماما بين اللواء الأول والقيادات جميعها، وبالتالى فلا أحد يعرف على وجه التحديد ماذا حدث لهذا اللواء. أرسلت ضابط اتصال برتبة كبيرة إلى الجبهة بمهمة جمع الحقائق عن هذا اللواء لقد كان اللواء الأول مكلفا بالتحرك ليلاً إلى الجنوب واحتلال منطقة سدر، ولكن قائد اللواء فكر فى أن يبدأ تحركه قبل غروب الشمس ببضع ساعات وقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية تراقبه عن كثب فتركته يتقدم جنوبا إلى أن خرج تماما من تحت مظلة دفاعنا الجوى وأصبح يعبر أرضا ضيقة لا تسمح له بالانتشار إذا ما هوجم من الجو، وهنا انطلقت القوات الجوية الإسرائيلية فى هجومها الشرس على اللواء الذى لم تكن لديه الوسيلة الفعالة للدفاع ضد هذا الهجوم. إن هذه المعركة تعتبر مثالا لما يمكن أن تحققه القوات الجوية المجهزة بالصواريخ جو- أرض ضد قوة برية لا تملك دفاعًا

(1) من المعتقد أن هذه القوة المعادية كانت مكلفة بواجب الاستطلاع بقوة.

(2) كانت عيون موسى ما زالت تقع تحت مظلة شبكة دفاعنا الجوي SAM.

جويًا مؤثرًا وخفيف الحركة. لم تشترك أية قوات أرضية معادية فى المعركة، ومع ذلك فقد نجح طيران العدو فى تشتيت اللواء[1]. وقد أمكن خلال الأيام التالية جمع الكثيرين من أفراده وإنقاذ الكثير من معداته مما جعل خسائره أقل بكثير من رقم 90٪ الذي جاء في أول بلاغ ولكن الحقيقة الثابتة هي أن اللواء خرج من المعركة وفقد الاعتبار كقوة مقاتلة لعدة أيام إلى أن تمت إعادة تنظيمه وتعويض خسائره.

زيارتي الثانية للجبهة

لقد كان واضحا من هجمات العدو المضادة يومي 8 و 9 من أكتوبر أن العدو يركز هجومه على اتجاه القطاع الأوسط محور الطاسة - الاسماعيلية الذي يقع في حدود الجيش الثاني .لذلك قررت أن أزور الجيش الثاني مرة أخرى.

في صباح يوم الخميس 11 من أكتوبر تحركت إلى الجبهة للمرة الثانية فوجدت الموقف فيها مطمئنا وكنا جميعا مقتنعين بأن قواتنا قادرة على صد أي هجوم مدرع آخر. ولتعزيز دفاعاتنا ضد آية هجمات أخرى قررت صرف 10000 لغم مضاد للدبابات فورًا لتعزيز الدفاع في الجيش الثاني.

لقد عدت من تلك الزيارة الثانية وأنا أكثر اقتناعًا بقدرتنا على صد أي هجوم مضاد آخر، ولكن اكتشفت نقطة ضعف خطيرة لم تكن قد ظهرت في أثناء رحلتي الأولى تلك هي مدى السيطرة على الكباري ووسائل العبور المختلفة. لقد كانت تعليماتي خلال مرحلة العبور تقضي بأن يكون رئيس أركان كل فرقة هو المسئول الأول عن تنظيم العبور والسيطرة عليه، ومن هنا تمت عملية العبور بنظام وتحت سيطرة حازمة واستمر ذلك خلال فترة زيارتي الأولى. أما بعد ذلك فقد ترك رؤساء أركان الفرق هذه المسئولية لبعض صغار الضباط وضباط الصف، ومن هنا بدأت الفوضى تظهر في منطقة الكباري. لم يكن من الممكن أن نحرم فرق

---

(1) إن هذا يوضح لنا عدم فعالية القوات المصرية التي تحتل سيناء طبقًا لاتفاقية الصلح المصرية حيث إن تلك المعاهدة تحرم على مصر إقامة أي دفاع صاروخي مضاد للطائرات SAM في سيناء.

المشاة من رؤساء أركانها بصفة دائمة لكي يشرفوا على تنظيم المعابر، ولكن لم يكن أيضًا من المقبول أن نترك هذه المسئولية في أيدي صغار الضباط. لذلك قررت أن أقوم بتشكيل قيادة خاصة لهذه المهمة، وقد عينت اللواء صالح أمين قائدًا للمجموعة التي تعمل في خدمة الجيش الثاني، والعميد منير سامي قائدا للمجموعة التي تعمل في الجيش الثالث، ومع كل منهما عدد من الضباط من ذوي الرتب الكبيرة.

الفصل

الثالث والثلاثون

33

ثغرة الدفرسوار

القرار السياسي الخاطئ

بعد عودتي من الجبهة يوم الخميس 11 من أكتوبر فاتحني الوزير في موضوع تطوير هجومنا نحو المضائق. ولكني عارضت الفكرة للأسباب نفسها التي سبق أن ذكرتها سابقًا[1]. وأضفت قائلاً: «مازالت القوات الجوية الإسرائيلية قوية وتشكل تهديدًا خطيرًا لأية قوات برية تتحرك في العراء دون غطاء جوي. يجب أن نأخذ درسا من التجربة القاسية التي مر بها اللواء الأول مشاة أمس». وبدا لي وكأنه اقتنع بهذا وأغلق الموضوع. ولكنه عاد وفاتحني في الموضوع مرة أخرى في صباح اليوم التالي مدعيًا هذه المرة أن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية. عارضت الفكرة مرة أخرى على أساس أن هجومنا لن ينجح ولن يخفف الضغط على الجبهة السورية وأضفت قائلاً: «إن لدى العدو 8 ألوية مدرعة أمامنا ولن يحتاج إلى سحب قوات إضافية من الجبهة السورية حيث إن هذه القوات قادرة على صد أي هجوم نقوم به. ليس لدينا دفاع جوى متحرك إلا أعدادًا قليلة جدًا من سام 6 لا تكفى لحماية قواتنا. وقواتنا الجوية ضعيفة ولا تستطيع تحدي القوات الجوية الإسرائيلية في معارك جوية وبالتالي فإن قواتنا

(1) انظر الباب الأول.

البرية ستقع فريسة للقوات الجوية الإسرائيلية بمجرد خروجها من تحت مظلة الدفاع الجوي أي بعد حوالي 15 كيلومترًا شرق القناة. إذا نحن قمنا بهذه العملية فإننا سوف ندمر قواتنا دون أن نقدم أية مساعدة لتخفيف الضغط على الجبهة السورية». وحوالي الظهر تطرق الوزير لهذا الموضوع للمرة الثالثة خلال 24 ساعة. وقال هذه المرة: «القرار السياسي يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضائق، ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد 13 من أكتوبر». وحوالي الساعة 1330 كانت التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم قد تم إعدادها وتحرك اللواء غنيم إلى الجيش الثاني واللواء طه المجدوب إلى الجيش الثالث حاملين معهم تلك الأوامر إلى قائدي الجيشين .

وحوالي الساعة 1530 كان اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني يطلبني على الهاتف وقد قال بغضب «سيادة الفريق أنا مستقيل. أنا لا أستطيع أن أقوم بتنفيذ التعليمات التي أرسلتموها مع اللواء غنيم»، ولم يمض بضع دقائق حتى كان اللواء عبد المنعم واصل هو الآخر على الخط الهاتفي وأبدى معارضة شديدة لتلك التعليمات التي وصلته مع اللواء طه المجدوب. وفى محادثتي مع كل من اللواءين سعد مأمون وعبد المنعم واصل لم أخف عنهما أنني أنا أيضا قد عارضت هذه التعليمات ولكني أجبرت عليها. فاتحت الوزير مرة أخرى في الموضوع وتقرر

استدعاء سعد مأمون وعبد المنعم واصل لحضور مؤتمر بالقيادة في الساعة 1800 من اليوم نفسه، وفى خلال هذا المؤتمر الذي امتد حتى الساعة 2300 كرر كل منا وجهة نظره مرارًا وتكرارًا، ولكن كان هناك إصرار من الوزير على أن القرار سياسي ويجب أن نلتزم به. وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم 14 بدلا من فجر يوم 13 كما كان محددا.

لقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة أخرى من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها، ولكي نطور هجومنا للشرق مع المحافظة على رؤوس الكباري قوية ومؤمنة كان لا بد لنا من أن ندفع الأنساق الثانية إلى المعركة. وفى خلال ليلة 12/ 13 وليلة 13/ 14 عبرت الفرقة 21 مدرعة من خلال الفرقة 16 مشاه بينما عبرت الفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء مدرع من خلال رأس كوبري الجيش الثالث.

كانت خطتنا في الهجوم تشمل استخدام 4 ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكيا في أربعة اتجاهات مختلفة طبقا لما يلي:

1 لواء مدرع في اتجاه ممر ممتلا (القطاع الجنوبي).

1 لواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي (القطاع الجنوبي).

2 لواء مدرع في اتجاه الطاسة (القطاع الأوسط).

1 لواء مدرع في اتجاه بالوظة (القطاع الشمالي).

لقد خسر العدو خلال قتال يومي 8 و 9 من أكتوبر حوالي 260 دبابة وكان خلال هذين اليومين يستخدم دباباته في اقتحام مواقع المشاة بالأسلوب القديم نفسه الذي كان يعتمد على سرعة التحرك وأحداث الصدمة النفسية لدى جندي المشاة نتيجة اقتحام المدرعات. ولكنه سرعان ما إكتشف أن المشاة المصريين بما لديهم من أسلحة مضادة للدبابات، وبما يتمتعون به من روح معنوية عالية قادرون على سحق المدرعات التي تستخدم هذا الأسلوب. واعتبارا من يوم 10 من أكتوبر بدأ يستخدم دباباته بأسلوب حذر يعتمد على التحرك البطيء

والاستفادة من الأرض والسواتر الطبيعية، ونتيجة لذلك انخفضت خسائره في الدبابات انخفاضًا ملحوظًا. وقام العدو بتعويض الجزء الأكبر من خسائره في الدبابات بحيث وصل عدد الدبابات التي في ألويته المدرعة الثمانية التي أمامنا يوم 13 من أكتوبر إلى 900 دبابة.

كان علينا يوم 14 من أكتوبر أن نهاجم 900 دبابة معادية في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة 400 دبابة مصرية فقط هل كان هذا القرار نتيجة الجهل أم المقامرة أم الخيانة؟ ما زال هناك كثير من الغموض يحيط بهذا الموضوع. لقد نجح العدو في استدراج ألويتنا المهاجمة إلى مناطق قتال اختارها بعناية، ونجح في تدمير معظم دباباتنا. لقد فقدنا في هذا اليوم الأسود 250 دبابة، وهو رقم يزيد على مجموع خسائرنا في الأيام الثمانية الأولى للحرب وحول ظهر يوم 14 انسحبت قواتنا مرة أخرى إلى داخل رؤوس الكباري شرق القناة[1].

في الساعة 1100 من يوم 14 من أكتوبر حاولت الاتصال هاتفيا باللواء سعد مأمون ولكن قيل لي إنه في الراحة، لم يكن هذا بالأمر العادي إذ إنه لا يجوز للقائد أن يكون في الراحة بينما تكون قواته مشتبكة في معركة كبيرة ولكني تصورت أنه لا بد أن يكون في غاية الإرهاق لكي يتصرف مثل هذا التصرف.

وفى حوالي الساعة 1300 وصل الرئيس إلى المركز 10 بعد أن أخبره الوزير بالموقف. أمرني الرئيس بأن أتحرك إلى الجبهة لرفع معنويات الجنود. وفي الساعة

---

(1) كانت خسائرنا في الدبابات كما يلي:

من يوم 6- 13 أكتوبر	240
يوم 14 أكتوبر	250

وكانت خسائر العدو كما يلي:

يوم 6 أكتوبر وحتى فجر يوم 7 من أكتوبر	300
يوم 8 و 9 من أكتوبر	260
يوم 10- 13 من أكتوبر	50
يوم 14 من أكتوبر	.50

1400 كنت في طريقي إلى الجبهة للمرة الثالثة، وفى الساعة 1600 كنت في مركز قيادة الجيش الثاني. لم يكن اللواء سعد مأمون في غرفة العمليات وعندما سألت عنه عرفت الأسباب الحقيقية لأول مرة. لقد كان لأخبار هزيمة قواته صباح اليوم ذاته أثر كبير عليه فانهار، وكان معاونوه يعتقدون أنه بعد عدة ساعات من النوم سوف يستعيد نشاطه ولذلك حجبوا هذه المعلومات عن القيادة العامة. ذهبت إليه في غرفته حيث كان مستلقيا في فراشه ويجلس بجواره الطبيب الذي يشرف على علاجه. حاول أن يجلس في سريره عند دخولي عليه، ولكن الطبيب منعه من ذلك، وفى حديث خاص بيني وبين الطبيب خارج غرفته أخبرني أن حالته تستدعي رعاية خاصة لا يمكن توافرها في المنطقة الأمامية وأنه يجب إخلاؤه إلى الخلف. وعندما أبلغت اللواء سعد مأمون بأننا سنخليه إلى مستشفى المعادى انزعج كثيرًا ورجاني أن لا أفعل ذلك مدعيًا أنه يشعر بأنه يسترد صحته بسرعة وأنه يستطيع أن يمارس مسئولياته فورًا. وأمام إصراره قررت أن نؤجل إخلاءه إلى القاهرة إلى صباح اليوم التالي انتظارا لما قد تسفر عنه حالته. وقد اتفقت مع الطبيب أن يتصل بي صباح اليوم التالي ليطلعني على حالته[1].

بعد أن غادرت غرفة اللواء سعد مأمون اجتمعت مع ضباط قيادة الجيش الثاني، وبحثت معهم الموقف كما قمت بالاتصال بقادة الفرق جميعهم وأبلغتهم بتحيات الرئيس وتشجيعه. صممت أن أزور الفرقة المدرعة 21، حيث إنها كانت التشكيل الذي تحمل العبء الأكبر من المعركة صباح هذا اليوم. ولكن العميد عرابي قائد الفرقة نصحني بألا أفعل ذلك، حيث إن الظلام قد بدأ يهبط وسوف يكون التحرك ليلاً في ميدان المعركة عملية بالغة الخطورة وعلى الرغم من تحذيرات عرابي صممت على الذهاب إليه، وبدأ تحركي الساعة 1700 في اتجاه معابر الفرقة 16 مشاة كان أحد الكباري مدمرا فتحركت إلى الكوبري الآخر فوجدته مرفوعا من مكانه ليتفادى التدمير بواسطة مدفعية العدو التي كانت مستمرة في الضرب. لقد خيم الظلام تماما وأصبح التحرك بطيئًا نتيجة احتياطات

(1) في صباح يوم 15 من أكتوبر اتصل بي الطبيب وأخبرني بأن حالته لم تتحسن، وبالتالي تقرر إخلاؤه إلى مستشفى المعادى حيث بقي فيه إلى ما بعد وقف إطلاق النار.

الأمن المفروضة على التحركات الليلية فقررت العودة مرة أخرى إلى قيادة الجيش الثاني. وأثناء العودة كانت منطقة الكوبري المدمر تقع تحت نيران المدفعية فعبرنا المنطقة بسرعة عالية لنقلل فرصة التعرض إلى أقل وقت ممكن. لقد كنت أتحرك في عربتين كنت أركب العربة الأولى وكان يركب العربة الثانية جماعة من الحراس. وقد مرقت عربتي من المنطقة المضروبة بالمدفعية دون أن تصاب بأذى. أما العربة التالية فقد أصيبت ببعض الشظايا وأصيب أحد أفراد الحراسة إصابة تستلزم إخلاءه إلى المستشفى.

وأخيرا وصلت إلى قيادة الجيش الثاني مرة أخرى حوالي الساعة 2000، حيث اتصلت مرة أخرى بالعميد عرابي وأخطرته بالموقف وبعد أن أخلينا الجندي المصاب إلى أحد مستشفيات الجيش الثاني تحركت عائدًا إلى المركز 10 فوصلته حوالي الساعة 2300، حيث أبلغت الوزير بالموقف. وحوالي منتصف الليل اتصل بي الرئيس وسألني عن الموقف فأعدت على مسامعه ما رأيته كله وما فعلته كله.

لقد كثر الكلام وتعددت الآراء حول الأسباب التي منعت المصريين من تطوير هجومهم إلى الشرق فور نجاحهم في عملية العبور، وقد انتشرت شائعات كثيرة تقول بأنني كنت من أنصار الاندفاع السريع نحو الشرق سواء يوم 14 من أكتوبر أم قبل ذلك بكثير، وقد امتنعت القوات المسلحة عن التعليق على هذه النقطة بالتأييد أو بالنفي سواء على المستوى الإعلامي أم على المستوى العلمي[1]، وهكذا بدأت وسائل الإعلام العالمية تؤكد تلك الشائعات. لقد وصفوني بأنني رجل مظلي قوي، عنيد هجومي، مقدام، إلخ.. وإنه لما يسعدني أن أستمع إلى هذا المديح ولكني لا أود أن نربط بين تلك الصفات الجميلة وبين قرار تطوير الحرب نحو الشرق. إني على استعداد دائم لأن أضحي بحياتي في سبيل وطني ولكني لا أستطيع أن أقامر بمستقبل بلادي لقد كنت دائمًا ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق سواء كان ذلك في مرحلة التخطيط أم في مرحلة إدارة العمليات الحربية

(1) لم تتعرض السلطات المصرية لهذه النقطة خلال مناقشات الندوة الدولية لحرب أكتوبر 73 التي انعقدت في القاهرة في الفترة ما بين 27- 31 من أكتوبر 1975.

للأسباب الكثيرة التي سبق لي أن ذكرتها. وقد أبديت رأيي هذا بصراحة تامة أمام كثيرين ممن ما يزالون أحياء يرزقون.

بماذا يبرر السادات خطأه؟

أما بخصوص ادعاء السادات بأن هجومنا يوم 14 من أكتوبر كان يهدف إلى تخفيف الضغط عن سوريا فهو أيضًا ادعاء باطل، الهدف منه هو تسويغ الخطأ الذي ارتكبته القيادة السياسية المصرية، وذلك للأسباب التالية:

1- كان بعد القوات المصرية في جبهة قناة السويس عن قلب إسرائيل (حوالي200 كيلومتر من أرض سيناء المفتوحة) وكان تفوق القوات الجوية الإسرائيلية تفوقا ساحقا يجعل إسرائيل قادرة على احتواء الجبهة المصرية بالقليل من القوات مع حشد الجزء الأكبر من قواتها ضد الجبهة السورية وقد حذرت من هذا الموقف في خلال اجتماعي مع الهيئة الاستشارية العسكرية العربية (التي تتكون من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة بالدول العربية)، وكذلك خلال اجتماعات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثانية عشرة في نوفمبر 1971، وقد قلت إن الجبهة المصرية لا تستطيع أن تمنع إسرائيل من حسم المعركة ضد الجبهة الشرقية في خلال أسبوع واحد[1] وإن ما قلته عام 71 كان لا يزال قائمًا عام 73، وسوف يستمر طالما كانت سيناء محتلة أو منزوعة السلاح وطالما بقيت القوات الجوية المصرية على ضعفها.

2- لقد كان أمام الجبهة المصرية 8 ألوية مدرعة، وقد كانت أكثر من كافية لصد أي هجوم مصري في اتجاه الشرق. وبالتالي فإن قيامنا بالهجوم لن يرغم إسرائيل على سحب جزء من قواتها من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية.

3- لقد استقر الوضع في الجبهة السورية يوم 12 من أكتوبر، فقد وصلت العناصر المتقدمة من فرقتين عراقيتين (فرقة مدرعة+ فرقة مشاة

(1) يرجى الرجوع إلى محاضر هذه الجلسات المحفوظة في الجامعة العربية ولدى الدول الأعضاء.

ميكانيكيـة) إلى الجبهة السورية واشتركت في القتال يوم 11. كـذلك دفـع الأردن لواءين مدرعين إلى الجبهة السورية، وقد وصل أولهما يـوم 13 مـن أكتوبر، ووصل اللواء الآخر بعد ذلك بأيام. وهكـذا فـإن موقـف الجبهـة السورية لم يكن بالصـورة التي يحاول السادات أن يصورها لكي يجد لنفسه مخرجا من تبعات قراره السياسي الخاطئ.

4- إذا كان دفع الفرقة المدرعة 21 والفرقة المدرعـة الرابعـة قـد تـم لتخفيـف الضغط عن سوريا، فلـماذا لم تـسحب الفرقتـان إلى الغـرب بعـد أن فـشل الهجوم وصرف النظر نهائيا عن موضوع تطوير الهجوم نحو الشرق؟

أهمية الاحتفاظ باحتياطي من القوات

إن نجاح القوة المهاجـمة في اخـتراق الخـط الـدفاعي للخـصم والنفـاذ إلى مؤخرته هو حلم كل قائد مهاجم، لأن الوصول إلى مؤخـرة الخصم سوف تمكـن المهاجم مـن تدميـر النظـام الإداري للقـوات المدافعـة وتـدمير وسـائل القيـادة والسيطرة وعزل القوات المدافعة عن مناطق إعاشتها وبالتالي يجعل مهمـة تـدمير تلك القوات المحاصرة مسألة وقت فقط ويمكن للمدافع أن يمنع عدوه المهـاجم من تحقيق هذا الهدف بطريقين: الاحتفاظ بقوة احتيـاطية، والمناورة بالقوات.

من المسلم به في العلم العسكري أنه لا يوجد ما يسمى بالخط الدفاعي الذي لا يمكن اختراقه. فأي خط دفاعي- مهما كانت تحصيناته وتجهيزاته- من الممكـن اختراقه بواسطة الخصم الذي يملك التصميم والعزيمة على النـصر مهمـا كـان الثمن. لقد اخـترق الألمان خط ماجينو الفرنسي في الحرب العالمية الثانيـة 1940، وقد اخترق الحلفاء خط زيجفريد الألماني عام 1945، وقد اخـترق المصريون خط بارليف الإسرائيلي عام 1973. إن أي خط دفاعي لا بد أن تكون فيه بعض نقاط الضعف لأنه من المستحيل أن يكون المدافع قويا في كل مكان. وحيث إن المهاجم يتمتع بحرية اختيار المكان الذي يخـترق فيه الخط الـدفاعي لخـصـمه فإنـه عـادة ينتخب هذه النقـاط، حيث تكون فرص نجاحــه أفـضل. ومـن هنـا كـان مـن الواجب أن يحتفظ المدافع بقوة احتياطية خلف مواقعه تكون مستعدة لضرب أيـة قوات معادية تنجح في اختراق مواقعه، ويختلـف حجمهـا تبعًـا لعوامـل كثـيرة،

وتتراوح عادة ما بين الثلث والخمس بالنسبة لحجم القوات المدافعة. ولا يجوز أن يقل حجمها عن 20٪ إلا في حالات الضرورة القصوى ولفترة قصيرة.

وبينما كنا نعد خططنا لعبور القناة فإننا لم نستبعد مطلقا أن يقوم العدو باختراق مواقعنا سواء في مراحل ما قبل العبور أم في أثنائه أو بعد نجاحه. بل تصورنا أيضا المناطق التي يحتمل أن يعبر منها. وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار إحداها[1] ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها وحددنا القوات التي تقوم بتنفيذها ودربنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات.

ولكي نستطيع أن نسحق أي اختراق في مراحله الأولى فقد حشدنا معظم دباباتنا في المنطقة الأمامية. كان مجموع ما نملك من الدبابات عند بداية الحرب هو 1700 دبابة حشدنا منها 1350 في اتجاه القناة ووزعنا 100 أخرى في منطقة البحر الأحمر وأماكن أخرى متفرقة في مصر واحتفظنا بالباقي، وهو 250 دبابة كاحتياطي إستراتيجي[2] وكان يدخل ضمن الاحتياطي الإستراتيجي اللواء المدرع المكلف بحراسة رئاسة الجمهورية وبه 120 دبابة، وقد كان طبقا للخطة أن يعبر الجيش الثاني والثالث بحوالي 1020 دبابة، وأن يتم الاحتفاظ ب 330 دبابة غرب القناة بحوالي 20 كيلو مترا، وكانت تلك الدبابات ضمن تشكيل الفرقتين المدرعتين 21 التي كانت تحمي ظهر الجيش الثاني والرابعة التي كانت تحمي ظهر الجيش الثالث[3]. إن بقاء هاتين الفرقتين في أماكنهما غرب القناة كفيل بأن يسحق أي اختراق يقوم به العدو على طول الجبهة.

كان قرار تطوير الهجوم الذي اتخذ مساء يوم 12 من أكتوبر، وما ترتب عليه من دفع الفرقتين المدرعتين 21 والرابعة عدا لواء مدرع، خطأ كبيرًا كما سبق أن بينته واعتبارا من فجر يوم 14 من أكتوبر لم يكن لدينا غرب القناة في منطقة

(1) الدفرسوار هي المكان الذي اخترق فيه العدو دفاعنا في ليلة 15/ 16 من أكتوبر 73.

(2) كان الاحتياطي الإستراتيجي يتمركز في منطقة القاهرة وكان عبارة عن اللواء 23 المدرع، واللواء المدرع بالحرس الجمهوري.

(3) كلتا الفرقتين المدرعتين 4 و 21 كانت تتكون من لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي، ولأهداف العبور ألحق أحد الألوية من الفرقة 21 مدرعة بالفرقة 16 مشاة.

الجيشين الثاني والثالث سوى لواء مدرع واحد. وهنا اختلت الموازين وأصبح الموقف مثاليا لكي يقوم العدو بمحاولة لاختراق مواقعنا.

طائرة استطلاع أمريكية فوق مواقعنا

في حوالي الساعة 1330 يوم 13 من أكتوبر ظهرت طائرة استطلاع فوق منطقة القتال ولم تكتف بتغطية الجبهة بالكامل بلى طارت فوق الدلتا قبل أن تخرج نهائيا من مجالنا الجوي دون أن تصاب بأي أذى. كنت أراقب تحرك الطائرة على شاشة الدفاع الجوي في غرفة العمليات في المركز 10 وأتعجب كيف استطاعت أن تبقي في الجو طوال هذه المدة دون أن يتمكن رجال دفاعنا الجوي من إسقاطها حيث إنها كانت تطير فوق مناطق مكتظة بصواريخ SAM! طلبت اللواء محمد علي فهمي هاتفيا وسألته عن السبب في عدم إسقاط هذه الطائرة فقال إنها تطير على ارتفاع خارج مدى صواريخنا. وقد عرفنا من ارتفاعها وسرعتها أنها لا بد أن تكون الطائرة الأمريكية SR-71A التي تطير على ارتفاع 30 كيلومترًا وبسرعة 3 مآخ[1]. كان معنى هذا أن إسرائيل أصبحت تعلم بموقف قواتنا شرق القناة وغربها على وجه اليقين وإنه لم يعد هناك ما يمكن إخفاؤه على العدو، وأنه يجب علينا أن نفترض أن إسرائيل تعرف موقعنا تمامًا.

لماذا رفضت القيادة السياسية سحب الفرقتين المدرعتين إلى الغرب؟

في صباح يوم 15 من أكتوبر اقترحت إعادة تجميع الفرقة 21 مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة في غرب القناة حتى يمكننا أن نعيد الاتزان إلى موقعنا الدفاعي، ولكن الوزير عارض الاقتراح على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا، ويتحول الانسحاب إلى ذعر[2]. لم أكن لأوافق على هذا الرأي

---

(1) هذه الطائرة تشبه في خصائصها الطائرة السوفيتية ميج 25.

(2) لم يقم أحمد إسماعيل بزيارة الجبهة طوال فترة القتال وبذلك لم يكن بينه وبين الجنود ذلك الرباط الذي كان يربطني بهم والذي كان يجعلني قادراً على أن أحس وأشعر بما يستطيعون عمله وما لا يستطيعون. لقد كان أحمد إسماعيل يعيش ويفكر بعقلية عام 67 ولا يستطيع أن يحس بإمكانات الجندي المصري عام 73 لأنه لم يره.

كنا نتكلم بلغتين مختلفتين ولا يستطيع أي منا أن يقتنع بما يقوله الآخر. كان هناك أيضا سبب آخر لعدم سحب القوات ولكنه كان سببا سياسيا. لقد كان مقررا أن يلقي السادات خطابًا سياسيًا مهمًا أمام مجلس الشعب المصري، وكان السادات يريد أن يسمع صوته لأمريكا و إسرائيل من موقع قوة[1].

وفي خلال يوم 15 من أكتوبر قامت الطائرة SR-71A برحلة استطلاعية أخرى فوق الجبهة والمنطقة الخلفية، وبذلك تحقق للعدو خلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا. كان من الممكن أن تكون هذه الطلعة الاستطلاعية إنذارًا للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة وهو مطمئن تماما، وأنه يتحتم علينا أن نسحب الفرقة 21 مدرعة والفرقة 4 مدرعة إلى غرب القناة ولكن هذا لم يحدث للأسف الشديد، لا جهلاً أو إهمالاً من القادة العسكريين ولكن مقامرة وغرورا من القيادة السياسية. لم يضيع العدو الوقت وبدأ عملية اختراق مواقعنا خلال ليلة 15/ 16 من أكتوبر.

اختراق العدو ليلة 15/16 من أكتوبر

على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة وصلتنا المعلومات الأولى عن اختراق العدو صباح يوم 16 من أكتوبر. كانت المعلومات مقتضبة ولا تثير أي انزعاج. وكان البلاغ يقول لقد نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبور إلى الضفة الغربية ويقوم الجيش باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها[2]. وعلى الرغم من هذه المعلومات المطمئنة فقد رفعت درجة استعداد اللواء المدرع 23 الموجود في القاهرة وأصدرت إليه أمرًا إنذاريًا بأن يستعد للتحرك إلى الجبهة في قطاع الجيش الثاني، وفي خلال نهار يوم 16 بدأت المعلومات تصل إلينا بأن عددًا من كتائب الصواريخ المضادة للطائرات قد هوجمت بواسطة دبابات العدو وكانت بعض هذه الكتائب تقع على عمق حوالي 15 كيلومترًا غرب القناة لقد

(1) من السذاجة أن يعتقد السادات أن أمريكا وإسرائيل تصدق ما يقوله ولا تصدق ما تقوله لها أقمارها الصناعية وطائرات استطلاعها، SR-71A.

(2) لقد ثبت فيما بعد أن العدو كان قد عبر خلال الليل بقوة تقدر بلواء مشاة وكتيبة دبابات قوامها 30 دبابة.

كان الموقف مائعا وعجزت قيادة الجيش عن تحديد حجم ومكان القوة المعادية. كانت دبابات العدو تظهر فجأة بقوة 7-10 دبابات بالقرب من أحد مواقع تلك الكتائب، ثم تشتبك مع الموقع من مسافة 1500-2000 متر فتقوم بتدميره أو إسكاته، ثم تنسحب فجأة لتظهر في مكان آخر وهكذا. لم تكن كتائب الصواريخ المضادة للطائرات لديها الأسلحة التي تستطيع أن ترد بها على مثل هذا الهجوم وبالتالي فإن دبابات العدو كانت تنسحب بعد تنفيذ المهمة بها دون أن تتلقى أي عقاب[1].

الصدام بيني وبين الرئيس حول تصفية الثغرة

عقد مؤتمر بالقيادة بعد ظهر يوم 16 لبحث الموقف واتفقت مع الوزير على أن نقوم بتوجيه ضربة قوية ضد العدو في منطقة الاختراق صباح يوم 17، ولكننا اختلفنا مرة أخرى على طريقة توجيه هذه الضربة. لقد كانت نظريتي في ضرورة إعادة الاتزان إلى مواقعنا الدفاعية بسحب جزء من قواتنا في الشرق إلى غرب القناة ما زالت قائمة ولكن مع تعديل في الأسلوب طبقا للموقف الجديد. لقد اقترحت في اليوم السابق سحب الفرقة 21 مدرعة والفرقة 4 مدرعة أما اليوم فلم يعد من السهل أن نقوم بسحب الفرقة 21 مدرعة في الوقت الذي تتعرض فيه لضغط العدو. لذلك اقترحت أن نقوم بسحب الفرقة 4 مدرعة، واللواء المدرع 25 من قطاع الجيش الثالث خلال الليل. وأن نقوم فجر باكر بتوجيه الضربة الرئيسية ضد قطاع الاختراق بقوة ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكى من غرب القناة وفي اتجاه شمال شرقي، وفي الوقت نفسه يقوم اللواء 116 مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب إلى الشرق، بينما تقوم الفرقة 21 مدرعة بتوجيه ضربة من مواقعها شرق القناة في اتجاه جنوبي بهدف إغلاق الطريق المؤدي للثغرة من الشرق[2].

---

(1) هذا مثل من المتاعب التي يلاقيها المدافع إذا نجح المهاجم في اختراق خطه الدفاعي والوصول إلى مؤخرة قواته. إن الوحدات التي تتمركز في المؤخرة ليست لديها القدرة على مواجهة هجوم الدبابات.

(2) انظر الخريطة رقم 3.

كان الوزير ما زال ضد أية فكرة لسحب القوات من الشرق إلى الغرب وبالتالي رفض سحب الفرقة الرابعة المدرعة وقرر أن يقوم اللواء المدرع 25 بتوجيه ضربة من شرق القناة في اتجاه من الجنوب إلى الشمال لكي يلتقي مع هجوم الفرقة 21 مدرعة وأن يقوم اللواء 116 مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب إلى الشرق. كان هناك إذن خلاف بيني وبين الوزير، فبينما كنت أريد أن تكون ضربتنا الرئيسية موجهة إلى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة كان الوزير يرى العكس تماما، فقد كان يرى أن تكون الضربة الرئيسية من شرق القناة وأن تكون الضربة الثانوية من غرب القناة.

كانت المزايا التي يمكن أن تحققها الخطة التي تقدمت بها ما يلي:

1- اللواء المدرع 25 كان من ضمن الواجبات التي تدرب عليها قبل بدء القتال تدمير العدو إذا نجح في الاختراق في منطقة الدفرسوار، وبالتالي فإن ضباط وجنود اللواء كانوا على إلمام تام بطبيعة الأرض التي تقع غرب القناة ويعرفون كل ثنية أرضية التي سوف يقاتلون عليها، وتلك ميزة عظيمة يجب ألا نضحي بها.

2- إن سحب الفرقة المدرعة الرابعة واللواء المدرع من شرق القناة إلى غربها سوف يعيد الاتزان إلى مواقعنا الدفاعية ويجعلنا أكثر قدرة على مقابلة أي تهديد يقوم به العدو للوصول إلى مؤخرة قواتنا

3- إن قيامنا بتوجيه الضربة الرئيسية غرب القناة يضمن لنا إتمامها تحت مظلة الدفاع الجوي سام، أما إذا قمنا بها من الشرق فسوف تتم خارج هذه المظلة ويمكن أن تقع قواتنا فريسة للهجوم الجوي المعادي. وإن حادث تدمير اللواء الأول مشاة بواسطة طيران العدو لم يكن قد مضى عليه سوى خمسة أيام فقط.

4- إن توجيه الضربة الرئيسية بقوة الفرقة الرابعة المدرعة واللواء 25 مدرع من غرب القناة يحقق لنا قوة الصدمة التي يمكن أن نوجهها للعدو بالإضافة إلى توفير القوات اللازمة لتأمين قاعدة الهجوم وأجنابه. أما إذا قام بها

اللواء المدرع 25 من الشرق فإن الضربة ستكون ضعيفة وسوف تكون قاعدة هجومه وجانبه الأيمن معرضين للخطر.

وعلى الرغم من وضوح تلك النقاط بشكل صارخ لأي قائد عسكري فقد رفض الوزير رفضا باتا سحب اللواء 25 المدرع إلى الغرب. وفي حديث هاتفي مع اللواء عبد المنعم واصل لتبادل الرأي في هذا الموضوع أفاد بأنه يفضل أن يتم سحب اللواء 25 المدرع وأن يقوم بتوجيه ضربته ضد الثغرة من الغرب، وأبلغني بأن قائد اللواء 25 المدرع يشاركه هذا الرأي. وعلى الرغم من وجود هذا الإجماع بين القادة العسكريين إلا أن الوزير رفض هذا الاقتراح[1].

وبعد ساعات قليلة وصل الرئيس إلى المركز 10. لقد كان مازال هناك متسع من الوقت وفكرت أن أستعين برئيس الجمهورية لكي ينقض قرار الوزير وأن يوافق على وجهة نظري فيما يتعلق بسحب بعض القوات من الشرق وأن نقوم بتوجيه ضربتنا الرئيسية ضد الثغرة من الغرب[2]. شرحت الاقتراحات السابق ذكرها، ولكن الرئيس لم يمهلني لكي أتم مقترحاتي وثار ثورة عارمة وفقد أعصابه وأخذ يصرخ في وجهي بعصبية «أنا لا أريد أن اسمع منك مرة ثانية هذه الاقتراحات الخاصة بسحب القوات من الشرق، إذا أثرت هذا الموضوع مرة أخرى فإني سوف أحاكمك». حاولت أن أشرح له بأن المناورة بالقوات شيء والانسحاب شيء آخر ولكنه كان في ثورة عارمة لا يريد أن يسمع ولا يريدني أن أسترسل في الكلام[3]. لقد أصابني كلام السادات بجرح عميق. جال بخاطري أن أستقيل، ولكن سرعان ما استبعدت هذا الخاطر.. كيف أترك القوات

---

(1) لم أكن حتى هذه اللحظة على علم باللعبة السياسية. وكنت أعتقد أن معارضة الوزير في سحب جزء من قواتنا في الشرق هو جمود فكرى من قبله وليس جزءا من لعبة سياسية كبيرة لذلك فكرت في أن أستعين بالرئيس في تصحيح الموقف.

(2) يبدو أن هذا الإصرار من جانب الوزير كان بناء على تعليمات من الرئيس ويمكن استنتاج ذلك من غضب الرئيس وثورته عندما فاتحته في الموضوع من جديد.

(3) هذا يدل على أن المعارضة في سحب جزء من قواتنا من الشرق إلى الغرب كانت قرارا للسادات أكثر منها قرارًا للوزير.

المسلحة في أوقات الشدة؟ ماذا سيقول عني الخصوم؟ هرب عند وقوع أول أزمة؟ لا لن أقبل ذلك على نفسي. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد، ويجب أن أقف معها وقت الشدة حتى لو لم أستطع أن أنقذ ما أريد إنقاذه كله. ابتلعت كبريائي والتمست العذر للسادات وقلت لنفسي «لا بد أن السادات أعصابه متوترة، حتى إنه لم يستطع أن يواجه الموقف. يجب أن أتحمله ولو مؤقتًا من أجل مصر»[1]. وهكذا قمنا بإصدار التعليمات الخاصة بعمليات يوم 17 طبقا للقرار الذي اتخذه الوزير والرئيس كما سبق شرحه[2].

وحوالي منتصف الليل أويت إلى فراشي ولكن ضابط العمليات المناوب أيقظني في الساعة 300. وأخبرني بأن اللواء عبد المنعم واصل يطلب محادثتي بصفة عاجلة. أخبرني بأن اللواء 25 المدرع لن يستطيع التحرك في هذا اليوم لأسباب فنية. كان واضحا أن اللواء عبد المنعم واصل وقائد اللواء 25 المدرع يتوقعان وقوع كارثة بالنسبة لهذا اللواء وأنهما يريدان خلق المشكلات التي قد تؤدي إلى منع قيامه بهذه العملية الانتحارية. لقد كنت أشعر في قرارة نفسي بصدق وإحساس كل كلمة يقولها اللواء عبد المنعم واصل ولكن مسئوليتي في ذلك الوقت كانت تحتم عليَّ أن أعارض عبد المنعم واصل. كمبدأ عام يمكن للقادة أن يختلفوا عند إبداء وجهة نظرهم قبل اتخاذ القرار، أما بمجرد اتخاذ القرار، فيجب أن يعمل كل منهم قدر طاقته لتنفيذه سواء كان يتفق مع وجهة نظره أم لا. وقد تم اتخاذ القرار ولا سبيل إلى التراجع عنه الآن، وبعد حديث طويل مع عبد المنعم واصل قال لي بيأس شديد «لاحول ولا قوة إلا بالله. سوف أقوم بتنفيذ هذه الأوامر ولكني أقولها مسبقًا، سوف يدمر هذا اللواء».

---

(1) قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ صدق الله العظيم. لم أكن أعلم وقتئذ أن ثورة السادات أمام حوالي سبعة من الضباط في غرفة العمليات يوم 16 من أكتوبر، هي عمل أراد الله به أن يظهر الخلاف بيني من جهة وبينه هو والوزير من جهة أخرى. ولكي يبين بطريقة علنية- لا يستطيع السادات أن ينكرها في المستقبل- أنني كنت على حق وأنهما كانا على باطل.

(2) انظر الخريطة رقم 4.

كانت قوات العدو أمام الجبهة اعتبارا من فجر يوم 17 من أكتوبر هي 8 ألوية مدرعة ولوائي مشاة ميكانيكيين وكان توزيعها كما يلي[1]:

- فرقة تقوم بتأمين رأس الكوبري في منطقة الدفرسوار، وكان لهذه الفرقة لواء مدرع ولواء مشاة غرب القناة وتحتفظ بلواء مدرع آخر لتأمين الثغرة من الشرق.
- لواء مدرع ولواء مشاة يقومان باحتواء الفرقة 21 مدرعة (لواءان مدرعان) التي تؤمن الجناح الأيمن للجيش الثاني.
- لواء مدرع يحتوي مواجهة الجيش الثاني بكامله (الفرقة 18، الفرقة 2، الفرقة 16، ومعها لواءان مدرعان، 12 كتيبة دبابات)[2].
- لواء مدرع يحتوي مواجهة الجيش الثالث بكامله (الفرقة 7، الفرقة 19، لواء المشاة الأول، الفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء مدرع، اللواء المدرع 25، وكان مجموع المدرعات داخل رأس كوبري الجيش الثالث 3 ألوية مدرعة و 10 كتائب دبابات).
- فرقة من ثلاثة ألوية مدرعة تتجمع شرق القناة بحوالي 20 كيلومترا مستعدة للعبور إلى الغرب بمجرد أن يتم تركيب الكوبري على القناة في منطقة الدفرسوار[3].

وإني لأشعر بالخجل وأنا أذكر أوضاع قواتنا فجر يوم 17 من أكتوبر. ولكن من أجل مصر ومن أجل أن نتعلم من أخطائنا ومن أجل أن يعرف العرب من هم الذين تآمروا على القوات المسلحة لأغراض سياسية خفية. من أجل ذلك كله يجب أن أتكلم. إن أية فرقة مشاة مصرية كان يدخل ضمن تنظيمها 4 كتائب دبابات، كتيبة BMP وكتيبة مقذوفات مضادة للدبابات موجهة مالوتكا، وكتيبة مدفعية مضادة للدبابات، و 11 كتيبة مدفعية ميدانية يمكن استخدامها وقت الضرورة كأسلحة مضادة للدبابات، علاوة على ذلك يوجد ضمن تنظيم الفرق

---

(1) انظر الخريطة رقم 2.

(2) كل 3 كتائب دبابات تعادل تقريبًا لواء مدرعًا.

(3) لواء المشاة واللواء المدرع اللذان عبرا ليلة 15/ 16 ليلة 16/ 17 استخدما القوارب والمعديات.

90 قطعة سلاح مضادة للدبابات ب 10، ب 11 للقتال القريب مع الدبابات، 450 قطعة سلاح RBG مضادة للدبابات للقتال المتلاحم. لقد روعي عند تنظيم فرقة المشاة جعلها قادرة- دون أي دعم خارجي- على أن تصد أي هجوم مدرع يقوم به العدو بقوة تقدر بفرقة مدرعة قوامها ثلاثة ألوية مدرعة. وعلى الرغم من ذلك إلا أننا دعمنا كل فرقة- لأهداف العبور- بلواء مدرع إضافي وبأعداد إضافية من المقذوفات الصاروخية الموجهة مالوتكا قمنا بسحبها من التشكيلات الأخرى التي لا تشترك بصفة مباشرة في عملية العبور. وكان المفروض أن نقوم بسحب هذه التدعيمات بمجرد أن يستقر الموقف على الضفة الشرقية، فتعود المالوتكا إلى وحداتها الأصلية وتعود الألوية المدرعة أو- على الأقل- الجزء الأكبر منها إلى غرب القناة لكي نشكل احتياطيات مدرعة تستطيع أن تواجه وتتحدى ضربات العدو. ولكن للأسف الشديد فقد حدث العكس تماما. فبدلا من أن نسحب هذه القوات من الشرق إلى الغرب دفعنا يوم 13، 14 الفرقة 4 المدرعة والفرقة 21 المدرعة إلى الشرق. وعندما طالبت بإعادة هاتين الفرقتين إلى الغرب رفض الوزير وثار السادات كما سبق أن بينت. لقد كان لدينا في الجبهة يوم 17 أكتوبر 8 ألوية مدرعة، وهو عدد يماثل ما لدى العدو، ولكن أوضاع هذه الألوية صباح يوم 17 من أكتوبر كانت تدعو إلى الرثاء كانت أوضاعها كما يلي:

- 4 ألوية مدرعة لا تقوم بأي عمل، وهي مربوطة بالأرض في مناطق الفرقة 18 مشاة، الفرقة 2 مشاة الفرقة 7 مشاة الفرقة 19 مشاه.
- اللواء 25 المدرع يتحرك من داخل رأس كوبري الجيش الثالث شرق القناة في اتجاه الشمال ولمسافة تصل إلى حوالي 30 كيلومترًا خارج مظلة الدفاع الجوي وخارج مدى أية معاونة من مدفعيتنا وفي منطقة تتواجد بها 4 ألوية مدرعة للعدو ويتمتع فيها العدو بسيطرة جوية كاملة[1].
- يقوم لواءان من الفرقة 21 مدرعة التي أنهكت في القتال خلال الأيام الثلاثة الماضية بالهجوم جنوبا بهدف إغلاق الطريق المؤدي إلى الثغرة من الشرق.

(1) انظر الخريطة رقم 2.

- لواء آخر يحرس المنطقة الخلفية للجيشين الثاني والثالث.

لقد كان معنى ذلك أن القيادة العامة للقوات المسلحة تحشد لمعركة الدفرسوار 3 ألوية مدرعة (بما في ذلك اللواء المدرع 25 الذي كانت هناك شكوك في إمكان وصوله إلى منطقة المعركة) ولواء مشاة، في حين أن العدو كان يحتفظ في المنطقة نفسها بـ 6 ألوية مدرعة ولوائي مشاة، وهكذا كان للعدو التفوق الساحق في منطقة المعركة. لقد كان هذا القرار هو ثالث خطأ كبير ترتكبه القيادة المصرية[1]، وقد ترتبت على تلك الأخطاء الكبيرة سلسلة أخرى من الأخطاء مما سوف نشرحه بالتفصيل فيما بعد.

كيف سارت معركة الدفرسوار يوم 17 من أكتوبر

تحرك اللواء 116 مشاة من الغرب إلى الشرق في اتجاه رأس الكوبري الذي كانت قاعدته حوالي 5 كيلومترات ونجح في تدمير عدد من الدبابات أثناء تقدمه. عندما وصل إلى بعد حوالي كيلومترين من القناة وقع تحت نيران كثيفة من العدو اضطرته إلى التقهقر بعد أن أصيب بخسائر كبيرة.

نجحت الفرقة 21 مدرعة في قطع الطريق المؤدي إلى ثغرة الدفرسوار من الشرق ولكنها عجزت عن إحراز أي تقدم جنوب هذا الطريق وبالتالي ظل الطريق الذي يقود إلى الثغرة من الجنوب والجنوب الشرقي مفتوحا.

تقدم اللواء 25 المدرع ونظرًا لما يتمتع به العدو من تفوق ساحق في المدرعات في تلك المنطقة فقد وجه العدو فرقة مدرعة من ثلاثة ألوية مدرعة لمواجهة هذا اللواء (كانت هذه الفرقة تتمركز في الاحتياط وعلى بعد 20 كم شرق القناة). قامت فرقة العدو المدرعة بتخصيص أحد ألويتها لكي يسد طريق تقدم اللواء 25 إلى الشمال بينما تحرك اللواءان الثاني والثالث ليتخذا مواقع إلى اليمين وإلى المؤخرة بالنسبة لاتجاه تقدم اللواء 25 المدرع، وعندما دخل اللواء 25 المدرع منطقة الكمين هوجم بالنيران من ثلاثة اتجاهات وتم تدميره تدميرًا تامًا، كما سبق أن توقعت أنا واللواء عبد المنعم واصل وقائد اللواء[2].

---

(1) كان الخطأ الأول هو دفع الفرقة الرابعة والفرقة 21 إلى الشرق. وكان الخطأ الثاني هو رفض إعادة هاتين الفرقتين بعد فشل هجوم يوم 14 من أكتوبر.

(2) لكي يغطي السادات وأحمد إسماعيل مسئوليتهما في تدمير هذا اللواء فقد عاملا ضباطه وجنوده بعد الحرب على أنهم جبناء وأنهم لم يقاتلوا كما كان يجب عليهم أن يقاتلوا.

تدفق قوات العدو إلى الغرب

وفي خلال ليلة 17/ 18 من أكتوبر نجح العدو في بناء أول كوبري له في منطقة الدفرسوار وعبر عليه لواءان مدرعان من فرقة برن، وبحلول فجر يوم 18 من أكتوبر كانت للعدو غرب القناة فرقتان مدرعتان، كانت إحداهما بقيادة الجنرال شارون وتتكون من لواء مدرع ولواء مشاة وكانت الثانية بقيادة الجنرال برن وتتكون من لواءين مدرعين، وضد هذه القوات كلها وجهت القيادة المصرية اللواء 23 المدرع ليوجه ضربة إلى العدو غرب القناة وكانت النتيجة طبعًا هي فشل الهجوم وخسران اللواء عددًا كبيرًا من دباباته، وبتدمير اللواء 23 المدرع الذي كان يمثل الاحتياطي الإستراتيجي أصبحت الضفة الغربية عارية من الدبابات اللهم إلا من لواء مدرع خلف الجيش الثاني والثالث ولواء الحرس الجمهوري في القاهرة. وبحلول ظهر يوم 18 عبر لواء مدرع آخر للعدو وانضم إلى فرقة برن وأصبح للعدو غرب القناة 4 ألوية مدرعة ولواء مشاة (فرقة برن: 3 ألوية مدرعة، فرقة شارون: لواء مدرع+ لواء مشاة).

لم يفهم رئيس الجمهورية ووزير الحربية أهمية المناورة بالقوات إلا بعد ظهر يوم 18 من أكتوبر، وبعد أن أصبحت قواتنا مهددة بالتطويق، وبعد أن دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثتها في دفاعنا الجوى وحتى عندما فهما أنني كنت على حق في المطالبة بسحب جزء من قواتنا من الشرق فإنهما لم تكن لديهما المقدرة على تصور ما يمكن أن يحدث بعد يومين أو ثلاثة. كانا يفكران فيما سوف نفعله غدا مفترضين أن العدو سيبقى كما هو خلال تلك الفترة وهذا خطأ جسيم. لقد اتخذ أخيرًا قرار بسحب الفرقة الرابعة المدرعة ليلة 18/ 19 من أكتوبر، وقد كنت أريد أن أسحب هذه الفرقة هي واللواء المدرع 25 ليلة 16/ 17، ولو تم ذلك لتغير الموقف. أما الآن فإن سحب الفرقة الرابعة المدرعة وحدها لن يجعلنا قادرين على استعادة الموقف. لقد أصبحت للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة وقد تصبح ثلاث فرق مدرعة قبل فجر غد 19 من أكتوبر.

الفصل

الرابع والثلاثون

34

القتال غرب القناال

القيادة السياسية تخفي الحقائق

لقد كان لستار السرية الذي فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة آثار سيئة للغاية. إنه لم يخدع الشعب المصري فقط عن حقيقة الموقف بل خدع أيضا أفراد القوات المسلحة. لقد كانت الوحدات الإدارية ووحدات الدفاع الجوي ومراكز القيادة غرب القناة تفاجأ بظهور دبابات تطلق النار عليها دون أن تدري هوية هذه الدبابات. وفي الوقت الذي تكتشف فيه حقيقة الموقف تكون هذه الوحدات قد تم تدميرها أو أسرها. كانت العربات والأفراد الذين يتحركون في الضفة الغربية للقناة، وهم يعتقدون بصحة البلاغات المصرية التي تصور أن العدو ليست له سوى 7 دبابات تختبئ في الأشجار في منطقة الدفرسوار، كانوا يفاجأون بمن يظهر أمامهم ويطلق النار عليهم فيقتل فريقا ويأسر آخر. لقد قتل المئات من الجنود وأسر الآلاف دون أن يقاتلوا لأن أحدا منهم لم يكن يتوقع وجود العدو في هذه الأمكنة، لقد كان هذا النوع من القتال هو ما تريده إسرائيل لأغراض الدعاية. إنهم لم يستطيعوا أن يأسروا جنديا واحدا في الضفة الشرقية إلا إذا وقع في أيديهم وهو جريح لا يستطيع أن يقاتل أو يدافع عن نفسه. أما في الضفة الغربية للقناة فها هم يأسرون المئات دون أي قتال وذلك لأن القيادة المصرية قد خدعت رجالها وأخفت عنهم الحقائق.

وقد كان لتدمير العديد من كتائب صواريخ سام أثر كبير على سير المعركة في الضفة الغربية. فقد دخلت القوات الجوية المعادية المعركة وأصبحت تقدم المعاونة الأرضية للقوات المهاجمة، بينما كانت قواتنا الجوية عاجزة عن التدخل ضد القوات البرية المعادية لصعوبة التمييز بين الصديق والعدو نظرًا لميوعة الموقف. ومما زاد من صعوبة الموقف ضعف إمكانات الدفاع المضاد للدبابات بالنسبة للتشكيلات والوحدات التي في غرب القناة. وكما سبق أن قلت، كنا قد سحبنا وحدات الصواريخ المضادة للدبابات الموجهة (المالوتكا) من التشكيلات التي لا تشترك في العبور لكي ندعم بها التشكيلات المكلفة به. وهكذا فقد كانت هناك كتيبتا مالوتكا في الشرق: واحدة منها تخص الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكية والأخرى كانت تخص فرقة المظلات، ودون هاتين الكتيبتين فإن قدرات هاتين الفرقتين في صد المدرعات تنخفض انخفاضا كبيرا. وحيث إن الرئيس والوزير كانا يعارضان سحب أي سلاح من الشرق فقد قررت أن أسحب هاتين الكتيبتين (المالوتكا) دون أن أخطرهما بذلك.

وباتفاق سري بيني وبين اللواء سعيد الماص قائد المدفعية قررت أن أسحب تلك الكتيبتين، وتم فعلا سحب بعض منهما يومي 17 و 18 دون علم الوزير، على الرغم من معارضة قادة التشكيلات التي كان قد تم تدعيمها بهما. إذ قال لي

أحد قادة فرق المشاة عندما طلبت إليه إخلاء سرية الصواريخ المضادة للدبابات (مالوتكا) التي كانت قد ألحقت به لأهداف العبور: «إن الموقف الدفاعي للفرقة سيتعرض للخطر إذا انسحبت مني هذه السرية»، إني أعلم من خبرتي السابقة أن ما قاله قائد الفرقة هو تسجيل موقف يمكن أن يستخدمه للدفاع عن نفسه فيما لو فشل فعلا في صد هجوم العدو ووجد نفسه موضع تساؤل. لقد كان اهتمامي بإنقاذ الموقف في غرب القناة أهم بكثير من أي شيء آخر، ولذلك قلت له «أنا المسئول عن كل شيء- أرسل السرية فورا هذه الليلة». إن هذا الحديث يبين بوضوح أن أبعاد الموقف وخطورته لم يكونا معروفين حتى على مستوى قادة الفرق.

زيارتي الرابعة للجبهة

في حوالي الساعة 1400 يوم 18 من أكتوبر وصل رئيس الجمهورية إلى المركز 10 واستمع إلى تقرير عن الموقف من الوزير. لم يسألني الرئيس ولم أبادر أنا بالكلام، وبعد ذلك طلب مني أن أتحرك إلى الجيش الثاني لكي أعمل على رفع الروح المعنوية وأبذل ما أستطيع لمنع تدهور الموقف. وقد أبلغت بأن الفرقة الرابعة المدرعة التي تعمل خلف كل من الجيشين الثاني والثالث تعمل بأوامر من القيادة العامة (المركز 10) وليس للجيش الثاني أي سلطان عليها، وهذا يعني أن الجيش الثاني لم تكن لديه دبابة واحدة غرب القناة وجنوب ترعة الإسماعيلية.
تحركت من المركز 10 حوالي الساعة 1445 يوم 18 من أكتوبر فوصلت قيادة الجيش الساعة 1730 من اليوم نفسه[1].

---

(1) من الثابت في سجلات الحرب واجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنني تحركت إلى الجيش الثاني بعد ظهر يوم 18 أكتوبر وأنني عدت في مساء يوم 20 أكتوبر ومن الثابت أيضًا من سجلاتنا ومن اعترافات العدو في الكتب التي نشرت بعد الحرب جميعها أن العدو لم يعبر بأية قوات إضافية خلال تلك الفترة. وأن الجنرال دايان وزير الدفاع الإسرائيلي يعترف في مذكراته (صفحة 439) بأنه كاد يقتل الساعة 1130 يوم 19 أكتوبر وهو يحاول أن يعبر إلى غرب القناة. وأنه اضطر إلى العودة إلى تل أبيب وعدل عن زيارة الوحدات الإسرائيلية غرب القناة لاستحالة العبور نتيجة قصف المدفعية. ونتيجة لهذه الحقائق الدامغة يدعي السادات في مذكراته (صفحة 348) بأنني ذهبت إلى الجيش الثاني يوم 16 وعدت منه يوم 19!!!

عند وصولي إلى قيادة الجيش الثاني مساء يوم 18 من أكتوبر كانت أوضاع الجناح الأيمن للجيش الثاني كما يلي (انظر الخريطة رقم 5):

1- لقد اضطرت الفرقة 21 مدرعة إلى الارتداد للخلف (في اتجاه الشمال) بعد أن وقعت تحت النيران التي يطلقها عليها العدو من مواقعه في غرب القناة، وقد أصبح الخط الذي تحتله يتحاذى مع سرابيوم على الضفة الغربية للقناة.

2- اللواء 150 مظلات يعمل غرب القناة جنوب ترعة الإسماعيلية ويحاول منع انتشار العدو شمالا في اتجاه الإسماعيلية.

كانت قوات العدو في الضفة الغربية مع آخر ضوء يوم 18 من أكتوبر كما يلي:

1- خلال فترة ما بعد ظهر يوم 18 من أكتوبر عبر إلى الضفة الغربية لواء مدرع آخر وبذلك وصلت قوات العدو غرب القناة في منطقة الدفرسوار غرب القناة إلى 5 ألوية مدرعة ولواء مشاة وكانت هذه القوة مشكلة من فرقتين مدرعتين: فرقة بقيادة الجنرال شارون وتتكون من لواءين مدرعين ولواء مشاة وتواجه الشمال، وفرقة أخرى بقيادة الجنرال برن وتتكون من 3 ألوية مدرعة وتواجه الغرب والجنوب.

2- يسيطر العدو سيطرة تامة على مسافة 5 كيلومترات شمال الدفرسوار ويحتل المصاطب التي في هذه المنطقة بقواته. بينما يسيطر بالنيران على بضعة كيلومترات أخرى شمال ذلك.

بعد وصولي إلى قيادة الجيش الثاني استمعت إلى قرار اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش، وكان يتلخص فيما يلي:

1- يتم سحب اللواء المدرع 15 من الضفة الشرقية للقناة إلى الضفة الغربية، كان تحت قيادة الفرقة 18 مشاة ويتمركز في المنطقة شمال ترعة الإسماعيلية ويعمل كاحتياطي للجيش.

2- يقوم اللواء 150 مظلات بالدفاع النشيط عن الضفة الغربية جنوب ترعة الإسماعيلية ويقوم أيضًا بتأمين مؤخرة الفرقة 21 مدرعة والفرقة 16 مشاة المتمركزة في الضفة الشرقية.

3- تقوم كلتا الفرقتين 21 مدرعة و 16 مشاة بالضغط جنوبا في محاولة لإعادة إغلاق الطريق المؤدي إلى الدفرسوار.

4- تتمسك كلتا الفرقتين 2 و 18 مشاة بمواقعهما شرق القناة.

5- تقوم مدفعية الجيش بتركيز نيرانها على منطقة الدفرسوار.

6- القيام بأعمال الإغارة على قوات العدو المتمركزة في منطقة الدفرسوار بواسطة وحدات الصاعقة.

لقد كان للعدو في منطقة الدفرسوار في تلك الليلة فرقتان مدرعتان، كما سبق أن قلت. وكانت فرقة شارون تضغط على قواتنا في اتجاه الشمال بهدف الوصول إلى الإسماعيلية وتطويق الجيش الثاني، ولم يكن لدينا للتصدي له سوى اللواء 150 مظلات. لم يكن قائد الجيش ينتظر المعجزات من لواء المظلات لذلك أمر بنسف الكباري التي على ترعة الإسماعيلية جميعها لكي يمنع العدو من عبور هذه الترعة فيما لو نجحت قواته في التغلب على مقاومة لواء المظلات، صدقت على قرار قائد الجيش فلم يكن هناك ما يمكن عمله بالنسبة للقتال خلال تلك الليلة ونهار اليوم التالي أكثر من ذلك.

معارك الجيش الثاني 18-20

بدأ لواء المظلات يتقدم جنوبا ليلة 18/ 19 واحتل عددا من المصاطب إلى أن وصلت عناصر منه إلى مكان تستطيع منه أن ترى الكوبري الذي أقامه العدو في الدفرسوار، وقد ساعدنا في تصحيح نيران المدفعية إلى أن حددنا مكان الكوبري بدقة. ومنذ ذلك الوقت أخذت مدفعيتنا تصب عليه النيران دون هوادة طوال الليل وطوال نهار اليوم التالي، وقد تنبه العدو إلى دقة نيران المدفعية التي تقوم بتوجيهها العناصر المتقدمة من لواء المظلات فقام بهجوم مضاد واحتل المصطبة التي كنا ندير منها نيران المدفعية. وعلى الرغم من أن لواء المظلات عجز عن استرداد تلك المصطبة وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك مصطبة بديلة يمكن منها أن نوجه نيران المدفعية ضد الكوبري، فقد كانت المعلومات التي حصلنا عليها من اشتباكاتنا السابقة كافية لأن نستمر في الضرب. كانت الإشارات الملتقطة

من العدو نتيجة ضرب مدفعيتنا مشجعة للغاية وتفيد بأن العدو قد تحمل خسائر فادحة. وبمجرد أن وصلتنا المعلومات بقيام العدو بنصب كوبري آخر شمال الكوبري الأول وجهنا نيران مدفعيتنا على الكوبري وأصبناه بخسائر فادحة[1].

إن الدفاع المستميت الذي قام به لواء المظلات وكتيبتان من الصاعقة خلال ليلة 18 / 19 والأيام التالية كان له الأثر المباشر في منع تقدم العدو شمالا وإفشال محاولته في تطويق الجيش الثاني. يقول الجنرال هرتزوج في كتابه: WAR OF ATONMENT في صفحة 245 ما يلي «لقد قوبلت فرقة شارون المدرعة ولواء المظلات (الإسرائيلي) بمقاومة عنيفة من المشاة والمدفعية (المصرية) وتحملت خسائر فادحة. لقد كانت مهمة شارون هي احتلال الإسماعيلية ولكن المقاومة التي قام بها الكوماندرز المصريون أوقفت تقدمه»[2].

الموقف مساء يوم 20 من أكتوبر

عدت إلى المركز 10 مساء يوم 20 من أكتوبر بعد أن قضيت حوالي 44 ساعة مع الجيش الثاني. وبعد أن اطلعت على كافة تقارير المخابرات ظهر أمامي الموقف العام التالي:

1 - **موقف العدو:**

أ- كان للعدو غرب القناة 5 ألوية مدرعة ولواء مظلي، وكانت هذه القوة مشكلة في فرقتين مدرعتين: فرقة بقيادة الجنرال شارون وتتكون من لواءين مدرعين ولواء مظلي وتضغط في اتجاه مؤخرة

---

(1) يقول هرتزوج في كتابه The war of atonement صفحة 239 «لقد كان الكوبري تحت نيران مستمرة وفي ليلة واحدة قتل 41 شخصا من قوة جاكي (المكلفة بتشغيل الكوبري) وجرح عدة المئات».

(2) ماذا يمكن أن يفعل لواء مظلات وكتيبتان من الصاعقة أكثر من ذلك؟ لقد صدت فرقة شارون التي كانت تتكون من لواءين مدرعين ولواء مظلي، اعتبارًا من ليلة 18 / 19 أكتوبر حتى نهاية الحرب، وشهد بذلك شاهد من أهلهم وهو الجنرال هرتزوج الإسرائيلي.

الجيش الثاني، وفرقة مدرعة أخرى تتكون من ثلاثة ألوية مدرعة بقيادة الجنرال برن وتضغط في اتجاه مؤخرة الجيش الثالث.

ب- كان للعدو فرقتان مدرعتان أخريان شرقي القناة تتكون كل منهما من لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي تقوم بتثبيت قواتنا شرق القناة.

ج- بعد أن نجح العدو في تدمير أو إسكات كتائب صواريخ سام التي تتمركز غرب القناة حتى عمق 15 كيلومترا تقريبا، أصبح في إمكانه -ولأول مرة منذ بدء القتال- أن يستخدم قواته الجوية في تقديم المعاونة الجوية لقواته البرية في أثناء قيامها بعمليات تعرضية.

2 - كان موقف الجيش الثاني كما يلي:

أ- في الشرق توجد 3 فرق مشاة وفرقة مدرعة ولواء مدرع.

ب- في الغرب وجنوب ترعة الإسماعيلية يوجد لواء مظلي وكتيبتا صاعقة.

ج- في الغرب وشمال ترعة الإسماعيلية يوجد لواء مدرع.

3 - كان موقف الجيش الثالث كما يلي:

أ- في الشرق توجد فرقتا مشاة ولواء مدرع ولواء مشاة ولواء برمائي.

ب- في الغرب لواء مشاة ميكانيكي[1].

---

(1) لقد ثبت خلال حرب أكتوبر عدم صلاحية المشاة الميكانيكية من حيث التنظيم في قتال المدرعات فإذا كان في الدفاع وفي حفر مستورة فإن مدرعات العدو تستطيع الالتفاف حولها وتطويقها، وإذا كانت في دفاع على عجل وكانت عرباتها ظاهرة فوق سطح الأرض فإن دبابات العدو تستطيع تدميرها بمدافع 105 مم بينما لا تستطيع المشاة الميكانيكية أن ترد عليها لعدم توفر الأسلحة المضادة للدبابات ذات المدى البعيد. وإذا قامت بالهجوم فأت العدو يستطيع أن يدمر مركباتها!!

قد تكون فرقة المشاة الميكانيكية ذات فائدة في بعض الجيوش ولكن بالنسبة لمصر حيث يعتمد العدو في الدفاع والهجوم علي الدبابات فإن هذه الفرق تعتبر قليلة الأهمية.

4 – النسق الثاني للجبهة:

الفرقة الرابعة المدرعة، وتأخذ مسئولية الدفاع عن المنطقة الممتدة من ترعة الإسماعيلية شمالاً حتى جبل عتاقة جنوبًا، وتعمل بأوامر من القيادة العامة.

5 – الاحتياطي الإستراتيجي:

لواء الحرس الجمهوري المدرع ويتمركز في منطقة القاهرة.

المطالبة بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق

كان من الواضح أن توزيع قواتنا لا يتماشى مطلقا مع متطلبات المعركة. إن مسئولية كل قائد هو أن يحشد قواته وإمكاناته في المعركة، لا أن يترك جزءا من قواته تقاتل تحت ظروف سيئة بينما تقف باقي القوات موقف المتفرج واللامبالاة لقد أصبحت خطة العدو واضحة وضوح الشمس: إنه يهدف إلى تطويق الجيشين الثاني والثالث، حيث إنه يقوم بتوسيع الثغرة في منطقة الدفرسوار كل يوم، ويجب ألا ننتظر المعجزات من قواتنا التي تقاتل غرب القناة. إن لواء مظليا مصريا يخوض معركة مريرة ضد فرقة مدرعة من لواءين مدرعين ولواء مظلي إسرائيلي، قد يستطيع المقاومة 3 أو 4 أيام أخرى، ولكن لا يمكن أن تستمر مقاومته إلى الأبد. كان جدول مقارنة القوات بيننا وبين العدو يصرخ بالانتقاد. إن نظرة واحدة من رجل مدني لا يفهم في الشئون العسكرية لكفيلة بأن تقنعه بأن هذا التوزيع خاطئ وأنه إذا لم يتم إصلاحه فورا فقد تحدث الكارثة. ومع ذلك فإني لم أستطع أن أقنع لا وزير الحربية ولا الرئيس السادات بتعديل هذه الأوضاع. كان جدول توزيع القوات في جبهة قناة السويس مساء يوم 20 من أكتوبر كما يلي[1]:

---

(1) يتم احتساب كل من اللواء المظلي ولواء المشاة الميكانيكي على أنه لواء مشاة. و يلاحظ أننا لم ندخل في حسابنا اللواء المدرع 25 الذي دمر يوم 17 أكتوبر و اللواء المدرع 23 الذي دمر يوم 18 أكتوبر. كذلك سجلنا عدد الألوية دون احتساب الخسائر التي تحملتها على الرغم من أن ذلك يعطي ميزة للعدو حيث إنه كان يقوم باستمرار بتعويض خسائره في الدبابات من الاحتياطي المتوفر لديه في حين أن ألويتنا المدرعة لم تكن تتلقى أي تعويض عن خسائرها في الدبابات.

توزيع القوات	شرق القناة		غرب القناة		إجمالي	
	لواء مشاة	لواء مدرع	لواء مشاة	لواء مدرع	لواء مشاة	لواء مدرع
العدو	2	4	1	5	3	9
قواتنا	18	4	2	3	20	7[1]

بحثت الموقف مع أحمد إسماعيل وقلت له إنه إذا لم نعد توزيع قواتنا لمقابلة التهديد القائم فقد تحدث كارثة في خلال ثلاثة أيام أو أربعة، وأن العدو يستطيع أن يدفع بفرقة مدرعة جديدة هذه الليلة إلى الغرب دون أن تكون هناك أي خطورة على مواقعه في الشرق، وإنه ليست هناك خطورة كبيرة من إمكان تطويق الجيش الثاني نظرا لوجود ترعة الإسماعيلية واللواء المدرع 15 شمال الترعة واللواء 150 مظلات الذي يمكنه أن يقاتل لمدة 3 أو 4 أيام أخرى، ولكن الخطورة الكبرى تقع في الجنوب بالنسبة للجيش الثالث، حيث إن الأرض مناسبة لعمل المدرعات وقد أصبح في إمكان العدو أن يستخدم قواته الجوية ضد قواتنا البرية اليوم ولأول مرة منذ بدء القتال. وإذا قام العدو بنقل فرقة مدرعة أخرى إلى الغرب فسوف يصبح له في القطاع الجنوبي غرب القناة فرقتان مدرعتان تدعمهما القوات الجوية الإسرائيلية مقابل فرقة مدرعة واحدة من جانبنا، ولهذا الموقف يجب أن نسحب ألويتنا المدرعة من الشرق لمقابلة التهديد في الغرب[2]. كان في رأيي أن سحب هذه الألوية الأربعة من الشرق في خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لن يؤثر على سلامة خطوطنا ومواقعنا في الشرق وسوف يزيد من قدرتنا على مقابلة تهديد العدو لنا في الغرب.

---

(1) يتضح من الجدول أن العدو كان له 5 ألوية مدرعة كاملة في مقابل 3 ألوية مدرعة تحملت الكثير من الخسائر . ولكن أحد ألويتنا المدرعة كان شمال ترعة الإسماعيلية، وبالتالي فإن النسبة في منطقة الدفرسوار غرب القناة وجنوب ترعة الإسماعيلية كانت 5:2.

(2) في حالة سحب 4 ألوية مدرعة من الغرب فإنه يبقى لدينا في الشرق 18 لواء مشاة ومعها 22 كتيبة دبابات و5 كتائب BMP و 5 كتائب مقذوفات موجهة مالوتكا و 5 كتائب مدفعية مضادة للدبابات وحوالي 400 مدفع مضاد للدبابات ب 10 / ب 11 و 2100 قاذف صاروخي RPG و 60 كتيبة ميدان عيار 100مم / 122مم و 15 كتيبة هاون ثقيل من عيار 120 ملليمتر / 160 ملليمتر.

استدعاء رئيس الجمهورية إلى المركز 10

بعد أن فشلت في إقناع الوزير بوجهة نظري، أفضيت لبعض مساعدي بقلقي على الموقف وأفضيت لهم بأنه إذا لم نسحب جزءا من قواتنا من الشرق إلى الغرب فسوف تقع كارثة لا يعلم أبعادها إلا الله، وهنا اقترح علي اللواء سعيد الملحي قائد المدفعية أن أدعو الرئيس وأشرح له الموقف. لم أتحمس أول الأمر لهذا الاقتراح لأني أعرف وجهة نظر الرئيس السادات منذ الخلاف الذي وقع بيني وبينه في غرفة العمليات يوم 16 من أكتوبر، ولاعتقادي بأن أحمد إسماعيل -هو رجل عسكري قبل أن يكون سياسيا- ما كان ليقبل مثل هذا الموقف لولا أنه تحت ضغط سياسي، ولكن بعد أن فكرت قليلاً وجدت أن استدعاء السادات وشرح الموقف أمامه سوف يضعه أمام مسئوليته التاريخية. ذهبت إلى أحمد إسماعيل في غرفته وقلت له «إن الموقف خطير ويجب أن يحضر الرئيس للاستماع إلى وجهة نظر القادة»[1]. حاول أن يثنيني عن رأيي وقال إن الوقت متأخر ولا داعي لإزعاج الرئيس الآن. ولكنني أصررت على ضرورة حضور الرئيس إلى المركز 10 فورًا. لأنها مسئولية تاريخية ويجب أن يستمع الرئيس إلى الموقف العسكري بأمانة. لم أخرج من عند الوزير إلا بعد أن وعدني بأنه سيتصل به فورا.

عدت إلى غرفة العمليات وبعد دقائق حضر الوزير وأخبرني بأنه اتصل بالرئيس وقد وعد بأنه سيحضر فورًا. اتفقت مع الوزير على أن يحضر هذا اللقاء مع الرئيس كل من أحمد إسماعيل، وسعد الشاذلي، ومحمد علي فهمي، وحسني مبارك، وعبد الغني الجمسي، وسعيد الماحي، وفؤاد نصار. وصل رئيس الجمهورية ومعه المهندس عبد الفتاح عبد الله[2] إلى المركز 10 حوالي الساعة 2230 يوم 20، وتوجه فورا إلى غرفة أحمد إسماعيل حيث بقي معه ما يقرب

(1) كانت البلاغات الرسمية حتى هذه اللحظة تتكلم عن وجود دبابات معادية في الضفة الغربية للقتال.

(2) المهندس عبد الفتاح عبد الله كان يشغل منصب وزير رئاسة الجمهورية ، وكان يعمل خلال فترة الحرب مديرًا لمكتب الرئيس للشؤون العسكرية.

من ساعة، بينما كنت أنا مجتمعًا مع باقي الأعضاء في غرفة المؤتمرات الملاصقة لغرفة العمليات نتبادل وجهات النظر حول الموقف.

وفي النهاية دخل علينا الرئيس ومعه أحمد إسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله. طلب الرئيس الكلمة من المجتمعين واحدا بعد الآخر. وقد قام كل منهم بشرح موقف القوات بأمانة تامة، وبعد أن استمع إليهم جميعا لم يطلب مني الكلمة وعلق قائلا: «لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق». لم أتكلم ولم أعلق. غمزني المهندس عبد الفتاح عبد الله وهمس في أذني: «قل شيئا» ولكنني تجاهلت نصيحته. ماذا أتكلم، وقد اتخذ الرئيس القرار ولا يريد أن يسمعني؟ إنني أريد أن اسحب 4 ألوية مدرعة من الشرق وهو يعارض سحب جندي واحد. إنه لم يتخذ هذا القرار عن جهل، بل عن معرفة تامة بالموقف. إنه لا يستطيع أن يدعي بعد ذلك بأنه كان يعتقد أن العدو لديه 7 دبابات في الغرب. إنه يعرف الحقائق كلها عن الموقف وهذا هو قراره.

يدعي السادات في مذكراته (الصفحة 348) بأنني عدت من الجبهة منهارًا يوم 19 من أكتوبر وأنني طالبت «بسحب قواتنا في شرق القناة لأن الغرب مهدد» ويؤسفني بأن أقول إن هذا كذب رخيص. لقد كنا تسعة أشخاص مات واحد وما زال الثمانية الآخرون أحياء، وإني أتحدى إذا كان أحد من هؤلاء الأحياء يستطيع أن يشهد بصدق ما يدعيه السادات. لقد طالبت حقا بسحب جزء من قواتنا من الشرق إلى الغرب وكانت مطالبتي بهذه العملية يوم 20 من أكتوبر خامس محاولة جادة لإنقاذ الموقف. وكانت هذه المحاولات الخمس كما يلي:

1- عارضت دفع الفرقتين المدرعتين 21 و 4 من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية يومي 12 و 13 من أكتوبر.

2- طالبت يوم 15 من أكتوبر بإعادة الفرقتين المدرعتين 21 و 4 إلى الضفة الغربية بعد فشل هجومنا يوم 14 من أكتوبر.

3- طالبت يوم 16 من أكتوبر بسحب الفرقة 4 المدرعة واللواء 25 المدرع من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، وثار الرئيس في وجهي ثورة عارمة كما سبق أن بينته.

4- سحبت دون علم الوزير والرئيس يومي 17 و 18 من أكتوبر وحدات فرعية من كتيبتين قواذف صاروخية موجهة «مالوتكا»، كانتا تخصان تشكيلاتنا في الغرب، وسحبت منها قبل بدء العمليات لكي ندعم بها فرق المشاة المكلفة بالعبور.

5- طالبت يوم 20 من أكتوبر بسحب 4 ألوية مدرعة من الشرق إلى الغرب[1].

مسئوليه السادات عن حصار الجيش الثالث

إن شرف القوات المسلحة المصرية وتاريخها الرائع الذي كتبته بدمائها في أكتوبر 73 يتطلبان منا أن نحدد من هو المسئول الحقيقي عن حدوث الثغرة ولماذا لم تدمر في حينها، ومن هو المسئول الحقيقي عن حصار الجيش الثالث. إن حصار الجيش الثالث جريمة لا تغتفر وإني لأتهم السادات بأنه هو المسئول الأول عنها. يقول السادات في مذكراته صفحة 353 إنه أمر قائد الجيش الثالث بألا يسمح للعدو بتحقيق أي تقدم نحو الجنوب وأن قائد الجيش الثالث أهمل تنفيذ ذلك. هذا كلام غريب لا يعتمد على المنطق أو العلم العسكري. كيف يستطيع قائد الجيش أن يمنع العدو من التقدم جنوبا في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن يسحب جنديًا أو أية بندقية من الشرق ولا يملك في الغرب سوى لواء مشاة مقابل فرقتين مدرعتين للعدو؟ لا أعتقد أن عاقلا يمكنه أن يلوم قائد الجيش الثالث على ذلك.

ومن الغريب حقا أن السادات يعترف في مذكراته (صفحتا 350 و 351) بأنه قرر في هذه الليلة أن يطلب وقف إطلاق النار ولكنه يعطي لذلك أسبابا ومسوغات غريبة. فلو أنه أخذ برأيي أيام (13 و 15 و 16) أكتوبر لما ظهر

(1) أذكر القارئ أنه بعد سحب هذه القوات فإن مواقعنا في الشرق تبقى سليمة وقوية ويدافع عنها 18 لواء مشاة و22 كتيبة و5 كتائب BMP و 5 كتائب مقذوفات موجهة مالوتكا و 5 كتائب مدفعية مضادة للدبابات وحوالي 400 مدفع مضاد للدبابات بـ 10 / و11 و 2100 قاذف صاروخي RPG و 60 كتيبة مدفعية ميدان عيار 100مم / 122مم و 15 كتيبة هاون ثقيل من عيار 120 ملليمتر / 160 ملليمتر.

موقف يوم 20 أكتوبر، ولو أخذ برأيي يوم 20 أكتوبر لما كانت له حاجة إلى طلب وقف إطلاق النار، لأصبح في إمكاننا أن نقاتل ونمنع العدو من حصار الجيش الثالث وندمر قوات العدو غرب القناة بدلاً من أن يطلب وقف إطلاق النار وهو في موقف ضعف. لقد رفض السادات وقف إطلاق النار عندما كنا في موقف قوة وطلب وقف إطلاق النار عندما أصبحنا في موقف ضعف. إن هذا يدل على أنه لا يستطيع أن يرى أو يتصور المستقبل. إنه يعيش حاضره وماضيه فقط، وليس هذا من صفات الرجل السياسي المحنك. لقد كان اقتراحي الخاص بسحب 4 ألوية مدرعة من الشرق ليلة 20/ 21 من أكتوبر هي الفرصة الأخيرة لإنقاذ الشرف العسكري المصري. لقد فقدنا المبادرة نهائيا بعد ذلك وحتى نهاية الحرب.

حصار الجيش الثالث ومدينة السويس

في خلال ليلة 20/ 21 من أكتوبر والليلة التالية دفع العدو بفرقة مدرعة ثالثة إلى الغرب بقيادة الجنرال ماجن MAGEN ومن ثم كانت فرقة شارون تضغط شمالا في اتجاه الإسماعيلية وفى مواجهتها اللواء المظلي 150، وإلى الغرب والجنوب كانت فرقتا برن وماجن تضغطان على الفرقة الرابعة المدرعة بقيادة قابيل. كان قابيل يقاتل تحت ظروف سيئة جدا، حيث كانت المواجهة واسعة جدا والأرض مناسبة للمدرعات مما يسمح لمدرعات العدو بالتسرب وتفادى المواقع التي تريد أن تتفاداها، كما كانت القوات الجوية الإسرائيلية تقدم معاونة فعالة للوحدات المدرعة وكانت تسيطر على سماء المعركة غرب القناة. وعندما دفعنا بقواتنا الجوية لاعتراض طائرات العدو في منطقة المعارك غرب القناة يوم 20 من أكتوبر، قامت القوات الجوية الإسرائيلية بإسقاط تسع عشرة طائرة لنا في معركة جوية واحدة. وبالإضافة إلى هذا التفوق الجوي الساحق فقد كان العدو يتفوق أيضًا في المدرعات غرب القناة بنسبة تزيد على 2:1.

وعلى الرغم من تلك الظروف السيئة كلها إلا أن العدو لم يكتسب الكثير من الأرض خلال قتاله في الأيام 20 و21 و 22. ففي الشمال لم تستطع فرقة شارون الوصول إلى ترعة الإسماعيلية، وفي الجنوب توقفت فرقة برن عند جنيفة، وإلى

الغرب والشمال منها فرقة ماجن، وإلى الغرب وصلت دبابات العدو إلى حوالي 15 كيلومترا غرب القناة، لم يكن العدو يسيطر على هذه المنطقة وكان لا يزال بداخلها بعض وحدات المشاة وكتائب سام التي تفادتها القوات المدرعة وبالتالي فلم تكن هناك خطوط دفاعية. إن وحداتنا التي تركها العدو خلفه تتحكم في خطوط مواصلات دباباته، وفي الوقت نفسه فإن دبابات العدو أصبحت تتحكم في خطوط مواصلات وحداتنا التي تركتها الدبابات المعادية في الخلف. كان هذا هو الموقف عندما أصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول الساعة 1853 يوم 22 أكتوبر 1973[1]. وقبل وقف إطلاق النار ببضع دقائق أطلقنا 3 قذائف من صواريخنا R-17E (SCUD) على العدو في منطقة الدفرسوار، وقد تم إطلاق هذه القذائف بناء على أوامر من السادات وأعلن لوسائل الإعلام بأنها «القاهر» الذي تم تصنيعه في مصر. كان السادات يريد أن يوهم إسرائيل بأن لديه الأسلحة التي يستطيع بها أن يضرب العمق الإسرائيلي. وقد كرر هذا القول في مذكراته في صفحة 390. إذ قال إنه عندما قابل كيسنجر يوم 13 من ديسمبر 1973 قال له: «كان في إمكاني أن أضرب في عمق إسرائيل وهي تعلم ذلك وتعلم أنت أن لدى السلاح الذي يقوم بذلك»[2].

ولكي يفاوض الإسرائيليون من موقف قوة ولكي يملوا شروطهم على السادات استأنفوا القتال صباح يوم 23 من أكتوبر بهدف إتمام حصار الجيش الثالث وبحجة أن الجيش الثالث انتهك قرار وقف إطلاق النار. لقد اعتمدت عملياتهم يوم 23 من أكتوبر على عنصر المفاجأة والعامل النفسي الذي يدفع الفرد إلى التراخي بعد فترة مرهقة من القتال المستمر لعدة أيام متتالية، وفوق هذا وذاك على تفوقهم العسكري الواضح في الدبابات وفي الطيران في المنطقة التي

---

(1) وقف قوات العدو غرب القناة انظر الخريطة رقم 6.

(2) سبق أن تكلمنا عن هذا الموضوع في الفصل التاسع من الباب الثاني. إن هذا الكلام لا يمكن أن يخدع كيسنجر أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وطائرات الاستطلاع الأمريكية SR -71 أو أقمار التجسس الأمريكية أو إسرائيل. إن المقصود بهذا الكلام هو خداع الشعب المصري فقط وبعض الإخوان العرب الذين يصدقون ما يقوله لهم السادات.

اختاروها لقتالهم. لقد ثبتوا الفرقة الرابعة المدرعة بأحد ألويتهم المدرعة واندفعوا جنوبا بثلاثة ألوية مدرعة ضد لا شيء. ضد وحدات إدارية ومعسكرات نقاهة، إلخ. قاموا بتطويق مدينة السويس واستمروا في اندفاعهم جنوبا على خليج السويس حتى وصلوا إلى ميناء الأدبية التي تقع جنوب مدينة السويس ب 15 كيلومترا فوصلوها منتصف الليل. كانت الدبابات تضيء كشافاتها وكأنها في طابور استعراض ليلي. كان الجنود المصريون في بعض المواقع المنعزلة يتفرجون على هذا القول من الدبابات وهو يسير على طريق الإسفلت على شكل قطار فردي (دبابة وراء أخرى) وأنوارها مضاءة ولا يتصور أي منهم أن تلك دبابات معادية، فلا هي تطلق النار على أحد ولا أحد يطلق عليها النيران. إن الإسرائيليين يصفون هذه العملية في كتبهم التي نشرت بعد الحرب بـ «الاندفاع المدرع الجريء» نحو الجنوب.. أية شجاعة وأية جرأة هذه؟ أين كانت هذه الجرأة قبل ذلك إن فرقة شارون المدرعة ومعها لواء مظلي ظلت تقاتل لواء مظليا مصريا لمدة أسبوع كامل ولم تستطع أن تكسب أكثر من عشرة كيلومترات، وفرقة برن هي الأخرى تقاتل منذ أسبوع وانضمت إليها فرقة ماجن منذ يومين ولم تستطع الفرقتان المدرعتان أن تتقدما أكثر من 20 كيلومتراً إلى الجنوب من الدفرسوار. وبعد أن يعلن وقف إطلاق النار فإن الجرأة والإقدام يحلان بالإسرائيليين فجأة فيتقدمون حوالي 35 كيلومترا في يوم واحد هو يوم 23 أكتوبر.!

إن من يريد أن يقوم بأي عمل فإنه يستطيع دائما أن يجد المسوغ لذلك. لقد ادعت إسرائيل عام 1967 أننا بدأنا القتال ولم يكن ذلك صحيحا. وادعت مصر عام 1973 أن إسرائيل هي التي بدأت القتال ولم يكن ذلك صحيحا أيضا، وقد اعترف كل منا بالحقيقة بعد ذلك. ولذلك فإني لا ألوم إسرائيل على ادعائها يوم 23 من أكتوبر بأنها استأنفت القتال مدعية كذبا بأن الجيش الثالث كسر وقف إطلاق النار، ولكني ألوم الجنرال دايان على استمراره في هذا الادعاء الباطل وذلك في مذكراته التي نشرت عام 1975. إن الأمانة التاريخية كانت تفرض عليه أن يقول الحقيقة ولكنه لم يقلها. ومع ذلك فإن في مذكرات دايان ما يفضح

بطلان ادعائهم حيث يقول دايان «إنه طالب الجنرال بارليف قائد الجبهة الجنوبية صباح يوم 22 من أكتوبر بضرورة احتلال جبل عتاقة قبل وقف إطلاق النار»[1].

ويقول أيضًا «وبوصول قواتنا إلى ميناء الأدبية واشتراك قواتنا البحرية في إغلاق الممر المائي إلى السويس، تم حصار الجيش الثالث ومدينة السويس من هذا الاتجاه» لقد كان الهدف إذن هو حصار الجيش الثالث قبل وقف إطلاق النار حتى يمكن التفاوض والمساومة من موقف قوة فلما لم تتمكن القوات الإسرائيلية من تنفيذ ذلك قبل وقف إطلاق النار يوم 22 من أكتوبر كان لا بد من تنفيذ المهمة حتى بعد وقف إطلاق النار. وقد فوجئت الحامية البحرية في الأدبية بدخول الدبابات عليها فنشبت معركة قصيرة غير متكافئة بين رجال البحرية وبين دبابات العدو، وتمكنت الزوارق السريعة من الهرب، وبعد أن اتضحت صورة الموقف قرر قائد قطاع بير عديب القيام بهجوم مضاد فجر يوم 24 من أكتوبر لاسترداد القاعدة وفى الصباح قامت قوة تقدر بسرية مشاة تدعمها 7 دبابات ت 34 بمهاجمة القاعدة، وعلى الرغم من صغر حجم هذه القوة المهاجمة إلا أن العدو- الذي يحتل الميناء- طلب معاونة جوية. هاجم طيران العدو القوة المهاجمة، أصاب دباباتنا السبع إصابات مباشرة أصيبت سرية المشاة بخسائر جسيمة. وعندما زرت هذا المكان بعد أيام قليلة وقفت خاشعا أمام تلك الدبابات المحترقة التي تشهد بشجاعة وإقدام الجندي المصري التي ظهرت بأعلى صورها خلال حرب أكتوبر 73.

وبحلول يوم 24 من أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية، فقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث الموجود شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث غرب القناة، وقد هاجمت دبابات العدو مركز قيادة عبد المنعم واصل ودمرته ونجا هو بأعجوبة. لقد أصبحت فرقتا مشاة مدعمتان قوامهما حوالي 45000 ضابط وجندي ومعهم حوالي 250 دبابة ومن خلفهم مدينة السويس، أصبح هؤلاء كلهم محاصرين حصارا تاما. وقد أصبحت هذه القوة كلها خارج

---

(1) انظر الصفحة رقم 441 من كتاب "The Story of my life".

إمكـانات شبكة الدفـاع الجوى SAM وبالتالي أصبحت مهددة بالقصف الجـوى المعادي دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة. لم تكن لـدينا في الغـرب القـوات الكافية التي تسمح لنا بفك الحصار. كان العدو يعلم هذه الحقـائق كلهـا فقامـت القوات الجوية المعادية يوم 24 من أكتـوبر بهجـوم مركـز عـلى الجـيش الثـالث وقامت خـلال هذه الغارات بتدمير وسائل العبور جميعها من كباري ومعـديات كانت لا تزال في منطقة الجيش، وبذلك قضت نهائيا عـلى أيـة فرصـة لانـسحاب هذه القوات.

لقد كان القضاء على الثغرة يـوم 17 مـن أكتـوبر سـهلاً ميـسورًا لـو لم يثـر السادات في وجهي وكـأني ارتكبت حماقة، وفى يوم 20 من أكتوبر كان الموقف لا يزال تحت سيطرتنا ويمكن القضاء على الثغـرة لـو أن الـسادات أخـذ برأيـي ولم يرفض سحب جزء من قواتنا في الشرق. إن في ذلك لعبرة ودرسا لمصر وأبنائهـا. إنه درس قاس دفعت مصر والعرب ثمنا غاليا له، ولكنه درس على أي حـال. إن السادات هو أحد مئات من حكام مصر الذين حكموا هذه البلاد عبر 7000 عام سيذهب ويجيء من بعده مئات آخرون، وسـتبقى مـصر شـامخة عزيـزة الجانـب وسيشهد التاريخ أن حرب أكتوبر 73 قد أبلى فيها الجندي المـصري أحـسن بـلاء وأن الضباط والجنود جميعًا قد بذلوا جهدهم وأدوه أروع أداء، إلا أن حاكم مصر في ذلك الوقت المتعطش إلى السلطة وحب الظهور قد أجهض انتصارهم.

الإنذار السوفيتي

بينما كانت إسرائيل تدفع بفرقتين مـدرعتين صـباح يـوم 23 أكتـوبر لإتمـام حصار الجيش الثالث، كان كيسنجر وزير خارجية أمريكا يغمـض عينيـه وكـأن طائرات الاستطلاع والأقمار الصناعية الأمريكية قد فقدت بصرها. كان كيسنجر يهدف من وراء ذلـك مـساعدة أبنـاء شـعبه في إسرائيـل كـي يـصلوا إلى موقـف يستطيعون منه أن يفاوضوا من موقف قوة، وهكذا لم يجد الـسادات من يلجأ إليه في ذلك الوقت سوى الاتحـاد الـسوفيتي. ومـن ثـم لجـأ الـسادات إلى الاتحاد السوفيتي مرة أخرى بعد أن لجا إليه يوم 21 من أكتـوبر، وبعـد أن كـان يـرفض

وساطته منذ بدء القتال وحتى يوم 18 أكتوبر. لجأ يطلب منه العون فاستجاب له الاتحاد السوفيتي وفي صباح يوم 24 من أكتوبر انتقد الاتحاد السوفيتي إسرائيل وهاجم أمريكا بصفة علنية في الأمم المتحدة واتهمها بأنها بينما تتظاهر بأنها تؤيد قرار وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة فإنها تشجع إسرائيل في اعتداءاتها وتمدها بأسلحة بلغ ثمنها 2200 مليون دولار[1]. وفي اليوم نفسه رفع الاتحاد السوفيتي درجة الاستعداد لـ 6 فرق جنود مظلات قوامها 45000 رجل وسلمت رسالة إلى نيكسون من بريجنيف وصفها بعضهم بالإنذار ووصفها آخرون بالعنف الشديد. وعلى الرغم من أن الرسالة لم تنشر بكاملها إلا أنه عرف بعض محتوياتها وفيها يقول «سوف أقولها بصراحة. إذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا في هذا الموضوع، فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التي نراها ضرورية وعاجلة.. لا يمكن أن يسمح لإسرائيل بأن تستمر في عدوانها هكذا».

وبعد وصول هذه الرسالة الشديدة اللهجة قام نيكسون برفع درجة الاستعداد في القوات المسلحة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وبدا الموقف وكأن الدولتين العظميين على وشك المجابهة وأصيب العالم بالذعر وكانت الحرب العالمية الثالثة على وشك الحدوث، وبضغط خفيف من أمريكا- وبعد أن أتمت إسرائيل حصار الجيش الثالث- قبلت إسرائيل إيقاف إطلاق النار مساء يوم 24 من أكتوبر، ولكنها عارضت الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 339 لأنه ينص على أن تنسحب القوات المتحاربة فورا إلى خطوط يوم 22 أكتوبر، وكانت معارضة إسرائيل لهذه النقطة بالذات هي بحجة أنها لا تعرف بالضبط ولا يمكن لأحد أن يحدد بالضبط أين كانت خطوط يوم 22 من أكتوبر. مرة أخرى فأنا لا ألوم إسرائيل على ادعائها بأنها لا تعرف أين كانت خطوط يوم 22 أكتوبر ولا ألوم أمريكا أيضا عن سكوتها على هذا الادعاء إن ذلك كله هو جزء من قواعد اللعبة السياسية- اللعبة التي لا تعتمد إلا على القوة.

---

(1) بدأ الكوبري الجوي الأمريكي بإمداد إسرائيل بالأسلحة يوم 14 أكتوبر واستمر حتى 14 نوفمبر 1973.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل قبولها وقف إطلاق النار الثاني الذي أصبح ساري المفعول اعتبارًا من مساء 24 من أكتوبر، إلا أنها استمرت في عملياتها ضد قوات الجيش الثالث ومدينة السويس طوال الأيام 25 و 26 و 27 أكتوبر. كان الإسرائيليون يأملون بذلك أن يستسلم الجيش الثالث المحاصر وأن يدخلوا مدينة السويس قبل أن تصل قوات الأمم المتحدة، ولو قدر لهم أن يحققوا ما كانوا يهدفون إليه لادعوا أنهم استولوا علي الجيش الثالث يوم 22 من أكتوبر. وهذا يفسر مرة أخرى لماذا ادعت إسرائيل في الأمم المتحدة يوم 24 أكتوبر بأن خطوط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر لم تكن معروفة.

وهكذا قام الإسرائيليون بهجمات جوية مكثفة ضد وحدات الجيش الثالث المحاصرة والتي كانت قد أصبحت خارج مظلة دفاعنا الجوي، واستخدم الإسرائيليون لأول مرة أنواعًا جديدة من صواريخ جو- أرض لم تكن لديهم عند بداية الحرب. لقد توالت البلاغات بأن بعض الدبابات المخندقة أصيبت إصابات مباشرة بواسطة الصواريخ جو- أرض. وهنا ثبت لنا أن العدو قد بدأ يستخدم الصواريخ الأمريكية الحديثة مافريك MAVERICK التي وصلت إليه ضمن الجسر الجوي الأمريكي، ولكن تلك الهجمات الجوية لم تؤثر في معنويات الوحدات المحاصرة فقد سبق لها أن تعودت عليها خلال فترة حرب الاستنزاف 68- 70، وصمدت وحدات الجيش الثالث ولم تستطع إسرائيل أن تحقق هدفها.

العدو يحاول احتلال مدينة السويس

وفي يوم 24 من أكتوبر هاجم الإسرائيليون مدينة السويس مستخدمين في ذلك ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مظليًا، ولكن مدينة السويس التي لم تكن بها أية وحدات عسكرية- قاومت الهجوم وصدته. لم تكن بالمدينة أية وحدات عسكرية ولكن بعض الجنود الشاردين نتيجة القتال الذي دار في يوم 23 من أكتوبر توافدوا إلى المدينة وليس معهم سوى أسلحتهم الشخصية من بندقية أو رشاش

خفيف أو ر.ب.ج. وبمبادرة من العميد يوسف عفيفي قائد الفرقة 19 مشاة التي كانت شرق القناة، وبالتعاون مع محافظ مدينة السويس والمقاومة الشعبية برئاسة الشيخ حافظ سلامة قاموا بتجهيز المدينة للمقاومة خلال يوم 23 من أكتوبر. لقد تم تجميع الجنود الشاردين وتنظيمهم في مجموعات صغيرة وتم توزيع السلاح على الأهالي المدنيين وقام العميد يوسف عفيفي بسحب بعض جماعات اقتناص الدبابات من الشرق ونقلها إلى المدينة في الغرب، وقبل فجر يوم 24 من أكتوبر كانت المدينة قد جهزت نفسها للقاء العدو.

في حوالي السابعة من صباح يوم 24 من أكتوبر وبعد قصف مكثف من المدفعية والطيران بدأ العدو هجومه على مدينة السويس. لواء مدرع يتقدم من الشمال على محور الإسماعيلية السويس، لواء مدرع مدعم بكتيبة مظلات يتقدم على محور القاهرة السويس، لواء مدرع يتقدم من اتجاه الزيتية (اتجاه جنوب وجنوب شرق)، فشل هجوم اللواء المدرع الذي على المحور الشمالي ولم يستطع دخول المدينة. بينما نجحت دبابات العدو التي تهاجم على المحورين الغربي والجنوبي في الدخول إلى شوارع المدينة ودار قتال عنيف مع العدو كان السلاح الرئيسي فيه هو ر.ب.ج RBG والأسلحة الصغيرة وخسر العدو الكثير من الدبابات واضطر إلى الانسحاب من المدينة قبل حلول الظلام تاركًا خلفه دباباته المحطمة ومجموعة كبيرة من المظليين المحاصرين داخل المدينة، وقد حاول العدو سحب هذه القوة المحاصرة خلال الليل تحت ستار عنيف من قصف المدفعية فأفلت بعضه وسقط الكثير قتلى. لقد خسر العدو في محاولته احتلال السويس 100 قتيل وحوالي 500 جريح، وعلى الرغم من أنه استخدم فرقة مدرعة من ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مظلي إلا أن سكان السويس وحفنة من الجنود الشاردين صدوا هجومه. إن ملحمة السويس هي شهادة أخرى للمواطن المصري ومدى قدرته على التحمل والتحدي وقت الشدائد.

ولكي يغطي العدو خيبة الأمل التي أصيب بها بعد فشل هجومه على السويس أطلق على المدينة الباسلة قواته الجوية ومدفعيته واستمر يقصفها طوال الأيام 25 و 26 و 27 أكتوبر. ولم يتوقف القصف إلا صباح يوم 28 من أكتوبر بعد وصول قوات الأمم المتحدة إليها. لقد بلغت خسائر الجيش الثالث ومدينة السويس نتيجة قصف الطيران والمدفعية خلال الفترة من24- 27 أكتوبر حوالي 80 شهيدًا و425 جريحًا.

الفصل

الخامس والثلاثون

35

مأساة الجيش الثالث

صدام آخر بين أحمد إسماعيل و الشاذلي

في الساعة 1100 يوم 25 من أكتوبر اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة السيد الوزير لأول مرة منذ اندلاع القتال وكان الموضوع الرئيسي للمناقشة هو كيف يمكن إعادة فتح الطريق إلى الجيش الثالث. وقد تكلم المجتمعون كلهم بإخلاص تام، ولكننا لم نستطع الوصول إلى أي حل وانفض الاجتماع على أساس إجراء الدراسات اللازمة حول هذا الموضوع (انظر الخريطة رقم 7).

في الساعة 1100 يوم 26 من أكتوبر حضر العميد قابيل قائد الفرقة الرابعة المدرعة إلى المركز 10 ليعرض نتيجة دراسته، وكان تقرير العميد قابيل- يؤيده في ذلك اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث- هو أن الفرقة الرابعة المدرعة لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ هذه المهمة. كان كلام قابيل وعبد المنعم واصل كلامًا منطقيا يعتمد على قواعد وأصول العلم العسكري ولم أكن أنا شخصيًا أتوقع غير ذلك منذ يوم 23 أكتوبر. ولكن الوزير أخذ يحاور قابيل محاورات غريبة. وهنا قال قابيل «إنني وضباط وجنود الفرقة جميعنا مستعدين للقيام بهذه العملية الانتحارية، ولكني لا أعتقد أننا سننجح في فتح الطريق إلى القوات المحاصرة بعد ذلك كله. وإذا دمرت هذه الفرقة فسيكون الطريق مفتوحا أمام العدو إلى القاهرة».

قال الوزير «إذن نعدل المهمة من فتح طريق السويس إلى حماية قوات إدارية تتحرك من القاهرة إلى الجيش الثالث عبر المسالك والطريق الثانوية»، كدت أصعق وأنا أستمع إلى الوزير وهو يدلي بهذا القول. لأن مثل هذا الكلام لا يمكن أن يصدر من شخص بكامل قواه العقلية نظرا لأنه كلام غير منطقي إطلاقا فكيف يصدر من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة؟

1- إن الحد الأدنى لمطالب الجندي من التعيينات والمياه وقت الحصار هو 3.5 كيلوجرام في اليوم، وهذا يعني أن القوات المحاصرة -عدا المدنيين الموجودين في مدينة السويس- تحتاج إلى 150 طنًا يوميًا لكيلا يموت الجنود جوعًا وعطشًا.

2- إن استخدام المسالك والأرض المفتوحة يتطلب عربات ذات جنازير حتى يمكنها عبور الأراضي المفتوحة ومجاري السيول، ولو حملت كل من هذه العربات 1.5 طن فإننا نحتاج إلى حوالي 100 عربة مجنزرة على الأقل لتنقل احتياجات يوم واحد بفرض أنها جميعًا ستصل سليمة ولن ينجح العدو في تدمير أي منها.

3- إن العدو يتمتع بالسيطرة الجوية في تلك المنطقة ويستطيع أن يكشف أية تحركات كبيرة بالحملة عبر هذه المسالك ويقوم بتدميرها.

4- إن مخارج هذه الأراضي المفتوحة جميعا يجب أن تمر في النهاية خلال المنطقة ما بين جبل عتاقة وجبل جنيفة أو ما بين جبل جنيفة والبحيرات المرة، وهي مناطق يسيطر عليها العدو.

5- من غير المعقول أن نقوم بهذه المغامرة من أجل إرسال احتياجات يوم واحد، فلو فرضنا إمداد القوات المحاصرة باحتياجات سبعة أيام فإننا نحتاج إلى 700 مركبة مجنزرة للقيام بهذه المهمة الإدارية، وهذا رقم كبير غير متيسر. ولو تيسر لنا هذا العدد من المجنزرات واستخدمناها بهذا الأسلوب الساذج لكان سبة في جبيننا.

6- إذا كانت الفرقة الرابعة المدرعة لا تستطيع أن تفتح الطريق وحدها فكيف نحملها مسئولية عبء ثقيل وهو حماية 700 مركبة تحمل مطالب إدارية؟

هل نترك الباب مفتوحًا إلى القاهرة بينما تكون الفرقة الرابعة المدرعة مشغولة بهذه العملية؟

عارضت الوزير ولكنه أصر وطلب إلى أن أصدر أمرًا كتابيًا إلى قائد الفرقة بتنفيذ هذه المهمة فرفضت وقلت له «لن أوقع بإمضائي على هذه المهمة، يمكنك أن توقع على هذا الأمر وحدك إن شئت». وهنا لجأ الوزير إلى مناقشات غير منطقية الهدف منها تسجيل مواقف فقال «أنا لا أفهم ماذا تريد بالضبط؟ هل تريد لهؤلاء الرجال المحاصرين أن يستسلموا؟» فأجبت «بالطبع لا أريد ذلك، ولكن في الوقت نفسه لا أريد أن نفقد الفرقة الرابعة المدرعة دون أن يتغير الموقف في شيء»، فقال «يجب ألا تقول هذا الكلام في حضور قائد الفرقة المكلف بهذه المهمة»[1]، قلت «إنني أبدي رأيي بصراحة تحتمها عليّ مسئوليتي، وعمومًا هناك تقرير مكتوب من قائد الجيش الثالث يتفق مع وجهة نظري». قال الوزير «إذا لم توقع على الأمر للفرقة الرابعة لتنفيذ هذه المهمة فسوف أقوم بإخطار الرئيس بذلك»، أجبت بهدوء «يمكنك أن تفعل ذلك بكل تأكيد». قام الوزير بتوقيع

(1) حضر هذا اللقاء علاوة على الوزير وأنا والعميد قابيل كل من اللواء عبد الغني الجمسي، واللواء سعيد الماحي، واللواء نصار.

الأمر بعد ذلك وسلمه إلى العميد قابيل[1]. ولكن المهمة ألغيت بعد ذلك ولم تنفذ قط ربما لأن الوزير لم يستطع أن يتحمل وحده مسؤولية هذه العملية الطائشة.

السادات في قبضة كيسنجر

في الساعة 2300 من يوم 26 من أكتوبر وصلت إلى القاهرة الدفعة الأولى من قوة الطوارئ الدولية وكان عددها 50 فردا. واعتبارا من الساعات الأولى من يوم 27 من أكتوبر وضعت الأطراف جميعها أوراقها على المنضدة ذهب الوزير لمقابلة الرئيس في الساعة الرابعة صباحا وعاد حوالي السادسة، وأدلى بالتعليمات التالية:

1- لقد تلقى الرئيس رسالة من الرئيس نيكسون يخطره بأنه سوف يكون هناك حل مشرف لمشكلة الجيش الثالث.

2- يجب أن نوقف النشاطات العسكرية جميعها اعتبارا من الساعة 1300 اليوم.

3- يدفع اليوم رتل من الحملة يحمل المطالب الإدارية للجيش الثالث. يتحرك الرتل في الساعة 1300.

4- تبدأ المفاوضات اليوم الساعة 1500 عند علامة الكيلو 101 طريق مصر - السويس ويرأس الوفد المصري اللواء عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات.

ومنذ هذه اللحظة- من الناحية الواقعية منذ 23 من أكتوبر- أصبح الجيش الثالث رهينة في يد إسرائيل وفي يد كيسنجر. لقد أصبح مصير الجيش الثالث

(1) يدعي الرئيس السادات في مذكراته في الصفحة 349 بأنه قال للعميد قابيل «اثبت الإسرائيليين ولا تجعلهم يتمكنون من التوسع وإياك أن تشتبك معهم إلى أن تصلك الإمدادات»، أن الرئيس لم يذكر تاريخ هذا الأمر وإن كان يفهم من المذكرات أن ذلك كان في الساعات الأولى من يوم 20 من أكتوبر. كلام مشوش وغير مفهوم. وإننا نسأل السادات سؤالاً صريحًا: في أي تاريخ أصبح قابيل قادرا على العمل ضد العدو فى الغرب؟

مرتبطا بمدى المطالب التي تطلبها إسرائيل وأمريكا ومدى خضوع السادات لهذه المطالب. وقد استغلت كل من إسرائيل وأمريكا هذه الرهينة أحسن استغلال كما سوف نرى.

مفاوضات الكيلو 101

كان المصريون يستعجلون الأمور، وكان الإسرائيليون يعلمون ذلك فيتعمدون تأخير كل شيء وتعطيل كل شيء لقد أصبحت المعركة الآن معركة سياسية وأصبح من بيده إمداد الجيش الثالث بكسرة خبز واحدة هو كيسنجر. كان كيسنجر يعلم تلك الحقيقة وكان يعلم أيضًا أن السادات هو الآخر يعلمها، ولكنه كان يريد أن يذكر السادات بهذه الحقيقة باستمرار حتى يستطيع أن يسيطر عليه سيطرة تامة.

كانت الخطة التى وضعها كيسنجر مع إسرائيل تتلخص فيما يلي:

1- كلما طالت مدة حصار الجيش الثالث كان ذلك أفضل، حيث إن ذلك سيعطي إسرائيل وأمريكا فرصة أفضل لتحقيق مطالبهما.

2- يتم إمداد الجيش الثالث فى أضيق الحدود بحيث يكون دائمًا «من اليد إلى الفم» وليس لديه أي احتياطي من التعيينات أو الاحتياجات. ومن هنا يصبح كل يوم يمر عنصر ضغط سياسي على السادات وكأنه يقول له «توافق على هذا الطلب أم نمنع مرور قول التموين إلى الجيش الثالث؟».

3- إن مصر يجب أن تدفع- بسخاء- لكل من إسرائيل وأمريكا ثمنًا لإنقاذ الجيش الثالث. كان الثمن الذى تريده أمريكا هو طرد النفوذ السوفيتي من المنطقة، وإلغاء الحظر الذى فرضته الدول العربية على إمداد أمريكا والدول الغربية بالوقود- أما إسرائيل فكانت مطالبها كثيرة ومتعددة كما سوف نرى، وكان أهم ما فيها هو اتفاقية يناير 74 الخاصة بفض الاشتباك الأول والتي تعهدت فيها مصر بسحب قوات الجيشين الثاني والثالث من المنطقة شرق القناة وذلك فيما عدا 7000 جندي و30 دبابة فقط.

بدأت مرحلة ابتزاز النظام المصري واستغلال وجود الجيش الثالث كرهينة اعتبارا من صباح يوم 27 من أكتوبر. ففي هذا اليوم وبناء على اتفاق السادات وواشنطن تحرك قول إداري من القاهرة لإمداد الجيش الثالث. كان القول الإداري مكونا من 109 عربات تحمل 1000 طن من الاحتياجات من مواد الإعاشة وكان معه 20 عربة إسعاف لإخلاء الجرحى. ولكن الإسرائيليين رفضوا السماح له بالمرور. كذلك ذهب الجمسي إلى الكيلو 101 طريق السويس ولكنه عاد لأنه لم يجد أحدا يريد استقباله. واهتزت أسلاك الهاتف بين القاهرة وواشنطن وتل أبيب، ثم قيل للجمسي اذهب مرة أخرى وميعاد المقابلة هو منتصف الليل، وذهب الجمسى إلى الكيلو 101 مرة أخرى ولكنه عاد أيضا دون أن يقابله أحد، واهتز الهاتف مرة أخرى بين القاهرة وواشنطن. وبعد سلسلة من التأجيلات وافق الجانب الإسرائيلي على استقبال الجمسي عند علامة الكيلو 101 الساعة 1200 يوم 29 من أكتوبر 73.

أما بخصوص إمداد الجيش الثالث فقد أثاروا الكثير من العقبات وفرضوا الكثير من القيود التى قبلها الجانب المصري بأكملها لأنه لم تكن لديه أية فرصة للمساومة[1].

- قالوا إنهم لن يسمحوا إلا بمرور الإمدادات الطبية فقط وبعد مناقشات مطولة وافقوا فى الساعة 1700 يوم 29 من أكتوبر على إمداد القوات المحاصرة بثلاثين طنًا فقط من الاحتياجات (20 طن مياه و 8 أطنان تعيينات و2.5 من المواد الطبية)[2].
- كانوا يجرون تفتيشًا دقيقًا ومهينًا للعربات التى تحمل تلك الاحتياجات الإدارية.
- رفضوا السماح للسائقين المصريين أن يتقدموا بتلك العربات بعد علامة الكيلو 101 وأصروا على أن يقودها سائقون إسرائيليون أو

(1) منذ حصار الجيش الثالث يوم 23 من أكتوبر 73 أصبح السادات كالخاتم في يد كيسنجر. ومن هنا تبرز أهمية تحديد من هو المسئول عن حصار الجيش الثالث المصري.
(2) الحد الأدنى للمطالب الإدارية هو 150 طنًا يوميًا.

سائقون تابعون للأمم المتحدة خلال الرحلة ما بين الكيلو 101 والقوات المحاصرة وقبل المفاوض المصري، وعلى الرغم من هذه التنازلات المهينة كلها إلا أن نسبة كبيرة من إمداداتنا إلى القوات المحاصرة كان ينهبها الإسرائيليون خلال الطريق.

كانت مفاوضات الكيلو 101 غريبة فى طبيعتها. لقد كانت عبارة عن تلقي تعليمات الجانب الإسرائيلي يومياً كثمن لإمداد الجيش الثالث باحتياجاته. فى أول يوم للاجتماع طلب الجانب الإسرائيلي الإفراج عن جاسوس إسرائيلي كان فى قبضتنا اسمه أفيدان Avidan وكان قد حكم عليه بالسجن بحكم محكمة وكان حينئذ يقضي العقوبة في أحد سجوننا. وافق الرئيس وفي اليوم التالي كان أفيدان يرافق الجمسي في عربته إلى الكيلو 101 ليسلمه بنفسه إلى الجانب الإسرائيلي.. كان أفيدان هو المقدمة ثم تبع ذلك المطالبة بتسليم الجواسيس الإسرائيليين كلهم الذين يقضون أحكاما في السجون المصرية بما فيهم الجاسوس المصري باروخ مزراحي وهو يهودي مصري اختفى قبل ذلك من مصر ثم ضبط فى إحدى الدول العربية تحت اسم آخر وكان يتجسس لحساب إسرائيل. طالبوا بعد ذلك بتبادل أسرى الحرب كانت وجهة نظر مصر أن يؤجل تبادل أسرى الحرب إلى ما بعد التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك. رفضت إسرائيل. فعدلت مصر طلبها بأن يكون تبادل الأسرى بعد انسحاب الإسرائيليين الى خط 22 من أكتوبر فرفضت إسرائيل وأعلنت جولدا مائير فى الكنيست فى 14 من نوفمبر 73 «لن يمر كيلو جرام واحد من الاحتياجات إلى الجيش الثالث إلا بعد أن يصل إلينا رجالنا الأسرى الذين فى يد المصريين»، وأذعن السادات وبدأ تسليم الأسرى اعتبارًا من يوم 15 من نوفمبر واستمر حتى 22 من نوفمبر. وعندما اشتد البرد حاولنا إرسال البطانيات والملابس الصوفية إلى رجالنا ولكن الجانب الإسرائيلي رفض السماح بمرور هذه الأصناف.

كيسنجر يستغل حصار الجيش الثالث

وعندما اشتكت القاهرة إلى واشنطن من التعنت الإسرائيلي، وصلت رسالة من الدكتور كيسنجر إلى وزير الخارجية المصري فى 4 من ديسمبر 73 تتضمن النقاط التالية:

1- يجب أن تستأنف مفاوضات الكيلو 101 على أساس تبادل المصالح[1].

2- إن مقترحات ياريف YARIV (نظير الجمسي ورئيس الوفد الإسرائيلي فى مفاوضات الكيلو 101) يوم 22 من نوفمبر يمكن أن تكون أساسًا لمؤتمر سلام[2].

3- إن عدم رفع قيود البترول قبل انعقاد مؤتمر السلام قد يجعل أمريكا غير قادرة على اتخاذ موقف مؤثر.

ها هو ذا كيسنجر قد بدأ يساوم هو الآخر لصالح أمريكا. إن إمداد الجيش الثالث بالتعيينات والمياه يجب أن يقابله إمداد أمريكا والغرب بالوقود. إن طبيعة سلاح البترول هو أن قوة تأثيره لا تظهر إلا بعد بضعة أشهر. وفي الوقت الذي بدأت فيه أمريكا والدول المؤيدة لإسرائيل تشعر بالأثر الاقتصادي نتيجة للحظر الذي فرضته الدول العربية- أقول في هذا الوقت وضع كيسنجر سلاح البترول في كفة الميزان وإنقاذ الجيش الثالث في الكفة الأخرى. كان على السادات إذن أن يلتمس من الإخوان العرب أن يقوموا بوقف استخدام هذا السلاح وهذا ما حدث فعلا. كان السادات هو أكثر الزعماء العرب تحمسا لإلغاء الحظر البترولي ضد أمريكا والدول المؤيدة لإسرائيل. مرة أخرى أقول إني لا ألوم كيسنجر على هذه السياسة فمن واجبه أن يخدم مصالح أمريكا، ولكني ألوم السادات لأنه هو الذى تسبب في حصار الجيش الثالث ولم يتصور ما يمكن أن يجره ذلك من مصائب.

وللاستفادة من حصار الجيش الثالث أرغمتنا إسرائيل على إعلان فك الحصار البحري عنها. كنا قد ألغينا هذا الحصار البحري عمليا يوم أول نوفمبر عندما سمحنا لناقلة بترول تحمل 123000 طن بأن تدخل البحر الأحمر وتتجه

---

(1) إن هذا بالمعنى العام المصري «خد وهات» ولكن للأسف فإن إسرائيل كانت تطلب ثمنا غاليا نظير إمداد الجيش الثالث. وإني لا ألوم إسرائيل على ذلك ولكني ألوم السادات لأنه هو الذي تسبب في حصار الجيش الثالث.

(2) المقصود بمؤتمر السلام هو مؤتمر جنيف الذي كان مقررا عقده قبل نهاية ديسمبر 73.

شمالا إلى إسرائيل تحت نظرنا وفي مرمى صواريخنا. كان إغراق هذه الباخرة يعني التضحية بالجيش الثالث. كانت إسرائيل تعرف هذه الحقائق وتعرف أن غواصاتنا ولنشات صواريخنا التي تعمل في جنوب البحر الأحمر كان في استطاعتها أن تغرق هذه الباخرة ولكننا سمحنا لها بالمرور ثمنا لإمداد الجيش الثالث. ولكن هذا لم يكن ليكفي، غرور إسرائيل التي كانت تستغل حصار الجيش للقيام بعملية ابتزاز فظيعة، وأرادت أن يكون إلغاء الحصار البحري بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع، وهكذا أعلنت أن الباخرة الإسرائيلية بيرسبع ستتحدى الحصار البحري وستدخل مضيق باب المندب يوم 2 أو 3 من ديسمبر وتتجه شمالا إلى إسرائيل، ودخلت السفينة ومرت أمام قطعنا البحرية وهي تتهادى، بينما ينظر إليها رجالنا في غيظ وحنق مكظومين.

السادات يكذب على الشعب

وبينما كانت هذه الإجراءات المهينة تجري على المستوى السياسي والعسكري. كان الشعب المصري كالزوج المخدوع آخر من يعلم. لم يكن يدري بما يحدث، كان يسمع ما يقال له وما يكتب له بواسطة وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، وكم من مرة ومرات خدع حكام مصر هذا الشعب و أخفوا عنه الحقائق؟ ولكن إخفاء حصار جيش يتكون من 45000 رجل ومدينة كاملة لم يكن بالأمر الهين، إذ إن مئات الألوف من أقارب وأصدقاء هؤلاء الرجال بدأوا يتشككون في الموقف ونجح بعضهم في التقاط بعض الإذاعات الأجنبية، وهنا ظهرت الصحف يوم 30 من نوفمبر بعناوين ضخمة «إن قواتنا تسيطر سيطرة تامة على الضفة الغربية تماما ما بين الدفرسوار والسويس- إن معابر الجيش الثالث جميعها سليمة وإن الإمداد يتم بانتظام». وفي حديث للرئيس السادات أمام مجلس الشعب في فبراير 74 نفى أن الجيش الثالث قد حوصر! إني لا أتصور أن يكذب رئيس دولة -يدعي بأن نظامه نظام ديمقراطي- بهذه الصورة ثم لا يجد من يسأله أو يراجعه. لقد طرد الشعب الأمريكي الرئيس نيكسون لأنه كذب على الشعب الأمريكي كذبة صغيرة لو قيست بأكاذيب السادات لبدت وكأنها لا تدخل ضمن تعريف الكذب. وفي خلال اجتماع مجلس الشعب في فبراير 74 قام الرئيس

السادات بإخراج تمثيلية ليقنع بها الأعضاء، إن هذه التمثيلية ما زالت عالقة بالأذهان وقد قام بعضهم بتسجيلها على الفيديو كجزء من تاريخ السادات. استدعى الرئيس السادات اللواء بدوي الذي كان قائدا للقوة المحصورة ويشغل الآن منصب (ر. ا. ح. ق م.م) وأخذ يوجه له أسئلة ويتلقى أجوبة تثبت أن الجيش الثالث لم يكن محاصرًا[1] هل هذا معقول؟ وهل يصل الاستهتار بعقول الشعب أن يتمادى الحاكم في الكذب إلى هذا الحد؟

اتفاقية فض الاشتباك

في يوم 18 من يناير 1974 تم التوقيع على الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، وكانت بنودها الرئيسية تشمل ما يلي:

1- تقوم إسرائيل بسحب قواتها إلى خط يقع شرق قناة السويس بحوالي 30 كيلومترًا.

2- تقوم مصر بسحب قواتها جميعها من شرق القناة وذلك فيما عدا قوة صغيرة لا يزيد عددها على 7000 رجل وبحيث لا يكون معهم سوى 30 دبابة وألا يتجاوز وجودها شرق القناة أكثر من 10 كيلومترات

3- تبقى قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية وعرضها حوالي 20 كيلومترا.

4- لا تعتبر هذه الاتفاقية معاهدة سلام ولكنها تعتبر مجرد خطوة على الطريق للوصول إلى معاهدة سلام طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 338 وداخل إطار مؤتمر جنيف للسلام[2].

---

(1) شغل بدوي بعد ذلك منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، ثم قتل بعد ذلك في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر يوم 2 من مارس 81 . وقد قتل معه في هذا الحادث 12 من كبار القادة العسكريين في مصر.

(2) مؤتمر جنيف للسلام هو المؤتمر الذي تتولى رئاسته كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي وتحضره الدول الأطراف في مشكلة الشرق الأوسط جميعها.

إسرائيل تنهب الأرض المحتلة

لقد احتلت إسرائيل مساحة في الضفة الغربية لقناة السويس بلغت حوالي 1500 كيلومتر مربع، وبقيت تحتل هذه البقعة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر إلى أن انسحبت منها خلال شهر فبراير 74 بناء على اتفاقية فصل القوات. وفي خلال تلك المدة انتهكت إسرائيل جميع قواعد القانون والعرف الدوليين ومبادئ الأخلاق. حيث ردموا ترعة المياه الحلوة التي تنقل المياه من الإسماعيلية إلى مدينة السويس والجيش الثالث. وفكوا مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد اللذين كانا يقعان خارج مدينة السويس ونقلوهما إلى إسرائيل، أما الأجزاء الثقيلة التي لا يمكن نقلها فقد نسفوها عن آخرها قبل أن يغادروا المكان. لقد فكوا المواقع والمعدات من ميناء الأدبية وأخذوها معهم ثم نسفوا ما لا يستطيعون نقله. وفكوا خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التي كانت تمر في المنطقة. ونهبوا واستولوا على المواشي والمحاصيل التي كانت في حوزة الفلاحين الذين كانوا يسكنون تلك المنطقة. لم تكن عملية النهب والسلب عملية محلية يرتكبها الجنود والقادة المحليون كما هي العادة دائما بالنسبة لجيوش الاحتلال، وإنما كانت عملية منظمة تتم بناء على تعليمات من الحكومة الإسرائيلية وتأييدها، وهذا هو الجرم الأكبر. لقد انسحب الإسرائيليون من تلك المنطقة بعد أن تركوها خرابا تشهد لهم بأنهم قد فاقوا القبائل المنغولية التي اجتاحت آسيا وأوروبا خلال القرن الثالث عشر الميلادي.

إني أتهم

ما أغلى الثمن الذى دفعته مصر نتيجة حصار الجيش الثالث يوم 23 من أكتوبر، لقد أجهض حصار الجيش الثالث انتصارات أكتوبر المجيدة و أجهض سلاح البترول. وأجهض الحصار البحري الفعال الذى فرضته مصر على إسرائيل. وأفقد القيادة السياسية المصرية القدرة على الحركة والمناورة وجعلها ألعوبة في يد إسرائيل وأمريكا. وفي سبيل إنقاذ الجيش الثالث كانت مصر ترى إسرائيل وهي تنهب وتسلب ثرواتها وتقف مكتوفة الأيدي لا تستطيع الرد ولا

حتى مجرد الاحتجاج. وهنا يبرز السؤال مرة أخرى: من هو المسئول عن حصار الجيش الثالث؟ إذا رغبت مصر في أن تغسل شرفها العسكري من الشوائب التي أصابته نتيجة حصار الجيش الثالث فإنها يجب أن تبحث عن المسئول عن هذه الكارثة. وإني أتهم السادات بهذه الجريمة ولدي الوثائق التي تؤيد هذا الاتهام (انظر خطاب الفريق الشاذلي إلى النائب العام فى 21 من يوليو 79 والذي يطلب فيه تقديم السادات للمحاكمة).

الفصل

السادس والثلاثون

36

قصة إقالتي من منصب (ر.ا.ح.ق.م.م)

البيانات العسكرية المصرية وحقيقتها

لقد اتفقت مع أحمد إسماعيل قبل الحرب على أن تكـون بلاغاتنـا العـسكرية دقيقة وصادقة وأن نذكر الحقائق كلها مجردة من أية مبالغات أو أكاذيب كـما كـان الحال في حربنا السابقة مع إسرائيل. وقد التزمت القيادة هـذا الخـط إلى أن جـاء يوم 14 من أكتوبر 73 الذى خسرنا فيه حوالي 250 دبابة مقابل خسـائر محـدودة من العدو. ونظرًا لما كـان يحس به السادات وأحمد إسماعيل من شـعور بالـذنب- لأنهما هما اللذان أصرّا على هـذا الهجـوم عـلى الـرغم مـن معارضـتي أنـا وقـادة الجـيوش كما سبق أن ذكرت- فقد صـدر البيان العسكري، ولأول مرة منذ بداية الحرب وفيه تزوير للحقائق. ثم جاء بعد ذلك اختراق العدو في منطقة الدفرسوار ليلة 15/ 16 من أكتوبر فكـان عـاملا جديـدا في اسـتمرار بياناتنـا العـسكرية في أكاذيبها. في خلال الأيام الأولى من الاختراق نفت البيانات العسكرية نفيا قاطعا وجود أي اختراق للعدو غرب القناة وبعد أن تطورت قوة العـدو في الغـرب إلى الحد الذي أصبح معه مستحيلاً إخفاء وجود هذه الاختراقات عمـدت البيانـات إلى التقليل من أهمية هذا الاختراق[1].

---

(1) قد يكون من المناسب للباحثين والمؤرخين أن يراجعوا البيانـات العـسكرية المـصرية ومـا نشر فى الجرائد المصرية فى ذلك الوقت ومقارنته بالحقائق كما رويتها في هذه المذكرات.

وإني أذكر كيف كان أحمد إسماعيل يتصل هاتفيا من غرفة العمليات بالدكتور حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام لكي يشرح له الموقف، ومن بين تلك المحادثات مكالمة هاتفية يوم 18 من أكتوبر، قبل أن أتحرك إلى الجيش الثالث ظهر هذا اليوم. كانت قوة العدو في ذلك الوقت تقدر بأربعة ألوية مدرعة ومع ذلك كان أحمد إسماعيل يقول للدكتور حاتم «إن للعدو 7 دبابات فى الغرب وإنهم يتبعون أسلوب حرب العصابات. إذ يظهرون فجأة حيث يضربون ثم يهربون ويختفون في الأشجار ولذلك فإننا نجد صعوبة فى اكتشافهم وتدميرهم». ومع أني لم أكن أسمع ما يقوله الدكتور حاتم من الجانب الآخر من الخط إلا أني كنت أستنتج أنه لا يستطيع أن يتقبل هذا التفسير الساذج، مما كان يضطر أحمد إسماعيل إلى أن يعيد ويكرر ما سبق أن قاله مرات ومرات.

وعندما كنت أناقش هذا الموضوع مع الوزير وأطالبه بضرورة إعلان الحقائق فإننا كنا نصطدم معا كعقليتين وعقيدتين مختلفتين تماما. فقد كان يقول إن إذاعة هذه المعلومات السيئة سوف تكون لها أثر سيئ على الروح المعنوية للقوات المسلحة وعلى الشعب. وكنت أقول إن المعلومات السيئة تستحث الهمم وتولد عند كل مواطن روح التحدي للعدو وتدفعه لأن يقدم لوطنه أقصى ما يستطيع أن يقدمه. كما أن إعلانها للقوات المسلحة سيدفع التشكيلات والوحدات غير

المشتركة في القتال لكي تكون أكثر تعاونًا واستعدادًا لتقديم المساعدة والدعم للقوات المشتركة في القتال. نظريتان مختلفتان تماما. والنتيجة هى أن الوزير استمر في إصدار البيانات العسكرية الكاذبة- ويعلم السادات بكذبها- طوال مدة الحرب.

مقابلة مع مندوب مجلة نيوزويك الأمريكية

في الساعة 1700 يوم 5 من ديسمبر 73 أجريت مقابلة صحفية مع المستر أرنولد بورشجريف محرر مجلة نيوزويك الأمريكية، وقد تكلمت معه بمنتهى الحرية والصراحة وأجبت عن أسئلته كلها وذلك فيما عدا المعلومات التى قد يستفيد العدو من إذاعتها. وقد منعت الرقابة المصرية المستر بورشجريف من إرسال هذا الحديث الصحفي إلى مجلته، وقامت بترجمة الحديث إلى اللغة العربية وأرسلته إلى المخابرات الحربية للموافقة على النشر، فقامت المخابرات الحربية بعرض الأمر على السيد الوزير. سألني الوزير عما إذا كنت قد قلت هذا الكلام فأجبت بالإيجاب. قال كان يجب عليك أن تعرضها على المخابرات الحربية قبل إرسالها إلى الصحافة. قلت له وكيف أطلب من المخابرات الحربية وهى إدارة مرؤوسة لي أن تراجع ما أقول. أنا أعرف ما هو سر وما هو ليس سرًا أكثر من مدير المخابرات لأن لدي قدرة تصور أوسع واتصالات عالمية أكثر. لماذا نخفي شيئا يعرفه العالم أجمع إلا شعب مصر؟.. إنني لم أقل شيئًا يستطيع العدو أن يستفيد منه. وعلى سبيل المثال فقد امتنعت عن الإجابة عندما طلب مني أن أقارن بين قوتنا وقوة العدو قبل 6 من أكتوبر والآن. لأن الإجابة عن هذا السؤال قد تضطرني إلى إذاعة بعض المعلومات التى ليست معروفة على المستوى الدولي حتى الآن. مثال ذلك خسائرنا في الحرب والإمدادات التى وصلتنا حتى الآن. أما أنت ففي حديث لك مع الأستاذ حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام، أذعت بيانًا عن خسائرنا في الحرب. ولو استطاع العدو أن يعرف الإمدادات التى وصلت إلينا بعد 6 من أكتوبر وحتى الآن فإنه يستطيع أن يعرف قوتنا على وجه التحديد. لقد كانت مناقشة حادة حقا. طلب مني الوزير أن أستدعي بورشجريف وأن أسحب منه ما قلت فرفضت.

جريدة الأهرام تذيع خبرًا كاذبًا

في صباح يوم 11 من ديسمبر 73 فوجئت بعنوان ضخم في جريدة الأهرام «قواتنا في الشرق والغرب تتقدم عشرة كيلومترات»، وكانت الجريدة تنسب الخبر إلى قيادة قوة الطوارئ الدولية في القاهرة، لقد كان الخبر صورة أخرى من صور التزوير لواقع الأمر. حاولت معرفة مصدر هذا الخبر. اتصلت بقيادة قوة الطوارئ الدولية فنفت نفيًا باتًا أنها أصدرت بيانًا عن ذلك، اتصلت بإدارة المخابرات الحربية فنفت هي الأخرى أي علم بمصدر أو مؤلف هذا الخبر. كان الوزير يجلس بجواري في غرفة العمليات وأنا أجري هذه الاتصالات دون أن يعلق بشيء. مما جعلني أشك أنه هو مصدر هذا الخبر. قلت بصوت عال وبغضب دون أن أوجه كلامي لأحد هذا جنون ليس هذا هو الأسلوب الصحيح للإعلام، يجب أن نعرف من هو الشخص الذي وراء هذا الخبر ويجب أن يعاقب. وهنا تدخل الوزير قائلاً «لماذا تغضب هل أنت وزير الإعلام؟ قد يعتقدون أن إصدار هذا الخبر في مصلحة الوطن». سألت «من هم الذين يعتقدون ؟»[1] قال «لا أعرف، ولكني أود أن أقول لك لا تتدخل في عمل المخابرات أو في عمل الإعلام». فأجبته بأنني سوف أتدخل.

وفي اليوم نفسه صممت على أن ألتقي بالدكتور حاتم. وفي الساعة 1300 كنت في مكتبه في وزارة الإعلام. حكيت له رأيي في الإعلام عموما ثم تطرقنا إلى الخبر الذي نشر في جريدة «الأهرام» صباح ذلك اليوم وقلت له «لقد اتصلت بجميع الجهات التي يمكن أن تكون مصدرًا لهذا الخبر وجميعها نفت علمها بهذا الموضوع. هناك شخصان أشتبه فيهما: الشخص الأول هو الأستاذ حسنين هيكل رئيس تحرير «الأهرام»، والشخص الثاني هو وزير الحربية. وحيث إنه ليست لدي

(1) لقد عرفت من كان يقصده الوزير بكلمة «هم» بعد حوالي 4 سنوات ونصف السنة من هذه المجابهة. إنه كان يقصد السادات. وقد اعترف السادات بذلك فى مذكراته فى صفحة 355 عندما قال «فى ديسمبر 73 بدأت قواتنا حرب الاستنزاف. ولم يتوقف ضغطها على الثغرة لحظة واحدة مما جعلنا نكسب أرضًا جديدة كل يوم. تارة بالأمتار وتارة بالكيلومترات ولكننا كنا نكسب دائمًا».

أية سلطة لكي أستجوب أيًا منهما فإني أرجو أن تحقق سيادتكم عـن مـصدر هـذا الخبر». ذكر لي الدكتور حاتم أن الخط الإعلامي للدولة كـان مرتبطًـا بالبلاغـات العسكرية التي تصدرها القيادة، وأنه على الرغم من عدم قناعته الشخصية بها إلا أنه كان ملتزما بها. أما بخصوص الخبر الذي نشر في جريدة «الأهرام» صباح ذلك اليوم فقد أكد لي عدم علمه بمصدره ووعد بالبحث لمعرفـة الحقيقـة. وفي صـباح يوم 12 من ديسمبر ظهرت جريدة «الأهرام»، وفيها تـصحيـح للخـبر واعتـذار عن الخطأ وأعطت بعض التبريرات لهـذا الخطـأ. لقـد بلـغ التحـدي بينـي وبـين السلطة السياسية مداه. إن بقائي سوف يفسد الألاعيب التـي يقومـون بهـا. لقـد تحملوا مني الكثير وكان لا بد أن يتخلصوا مني، وفي مساء يوم 12 مـن ديـسمبر 73 أقالني السادات من منصبي كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة المصرية.

كيف علمت بخبر الإقالة؟

لم أذهب إلى منزلي منذ أول أكتوبر حتى 13 من ديسمبر إلا مرة واحـدة لمـدة سـاعتين لإحضار بعض الملابس الإضافية وللاستحمام بالماء الـساخن. وحـوالي منتصف نوفمبر كانت الأمور قد استقرت وأصبح الموقـف لا يتطلـب أن أكـون بصـفة دائمة في المركز 10 أو بين القوات كـما كـان الحـال فـترة العمليـات، وفي منتصف نوفمبر استأنفت القيـام بتـدريباتي الرياضـية اليوميـة واكتـشفت أننـي فقدت من وزني 5 كيلوجرامات خـلال تلك الفترة الماضية، وعلى الرغم من أنـه كان في استطاعتي أن أعود إلى منزلي الذي لم يكن يبعد أكثر من بضعة كيلومترات عن مركز القيادة فإني لم أفعل ذلك. كنت أشعر بالأسى بالنـسبة لرجـال الجـيش الثـالث المحـاصرين، كـيف يمكنني أن أذهب إلى منزلي وهنـاك 45000 رجـل من رجـالنا محاصرون؟ حقًا إن يدي نظيفتـان من مسئولية حصـارهم ولكن ليس هذا هو وقت تحديد المسئولية. إنهم أولاً وأخيرًا أبناء مصر، ويجـب أن أشـاركهم أحزانهم وقلقهم. صـممت ألا أعود إلى منزلي إلا بعد أن يعود هؤلاء الرجال إلى ديارهم.

كان يوم 13 من ديسمبـر هو عيد زواجي فأقنعت نفسي مسـاء يوم 12 مـن ديسمبر أن أقضي ليلة بالمنزل. وحيث إني أشك فيما يدور حولي كله فقـد أخـذت

معي قبل أن أغادر المركـز 10 أوراقي كلها ومذكراتي الخاصـة. لم يدر بخلدي قط وأنا أترك المركز 10 في السـاعة 1700 يـوم 12 مـن ديـسمبر 1973، أن تلـك السـاعة هي نهاية خدمتي بـالقوات المـسلحة المـصرية. ومـع ذلـك فـإن الحاسـة السادسـة قد دفعتني إلى أن آخذ معي أوراقي المهمة ومذكراتي جميعها. وقد صدق حدسي حـيث إني بعد أن ذهبت إلى مكتبي بعد ذلك بأيـام لأجمـع بـاقي أوراقـي وجدت أن إدارة المخابرات الحربية قد قامت بواجبها على الوجـه الأكمـل، فقـد اخـتفت جميع هذه الأوراق بما فيها برقيات التهاني التي كـانت قـد وصـلتني مـن الأهلين ومن رؤساء أركـان الجيـوش العربيـة. كنـت في قمـة الـسعادة لأنهـم لم يستطيعوا الحصول على ما كانوا يبحثون عنه.

وفي حوالي السـاعة 2000 من يوم 12 من ديسمبر 73 وبينما كنت في منـزلي رن جرس الهاتف وكان الوزير على الطرف الآخر. أخبرني بأنه يحدثني من مكتبـه بالوزارة ويود لو أستطيع أن أحضر لمقابلته. وبعد حوالي نصف ساعة كنت أدخل عليه مكتبه، وعند دخولي عليه وجـدت عنـده الجـمـسي وسـعد مـأمون، وبعـد دخولي عليهم قطع الوزير الحديث وطلب من الجمسي وسعد مـأمون أن ينـسحبا ويتركانا على انفراد. أخذ الوزير يدور ويلف إلى أن دخل في صلب الموضوع الذي استدعاني من أجله ودار بيني وبينه الحديث التالي:

الوزير:

ان رئيس الجمهورية يقدر ما قدمته من خدمات للقوات المـسلحة، وتقـديرًا منه لهذا الدور فقد قرر إنهاء خدمتكم كـرئيس أركـان حـرب القـوات المـسلحـة وأصدر قرارًا جمهوريًـا بتعيينكم سـفيرًا في وزارة الخـارجية، وعلـيكم التوجـه اعتبارًا من الساعة الثامنة صباحًا إلى وزارة الخارجية في ميدان التحرير.

الشاذلي:

أشكر الرئيس على هذا التقدير وأرجو أن تقوم بإبلاغه بأنني أعتذر عن قبول منصب السفير وأفضل أن أبقى في منزلي.

الوزير:

هل تعني أنك ترفض إطاعة أمر الرئيس الذي يقضي بذهابك إلى وزارة الخارجية؟

الشاذلي:

سيادة الوزير يمكنك أن تفسرها كما تشاء. إذا كان الرئيس يعتبر أن هذا التعيين خدمة لي فمن حقي أن أقبل الخدمة أو أرفضها. وإذا كان المقصود بهذا التعيين هو العقاب فأنا أرفضه وأفضل أن يكون هناك تحقيق ومحاكمة حتى تظهر الحقائق.

الوزير:

إن ما تقوله شيء خطير.. هل أقوم بإبلاغ الرئيس بما قلته؟

الشاذلي:

طبعًا.. الهاتف بجوارك ويمكنك أن تبلغه الآن وفورًا.

الوزير:

حاول الوزير بعد ذلك أن يقنعني بطريق أكثر تهذيبًا بأن أقبل هذا المنصب السامي، حيث إن رفضي سوف يغضب الرئيس وإنه يقدر عملي ومجهودي اللذين قدمتهما للقوات المسلحة إلخ.. إلخ!

الشاذلي:

إني أصر على الرفض وأفضل أن يكون عزلاً وليس نقلاً إلى وزارة الخارجية، وهذا اعتذار رسمي عن عدم قبول منصب السفير. ماذا سيفعل الرئيس بعد أن يعلم أني رفضت منصب السفير هل سيأمر بمحاكمتي؟ إني أفضل ذلك وأنا على أتم الاستعداد له. ثم قدمت له خطابًا مكتوبًا أشكر فيه رئيس الجمهورية على هذا التقدير، وأعتذر فيه عن عدم قبول منصب السفير، وأقدم له استقالتي من منصبي كرئيس أركان حرب القوات المسلحة.

وبعد حوار دام حوالي نصف الساعة غادرت مكتب الوزير بعد أن أكدت له أنني لن أذهب غدًا لا إلى وزارة الخارجية ولا إلى المركز 10، وأنني سأبقى في منزلي. بعد أن عدت الى منزلي أخبرت زوجتي بما دار بيني وبين الوزير من حوار وقلت لها «الحمد لله الذي جعلهم يتخذون هذه الخطوة. إن كل شيء كان يسير مؤخرًا في عكس الاتجاه الذي أريده. لم يكن يسعدني البقاء ولكن لم أكن أستطيع أن أتقدم بالاستقالة في مثل هذه الظروف الصعبة». استقبلت زوجتي الخبر بشجاعة وأيدت موقفي في رفض منصب السفير وقالت «الحمد لله أنك تترك القوات المسلحة بعد أن عبرت بهم القناة ولم يكن أحد يصدق أن هذا عمل ممكن. الحمد لله أنك تترك القوات المسلحة ونحن في صحة جيدة. لو حسبت الوقت الذي قضيته في منزلك منذ أن تزوجنا فإنه لن يزيد على ربع تلك السنين. لنسترح ونستمتع بما بقي لنا من عمر». ضحكت وتعجبت لقد كنت أسمع أن خبر التقاعد هو أصعب خبر تتلقاه الزوجات وها هي ذي زوجتي تتلقى الخبر بفرح وارتياح. إن الخبر بالنسبة لها هو استعادة الزوج الذي كانت قد فقدته لأنه أعطى وقته واهتمامه كلهما للقوات المسلحة على حساب بيته وعائلته. ضحكنا وأخذنا نتجاذب الحديث وننتظر حضور المستر بورشجريف مراسل جريدة النيوزويك الأمريكية الذي كنت قد وعدته باستقباله في منزلي تلك الليلة.

بورشجريف أول من يعلم بخبر الإقالة

كان بورشجريف قد اتصل بي صباح ذلك اليوم وأخطرني بأنه سوف يغادر القاهرة في اليوم التالي، وأنه يرغب في لقائي قبل سفره ليعبر لي عن شكره على الحديث الذي أدليت به له، فوعدت بأن أستقبله في منزلي في مساء اليوم نفسه. ولم تكد تمر 15 دقيقة على عودتي إلى المنزل حتى وصل بورشجريف هو وزوجته. قلت له: مستر بورشجريف.. إنك صحفي محظوظ. سوف أقول لك خبرا لم يعرفه أي صحفي في العالم حتى الآن. وحكيت له قصة مقابلتي مع الوزير ورفضي لمنصب السفير الذي عرض عليّ. لم يكن بورشجريف وزوجته يصدقان ما أقول وكانا يعتقدان أنني أمزح وعندما أكدت له ذلك أكثر من مرة قال: فإن الطريقة التي تتكلم بها أنت وزوجتك تدل على أنك سعيد بهذا ولا يبدو عليك أو

على حرمك أي حزن أو أسف»[1]. فقلت له هذه فلسفتي. «لو اجتمع أهل الأرض على أن ينفعوك بشيء ما نفعوك إلا بشيء كتبه الله لك، ولو اجتمع أهل الأرض على أن يضروك بشيء ما ضروك إلا بشيء كتبه الله لك، جفت الأقلام وطويت الصحف».. وقد جال بخاطر بورشجريف أن يكون حديثي معه هو السبب في إعفائي من منصبي فقال لي على استحياء: أرجو ألا أكون سببًا فيما أصابك؟ فقلت له «لا أعتقد ذلك. إنني على خلاف معهم في أمور كثيرة وإن موضوعك يعتبر واحداً منها ولكنه يكاد يكون أبسطها»، ولكنني شعرت من كثرة تساؤلات بورشجريف حول هذا الموضوع أنه كان يشعر بأنه أحد الأسباب الرئيسية. وعموما فإذا كانت مقابلة بورشجريف يوم 5 من ديسمبر وتكذيب الخبر الذي نشر في جريدة الأهرام يوم 11 من ديسمبر هما من الأسباب المباشرة الظاهرة فإنهما لا يعدوان أن يكونا القشة التي قصمت ظهر البعير. لقد كانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة مساء عندما غادر منزلي بورشجريف، وهو لا يكاد يصدق ما رآه بعينه وسمعه بأذنيه.

زيارة غير متوقعة من حسني مبارك

بعد حوالي 15 دقيقة من مغادرة بورشجريف منزلي، رن جرس الهاتف. كان المتحدث هو اللواء حسني مبارك، حيث قال لي إنه يريد أن يقابلني لأمر مهم. لم أكن أعرف إذا كان قد علم بخبر إقالتي أم لا فحاولت أن أؤجل المقابلة إلى الغد على اعتبار أنه إذا لم يكن يعرف الآن فسوف يعرف غدًا وينتهي الموضوع، ولكنه أصر على المقابلة. قلت له «لا داعي لهذه المقابلة حيث إني لم أعد رئيس أركان حرب القوات المسلحة». فأجاب لا أنا أعرف ذلك، ولذلك أريد أن أقابلك. إني أحمل رسالة لك من السيد الرئيس، فأجبت «أهلا وسهلا».

وفي حوالي الساعة 2330 وصل حسني مبارك. كان ملخص رسالة الرئيس السادات ما يلي:

---

(1) يقول هيرتزوج في كتابه «حرب الغفران»، إنه عندما وصلني خبر الإقالة كان عندي صحفي أجنبي وإنني بكيت. وأنا من جانبي أؤكد أن هذه قصة مختلقة. إن بورشجريف مازال حيًا يرزق يعمل في مجلة «نيوزويك» ويمكن الرجوع إليه.

1- إن الرئيس يقدر تمامًا ما قمت به من أعمال في خدمة القوات المسلحة وقت السلم والحرب.
2- إن الخلافات المستمرة بينك وبين الوزير قد تفاقمت وقد أصبح من الخطورة أن تستمر بهذا الشكل.
3- إن تعيينك سفيرًا لا يعنى تنزيلاً من درجتك فسوف تستمر بدرجة وزير وتنال راتب وبدل تمثيل الوزير.
4- إن الرئيس ينوى إرسالك سفيرًا إلى لندن، وهو أسمى منصب دبلوماسي يطمع فيه إنسان.
5- ولكي يؤكد الرئيس أن هذا التعيين لا يعنى أى تنزيل من مقامك فإنه يرقيك إلى رتبة فريق أول.
6- كان الرئيس يتعشم أن تقبل هذا المنصب.

كانت خلاصة أقوالي لحسني مبارك ما يلي «لو أن الرئيس استدعاني وقال لى هذا الكلام لقبلت، ولكن أن يكلف أحمد إسماعيل – هو يعلم جيدًا ما بيني وبينه- بإبلاغي الخبر وبالصورة التى قالها، فإن هذا يعنى أن الرئيس يصدق ما يقوله أحمد إسماعيل ويؤيد موقفه. لذلك فإني أرفض مرة أخرى قبول العرض»، ثم كررت على مسامعه ما سبق أن قلته لأحمد إسماعيل قبل ساعات قليلة «إذا كان الرئيس يعرض عليّ هذا المنصب مكافأة لى فأرجو إبلاغه شكري واعتذاري عن عدم قبول المنصب، وإذا كان هذا المنصب عقابًا لي فلنضع النقاط على الحروف ولنناقش هذا الموضوع بطريقة علنية. لن أقبل هذا المنصب ولن يستطيع أحد أن يرغمني على قبوله».

غادر حسنى مبارك منزلي بعد منتصف الليل دون أن يستطيع إقناعي بقبول المنصب. وفى صباح يوم 13 من ديسمبر ظهرت صحف الصباح وفيها نبأ تعيين الجمسي رئيسًا للأركان دون أي ذكر لمصير الفريق سعد الدين الشاذلي. هل أقيل؟ هل استقال؟ هل عين سفيرًا؟ هل مات؟ لا شيء على الإطلاق.

مقابلة الرئيس فى أسوان

على الرغم من عدم ذهابي إلى وزارة الخارجية أو قيامي بتسلُّم أي عمل فإن الإجراءات الخاصة بتعييني فى الخارجية استمرت فى سيرها كالمعتاد، وبعد حوالي أسبوعين كتبت بعض الصحف أنني عينت سفيرًا في لندن. وهنا اتصلت بالرئاسة وطلبت مقابلة الرئيس لكي أوضح موقفي ولكي أؤكد له أنني أبلغت رفضي لهذا المنصب إلى كل من أحمد إسماعيل وحسني مبارك وأنني ما زلت مقيمًا في منزلي. وبعد بضعة أيام من طلبي المقابلة اتصل بي مكتب الرئيس وأبلغني بأنه سوف يستقبلني في أسوان يوم 6 من يناير 74. وعلى الرغم من أن القرار الجمهوري الخاص بتعييني سفيرًا بالدرجة الممتازة كان قد صدر قبل ذلك، إلا أنني لم أكن حتى ذلك الوقت أعترف بهذا القرار الجمهوري، وبالتالي سافرت إلى أسوان على حسابي الخاص ودون أن أخطر وزارة الخارجية بذلك. عندما وصلت طائرتي إلى أسوان كان لا يزال أمامي ساعتان قبل أن يحل موعد مقابلة الرئيس فذهبت إلى فندق الكتراكت لكي أقضي بعض الوقت. وهناك قابلت حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام. أخذنا نتجاذب أطراف الحديث في موضوعات شتى أغلبها يدور حول حرب أكتوبر إلى أن حان ميعاد ذهابي إلى الرئيس فتركته وذهبت للقاء الرئيس.

كان حديث الرئيس ظريفًا طيبًا، وأخذ يسألني عن أحوال زوجتي والعائلة إلخ. ثم فاتحني في الموضوع الرئيسي. بدأ الرئيس حديثه بنبرة عتاب ولكنه من نوع العتاب الضاحك الباسم فقال «لا لا لا.. أنا زعلان منك. إزاي تعمل كده؟ أنت اتجننت؟ أبعت لك حسني مبارك برسالة مني فترفض الرسالة. أنا لما قال لي حسني إنك رفضت، قلت أبعث أجيبك وأكلمك بنفسي لكن حسني قال لي بلاش دلوقت. ده مصمم وراكب دماغه. قلت طيب بعدين». قلت له «سيادة الرئيس.. أنا لست منزعجًا من أن أترك القوات المسلحة. إن كل ضابط يجب عليه أن يترك القوات المسلحة في يوم ما ليخلي الطريق لغيره، وهذه هي سنة الحياة ولكن ما ضايقني هو الأسلوب الذي أبلغتني به هذا القرار. سيادتك تعلم

جيدًا ما بيني وبين أحمد إسماعيل، ومع ذلك طلبت من أحمد إسماعيل أن يقوم بإبلاغي بهذا القرار». قال الرئيس أنا أعرف ما بينك وبين أحمد إسماعيل وعلشان كده لما أبلغني أحمد إسماعيل بأنك رفضت المنصب وقال لي الكلام الذي قلته له، اعتقدت أن أحمد إسماعيل يبالغ فقررت أن أرسل لك حسني مبارك فرفضت أيضًا. وعندما قلت أحضرك أمامي وأبلغك بنفسي، حسني قال لي بلاش دلوقت». وأضاف ضاحكا «لازم حسني بيخاف منك قل لي ماذا تعمل لكي تجعل مرؤوسيك يخافونك ويخشونك؟».

استرسل الرئيس في حديثه فأثنى علي وأفاض في ذلك كثيرًا وقال إنني ما زلت موضع ثقته وإن كل ما حدث هو أنه ينقلني من مجال عمل إلى مجال عمل آخر وإن ما اضطره إلى ذلك هو الخلاف الشديد الذي يسود العلاقات بيني وبين أحمد إسماعيل. وحكى لي كيف ولماذا أعفي الدكتور محمود فوزي من رئاسة الوزراء فقال «كان فوزي يشتكي لي كل يوم ويقول لي الوزير فلان والوزير فلان ما يسمعون كلامه. أنا مش فاضي علشان أعمل قاضي بين كبار الموظفين». واستطرد بعد ذلك «وفيما يتعلق بك أنت وأحمد إسماعيل كان لازم واحد منكم يمشي. وأنا فكرت ووجدت أنه من الأفضل أنك أنت اللي تمشي وعرضت عليك أفضل المناصب عندنا. وأنا اخترت لك لندن ليس لمركزها الأدبي فحسب بل لأني محتاج لأن يكون لنا رجل ذو خبرة عسكرية كبيرة في لندن. إننا على اتصال الآن مع ألمانيا الغربية وستقوم ألمانيا بإمدادنا بأسلحة متطورة ومتقدمة. وإن سفيرنا في ألمانيا رجل مدني اسمه محمد إبراهيم كامل[1]. كان معي في السجن وأنا عينته في الخارجية وبعد ذلك هو الآن سفير في ألمانيا، إنما طبعًا لا يفهم في الشئون العسكرية ولا يستطيع أن يتابع عمليات المباحثات والعقود العسكرية. وأنا أهدف إلى أنك من لندن تقوم برحلات مستمرة إلى ألمانيا للإشراف على هذا

---

(1) محمد إبراهيم كامل عين وزيرًا للخارجية فى ديسمبر 1977 بعد أن استقال إسماعيل فهمي احتجاجًا على قرار الرئيس الذهاب إلى القدس، ثم استقال إبراهيم كامل بعد ذلك فى سبتمبر 78 احتجاجًا على اتفاقية كامب ديفيد.

الموضوع. إن وظيفتك كسفير في لندن ستكون موضوعًا ثانويًا بالنسبة للوظيفة الأولى وهي تسليح الجيش المصري. وليس لدينا من هو أفضل منك للقيام بهذه المهمة[1]، وأفاض في حديثه حتى اعتبرت أن ما قاله هو ترضية كافية وأن منصب سفير مصر في لندن هو امتداد لمسئوليتي في خدمة القوات المسلحة المصرية وتقويتها وقبلت المنصب. انتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن العلاقات المصرية البريطانية والمصريين الذين يعيشون في المملكة المتحدة وموضوعات أخرى. وكانت الساعة قد بلغت الواحدة والنصف بعد الظهر عندما غادرت استراحة الرئيس في أسوان.

عدت مرة أخرى إلى فندق الكتراكت لكي أتناول الغداء وأنتظر الطائرة التي سأعود بها إلى القاهرة وهناك التقطني الأستاذ حسنين هيكل مرة أخرى. وكما كان بورشجريف أول صحفي في العالم يعلم بإعفائي من منصبي ورفضي قبول منصب سفير. كان هيكل أول صحفي في العالم يعرف نتيجة مقابلتي مع الرئيس في أسوان، ولكن لم أخبره بموضوع تسليح الجيش المصري عن طريق ألمانيا الغربية حيث إن هذا الموضوع - كما ذكر لي الرئيس - كان يتم على مستوى عال من السرية.

السفر إلى لندن

بعد أن أذيع خبر تعييني سفيرًا لمصر في لندن بدأ الناس يتهامسون ويقولون إن تعييني في لندن لا يقصد به إبعادي من القاهرة فحسب بل إنه جزء من مؤامرة لقتلي. إن المخابرات الإسرائيلية والمتطرفين الصهاينة يستطيعون اغتيالي في لندن دون أن يتركوا من ورائهم أثرًا يكشف دورهم. إنهم يعتبرونني العدو رقم 1

(1) لم أكن أتصور أن الرئيس يختلق موضوع تسليح الجيش بواسطة أسلحة ومعدات ألمانية اختلاقًا تامًا. وبعد وصولي إلى لندن فى مايو 74 أجريت اتصالاً مع سفير ألمانيا فى لندن ولم تكن لديه بالطبع أية فكرة عن هذا الموضوع، وبعد عدة اتصالات سرية بينه وبين حكومته فى بون، اتضح أن ما قاله الرئيس لى بخصوص هذا الموضوع كان من نسج خياله.

بالنسبة إليهم. ويبدأ بعض الناس ينصحونني بعدم الذهاب إلى لندن حفاظًا على حياتي، ولكني لم أستمع إلى هذه النصائح والتحذيرات وقلت لنفسي «لقد كانت حياتي سلسلة من المخاطرات. وإن خدمتي في لندن لن تكون سوى امتداد لهذه الحياة التي تحيط بها المخاطر دائمًا. إنني لا أخشى الموت الآن. وفي الحقيقة فإني أحيانا أتعجب كيف عشت طوال هذه السنين على الرغم من المخاطر كلها التي مررت بها. لو أنني مت اليوم فإني سوف أموت سعيدًا. لقد أعطيت بلادي كل ما أستطيع أن أعطيه وقد رأيت ثمرة كفاحي. رأيت جنود مصر بعد أن هزمتهم إسرائيل في ثلاث حروب سابقة. رأيتهم وهم يعبرون قناة السويس ويحطمون خط بارليف ويهتفون الله أكبر. ماذا أريد بعد ذلك كله؟ لا شيء. أيها الموت أهلاً بك فإني لا أخشاك .. إن الأعمار بيد الله سبحانه وتعالى ولن يستطيع أحد أن يقدم أجلي أو يؤخره عن الوقت الذي حدده الله ولو بثانية واحدة».

وقبل سفري إلى لندن بعدة أيام طلبني اللواء رفعت حسنين نائب رئيس المخابرات العامة وأخبرني بأن لديهم معلومات تفيد بأن مجموعة من المتعصبين الإسرائيليين سوف يسافرون إلى لندن لاغتيالي وأن المخابرات الإنجليزية لديها المعلومات نفسها ولذلك يطلب مني أن أكون حذرا وأن أتحاشى بقدر الإمكان الإعلان المسبق عن تحركاتي. ولذلك فإن ميعاد سفري إلى لندن يجب أن يبقى سرًا وألا أبوح به لأحد[1].

وعملاً بنصيحة المخابرات العامة، سافرت سرًا من القاهرة إلى لندن يوم 13 من مايو 74 .وبعد وصولي ببضعة أشهر بدأت تثور شكوكي حول السادات وأهدافه فيما يتعلق بشخصي. فقد بدأ يصعد هجومه عليَّ ويوجه إليَّ اتهامات باطلة، ومن هنا بدأت أعد العدة للمجابهة التي لا بد أنها ستقع بيننا يومًا ما. وبينما كنت أقدر الموقف استعدادًا لهذه المجابهة توصلت إلى نتيجة هي أن

(1) أرجو أن يفهم الأقارب والأصدقاء الآن السبب الذى دفعني إلى السفر فجأة دون أن أخطرهم، بل أحيانًا خدعتهم بأن وعدتهم باستقبالهم فى منزلي فى وقت كنت أعلم فيه أنني سأكون في لندن.

السادات له مصلحة في التخلص من حياتي أكثر من مصلحة المتعصبين الإسرائيليين. إن حياتي تشكل خطرًا كبيرًا عليه؛ لذلك يجب أن أحتاط، ولقد تذكرت كيف مات الفريق الليثي ناصف بطريقة غامضة في لندن في أغسطس 73 وكيف قيدت حادثة وفاته على أنها انتحار بينما يثور كثير من الجدل والتساؤلات حول وفاته. وبطريقة سرية لم يعلم بها أحد من رجال السفارة المصرية أو الليبية حصلت على جواز سفر ليبي لي وآخر لزوجتي ولكن بأسماء مستعارة.

الفصل

السابع والثلاثون

36

السادات يبحث عن كبش فداء

اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 21 من نوفمبر 73

لا بد أن مسئولية ثغرة الدفرسوار وحصار الجيش الثالث كانت تقلق السادات وتدفعه للبحث عن شخص لكي يلقي عليه بهذه المسئولية. هذه هي طبيعة السادات وقد اعترف بها في مذكراته في أكثر من موضع. إنه لكي يبرئ نفسه من أية تهمة لا يتردد في أن يتهم شخصًا آخر بتهمة لم يرتكبها. لقد روى لنا في مذكراته -دون حياء في الصفحات من 88 إلى 94- كيف أنه ادعى كذبًا على القاويش وكيل النيابة، وعلى مأمور السجن، وعلى سعيد الجزار، بأنهم كانوا يعذبونه عندما كان في المعتقل، وذلك لكي يفسد القضية ويبرئ نفسه.. وقد بدأ السادات يكشف عن نواياه لأول مرة في يوم 21 من نوفمبر 73 أثناء اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. في هذا الاجتماع قال بطريقة عفوية وهو يستعرض أحداث الحرب «إنها ليلة واحدة هي السبب في المشكلات كلها التي حدثت، تلك هي ليلة 18/ 19 أكتوبر. لو إننا عملنا بحسم وقوة خلال تلك الليلة لقضينا على الثغرة إنها تلك الليلة التي كنت فيها يا سعد في الجيش الثاني»[1].

---

(1) يلاحظ أن السادات يقول فى مذكراته إنه أرسلني إلى الجيش الثاني يوم 16. وثابت فى محضر المجلس الأعلى انه قال وبصوته أنه أرسلني إلى الجبهة يوم 18 من أكتوبر وليس 16.

لقد فهمت بسرعة ماذا يقصد الرئيس من وراء هذا وتعجبت لماذا يختار هذه الليلة بالذات وهل يعتقد الرئيس أنه بمجرد أن يقول إن هذا كان ممكنا يوم 18 فإن الناس جميعا يجب أن يصدقوا ما يقول. ألا يعرف أن هناك علما عسكريا يقرر ما هو ممكن وما هو غير ممكن في كل يوم وفي كل ساعة طبقا للظروف المحيطة؟ تدخلت بسرعة قائلا «سيادة الرئيس. لقد بذل رجال الجيش الثاني أقصى ما يمكن عمله خلال تلك الليلة». فرد قائلاً «بعد أن تنتهي الحرب سوف نقوم بتحقيق لتحديد المسئولية عن عملية اختراق الدفرسوار»، فقلت له بصوت لم أستطع أن أخفي ما فيه من ثقة وتحد «فعلاً يجب أن نحدد من هو المسئول؟»[1].

بعد أن انتهى الاجتماع رافقته أنا والوزير إلى عربته كما هي العادة وبعد أن غادر الرئيس مبنى القيادة وفي أثناء عودتنا إلى الداخل قال لي الوزير «كيف تخاطب الرئيس بهذا الشكل؟ ولماذا تأخذ كلام الرئيس على أنه اتهام لك؟ هل أنت قائد الجيش الثاني؟ إذا كانت هناك مسئولية فهي مسئولية الجيش الثاني».

---

(1) إن هذا الحديث كله مسجل على أشرطة أرجو أن تذاع في يوم من الأيام. وإذا حاول السادات أن يمسح ما بها كما فعل نيكسون رئيس الولايات المتحدة فسوف يعرف الخبراء ذلك. والآن ورغم مرور 30 سنة على هذا الحديث لم يجر أي تحقيق لتحديد المسؤول عن ثغرة الدفرسوار والمسؤول عن حصار الجيش الثالث.

قلت له «إن مجرد وجودي في الجيش الثاني يجعلني مسئولاً عن كل ما يقوم به الجيش من أعمال. لقد وافقت وشاركت في كل قرار اتخذ في الجيش خلال الفترة التي عشتها معهم». وبعد أن انفض الاجتماع استدعيت اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني وقلت له «يا عبد المنعم إني أشم رائحة الخيانة والغدر. يبدو أنهم يبحثون عن شخص يلقون عليه أوزار أخطائهم كلها. كن حذرا وحافظ على وثائق الجيش حتى لا يقوم أحد بسرقتها أو تزويرها».

في خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات أثار الرئيس موضوعًا مهمًا وركز عليه طويلا وهو موضوع الجيش والسياسة. قال الرئيس «إن القوات المسلحة يجب أن تلتفت إلى عملها وألا تتدخل في السياسة. إن عملية الفصل بين القوات هي عملية سياسية. وسواء تم التوصل إلى اتفاق أم لا فإن هذا لا يعنيكم في شيء، وعليكم أن تهتموا فقط بأعمالكم»، ومن خبرتنا الطويلة في القوات المسلحة فإن مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تصدر من رئيس الجمهورية، إلا إذا كانت ردًا على شائعة أو كان المقصود منها إبلاغ شخص ما برسالة أو إنذارًا بطريقة مستترة. من هم يا ترى الأشخاص الذين يعنيهم الرئيس بهذا الكلام؟ من هم أكثر الناس إلمامًا بأسرار حرب أكتوبر وخفاياها؟ وبعد ثلاثة أسابيع من هذا اللقاء جاء الرد على هذا التساؤل. لقد أقال الرئيس كلاً من الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة واللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني واللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث من مناصبهم، وفي وقت لاحق أقيل أيضًا سعد مأمون الذي قاد الجيش الثاني حتى يوم 14 أكتوبر. لقد عرض الرئيس علينا نحن الأربعة مناصب سامية: حيث عرض علي منصب سفير في لندن بدرجة وزير، وعين عبد المنعم واصل محافظًا مدنيًا بدرجة نائب وزير، وعين عبد المنعم خليل مساعدا لوزير الحربية، وعين سعد مأمون في وقت لاحق محافظًا مدنيًا هو الآخر. ولكن هذه الوظائف السامية لم تستطع أن تخفي الحقيقة وهي أن السادات تخلص من أكثر الناس إلماما بأسرار الحرب.

يشتمني في زفة ويصالحني في عطفة

وعندما ذهب السادات إلى مجلس الشعب في فبراير 74 لكي يحتفل بتنفيذ الاتفاقية الأولى للفصل بين القوات وأخذ يوزع الأنواط والأوسمة على القادة الذين حاربوا خلال حرب أكتوبر حدثت همهمة بين الناس وأخذوا يتساءلون فيما بينهم: أين الشاذلي؟ أين عبد المنعم واصل؟ أين سعد مأمون؟ أين عبد المنعم خليل؟ كانت تساؤلات خافتة لا يستطيع أحد أن يجاهر بها في ظل نظام أوتوقراطي، ثم إنها كانت مناسبة سعيدة للاحتفال بانتصار أكتوبر ولا أحد يريد أن يثير الجدل حول أي موضوع حتى لا يؤثر في هذا الجو المرح السعيد. ومن سخرية القدر أنه بينما كان مجلس الشعب يحتفل بانتصار حرب أكتوبر كان سعد الدين الشاذلي يتابع هذا الاحتفال على شاشة التليفزيون في منزله. قامت زوجتي بإغلاق التليفزيون وقالت «ما هذا التهريج؟ إن هي إلا تمثيلية سخيفة». ولكني طلبت منها إعادة فتح التليفزيون وقلت لها «إنها حقا تمثيلية ولكنها جزء من تاريخ مصر ويجب أن نشاهدها». وفكرت في هذه اللحظة ما سبق أن قاله سعد مأمون قبل الحرب «إذا فشل العبور فسوف تطير ثلاثة رؤوس في الهواء» لم يكن يتصور سعد مأمون وهو يقول هذا الكلام أن الرؤوس الثلاثة نفسها سوف تطير أيضا لو نجح العبور.

ولكي يثير السادات الشكوك حول مسئولية الثغرة فان اسمي لم يذكر بين أسماء القادة الذين جرى تكريمهم في مجلس الشعب وسلمت إليهم «الأنواط والأوسمة»، ولكن بينما السادات -وأقول السادات وليس مصر- تعمد إسقاط دوري في حرب أكتوبر فإن العرب بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة أخذوا يشيدون بالدور الذي قمت به في هذه الحرب. ففي الحفل الكبير الذي أقامته سوريا لتكريم أبطال حرب أكتوبر لم ينس السوريون دور الفريق سعد الدين الشاذلي وأنعموا علي بأعلى وسام عسكري سوري. كان حفل تكريم أبطال الحرب السوريين يذاع على الهواء وكان الكثيرون من الأهلين في مصر يستمعون إليه. عندما ذكر اسمي والوسام الذي منح لي -وعلى الرغم من عدم وجودي بينهم- ضجت القاعة بالتصفيق لمدة طويلة حتى ظن معظم المستمعين المصريين

أنني في دمشق. لقد كان التصرف السوري صفعة شديدة للسادات، لقد أراد الإخوة السوريون أن يوضحوا للعالم العربي والمصري أن السادات يتكلم عن الوفاء ولكنه ليس وفيا لأحد، وأنه يدعو الناس لكي لا يحقدوا على أحد، وهو الحقود الذي يجري الحقد في دمائه. أراد السادات أن يصلح خطأه تجاهي فارتكب خطأ آخر. ففي خلال عام 1974 -وبينما كنت سفيرًا لمصر في لندن- حضر إلى مكتبي ذات يوم الملحق الحربي المصري وهو يكاد ينهار خجلا.. كان مترددا ومتلعثما وهو يحاول أن يتكلم إلى أن شجعته على الكلام فقال «سيادة الفريق.. إني لا أعرف كيف أبدأ الحديث في هذا الموضوع، وكم كنت أتمنى ألا أجد نفسي أبدًا في هذا الموقف ولكنها الأوامر صدرت إليَّ وأنت أعلم بما يجب أن أقوم به لتنفيذها. لقد طلب إلي أن أسلم إليكم نجمة الشرف التي أنعم عليكم بها رئيس الجمهورية». تسلّمت منه الوسام في هدوء وأنا واثق أن مصر -وليس السادات حاكم مصر- سوف تكرمني في يوم من الأيام بعد أن تعرف حقائق وأسرار حرب أكتوبر. ليس التكريم هو أن أمنح وسامًا في الخفاء ولكن التكريم هو أن يعلم الشعب بالدور الذي قمت به. سوف يأتي هذا اليوم مهما حاول السادات تأخيره ومهما حاول السادات تزوير التاريخ. إنه لن يستطيع لأنه لا يصح إلا الصحيح.

كان ما قاله السادات خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 21 من نوفمبر 73 من أن ليلة 18/ 19 من أكتوبر هي سبب كارثة الدفرسوار هو بداية الحملة التي رسمها السادات في خياله ليحملني مسئولية الثغرة ثم جاء بعد ذلك اجتماع مجلس الشعب لتكريم أبطال الحرب وغيابي عن حضور التمثيلية التي أخرجها السادات ثم بدأ بعد ذلك يصعد حملته شيئا فشيئا على شكل أحاديث صحفية وتليفزيونية إلخ. وتركته يتكلم ويناقض نفسه بنفسه شهرًا بعد شهر وعاما بعد عام إلى أن نشر مذكراته في مايو 1978، فكانت هذه المذكرات ذات فائدة مزدوجة لي. كانت الفائدة الأولى هي استخدام الاعترافات التي وردت على لسان السادات في هذه المذكرات كوثيقة اتهام ضده أما الفائدة الثانية فإنها قد أعطت لي المبرر كي أنشر مذكراتي وأرد فيها على الأكاذيب التي ملأ بها مذكراته.

التاريخ الحقيقي لإقالتي

يدعي السادات في مذكراته (صفحة 341) بأنه عزلني يوم 19 من أكتوبر 73. ولو أنه قال بدلا من ذلك نويت أن أعزله لكان أقرب إلى الصدق منه إلى الكذب لأن العزل معناه ألا يمارس الشخص أي عمل بعد عزله، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك فقد مكثت أمارس عملي حتى 12 من ديسمبر 73. قد يتعجب بعض الناس لماذا أقول هذا الكلام؟ وقد يرى الأذكياء منهم أنه خير لي ألف مرة أن أرحب بهذا الادعاء لأن القوات المسلحة لم تحقق شيئا بعد يوم 19 من أكتوبر، بل على العكس توالت المصائب بعد هذا التاريخ. فبعد هذا التاريخ تم حصار الجيش الثالث، وبعد هذا التاريخ فقدنا المبادرة نهائيا على المستويين العسكري والسياسي. ولهؤلاء أقول إن الأمانة في كتابة التاريخ هي التي تفرض عليَّ أن أقول كل شيء.

لقد كان بقائي عنصر ضغط وتأثير على القرارات حتى لو لم يؤخذ بوجهة نظري. وإذا كان بقائي حتى 12 من ديسمبر لم يحقق شيئًا سوى إنقاذ الفرقة الرابعة المدرعة من التدمير و إبقائها سليمة للدفاع ضد أي هجوم معاد لاحتلال القاهرة فإن هذا وحده يكفيني ويجعل من بقائي فائدة لمصر. إن رفضي التوقيع على الأمر هو الذي أرغم الوزير على التراجع. لا بد أن الرئيس قد نوى أن يعزلني قبل يوم 19 من أكتوبر بكثير. إن السادات إذا أراد أن يتخلص من أحد فإنه يرسم ويخطط لذلك ويحاول أن يخلق أو يدعي أسبابا أبعد ما تكون عن الأسباب الحقيقية. فقد فعل ذلك مع الفريق الليثي ناصف، والفريق محمد صادق والدكتور عزيز صدقي، وجاء دوري، ثم جاء من بعدي ممدوح سالم، ثم عبد الغني الجمسي ومحمد علي فهمي، والبقية تأتي. وإني أنصح هؤلاء الذين ما زالوا يتعاملون مع السادات أن يأخذوا حذرهم منه وأن يتعظوا مما فعله مع أعوانه السابقين. أعود وأقول إنه لا بد أنه عزم على إقالتي اعتبارا من يوم 12 من أكتوبر 73 للأسباب الآتية:

1 - بعد النجاح الرائع الذي حققته القوات المسلحة المصرية في عبور قناة السويس ركزت الصحافة العربية والأجنبية كلها على النصر الكبير الذي

قام به الفريق سعد الدين الشاذلي ر. ا ح. ق.م.م. ولقد بلغ الأمر أن صورتي كانت تعلق داخل البيوت في مصر والبلاد العربية، وظهرت كصورة غلاف على كثير من المجلات الأجنبية. لقد وصل ذلك كله إلى السادات فدبت الغيرة والحقد في قلبه.

2- وفي يوم 12 من أكتوبر عارضت دفع الفرقة 21 المدرعة والفرقة 4 المدرعة وأصر السادات. وفي 15 من أكتوبر طالبت بإعادة نفس الفرقتين إلى الضفة الغربية ورفض السادات وفي يوم 16 من أكتوبر اختلفت مع السادات والوزير في أسلوب القضاء على الثغرة، وثار السادات وفقد أعصابه كما سبق أن بينت (الفصل الثالث والثلاثون).

من هنا نرى أن النية في إقالتي لا بد أنها بدأت تتكون في فكر السادات منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لعنصر الغيرة ثم أخذت الفكرة تختمر اعتبارا من يوم 13 من أكتوبر نتيجة ما كنت أبديه من معارضة لآرائه[1]. وقد كانت ثورته العارمة يوم 16 من أكتوبر دليلا قاطعا على أنه أصبح لا يطيق وجودي ولو أن هجومنا في تصفية الثغرة نجح يوم 17 من أكتوبر طبقًا للخطة التي وضعها أحمد إسماعيل ووافق عليها السادات لأعلن بعد الحرب أنه عزلني يوم 16 من أكتوبر، ولكن فشل الهجوم كما توقعت أثبت أني كنت على حق، وبالتالي أصبح يوم 16 من أكتوبر ليس يوما مناسبا لإعلان العزل.

ادعاءات السادات الباطلة ضدي

لم يبدأ السادات في مهاجمتي إلا في أبريل عام 1974.. ففي حديث أجراه مع الأستاذ سليم اللوزي رئيس مجلة الحوادث ونشر في المجلة المذكورة يدعي أنه أمرني يوم 16 من أكتوبر بما يلي: «عليك أن تكون بعد ساعة ونصف الساعة في الإسماعيلية وتضرب طوقا حول الدفرسوار، بحيث نترك اليهود يدخلون إلى هذه المنطقة بعدها تصبح القوة الإسرائيلية كلها في يدي..». وليس لدي تعليق على

(1) لو أن السادات رجل ديمقراطي لاستمع إلى كل رأي معارض لكي يستفيد منه، ولكن للأسف فإنه يعتبر كل من يختلف معه في الرأي متحديًا لسلطته.

هذا الكلام سوى أن أقول إنه كلام مصاطب قد تحكيه جدة عجوز لطفل ريفي لتساعده على النعاس كما كانت جدة الرئيس تحكي له وهو طفل قصة زهران. ليس هكذا تدار الحرب وليس هكذا تخصص المهام العسكرية. إني أخجل ويخجل معي كل مثقف أن يِنسب إلى رئيس جمهورية مصر هذا الكلام. وبعد ذلك كله فلم يحدث أن أمرني السادات أن أذهب إلى الجبهة يوم 16 ولم أذهب إلا يوم 18 من أكتوبر وسجلات الحرب المكتوبة تثبت ذلك. إن السادات بهذه القصة تحاشى أن يذكر قصة المواجهة التي دارت بيني وبينه بخصوص تصفية الثغرة كما سبق أن ذكرته .

يدعي السادات بأنني طالبت يوم 19 من أكتوبر بالانسحاب الكامل من سيناء وهذه كذبة كبيرة أخرى سبق أن شرحتها بالتفصيل (الفصل الثالث والثلاثون). إن كل ما طالبت به يوم 20 هو سحب 4 ألوية مدرعة وكان سيبقى لنا بعد سحبها 90000 رجل في الشرق. وشتان ما بين حجم هذه القوات وبين حجم القوات التي حددتها اتفاقية فض الاشتباك الأولى، والتي كان بموجبها لا يسمح لمصر بأن تحتفظ شرق القناة بما يزيد على 7000 رجل و30 دبابة.. شتان ما بين ما أمكن أن يحصل عليه السادات بالسياسة، وما كان يمكن أن نحصل عليه بالحرب. فلو أنه قال إنه أقالني لأنني طالبت بسحب 4 ألوية مدرعة وأنه سيبقى لنا في الشرق بعد ذلك 90000 رجل ومعهم أكثر من 3500 قطعة سلاح مضاد للدبابات (500 دبابة+ 350 مالوتكا+ حوالي 150 مدفعا 85 ملليمتر+ 2500 مدفع مضاد للدبابات ذو مدى قصيرب10/ ب 11/ ر.ب .ج) علاوة على حوالي 700 قطعة مدفعية ميدان يمكن استخدامها وقت الضرورة كأسلحة مضادة للدبابات+ حوالي 250 هاونًا ثقيلاً 120/ 160 مم[1].. لو قال السادات هذه الحقائق لظهرت ادعاءاته بشكل لا يمكن لعاقل أن يقبله. لذلك ابتكر السادات كذبة كبيرة فربط بين الإقالة وبين سحب القوات كلها من سيناء. وإني أتحدى أن يذكر أحد شهود هذا الاجتماع- وهم ستة أشخاص علاوة على الرئيس والوزير وأنا- أنني طلبت انسحاب القوات كلها من سيناء.

---

(1) هذا الموقف هو بعد استنزال جميع الخسائر حتى مساء يوم 20 أكتوبر، وعلى أساس سحب الألوية الأربعة المدرعة من الشرق.

وفي الحديث السابق نفسه يتحدث السادات عن نفسه فيقول: «إنني استطعت أن أوقف القتال على خط 22 أكتوبر»، ولم يقل لنا السادات لماذا لم يستطع التمسك بخط 22 أكتوبر؟. إن من يوقف عدوه عند خط معين يجب أن يكون قادرا على التمسك بهذا الخط؟ إن عدم قدرتنا على التمسك بهذا الخط عندما بدأ العدو هجومه يوم 23 من أكتوبر هو دليل قاطع على ضعف قواتنا العسكرية في هذا الخط ولو أن السادات وافق على اقتراحي بسحب هذه الألوية الأربعة (ثلاثة من الجيش الثاني في الشرق وواحد من الجيش الثالث في الشرق) في ليلة 20/ 21 أكتوبر لظهر أثر ذلك في القتال اعتبارا من صباح يوم 21 من أكتوبر ولكان في إمكاننا ضرب الثغرة يومي 21 و 22 وفي أسوأ الظروف كان يمكن تضييقها. ولو حدث وتوقف القتال وتلك الألوية الأربعة حول الثغرة لما استطاع العدو أن ينتهك وقف إطلاق النار يوم 23 أكتوبر، ولو انتهكه لكنا قادرين على صده وتدميره. إن مسئولية حصار الجيش الثالث يوم 23 أكتوبر تقع أولا وأخيرًا على الرئيس السادات وهو يحاول أن يهرب منها.. ولكن هيهات هيهات.

أما ادعاؤه بأني عدت منهارًا من الجبهة يوم 19 من أكتوبر فإن هذا قول رخيص. فلست أنا الذي انهار ولم يحدث أن انهرت في حياتي حتى الآن والحمد لله. أنا رجل مظلات يعرفني رجالي ويعرفني أصدقائي جيدا ولا أحد يستطيع أن يصدق ما يدعيه السادات؟ أما السادات فله تاريخ طويل من الانهيار والأمراض النفسية وهذا بيان بعضها:

اعترف في حديث له مع همت مصطفى (الإذاعة المصرية) بمناسبة 15 مايو 1977 بأنه أصيب بمرض عصبي نتيجة القبض عليه في الساعة الثالثة صباحا في برد الشتاء القارص في كل من عامي 42، 46 وأن هذا المرض لازمه لمدة سنة ونصف السنة. وقد أضاف السادات قائلا بأنه شفي، وقد أكد هذه القصة بشكل مخفف في مذكراته صفحة 104. ولكن الذي لا يريد أن يعترف به السادات هو أنه ما زال مريضًا وأن هذه الحالة حدثت له أكثر من مرة بعد خروجه من السجن عام 1946.

يقول في مذكراته صفحة 228 عن الحالة التي انتابته بعد هزيمة عام 1967 «استولى عليّ ذهول غريب لم أعد أستطيع معه أن أتبين الزمن أو المسافات أو حتى المكان نفسه في بعض الأحيان».

يقول في مذكراته فى الصفحة 264 عن الحالة التى انتابته بعد وفاة «عبد الناصر» بعد أن أصبحت الجنازة على وشك الابتداء أصبت بانهيار مفاجئ فحملوني إلى مجلس قيادة الثورة وأعطاني الأطباء خمس حقن لم أفق منها إلا حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر.

يقول فى مذكراته في الصفحة 357 عن حالته النفسية يوم 12 ديسمبر «أصبت بنزيف لمدة 4 أيام، وقال لي الأطباء إن هذا النزيف بسبب التوتر النفسي» ويقول في الصفحة نفسها «كنت في حالة نفسية مرهقة».

هناك حالة أخرى شهدها كل من الرئيس معمر القذافى والأخ عبد السلام جلود ولن أتعرض لذكرها.

إن للسادات تاريخًا طويلاً فى الأمراض النفسية. أما أنا فإني أحمد الله وأشكره لأني لم أصب طوال حياتي بأي مرض عصبي أو أي حالة نفسية. اللهم لا شماتة وإنما أشكرك على ما أنعمت به علي وأقول إن السادات - وهو الرجل المريض- يرى فى غيره ما يحس هو به، فيتهم كل من يختلف معه فى الرأي بأنه انهار. ولست أنا أولهم ولن أكون آخرهم.. فإذا كان السادات قد اتهمني بهذا الاتهام الباطل، فإنه قد اتهم من بعدى وزيرين للخارجية بالاتهام نفسه. لقد اتهم إسماعيل فهمي وزير الخارجية الذى رفض أن يسافر معه إلى القدس بالتهمة ذاتها وقال عنه فى الصفحة رقم 407 من مذكراته «مسكين، لم تستطع أعصابه أن تتحمل المبادرة واستقال». وبعد أن رفض محمد إبراهيم كامل (وزير الخارجية الذى حل محل إسماعيل فهمي) التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد واستقال احتجاجا على ذلك، اتهمه السادات فى تصريحاته بالاتهام نفسه. إن السادات له تاريخ طويل وثابت يؤكد أنه يعاني أمراضًا عصبية ونفسية، وهو فى مرضه هذا يتصور نفسه وكأن جميع الناس مرضى وأنه هو وحده الذي لا يعاني هذه الأمراض، وهذا هو أخطر حالات المرض.

هذه هي القصة الكاملة والحقيقية لحرب أكتوبر 1973 وهي تختلف كثيرًا عن كل ما صدر عن هذه الحرب من كتب. إن هذا هو الكتاب الأول الذي يكتب عن هذه الحرب من وجهة النظر العربية، دون أن يكون تحت أي ضغط من أصحاب السلطة في مصر أو في غيرها. لقد سردت الأحداث بصراحة تامة لم يألفها المصريون حتى ليبدو للكثيرين منهم أني قد أذعت "أسرارا حربية" ما كان يصح لي أن أبوح بها.

ولكي نوضح هذه النقطة يجب أن نتفق أولا على المعنى المقصود من تعبير «أسرار حربية». إن التفسير المنطقي لذلك هو «إذاعة معلومات عن القوات المسلحة الوطنية لم يكن العدو يعرفها، ونتيجة معرفته لهذه المعلومات فإنه يستطيع ان يهدد أمن وسلامة الوطن». إن حجب المعلومات التي لا ينطبق عليها التفسير السابق عن الشعب المصري والعربي تحت شعار السرية هو إسراف في تفسير تعبير «أسرار حربية» وهو محاولة يائسة من السادات ونظامه لكي يحجب الحقائق عن الشعب المصري، لكي ينقذ نفسه من مسئولية الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها في حق مصر وقواتها المسلحة.

إن العدو يعرف جيدا إننا قمنا بدفع الفرقتين المدرعتين 4 و 21 من غرب القناة إلى شرقها ليلتي 12 / 13 أكتوبر، ويعلم جيدا إننا قمنا بهجوم فاشل يوم 14 من أكتوبر خسرنا فيه 250 دبابة، ويعلم كذلك أنه عبر في منطقة الدفرسوار ليلة 15/ 16 من أكتوبر بقوة لواء مشاة ولواء مدرع، ويعلم جيدًا بخطتنا للهجوم على الدفرسوار يوم 17 من أكتوبر وأنه دمر اللواء المدرع 25 بكامله، ويعلم جيدًا أنه مساء يوم 18 أكتوبر كان له غرب القناة خمسة ألوية مدرعة ولواء مشاة.. إن العدو يعلم جيدًا أنه حاصر الجيش الثالث يومي 23 و 24 أكتوبر وانه عند وقف إطلاق النار يوم 24 من أكتوبر كان له ثلاث فرق مدرعة غرب القناة مقابل فرقة مدرعة مصرية واحدة، إن ما لا يعرفه العدو هو «لماذا يتصرف المصريون بمثل هذه الحماقة، ومن هو المسئول الرئيسي عن هذه القرارات الخاطئة؟». ليس هناك إذن معلومات سرية يستطيع العدو أن يستفيد منها ضد

مصر وإنما هناك أسرار يريد السادات أن يحجبها عن الشعب العربي. وهذه هي مشكلة الديمقراطية في مصر. إن السادات لا يريد أن يسمح لشعب مصر أن يقرأ إلا ما يريد له السادات أن يقرأ. إنه لا يريد لأحد من أبناء مصر أن يكتب إلا إذا كان ما يكتبه معبرا عن وجهة نظر حاكم مصر. ومن هنا يكون هذا الكتاب تحديا خطيرا لهذه القواعد القمعية واللاديمقراطية التي يمارسها نظام السادات في مصر.

إن هذه الحرب مليئة بالدروس والعبر، ولعل أبرزها وأكثرها تأثيرًا على سير العمليات هو الصراع بين القادة العسكريين والسياسيين ذلك الصراع الذي يعد مشكلة كل وقت وزمان، ولكنها لم تكن قط بهذه الصورة التي ظهرت بها خلال حرب أكتوبر 73 على المستوى المصري.

لقد كان في استطاعتنا أن نحقق الكثير لولا تدخل السادات المستمر وإصدار سلسلة من القرارات الخاطئة التي كانت تجهض قدراتنا العسكرية. والآن وقد أذيعت الأسرار كلها التي كان يحرص السادات على إخفائها، فقد آن الأوان لكي نجري في مصر حوارا نناقش فيه أخطاءنا ونحدد المسئول عن كل خطأ حتى نعرف من هم أبطال هذه الحرب الحقيقيون ومن هم الأبطال المزيفون.

ملحق:

نص الخطاب الذي وجهه الفريق سعد الدين الشاذلي إلى النائب العام المصري. وفيه يطلب محاكمة السادات

السيد النائب العام:

تحية طيبة.. وبعد

أتشرف أنا الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في الفترة ما بين 16 من مايو 1971 وحتى 12 ديسمبر 1973، أقيم حاليًا بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية بمدينة الجزائر العاصمة وعنواني هو صندوق بريد رقم 778 الجزائر - المحطة ALGER GARE بأن أعرض على سيادتكم ما يلي:

أولاً:

إني أتهم السيد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية بأنه خلال الفترة ما بين أكتوبر 1973 ومايو 1978، وحيث كان يشغل منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأنه ارتكب الجرائم التالية:

1 - **الإهمال الجسيم:**

وذلك أنه وبصفته السابق ذكرها أهمل في مسئولياته إهمالاً جسيمًا وأصدر عدة قرارات خاطئة تتعارض مع التوصيات التي أقرها القادة العسكريون، وقد ترتب على هذه القرارات الخاطئة ما يلي:

نجاح العدو في اختراق مواقعنا في منطقة الدفرسوار في ليلة 15/ 16 أكتوبر 73 في حين أنه كان من الممكن ألا يحدث هذا الاختراق إطلاقا.

فشل قواتنا في تدمير قوات العدو التي اخترقت مواقعنا في الدفرسوار، في حين أن تدمير هذه القوات كان في قدرة قواتنا، وكان تحقيق ذلك ممكنا لو لم يفرض السادات على القادة العسكريين قراراته الخاطئة.

نجاح العدو في حصار الجيش الثالث يوم 23 من أكتوبر 73، في حين أنه كان من الممكن تلافي وقوع هذه الكارثة.

2- **تزييف التاريخ:**

وذلك ءنه بصفته السابق ذكرها حاول ولا يزال يحاول أن يزيف تاريخ مصر، ولكي يحقق ذلك فقد نشر مذكراته في كتاب أسماه (البحث عن الذات) وقد ملأ هذه المذكرات بالعديد من المعلومات الخاطئة التي تظهر فيها أركان التزييف المتعمد وليس مجرد الخطأ البريء.

3- **الكذب:**

وذلك أنه كذب على مجلس الشعب وكذب على الشعب المصري في بياناته الرسمية وفي خطبه التي ألقاها على الشعب أذيعت في شتى وسائل الإعلام المصري. وقد نكر العديد من هذه الأكاذيب في مذكراته (البحث عن الذات) ويزيد عددها على خمسين كذبة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

ادعاءه بأن العدو الذي اخترق منطقة الدفرسوار هو سبعة دبابات فقط واستمر يردد هذه الكذبة طوال فترة الحرب.

ادعاءه بأن الجيش الثالث لم يحاصر قط في حين أن الجيش الثالث قد حوصر بواسطة قوات العدو لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

4- **الادعاء الباطل:**

وذلك أنه ادعى باطلاً بأن الفريق الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية قد عاد من الجبهة منهارا يوم 19 من أكتوبر 73، وأنه أوصى بسحب جميع القوات المصرية من شرق القناة، فى حين أنه لم يحدث شيء من ذلك مطلقا.

5- **إساءة استخدام السلطة:**

وذلك أنه بصفته السابق ذكرها سمح لنفسه بأن يتهم خصومه السياسيين بادعاءات باطلة، واستغل وسائل إعلام الدولة فى ترويج هذه الادعاءات

الباطلة. وفى الوقت نفسه فقد حرم خصومه من حق استخدام وسائل الإعلام المصرية التي تعتبر من الوجهة القانونية ملكا للشعب- للدفاع عن أنفسهم ضد هذه الاتهامات الباطلة.

ثانيا:

إني أطالب بإقامة الدعوى العمومية ضد الرئيس أنور السادات نظير ارتكابه تلك الجرائم ونظرا لما سببته هذه الجرائم من أضرار بالنسبة لأمن الوطن ونزاهة الحكم.

ثالثا:

إذا لم يكن من الممكن محاكمة رئيس الجمهورية فى ظل الدستور الحالي على تلك الجرائم، فإن أقل ما يمكن عمله للمحافظة على هيبة الحكم هو محاكمتي لأنني تجرأت واتهمت رئيس الجمهورية بهذه التهم التي قد تعتقدون من وجهة نظركم أنها اتهامات باطلة .

إن البينة على من ادعى وإني أستطيع- بإذن الله- أن أقدم البينة التي تؤدي إلى ثبوت جميع هذه الادعاءات، وإذا كان السادات يتهرب من محاكمتي على أساس أن المحاكمة قد تترتب عليها إذاعة بعض الأسرار، فقد سقطت قيمة هذه الحجة بعد أن قمت بنشر مذكراتي في مجلة «الوطن العربي» في الفترة ما بين ديسمبر 78 ويوليو 1979 للرد على الأكاذيب والادعاءات الباطلة التي وردت فى مذكرات السادات. لقد اطلع على هذه المذكرات واستمع إلى محتوياتها عشرات الملايين من البشر في العالم العربي ومئات الألوف في مصر.

رابعا:

إذا عجز النظام المصري عن أن يقدمني إلي المحاكمة العلنية بالرغم من تلك الاتهامات التي وجهتها إلي رئيس الجمهورية فإن ذلك يعتبر أكبر دليل علي ثبوت هذه الادعاءات ضد السادات ، كما وأن ذلك ثبت بالدليل القاطع على انعدام الديمقراطية في مصر.

ختامًا فإني في انتظار ردكم علي عنواني السابق ذكره وأؤكد لكـم اسـتعدادي للعودة إلى مصر لحضور المحاكمة بمجرد أن يتخذ القرار الخاص بذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

فريق سعد الدين الشاذلي

21 يوليو 1979

الباب الثامن

تعليقات النقاد والرد عليها

صدر هذا الباب لأول مرة مع الطبعة الرابعة

الفصل

الثامن والثلاثون

38

أسرار الدولة وأسرار الحكومة

«إن مصالح الحكومة ليست دائمًا متطابقة مع مصالح الدولة وإن الموظف العام لا يمكن إدانته إذا هو أذاع معلومات في حوزته لا تهدد أمن وسلامة الدولة، سيما إذا اتضح له أن الحكومة تحجب حقائق هامة عن الشعب».

حيثيات حكم المحكمة البريطانية بتبرئة

المستر بونتنج في 11 **فبراير**1985

«إن طلب الإذن المسبق على النشر يعد مخالفة دستورية. وإن الفريق الشاذلي سلك حقه في حرية الفكر والرأي المكفولة له قانونيًا. وهذا هو الطريق الذي يجب أن يلتزم به الجميع في كتابة مذكراتهم».

الدكتور محمد عصفور

أستاذ القانون الدستوري

لم أفش أي أسرار عسكرية

إن اتهامي أمام محكمة عسكرية بأنني أفشيت أسرارا عسكرية في كتابي الذي نشرته عن حرب أكتوبر سنة 1979 .. هو اتهام باطل لا يستند إلى أي دليل. إني أتحدى من يدعي بغير ذلك أن يذكر معلومة محددة يعتقد أنها- من وجهة نظره- تعتبر معلومة عسكرية سرية. لقد جاء في تعليق مدير إدارة القضاء العسكري الذي نشر في مجلة «المجلة» بتاريخ 24 أكتوبر 93 «إن الفريق الشاذلي بصفته العسكرية كرئيس للأركان قد أفشى أسرارا عن أسلحة ومعدات وخطط ومعلومات عن تشكيلات وتحركات وأفراد وعتاد وإستراتيجيات وتكتيكات القوات المسلحة المصرية. وذلك من خلال ما كتبه في الخارج من مقالات نشرت في مجلة «الوطن العربي» بالإضافة إلى كتاب صدر في باريس تحت عنوان «حرب أكتوبر»، دون إذن خطي من السلطات العسكرية المختصة كما يوجب القانون» وأرى أن الجملة الوحيدة الصادقة في كل هذا التصريح هي أنني لم أحصل على تصريح كتابي من وزارة الدفاع بنشر كتابي عن حرب أكتوبر. أما كل ما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري من اتهامات أخرى فهي ادعاءات لا تستند إلى أي دليل.

نعم لم أطلب تصريحًا من وزارة الدفاع لأني أرى أن أي قرار أو قانون يفرض على الأشخاص ضرورة الحصول على إذن مسبق من القيادة العامة

للقوات المسلحة، قبل إجراء أي حديث أو قبل نشره هو إجـراء غـير دسـتوري ويتعارض مع مبدأ حرية الرأي التي كفلها الدستور لكافة المواطنين. وإن كل مـا تستطيع السلطة التنفيذية عمله- إذا افترضنـا احترامها للدسـتور- هـو أن ترفـع الدعوى ضد من تعتقد أنه أفشى أسرارًا عـسكريـة. ثـم يـترك الأمـر بعـد ذلـك للقضاء للفصل في الدعوى.

نعم لم أطلب تصريحًا من وزير الحـربية لأني لا أعترف بحقه في ذلك. ولو أني اعترفت بحـقه في ذلك لكان معنى ذلك أن أذعن لقراره تجـاه طلب التصريـح.. فإما أن يوافق أو يرفض، أو يطلب إليَّ أن أحـذف بعض أجزاء الكتاب أو أضيف إليه ما يشاء. وهذا يعني أن الكتاب الذي يصدر بهذا الأسلوب يكون معبرا عـن وجهة النظر الرسمية أكثر من كونه معبرا عن رأي المؤلف. وهو ما كنـت أرفـضه ولا أقبله على نفسي.

نعم لم أطلب تصـريحًا من وزير الحـربية لأنني على قناعة بأني لست أقل منـه علما أو وطنية عند تقييمي لما أكتب، من حيث إن ما أكتبه يمكـن أن يـستفيد منـه العدو في تهديد أمن وسـلامة وطنـي. وإذا علمنـا بالكـم الهائـل مـن المقـالات والكتب التي يتحتم عرضـها عـلى وزارة الحربيـة لاحتوائهـا عـلى موضـوعات عسكرية، وأن الوزير وكـبار معاونيه لا يستطيـعون مراجعة كـل هـذه المقـالات والكتب، وأن الأمور عادة ما تنتهي بإحالـة هـذه الكتـب والمقـالات إلى ضـباط ينقصهم العلم والخبرة، اتضـحت لنا خطورة النتائج التي يمكن أن تـسفـر عنهـا مثل هذه الرقابة، والتي عادة ما تتمسك بالشكل دون المضمون. والتي قد تخـضع أحيانًا لعوامل شخصية وتصفية حسابات قديمة. أو قد تتأثر بموقف انتهازي من الضابط الرقيب إذا شعر أن رفضه التصـريح بنشر كـتاب لمؤلف مـا، قـد يـرضي رئيسه، نظرا لما يعلمه من وجود خلافات سابقة بين المؤلف وبين رئـيس الـضابط الرقيب.

نعم رفضت طلب التصريح بالنشر من وزير الحربيـة، لأن كتابي عن حـرب أكـتوبر كان مليئا بالنقـد الـلاذع لـرئيس الجمهوريـة ولـوزير الحربيـة. ولأنـني طالبت في هذا الكتاب بإلغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة، وإبعـاد وزيـر

الحربية عن القرارات العسكرية. نعم كنت وما زلت أطالب من أجل مصر بأن يصبح رئيس الأركان هو الرجل العسكري الأول، وبأن يصبح وزير الحربية شخصية سياسية تختص فقط باتخاذ القرار السياسي وتحديد الهدف الإستراتيجي دون التدخل في أسلوب التنفيذ. ولم يكن من المعقول أن يوافق وزير الحربية على التصريح بنشر كتابي إذا أنا طلبت منه ذلك (راجع الفصل السابع عشر).

ولو أننا أخذنا بما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري عن مفهومه الفضفاض للأسرار العسكرية (تكتيكات، إستراتيجيات، تحركات، أسلحة ومعدات، خطط تم تنفيذها) لأصبح إلزامًا علينا أن نوقف إصدار مجلة «الدفاع» وأي مجلة عسكرية أخرى تصدرها أفرع القوات المسلحة الرئيسية وأسلحة الجيش المختلفة، وألا نتحدث في الصحف عن المناورات العسكرية التي تقوم بها قواتنا، وألا نقبل في معاهدنا العسكرية طلبة أجانب حتى لا يدرسوا ما لدينا من تكتيكات واستراتيجيات.. إلخ، وأن نمنع المجلات العالمية التي تعالج الشئون العسكرية من دخول مصر.. والتي من ضمنها الكتب التي يصدرها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية THE INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES (IISS) والكتب التي يصدرها SIPRI والكتب التي تصدرها JANES حيث إن هذه الكتب تتحدث عن حجم وتنظيم الوحدات والتشكيلات ومواصفات الأسلحة والمعدات، وكل ما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري على أنه من الأسرار، ولأصبح إلزامًا علينا أن نمنع أقمار التجسس التي تعبر فضاءنا الجوي في كل يوم وتقوم برصد كل تحركاتنا العسكرية، أو على أقل تقدير نحتج على مرورها.

الأسرار في عصر الأقمار الصناعية

لقد لعبت أقمار التجسس دورا مهما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء من ناحية مراقبة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لبعضهما البعض، أو من ناحية تزويد بعض الدول الصديقة لأي منهما بالمعلومات التي تفيدها في صراعها ضد الدول الأخرى المعادية. يقول المستر كيسى CASEY

مدير وكالة المخابرات الأمريكية الأسبق CIA «من الصور التي تلتقطها أقمارنا الصناعية، نستطيع أن تعد جميع الدبابات السوفيتية. وبتكرار التصوير على فترات، نستطيع أن نعرف إذا ما كانت هذه الدبابات صالحة للاستخدام من عدمه. وتستطيع وسائل الإنذار المبكر أن تسجل أي تحركات تقوم بها القوات السوفيتية، أو أي مشروع دفاعي كبير يكون في مرحلة التطوير» (صفحة رقم 221 من كتابTHE SECRET WARS OF THE CIA للكاتب الصحفي بوب ودورد BOB WOODWARD النسخة الإنجليزية، الطبعة الأولى 1987).

ويقول المستر جون Mr John Lehman والذي كان يشغل منصب وزير الحربية في إدارة الرئيس الأمريكي ريجان مابين 81-1987 «إن الولايات المتحدة زودت بريطانيا بمعلومات مهمة خلال حرب الفولكلاند عام 1982، وإن هذه المعلومات كانت بطريقة سرية، وكانت خافية حتى على كثير من كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية، وإنه بدون هذه المساعدة ما كان باستطاعة بريطانيا أن تنتصر في هذه الحرب. بل إن بعضا من كبار المسئولين البريطانيين الذين كانوا على علم بتلك المعلومات التي قدمتها إليهم أمريكا - ويشاركهم في ذلك ليمان نفسه- يعتقدون أن بريطانيا كانت ستهزم في تلك الحرب لو لم تحصل على تلك المعلومات» (مذكرات ليمان، صحيفة الجارديان بتاريخ 4/ 1/ 89).

وعن القمر الصناعي KH-11 يقول كيسي «أطلق أول قمر من هذا النوع في ديسمبر1976، فكان ذلك أهم إنجازات السبعينيات في هذا المجال. فقد كان في استطاعة هذا القمر أن يرسل إلى الأرض ما يلتقطه من صور بإشارات تلفزيونية فور تصويرها. وكان ذلك على عكس الجيل السابق من الأقمار الصناعية التي كانت تقوم بقذف الأفلام إلى الأرض بعد استكمال التصوير، حيث كان التقاط هذه الأفلام وتفريغها ثم توزيعها على الجهات المعنية يحتاج إلى الكثير من الوقت الذي قد تصبح فيه هذه المعلومات غير حديثة. أما بواسطة القمر الصناعي KH-11 فإنه أصبح في استطاعتنا في وكالة المخابرات والبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) والقادة الميدانيين أن يشاهدوا حركة الدبابات السوفيتية فور حدوثها.

كان القمر الصناعي محسنا Electro Optical KH-11 Imaging Satellite يعتمد على التصوير. وكان ذلك يعني عدم قدرته على إرسال الصور الواضحة في الليل أو في الأيام الغائمة، ثم ظهر بعد ذلك الجيل المتطور من هذه الأقمار التي تستطيع التصوير ليلا، وذلك بتكثيف ضوء النجوم، ثم ظهر الجيل الثالث من الأقمار الصناعية الذي يعتمد على التصوير الراداري، حيث إن الإشارات الرادارية لا تتأثر بالظلام والسحب. وهكذا ظهر مشروع قمر لاكروس وقد وضع أول قمر لاكروس في الفضاء يوم 3 ديسمبر1988» (ص30 من المرجع السابق)

وعندما أسقط الاتحاد السوفيتي طائرة الركاب الكورية التي انتهكت الأجواء السوفيتية أثناء رحلتها رقم 7.. في ليلة 31 أغسطس أول سبتمبر 1983 على أساس أنها كانت تقوم برحلة تجسسية لحساب أمريكا سخر الخبراء الأمريكيون من هذا الادعاء وقالوا إن الصور التي تلتقطها أقمارهم من ارتفاع 160 كيلومترًا، أظهرت أحد الأشخاص وهو يقرأ صحيفة برافدا في أحد شوارع مدينة تقع في شمال الاتحاد السوفيتي.. وقالوا إن عنوان الصحيفة كان ظاهرا ويمكن قراءته من الصورة (نيويورك تايمز، هيرالد تربيون 12/ 9/ 83).

وفي لقاء مع عدد من طلاب الجامعات المصرية في افتتاح أسبوع أنشطة الجامعات في الإسماعيلية، قال الرئيس حسني مبارك «إن المناورات المشتركة مع أمريكا لا تضيف شيئا إلى معلومات أمريكا عن قواتنا المسلحة. ذلك أنهم يعلمون كل شيء عنا، فهم يبيعون لنا السلاح وقطع الغيار. كما أنهم يمتلكون أجهزة دقيقة للتصوير والتجسس تمكنهم من معرفة أدق الأسرار. وقد أبلغوا الحكومة المصرية مؤخرا أن هناك 60 جنديًا مصريًا على الحدود مع إسرائيل زيادة على اتفاقية كامب ديفيد» (مجلة المستقبل 29 من سبتمبر 1987).

ويعتقد أن الولايات المتحدة كانت أكثر تقدمًا من الاتحاد السوفيتي في مجال الاستطلاع بالأقمار الصناعية. ولكن الاتحاد السوفيتي لحق بها في منتصف الستينيات وقد علم الأمريكان بذلك عندما لفت السوفيت نظرهم بأنهم قاموا بتمويه مرابض صواريخ مينيتمان Minuteman في منطقة مونتانا، وأن ذلك

يتعارض مع معاهدة سولت-1 ، وقد أنكر المفاوضون الأمريكيون هذا الاتهام أول الأمر. ولكنهم اكتشفوا بعد ذلك أن الفنيين قد قاموا بتغطية هذه المرابض وحمايتها من الصقيع عندما هبطت الحرارة إلى درجة الصفر. وبعد أن علم المفاوضون الأمريكيون بذلك أمروا برفع هذه الأغطية واعتذروا للسوفيت. ولكن هذا الحادث أكد لهم أن الاتحاد السوفيتي لا بد أن يكون قد أحرز تقدما كبيرا في مجال الاستطلاع بالأقمار الصناعية.

وفي خلال حرب أكتوبر 73، استخدم الإسرائيليون الصور التي كانت أقمار التجسس العسكرية الأمريكية تلتقطها لمدينة السويس. فعرفوا منها الشوارع التي كانت تخلو من القوات المصرية والشعبية. وبناء على هذه المعلومات أخذت قيادة الجبهة الجنوبية (الإسرائيلية) توجه القوات الإسرائيلية التي كانت محاصرة في مكتب شرطة السويس للإفلات خلال ليلة 24/ 25 أكتوبر.

يقول السادات في الصفحة رقم 375 من كتابه «البحث عن الذات» وهو يتحدث عن حرب 1967، ما يلي «كان جونسون (الرئيس الأمريكي) يستحث الإسرائيليين على المبادرة بالهجوم على سيناء، بعد أن قدم لهم صور القمر الصناعي الأمريكي عن أوضاع القوات المصرية في سيناء ساعة بعد ساعة»، وعندما كان السادات يتحدث عن حرب أكتوبر 73، فإنه قال في الصفحة 346 من نفس المرجع السابق ما يلي «ولكن القمر الصناعي الأمريكي والبنتاجون كانوا يوافون إسرائيل بالموقف ساعة بعد ساعة دون أن تطلب ذلك.. وأخبرهم بنقل الفرقة 21 المدرعة من الغرب إلى الشرق». ومرة أخرى يكتب السادات في الصفحة رقم 387 من كتابه «البحث عن الذات» عن لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي (كان هذا اللقاء يوم 7 نوفمبر 73) ومطالبته بضرورة انسحاب إسرائيل إلى خط 22 أكتوبر، فيقول ما يلي «خط 22 أكتوبر سنة 1973 وهو الخط الذي كان قائما وقت وقف إطلاق النار، وتعرفه أمريكا وروسيا بأقمارهما الصناعية».. كان هذا يعني اعترافا صريحا آخر من رئيس الجمهورية بقدرة الأقمار الصناعية في اكتشاف وتوزيع مواقع القوات المتحاربة.

بعد هذا العرض لإمكانيات الأقمار الصناعية. وبعد اعتراف السادات بأن أمريكا كانت تمد إسرائيل بكل المعلومات التي كانت تحصل عليها عن تحركات قواتنا بواسطة أقمارها الصناعية.. فهل يمكن لعاقل أن يتصور أن المخابرات الإسرائيلية كانت في حاجة ماسة إلى معرفة تحركات قواتنا من كتاب الفريق الشاذلي وبعد أن كان قد مضى أكثر من 5 سنوات على تلك الحرب؟!

العلم العسكري والسر العسكري

الحرب علم وفن، والمكتبات العامة تزدحم بمئات الكتب والمجلات التي تعالج الحرب بجميع فروعها. ولعل أقدم هذه الكتب- والذي ما زال يدرس في الكثير من الأكاديميات العسكرية- هو كتاب فن الحرب الذي ألفه الصيني Sun Tzu عام500 قبل الميلاد أما أحدثها فهو الكتاب الذي نشره الجنرال شوارتزكوبف (SchwartzKopf) عام 1992 عن الحرب التي قادها ضد العراق عام 90/ 91. وبين هذين الكتابين صدرت آلاف الكتب التي تتحدث عن التكتيك، والإستراتيجية، والتحركات ومبادئ الحرب والتنظيم، والخسائر البشرية والمادية لكل حرب، والخلافات بين القيادات السياسية والقيادات العسكرية، إلخ. ولم يقل أحد قط- إلا في مصر وفي حالة الفريق الشاذلي بالذات- إن ما ورد في هذه الكتب يعتبر إفشاء للأسرار العسكرية!

وبهذه المناسبة نذكر بما قاله الرئيس حسني مبارك يوم 12/ 8/ 92 في أثناء توديعه للقوة المصرية المسافرة إلى سراييفو. فقد قال «إن حرب أكتوبر تدرس الآن في جميع المعاهد العسكرية وغير العسكرية» وإنه لفخر لمصر أن تقوم كلية القيادة والأركان الأمريكية بتدريس حرب أكتوبر لطلبتها. وهنا علينا أن نتساءل: من أين حصلت أمريكا على المعلومات التي تقوم بتدريسها للطلبة العسكريين؟ إن كان المرجع هو كتاب الفريق الشاذلي فهذا فخر للعسكرية المصرية؛ إذ يصبح أحد أبنائها صاحب كتاب يصل به إلى العالمية. أما إذا كانت المعلومات التي تدرس في الأكاديميات العسكرية الأمريكية مصدرها شيء آخر، فإن هذا يعني ويؤكد أن أمريكا حصلت على هذه المعلومات- إذا افترضنا سريتها- من مصادر

أخرى. وبذلك تنتفي التهمة المنسوبة إلى الفريق الشاذلي فيما يتعلق بإفشاء أسرار عسكرية.

وبالإضافة إلى الكتب العسكرية فهناك مئات المجلات العسكرية التي تصدر بطريقة دورية. بعضها يصدر أسبوعيًا وبعضها يصدر شهريا أو سنويا. ولعل أشهر هذه المجلات على المستوى العالمي هي تلك التي تصدر عن الجهات التالية:

- معهد الدراسات الإستراتيجية الدولي International Institute for Strategic Studies
- المعهد الملكي للأسلحة المشتركة لشئون الدفاع Royal United Services for Defence Studies
- مؤسسة جينز Janes

وعن طريق هذه المطبوعات يمكن معرفة ميزانية الدفاع في كل دولة. وما تمتلكه كل دولة من قوات مسلحة. ويشمل ذلك عدد الأفراد، وعدد الأسلحة الرئيسية، وأسلوب تنظيم هذه الأسلحة في تشكيلات، ومواصفات وخصائص كل سلاح ومعدة. كما تتضمن دراسات وبحوثًا عن المشاكلات التكتيكية والإستراتيجية الحاضرة والمستقبلية.

إن تطور أجهزة الرصد وتنوعها وإقدام الدول الغربية على نشر المعلومات الوفيرة عما تملكه من أسلحة وعما يملكه الآخرون من أسلحة وعتاد، قد جعل كافة الدول عارية تماما من كل سر يتعلق بالقدرات القتالية، وأصبحت كل دولة على معرفة تامة بما تملكه جاراتها من أسلحة وقدرات قتالية، وأصبح على كل طرف أن يبني خططه على أساس أن عدوه المحتمل يعلم عنه كل شيء فيما عدا النوايا التي يخفيها في صدره ومع أن هذه النوايا يمكن تخمينها بواسطة القادة العسكريين في الطرف الآخر، إلا أنها- مع ذلك- تبقى هي السر الوحيد الباقي إلى أن تبدأ العمليات الحربية، وبمجرد بدء العمليات وتنفيذ النوايا على أرض المعركة تصبح الحرب تاريخا وتصبح خططها جزءًا من التاريخ. وعلى هذا

الأساس خططنا لحرب أكتوبر، حيث كنا نعلم عن إسرائيل كل شيء. وكنا نفترض طبعا أنها تعلم عنا كل شيء. وكما يقول السادات في الصفحة رقم 333 من كتابه «البحث عن الذات» أن كانت كل من مصر وإسرائيل تمتلك من أساليب الحرب الإلكترونية ما يمكنها من رصد كل ما يحدث على الجانب الآخر.

كانت خططنا للعبور وتدمير خط بارليف هي الشيء الوحيد الذي نحرص على إخفائه وبنجاح خطة العبور وإلمام إسرائيل بها فقدت الخطة سريتها.

لمن يكون الولاء؟

نعم لمن يكون الولاء للشعب والدولة؟ أم للحكم والحكومة؟ الإجابة عن هذا السؤال قد حسمت في الأنظمة الديموقراطية. فالشعب هو الذي يختار الحاكم والحكومة دون تدخل من الحكومة التي تشرف على الانتخابات والشعب هو الذي يحدد اختصاصات الحاكم والحكومة، وهو الذي يسقطهم إذا وجد منهم انحرافا عن الحدود والاختصاصات التي رسمها لهم. ولذلك فإن الولاء الأول يكون للشعب. أما ولاء الشخص للحاكم والحكومة فهو ولاء مشروط وهذا الشرط هو ألا يتعارض هذا الولاء مع ولائه للشعب. وفي بريطانيا التي تعتبر أعرق الديمقراطيات في العالم المعاصر، تأكد هذا المفهوم من خلال قضية Ponting عام 1985 وقضية Wright عام 1987.

أما القضية الأولى فقد كانت تتعلق بموقف حكومة المسز تاتشر من إخفائها بعض المعلومات التي تتعلق بحرب الفولكلاند التي جرت بين بريطانيا والأرجنتين عام 1983. فقد أدلت حكومة تاتشر أمام مجلس العموم البريطاني بأن الغواصة البريطانية كونكيرور Conqueror أغرقت البارجة الأرجنتينية بلجرانو يوم 2 مايو 82، لأنها كانت تشكل خطورة على أمن وسلامة الأسطول البريطاني في المنطقة، وأنه عندما صدر القرار السياسي بإغراق البارجة الأرجنتينية لم تكن مسز تاتشر قد علمت بعد بمشروع الاتفاق الذي تقدمت به دولة بيرو لحل النزاع بين بريطانيا والأرجنتين. ولكن المستر بونتنج- الذي كان يشغل منصبا كبيرا في وزارة الدفاع- سرب إلى حزب العمل المعارض للحكومة وثيقة تؤكد

أن الحكومة قد كذبت على مجلس العموم في نقطتين مهمتين: الأولى: هي أن القرار السياسي قد صدر بإغراق البارجة بعد 24 ساعة من إبلاغ الحكومة البريطانية بمشروع الحل السياسي.والثانية: هي أنه عندما صدر الأمر بإغراقها، كانت بلجرانو على مسافة 200 ميل من الأسطول البريطاني، وبالتالي فإنها لم تكن تشكل أي خطورة على الأسطول البريطاني.

قدمت الحكومة البريطانية المستر بونتنج للمحاكمة بتهمة إفشاء أسرار عسكرية أمام محكمة عادية بالتأكيد، حيث إنه في بريطانيا لا تقام الدعوى ضد المدنيين أمام محاكم عسكرية. وفي أثناء المحاكمة دار الحوار بين الادعاء والدفاع حول سؤال مهم هو: لمن يكون الولاء .. للشعب أم للحكومة؟ فالدفاع كان يقول إن إذاعة هذه الأسرار كان بناء على نداء الضمير نحو حق الشعب في معرفة الحقائق. وإنه إذا تعارضت مصلحة الشعب مع مصلحة الحكومة، فإن ولاء الموظف يجب أن يكون للشعب. أما الادعاء فكان يتمسك بأن المستر بونتنج قد انتهك القانون الخاص بالأسرار الرسمية عندما أذاع أسرارا كانت بعهدته إلى أشخاص غير مسئولين. وإنه ليس هناك تناقض بين مصالح الدولة ومصالح الحكومة، حيث إن مصالح الحكومة القائمة هي مصالح الدولة نفسها.

وفي 11 من فبراير 85 صدر الحكم بتبرئة المستر بونتنج من تهمة إذاعة أسرار الدولة. وجاء في الحكم أن مصالح الحكومة ليست دائما متطابقة مع مصالح الدولة، وأن الموظف العام لا تمكن إدانته إذا هو أذاع معلومات في حوزته لا تهدد أمن وسلامة الدولة، ولاسيما إذا اتضح له أن الحكومة تحجب حقائق مهمة عن الشعب. وقد هلل الشعب البريطاني لهذا الحكم وعلق عليه السكرتير العام لموظفي الدولة قائلا «إن هذا الحكم يعتبر انتصارا عظيما للحريات المدنية. أرجو أن يدفع ذلك الحكومات إلى التوقف عن محاكمة موظفي الدولة الذين تكون كل جريمتهم هي أنهم يضعون ولاءهم للشعب في المقام الأول».

أما القضية الثانية فهي قضية المستر رايت Wright الذي كان يعمل ضابطا بالمخابرات البريطانية. وبعد تقاعده هاجر إلى أستراليا وأصدر كتابًا عن الأعمال القذرة التي تقوم بها المخابرات البريطانية والتي كان من بينها التصنت غير

القانوني على محادثات الأفراد وسرقة منازلهم، وقتل المستر جيتسكيل Gaitskell زعيم حزب العمال بأن دسوا له ميكروب مرض استوائي قاتل في شراب من الويسكي، والتآمر لاغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر والزعيم القبرصي اليوناني جريفاس، إلخ. وقد قام رايت بنشر كتابه الذي أسماه - قناص الجواسيس Spy Catcher - في أمريكا، ولكن القضاء البريطاني فرض حظر النشر في بريطانيا بأغلبية ثلاثة ضد اثنين. وقد وقف الشعب البريطاني ضد هذا الحكم. ولجأت بعض الصحف إلى نشر أجزاء من الكتاب. وذهب توني بن Tony Benn -أحد زعماء حزب العمال- إلى حديقة هايد بارك ومعه نسخة من الطبعة الأمريكية للكتاب وأخذ يقرا منها على الجماهير الشعبية التي وقفت تستمع إليه. وكتبت صحيفة الديلي ميرور في 31 من يوليو 87 تقول «لقد نشر كتاب رايت في أمريكا وتمت قراءته في كل مكان. والإنجليز وحدهم هم الذين لا يستطيعون قراءته. إن القضاة الأغبياء قد أصدروا حكما لا يمكن أن يحترم أو يعيش أما صحيفة الديلي ميل فقد نشرت في 1/ 8/ 87 تقول «لو قبل الشعب البريطاني بأن الحريات التي يتمتع بها هي تلك التي تسمح بها السلطات (يقصد السلطة التنفيذية والسلطة القضائية)، فإن ذلك يعني أننا بدأنا السير على طريق الشمولية».

أما في الأنظمة الأوتقراطية والشمولية فإن الأمور تسير في عكس هذا الاتجاه تماما. فالولاء للحاكم هو السبيل الوحيدة لشغل المناصب العليا. وفي هذه الأنظمة يشيع النفاق ويتقدم الانتهازيون الصفوف. أما القلة التي ترفض السير في ركب المنافقين وتتمسك بالقيم والمبادئ فإنها تتعرض لحملات ظالمة من وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها عن طريق وسائل أخرى متعددة، وفي ظل هذه الظروف الصعبة فلا غرابة أن يسود في تلك البلاد شعار يطالب الفرد بأن يكون ولاؤه للحاكم والحكومة حتى لو تعارض هذا الولاء مع ولائه لله وللأمة والوطن.

أما المؤمنون والمؤمنات فولاؤهم الأول والأخير لله سبحانه وتعالى مهما سبب لهم ذلك من مشكلات ومتاعب. وأما الحاكم فطاعته مشروطة بما جاء في الآية

الكريمـة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ (النساء/ 59). وقد جرى الخلفاء الراشدون على هذا النهج. فقد قال أبو بكر مخاطبًا الناس بعد أن تمت له البيعة «**إني وليت عليكم ولست بخيركم. فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم**». وعندما ولي عمر بن الخطاب ردد نفس ما قاله أبو بكر الصديق. فقال له رجل وهو شاهر سيفه «**والله يا أمير المؤمنين لو رأيناك معوجا لقومناك بسيوفنا**» فرد عليه عمر «**رحمكم الله الذي جعل فيكم من يقوم عمرا بسيفه**». هذا هو الحاكم المسلم حقًا. وهذا هو الشعب المسلم الذي يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يخشى إلا الذي خلقه وخلق السماوات والأرض وما بينهما.

من الذي يحدد أسرار الدولة؟

تعريف السر: في الأنظمة الديمقراطية تقوم السلطة التشريعية بتعريف السر تعريفا دقيقا قبل تجريمه. وتصدر السلطة القضائية حكمها في الدعوى التي ترفعها السلطة التنفيذية أو أي جهة أخرى ضد من يرتكب جريمة إفشاء السر. وحيث إنه لا يمكن لأي سر أن يبقى سرا إلى الأبد.. وحيث إن وسائل الرصد والحصول على المعلومات تتطور عاما بعد عام، فإن ما كان يمكن أن يعتبر سرا من أسرار الدولة منذ مائة عام أو منذ خمسين عاما، فإنه لا يمكن اعتباره اليوم من أسرار الدولة، نظرا لاستحالة إخفائه عن سمع وأنظار الأعداء في عصر الأقمار الصناعية. بل إن قدرات الأقمار الصناعية تتعاظم عامًا بعد عام بحيث أصبح اليوم في استطاعة القائد العسكري أن يشاهد حركة الدبابات والتشكيلات المعادية على شاشة تليفزيونية وهي على بعد مئات أو آلاف الكيلومترات.

وفي ظل هذه المتغيرات السريعة، فإن أفضل تعريف للسر العسكري، هو ما جاء في منطوق حكم المحكمة البريطانية التي برأت المستر بونتنج من تهمة إفشاء

أسرار عسكرية في 11 فبراير 1985، فقالت إن «السر العسكري أو سر الدولة هو ذلك السر الذي يترتب على إفشائه تهديد أمن و سلامة الدولة».

ومع أن هذا التعريف البريطاني صدر عام 1985.. ومع أن كتابي عن حرب أكتوبر نشر عام 1979، إلا أن مفهومي للسر العسكري كان يتطابق تماما مع مفهوم التعريف البريطاني. ويؤكد ذلك إحجامي عن ذكر خصائص الصواريخ جو ارض التي كانت لدينا والتي نوقشت خلال مؤتمر إنشاص في 19 من نوفمبر 71 (ص 149 حرب أكتوبر الطبعة الثالثة). ففي خلال هذا المؤتمر تحدث الجنرال أوكينيف عن الصواريخ جو أرض التي قرر الاتحاد السوفيتي إمدادنا بها، وتحدث كذلك عن مواصفات تلك الصواريخ التي يمكن استخدامها بواسطة القاذفات TU-16 ولكنني لم أتطرق في كتابي لمواصفات تلك الصواريخ عندما تبين لي أن مواصفاتها لم تكن قد ظهرت بعد في كتب ومجلات جينس Janes ويبين هذا التصرف العلاقة بين السر والزمن. فما كنت أعتبره سرًا عام 79، لا يمكن اعتباره اليوم سرًا.. حيث إن مواصفات تلك الصواريخ نشرت بعد ذلك في مطبوعات جينس اللاحقة.

وإذا نحن قبلنا بما تدعيه السلطة التنفيذية في مصر -وتأخذ به المحاكم العسكرية- بأنها هي صاحبة الحق المطلق في تقدير ما هو سر وما هو غير سر. فإن ذلك لا بد أن يؤدي إلى إهدار العدالة. وذلك نتيجة تجميع السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في يد شخص واحد هو الحاكم أو من يكلفه بذلك، فالكل يعلم أن وزير الحربية في مصر هو الذي يعين القضاة العسكريين ويعزلهم ويرقيهم ويحيلهم إلى التقاعد، وبالتالي فإنهم جزء من السلطة التنفيذية. فإذا قبلنا بأن وزير الحربية هو صاحب الحق في توصيف أي كتاب أو مقال ينشر بأنه يحوي أسرارًا عسكرية، فإن ذلك يعني أن الحكم قد صدر مسبقًا بمجرد تقديم المتهم للمحكمة العسكرية.. حيث تصبح مهمة القاضي العسكري في هذه الحالة هي إصدار الحكم على المتهم بناء على شهادة مقدمة من وزارة الحربية بأن ما جاء في كتاب أو مقال المتهم هو إفشاء للأسرار العسكرية.

ونتيجة لهذه السلطات الواسعة وعدم وجود أية ضوابط لتعريف ما هو سر، حدثت تناقضات مؤسفة. فمن كان بالأمس هو صاحب السلطة في إعطاء التصريح للضباط المتقاعدين بنشر كتبهم أو عدم نشرها على أساس أن هذا سر وهذا غير سر. إذا هو -بعد تقاعده- يجد من بين تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه من يرفض التصريح له بنشر مذكراته على أساس أنها تحوي أسرارا عسكرية. وفي كثير من الحالات كان رفض التصريح للقادة القدامى بنشر مذكراتهم يخضع لما يسمى تصفية حسابات بين القادة القدامى والقادة الجدد. أو قد يلجأ القادة الذين في السلطة إلى هذا التصرف إرضاء للحاكم إذا استشعروا منه عدم الرضى عن القائد المتقاعد، حتى وإن لم يطلب الحاكم منهم ذلك صراحة.

ففي عام 1970 قام اللواء متقاعد صلاح الحديدي بتأليف كتاب عن حرب اليمن. واتفق مع أحد الناشرين اللبنانيين على طبعه ونشره في بيروت دون أخذ إذن بذلك من وزارة الحربية. ولكن المخابرات الحربية علمت بذلك قبل أن يصدر الكتاب، فأبلغت الفريق أول فوزي وزير الحربية. فاستدعى الوزير اللواء صلاح الحديدي وطلب إليه إلغاء التعاقد وعدم نشر الكتاب. وأذعن صلاح الحديدي لقرار الوزير، لأن البديل لذلك كان هو تقديمه للمحاكمة بتهمة إفشاء أسرار عسكرية. فإذا علمنا أن صلاح الحديدي كان قبل ذلك بسنوات هو مدير المخابرات الحربية، وأنه كان- بحكم هذا المنصب- هو الشخص الذي يحدد- باسم وزير الحربية- ما هو سر لا يجوز نشره وكان هو الشخص الذي يصدق على ما ينشر في وسائل الإعلام (كتاب وزارة الحربية رقم 7/ 4/ 1/ 1/ 1/ 11562 بتاريخ 13/ 4/ 83 والذي اعتمد عليه المدعي العسكري العام في تقديم الفريق سعد الشاذلي للمحاكمة العسكرية بتهمة إفشاء أسرار عسكرية، يقول إن ما نشره الفريق الشاذلي في كتابه عن حرب أكتوبر يحوي معلومات سرية محظور نشرها إلا بتصديق مسبق من مدير المخابرات الحربية). فهل يعقل أن صلاح الحديدي الذي كان هو الرقيب الأول عندما كان في الخدمة، يصاب فجأة بالعته عندما يتقاعد حتى أنه لا يستطيع أن يميز بين ما هو سر وما هو ليس بسر؟

وإذا علمنا أن كتاب صلاح الحديدي نشر بعد ذلك بسنوات، بعد أن تغير موقف القيادة السياسية من حرب اليمن.. اتضح لنا أن أصحاب السلطة في مصر ينظرون إلى السر على أساس أنه سر الحاكم وسر النظام، ثم يدعون ظلما وعدوانا أنه سر من أسرار الدولة. وما حدث مع اللواء الحديدي حدث مع الفريق أول متقاعد محسن مرتجى، عندما رفض الجمسي - عندما كان وزيرا للحربية- التصريح له بنشر مذكراته. ثم تكرر نفس الشيء عام 1983، عندما اتهمت وزارة الحربية الفريق أول متقاعد محمد فوزي بأن كتابه عن حرب الاستنزاف -الذي نشره حينئذ- يحوي أسرارا عسكرية. أي أن الفريق أول محمد فوزي الذي أرغم صلاح الحديدي على عدم نشر كتابه عام 1970، شرب هو من الكأس نفسها عام 1983 عندما اتهم بأنه لا يستطيع أن يفرق بين ما هو سر وما هو ليس بسر!

والأنكى من ذلك أن وزارة الحربية تكيل بمكيالين وربما أكثر من ذلك فيما يتعلق بمن تتهمهم بأنهم أذاعوا أسرارا محظور نشرها قبل حصولهم على إذن مسبق.

وفي حديث أدلى به الفريق سعيد الماحي -الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة- للصحفية سوسن أبو حسين، يقول الماحي «استدعاني الرئيس السادات ذات يوم في استراحة القناطر الخيرية وقال لي هل قرأت كتاب الفريق سعد الشاذلي عن حرب أكتوبر، فقلت له لا يا سيادة الرئيس. فأعطاني النسخة الصادرة باللغة الإنجليزية وقال لي أنا عايزك تقرأ هذا الكتاب كويس وتقدم لي عنه تقريرا وافيا وهل يتضمن أسرارا عسكرية أم لا. لأنه إذا كان الأمر كذلك حتما سنقدمه للمحاكمة العسكرية. وبعد يومين عدت إليه وقلت له إن الكتاب يخلو تماما من أية أسرار عسكرية ولا داعي للمحاكمة- لأن تقديم القادة للمحاكمة العسكرية قد يؤدي في النهاية إلى إضافة صفة الأبطال عليهم. وبالفعل أنا كنت صادقًا تماما مع الرئيس السادات ولم أجامل الفريق الشاذلي وقتها في هذه الشهادة» (كتاب سوسن أبو حسين ص 226-227)

وعن توصيفه للأسرار العسكرية قال الماحي الأسرار العسكرية العامة هي كل ما يمكن أن يحصل عليه العدو ويستفيد منه ليستخدمه في الحفاظ على امنه

والإضرار بمصالح وأمن بلادنا. ولذلك فأنا أرى من الأهمية أن تأخذ بعض الوقائع العسكرية طابع الاحتفاظ بالسرية لمدة طويلة حتى لا نعطي فرصة الاستفادة للعدو خاصة في القضايا الإستراتيجية العامة.. وفي الوقت نفسه نتمكن من كتابة الحقيقة الكاملة دون تخوف من محاذير استفادة العدو والتأثير على مصالح الدولة. ومن ناحية أخرى لا يجب على الإطلاق أن نحجب الحقائق عن الشعب، لأن من حقه أن يعرف كل ما يريد معرفته.. خاصة أن العالم من حولنا أصبح قرية صغيرة وأن ما لم يعرفه الفرد عن بلاده في الداخل فإنه من الممكن أن يحصل عليه من خارجها. وهو الأمر الذي يحدث فجوة كبيرة في الثقة بين الحاكم والمحكوم.. ويدفع الأخير إلى الاستجابة إلى الشائعات الكاذبة التي لا تتصل مع الحقيقة في شيء. وقد تسيء هذه الشائعات أيضًا إلى أمن وسلامة البلاد (كتاب سوسن أبو حسين ص 227-228)

تنويم القوانين وإيقاظها

في 13/ 4/ 83 أرسل أمين عام وزارة الدفاع خطابا رقم 7/ 4/ 1/ 1/ 1/ 1/ 11562 إلى المدعي العسكري العام يقول فيه إن ما نشره الفريق الشاذلي في كتابه عن حرب أكتوبر، وما نشره الفريق أول فوزي في كتابه عن حرب الاستنزاف يحوي معلومات سرية محظور نشرها إلا بتصديق مسبق من مدير المخابرات الحربية، كان نشر هذين الكتابين يضر بأمن وسلامة البلاد. والذي يثير التعجب والسخرية هو أن الفريق الشاذلي قدم للمحاكمة في حين أن الفريق أول فوزي لم يقدم للمحاكمة.

إن إفشاء أسرار الدولة هو جريمة بشعة تخل بشرف صاحبها وتوجب احتقار من يرتكبها من كل مواطن شريف ولذلك فإن تجميع كل ما يتعلق بوتصيفها وإقامة الدعوى على من يتهم بها والحكم عليه في يد شخص واحد هو إهدار للعدالة. وحيث إن جميع هذه السلطات يملكها وزير الحربية.. وحيث إن رئيس الجمهورية هو الذي يعين وزير الحربية ويعزله.. فإن ذلك يعني أن رئيس الجمهورية يجمع في يده سلطات تشريعية وقضائية بالإضافة إلى سلطاته

التنفيذية، وهو ما يتنافى مع روح الدستور. ولإصلاح هذه الأوضاع فإني أطالب بأن يكون التعريف الدقيق لهذه الجريمة من اختصاص مجلس الشعب. وأن تنحصر مهمة السلطة التنفيذية في إقامة الدعوى ضد من تعتقد أنه أفشى أسرارًا عسكرية. ثم يكون بعد ذلك القضاء الطبيعي هو الجهة المختصة بالحكم في أي دعوى سواء بالإدانة أم البراءة. وإن الأخذ بهذا الاقتراح – وهو المتبع في الدول الديمقراطية- سوف يقضي على فوضى التفسيرات المتناقضة التي تصدر عن السلطة التنفيذية.

الحرب مدرسة لأولي الألباب

الحرب عملية باهظة التكلفة، وتكلفتها لا تقاس بمجموع ما يتم إنفاقه خلال فترة العمليات الحربية وما تتحمله الدولة من خسائر بشرية ومادية خلالها. بل يضاف إليها ما تنفقه الدولة على قواتها المسلحة خلال سنوات السلم لتجهيزها وتدريبها، وما يتم إنفاقه لتأمين الشعب ضد أخطار الحرب عند اندلاعها. ونتائج كل حرب هي التي تحدد مدى نجاح الدولة في تدبير شئونها العسكرية، من حيث التسليح والتدريب وترشيد الإنفاق، إلخ. ولذلك فإن الدروس المستفادة من كل حرب تعتبر ثروة لا تقدر بثمن لأنها تكون رصيدا للدولة إذا ما اشتركت في حرب اخرى، بل إن كل الدول تسعى للحصول على الدروس المستفادة من الحروب التي لم تشارك فيها.

وهذه الدروس المستفادة لا يمكن التوصل إليها إلا إذا عرفت الأخطاء التي ارتكبت بواسطة أحد الأطراف المتنازعة وأدت إلى هزيمته أو أدت إلى وضعه في موقف صعب. وإن اكتفاءنا بذكر الأعمال المجيدة التي تمت خلال حرب أكتوبر وعدم ذكر الأخطاء التي ارتكبت يمكن أن يولد لدى قادة الأجيال التالية شعورا بالتفوق الزائف، الذي قد يؤدي إلى ارتكابهم نفس الأخطاء التي ارتكبها آباؤهم وأجدادهم. ولذلك فإنه يجب علينا أن نعترف بأنه رغم النجاح الباهر الذي حققناه بعبورنا قناة السويس وتدميرنا لخط بارليف في 18 ساعة.. فقد ارتكبنا سلسلة من الأخطاء. إن تطوير الهجوم يوم 14/ 10 كان قرارًا خاطئًا وهو الذي

أدى إلى وقوع الثغرة ليلة 15/ 16 أكتوبر. وإن عدم المناورة بقواتنا المدرعة واستغلال خفة حركتها لكي تتصدى للقوات المدرعة الإسرائيلية التي عبرت إلى الغرب كان تصرفًا خاطئًا؛ فقد كان يجب علينا أن نناور بقواتنا حتى يمكننا حشد القوات بالحجم المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. كان إصرار السادات ووسائل الإعلام الحكومية المصرية على وصف ثغرة الدفرسوار بأنها معركة تليفزيونية هو وصف ديماجوجي ومضلل.

إن هذه الحرب المجيدة التي خاضتها قواتنا في أكتوبر 73، أصبحت تدرس الآن في كثير من الأكاديميات العسكرية.. وإنهم يشيدون في تلك المعاهد التعليمية بعملية العبور العظيم يوم 6 أكتوبر.. ولكنهم في الوقت نفسه يوجهون اللوم للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية لأنها لم تطبق مبدأ المناورة بالقوات بالسرعة التي تتطلبها ظروف المعركة. وقد ذهب أحد الخبراء العسكريين الأجانب الذين دعتهم لحكومة المصرية عام 1975 للمشاركة في ندوة أكتوبر إلى وصف القيادة المصرية بالشلل. وإنه لمن المؤسف حقا أن الإعلام المصري وكتاب السلطة في مصر يعلنون ويؤكدون لأبنائنا بأنه لم يكن في الإمكان أحسن مما كان، وأن ضربة الطيران -تزلفا إلى الرئيس حسني مبارك- هي السبب الرئيسي للنصر.. مع أن الحقيقة المرة هي أن القوات الجوية كانت إحدى نقاط الضعف الرئيسية في قواتنا المسلحة. والاعتراف بهذه الحقيقة لا يعني هجوما أو نقدا لرئيس الجمهورية الذي كان يشغل حينئذ منصب قائد القوات الجوية؛ فلم يكن حسني مبارك في ذلك الوقت هو صاحب الكلمة العليا في اختيار الطائرة أو في تخصيص الميزانية الكافية للقوات الجوية.. وبالتالي فإن ضعف قواتنا الجوية هو مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا حكاما و محكومين، لأسباب دولية فرضت علينا. فنحن دولة لا تصنع الطائرات المتطورة، والذين يصنعون هذه الطائرات هم الذين يتحكمون في عدد ونوع الطائرات التي يبيعونها لنا. ولكن بالرغم من ضعف قواتنا الجوية- مقارنة بالقوات الجوية الإسرائيلية- فقد أظهر طيارونا بطولات وشجاعة، وحققوا أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف التي فرضت عليهم.

أهل الكهف ومفهوم الإسرار

إن من يدعي بأن ما جاء في مذكرات الشاذلي عن حرب أكتوبر يعتبر إفشاء للأسرار العسكرية هو واحد من اثنين: إما منافق وإما جاهل. فأما المنافق فالله وحده هو الذي يعلم ما في السرائر، وقد أمرنا الدين الحنيف ألا نحكم على الناس إلا بظاهر ما يعملون. فقد قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحجرات / 12). وقال رسول الله ﷺ **«أمرت أن أحكم على الناس حسب الظواهر، وأن أترك السرائر لله»**، وانطلاقًا من هذه التشريعات الإلهية فإننا نفترض أن الجهل هو الذي أوقع بعض الناس في خطأ الخلط بين ما يمكن أن يعتبر سرا وبين ما هو ليس بسر.

والجهل لا يعتبر نقيصة إذا كان نتيجة سبب خارج عن إرادة الإنسان. وأذكر بهذه المناسبة حديثًا طريفًا دار بيني وبين أحد شيوخ القبائل في اليمن عام 1965. كنت في ذلك الوقت قائدا للواء الأول مشاة الذي يتمركز في منطقة الجوف التي تقع في الركن الشمالي الشرقي لليمن. ومنطقة الجوف هذه هي التي تلتقي حدودها مع حدود المملكة العربية السعودية حيث تمتد الصحراء ذات الرمال الناعمة وحيث تنعدم الأمطار. ويعتمد الناس في هذه المنطقة على عدد محدود من الآبار. وعجبت لأمر هؤلاء الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة حيث لا زراعة ولا تجارة ولا صناعة ولا أي مصدر للرزق، وزارني في مركز قيادتي أحد شيوخ المنطقة، فسألته: ما الذي يدفعكم للبقاء في هذه المنطقة القاحلة التي لا ماء فيها ولا زرع ولا حتى شجر تستظلون به؟ وكانت المفاجأة عندما قال «نحن قطاع طريق. إن طريق قوافل الحج من الجنوب إلى الحجاز تمر عبر أراضينا. وإننا نفرض عليهم الإتاوات في مقابل السماح لهم بالعبور أو نستحل أموالهم إذا لم يدفعوا. وما نحصله في موسم الحج يكفينا طوال العام»،- ثم تطرق الحديث بعد ذلك عن أحوالهم المعيشية فقال «والله اليمن كانت أفضل بلاد العالم إلى أن جيتم انتم يا مصريين فخربتم الديار»، فعجبت لهذا القول وسألته: هل زرت مصر قبل

ذلك فأجاب بالنفي، فسألته: وهل زرت أي بلد آخر خارج اليمن فأجاب بالنفي أيضًا. فقلت له «وكيف تعرف إذن أنها أفضل بلاد العالم إذا كان اليمن، هو كل العالم بالنسبة لك. لقد زرت بلادا كثيرة أقول لك أن اليمن هي أكثر البلاد تخلفًا من بين كل ما زرته من بلاد العالم»، وعندما خلوت بنفسي تساءلت: ما ذنب هذا الرجل؟ إن العالم بالنسبة إليه هو أكل الثريد واللحم ومعاشرة النساء ومضغ القات.. وكل ذلك ميسور لديه بفضل ما يحصل عليه من مال حرام. وإذا كنا نحن نعتبر أن ما يحصل عليه من إتاوات يفرضها على الحجاج هو عمل غير أخلاقي، فإنه لا يعتبره كذلك، بل إنه يعتبره حقًا مشروعًا له نظير حمايته لهم أثناء عبورهم الديار.

والجهل لا يعتبر نقيصة إذا شب الإنسان في مجتمع مغلق تسيطر فيه الدولة على وسائل العلم والثقافة. مجتمع لا يسمع فيه المرء إلا ما يريد له الحاكم أن يسمعه ولا يقرأ فيه الفرد إلا ما يريد له الحاكم أن يقرأه. فينشأ كالإنسان الآلي يتصرف طبقا للبرنامج الذي وضعه الحاكم. فهو عندما يتكلم أو يتصرف إنما يردد- من حيث لا يدري- صوت وأوامر سيده الذي برمجه.

الجهل لا يعتبر نقيصة بالنسبة لأهل الكهف الذين نامت عقولهم مائة عام أو أكثر أو أقل. فمنهم من لم يعرف السيارة ومنهم من لم يعرف الطائرة ومنهم من لم يعرف التليفون، ومنهم من لم يعرف التليفزيون، ومنهم من لم يعرف الأقمار الصناعية ومنهم من لم يسمع عن الصواريخ أرض أرض التي تسبح في الفضاء قاطعة أكثر من عشرة آلاف كيلومتر وأنه يتم توجيهها أثناء مسارها بواسطة الأقمار الصناعية لتصل في النهاية إلى الهدف المحدد لها بدقة متناهية، وأنها تحمل خلال هذه الرحلة قنبلة نووية قوة تفجيرها تعادل مليون ومائتي ألف طن من المتفجرات (حوالي 60 مرة قوة تفجير القنبلة التي ألقيت على هيروشيما في أغسطس 1945)، وأن أقصى خطأ محتمل بعد هذه الرحلة الطويلة هو 100 متر. أي أن أقصى خطأ هو 1 سنتيمتر عن كل كيلو متر، ومنهم من لم يسمع عن أن أقمار الإنذار المبكر Early Warning Satellite الأمريكية كانت خلال حرب الخليج عام 1991 ترصد عملية إطلاق الصواريخ أرض أرض العراقية من طراز

الحسين فور إطلاقها، ثم تبعث بها إلى المحطة الأرضية الأمريكية في نارونجار Narrungar في أستراليا، فتقوم بدورها بإرسالها إلى مواقع الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ باتريوت Patriot التي تتمركز في السعودية عبر أقمار الاتصال.. وكل ذلك يتم بطريقة أوتوماتيكية في أقل من ثانية!

ولكن الجهل يعتبر نقيصة إذا أصر أهل الكهف -الذين نامت عقولهم طوال هذه السنين -على عدم تصديقهم لما يرون بأعينهم ويسمعون بآذانهم- ويصرون على أن هذا من عمل الشيطان. هؤلاء إذن هم الجاهلون حقا بمفهوم العصر الذي نعيش فيه. فمن يتصور أن حجم القوات المسلحة ونوعية تسليحها هو سر من أسرار الدولة فهو جاهل لا يريد أن يتعلم. ومن يتصور أن الخطط التي قمنا بتنفيذها في حرب أكتوبر هي سر من أسرار الدولة فهو جاهل لا يريد أن يتعلم. ومن يتصور أن ذكر مواصفات وخصائص بعض الأسلحة والمعدات التي استخدمناها خلال حرب أكتوبر هو سر من أسرار الدولة فهو جاهل لا يريد أن يتعلم ولا يريد أن يجاري العصر الذي نعيش فيه.

ما السر العسكري؟

وسوف يقودنا هذا التحليل إلى السؤال المهم والأخير وهو «وهل يعني ذلك أنه ليست هناك أسرار عسكرية تجب المحافظة عليها؟»، وأبادر بالإجابة بأن هناك أسرارا عسكرية كثيرة تجب المحافظة عليها. ومن الأمثلة على ذلك إنتاج سلاح جديد، أو خطة عسكرية لم تنفذ بعد. فمن المعروف أن إنتاج سلاح جديد Sophisticated مثل الطائرة أو الدبابة أو المدفع يمر بعدة مراحل. المرحلة الأولى هي مرحلة الابتكار ووضع التصميمات الخاصة بهذا الابتكار على الورق. والمرحلة الثانية هي تصنيع عينة من هذا الابتكار و إجراء اختبارات ميدانية عليها للتأكد من مطابقة المواصفات النظرية على إمكانات المنتج ميدانيًا. المرحلة الثالثة وهي مرحلة الإنتاج المكثف. المرحلة الرابعة والأخيرة فهي توزيع هذا الإنتاج على الوحدات والتشكيلات الميدانية. وهذه المراحل الأربع تستغرق عادة حوالي عشر سنوات. فإذا كانت الدولة المنتجة للسلاح تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في جميع مراحل الإنتاج دون الحصول على أية مساعدات فنية من أية دولة

أجنبية -هذا لم يكن متيسرا إطلاقا إلا بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق- فإنها يمكن أن تخفي عن الطرف الآخر المنافس المرحلتين الأولى والثانية. وهذا يعني إحراز السبق في مجال الإنتاج بحوالي 5 سنوات. ولكن بمجرد بدء الإنتاج ووصول أعداد قليلة من المنتج إلى التشكيلات العسكرية للتدريب عليه، فإن وسائل الرصد المعادية تصبح قادرة على تصويره وتحديد مواصفاته وأسلوب استخدامه. وتصل المعلومات عن السلاح إلى ذروتها بعد أن تتم متابعته خلال المشاريع التدريبية والمناورات وتبقى بعد ذلك حلقة واحدة وأخيرة وهي متابعة نتيجة اشتراك هذا السلاح في الحرب أو الحصول على عينة من هذا السلاح سواء بالاستيلاء عليه في حرب أم بإغراء بعض العملاء على الهروب به، أم بتهريب الوثائق السرية التي تتعلق بالتصنيع والصيانة والاستخدام والقيود التي تتعلق بالسلاح.

وتحرص الدول المنتجة للسلاح على ألا تبيع الأجيال الحديثة من سلاحها إلى الدول الأجنبية إلا إذا كانت متأكدة من صداقة هذه الدول.. وكانت على قناعة تامة بأن هذه الدول الأجنبية لن تفشي أسرار هذه الأسلحة إلى أي طرف ثالث. حيث إن إفشاء الأسرار التي تكون ما زالت غير معروفة عن هذا السلاح، يمكن أن يسبب أضرارًا كبيرة ليس بالنسبة للدولة المنتجة للسلاح فحسب، بل لجميع الدول الصديقة التي تكون قد حصلت على هذا السلاح من الدولة المنتجة.

كذلك فإن الخطط الهجومية والدفاعية التي تقوم الدولة بإعدادها قبل الحرب تعتبر من أسرار الدولة، ولكنها تفقد سريتها عندما يتم تنفيذها على أرض المعركة. وإذا كانت وسائل الرصد الحديثة لا تستطيع أن ترصد النوايا التي يحتفظ بها القائد في صدره، فهناك بعض التصرفات التي يمكن أن توحي بهذه النوايا وهنا تبرز أهمية القيام بعمليات الخداع والتضليل التي ترمي إلى إيهام الخصم بالنية إلى عمل شيء ثم القيام بعمل شيء آخر. ولا شك أن ما قامت به قواتنا المسلحة من عمليات خداع وتضليل قبل أن تشن هجومها يوم 6 أكتوبر يعتبر مثلا رائعا لذلك.

أما دول العالم الثالث التي تستورد التكنولوجيا أو بعضها من الخارج والتي تعتمد على تشغيل الخبراء الأجانب في إنتاج الأسلحة فإنها تجد صعوبة كبيرة في المحافظة على سرية إنتاج الأسلحة المتطورة، ولعل العراق هو البلد الوحيد من بين تلك الدول الذي نجح في تحقيق ذلك بدرجة تثير الإعجاب فقد نجح قبل عام 1990، في إنشاء مصانع لإنتاج الغازات، وإنتاج صواريخ أرض أرض (صاروخ الحسين 650 كم وصاروخ العباس 50 كم) وإنتاج مدافع مختلفة الأعيرة. وإنتاج أضخم مدفع في العالم، وقد تم كل ذلك في سرية تامة. ولكن يجب أن نعترف بأن الظروف الدولية كانت مواتية، وأن العراق أحسن استغلال تلك الظروف الدولية. فمن المؤكد أن وسائل الرصد الأمريكي كانت تعلم بمراحل إنتاج العراق للغازات السامة في أوائل الثمانينيات ولكنها كانت تغض الطرف عن ذلك حتى يتمكن العراق من صد المد الإسلامي الذي ينبعث من إيران، والذي كان يهدد بسقوط الأنظمة العربية الموالية للغرب وبعد توقف الحرب الإيرانية عام 1988 واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990، انتهزت الولايات المتحدة الفرصة لكي تقوم بتدمير الترسانة العسكرية العراقية. فكانت المنشآت النووية، ومصانع الغازات وإنتاج الصواريخ هي الأهداف ذات الأسبقية الأولى لقصف القوات الجوية الأمريكية.

وخلاصة القول إن مساحة المعلومات التي يمكن للدولة أن تحيطها بسياج من السرية أصبحت تضيق عاما بعد عام. كما أن الأفعال ليست كلها ذات طبيعة واحده فمنها ما يعتبر سرا وهو في مرحلة التحضير ثم يفقد الفعل سريته بمجرد التنفيذ. مثال ذلك استعانة مصر بطيارين سوفيت في الدفاع الجوي عن مصر عام 70 والاستعانة بطيارين كوريين في الدفاع الجوي عام 73. فقد تمت المفاوضات لتحقيق ذلك في الحالتين في سرية تامة. ولكن بمجرد إقلاع الطيارين بطائراتهم من القواعد الجوية المصرية التي يتمركزون فيها، وتبادلهم الحديث باللغة الروسية أو الكورية، فإن هذا الفعل فقد سريته. وبالتالي فإن القاضي الذي يوكل إليه الحكم في قضية إفشاء أسرار يجب أن يكون متفتحا وذا أفق واسع وعلى دراية تامة بتطور إمكانات الرصد في العالم. وأن يفرق بين ما إذا كان هذا السر هو

سر الحاكم والحكومة، أم أنه يعتبر سرا من أسرار الدولة. وأن إفشاء هذا السر يعرض أمن وسلامة الدولة للخطر.

رأي رجال القانون

استطلعت الصحفية سوسن أبو حسين رأي رجال القانون فيما يمكن أن يعتبره القاضي سرا من أسرار الدولة، ونشرت ذلك عام 1994 في كتاب لها أسمته «سعد الشاذلي قصتي مع السادات» وقد وردت في هذا الكتاب شهادة كل من الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، والدكتورة سعاد الشرقاوي أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والدكتور محمود عاطف البنا أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، والدكتور محمد عصفور المحامي المشهور وأستاذ القانون الدستوري.

يقول الدكتور فتحي سرور «إذا كان نشر الأسرار يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشعب فمن واجب الشعب نفسه أن يطالب بعدم نشرها لأنه صاحب السيادة العليا والمصلحة العامة. أما إذا كانت هناك قضايا سياسية معينة ويريد الشعب معرفتها فهذه تتعلق بمصداقية المسئول في قراراته، ومصارحته للشعب بالحقائق لا تدخل في باب الأسرار.. إن تحديد مفهوم أسرار الدولة من الموضوعات الدقيقة التي تتطلب وضعها في ميزان التوازن بين حق الإنسان في المعرفة وفقا لمبدأ الحريات وبين الحفاظ على النظام العام والمصلحة العامة». (كتاب سوسن أبو حسين ص 211)

وتقول الدكتورة سعاد الشرقاوي «إن إخفاء الحقائق والأسرار عن الشعب يعتبر انتهاكا دستوريا، لأن حق المعرفة والاطلاع مكفول للجميع في كافة القوانين الدستورية على المستوى الدولي». أمامنا مثال واضح حدث مع الرئيس الأمريكي السابق نيكسون عندما رفض تسليم وثائق قضية ووترجيت للجنة التحقيق بحجة أنها ضمن أسرار الدولة، ثم صدر الحكم من المحكمة العليا بضرورة تسليمه وثائق القضية، إلا أنه رفض الحكم واستقال. وهذا يؤكد حق الشعب والرأي العام في معرفة الحقائق. (كتاب سوسن أبو حسين ص 213)

ويقول الدكتور محمود عاطف البنا «إن تحديد مفهوم أسرار الدولة تحكمه عدة مبادئ وتوجهات من الصعب تحديدها. فهو يخضع لحالات متعددة، منها تفسير كل قانون لمفهوم السرية، والذي يتأثر بدوره بالنظام السياسي لكل دولة ومدى احترامها للحقوق والحريات أو إغفالها. ففي النظم الديمقراطية الحرة والأكثر ليبرالية وتسامحا مع حق النشر والمعرفة يختلف تحديد مفهوم السرية عنه في النظم الشمولية التي تتوسع في اعتبار أشياء كثيرة جدًا من أسرار الدولة، وهي في حقيقة الأمر ليست من الأسرار في شيء». (كتاب سوسن ابو حسين ص 214)

أما الدكتور عصفور فقد كان أكثر صراحة وتحديدا في إجاباته عن أسئلة الصحفية المذكورة. فهو يعقب على رأي الدكتور سرور بقوله إنه لا يوجد في القانون ما يسمى بفكرة التوازنات، وأن هناك نصوصًا واضحة لا يمكن مخالفتها بأي حال. إن مصلحة الشعب الأساسية تكون في حصوله على حق الحرية والمعرفة، وإنه لا يوجد أي تطابق بين مصالح الشعب ومصلحة النظام. كما أن رأي الدكتور سرور الحالي عن فكرة التوازنات يختلف تماما عما ذكره في كتابه الشرعية الجنائية. (كتاب سوسن أبو حسين ص 211)

وعن سؤال عن الوقائع التي يمكن أن تعتبرها القوات المسلحة إفشاء لأسرارها العسكرية أجاب الدكتور عصفور «الأسرار العسكرية الحقيقية هي خطة الحرب، والإجراءات والتشكيلات والوسائل الدفاعية التي لم يتم تنفيذها بالفعل. ويعتبر إفشاؤها جريمة تستحق الإعدام. أما إذا كانت هذه الوقائع العسكرية قد تداولها البعض في معركة تمت وانتهت سواء كانت نتائجها الفشل أم النجاح، فمن المستحيل- بل من العبث- أن نقول عنها إنها أسرار.. إذا كانت كل الأسلحة التي لدينا نحصل عليها من مصادر خارجية، وكل من أمريكا وإسرائيل على علم بها.. فكيف نخدع أنفسنا ونضحك على بعضنا البعض ونقول إن هذه هي أسرار؟! هذا التلاعب بالألفاظ هو مجرد هراء». (كتاب سوسن ابو حسين ص 221)

وعن سؤال حول محاكمة الفريق الشاذلي أجاب الدكتور عصفور إن محاكمة الفريق الشاذلي كانت خطأ كبيرًا. لأن المحاكمة تمت على أساس غير قانوني، ولم

تكتمل أركانها كما أنه لا توجد أية وقائع في كتابه تثبت أنه أفشى أسرارًا عسكرية. ولا أتصور أبدًا أنه عندما ينتقد تصرفات بعض القادة- كوصفه لوزير الحربية أحمد إسماعيل بأنه ضعيف الشخصية ومتردد- أن يكون هذا ضمن الأسرار العسكرية. وجريمة الشاذلي أنه لم يحصل على إذن مسبق لكتابة مذكراته. وفي رأيي أن الإذن المسبق على النشر يعد مخالفة دستورية، وأن الفريق الشاذلي استخدم حقه في حرية الفكر والرأي المكفول له قانونا. وهذا هو الطريق الذي يجب أن يلتزم به الجميع في كتابة مذكراتهم. وإذا رأت وزارة الدفاع أن ما كتب يضر بمصالحها وأمن وسلامة الدولة فلها أن تلجأ إلى القضاء المستقل ليكون الحد الفاصل بين أسرار الدولة وأسرار الحكومة. ولا بد أن نصحح مرة أخرى لمن لا يعرف إن إفشاء السرية يجب أن يكون مقصورا على إعطاء معلومات للعدو عن معركة قادمة، ومن الممكن أن يستفيد العدو بهذه المعلومات ويضر بأمن وسلامة البلاد. أما المعارك التي تمت فمن العبث القول بأن العدو سوف يستفيد منها».

وعن رأيه في المحاكم العسكرية أجاب الدكتور عصفور «المفروض أن يحدد القاضي (يقصد القاضي الطبيعي) ما السر، وما طبيعته. وهل يترتب على إفشائه الإضرار بمصلحة الدولة أم لا. ومن الطبيعي أن يعود ذلك لتقدير القاضي. ولكن عندما تعرض هذه القضايا أمام المجالس العسكرية فإن الميزان يختل.. لماذا؟ لأن السلطة للقائد الذي يأمر بتشكيل المجلس العسكري. ولا يوجد بالمجالس العسكرية قضاة بالمعنى الصحيح. إن القضاء العسكري يلجأ عادة إلى الالتزام بأوامر السلطة التنفيذية وليس لتقدير القاضي».

وعن أسرار الدولة التي تتعلق بالسياسة الخارجية أجاب الدكتور عصفور «في الدول الديمقراطية لا يمكن أن يستغل بند السرية الطريقة نفسها التي نوظف بها هذا البند في مصر. إن ما يحدث في مصر هو قليل من كثير من المخالفات الصارخة التي يرتكبها نظام الحكم تحت غطاء السرية كوسيلة لحماية عوراته. وعلى سبيل المثال فإن السادات قد أخفى عن مجلس الشعب الملاحق الخاصة باتفاقية كمب ديفيد. وبالتالي فإن الرئيس السادات خدع الشعب ولم يصارحه

بالحقائق الكاملة في الاتفاقية، حيث إن ملاحقها فيها قدر كبير من الانتقاص من سيادة الدولة وحريتها. وهذا هو الفرق بين أسرار الدولة وأسرار الحكومة. فماذا لو استطاع أحد الأشخاص الحصول على هذه الملاحق ونشرها.. هل تعتبر هذه الوقائع إفشاء لأسرار الدولة؟ بكل تأكيد لا.. بل إن من يخفيها عن الشعب هو الذي يقع تحت طائلة القانون ويعاقب عليها بتهمة الخداع والغش».

بماذا تحكم أيها القارئ؟

في أوائل الستينيات كنت أشغل منصب الملحق الحربي بسفارة مصر في لندن. وكان التليفزيون البريطاني يعرض من وقت لآخر برنامج بماذا تحكم The Verdict Is Yours كان التليفزيون البريطاني ينقل خلال هذا البرنامج صورة حية من إحدى المحاكم في قضية من القضايا التي تشغل الرأي العام البريطاني. وكان هذا البرنامج يجتذب اهتمام كل الناس حيث يشاهدون ويستمعون إلى مرافعات الادعاء والدفاع ومناقشة الشهود في أقوالهم إلخ. وقبل أن يصدر القاضي حكمه في نهاية الجلسة يكون كل فرد من المشاهدين قد توصل بينه وبين نفسه إلى قناعة بما يجب أن يكون عليه الحكم العادل في هذه القضية.. فيكون ذلك بمثابة رقابة شعبية على عدالة المحاكمة. وقد كنت أحرص كل الحرص أثناء وجودي في لندن على مشاهدة هذا البرنامج وكنت من المعجبين به.

وحيث إن المحكمة العسكرية قد أصدرت حكمها غيابيا بتاريخ 16/ 7/ 83 على مؤلف هذا الكتاب بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بتهمة إفشاء أسرار عسكرية.. فقد طالبت عند عودتي إلى الوطن بتاريخ 14/ 3/ 1992 بأن تعاد محاكمتي وإن تكون المحاكمة علنية أدافع فيها عن نفسي تجاه هذه التهمة الظالمة. ولكن هذا الطلب رفض فتقدمت باستشكال في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية أمام محكمة أمن الدولة العليا التي أصدرت حكمها بتاريخ 13/ 8/ 93 بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا. وقد جاء في حيثيات الحكم ما يلي: «إن الحكم المستشكل في تنفيذه تجرد من أركانه الأساسية ومقومات وجوده كحكم، وأصبح هو والعدم سواء بسواء. فإن

الاستمرار في تنفيذه وبقاء المحكوم عليه مؤبدًا بالسجن على ذمته يعد تعطيلا لحقوقه الأساسية وما كفله له الدستور من ضمانات واعتداء صارخا على حريته». وفي 17/ 8/ 92 (أي بعد أربعة أيام من صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا كان من بينها يوما الخميس والجمعة) انعقدت محكمة عسكرية عليا بناء على طلب من النيابة العامة العسكرية، وأصدرت في نفس اليوم حكما غيابيا جديدا رغم وجودي بالسجن باستمرار تنفيذ العقوبة المحكوم بها من المحكمة العسكرية العليا بتاريخ 16/ 7/ 83 .

والآن عزيزي القارئ بعد أن قرأت كتابي عن حرب أكتوبر، وبعد أن قرأت هذا الفصل عن أسرار الدولة وأسرار الحكومة.. هل تعتقد أن الفريق الشاذلي أفشى أسرارًا عسكرية؟ إن رأيك أهم عندي من حكم القضاة. فالقضاة بشر منهم الصالح الذي لا يخشي في كلمة الحق لومة لائم، ومنهم الطالح الذي يخضع لجبروت السلطة الدنيوية فيشتري الحياة الدنيا بالآخرة.. وقد قال عنهم رسول الله ﷺ في حديث شريف «قاض في الجنة وقاضيان في النار». وحسبنا الله. ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون.

الفصل

التاسع والثلاثون

39

تطوير الهجوم نحو المضايق

«لا يستطيع أي جيش في العالم أن يدعي أنه كان باستطاعته أن يفعل أفضل مما فعله المصريون في تخطيط وإدارة واقتحام قناة السويس. أما القرار باستغلال النجاح فكان خطأ جسيمًا ولنتذكر جيدًا أن أحد العوامل الرئيسية في الخطة المصرية، كان هو الاعتراف بالتفوق الكبير للسلاح الجوي الإسرائيلي والتفوق المساوي له تقريبا في حرب المدرعات المتحركة».

الخبير الأمريكي

الكولونيل تريفور دي بوي

الندوة الدولية عن حرب أكتوبر بالقاهرة 1975

كتاب هيكل عن حرب أكتوبر

في أواخر عام 1993، نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل كتابه «أكتوبر 73 السلاح والسياسة». الذي أثار ضجة كبيرة نظرا لما يتمتع به الأستاذ هيكل من شهرة كبيرة. وقد علقت على هذا الكتاب باستفاضة، ونشر هذا التعليق في صحيفة «الأهالي» الأسبوعية في ثلاث حلقات كانت كل منها تغطي صفحة كاملة من الصحيفة، وكان ذلك في الأيام 19 من يناير، و 26 من يناير، و 2 من فبراير 94. كما قامت مجلة «المجلة» التي تصدر في لندن بنشر ملخص لهذا التعليق في عددها رقم 739 بتاريخ 10 ابريل 1994. وفي 21 من مارس 1995 نشرت صحيفة الشعب تعليقا لي أوضح فيه ما ورد في كتاب هيكل عن تطوير هجومنا نحو المضايق يوم 14 أكتوبر 1973. وحيث إني كنت و أنا أكتب هذه التعليقات أفترض أن القارئ لم يقرأ كتابي هذا عن حرب أكتوبر، فقد كنت مضطرا إلى أن أذكر في هذه التعليقات الكثير من الأحداث التي لاشك أن القارئ قد أصبح ملما بها بعد قراءته للفصول السابقة في كتابي هذا، وبالتالي فليس هناك من داع إلى تكرارها. وسوف أكتفي بالإشارة إليها إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي هذا الفصل سوف أناقش فقط ما أثير حول تطوير هجوم قواتنا نحو المضايق. والأسئلة المطروحة للمناقشة هي:

- هل كان من ضمن نوايانا قبل بدء العمليات أن نصل بقواتنا إلى المضايق؟
- هل كان في استطاعة قواتنا أن تصل إلى المضايق بعد نجاحها في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف؟

يقول هيكل إن الخطة التي دخلنا بها الحرب كانت تتضمن الوصول بقواتنا إلى المضايق. وهو يعتمد في هذه المعلومة على شهادة المشير عبد الغني الجمسي الذي كان يشغل خلال حرب أكتوبر منصب رئيس هيئة العمليات برتبة لواء وكان هذا المنصب يضع الجمسي في الترتيب الثالث في الهرم القيادي بعد الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة والفريق سعد الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة. ومرة أخرى يقول هيكل في كتابه إن قواتنا كان في استطاعتها أن تتقدم إلى الممرات بعد نجاحها في العبور. وهو يستند في ذلك إلى ثلاثة مصادر:

- المصدر الأول هو مجموعة من الخبراء في مركز دراسات الأهرام كانت ترى أنه كان يجب علينا أن نبدا في تطوير هجومنا نحو المضايق يوم 7 أو 8 أكتوبر.
- المصدر الثاني هو ما سمعه من السفير السوفيتي يوم 9 من أكتوبر .
- والمصدر الثالث والأخير هو ما جاء في كتاب الجمسي «يوميات حرب أكتوبر» الذي نشر عام 1992، والذي يقول فيه إنه كان من الممكن أن يتم تطوير الهجوم نحو المضايق بنجاح لو أنه تم يوم 9 أو 10 من أكتوبر.

ومع احترامي لوجهة نظر الأستاذ هيكل، فإن هذا الرد لا يرقى إلى الحقيقة التاريخية.. فالحقائق التاريخية في الحروب لا تتأكد إلا من خلال ثلاثة مصادر أخرى غير تلك التي اعتمد عليها الأستاذ هيكل.

المصدر الأول هو الوثائق الرسمية التي لا تثار الشكوك حول تزييفها، والمصدر الثاني هو إجماع الشهود أو الغالبية العظمى من الشهود الأقرب إلى

المعلومة التي يدور البحث حولها، والمصدر الثالث إجماع الخبراء أو اتفاق الغالبية العظمى منهم على صحة المعلومة نتيجة التحليل السياسي والعسكري في الوقت والتاريخ الذي أثيرت فيه هذه المعلومة. ويؤسفني جدا أن أقول إن الأستاذ هيكل تجاهل تماما تلك المصادر الثلاثة عندما تحدث عن موضوع تطوير هجومنا نحو المضايق.

الوثائق الرسمية

على الرغم من أن الأستاذ هيكل نشر في كتابه المذكور 142 وثيقة.. إلا أنه لم تكن بين هذا الكم الهائل من الوثائق الوثيقة التي أصدرتها القيادة العامة إلى قادة الجيوش قبل بدء العمليات، ولو تم نشر هذه الوثيقة لعلم العامة والخاصة أنه لم يكن من ضمن خطتنا أن تتقدم قواتنا نحو المضايق سواء يوم 9 من أكتوبر أم 10 من أكتوبر أم قبل ذلك أم بعده، أما لماذا لم تتضمن الخطة عملية تطوير هجومنا نحو المضايق فإن ذلك يرجع إلى أسباب عسكرية كثيرة أهمها هو ضعف قواتنا الجوية وعدم توافر صواريخ مضادة للطائرات خفيفة الحركة تستطيع مرافقة قواتنا البرية المتقدمة وحمايتها ضد هجمات العدو الجوية (راجع الفصول 4.3.2 من هذا الكتاب).

لقد نجحت قواتنا البرية في اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف بينما كانت كتائب صواريخ الدفاع الجوي من طراز سام 2، سام 3 تحمي سماء قواتنا المهاجمة من مواقعها الثابتة غرب القناة وكانت هذه الصواريخ توفر لقواتنا الحماية ضد هجمات العدو الجوية حتى مسافة 10- 15 كيلومتر، شرقي القناة وحيث إن احتلال المضايق كان يحتم علينا التقدم عبر سيناء حوالي 50 كيلومترا، فإن التقدم عبر هذه المسافة دون حماية جوية ودون توافر وسائل الدفاع الجوي الذاتي الحركة (تتحرك على جنزير وترافق القوات البرية أثناء تحركها) سوف يعرض قواتنا البرية للتدمير بواسطة القوات الجوية المعادية.. حيث إن المعركة في هذه الحالة ستكون معركة غير متكافئة، بل معركة من جانب واحد: معركة بين قوات جوية تملك قدرات هائلة للتدمير وبين قوات برية لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد هذه الهجمات.

ومع ذلك فيجب أن أعترف بأن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قد قامت بإصدار وثيقة مزورة قبل الحرب، وكان ذلك بناء على أوامر القيادة السياسية. كان الهدف من هذه الوثيقة المزورة هو إقناع السوريين بدخول الحرب إلى جانبنا في المعركة القادمة، وذلك بإخطارهم بأن هدف القوات المسلحة المصرية هو الوصول إلى المضايق وليس التوقف على مسافة 10-15 كيلومتراً شرق القناة كما في الخطة الأصلية (ذكرت هذه المعلومة في الفصل الرابع من هذا الكتاب.. كما أشرت إليها في تعليقي على كتاب هيكل، وتم نشرها بصحيفة الأهالي في 19 من يناير 1994)، وهذه الوثيقة المزورة لم تكن أبدًا تمثل نوايانا الحقيقية، ويؤكد ذلك ما يلي:

1- فيما عدا الجمسي، فإن أكثر الناس معرفة بالخطة و أهدافها- كما سيرد ذكرهم فيما بعد- ينكرون أن الوصول إلى المضايق كان هو هدف القوات المسلحة.

2- لم تشمل الخرائط التي عرضت على السوريين التوقيتات التي يبدأ فيها التحرك نحو المضايق بعد نجاح العبور، والتوقيتات التي تصل فيها قواتنا إلى المضايق، بل اكتفي بالقول بأنه بعد وقفة تعبوية تستأنف قواتنا تقدمها نحو المضايق. وكما سبق أن قلت فإن التعبير العسكري وقفة تعبوية يعني التوقف إلى أن تتغير الظروف التي أدت إلى هذا التوقف وقد تكون الوقفة التعبوية عدة أسابيع أو عدة شهور أو أكثر. ويختلف ذلك اختلافا جذريا مع المشاريع الإستراتيجية التي كنا نتدرب عليها خلال السنوات 68-72 فقد كنا خلالها نحتل المضايق في اليوم السابع ونحرر سيناء في اليوم الثاني عشر. وكان يظهر على تلك الخرائط ما تحققه قواتنا كل يوم. وإن عدم اتباع هذا الأسلوب بالنسبة للخطة التي تقضي باحتلال المضايق يؤكد أننا لم نكن جادين في تنفيذ هذه المرحلة.

3- تصدر عن كل خطة وثيقة رئيسية تبين الهدف والقوات الرئيسية التي تكلف بتنفيذ هذه الخطة والتوقيتات التي يتم فيها تحقيق هذه الأهداف. ثم تصدر بعد ذلك عشرات الوثائق الفرعية توضح قرارات قادة الوحدات المرؤوسة

وتنظيم التعاون بينها الخ.. وان عدم إصدار تلك الوثائق الفرعية بالنسبة لمرحلة التقدم للمضايق يؤكد مرة أخرى أننا لم نكن جادين في تنفيذ هذه المرحلة.

فإذا نحن تركنا هذه الوثيقة المزورة ورجعنا إلى الوثائق الحقيقية، فإننا نجد تناقضا كبيرا مع تلك الوثيقة المزورة يقول التوجيه الذي أصدره الرئيس السادات إلى الفريق أول أحمد إسماعيل ما يلي «الهدف الإستراتيجي للقوات المسلحة هو تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي. وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانات القوات المسلحة، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه بأن مواصلة احتلاله أراضينا يفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه. وبالتالي فإن نظريته في الأمن- على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري- ليست درعا من الفولاذ يحميه لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد» (كتاب البحث عن الذات ص 441).

إن جوهر الخطة الأصلية التي تم وضعها والتصديق عليها في شهر أغسطس 1971 -أي قبل أن يعين الجمسي رئيسا لهيئة العمليات، وقبل أن يعين أحمد إسماعيل قائدًا عامًا للقوات المسلحة- كان هو أن نفرض على إسرائيل الحرب بأسلوب يختلف اختلافا جذريا عما تعودت عليه في جميع حروبها السابقة. إذ أنها كانت تتفادى الهجوم بالمواجهة وتلجأ إلى عمليات الالتفاف ومهاجمة قواتنا من الخلف فإذا نحن توقفنا شرق القناة بحوالي 10- 15 كيلومترا واستند خطنا الدفاعي على البحر الأبيض شمالا وخليج السويس جنوبًا فإنه سيصبح من المستحيل تطويق هذا الخط وبالتالي فإننا سنضع إسرائيل أمام خيارين كلاهما مر بالنسبة لإسرائيل وكلاهما حلو بالنسبة لنا. الخيار الأول هو أن تهاجم مواقعنا الدفاعية بالمواجهة وسوف يتيح لنا ذلك الفرصة لأن نكبد إسرائيل خسائر فادحة في الأفراد، وهذا هو المقتل الأول لإسرائيل، أما الخيار الآخر فهو عزوف إسرائيل عن الهجوم فتطول فترة الحرب لعدة أشهر دون أن يكون في استطاعتها إنهاء التعبئة العامة، وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية. وهذا هو المقتل الثاني لإسرائيل (راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب).

مما تقدم يتضح أن الوثيقة الخاصة بالتوجيه الذي أصدره السادات إلى القائد العام، والوثيقة الخاصة بالخطة الأصلية وإصدار عشرات الوثائق الفرعية عن مرحلة العبور معدم إصدار وثائق فرعية تتعلق بالتقدم إلى المضائق... كل ذلك يؤكد أن التوقف عند مسافة 10 - 15 كيلومترا شرق القناة كان هو هدفنا النهائي في أكتوبر 73. بل إن السادات ذكر في كتابه «البحث عن الذات» في صفحة 329 ما يلي «في حياة عبد الناصر كنت أقول له على سبيل المبالغة إننا لو أخذنا حتى عشرة سنتيمترات في سيناء ووقفنا فيها ولم ننسحب، فسوف يتغير الموقف شرقا وغربا وكل شيء... وبناء على هذا وضعت توجيهي الإستراتيجي وقلت للقوات المسلحة في فبراير 73، إن الذي يكسب الأربعة والعشرين ساعة الأولى سوف يكسب الحرب».

يقول الفريق أول محمد فوزي في كتابه حرب الثلاث سنوات 1983 إنه جهز خطة هجومية هدفها تحرير سيناء على أن يبدأ تنفيذها فور انتهاء فترة إيقاف النيران في 17/ 10/ 1970. وكان من المفترض أن يصدق عليها الرئيس عبد الناصر في الأسبوع الأول من سبتمبر. ولكن أحداثًا أخرى شغلت عبد الناصر عن التصديق على الخطة ثم وافته المنية قبل أن يصدق على الخطة (ص 210). ويقول في نفس المرجع إنه أدار مشروعا تدريبيا لاختيار خطة تحرير سيناء، كان هذا المشروع بدأ يوم 14/ 3/ 71 وانتهى يوم 25/ 3/ 71 وتأكد من خلاله إمكان تحرير سيناء خلال مدة 12 يوما (ص 366).

وبناء على طلب اللواء حسن البدري -رئيس لجنة كتابة تاريخ حرب أكتوبر- تحدد يوم 12 أبريل 1994 لإجراء لقاء بيني وبين الفريق أول محمد فوزي لبحث الخلاف بين ما سبق أن قلته في كتابي بأنه عندما عينت رئيسا للأركان فإنه لم تكن هناك خطة هجومية (راجع الفصل الثاني)، وبين ما يقوله الفريق أول فوزي بأنه كانت هناك خطة هجومية. وقد حضر هذا اللقاء كل من اللواء حسن البدري واللواء عبد المنعم خليل. وفي هذا اللقاء سألت الفريق أول فوزي عن الشخص الذي كانت بعهدته وثائق هذه الخطة حتى يمكن سؤاله عن مصير هذه الوثائق، فأجاب بأنه كان يخشى تسليم الوثائق لأي أحد حتى لا تفقد

سريتها. وهذه الإجابة تؤكد ما قلته بأنه لم تكن هناك أي خطة هجومية عندما توليت رئاسة الأركان، وإن ما ذكره فوزي ليس إلا أفكارًا كانت ما زالت حبيسة في صدره وفي بعض الأوراق الخاصة به.

ويقول الجمسي في مذكراته «في مصر ظهرت بعض المذكرات والكتب تقول بأنه كانت هناك الخطة 200 التي وضعت عام 1970 لتحرير سيناء في 12 يوما إلا أن الظروف في ذلك الوقت لم تسمح لتنفيذها. ولقد ظهر اسم هذه الخطة والغرض منها في مذكرات أحد القادة العسكريين المصريين السابقين (يقصد الفريق أول فوزي). ومن هنا نقلت إلى مذكرات وكتب أخرى. وسوف يسجل التاريخ أن الخطة 200 كانت خطة دفاعية عن منطقة قناة السويس وضعت بعد حرب 1967، واشتركت في وضعها عندما كنت أعمل رئيسا لأركان جبهة قناة السويس في ذلك الوقت. ووثائقها موجودة في وزارة الدفاع» (مذكرات الجمسي ص 302). وهكذا يؤكد الجمسي ما قلته بأنه لم تكن هناك أي خطة هجومية عندما توليت رئاسة الأركان في مايو 1971.

ويؤكد أمين هويدي وزير الدفاع الأسبق ورئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق، والذي كان من المقربين لجمال عبد الناصر - تشككه في أقوال الفريق أول فوزي، فيقول في اجتماع تم مساء يوم 30/ 9/ 70 في مكتب وزير الحربية الفريق أول فوزي وحضره كل من السادة محمود رياض وزير الخارجية، وشعراوي جمعة وزير الداخلية، وحافظ إسماعيل رئيس أركان المخابرات العامة، وسامي شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية، ومحمد حسنين هيكل وزير الإرشاد، وأمين هويدي وزير الدولة، للوصول إلى قرار بشأن تجديد قرار وقف إطلاق النار الذي كان ينتهي في 17/ 10/ 1970. وقد سئل الفريق فوزي هل يناسبك من الناحية العسكرية أن تبدأ القتال على الفور، أم أنك تفضل أن يتاح لك المزيد من الوقت والاستعداد فرد على الفور: إذا منحت فرصة شهرين آخرين فإني أظن أن موقفي سيكون أحسن؛ إذ ستكون بطاريات الصواريخ في مصر العليا قد استقرت في موضعها وسأشعر بمزيد من الأمن، وعلى أي حال أنا جندي، وإذا صدر لي أمر مكتوب فإني سأنفذ ما تطلبه القيادة السياسية . ويستطرد أمين

هويدي فيقول وعلى أثر ذلك تقرر مد إيقاف إطلاق النار. ولم يعرض في هذا الاجتماع موضوع خطة 200 أو جرانيت أو عبور قناة السويس. كل ما كان معروضا هو استئناف حرب الاستنزاف مرة أخرى. ولم تكن قواتنا المسلحة مستعدة لذلك في هذا الوقت، لأن الصعيد بأكمله كان مكشوفا ضد الغارات المعادية (أمين هويدي: الفرص الضائعة ص 328 و 329).

شهادة الشهود الأقرب من المعلومة

يتفق كل الباحثين على أن الوثيقة هي المصدر الرئيسي للحقيقة. ولكن حيث إن تزوير بعض الوثائق هو احتمال وارد لا يمكن استبعاده فإن إجماع الشهود أو الغالبية العظمى منهم على صحة الوثيقة وصحة ما ورد فيها من معلومات لا بد أن يضيف بعدًا جديدًا للحقيقة. وعندما نتكلم عن الشهود فإننا نعني بذلك الأشخاص الذين تسمح لهم مناصبهم بأن يلموا بالمعلومة التي يدور البحث حول صحتها من عدمها. وإذا نحن طبقنا ذلك على المعلومة الخاصة بتطوير هجومنا نحو المضايق- فإننا نجد أن أكثر الناس إلمامًا بهذه المعلومة هم الآتون بعد حسب رتبهم ومناصبهم في أكتوبر عام 73:

الرئيس أنور السادات	رئيس الجمهورية
فريق أول أحمد إسماعيل علي	القائد العام للقوات المسلحة
فريق سعد الشاذلي	رئيس أركان حرب القوات المسلحة
لواء عبد الغني الجمسي	رئيس هيئة العمليات
لواء محمد علي فهمي	قائد قوات الدفاع الجوي
لواء محمد حسني مبارك	قائد القوات الجوية
لواء فؤاد ذكري	قائد القوات البحرية
لواء سعيد الماحي	قائد المدفعية
لواء فؤاد نصار	مدير المخابرات الحربية
لواء سعد مأمون	قائد الجيش الثانى
لواء عبد المنعم واصل	قائد الجيش الثالث

وفيما عدا اللواء عبد الغني الجمسي، فلم يذكر أحد من الآخرين أن التقدم إلى المضايق كان ضمن نوايانا في حرب أكتوبر. وبالإضافة إلى الأسماء المذكورة فقد كان هناك شخصان آخران قريبان من تلك المجموعة أدليا برأيهما في هذا الموضوع. أولهما هو السيد حافظ إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي وثانيهما هو المشير أبو غزالة.

يقول السيد/ حافظ إسماعيل في كتابه «أمن مصر القومي في عصر التحديات» تحت عنوان 10 - 13 أكتوبر، وقفة تعبوية، ما يلي «كانت قواتنا خلال المرحلة التي انتهت قد أتمت تحقيق الهدف المباشر. وكنت من خلال أحاديثى مع الفريق أول أحمد إسماعيل قبل نشوب الحرب أدرك أنه لا ينوى التقدم حتى الممرات الجبلية وأن ما جاء في تعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق.. إنما قصد به حث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رؤوس الكبارى على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر» (محمد حافظ اسماعيل/ أمن مصر القومى في عصر التحديات/ الطبعة الأولى ص 323).

ويقول حافظ إسماعيل إنه في الساعة الأولى من صباح يوم 21 من أكتوبر استدعاه الرئيس السادات، حيث أبلغه أنه قرر طلب وقف إطلاق النار غير المشروط بالانسحاب الإسرائيلي (المؤلف: لاحظ أيها القاري أن هذا التوقيت يعني أنه فعل ذلك بعد أن حضر مؤتمر القيادة في المركز 10 والذي امتد حتى منتصف الليل كما جاء في الفصل الرابع والثلاثين تحت عنوان «استدعاء رئيس الجمهورية إلى المركز 10»). ويستطرد حافظ إسماعيل فيقول: إن الموقف العسكري كان يحتم ضرورة تخفيف القوات في الشرق حتى يمكن توفير القوات اللازمة- وخاصة المدرعة- للعمل ضد الثغرة في الغرب. إلا أن الرئيس رفض أي اقتراح بسحب قوات من الشرق إلى الغرب (المرجع السابق ص 345).

ويستطرد حافظ إسماعيل في سرده للأحداث فيقول: «إن تقييم السادات للموقف كما شرحه لمساعدي الرئيس ونواب رئيس الوزراء ومستشار الأمن القومي بعد قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار أننا خسرنا يوم 14 أكتوبر 220 دبابة. وكانت هذه المعركة هي المقدمة للاختراق الإسرائيلي في منطقة

الدفرسوار. وأوضح أننا دخلنا الحرب لإقناع إسرائيل بأن الحرب لا تحل المشكلات وأننا كسبنا الاحترام بدلا من احتقار العالم لنا. ثم أضاف بأننا لانستطيع تحرير سيناء عسكريا» (المرجع السابق ص 348).

وعن انفراد السادات بالقرارات السياسية والعسكرية يقول حافظ إسماعيل في الصفحة 360 من المرجع السابق «لقد اختار السادات أن يواجه الموقف وحده. إذ إنه اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة. وربما لم يجد ضرورة الآن وحدة الأزمة تتصاعد أن يدعو رفاقه ومعاونيه. واختار أن يجتاز الأزمة وحده. لقد اختار أن يكون صاحب النصر عندما ننتصر. وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسئول عن تحول المعركة» (المؤلف: هذا ليس بصحيح.. فإنه أراد أن يلقي بمسئولية أخطائه على الفريق سعد الشاذلي كما جاء في كتابه البحث عن الذات).

كان وزير الدفاع الأسبق المشير أبو غزالة ضابطا برتبة عميد إبان حرب أكتوبر وكان يشغل منصب قائد مدفعية الجيش الثاني، وإذا كان هذا المنصب لم يكن يؤهله لكي يعرف كل أسرار الحرب.. إلا أنه من المؤكد أنه كان يؤهله لمعرفة بعض الأسرار التي على مستوى الجيش. فلو افترضنا أن القيادة العامة للقوات المسلحة كان في نيتها تطوير هجوم قواتنا يوم 9 من أكتوبر كما ذكر الجمسي فإنه كان يتحتم عليها إخطار قادة الجيوش المنوط بهم تنفيذ هذه النوايا. وإذا افترضنا أن اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني كان يعلم بهذه النوايا فمن المؤكد أنه كان سيطلع قائد مدفعيته العميد أبو غزالة على ذلك. وفي حديث له مع مجلة روز اليوسف نشر بتاريخ 26/ 3/ 94- ورغم استخدامه لغة دبلوماسية رفيعة- قام أبو غزالة بنقد شهادة الجمسي على أنها غير مقبولة وغير منطقية. يقول أبو غزالة «ولا يعقل أن تكون أفكار القيادة العامة غير معلومة لقادة الجيوش حتى تكون الجيوش مستعدة لتنفيذ هذه الأفكار. ولقد ذكر لي كثير من القادة أنهم لم يعلموا بأن هناك نية للتطوير إلا يوم 12 أكتوبر. وكان بهدف تخفيف الضغط عن سوريا أساسًا. وأنا لا أقول هنا إن ما قاله الجمسي ليس صحيحا فهو رأي ولا شك سليم. ولكن كان يجب أن يكون معلوما للقادة والقوات حتى تكون على استعداد تام لتنفيذ المهمة بكفاءة».

وبشهادة كل من حافظ إسماعيل، وأبو غزالة تصبح شهادة الجمسي هي النشاز الوحيد بين كل ما أدلى به القادة حول موضوع تطوير الهجوم نحو المضايق. ترى ما الذي دفع الجمسي إلى هذه الشهادة التي لم يؤيده فيها شخص مسئول واحدة؟! ثم ما هي الأسباب التي دفعت هيكل إلى أن يتغاضى عن شهادة عشرات المسئولين ويتبنى من دونهم جميعا شهادة الجمسي؟ ترى هل كان لرسالة السادات إلى كيسنجر يوم 7 من أكتوبر تأثير كبير على أفكار وآراء هيكل أكثر مما يجب وأنه وجد في رأي الجمسي ما يستند إليه لتأكيد أفكاره وشكوكه في السادات؟

رأي الخبراء

استعرض أمين هويدي ما جاء في تصريحات السادات وفي كتابه البحث عن الذات وما جاء في كتاب الشاذلي وما جاء في كتاب الجمسي وما جاء من تصريحات الفريق أول أحمد إسماعيل للصحافة قبل وفاته، وأضاف إلى ذلك توزيع القوات أثناء عملية عبور قناة السويس وانتهى في نهاية ذلك إلى القول بأن كل ذلك يثبت صدق ما ذهب إليه الشاذلي من أن الخطة لم تهدف على الإطلاق احتلال خط المضايق (أمين هويدي/ الفرص الضائعة ص 330- 339). ثم يستطرد بعد ذلك فيقول «وعلينا أن نلاحظ على السادات أنه كان يتبع الازدواجية في قراراته.. أي أن معظم قراراته كانت تآمرية بحيث يوافق على القرار ويصدره ولكنه ينفذ قرارا آخر حتى ولو تم ذلك من وراء مساعديه. وانه عندما اجتمع مع حافظ الأسد في برج العرب في أبريل 73 وأيقن أن الأسد لن يقاتل إلى جانبه ما لم يكن الهدف المشترك هو تحرير سيناء والجولان بالضغط المتزامن على إسرائيل، فإن السادات باعه خطة جرانيت 2 (الوصول بقواتنا إلى المضايق)، بينما كان ينوي تنفيذ خطة المآذن العالية». ثم يصل هويدي في استنتاجه إلى أن السادات كان يلعب على الأسد وأن الأسد كان يلعب على السادات (عندما اتصل بالاتحاد السوفيتي بعد بداية القتال لاتخاذ قرار بإيقاف النيران دون علم السادات).. أي أن الرئيسين كانا يلعبان على بعضهما البعض وليس مع بعضهما البعض (نفس المرجع السابق ص 349 و350).

انعقدت في القاهرة في الفترة ما بين 27 و 31 من أكتوبر 1975، ندوة دولية عن حرب أكتوبر شارك فيها 185 خبيرًا أجنبيًا ينتمون إلى 50 دولة. وقد قدم هؤلاء الخبراء11 بحثا قيما تناولوا فيها جميع جوانب حرب أكتوبر. وقد أشادت جميع هذه البحوث بعملية العبور الرائعة التي قامت بها قواتنا المسلحة. ولكنهم في نفس الوقت وجهوا نقدا لاذعا للقيادة العامة للقوات المسلحة إزاء تصرفاتها تجاه موضوعين رئيسيين: الأول هو تطوير هجومنا نحو المضايق، والأخير هو أسلوب التعامل مع الثغرة. وقد جاء في تعليق الخبير الأمريكي الكولونيل تريفور دي بوي ما يلي:

لا يستطيع أي جيش في العالم أن يدعي أنه كان باستطاعته أن يفعل أفضل مما فعله المصريون في تخطيط وإدارة اقتحام قناة السويس. أما القرار باستغلال النجاح والتقدم نحو المضايق فقد كان خطأ جسيمًا. ولنذكر جيدا أن أحد العوامل الرئيسية في الخطة المصرية، كان هو الاعتراف بالتفوق الكبير للسلاح الجوي الإسرائيلي، والتفوق المساوي له تقريبا في حرب المدرعات الخفيفة. لقد واجه قائدان مهمان في التاريخ نفس المشكلة التي واجهت المشير أحمد إسماعيل أحدهما هو الجنرال الأمريكي أندرو جاكسون في موقعه نيو أورليانز عام 1815، فقد حقق نصرا دفاعيا ضد أفضل قوات الجيش البريطاني. وبعد ذلك رفض بحكمة التحول للمطاردة بعد أن اتضح له أنها ربما تطيح بالنصر الذي أحرزه. نفس الشيء أيضا فعله الجنرال مونتجومري في معركة علم حلفا عام 1942 . إذ رفض بحذر إعطاء روميل فرصة للهجوم المضاد وتحويل هزيمته إلى انتصار. وعلى ذلك أقول إن أي هجوم مصري في 9 و10 من أكتوبر، أو بعد هذا التاريخ كان سيلقي نفس المصير الذي انتهى إليه الهجوم المصري يوم 14 أكتوبر، حتى وإن لم يكن سيحسم بنفس الطريقة.

قد يقول قائل ولماذا نفترض صحة رأي الخبراء الأجانب؟ وله الحق في ذلك إذا كان رأي الخبير الأجنبي يتعارض مع العلم العسكري ومع المنطق ومع إجماع آراء الخبراء الوطنيين أما إذا كان رأي الخبراء الأجانب مؤيدًا لوجهة نظر الغالبية العظمى من الخبراء الوطنيين، ومع العلم العسكري، فإن رأيهم في هذه الحالة يعتبر دعما إضافيا لصحة رأي القادة والخبراء الوطنيين.

يقول هيكل إنه شكل في الأهرام ما أطلق عليه «المركز رقم 11»، وإن هذا المركز كان يضم اللواءات طلعت حسن علي ومصطفي الجمل وحسن البدري. وأن هذا المركز كان مكلفًا بمتابعة مجرى العمليات عن بعد متحررين من ضغوط المعركة وأن يبعثوا بما يعن لهم إلى القيادة العامة للقوات المسلحة (هيكل أكتوبر 73 ص 437) إن مؤسسة الأهرام حرة في أن تنشئ مركزًا للدراسات الإستراتيجية وأن تطلق عليه ما تشاء من الأسماء ولكن مع احترامي لهؤلاء الأشخاص الذين جاء ذكرهم، ومع اعترافي بأنهم من خيرة الضابط إلا أنه لايمكن اعتبار هذا المركز التابع للأهرام بديلا عن المركز 10 التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة أو موازيا له. وماذا لو قامت مؤسسة أخبار اليوم بإنشاء مركز مثيل.. ثم ماذا لو تصورنا في ظل التعددية الحزبية الحالية أن صحيفة الشعب التابعة لحزب العمل المعارض قامت هي الأخرى بإنشاء مركز مثيل!! إن هذه المراكز مهما تعددت ومهما ضمت من ضباط ممتازين فإنها ستكون دائمًا في حاجة ماسة إلى المعلومات التي تتغير يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة والتي لايمكن متابعتها إلا من خلال مركز القيادة الرئيسي التابع للقوات المسلحة والذي كان يطلق عليه المركز 10.

وإني أذكر أن اللواء مصطفي الجمل قد زارنا في المركز 10 واقترح أن نقوم بتطوير هجومنا نحو المضايق. ولكنه لقي معارضة ورفضا من كل من الفريق أول أحمد إسماعيل ومن الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان. وقد أوضحت له بنفسي الأسباب التي تدعو إلى ذلك. وإن رفض الأخذ بتوصية اللواء مصطفي الجمل لا تعني - حاشا لله - الاستخفاف بها.. ولكنها كانت تعني ببساطة شديدة أنه هو وزملاؤه في مركز دراسات الأهرام لم يكونوا على دراية كاملة بموقف قواتنا وقوات العدو في اللحظة التي تقدم فيها باقتراحه.

يتبنى هيكل في كتابه الرأي القائل بأن قواتنا المسلحة كانت لديها القدرة على التقدم إلى المضايق يوم 9 من أكتوبر ولكنها لم تفعل ذلك. ويستشهد هيكل على صحة ما يقول بما سمعه من السفير السوفيتي فينوجراسرف والجنرال السوفيتي ساماخودسكي في الساعات الأولى من يوم 9 من أكتوبر (هيكل/ أكتوبر 73 ص

392 و 393). ويبدو أن هيكل قد وقع في خطأ التصور بأن صور الأقمار الصناعية السوفيتية كانت تصب أولاً بأول في السفارة السوفيتية، وأن خريطة الموقف التي شاهدها عند الجنرال ساماخودسكي كانت تبين توزيع قواتنا وقوات العدو حتى آخر لحظة.. حيث إن ذلك هو أبعد ما يكون عن الحقيقة، فقد كانت صور الأقمار السوفيتية تصل إلينا من موسكو برفقة ضابط سوفيتي حيث تسلم مباشرة إلى المركز 10، أما الجنرال ساماخودسكي فقد كان يزورنا في المركز 10 مرة في كل يوم لكي يحصل منا على المعلومات التي طرأت على الجبهة خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة.

وبالتالي فإن توصية السفير السوفيتي بتطوير هجومنا نحو المضايق يوم 9 من أكتوبر تتساوى مع توصية مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية في كونها تفتقر إلى المعلومات الصحيحة. وقد حصل هيكل على هذه الإجابة من الفريق سعد الدين الشاذلي عندما اتصل به الساعة الثالثة صباح يوم 9 من أكتوبر، كما حصل على نفس الإجابة من الفريق أول أحمد إسماعيل عندما اتصل به بعد ذلك بثلاث ساعات (المرجع السابق ص 394).

رأي العدو

في حديث تليفزيوني مع BCC بمناسبة مرور 50 سنة علي الصراع العربي الإسرائيلي قال الجنرال يسرائيل طال نائب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية إبان حرب أكتوبر: كنا مجتمعين في مكتب جولدا مائير رئيس الوزراء في الساعات الأولي من يوم 14 أكتوبر لمناقشة ما يجب علينا أن نتخذه تجاه الجبهة المصرية، كان غالبية الحاضرين يرون أنه علينا أن نتحول إلى الهجوم وكان لدينا القدرة علي تحقيق ذلك، وكنت أنا أعارض هذا الرأي وأرى أن ننتظر حتى يتقدم المصريون بقواتهم المدرعة في عمق سيناء ثم نقوم بتدمير دباباتهم في معارك بالدبابات ثم نتحول بعد ذلك إلي الهجوم المضاد بهدف عبور القناة . وفي أثناء هذا النقاش دخل علينا ضابط مخابرات ليبلغنا بأن المصريين يتدفقون عبر القناة استعدادًا للتحرك داخل سيناء.

وهذا يعني أن الإسرائيليين كانوا يشعرون أن لديهم القدرة علي تدمير قواتنا المدرعة ولكن الخلاف بينهم كان يدور حول أي الخيارين يتبعون: هل ينتظرون أن يتقدم المصريون داخل سيناء فيدمرونهم في معركة دبابات حيث يتفوقون هم في هذا المجال أم أنهم يبادرون بالهجوم. ولا شك أن الخيار الأول بالنسبة لهم هو الأفضل، ولكن يعيبه أن هذا الخيار مرهون بتصرف الطرف الآخر الذي قد تبين له خطورة هذا الحل فلا يقدم عليه فيضطرون في النهاية إلى اتباع الخيار الثاني بعد أن يكون قد مضى بضعة أيام وهذا يعني أننا المصريين قد قدمنا لإسرائيل الفرصة التي كانت تتمناها وهذا دليل قوي آخر علي أن قرار التطوير من جانبنا كان قرارًا خاطئًا.

تخفيف الضغط عن سوريا

حيث إن السادات لم يعلن قط أن الهدف الذي حدده للقوات المسلحة قبل الحرب كان هو الوصول إلى المضايق، وحيث إنه هو نفسه الذي أمر يوم 12 من أكتوبر بالتطوير نحو المضايق، وحيث إن هجومنا نحو المضايق يوم 14 من أكتوبر- تنفيذا لقرار السادات وعلى الرغم من المعارضة الشديدة من القادة العسكريين- قد فشل فشلا سريعا.. فإن السادات لجأ إلى تبرير هذا القرار الخاطئ بأن الغرض منه كان هو تخفيف الضغط عن الجبهة السورية. وهذا الادعاء هو أكذوبة كبرى من أكاذيب السادات الكثيرة، وقد سبق لي أن أوضحت ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث والثلاثين وهناك ثلاث حقائق تؤكد عدم مصداقية هذا التبرير وهي:

الحقيقة الأولى: هي ما ذكره السادات لهيكل مساء 11 من أكتوبر إذ قال «أنا مرتاح للموقف في سوريا.. السوريين تمكنوا من تثبيت الجبهة. والإمدادات تتدفق عليهم من الاتحاد السوفيتي، وقد وصلتهم اليوم حمولة 40 طائرة (يقصد طائرات انتنوف 22 حمولة كل منها 80 طنا). أحمد إسماعيل أول ما دخل كان عاوز يقول لي إن السوريين استطاعوا تثبيت الهجوم المضاد الإسرائيلي، فقلت له يا أحمد أنا عارف قبل ما تقول لي وأنا مطمئن» (هيكل/ أكتوبر 73 ص 427).

فإذا كان هذا هو رأي السادات مساء 11، فما الذي دفعه إلى إصدار الأمر صباح يوم 12 بالتطوير بحجة تخفيف الضغط عن الجبهة السورية؟ ما الذي حدث خلال العشر ساعات السابقة لاتخاذه هذا القرار؟

الحقيقة الثانية: هي لغة الأرقام. ففي يوم 12 من أكتوبر كان تحت تصرف قيادة الجبهة السورية 13 لواء مدرع عربي (8 سوري، 3 عراقي، 1أردني، 1مغربي) في مقابل 6 ألوية مدرعة إسرائيلي. نعم كانت الألوية المدرعة العربية قد تحملت بعض الخسائر، ولكن إذا أضفنا إلى عدد الدبابات الأسلحة المضادة للدبابات، فإن قدرة سوريا على صد الهجوم المضاد الإسرائيلي كانت مؤكدة، بل إن الموقف النسبي بين سوريا وإسرائيل على الجبهة السورية كان أفضل بكثير من الموقف النسبي بين مصر وإسرائيل على الجبهة المصرية، حيث كانت إسرائيل تحشد 8 ألوية مدرعة في مواجهة 10 ألوية مدرعة مصرية (اللواء المدرع الإسرائيلي 130 دبابة أما اللواء المدرع العربي فهو 90 دبابة).

الحقيقة الثالثة: فإنه طبقا لأصول العلم العسكري، وما تتمتع به إسرائيل من موقع مركزي بين الجبهتين المصرية والسورية مما يمكنها من العمل على خطوط داخلية، واضطرار الجبهتين المصرية والسورية إلى العمل في خطوط خارجية، وابتعاد الجبهتين عن بعضهما حوالي 250 كيلومترا، والتفوق الجوي الإسرائيلي الساحق.. فإن كلا من الجبهة المصرية أو الجبهة الشرقية لا تستطيع أن تخفف الضغط عن الأخرى، وقد أوضحت ذلك في تقرير قدمته بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية إلى مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته الثانية عشرة عام 71.

فإذا علمنا أنه لم يحدث على الجبهة السورية أي تغيير خلال العشر ساعات التي سبقت اتخاذ السادات القرار الخاص بتطوير هجوم قواتنا نحو المضايق.. وإذا افترضنا- كما تؤكد الأحداث وطبقا لما جاء في حديث السادات مساء يوم 11- أن الجبهة السورية كانت متماسكة وأبعد ما تكون عن الانهيار.. وإذا افترضنا أن القائد العام أحمد إسماعيل لا بد أنه أخطر السادات بالمخاطر التي سوف تجابه قواتنا أثناء تحركها، ويبدو ذلك جليا من الحديث الذي أدلى به أحمد

إسماعيل إلى هيكل بعد الحرب يوم 14 نوفمبر 1973.. إذا افترضنا كل ذلك فإنه يتحتم علينا أن نجيب عن السؤال المهم الذي يفرض نفسه وهو: لماذا إذن اتخذ السادات هذا القرار؟

لقد ذهب خصوم السادات إلى حد اتهامه بالخيانة وأنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية، وانه كان يتقاضى راتبا شهريا من CIA عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية. وهم يستندون في ذلك على ما نشر في الصحف الأجنبية عام 1978، ثم ما أكده الصحفي الأمريكي بوب ودورد Bob Woodward في كتابه الذي نشر في أغسطس 1987 (The Secret Wars of the CIA, Page 352)، والذي يعطي لهذا الكتاب الأخير أهمية خاصة هو أنه صدر بناء على أحاديث أجراها بوب ودورد مع المسترCaesy مدير وكالة المخابرات الأمريكية.

أما من ناحيتي فإني أعتقد أن ذلك كان يرجع إلى شوفينية كاذبة تولدت وتعظمت لدى السادات بعد نجاح قواتنا في عبور قناة السويس كرد فعل لما عاناه في طفولته البائسة. ويبدو ذلك جليا لمن يقارن بين ما جاء في كتابه البحث عن الذات. وبين حديثه مع هيكل مساء 11 أكتوبر 73. فهو يصف طفولته في كتاب البحث عن الذات «كنت أسير خلف جدتي صبيا أسمر ضئيل الجسم حافي القدمين يرتدي جلبابا تحته قميص من البفتة لا تفارق عيناه زلعة العسل.. ذلك الكنز الذي استطعنا الحصول عليه أخيرًا» (ص 11) وهو يشرح في الصفحات التالية كيف كان يخرج في الفجر ليشتغل بالطنبور في ري الأرض، وكيف كان يأخذ البهائم إلى الترعة لتشرب. وأنه عندما ذهب إلى المدرسة الثانوية عرف معنى الطبقة والفوارق وأنه كان يعيش تحت خط الفقر- أما في حديثه مع هيكل مساء يوم 11 أكتوبر فإنه يقول «بعثت اليوم للبكر (يقصد الرئيس العراقي حسن البكر) أطلب منه السماح باستخدام طيارة الردع تي يو من بغداد ضد إسرائيل بعث البكر يقول لي حاضر. حكمتك يا رب. كل الناس في العالم العربي بياخدوا مني دلوقتي أوامر.. أقول أي شيء يقولوا حاضر يا افندم». ولنا أن نتصور ما يمكن أن يحدثه هذا التطور الهائل في حياة وتفكير هذا الشخص. لا بد أن

شياطين الجن والإنس -قد يكشف لنا المستقبل عمن هم شياطين الإنس الذين تكالبوا عليه مساء يوم 11 أكتوبر- قد قالوا له «إن نجاح القوات المسلحة المصرية في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف قد جعل منك بطلا مصريًا.. فلماذا لا تستغل هذا الموقف لكي تصبح بطلا عربيا كصلاح الدين وغيره من القادة الأبطال».

وإذا علمنا أن السادات لم يخدم بالقوات المسلحة سوى ثلاث سنوات في الأربعينيات، وأنه ليس بقارئ وليس له أي ثقافة عسكرية، وأنه لم يتول أي قيادة ميدانية.. فإننا لا نتجنى عليه إذا وصفناه بالجهل. وإذا اجتمعت الشوفينية والجهل في شخص ما فهي لابد تؤدي إلى الكوارث. ولا شك أن علماء النفس هم أقدر مني على تحليل شخصية السادات والتوصل إلى الأسباب الحقيقية التي دفعته لاتخاذ قرار التطوير الخاطئ.

الصواريخ المضادة للطائرات

المشير محمد علي فهمي كان إبان حرب أكتوبر برتبة لواء وكان قائدا لقوات الدفاع الجوي. وقد أبلت قوات الدفاع الجوي بلاء حسنا خلال حربي الاستنزاف وأكتوبر 1973. ونظرا لضعف قواتنا الجوية التي من المفترض أنها تتحمل نصيبا من مسئولية الدفاع الجوي، فقد كانت نتيجة ذلك زيادة الحمل الملقى على عاتق قوات الدفاع الجوي، والذين عاشوا في مصر عام 1970 يعرفون ملحمة بناء قوات الدفاع الجوي، فبنهاية عام 1969 كان الدفاع الجوي قد انهار تماما وأصبحت الطائرات الإسرائيلية تقوم بغارات شبه يومية لا على الأهداف العسكرية فحسب بل على الأهداف المدنية في العمق أيضا (راجع الفصل العاشر).

وسافر جمال عبد الناصر إلى موسكو في يناير 70 وطلب من الاتحاد السوفيتي أن يشاركوا بقواتهم في الدفاع الجوي عن مصر. واستجاب الروس لطلب عبد الناصر وبدأت الإمدادات الروسية تصل إلى مصر خلال فبراير ومارس، وبحلول شهر أبريل كانت الوحدات السوفيتية قد أصبحت جاهزة

للقيام بمهامها القتالية. وقد بلغ عدد أفراد الوحدات السوفيتية في مصر حينئذ 6000 فرد، وكانت تشمل ما يلي:

80	طائرة ميج 21 بأطقمها.
37	كتيبة صواريخ سام 2، سام 3 بأطقمها.
1	فوج صواريخ سام 6.
4	طائرات ميج 25 بأطقمها.
1	سرب استطلاع وإعاقة إلكتروني.
1	وحدة سمالطا يمكنها إعاقة جهاز التوجيه في صواريخ هوك الإسرائيلية.
1	وحدة تاكان يمكنها إعاقة أجهزة التوجيه في الطائرات المعادية.
1	مجموعة رادارات مختلفة الأنواع.

كانت صواريخ سام 2 وسام 3 من النوع الثقيل الذي يستخدم في الدفاع الثابت وتحتاج إلى بناء قواعد وملاجئ من الخرسانة المسلحة.. كان العدو يشن هجمات يومية على المهندسين والعمال الذين يقومون ببناء هذه الملاجئ وفيما بين يناير وأبريل 1970 بلغ مجموع الغارات الجوية الإسرائيلية 3300 طلعة أسقط خلالها 8800 طن من المتفجرات، سقط خلالها بضعة آلاف من القتلى كان غالبيتهم من العمال الذين يقومون ببناء قواعد الصواريخ. وفي أواخر يونيو بدأ تحرك كتائب الصواريخ من القاهرة في اتجاه القناة وكان التحرك يتم على وثبات، وفي خلال أسبوعين وصل حائط الصواريخ إلى خط يقع حوالي 20 كيلومترا غرب القناة.

وفي عام 1977 نشر محمد علي فهمي كتابه «القوة الرابعة، تاريخ الدفاع الجوي في مصر». ولم يدع في كتابه أن التقدم نحو المضايق كان هو هدف القوات المسلحة في خطة الحرب ولكنه كان حريصا على ألا تتحمل قيادة قوات الدفاع الجوي مسئولية عدم إدراج التطوير في الخطة.. وأن عدم توافر كتائب الصواريخ خفيفة الحركة مثل سام- 6 بأعداد كافية كان هو أحد الأسباب الرئيسية لذلك. وهو يدافع عن وجهة نظره هذه بالنقاط التالية:

- تم إدخال تعديلات فنية على التنظيم والمعدات والتدريب لتسهيل عملية التحرك والاستبانة حتى أصبح من الممكن تجهيز موقع قاعدة الصواريخ في عدة ساعات (المؤلف: لم يذكر الأخ محمد علي فهمي عدد هذه الساعات ولكن على ما أتذكر فإنها كانت تستغرق ثمان ساعات أثناء التدريب وقت السلم وبدون أي تدخل من العدو. وهي مدة طويلة جدا لا تتناسب مطلقا مع سرعة المعركة الهجومية).
- إن قوات الدفاع الجوي دفعت فعلاً عددًا من كتائب الصواريخ إلى شرق القناة حينما قررت القيادة العامة للقوات المسلحة تطوير الهجوم شرقًا يوم 14 أكتوبر لتخفيف الضغط عن سوريا.

ومع احترامي لوجهة نظر الأخ محمد علي فهمي فإنني أذكِّره بما يلي:

1- في المؤتمر الذي عقد برئاسة الرئيس السادات في بيته بالجيزة في 2 من يناير 72 قال محمد علي فهمي «مشكلة الدفاع الجوي حاليا إني عاوز أحارب حرب هجومية بأسلحة دفاعية. الصواريخ الخفيفة الموجودة عندي من نوع ستريلا وقوتها التدميرية محدودة ومداها لايتعدى كيلو ونصف، السوفيت عندهم نوع متقدم ويمكن غير موجود عند الدول الغربية لأنه محمل على وسيلة نقل مجنزرة ويضرب على الكونتراست ولا يضرب بالانفرارد. بالوسائل الموجودة لا نقدر على توفير دفاع كافي أمام طائرات سكاي هوك وطائرات الفانتوم. ومن ناحية القيادة والسيطرة ليس لدي وسيلة اتصال مأمونة أثناء التحرك وهذا يضطرني إلى إرسال الإشارات بالشيفرة ومعنى هذا أخذ 20- 30 دقيقة علشان أوصل معلوماتي. العدو عنده إمكانات عالية جدا في التصنت والإعاقة والشوشرة اللاسلكية». (المؤلف: يلاحظ أن محمد علي فهمي لم يذكر إطلاقًا إمكان استخدام سام 2 وسام 3 في العمليات الهجومية. إننا نذكره بالوقت والخسائر التي تحملتها كتائب الدفاع الجوي أثناء تحركها من منطقة القاهرة وحتى 20 كيلومترًا غرب القناة في شهر يونيو 1970- فقد استغرق ذلك حوالي أسبوعين رغم أنه كان يتم فوق أرض تسيطر عليها قواتنا البرية سيطرة كاملة، وتستخدم الخطوط التليفونية المؤمنة في القيادة والسيطرة على هذه الكتائب أثناء تحركها وأثناء اشتباكها).

2- إن دفع عدد محدود من كتائب الصواريخ أثناء عملية التطوير يوم 14 أكتوبر إلى مسافة حوالي 5 كيلومترات شرق القناة لا ينهض دليلا على إمكان استخدام كتائب سام 2 وسام 3 في العمليات الهجومية، حيث أنها كانت تنتقل من مكان تسيطر عليه قواتنا البرية إلى مكان آخر تسيطر عليه أيضًا قواتنا البرية. وهذا الوضع يختلف تماما إذا كان على هذه الكتائب أن تفتح على مسافة تزيد على 15 كيلومترا شرق القناة.

3- الصواريخ المضادة للطائرات خفيفة الحركة لا تعني مجرد سرعة هذه الصواريخ في الانتقال من موقع مجهز يقع تحت سيطرة قواتنا البرية إلى موقع مجهز يقع أيضًا تحت سيطرة قواتنا، بل إنها تعني القدرة على القفل والتحرك بعد كل اشتباك حتى تتفادى هجمات طيران العدو ومدفعيته بعد أن يكون قد حدد مواقعها. وبالتالي فإنه تكون لها القدرة على مفاجأة طائرات العدو من مواقع متعددة.

4- إن الخسائر الفادحة التي تكبدتها قواتنا البرية أثناء عملية التطوير هي خير شاهد على عدم نجاح كتائب الصواريخ سام 2 وسام 3. كما أن قيام هذه الكتائب بإسقاط عدد من طائراتنا يدل على أن وسائل القيادة والسيطرة لدى تلك الكتائب كانت غير كافية.

5- إذا كان في إمكاننا دفع كتائب صواريخ من طراز سام 2 وسام 3 بمثل هذه السهولة التي يصورها الأخ محمد علي فهمي، فلماذا لم ندفع بكتيبة أو اثنتين من تلك الكتائب مع اللواء الأول مشاة عندما كلف بالتحرك ليلة 10/ 11 إلى سدر- حتى لا يتسبب طيران العدو في تشتت اللواء كما حدث؟

6- أذكِّر الأخ محمد علي فهمي بموقف هذه الكتائب بعد أن نجح العدو في اختراق مواقعنا في منطقة الدفرسوار، وبعد أن اهتزت سيطرتنا على الأرض التي تقع خلف الجيش الثالث حيث تتمركز كتائب الصواريخ. فإن افتقار هذه الكتائب لخفة الحركة قد حد كثيرا من فعاليتها.

7- وأخيرًا فلو أن صواريخ سام 2 وسام 3 يمكن استخدامها في العمليات الهجومية لما كانت هنالك ضرورة لاختراع الصواريخ المضادة للطائرات

الهجومية من طراز سام 4 وسام 6 أو من طراز الصواريخ التي طالب بها قائد قوات الدفاع الجوي في المؤتمر الذي عقد بمنزل الرئيس بالجيزة في 2 من يناير 1972.

تقدير الموقف العسكري على الجبهة المصرية

يقول الجمسي في كتابه يوميات حرب أكتوبر «كان من رأيي ضرورة استغلال الموقف لتطوير الهجوم شرقا طبقا للخطة دون أن نتوقف طويلا (يعني بعد العبور) حتى نحرم العدو من فرصة تدعيم مواقعه أمام قواتنا. وقد ناقشت الفريق أول أحمد إسماعيل في هذا الموضوع يوم 9 من أكتوبر خلال مقابلتين معه. فوجدت منه الحذر الشديد من سرعة التقدم شرقا. حيث كان يرى الانتظار لتكبيد العدو اكبر خسائر ممكنة من خلال أوضاع قواتنا في رؤوس الكباري قبل استئناف الهجوم. وكان الفريق أول أحمد إسماعيل يرى أيضًا أن القوات البرية القائمة بالهجوم ستتعرض بشدة للطيران الإسرائيلي في وقت لا تتمكن فيه المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوي من توفير الحماية الكافية لها. وأوضحت له أن استئناف هجومنا يترتب عليه التحام قواتنا مع قوات العدو، الأمر الذي يجعل تأثير السلاح الجوي المعادي الإسرائيلي أقل. وللحد من تأثير السلاح الجوي المعادي، يجب استغلال طاقة قواتنا الجوية التي أثبتت قدرتها ضد طيران العدو خلال الأيام الأربعة 6- 9 أكتوبر. وفضلا عن ذلك فإن صواريخ الدفاع الجوي خفيفة الحركة على الرغم من قلتها إلا أنها مؤثرة وفي الوقت نفسه يمكننا تحريك بعض كتائب صواريخ دفاعنا الجوي بطيئة الحركة على وثبات للأمام» (الجمسي/ يوميات حرب أكتوبر ص 150 و151).

وعلى الرغم من أن التطوير يتعارض تماما مع جوهر الخطة كما سبق أن أسلفنا، وكما اتضح من معارضة أحمد إسماعيل لهذا الرأي. إلا أننا حتى لو افترضنا جدلا بأنه حتى لو كان التطوير مقررا ضمن نوايانا فهل كان الموقف يوم 9 أو الأيام التالية يسمح بهذا التطوير؟ **لقد بنى الجمسي رأيه على ثلاثة افتراضات جميعها خاطئة.**

1- **الافتراض الأول**: هو أن قواتنا الجوية أثبتت قدرتها ضد طيران العدو خلال الأيام 6- 9 أكتوبر، وهذا الافتراض لا يؤيده عدد الاشتباكات الجوية وعدد خسائر الطرفين نتيجة هذه الاشتباكات.

2- **الافتراض الثاني**: هو قدرة الدفاع الجوي الصاروخي على حماية تقدم قواتنا داخل سيناء، وقد سبق أن ناقشت ذلك.

3- **الافتراض الأخير**: هو التحام قواتنا البرية مع قوات العدو البرية للحد من تأثير السلاح الجوي الإسرائيلي. ومع أن هذه التوصية بالالتحام تحمل اعترافا ضمنيا بعدم اطمئنانه إلى قدرة قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي على حماية قواتنا البرية، إلا أن هذا الافتراض هو أيضًا افتراض خاطئ لقد كان على قواتنا أن تتقدم حوالي 40- 50 كيلومترًا، خارج رؤوس الكباري؛ أي بعيدا عن مظلة الدفاع الجوي الثابتة والالتحام الذي يحد من قدرة القوات الجوية الإسرائيلية على التمييز بين دباباتنا ودبابات العدو، يعني الاقتراب منها إلى مسافة 500 متر فأقل.. فهل من المعقول أن القوات الجوية الإسرائيلية ستقف موقف المتفرج أثناء تحركها لمسافة 40- 50 كيلو مترا إلى أن يحدث الالتحام بين القوتين؟!

لقد مضت 30 سنة على هذه الحرب وإن حجم وتوزيع قواتنا وقوات العدو على الجبهة في كل يوم من أيام الحرب بات معروفًا، كما أن خسائرنا وخسائر العدو في كل معركة وفي كل يوم قد أصبح معروفًا.. فلماذا لا نقوم بإجراء تقدير موقف للجبهة المصرية عن كل يوم من أيام الحرب على ضوء المعلومات المؤكدة عن قواتنا وقوات العدو في كل يوم حتى تتبين الحقيقية. إن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق يكون من حقها الاطلاع على كل الوثائق واستجواب من تراه من الأشخاص، أصبح ضرورة وطنية؛ حتى يتعلم الأبناء والأحفاد الدروس المستفادة الصحيحة عن تلك الحرب المجيدة.

احتلال طريق المدفعية

يرى بعض النقاد أنه كان يجب علينا أن نعمق مواقعنا شرقي القناة حتى نحتل طريق المدفعية العرضي الذي تستخدمه القوات الإسرائيلية في تحركاتها

العرضية. وإلى أصحاب هذا الرأي نقول إن طريق المدفعية كان يمتد على مسافة حوالي 25 كيلومترا شرقي القناة، وإنه كان خارج مدى مظلة الدفاع الجوي؛ وبالتالي فإن احتلاله والاحتفاظ به كان سيترتب عليه زيادة انتشار قواتنا واتساع الفواصل بين تشكيلاتنا مما يعرضها للتطويق بواسطة قوات العدو.

وان احتلال خط دفاعي شرق القناة 10 - 15 كيلومترا هو أفضل من احتلال خط دفاعي على مسافة 25 - 30 كيلومترًا شرق القناة للأسباب التالية:

1 - يحتاج إلى قوات أقل نظرًا لوجود موانع مائية داخل هذا الخط (بحيرة التمساح والبحيرات المرة).

2 - يستند جناحه الأيمن على خليج السويس ويستند جناحه الأيسر على البحر الأبيض وبذلك يصعب على العدو تطويقه. أما خط المدفعية فإن جناحه الأيسر يستند على البحر الأبيض في حين أن جناحه الأيمن سيكون معلقا في الهواء وبالتالي يمكن تطويقه. وإذا أردنا أن يستند هذا الخط على خليج السويس فإن ذلك يعني إضافة حوالي 25 - 30 كيلومترا للخط الدفاعي. وسوف يؤدي ذلك إما إلى زيادة الفواصل بين التشكيلات فيسهل على العدو تطويق وحداتنا من الأجناب، وإما إلى احتلال الموقع الدفاعي على نسق واحد وبالتالي يصبح من السهل على العدو اختراقه.

موقفين متعارضين لأحمد إسماعيل

يقول هيكل «كان اختيار الفريق أحمد إسماعيل علي اختيارًا سليمًا. فهو من مدرسة نضج اقتناعها بأن القتال أصبح ضرورة سياسية وعسكرية وبالوسائل المتاحة لتحقيق هدف محدود أو محدد تتغير به المعادلة السياسية التي جمدت حل الأزمة» (هيكل/ أكتوبر 73 ص 296)، وكان هيكل قد ذكر قبل ذلك في الصفحة 267 من نفس المصدر السابق ما يلي «أصدر السادات تعليماته إلى الوزير الجديد الفريق أول أحمد إسماعيل بالاستعداد للعمل المسلح على الجبهة في شهر ديسمبر72 أي بعد أقل من شهرين من تولي الوزير الجديد مسئوليته الضخمة». وسافر احمد إسماعيل إلى سوريا خلال الفترة من 10 - 13 نوفمبر، وقدم بعد

عودته تقريرا إلى السادات نشره هيكل في الوثيقة رقم 41 وجاء فيه تكليف القيادة العامة للقوات المسلحة السورية بالتخطيط وإعداد القوات للعملية الهجومية على النحو التالي:

- الانتهاء من التخطيط وعرض الخطط في 15 من ديسمبر 72.
- استعداد القوات للعمليات الهجومية في 31 من ديسمبر 72.

والذي يثير الانتباه والتعجب في نفس الوقت أن هيكل لم يشر من قريب أو من بعيد إلى التقرير الذي كان أحمد إسماعيل قد بعث به -بصفته رئيس جهاز المخابرات العامة- إلى الرئيس السادات في يونيو 72. هذا التقرير الذي حذر فيها أحمد إسماعيل من أن تقوم القوات المسلحة بأية عملية هجومية لأسباب متعددة أهمها هو ضعف قواتنا الجوية، وضعف إمكاناتنا في الدفاع الجوي الصاروخي ذاتي الحركة. هذا التقرير الذي دعا السادات مجموعة مصغرة من القادة لمناقشته يوم 6 من يونيو 1972 في استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية (راجع الفصل الثامن عشر لمعرفة تفاصيل هذا المؤتمر وتعليق الشاذلي بأنه يجب علينا أن نخطط لمعركة هجومية محدودة في ظل تفوق جوي معاد).

وإذا كان السادات قد أعلن في مؤتمر القناطر الخيرية في 6 يونيو 1972 أنه يجب علينا ألا نقوم بأية عملية هجومية إلا بعد أن يكون لدينا قوة الردع، أي يكون لدينا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو، فكيف يمكن أن يتحول هذا الموقف إلى نقيضه بعد خمسة أشهر.. رغم أنه لم يحدث خلال هذا الفاصل الزمني أي تغيير في القوى العسكرية النسبية بيننا وبين العدو؟

رسالة السادات إلى كيسنجر

لقد آثار هيكل ضجة كبرى حول الرسالة التي أرسلها السادات إلى كيسنجر يوم 7 أكتوبر والتي قال فيها «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباك أو توسيع مدى المواجهة» ومع أني لم أعلم بهذه الرسالة إلا بعد نشرها في جريدة الأهالي بتاريخ 18 من مايو 83. ومع أني كنت سأعترض على إرسال مثل هذه الرسالة إذا أخذ رأيي قبل إرسالها. أما وقد أصبحت هذه الرسالة تاريخًا، فإني وإن

كنت أدينها إلا أني في الوقت نفسه لا أعتقد أنها تستحق كل هذه الضجة التي أثارها هيكل حولها. إلا إذا كانت واحدة من بينات أخرى تثبت أن السادات كان يتآمر ضد أمن و سلامة الوطن.

يقول هيكل في تعليقه على هذه الرسالة «كانت هذه هي أول مرة في التاريخ كله يقول فيها طرف محارب لعدوه نواياه كاملة ويعطيه من التأكيدات ما يمنحه حرية في الحركة السياسية والعسكرية على النحو الذي يراه ملائما له». ومع قناعتي بأن هذه الرسالة ستصل إلى إسرائيل، إلا أنني لا أعتقد أن إسرائيل ستفترض أن هذه الرسالة تمثل نوايانا المستقبلية بصفة مؤكدة.. إذ ليس من الممارسات السياسية والعسكرية أن يصدق القادة كل ما يعلنه الأعداء من تصريحات ورسائل. وعن نفسي فلو قيل لي إن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل قالت كذا، أو إن موشي دايان وزير الدفاع قال كذا فإن أول ما يتبادر إلى ذهني وأتوقعه من إسرائيل هو عكس ما يقولون اللهم إلا إذا كانت لدي قناعة مؤكدة أن المتكلم أو صاحب الخطاب هو عميل مضمون.

إن القادة السياسيين والعسكريين - إذا استبعدنا ما يصلهم من معلومات عن طريق الجواسيس والعملاء- لا يتخذون قراراتهم بناء على التصريحات التي تصدر عن أعدائهم، أو التي تصلهم عن طريق تدخل طرف ثالث، ولكنهم يتخذون قراراتهم بناء على ما تسجله وسائل الاستطلاع والرصد والتصنت السلكي واللاسلكي والإلكتروني والبشري، وبناء على ما تسفر عنه نتائج تقدير موقف العدو على ضوء إمكاناته الحقيقية وليس بناء على ما يعلنه ويدعيه.

الفصل

الأربعون

40

أسلوب التعامل مع ثغرة الدفرسوار

«لا نشارك الآخرين جريمة التستر على الأخطاء التي تجري، فالأخطاء ليست عيبا. ولكن التستر عليها جريمة في حق الأمن القومي للوطن».

أمين هويدي

رئيس جهاز المخابرات الأسبق ووزير الدفاع الأسبق

الفرص الضائعة / ص 496

«في تقديري كان الشاذلي على حق عندما اقترح مساء يوم 20 سحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق لإعادة التوازن المختل إلى الجبهة. ولم يكن سحب هذه الألوية المدرعة وربما أكثر منها يسبب أية خطورة في الشرق».

أمين هويدى

المصدر السابق/ ص 486 **و** 493

«يبدو أن القادة المصريين أخذوا على غرة بالعبور الإسرائيلى. وتصرفت الرتب العليا وكأن على أعينهم غشاوة وتمزقت الهجمات المضادة شر ممزق. بل بدا وكأن القائد العام يفتقر إلى احتياطي عام».

الخبير السويدي

الليفتنانت جنرال ستمج لوفجرين

الندوة الدولية عن حرب أكتوبر بالقاهرة 1975

الحدود بين الجيوش والمناطق

كثر الحديث بعد الحرب عن أنه كان هناك فاصل بين الجيشين الثاني والثالث، وأن الإسرائيليين استغلوا وجود هذا الفاصل غير المؤمن فنفذوا من خلاله إلى الضفة الغربية للقناة. كان السادات هو أول من أطلق هذه الفرية ليغطي بها قراره الخاطئ بالتطوير الذي ترتب عليه دفع الفرقتين المدرعتين الرابعة والحادية والعشرين من غرب القناة إلى شرقها، ثم قراره الخاطئ الآخر برفض إعادة هاتين الفرقتين إلى مواقعهما غرب القناة بعد فشل هجومهما يوم 14 أكتوبر. وعن طريق السادات نقلت وسائل الإعلام المحلية والعالمية هذه المعلومة، وافترض المحللون العسكريون صحة هذا الخبر عند تقييمهم لموقف القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. ولكن هذه الفرية التي أطلقها السادات، هي أبعد ما تكون عن الحقيقة، فقد كانت الجبهة مؤمنة- طبقا للخطة- من البحر الأبيض شمالاً حتى خليج السويس جنوبًا، ولم يكن هناك متر واحد لا يقع تحت مسئولية إحدى القيادات. فقد كانت مسئولية قطاع بور سعيد تمتد من البحر الأبيض حتى القنطرة (خارج)، وكانت مسئولية الجيش الثاني تمتد من القنطرة (داخل) حتى الدفرسوار (ساحل)، وكانت مسئولية الجيش الثالث تمتد من جنوب الدفرسوار بحوالي عشرة كيلومترات حتى ميناء الأدبية على خليج السويس (داخل)، ثم كانت مسئولية منطقة البحر الأحمر من جنوب الأدبية بحوالي عشرة

كيلومترات حتى أقصى الجنوب. وبالتالي فإن منطقة الدفرسوار كانت تدخل- بصفة مؤكدة- ضمن مسئولية الجيش الثاني (راجع الخريطة رقم 2).

ولكن هذا لا يعني مطلقًا أنه يتحتم على كل قائد أن يحتل بقواته كل متر من المواجهة التي تقع في نطاق مسئوليته، حيث إن ذلك لا بد أن يؤدي إلى أن يصبح ضعيفا في كل مكان. ويتعارض ذلك مع مبدأ مهم من مبادئ الحرب وهو مبدأ الاقتصاد في القوة، وبالتالي فإن وجود ثغرات غير محتلة بالجنود بصفة دائمة بين التشكيلات وبين الجيوش يعتبر أمرًا طبيعيًا، وذلك بشرط أن يقوم القادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين هذه الثغرات. ويكون التأمين عادة برقابة هذه الثغرات بعدد من الدوريات الثابتة أو المتحركة أو الجوية، والاحتفاظ باحتياطي من القوات ومن النيران للتصدي للقوات المعادية إذا ما قامت بالمرور من تلك الثغرات. وبصرف النظر عما اتخذته قيادة الجيشين الثاني والثالث من إجراءات لتأمين الثغرات التي بين تشكيلاتها وتلك التي في أماكن لا تشكل طريقًا محتملاً لاقتراب العدو (البحيرات المرة على سبيل المثال)، فقد اتخذت القيادة العامة للقوات المسلحة إجراءات إضافية لتدمير أي قوات للعدو قد تنجح في اختراق مواقع الجيشين الثاني والثالث وقطاع بور سعيد.

وقد تصورنا عند وضع الخطة أن العدو قد ينجح في اختراق مواقعنا في واحدة أو اثنتين من ثلاث نقاط محتملة. وكانت الدفرسوار هي واحدة من تلك النقاط الثلاثة، وعلى الرغم من أن هذه النقاط الثلاثة كانت مؤمنة بالقوات من الشرق بكثافة (كانت الفرقة 16 مشاة تؤمن منطقة الدفرسوار بقوة من شرق القناة)، إلا أننا لم نستبعد مطلقا احتمال نجاح العدو في اختراق مواقعنا في أي من تلك النقاط الثلاثة إذا ما ركز هجومه عليها. ولذلك فقد قامت القيادة العامة بالاحتفاظ بالفرقتين المدرعتين الرابعة والحادية والعشرين وبعض الوحدات الأخرى في النسق الثاني للجيوش. وكانت هذه القوات مكلفة بواجب تدمير أي عدو قد ينجح في عبور القناة إلى الغرب، بل إن هذه القوات قامت بتنفيذ مشروعات تدريبية لتنفيذ هذا الواجب على نفس الأرض التي سوف تقاتل عليها حتى أصبح تنفيذ هذا الواجب وكأنه طابور تدريب تكتيكي يعلم كل ضابط وجندي تفاصيله.

ولكن القرار السياسي الخاطئ بضرورة تطوير الهجوم نحو المضايق- والذي سبق أن شرحته بالتفصيل في الفصل السابق، والذي ترتب عليه دفع الفرقة 21 مدرعة، والفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء في عملية التطوير- حرم القيادة العامة للقوات المسلحة من أي احتياطات فعالة يمكن أن تتصدى لأية عملية اختراق يقوم بها العدو لمواقعنا شرق القناة. كان القرار السليم- طبقا للموقف وطبقا لأصول العلم العسكري- هو أن نسحب الفرقتين المدرعتين الرابعة والحادية والعشرين بعد فشل هجومنا يوم 14 إلى مواقعهما الأصلية غرب القناة لنعيد الاتزان إلى مواقعنا الدفاعية. ولكن أحمد إسماعيل المصاب بعقدة هزيمة 67 عارض هذا الاقتراح على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود (راجع الفصل الثالث والثلاثين)

المناورة بالقوات

المناورة بالقوات هي مبدأ مهم جدا من مبادئ الحرب، ويندر إن لم يكن من المستحيل كسب أي حرب دون تطبيقه. والمناورة بالقوات في العلم العسكري تعني أن يقوم القائد بتحريك قوات قبل وأثناء المعركة من مكان إلى آخر، حيث تستطيع من موقعها الجديد أن تحقق نجاحا أكبر في القتال. ففي العمليات الهجومية يستطيع القائد الذي يطبق هذا المبدأ استغلال الفرص التي قد تظهر له أثناء القتال نتيجة سوء توزيع العدو لقواته في الدفاع أو نتيجة بطء حركتها، فيدفع قواته في الاتجاهات الضعيفة حيث يمكن اختراق خطوط خصمه الدفاعية والوصول إلى مؤخرته. ويستطيع القائد أن يحقق هذا المبدأ أيضا في المعارك الدفاعية، فهو يستطيع أن يتظاهر بالضعف في قطاع معين سواء بالتقهقر أمام خصمه في قطاع من الجبهة، أو بأن يترك ثغرة غير مؤمنة بين جناحيه تغري المهاجم على المرور خلالها بغية الوصول إلى مؤخرة القوات المدافعة.. فإذا ما نجح القائد المدافع في استدراج خصمه إلى منطقة القتل التي يريدها انقضت عليه قواته من الأمام والخلف والأجناب لإبادتها. فالمناورة بالقوات إذن شيء والانسحاب شيء آخر؛ فالأولى هي الاستمرار في القتال في مكان آخر أما الثانية فهي التخلص أو الهروب من المعركة.

وقد بين القرآن العظيم الفرق بين المناورة بالقوات والانسحاب في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ١٥ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ١٦ ﴾ (16-15 الأنفال) ومن يولهم الأدبار معناها الانسحاب من القتال، أما التحرف للقتال أو التحيز إلى فئة فهو ما يطلق عليه اليوم في العلم العسكري مبدأ المناورة بالقوات.

لقد كان الخلاف الرئيسي بيني من جانب وبين السادات وأحمد إسماعيل من الجانب الآخر يدور طول فترة الحرب حول تطبيق هذا المبدأ. واشتد الصراع بيني وبينهما بصفة خاصة خلال الأيام من 15 وحتى 20 من أكتوبر. ومنعا للتكرار فأرجو مراجعة الفصلين 33 و 34.. حيث إني سأقتصر في هذا الفصل على الرد على ما كتبه النقاد بعد صدور هذا الكتاب.

كنت حريصًا منذ البداية على أن نستغل خفة حركة وقوة نيران قواتنا المدرعة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بها في الاحتياطات والأنساق الثانية للجيوش وألا نستخدمها إلا في المراحل الأخيرة والحاسمة للحرب، وبعد أن تتحطم قوات العدو المدرعة على صخرة دفاعاتنا شرق القناة هذه الصخرة التي كانت تتكون من 5 فرق مشاة تستطيع كل منها -بما لديها من دبابات، وأسلحة مضادة للدبابات تدخل في تنظيمها العضوي - صد هجوم تقوم به ثلاثة ألوية مدرعة قوامها 360 دبابة. فقد كان يدخل ضمن تنظيم كل فرقة مشاة ما يلي من الأسلحة:

4	كتيبة دبابات (124 دبابة).
1	كتيبة BMP (40 قطعة).
1	كتيبة قواذف صواريخ موجهة مالوتكا (36 قطعة).
1	كتيبة مدفعية مضادة للدبابات 85 ملليمتر (36 قطعة).
90	مدفع ب10 و ب 11 مضاد للدبابات.
459	قاذف صاروخي قصير المدى (ر. ب. ج).
3	كتائب هاون 120 ملليمتر (36 قطعة).

3 كتائب مدفعية 100 ملليمتر (36 قطعة).

3 كتائب هاوتزر 122 ملليمتر (36 قطعة).

ولذلك فإن خطة الهجوم الأصلية (المآذن العالية) لم تكن تتضمن تدعيم الفرقة المشاة أثناء عملية اقتحام قناة السويس بأي وحدات مدرعة، بل أنها كانت أيضا لا تتضمن كتيبة BMP حيث إن هذه الوحدة لم تدخل ضمن تنظيم الفرقة المشاة إلا قبل بدء حرب أكتوبر ببضعة أشهر (تم التعاقد على توريد هذه الكتائب فقط في مارس 1973، ووصلت بعد ذلك ببضعة أشهر).

بعد أن تولى أحمد إسماعيل منصب القائد العام للقوات المسلحة، طلب منه السادات أن يضمن سرعة احتلال القنطرة شرق، حيث إنه يريد أن يستغل تحريرها سياسيا. وبناء عليه أمر أحمد إسماعيل بأن تدعم الفرقة 18 مشاة التي تقع مدينة القنطرة شرق في قطاعها بلواء مدرع. ثم عاد السادات بعد ذلك فطلب منه أيضا ضرورة سرعة تأمين مدينتي السويس والإسماعيلية من الشرق فأمر أحمد إسماعيل بتدعيم كل من الفرقة 19 مشاة التي تقع السويس في قطاعها والفرقة 16 مشاة التي تقع الإسماعيلية في قطاعها بلواء مدرع. وبعد ذلك اشتكى قائدا الفرقتين المشاة السابعة والثانية، من أن هذا التوزيع سيكون دعوة للعدو لكي يركز هجومه عليهما من دون فرق المشاة الأخرى فأمر أحمد إسماعيل بتدعيم كل منهما بلواء مدرع. ومع أن توزيع نصف قواتنا المدرعة بهذا الأسلوب يعتبر استخداما سيئا لخصائص القوات المدرعة، إلا أنه كان من الممكن التغاضي عنه مؤقتا على أساس أن هذه الألوية المدرعة سوف تسحب من فرق المشاة وتعود إلى مواقعها غرب القناة بعد أن تنجح فرق المشاة في تجهيز مواقعها الدفاعية. وكان من الممكن أن يحدث ذلك اعتبارًا من يوم 10 من أكتوبر. ولكن كما سبق أن أوضحنا فقد اتخذ يوم 12 من أكتوبر قرار بدفع باقي الفرقة 21 مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء، وبالتالي فإنه بحلول يوم 14 أكتوبر كان قد أصبح لنا في الشرق 7 ألوية مدرعة. ولم يبق في غرب القناة خلف الجيشين الثاني والثالث سوى لواء مدرع واحد من الفرقة الرابعة المدرعة. وكان يتمركز في منطقة القاهرة لواء مدرع بالإضافة إلى لواء مدرع الحرس الجمهوري.

وثار الخلاف مرة أخرى بيني وبين أحمد إسماعيل يوم 15 من أكتوبر عندما اقترحت سحب الفرقتين المدرعتين الرابعة والحادية والعشرين المدرعة إلى مواقعهما السابقة غرب القناة، ثم تجدد الخلاف يوم 16 من أكتوبر بعد حدوث الثغرة عندما طالبت بسحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء25 مدرع من الشرق لضرب وتصفية الثغرة من الغرب، ثم بلغ الخلاف بيني وبين السادات ذروته ليلة 20/ 21 من أكتوبر عندما طالبت بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق إلى الغرب.

رأي النقاد

- يقول **أمين هويدي** عن اقتراح الشاذلي ليلة 20/ 21 أكتوبر سحب أربعة ألوية مدرعة ما يلي «وفي رأيي فإن اقتراح الشاذلي- كما سبق أن أوضحت في كتابي كيسنجر وإدارة الصراع الدولي- كان أحسن اقتراح عملي متاح في تلك الظروف الحرجة: إن تعليق جمال حماد بالقول بأن الموقف التكتيكي المتردي الذي أصبحت فيه قواتنا يجعل من المستحيل على أي إنسان أن يهتدي إلى حل سليم مهما كانت عبقريته يعني التسليم بالأمر الواقع، وهو ما رفضه الشاذلي. وكان اقتراح الشاذلي فيه مخاطرة مقبولة لأنه لا قتال دون مخاطرة وكان تنفيذ الاقتراح سيطيل أمد القتال، ويكبد العدو مزيدًا من الخسائر التي كان من الصعب عليه الاستمرار في تعويضها حتى في ظل وجود الجسر الجوي الذي أعدته الولايات المتحدة» (أمين هويدي/ الفرص الضائعة/ ص 493).
- ويعلق **حافظ إسماعيل** على الموقف في الساعات الأولى من يوم 21 من أكتوبر عندما قرر السادات طلب وقف إطلاق النار بما يلي «كان الاختراق الذي حدث في الجبهة العسكرية منذ 16 من أكتوبر قد تطور الآن بحيث أصبحنا اليوم نواجه هجومًا إسرائيليًا مضادًا واسع النطاق يستهدف عزل قواتنا في شرق القناة، وكان مثل هذا التقييم يقتضي تثبيت القوات الإسرائيلية في غرب القناة تمهيدا للقضاء عليها. ولتحقيق ذلك كان من الضروري تخفيف رؤوس الكباري في شرق القناة حتى يمكن

توفير القوات اللازمة وخاصة المدرعة للعمل في غرب القناة ضد منطقة الثغرة في الدفرسوار، مع استمرار الحفاظ على مراكزنا في الشرق بصفة فعالة. إلا أن رفض الرئيس أي اقتراح بسحب قوات من الشرق إلى الغرب- بينما كانت قواتنا المتوافرة في غرب القناة أضعف من أن تتمكن من تثبيت القوات الإسرائيلية داخل منطقة الاختراق- جعل من المحتم القبول بوقف إطلاق النار قبل أن تتمكن القوات الإسرائيلية من الانطلاق من منطقة الدفرسوار فتدمر النجاح الذي تحقق.. واحتمال التسوية السياسية المرضية» (محمد حافظ إسماعيل/ أمن مصر القومي في عصر التحديات/ ص 345).

- يقول **الكولونيل تريفور دي بري** ما يلي «كان رد الفعل المصري للعبور الإسرائيلي في منطقة الدفرسوار بطيئا. وما من شك في أن هجوما مضادا رئيسيا من جانب مصر يوم 16 بل ويوم 17 من أكتوبر كان يمكن أن يحطم قوة شارون على الشاطئ الغربي لأنها كانت تتألف من أقل من لواءين» (الندوة الدولية لحرب أكتوبر/ القطاع العسكري/ ص 49).

- يقول **الليفتنانت جنرال ستيج لوفجرين** ما يلي «لقد أثبتت القوات المسلحة المصرية قدرتها على إعداد وتنفيذ هذه العملية المعقدة التي هي عبور قناة السويس. ولكن عندما أصبحت الحرب متحركة، ولم تعد تتبع سيناريو معدا من قبل. حاق بالمصريين أسوأ ما فيها. ويبدو أن القادة على جميع المستويات أخذوا على غرة بالعبور الإسرائيلي. وتوقفت البيانات، وتصرفت الرتب العليا وكأن على أعينهم غشاوة وتمزقت الهجمات المضادة شر ممزق. بل بدا وكأن القائد العام يفتقر إلى احتياطي عام» (المصدر السابق/ ص 85).

- يقول **الكولونيل إدجار أوبالانس** وهو يتحدث عن الموقف ليلة 21 من أكتوبر ما يلي «وعلى الضفة الغربية للقنال كان هناك افتقار للسيطرة والقيادات ويبدو أن المستويات العليا من القيادة المصرية أصيبت بحالة من الشلل» (المصدر السابق/ ص 185).

الدفرسوار ليست معركة تليفزيونية

- يقول أمين هويدي «لا يجوز أن نسمي ما قام به العدو من اختراق لثغرة الدفرسوار أنه مجرد معركة تليفزيونية كما أطلق عليها الرئيس السادات أو مجرد قصة جسدتها وسائل الإعلام الإسرائيلية مستغلة عبور بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة لإبراز نجاح إسرائيل في هذه المعركة وأنه كان من الواجب مقاومة ذلك بخطة دعائية مضادة كما كتب الجمسي في مذكراته. هذه معالجة سيئة لأمور تتعلق بأمننا القومي. فعلاوة على ما في هذا الأسلوب من استخفاف بالرأي العام وافتئات على الحقائق التاريخية، فهو أيضا تهديد لقواتنا المسلحة وتغطية لسلبياتها بما يسمح للسوس بأن ينخر في عظامها» (أمين هويدي/ الفرص الضائعة/ ص 437)

ويقول أمين هويدي في مكان آخر «فليس صحيحا أو ليس في صالح مصر أو جيشها أن يسمي الجمسي ما حدث «قصة الثغرة»، وهي التي نقلته أحداثها في فجر أحد الأيام السوداء في تاريخ مصر من موقعه تحت الأرض في المركز 10 إلى إحدى الخيام عند الكيلو 101 طريق السويس- القاهرة، ليجري هو وحفنة من الضباط أول محادثات مباشرة مع إسرائيل» (نفس المصدر السابق ص 472).

وفي تعليقه على ما جاء في صفحة 436 من مذكرات الجمسي التي يقول فيها إن القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة تحولت من سلاح تضغط به علينا إلى رهينة نضغط بها نحن على إسرائيل ومصدر استنزاف لأرواح ومعدات واقتصاد إسرائيل، يقول أمين هويدي بسخرية «أذكّر الجمسي بما قاله في مذكراته في صفحة 481 بان إسرائيل كانت تتحكم في السماح بإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس. وأذكّره بما قاله من أن عينيه اغرورقتا بالدموع عندما وافق السادات يوم 17/ 1/ 74 على اتفاقية فض الاشتباك نظرا لما حوته من شروط مهينة. ولأول مرة نسمع أن الفريسة- كما يصور الجمسي موقف إسرائيل على الضفة الغربية-

هي التي بيدها السماح بمرور الأكل للصياد. ولأول مرة أيضا نسمع أن الفريسة يمكنها الضغط علي الصياد حتى تبكيه» (المصدر السابق ص 525).

- وعن لهفة المصريين على وقف إطلاق النار طبقا للشروط الإسرائيلية- مما يعكس سوء موقفهم العسكري- يقول دايان «حضر نائب سيلاسفو كبير المراقبين الدوليين لمقابلتي في القدس، وأخبرني بأنه تلقى برقية من القاهرة تقول إن رد المصريين على شروطنا الثلاثة لقبول وقف إطلاق النار أنهم موافقون موافقون موافقون. وسألته عما إذا كان المصريون كرروها ثلاث مرات فأجابني بأنها أربعة» (أمين هويدي/ الفرص الضائعة ص 472).

- وفي أثناء المقابلة التي تمت بين الرئيس السادات والمستر كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، بعد ظهر يوم 17/ 10، حاول السادات أن يقلل من أهمية الثغرة فقال له كوسيجين «إن صديقنا السادات يقلل من الخطر الذي تواجهه القوات المصرية. وأنا مضطر لأن أوضح أمامه الحقيقة حتى يستطيع أن يقيم حساباته على أساس سليم». ثم وضع كوسيجين أمام السادات 18 صورة التقطتها الأقمار الصناعية السوفيتية تظهر فيها قوات للعدو التي في غرب القناة وعلق كوسيجين على تلك الصور بما يلي: «هذه الصور تظهر أنه حتى ساعة التقاطها ظهر اليوم، كان لإسرائيل في الغرب 760 قطعة مدرعة ما بين دبابات وعربات مصفحة. وهذه قوة كبيرة وتطويرها ما زال مستمرًا» (مقال هيكل بالأهرام يوم 6/ 12/ 93 عن السلاح والسياسة).

- وقد كشف الأستاذ حسنين هيكل في صحيفة الأهرام يوم 11/ 12/ 93 عن سر جديد فيما يتعلق بموقف السادات تجاه الثغرة (الحلقة التاسعة من مقالات هيكل عن كتابه السلاح والسياسة)، تقول الوثيقة التي نشرها هيكل: أن حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات لشئون الأمن القومي، أرسل برقية يوم 2 من نوفمبر إلى وزير الخارجية إسماعيل فهمي

الذي كان موجودا حينئذ في واشنطن، يلح فيها على مطالبة كيسنجر بأن يقدم ضمانا تتعهد فيه أمريكا بألا تقوم إسرائيل بأية عمليات عسكرية ضد القوات المصرية في الضفة الغربية من قناة السويس. وأن كيسنجر إمعانا في إذلال مصر، ورغبة منه في انتهاز هذا الموقف كتب خطابا لا يلزم أمريكا بشيء بل يمكن أن يعطيها ورقة تضغط بها على السادات للحصول منه على تنازلات في مقابل وعود - مجرد وعود لا توجد أي نية صادقة لتنفيذها- بأن تكبح جماح إسرائيل.

- تقول برقية إسماعيل فهمي إلى الرئيس السادات «بعد حوار طويل سلمني كيسنجر الضمان المكتوب. وكان يود في أول الأمر عدم توقيعه بالحروف الأولى. ثم وقعه. وأضاف ضاحكًا بأنه يرجو ألا ينشر الضمان في الأهرام. ويشير الضمان إلى أنه اتصالاً بأي اتفاق يتم بين مصر وإسرائيل بخصوص تنفيذ الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم 338، تضمن الولايات المتحدة أنها ستفعل أقصى ما تقدر عليه لمنع عمليات عسكرية هجومية تقوم بها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية ضد القوات المصرية أثناء وجود القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وكان الضمان مكتوبا بالآلة الكاتبة وعلى ورقة بيضاء ليست الأوراق التي تحمل في أعلاها اسم وزارة الخارجية الأمريكية، كما أن كيسنحر لم يوقعه بالحروف الأولى الكاملة وهي HAK هنري ألفريد كيسنجر كما هو متعارف عليه دبلوماسيا بل إنه وقعه بحرفين هما H.K » (هيكل/ أكتوبر 73/ وثيقة رقم 127/ ص 869).

ولعل الأخ الجمسي يقتنع- بعد أن يقرأ كل ذلك- أن اختراق العدو لمواقعنا لم يكن معركة تليفزيونية - كما كان يدعي السادات- وأن قوات العدو غرب القناة لم تكن رهينة.. بل إن الجيش الثالث هو الذي كان رهينة في يد إسرائيل وفي يد كيسنجر. ولعل الجمسي يقتنع أيضا أن السادات كانت له سياسة ذات وجهين تجاه الثغرة كان يدعي أمام شعب مصر أنها معركة تليفزيونية.. وأنه كان في استطاعته تصفيتها.. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قام بعملية تمثيلية في مجلس الشعب في الجلسة الخاصة بتكريم قادة حرب أكتوبر في فبراير 74. فقد

ادعى في تلك الجلسة أن الجيش الثالث لم يحاصر قط، ولعل الأخ الجمسي يذكر الحوار الذي دار بين السادات وبين اللواء بدوي في جلسة مجلس الشعب (تولى اللواء بدوي قيادة الجيش الثالث في الحصار). وإلى من لم يشهد تفاصيل هذه الجلسة من جيل الشباب على التليفزيون، فإني أذكر بعضا مما دار فيها من حوار:

السادات: الجيش الثالث كان محاصرا يا بدوي؟

بدوي: لا يا أفندم.

السادات: الأكل كان بيوصلكم بانتظام يا بدوي؟

بدوي: أيوه يا أفندم.

كان الراديو والتليفزيون يذيعان هذا الحفل على الهواء. وكان السادات يعلم وهو يدير هذا الحوار بأنه يكذب على شعب مصر وكان يعلم أن مليون ضابط وجندي في القوات المسلحة – وعن طريقهم يعلم شعب مصر بأكمله- يعلمون أن الجيش الثالث كان محاصرًا اعتبارًا من يوم 23/ 10 وأنه بقي في الحصار أكثر من ثلاثة أشهر إلى أن تم التوصل إلى فك الحصار في إطار تسوية سلمية. كان هذا هو الوجه الذي يواجه به شعب مصر. أما الوجه الآخر الذي يواجه به أمريكا بخصوص هذه المشكلة فقد كان شيئًا آخر. إنه كان يعلم أن قواتنا التي تحيط بالثغرة- كما يبدو من خطاب الضمان الذي يطلبه من أمريكا- غير قادرة على فك حصار الجيش الثالث.

ونخلص من كل ذلك إلى أن اختراق العدو لمواقعنا في منطقة الدفرسوار لم يكن معركة تليفزيونية، بل إن الاحتفال الذي أقامه السادات في مجلس الشعب في فبراير 1974، كان هو المعركة التليفزيونية الحقيقية التي يعلم العالم أجمع بزيفها.

الشرق لن يتأثر

يقول الجمسي في تعليقه على اقتراح الشاذلي ليلة 20/ 21 أكتوبر بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق إلى الغرب إنه يترتب عليه اهتزاز دفاعات قواتنا في

الشرق، الأمر الذي لا يمكن قبوله (الجمسي/ يوميات حرب أكتوبر/ ص 199). وهذا القول لا يستند إلى أي دليل، بل إنه يتعارض مع كل ما نقوم بتدريسه لأبنائنا من الضباط والقادة في معاهدنا العسكرية.

لقد روعي عند وضع تنظيم الفرقة المشاة المصرية قبل حرب أكتوبر أن يكون لديها القدرة -وبدون أي دعم خارجي- على صد هجوم تقوم به فرقة مدرعة إسرائيلية تضم ثلاثة ألوية مدرعة قوامها 360 دبابة. فإذا علمنا أنه سيبقى لدينا في الشرق بعد سحب هذه الألوية المدرعة 5 فرق مشاة وفي مواجهتها ثلاثة ألوية مدرعة إسرائيلية فقط.. فكيف يستقيم القول بأن سحب هذه الألوية المدرعة يمكن أن يؤدي إلى اهتزاز دفاعاتنا في الشرق؟ قد يقال إن فرق المشاة قد تحملت بعض الخسائر خلال الأسبوعين الماضيين وهذه حقيقة، ولكن يقابلها أيضا أن الألوية المدرعة الإسرائيلية هي الأخرى قد تحملت خسائر قد تكون نسبيًا أكثر من الخسائر التي تحملتها قواتنا.

وبالإضافة إلى ذلك فإني أقول إلى الأخ الجمسي: كيف تخشى على من هو أقوى ولا تخشى على من هو أضعف.. ألا تخشى على الموقف في الغرب بعد أن أصبح للعدو ثلاث فرق مدرعة تضم 6 ألوية مدرعة في مقابل فرقة مدرعة مصرية تضم لواءين مدرعين؟ وأن هذه القوات المدرعة الإسرائيلية أصبحت تهدد بعزل قواتنا في الشرق؟ وردا على من يقول إن العدو قد يلجا هو الآخر -إذا نحن سحبنا ألويتنا المدرعة من الغرب- إلى سحب ألويته المدرعة من الشرق إلى الغرب إلى الشرق فيصبح له 9 ألوية مدرعة في الشرق وبذلك يزداد تهديده لقواتنا في الشرق.. فإني أقول لهم: ليته يفعل ذلك.. حيث إن ذلك يعني أننا نجحنا في تصفية الثغرة بالمناورة بالقوات وبدون قتال، وفي نفس الوقت فإن هذه الألوية المدرعة الإسرائيلية التسعة لا يمكن أن تشكل خطورة على 5 فرق مشاة تستطيع كل واحدة منها أن تصد 3 ألوية مدرعة إسرائيلية كما سبق أن أسلفت.

والذي يؤكد سلامة وقدرة فرق المشاة على التمسك بمواقعها وصد هجمات العدو المدرعة دونما حاجة إلى تدعيمها بألوية مدرعة هو القرار الذي اتخذه أحمد إسماعيل بعد وقف إطلاق النار. فعلى الرغم من أن العدو قد دفع إلى الجبهة

المصرية بأربعة ألوية مدرعة جديدة ليصبح أمام الجبهة المصرية 12 لواء مدرعا إسرائيليا (كان 6 ألوية مدرعة منها غرب القناة و 6 ألوية أخرى شرق القناة). إلا أن أحمد إسماعيل لكي يوفر القوات اللازمة لتنفيذ الخطة «شامل» التي كثر الحديث الإعلامي عنها- فإنه أمر بسحب جميع الألوية المدرعة من الشرق إلى الغرب وهو نفس ما كان يطالب به الشاذلي يوم 20 من أكتوبر (الفرقة 21 مدرعة وبها ل1م. ل14م+ ل24م الذي كان تحت قيادة الفرقة المشاة الثانية)، ولم يكن من الممكن سحب اللواء المدرع الذي كان في الجيش الثالث بعد أن دخل الجيش الثالث بجميع قواته داخل الحصار اعتبارا من 24 من أكتوبر. ألا ترى يا أخ جمسي أن قرار سحب الألوية المدرعة من الشرق إلى الغرب لتوفير القوات اللازمة للخطة شامل، يعتبر اعترافا من أحمد إسماعيل وممن يؤيده في هذا القرار بأن فرق المشاة التي في الشرق لديها القدرة على صد أي هجمات يقوم بها العدو؟ (انظر توزيع الألوية المدرعة الإسرائيلية في الملحق المرفق بهذا الفصل).

ولكن للأسف الشديد فإن قرار أحمد إسماعيل جاء متأخرا حوالي أسبوعين عن التاريخ الذي اقترح فيه الشاذلي الأخذ بهذا القرار!

حول مؤتمر القيادة يوم 20

يلومني بعض النقاد بأنني لم أتكلم خلال المؤتمر الذي عقد في المركز 10 مساء يوم 20 من أكتوبر. ولكي أوضح لهم وللقراء السبب في ذلك فإنه يتحتم علي أن أشرح لهم أسلوب إدارة المؤتمرات التي تعقدها القيادة العامة للقوات المسلحة لمناقشة الخطط العسكرية والتصديق عليها. فهذه المؤتمرات تعقد إما تحت رئاسة القائد العام للقوات المسلحة أو تحت رئاسة رئيس الجمهورية، ويحضرها رئيس الأركان ورئيس هيئه العمليات ومدير المخابرات الحربية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (القوات الجوية، القوات البحرية، قوات الدفاع الجوي)، وقد يدعى إليها عدد آخر من الرؤساء والقادة إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ويقوم رئيس المؤتمر بطلب الكلمة من الحاضرين واحدا بعد الآخر حيث يتكلم كل منهم في تخصصه فقط ويكون أول المتكلمين هو مدير المخابرات حيث

يتكلم عن آخر المعلومات عن العدو من حيث حجم قواته وأماكن تمركزها إلخ.. ثم يصل في النهاية إلى استنتاج نواياه المستقبلية. ثم يتكلم بعد ذلك المشاركون في المؤتمر طبقا لما يشير إليه رئيس المؤتمر. ولا يجوز لأي من هؤلاء المشاركين أن يتحدث إلا في تخصصه فقط، فعلى سبيل المثال لا يتكلم قائد القوات الجوية إلا فيما يتعلق بموقف القوات الجوية، ولا يتكلم قائد قوات الدفاع الجوي إلا فيما يتعلق بموقف قوات الدفاع الجوي، إلخ. وبعد أن يستمع القائد العام إلى تقارير الرؤساء فإنه يطلب من رئيس الأركان التقدم بالخطة المقترحة... حيث إن رئيس الأركان هو الوحيد الذي له الحق في تقديم الخطة المقترحة على ضوء تقارير الموقف الذي تقدم به الرؤساء، وبعد أن يدلي رئيس الأركان بالخطة المقترحة يصدر القائد العام أو رئيس الجمهورية- إذا كان حاضرًا- قراره ويكون إما «نصدق» ويعني التصديق على الخطة المقدمة من رئيس الأركان، وإما «نصدق فيما عدا كذا..» أو أنه يرفض الخطة المقترحة و يصدر قرارًا جديدًا. وبعد أن يصدر القرار فإنه يجب على الجميع أن يلتزموا بتنفيذه.

وحيث إن هذا الأسلوب يحتاج إلى كثير من الوقت فإنه وإن كان ضروريًا في وقت السلم وأثناء تحضير الخطط الحربية قبل اندلاع العمليات الحربية، إلا أننا لا نلتزم به أثناء الحرب، لما قد يسببه ذلك من تعطيل في اتخاذ القرارات وحيث إن رؤساء الأفرع الرئيسية يقومون بإخطار رئيس الأركان بالأحداث فور وقوعها فإن رئيس الأركان ليس في حاجة إلى الدعوة لمثل هذا المؤتمر قبل أن بتقدم للقائد العام بالخطة المقترحة. وإن كان ذلك لا يمنع من القيام بالاستماع إلى واحد أو اثنين من هؤلاء الرؤساء عن طريق حديث تليفوني أو عن طريق استدعائه للتشاور معه. والدليل على ذلك هو أن مؤتمر يوم 20 من أكتوبر هو المؤتمر الوحيد الذي عقد خلال فترة العمليات، وذلك على الرغم من عشرات القرارات التي اتخذت قبل وبعد هذا التاريخ.

ولكي أذكر النقاد والقراء، أكرر أني أنا الذي طالبت باستدعاء رئيس الجمهورية مساء يوم 20 ليفصل بيني وبين أحمد إسماعيل حول الخطة التي اقترحتها على أحمد إسماعيل والتي كانت تقضي بضرورة سحب أربعة ألوية

مدرعة من الشرق إلى الغرب حتى نتمكن من القضاء على الثغرة، إذن فقد كانت هناك خطة اقترحها رئيس الأركان ولم يوافق عليها القائد العام. ونظرا للخطورة التي كنت أتوقعها إذا لم تنفذ الخطة التي اقترحتها، فقد رأيت أن أمن مصر وسلامة القوات المسلحة هي أكبر من أن يتركا في يد القائد العام وحده ولذلك طالبت باستدعاء رئيس الجمهورية لكي أضعه أمام مسئوليته التاريخية.

وأذكر القراء أيضا بأن السادات بعد حضوره إلى المركز 10، انفرد مع أحمد إسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله حوالي ساعة. ولا شك أنه سمع خلال تلك الساعة عن الخطة التي يقترحها الشاذلي، حيث إنه حضر خصيصًا لذلك، ولا شك أنه ناقش أيضا مع القائد العام الحلول البديلة لخطة الشاذلي.. وأنه وصل في النهاية إلى قرار قبل أن يدخل غرفة العمليات.

وتؤكد ذلك تصرفات السادات التالية:

- فهو لم يطلب من الشاذلي أن يعرض خطته لأنه سمعها من أحمد إسماعيل، وبالتالي فإنه لم يكن في حاجة إلى سماعها مرة ثانية.
- إنه بعد انتهاء المؤتمر وعودته إلى قصر القاهرة أبلغ السيد حافظ اسماعيل بأنه اتخذ قرارا بطلب وقف إطلاق النار وطلب إبلاغ ذلك إلى كل من الاتحاد السوفيتي والرئيس حافظ الأسد، وقد أكد حافظ إسماعيل هذه الواقعة في كتابه الذي صدر في عام 1987 (محمد حافظ إسماعيل/ أمن مصر القومي في عصر التحديات/ ص 344). ويقول حافظ إسماعيل إن السادات قد أعطى مبررا لذلك أنه لا يستطيع أن يحارب أمريكا. (المؤلف لم أعرف أن السادات طالب بوقف إطلاق النار بعد عودته مباشرة من المركز10. إلا بعد أن توقف القتال، وهذا يؤكد أنه اتخذ قرارًا بطلب وقف إطلاق النار بعد التشاور مع أحمد إسماعيل قبل أن يجتمع بنا في غرفة العمليات).
- إنه ذكر في كتابه البحث عن الذات أنه اتخذ قرارًا بعزلي من منصب رئيس الأركان اعتبارًا من يوم 19 من أكتوبر (ومع أن الحقيقة هي أني بقيت أمارس مسئولياتي كرئيس للأركان حتى يوم 12 ديسمبر. ومع أن

التاريخ الحقيقي للمؤتمر هو يوم 20. فإن المعنى الحقيقي لما ورد على لسان السادات هو أنه عزلني لأنه لم يوافق على الخطة التي اقترحتها. وهذا يؤكد أن السادات استمع إلى خطتي من أحمد إسماعيل قبل حضوره غرفة العمليات يوم 20 من أكتوبر). لقد طالبت باستدعاء السادات إلى المركز 10 يوم 20 ليفصل في الخلاف بيني وبين القائد العام. وقد استمع واتخذ القرار. وإذا كان قد حاول بعد الحرب أن يبرر قراره بأنني طالبت بسحب كل قواتنا من الشرق، فهذه أكذوبة كبرى كتبها الجمسي في كتابه (يوميات حرب أكتوبر ص 197، 198) وسبق أن كتبها حسني مبارك ومحمد علي فهمي في حديث لهما مع الصحفي موسى صبري في أوائل عام 1974.

الحرب ضد أمريكا

«السادات بياع شاطر»، فهو عندما يريد أن يخفي خطأ ارتكبه أو عندما يريد أن يبرر قرارا لا يقبله المنطق.. فإنه يلجأ إلى تغليف ذلك في سلسلة من الأكاذيب. فإذا نحن قرأنا تصريحاته وما نشره في كتابه البحث عن الذات، ثم قارنا ما جاء في هذا الكتاب مع ما جاء في كتب ومذكرات القادة التي نشرت بعد وفاته، فإننا نجد أن السادات ارتكب الكثير من الأكاذيب التي يظهر فيه العمد واضحًا. وسوف أورد بعضها قبل أن أنتقل إلى مناقشة موضوع الحرب ضد أمريكا:

1- ادعى أن السوفيت لم يعطونا السلاح والعتاد، وأن مصر هي التي قامت بتصنيع الكباري التي عبرت عليها قواتنا المسلحة يوم 6 من أكتوبر، وأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يطلعنا على المعلومات التي تلتقطها أقمارهم الصناعية عن إسرائيل. وكان السادات بهذه الأكاذيب يمهد الطريق للارتماء في أحضان أمريكا.

2- ادعي أنني ذهبت إلى الجبهة يوم 16 من أكتوبر، وأنني عدت منها يوم 19 من أكتوبر، وأنني قد قضيت يومًا كاملاً في إنشاء قيادة أنافس بها غريمي أحمد إسماعيل، وقد أكد كل من الجمسي وعبد المنعم خليل أنني ذهبت إلى

الجبهة مساء يوم 18 وعدت منها يوم 20 من أكتوبر. وأنني لم أنشئ أي قيادة خاصة بي، بل كنت أمارس القيادة والسيطرة من قيادة الجيش الثاني. وكان السادات يهدف من جراء التلاعب بهذه التواريخ أن يلقي على الشاذلي تبعة عدم القضاء على الثغرة حيث إن العدو يوم 16 كان يقدر بحوالي لواء مشاة وكتيبة دبابات، في حين أنه كان قد أصبح مساء يوم 18 - أي وقت وصول الشاذلي- فرقتين مدرعتين بهما 5 ألوية مدرعة ولواءان مشاة.

3- ادعى أنني عدت منهارًا من الجبهة وأوصيت بسحب كل قواتنا من الشرق. ولكن الجمسي أكد أنني لم أكن منهارًا عند عودتي من الجبهة وأنني فقط طالبت بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق حتى يمكن التصدي بها للعدو في منطقة الدفرسوار في الغرب. وكان السادات يرمي من وراء هذه الأكذوبة أن يبيع إلى الشعب قراره الخاطئ عن طلب وقف إطلاق النار وهو في موقف الضعف، فكأنه يريد أن يقول للشعب «الشاذلي يريد أن يسحب كل قواتنا، أما أنا السادات فإني نجحت من خلال اتفاقية فض الاشتباك في أن أحتفظ بقوات في شرق القناة تقدر بحوالي 7000 ضابط وجندي».

4- ادعى في كتابه (ص 349) بأنه عزلني من منصبي يوم 19 من أكتوبر في حين أنني بقيت في منصبي حتى 12 من ديسمبر 73. ويؤكد ذلك القرار الجمهوري الذي صدر بنقلي إلى وزارة الخارجية. وكان السادات يريد أن يربط بين قرار العزل والادعاء الباطل الذي افتراه علي بأنني أطالب بسحب جميع قواتنا من الشرق.

5- ادعى أن مؤتمر القيادة عقد بمساء يوم 19، وأنه طلب في نفس الليلة السفير السوفيتي ليبلغه بقراره الخاص بوقف إطلاق النار، في حين أن الحقيقة هي أن مؤتمر القيادة كان مساء يوم 20 واستمر حتى منتصف الليل، وبالتالي فإن قراره بطلب وقف إطلاق النار كان في الساعات الأولى ليوم 21. وقد أكد ذلك حافظ إسماعيل في كتابه في الصفحة 345. كما أكد

ذلك حسنين هيكل (هيكل/ أكتوبر 73/ ص 518). وقد لجأ السادات إلى التلاعب في هذه التواريخ حتى يتماشى ذلك مع كذبة أخرى قالها أثناء انعقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 21 من نوفمبر 73، والتي قال فيها: إن ليلة 18/ 19 هي سبب كل المشكلات التي حدثت ولو أننا عملنا بحسم وقوة خلال تلك الليلة لأمكننا القضاء على الثغرة (راجع الفصل السابع والثلاثين)، وكان السادات يرمي من وراء هذه الكذبة تحميل مسئولية الثغرة على الشاذلي وقت أن كان في قيادة الجيش، ولذلك أراد أن يربط بين هذه الكذبة وبين تاريخ عودة الشاذلي وتاريخ طلبه وقف إطلاق النار.

6- بعد التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك في 17/ 1/ 94، وبعد أن فك حصار الجيش الثالث، دعا السادات مجلس الشعب للانعقاد ودعا إلى هذه الجلسة العميد أحمد بدوي قائد الجيش الثالث الذي كان في الحصار وأخذ يستنطقه أمام أعضاء المجلس بأن الجيش الثالث لم يكن محاصرًا.. بينما كان العالم أجمع والكثير من أبناء الشعب المصري يعلمون أن السادات كان يكذب في غير خجل أو حياء.

7- لكي يقنعني بقبول منصب سفير مصر في لندن، أخبرني بأن هناك اتفاقا سريا للحصول على أسلحة من ألمانيا الغربية، وأن منصبي سفيرًا في لندن هو فقط للتغطية، ولكن سأكون مسئولا عن الإشراف على هذا الموضوع. فقبلت على أساس أن خدمتي سفيرًا ستكون امتدادًا لخدمتي في القوات المسلحة. ولكن بعد أن ذهبت إلى لندن اكتشفت أن القصة بأكملها كانت من خيال السادات.

8- نعود بعد ذلك إلى الشعار الذي رفعه السادات: أنا غير مستعد لأن أحارب أمريكا. إنه شعار قد يصادف هوى لدى الذين ينفرون من الجهاد، إن العلاقة الخاصة التي تربط بين إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقة وطيدة يعلمها العامة والخاصة منذ عشرات السنين. فأمريكا تمد إسرائيل بأحدث الأسلحة والمعدات، وتمدها بالتكنولوجيا الحديثة.. وتقدم لها

المساعدات المالية والتي يقدر المنظور منها- عسكريا واقتصاديا- بحوالي 4000 مليون دولار سنويا. أما إذا أضيف إلى ذلك المساعدات والمكاسب غير المنظورة فإن الرقم يرتفع إلى حوالي 10000 مليون دولار سنويًا وبالإضافة إلى ذلك فإن أمريكا تسمح لمن يرغب من اليهود الأمريكيين بأن يحتفظ بالجنسية المزدوجة الأمريكية والإسرائيلية. وبالتالي فإن الكثير من اليهود الأمريكيين مدرجون في كشوفات الضباط والجنود الاحتياطى في الجيش الإسرائيلى ويتم استدعاؤهم للخدمة في إسرائيل عندما تعلن إسرائيل التعبئة العامة. ولعل هذه المعلومات هي التي دفعت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتي منذ حوالي 50 سنة لكي يخلق نوعًا من التوازن بين التأييد الأمريكي لإسرائيل والتأييد السوفيتي لمصر.

9- ولا يمكن لمنصف أن يقلل من حجم ونوعية الأسلحة والمعدات الفنية الحديثة التي قام الاتحاد السوفيتي بإمدادنا بها قبل وأثناء الحرب. وفيما عدا القوات الجوية، فقد كان لدينا قبل حرب أكتوبر أسلحة ومعدات لا تقل كثيرًا عما تملكه إسرائيل. وعندما اندلعت الحرب أقام الاتحاد السوفيتي جسرًا جويًا وبحريًا نقل خلاله 78000 طن إلى مصر وسوريا، وأقامت أمريكا هي الأخرى جسرًا جويًا وبحريًا نقلت خلاله 61105 أطنان إلى إسرائيل (راجع الفصل الرابع والعشرين).

10- إن السادات يريد أن يقول إن الجسر الجوي الأمريكي هو السبب الرئيسي الذي دفعه إلى المطالبة بوقف إطلاق النار. وإني أقول هذه مغالطة، فلولا تدخل السادات في إدارة العمليات واستجابة أحمد إسماعيل لهذه التدخلات لما تأثر موقفنا بهذا الجسر الأمريكي، ولأصبح في استطاعتنا أن نطيل أمد الحرب إلى عدة أشهر أخرى وهو ما لا تستطيع إسرائيل أن تتحمله؛ حيث كان هذا هو جوهر الخطة التي دخلنا بها الحرب.

11- وتحت شعار لا أستطيع محاربة أمريكا دعا السادات إلى لقاء مصغر في قصر الطاهرة مساء يوم 22 أكتوبر 73. وحضر هذا اللقاء مساعدا الرئيس،

نواب رئيس الوزراء، حافظ إسماعيل. وقال لهم: إن الإسرائيليين قد حققوا التفوق نتيجة تدفق الإمداد الأمريكي، وإن استمرارنا في القتال سوف يترتب عليه تدمير قواتنا، وإننا لا نستطيع أن نحقق تحرير سيناء عسكريًا، وإنه سوف يعمل على عدم تصعيد الموقف العسكري حاليًا، بينما يستمر في استخدام البترول كسلاح ضغط. ورغم أن ذلك هو أبعد ما يكون عن الحقيقة، إلا أن أحد الحاضرين بلغ من اقتناعه بتلك الأكاذيب أن اقترح على الرئيس بأن يحاط صغار الضباط والجنود علما بان قيادتهم العسكرية هي التي طلبت وقف اطلاق النار (حافظ إسماعيل/ أمن مصر القومي/ ص 348، 349). ورغم أن حافظ إسماعيل يستطرد فيقول: إن السادات لم يستجب لهذا الاقتراح، إلا أن الاتهامات الباطلة التي وجهها السادات إلى الشاذلي فيما بعد والتي اتهمه فيها بأنه طالب بسحب كل قواتنا من الشرق تؤكد أن اقتراح هذا الانتهازي الذي حضر هذا الاجتماع، قد صادف هوى لدى السادات. وكان هدف السادات من كل ذلك هو التستر على الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها خلال تلك الحرب. وهذه هي طبيعة السادات، إنه يقول شيئا، ولكنه يفعل شيئا آخر. ولقد استطاع بهذا الأسلوب أن يخدع الكثير من الناس بما في ذلك أقرب المقربين إليه. وعندما تتضح أعماله الشريرة أمام ضحاياه الذين خدعهم، يكون هو قد حقق مآربه، ولم يعد في حاجة إلى إخفاء نواياه التي يقدم لها أكثر من مبرر... ثم يجد من بين بطانته من يدافع عن تلك التصرفات الشريرة.

الثغرة بعد وقف إطلاق النار

يقول السادات في الصفحة 356 من كتابه البحث عن الذات ما يلي: «في ديسمبر 1973 كنت مستعدًا لتصفية جيب الثغرة. ولكن الخطر الذي كان أمامي كان تدخل أمريكا. ففي 11 من ديسمبر جاء كيسنجر وقلت له أنا مش مستعد أقبل الأسلوب اللي هم ماشيين به ده وأنا حصفي الثغرة. قال لي أنا قبل ما احضر إليك عارف إنك جاهز. أنا طلبت صورة الموقف من البنتاجون فأعطوني تقريرًا كاملا. حائط صواريخك يتكون من كذا بطارية. دباباتك حول الثغرة 800 دبابة.

مدافعك عددها كذا. وتستطيع فعلاً أن تصفي الثغرة. ولكن اعلم أنك إذا فعلت هذا سيضربك البنتاجون. سيضربك البنتاجون لسبب واحد. وهو أن السلاح الروسي قد انتصر على السلاح الأمريكي مرة ولن يسمح له في الإستراتيجية العالمية بتاعتنا أن ينتصر للمرة الثانية»، ثم عاد السادات في الصفحة 389 فأضاف أن كيسنجر قال له «إن دبابات إسرائيل داخل الثغرة 400 وأنت لديك 800 دبابة حولها. ولديك صاروخ ونصف الصاروخ تقريبا لكل دبابة ، وأنت فعلا تستطيع أن تصفي الثغرة بهذه القوات». ويستطرد السادات فيقول في نفس الصفحة 389 إنه خلال مؤتمر جنيف الذي عقد في 21 من ديسمبر اتفق السادات وكيسنجر على فض الاشتباك في يناير 74. والذي يلفت نظري من كل ذلك ما يلي:

- إن السادات يريد أن يوهم الشعب العربي بأن مصر كانت قادرة على تصفية الثغرة. ولأنه يعلم أنه كذاب اشر، فإنه يريد أن يبعث الثقة في نفس القارئ أو المستمع بزعم أن هذه الأرقام مصدرها الأقمار الصناعية الأمريكية. وحتى لو افترضنا جدلا صحة الرقمين اللذين ذكرهما السادات فهناك عشرات الأرقام الأخرى التي يجب علينا معرفتها قبل أن نقرر ما إذا كان لدينا القدرة على تصفية الثغرة أم لا.

- العقل والمنطق يقولان لو أن إسرائيل أو أمريكا تشك ولو بنسبة واحد في الألف في أن السادات في نيته تصفية الثغرة عسكريا، لكان أسهل الإجراءات لديها هو أن تمنع مرور الإمدادات إلى الجيش الثالث، وكما قال الأخ أمين هويدي فهذه هي أول مرة نسمع فيها أن الفريسة هي التي بيدها السماح بمرور الأكل إلى الصياد.

- إن السادات يعلم جيدًا أنه لا يستطيع أن يبيع هذا الوهم إلى أمريكا أو حتى الاتحاد السوفيتي. ولذلك فقد كان هدفه من كل ذلك هو أن يبيع هذا الوهم إلى قادة القوات المسلحة، آسف إلى بعض قادة القوات المسلحة. ولذلك فإننا نراه يزعم- كما يقول في صفحة 357 – أنه عقد في يوم 24 من ديسمبر مؤتمرا لمناقشة خطة تصفية الثغرة، ويبدو أن الجمسي الذي كان قد أصبح رئيسًا للأركان اعتبارا من 13 من ديسمبر

73، كـان من بين من صدقوا ما يعلنه السـادات عن نيته تصفيـة الثغرة.. حيث إنه (أي الجمسي) كما ذكر في صفحة 481 من مذكراته، لم يسـتطع أن يحبس دموعه عند التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك في 17 مـن ينـاير 74.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: ماذا كان يمكن أن يحدث لو وافق أحمد إسماعيل والسادات على اقتراح الشاذلي بسحب الأربعة ألويـة المدرعـة؟ الإجابـة من وجهة نظري هي أنه من المؤكد أننا كنا سنكون قادرين خلال يومي 21 و 22 من أكتوبر على حصار الثغرة ومنع انتشـارها. ثم ندخل مع العـدو بعـد ذلـك في معارك تصادميـة اعتبارًا من يوم 23 أكتوبر تمهيـدًا لتـدميره بعـد ذلـك. والـذي يلفت النظر حقًا أنه بعد حوالي أسبوع من وقف إطلاق النار، وبعد أن كان العدو قد أتم حصار الجيش الثالث ومعه أحد الألوية المدرعة التـي كـان الـشاذلي يريـد سحبها، أصدر القائد العام أمرًا بسحب الألويـة المدرعـة الثلاثـة الباقيـة - التـي كانت مع الجيش الثاني- من الشرق إلى الغرب ولكن التأخير في اتخاذ هذا القرار، وتنفيذه في ظل حصار الجيش الثالث ومدينة السويس وهما رهينتان غاليتان في يد العدو، كان يحد كثيرا من إمكان الاستفادة بها. ولعلنا نتعلم من ذلك درسـا مهـما وهو أهمية القرار المناسب في الوقت المناسب.

ملحق الفصل الأربعين

توزيع الألوية المدرعة الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر 73

الجبهة المصرية

رقم اللواء	اسم القائد
640	جابي أمير
14	امنون ريشيف
40	داني شومرون
64	افراهام بارون
217	اريه قارين
600	ناتك بارام
247	توفيا رافيف
421	حاييم اريز

الجبهة السورية

رقم اللواء	اسم القائد	
188	باراك اتزاك بن شوهام	
7	افيجدو بن جال	
79	يورى اور	
17	ران ساريج	
19	ميــــر	نقل إلى الجبهة المصرية بعد وقف إطلاق النار.
20	بوسي بليد	نقل إلى الجبهة المصرية بعد وقف إطلاق النار.

احتياطي إستراتيجي

70	يفيفر	نقل إلى الجبهة المصرية بعد وقف إطلاق النار.
9	تم تشكيله في 25/ 10/ 72 موردخاي بن بورانت	نقل الجبهة المصرية بعد وقف اطلاق النار.

ملحوظة

اللواء المدرع الإسرائيلي يتكون من 3 كتائب في كل كتيبة 40 دبابة.

الفصل

الحادي والأربعون

41

الأخطاء القيادية الجسيمة

- أطالب بإلغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة، هذا المنصب الذي لا نجد له مثيلا إلا في دول العالم الثالث اللاديموقراطية.
- لو أن السادات لم يرتكب أي جريمة في حق الوطن سوى أنه عين أحمد إسماعيل قائدا عاما للقوات المسلحة وهو يعلم أنه كان مريضا بالسرطان، لكان ذلك دليلا كافيا لإدانته بارتكاب جريمة الخيانة العظمى في حق الوطن.
- إن القائد الذي يخشى أن يسحب جزءًا من قواته من القطاعات غير المهددة للزج بها في القطاعات المهددة بحجة أن ذلك قد يؤثر على الروح المعنوية، هو قائد انهزامي ولن ينجح قط في تحقيق أي نصر في أي معركة.
- لقد عارض السادات وأحمد إسماعيل اقتراح الشاذلي بسحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء25 المدرع من الشرق إلى الغرب يوم 16، ولكنهما قاما بسحب الفرقة الرابعة المدرعة يوم 18. وعارضا اقتراح الشاذلي بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق إلى الغرب يوم 20، ولكنهما قررا الأخذ بهذا الاقتراح يوم 28 أكتوبر. وفي الحالتين جاء القرار متأخرا ولم يحقق الهدف من هذه المناورات. وهذا يبين لنا بوضوح أهمية «القرار المناسب في الوقت المناسب».

- لماذا لم تشكل لجنة قضائية عليا حتى الآن لتقصي الحقائق عن حرب أكتوبر، كما حدث في إسرائيل، وكما يحدث في جميع الدول المتحضرة في أعقاب كل حرب؟
- لماذا يخشى أنصار السادات قبول دعوة الشاذلي إلى مناظرة علنية كبديل مؤقت للجنة تقصي الحقائق؟

التستر على الخطأ جريمة

فكرت كثيرًا قبل أن اختار عنوان هذا الفصل «الأخطاء القيادية الجسيمة»، وكان العنوان الذي في رأسي أول الأمر هو «أخطاء أحمد إسماعيل والسادات»، حيث إنهما هما اللذان ارتكبا تلك الأخطاء دون غيرهما.. غير أن المناقشات والتصريحات التي أدلى بها بعض القادة وبعض المحللين العسكريين بعد الحرب كان بعضها يؤيد هذه الأخطاء. وحيث إن تلك الأخطاء التي سوف أسردها تتعارض مع أصول العلم العسكري وما نقوم بتدريسه لأبنائنا في الكليات والأكاديميات العسكرية، فقد خشيت أن يقتنع بعض القادة الحاليين وبعض طلاب العلوم العسكرية بتلك الأخطاء فتكون مصيبة كبرى بالنسبة لمستقبل مصر والبلاد العربية. ولذلك فقد اخترت العنوان الذي ذكرته ليكون في نفس الوقت ردًا لكل من يؤيد تلك الأخطاء بالصمت أو بالكلمة.

عدم المحافظة على الغرض

المحافظة على الغرض مبدأ أساسي من مبادئ الحرب، بل إنها هي المبدأ المحوري الذي تتأثر به جميع مبادئ الحرب الأخرى. ولذلك فإن المهمة التي تخصص للقوات المسلحة يجب أن تكون واضحة، وأن تكون في حدود إمكانياتها. وحيث إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسيلة أخرى، فإن القيادة السياسية هي التي تخصص المهمة التي تكلف بها القوات المسلحة.

ولكن القيادة السياسية تلجأ عادة إلى مناقشة هذه المهمة مع القادة العسكريين قبل إصدارها حتى تضمن إمكان نجاح القوات المسلحة في تنفيذها. ومنذ اليوم الأول لميلاد أول خطة هجومية "المآذن العالية" في شهر أغسطس 1971، كانت القيادتان السياسية والعسكرية على قناعة بحقائق ثلاث:

1- تفوق العدو الساحق في مجال القوات الجوية.

2- تفوق العدو علينا في مجال الحرب البرقية خفيفة الحركة BLITZ KRIEG كنتيجة حتمية لتفوقه في القوات الجوية والمدرعات وفي وسائل الاتصال المؤمنة والسريعة بين الجو والأرض.

3- أن أمريكا تؤيد إسرائيل تأييدًا مطلقًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

وفي ظل هذه الحقائق كان يجب أن يكون الهدف متواضعًا. حتى أن الرئيس السادات كان يقول في مؤتمرات القادة قبل الحرب «أريد منكم أن تنجحوا في احتلال عشرة سنتيمترات على الضفة الشرقية وأن تحتفظوا بها. وسوف يؤدي ذلك إلى تعديل كبير في موازين القوة سياسيًا وعسكريًا».

وفي ظل هذه الحقائق وضعت خطة المآذن العالية التي كان هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلال من 10- 12 كيلومترًا شرق القناة. وفي خلال الفترة من أغسطس 71 حتى أكتوبر 73، زاد حجم ونوعية قواتنا المسلحة، ولكن كانت تقابلها أيضًا زيادة في حجم ونوعية قوات العدو.. وبالتالي فإن الحقائق الثلاث التي أدت إلى الخطة الهجومية بقيت كما هي، وبالتالي فإن الهدف المحدد للقوات المسلحة بقي كما هو. كان كل ذلك يتم شفويًا

بين القيادتين السياسية والعسكرية، ولكـن أحمد إسماعيل بطبيـعته الحذرة طلـب من القيادة السياسية أن تحدد مهمة القـوات المسلحة في وثيقـة مكتوبـة. فأصـدر السادات في الأول من أكتوبر 73 توجيها إلى القائد العام يحدد له مهمـة القـوات المسلحة والتي كانت كما يلي «تحـدي نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلـك عـن طريـق عمل عسكري حسب إمكانات القوات المسلحة، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو، وإقناعـه أن مواصـلة احتلالـه لأراضـينا تفـرض عليـه ثمنـا لا يستطيع دفعه. وبالتالي فـإن نظريتـه في الأمـن- عـلى أسـاس التخويـف النفـسي والسياسي والعسكري- ليست درعًا من الفولاذ يحـميه الآن أو في المستقبل».

وكـان هذا يتماشى تمامًا مع جوهر خطة المآذن العـالية التـي تغـير اسـمها ليصبح جرانيت-2 ثم «بدر». وبحلول يوم 9 مـن أكتـوبر عـام 1973 كـانت القوات المسلحـة قد حققت المهمة التي كلفت بهـا. فقـد نجحـت في خـلال 18 ساعة في عبور قناة السويس وتـدمير خـط بـارليف، وفي خـلال الـ 48 سـاعة التاليـة كانت قد نجحت في صـد جميع الهجمات المضادة التـي قـام بهـا العـدو. واعتبـارًا من يوم 10 من أكتوبر كـان العدو يقف يائسًـا أمام قواتنا الصامدة. لقد كانت خطتنا تهدف إلى وضع العدو أمام خيارين ، كلاهما مر بالنسبة لـه وكلاهمـا حلو بالنسبة لنا. كان الخيار الأول: هو أن يقوم بهجمات مضـادة على قواتنا، وقـد اتبع هذا الخيار يومي 8 و 9 ولكنه فشل في تحقيق أي نجاح. واعتبارًا من يوم 10 بدأ يلجأ إلى الخيـار الآخر وهو التوقف عن شن هجـمات مـضادة قويـة. كانـت المبـادأة بأيدينا، وكان العدو يتصرف كما نريد له أن يتصرف طبقا للخطة.

ولو أن القائد الـعام تمسك بمبدأ المحـافظة على الغرض لكان في إمكاننـا أن نبقى في هذا الوضع عدة أشهر، بينما لا يـستطيع العـدو أن يتحمـل هـذا الوضـع بضعة أسابيع، فلم يكن من الصـواب إذن أن ننسى تفوق العدو علينا في القوات الجـوية وفي أسلوب الحـرب البرقية (الحقيقتان الأولى والثانية) وأن ندفع بقواتنـا في عمق سينـاء، ولم يكن من المقبـول أن يـبرر الـسادات أخطـاءه بـالقول «إني لا أستطيع أن أحارب أمريكا». فقد كنا نعلم مسبقًا أن أمريكا سوف تؤيد إسرائيـل سياسيًا وعسكريًا كما فعلت في الحروب السابقة (الحقيقة الثالثة). ولو أننا التزمنـا

بمبدأ المحافظة على الغرض لما استطاعت إسرائيل أن تزحزحنا عن مواقعنا شرق القناة مهما تحصل على مساعدات أمريكية.

عدم المناورة بالقوات

المناورة بالقوات أيضا مبدأ مهم من مبادئ الحرب، فلو افترضنا وقوع اصطدام بين جيشين متساويين في الحجم وفي المعدات وفي النوعية وفي الروح المعنوية وفي كل شيء آخر.. فإن الغلبة ستكون للجيش الذي يطبق قائده مبدأ المناورة بالقوات، تمامًا كما يحدث بين لاعبي الشطرنج اللذين يبدآن المباراة بقطع متساوية في العدد والنوعية والمواصفات.. ومع ذلك فإن النصر يكون دائما لمن يحسن تحريك قطعه ونقلها من مكان إلى مكان- فيخلق بذلك لنفسه حشدا متفوقا في الاتجاه الذي يهاجم فيه إذا كان يشن هجوما. وإذا كان اللاعب في الدفاع فعليه إن يستقرئ نوايا خصمه وأن يسرع بتحريك قطعه إلى الأماكن المهددة حتى يكون على أهبة الاستعداد لإفشال هجوم خصمه.

وما دمنا نقوم بتعليم أبنائنا في معاهدنا العسكرية، أن تطبيق مبدأ المناورة بالقوات هو مفتاح النصر في كل الحروب على المستوى الإستراتيجي، وفي كل المعارك الكبرى والصغرى على المستويين التعبوي والتكتيكي؛ فلكي تكون هناك مصداقية لما نقوله لهم، فإنه يجب علينا أن نعترف بأن القائد العام للقوات المسلحة في حرب أكتوبر لم يطبق هذا المبدأ فحسب، بل إنه كان أيضا يرفض النصائح التي كانت تقترح عليه ضرورة المناورة بالقوات. كان أحيانا يبدي تخوفا شديدا من تأثير سحب قوات من قطاع ما على أمن وسلامة هذا القطاع. وكان أحيانًا يبدي تخوفه من أن يؤثر هذا السحب على الروح المعنوية للجنود وكان أحيانًا يقول: إن الموقف العسكري العام لا يستدعي ضرورة القيام بهذا الإجراء. وفي الحالات النادرة التي استجاب فيها إلى تلك النصائح فإنه كان يقوم بها بعد تردد كبير، وبعد مضي بضعة أيام تكون فيها تلك المناورة قد أصبحت عديمة القيمة. وإن واجبي الوطني يحتم عليَّ أن أوضح لأبنائنا وأحفادنا من قادة المستقبل، ما سببته لنا مواقف أحمد إسماعيل المتخاذلة من مصائب ما زلنا نقاسي منها حتى يومنا هذا.

إن عدم المناورة بالقوات هو الذي أدى إلى ثغرة الدفرسوار. إن عدم المناورة بالقوات هو الذي سمح لثغرة الدفرسوار أن تتسع.. إن عدم المناورة بالقوات هو الذي أدى إلى حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.. وإن تطبيق العدو لمبدأ المناورة بالقوات، وإحجامنا عن تطبيقه، هو الذي أدى إلى أن يحقق العدو كل هذا النجاح، رغم أن قواتنا البرية بالجبهة كانت تتفوق في الحجم ولا تقل في النوعية عن القوات الإسرائيلية التي في مواجهتها. وسوف أذكر فيما يلي تلك السلوكيات الخاطئة التي ارتكبها أحمد إسماعيل... والتي أدعو قادة المستقبل إلى ضرورة تفاديها.

الحذر الشديد

كان الحذر الشديد يدفع أحمد إسماعيل إلى زيادة حجم القوات المكلفة بالدفاع بشكل يفوق كثيرا متطلبات الدفاع، وعلى سبيل المثال فإن الخطة الهجومية الأصلية «المآذن العالية» لم تكن تتضمن تدعيم فرق المشاة الخمس المكلفة بالهجوم بأية ألوية مدرعة.. حيث إن فرقة المشاة بما لديها من أسلحة عضوية قادرة على صد فرقة مدرعة إسرائيلية تضم ثلاثة ألوية مدرعة.. وكان في تقديراتنا أن أقصى ما يمكن للعدو أن يدفعه في اتجاه الجبهة المصرية هو 8 ألوية مدرعة و 4 ألوية من المشاة الميكانيكية. وبالتالي فإنه لن يستطع تدمير قواتنا التي تعبر إلى الشرق والتي كان قوامها 5 فرق مشاة، إن أقصى ما يستطيع العدو أن يفعله هو أن يركز هجومه على فرقة واحدة أو اثنتين. وقد ينجح في تدمير إحدى الفرق ولكن بعد أن يكون قد فقد نصف مدرعاته وبالتالي يفقد القدرة على متابعة الهجوم، ويهيئ لنا الظروف للقيام بهجوم مضاد نستعيد به الموقف. ومع كل ذلك فقد أمر أحمد إسماعيل بتدعيم كل فرقة مشاة بلواء مدرع. وهكذا قمنا بتخصيص 5 ألوية مدرعة للفرق المشاة، وكان ذلك بالتأكيد على حساب الاحتياطات التعبوية والإستراتيجية التي كان يتحتم علينا الاحتفاظ بها غرب القناة. كما أنه كان يتعارض مع الأسلوب الأمثل في استخدام القوات المدرعة، والذي يحذر من تفتيت القوات المدرعة، ويدعو إلى استخدامها في حشود كبيرة في المكان والوقت المناسب لحسم المعركة.

وقد كان من الممكن إصلاح هذا الخطأ المؤقت لو أننا قمنا بسحب هذه الألوية المدرعة من الشرق وأعدناها إلى وحداتها الأصلية المكلفة بواجبات الاحتياطات التعبوية والإستراتيجية. وقد كان من الممكن تحقيق ذلك اعتبارا من يوم 10 أكتوبر بعد أن تحطمت هجمات العدو المضادة يومي 8 و 9 أكتوبر. ولكن الحذر الزائد من جانب أحمد إسماعيل دفعه إلى الإبقاء على هذه الألوية مع الفرق المشاة، بل إنه عندما اتخذ يوم 12 قرارًا بالتطوير -رغم المعارضة الشديدة من جانب رئيس الأركان وقائدي الجيشين الثاني والثالث- فإنه دفع بلواءين مدرعين إضافيين ولواء مشاة ميكانيكي إلى الشرق. ومرة أخرى كان من الممكن إصلاح هذا الخطأ بعد أن فشلت عملية التطوير يوم 14، وذلك بإعادة الفرقتين المدرعتين الرابعة والحادية والعشرين إلى مواقعهما الأصلية إلى الغرب. ولكنه رفض ذلك أيضًا.

عدم القدرة على التنبؤ

إن تقدير قدرات العدو هو العامل الأول في تقدير الموقف الذي يقوم به كل قائد قبل أن يتخذ قرارًا، سواء كان هذا القائد يقود فصيلة أم كان يقود جيشًا أم ما هو أكثر من ذلك. ولكن بالنسبة للقادة الأصاغر فإن الفاصل الزمني بين تقدير الموقف وبين تنفيذ القرار يكاد يكون معدوما. وبالتالي فإن تقدير قدرات العدو خلال فترة تقدير الموقف لا تختلف عن قدراته أثناء تنفيذ القرار. ولكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للمستويات الأعلى.. حيث إن الفاصل بين الوقت الذي يتخذ فيه قائد الجيش أو القائد العام للقوات المسلحة قراره وبين الوقت الذي يتم فيه تنفيذ القرار قد يمتد إلى 24 ساعة، بل قد يمتد إلى بضعة أيام. وفي خلال هذه الفترة سوف يتغير حتمًا حجم وأوضاع العدو عما كانت عليه وقت تقدير الموقف. وبالتالي فإن قادة التشكيلات الكبرى يجب أن يكون تقديرهم لقدرات العدو على أساس ما سوف تكون عليه وقت تنفيذ قراراتهم وليس على أساس ما كان عليه العدو عند اتخاذهم القرار. وهذا يتطلب من قادة التشكيلات الكبرى أن يكون لهم القدرة على التنبؤ واستقراء نوايا العدو المستقبلية لبضعة أيام قبل حدوثها.

وللأسف الشديد فإن أحمد إسماعيل لم تكن لديه القدرة على استقراء نوايا العدو. لقد اخترق العدو مواقع الجيش الثاني في منطقة الدفرسوار ليلة 15/ 16 أكتوبر وبدأت قواته صباح يوم 16 تغير على مواقع كتائب الصواريخ المضادة سام-2، سام-3 غرب القناة بمجموعات من الدبابات تقدر بحوالي 7 دبابات في كل إغارة، وعندما ظهر لي أن قيادة الجيش غير قادرة على استعادة الموقف اقترحت في منتصف نهار يوم 16 أن نسحب الفرقة الرابعة المدرعة (كان للفرقة الرابعة لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكي في شرق القناة، بينما كان لها لواء مدرع في غرب القناة) واللواء25 مدرع مستقل من الجيش الثالث إلى غرب القناة. ثم تكليف الفرقة الرابعة المدرعة بالكامل بعد تدعيمها باللواء25 بتوجيه ضربة قوية لتصفية العدو في منطقة الدفرسوار في أول ضوء يوم 17. واعترض أحمد إسماعيل على هذه الخطة قائلاً: لماذا كل هذه القوات ضد 7 دبابات؟ وعبثًا حاولت إقناعه أن قيام العدو بالإغارة على كتائب الصواريخ بقوة 7 دبابات في كل مرة لا تعني أن كل ما يملكه من دبابات غرب القناة هو 7 دبابات. ثم إنه بحلول فجر يوم 17 قد يصل حجم هذه الدبابات إلى لواء مدرع أو لواءين!. وكانت الخطة البديلة التي أمر بتنفيذها هي توجيه ضربة من الشرق يقوم بها اللواء25 مدرع. تلك الخطة التي أدت إلى تدمير اللواء25 مدرع (راجع الفصل 33).

التأثير المعنوي على الجنود

كان أحمد إسماعيل يخشى أن يؤثر سحب قوات من الشرق إلى الغرب على الروح المعنوية للقوات، وأن هذا السحب قد يتحول إلى ذعر تصعب السيطرة عليه. وكان ذلك انعكاسا للعقدة النفسية التي كانت تسيطر عليه منذ هزيمة 1967، تلك العقدة التي جعلته يخلط خلطا مشينا بين انسحاب عام 67 وبين المناورة المقترحة بالقوات عام 73. فقد كانت قواتنا عام 67 تنسحب تحت ضغط من قوات العدو البرية والجوية، وبدون أي دفاع جوي من جانبنا، وبدون أي سيطرة من القيادة العامة للقوات المسلحة. أما المناورة بالقوات عام 73، فقد كانت تقوم بها قوات ليست على اتصال بالعدو، وكانت تتم تحت ستر 5 فرق مشاة وتحت مظلة دفاعنا الجوي، وفي إطار خطة محكمة تحت سيطرة القيادة

العـامة. وبالتالي فإن تحرك هذه القوات كان أقرب إلى أن يكون تحركًا إداريًا أكثـر منه إلى تحركات العمليات. وبالإضافة إلى ذلك فإن انتصارنا في اقتحام القنـاة قـد فجر في الضباط والجنود طاقات معنوية هائلة. إن إحـجام وتردد أحمـد إسـماعيل في المناورة بالقوات هو خطأ لا يمكـن قبولـه تحـت أي عـذر مـن الأعـذار، وإن الادعاء بأن المناورة بـالقوات ما بين شرق القناة وغربها يمكن أن تؤثر على الروح المعنوية هو ادعاء باطل وانهزامي، ومن يؤمن بهذا الادعاء فإنه لن ينجح في تحقيق الانتصار في أي حرب.

عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب

كان تردد أحمد إسماعيل في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب هو أسـوأ صفات أحمد إسماعيل. ورغم كل ما يقدمه من مبررات، فإن ذلك يرجـع أساسـا إلى سببين رئيسيين؛ الأول هو العقدة النفسية التي ترسخت في أعماقه نتيجة هزيمة 67 ونتيجة قيام عبد الناصر بإعفائه من منصبه مرتين، مما جعله يخشى المسؤولية ويتردد في اتخـاذ القرارات الجريئة.

أما السبب الآخر فهو كونه كان يقود معـارك عـلى الخـرائط فقـط، ولم يـزر الجبهة قط إلا بعد وقف إطلاق النار ببضعة أسابيع، وبعد أن أصبحت مزارًا لكل الناس بما في ذلك طلبـة المدارس. وإن عدم اتصـاله بالضباط والجنود لم يسمح له بأن يلمس ما أحدثه نجاحنا في عبور قناة السويس في رفع روحهـم المعنويـة، وفي استعادة ثقتهم بقادتهم الذين رسموا لهم الخطط وهيئوا لهم الظروف التي مكنتهم من تحـقيق هذا النصـر. وبالتالي فإن الصـورة الكئيبة التـي شـاهدها عـام 1967 بقيت مترسخة في أعماقه ووجدانه، فـأصبح يخلـط بـين المنـاورة بـالقوات وبـين الانسحاب . وبمعنى آخر يخشى أن يتطور انتقال أي قوات من الشرق إلى الغرب بهدف القتال أو تشكيل احتياطي إلى انسحاب مذعور تـصعب الـسيطرة عليـه. وعندما يتشجـع ويتخذ القرار في النهاية يكون الوقت قد فات.

وفيما يلي أمثلة على القرارات التي لم تتخذ في الوقت المناسب:

1- عدم سـحب الألوية المدرعة من الفرق المشـاة بعد نجـاح العبـور ونجـاح قواتنا في صد جميع هجمات العدو المضادة يومي 8 و 9 من أكتوبر.

2- عدم سحب الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة 21 المدرعة إلى الغرب بعد فشل عملية التطوير يوم 14 من أكتوبر.

3- عدم سحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء 25 مدرع يوم 16 بهدف تصفية الثغرة من الغرب. ولكنه عاد فسحب الفرقة المدرعة يوم 18، ولكن انسحابها جاء متأخرًا 48 ساعة زاد خلالها انتشار العدو في الغرب وأصبح الأمر يحتاج إلى سحب إعداد أكبر من الألوية المدرعة.

4- عدم سحب الألوية المدرعة التي طالب الشاذلي بسحبها يوم 20 (الفرقة 21 مدرعة وبها لواءان مدرعان+ اللواء24 مدرع الذي كان ضمن تجميع الفرقة الثانية المشاة+ اللواء المدرع الذي كان ضمن تجميع الجيش الثالث) وقد أدى هذا التردد إلى حصار الجيش الثالث ومدينة السويس. وبعد أن توقف القتال في 28 من أكتوبر ببضعة أيام أصدر أحمد إسماعيل أمرا بسحب جميع الألوية المدرعة من الشرق إلى الغرب. ولكن هذا القرار الذي جاء متأخرا حوالي عشرة أيام عن التاريخ الذي طالب فيه الشاذلي بسحب هذه الألوية أفقدها الكثير من فعالياتها وتأثيرها على سير المعارك.

إغفال تشكيل احتياطيات جديدة

يتحتم على كل قائد أن يحتفظ باحتياطي من القوات والنيران حتى يمكنه أن يواجه به أي تصرفات غير محتملة (راجع الفصل 33). وإذا ما دعت الضرورة إلى إقحام الاحتياطيات أو جزء منها في المعركة، فإنه يجب تشكيل احتياطيات جديدة لكي تحل محلها. وحيث إنه ليس من المتيسر على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة تشكيل وحدات جديدة لكي تحل مكان الوحدات التي كانت تشكل الاحتياطيات التعبوية والإستراتيجية.. فإن التغلب على ذلك يمكن أن يتم بالمناورة بالقوات.. تمامًا كما يفعل لاعب الشطرنج الذي يبدأ بعدد محدد من القطع ولا يسمح له بزيادتها إلى أن تنتهي المباراة.

وطبقا للخطة الأصلية «المآذن العالية» فقد كنا نحتفظ في الاحتياطات التعبوية والإستراتيجية بقوات كبيرة قوامها فرقتان مدرعتان وثلاث فرق

مشاة ميكانيكية وثلاثة ألوية مدرعة مستقلة (إجمالي الألوية المدرعة عشرة: اثنان في كل فرقة مدرعة وواحد في كل فرقة مشاة ميكانيكية، ولواءان مستقلان، لواء الحرس الجمهوري). ولكن الحذر الزائد من أحمد إسماعيل اضطرنا إلى تخصيص 5 ألوية مدرعة لتدعيم الفرق المشاة. وقد كان مفروضا إعادة هذه الألوية إلى الاحتياط بعد أن نجحت الفرق المشاة في تثبيت مواقعها شرق القناة ولكن ذلك لم يحدث. بل إن أحمد إسماعيل لجأ إلى زيادة تفتيت الاحتياطات كما سبق أن أوضحنا في الفصول السابقة حتى تأزم الموقف تماما. وفي يوم 20 من أكتوبر كانت الفرصة الوحيدة لإنقاذ الموقف هي سحب الألوية المدرعة الأربعة التي كانت في الشرق لكي نواجه بها الموقف المتأزم في الغرب ومع ذلك فإن أحمد إسماعيل عارض هذا الاقتراح، وإنه لمن المؤسف حقا أن هناك بعضا من القادة يؤيدون اليوم هذا التصرف المعيب لأسباب سياسية. وإني أقولها صراحة: إذا لم نوضح لأبنائنا من طلبة الأكاديميات العسكرية أن عدم المناورة بالقوات، وتفتيت الاحتياطيات، وعدم تشكيل احتياطيات جديدة بدلا من تلك التي يتم إقحامها كانت جميعها من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها أحمد إسماعيل خلال حرب أكتوبر 73، فأبشروا بجيل جديد من القادة سيجلبون على مصر هزائم تتضاءل بجانبها هزيمة عام 1967 .. اللهم قد بلغت.

التدخل السياسي في القرارات العسكرية

ليس هنالك خلاف حول حتمية تبعية القيادة العسكرية للقيادة السياسية، حيث إن الحرب كما قال كلاوزوفيتز هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى. ولكن الخلاف يدور حول حدود ومدى هذه التبعية. وتتساوى في ذلك جميع الأنظمة السياسية سواء كانت ديمقراطية أم دكتاتورية أم شمولية، وإن اختلفت الأسباب التي تراها الأنظمة لفرض هذه التبعية. ففي الدول الديمقراطية تكون القيادة السياسية منتخبة بواسطة الشعب، وبالتالي فهي تمثل الشعب وتعمل على تحقيق أهدافه، في حين أن القيادة العسكرية غير منتخبة وبالتالي يجب إخضاعها لإشراف القيادة السياسية المنتخبة. وقد ذهبت بعض الدول الديمقراطية إلى أبعد من ذلك عند تعيين رؤوس القمة العسكرية. ففي الولايات المتحدة يختار الرئيس

الأمريكي رئيس الأركـان، ولكن هذا الاختيـار لا يكتمـل إلا بعـد عـرض هـذا الاسم على الكونجـرس وإقـراره. وقـد يلجـأ الكـونجرس إلى دعـوة الـشخص المرشح لهذا المنصب لمناقشته والحوار معه عدة جلسات قـبل أن يوافق على تعيينـه أو رفضه، فإذا رفض الكونجرس هذا التعيين فإنه يتحـتم عـلى الـرئيس ترشـيح شخص آخر يحظى بموافقة الكونجرس.

وقد جرت العادة على أن يتم التشاور بين القيادتين السياسية والعسكرية قبل تخصيص المهمة حتى تكون المهمة التـي تكلـف بهـا القـوات المـسلحة في حـدود إمكاناتها. أما بعـد تخـصيص المهمـة فـإن القيـادة الـسياسية يجب ألا تتـدخل في أسلوب القيادة العسكرية في التنفيذ. وإن كان هذا لا يمنع عقد لقـاءات مـشتركة بين القيادتين لتبادل الرأي إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وحـتـى يلـم كـل طـرف بإمكانات وحـدود الطرف الآخـر. يحـدث هذا في كل مـن دول الكتلـة الغربيـة بزعامة أمريكا ودول الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق. أما بالنـسبة لمصر ودول العالم الثالث، فالأمر يختلف. حيث إن جمـع وظيفـة وزيـر الحـربية- وهو عضو في القيادة السياسية- ووظيفة القائد العام للقوات المسلحة في شخـص واحد، يعني أن نصف هذا الشخص سياسي والنصف الآخر عـسكري. فهـو إذا تحدث في موضوع معين مع رئيس الأركان حول أسلوب تنفيذ المهمة بصفته وزير الحربية، فإن رئيس الأركان يستطيع أن ينـاقش ويؤيـد أو يـرفض ذلـك. أمـا إذا تحـدث معه بصفته القائد العام للقوات المسلحة فإن رئيس الأركان يصبح ملزمـا بتنفيذ أوامره وأقصى ما يمكن لرئيس الأركان عملـه، هـو أن يبـين لــه العيـوب والمشكلات والمخاطر التي سوف تترتب على تنفيذ هذا الأمـر، فـإن أصر القائـد على التنفيذ فإنه يجب على رئيس الأركـان أن ينفذ أوامـر القائـد وبـنفس الحـماس الذي عارض به الأمر قبل إقراره بصفة نهائية .. حـيث إن تقاليد القوات المسلحة وسلامة وأمن أفرادها لا تسمح لأي قائد أو ضابط مرؤوس أن ينفـذ مـن أوامـر قائده ما يعجبه ويستبعد منها ما لا يعجبه. وفي ظل هـذا التنظـيم وهـذه المفـاهيم شاءت المقادير أن يكون الفريـق أول أحمـد إسـماعيل هـو القائـد العـام للقـوات المسلحـة ووزير الحربية، وكان الفريق سعد الـدين الـشاذلي هـو رئيـس أركـان

حـرب القـوات المـسلحة، إبـان حـرب أكتـوبر 73 (راجـع الفـصل التاسـع والعشرين).

ولا داعي لأن اكرر هنا ما سبق أن ذكرته في الفصول السابقة عن الخلافات التي وقعت بيني وبين أحمد إسماعيل خـلال فـترة إدارة العمليـات الحربيـة. فقـد عارضت الكثير من قراراته قبل أن يتقـرر إرسـالها إلى القـادة المرؤوسـين ولكـن الموقف كان يحسم في النهاية بضرورة الالتزام بما يـأمر بـه بـصـفته القائـد العـام للقوات المسلحة. حدث هذا بالنسبة لقرار التطوير، وبالنسبة لموقفه من مطـالبتي بضرورة المناورة بالقوات، وبالنسبـة لأسلوبه في التعامل مـع الثغـرة، وبالنـسبة لموقفه يوم 20 من أكتوبر من اقتراحـي بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق إلى الغرب. ثم كان يوم 25 من أكتوبر عندمـا تمردت عـلى أوامـره ورفـضت توقيـع الأمر الذي يتعلق بدفع الفرقة الرابعة المدرعة لفـك حـصار الجـيش، حيـث إني كنت على قناعة تامة بأن توقيعي على هذا الأمر يعني أنني أشترك في مؤامرة سوف تؤدي إلى تدمير هذه الفرقة (راجع الفصل الخامس والثلاثين).

ومن أجل مصر، ومن أجل سلامة القوات المسلحة فـإني أطالـب بـضرورة إلغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة. هذا المنصب الذي لا نجد له مثيلا إلا في أنظمة دول العالم الثالث، التي تضع سـلامة النظام وسلامة الحاكم قبل سلامة و أمن البلاد. وبأن نتبع في مصـر نفس الأسلوب الذي تتبعه الدول الديمقراطيـة وهو أن تكون وظيفة وزير الحـربية وظيفة سياسية فقـط فهـو كعـضو في القيـادة السياسية يسـهم في تخصيص مهمة القوات المسلحة في الحرب والـسلم ولكنـه لا يتدخل في أسلوب تنفيذ تلك المهام. فلو أن وظيفة أحمد إسماعيل خـلال حـرب أكتوبر كانت هي وزير الحربيـة فقط لكان في إمكاننا تحقيق انتصارات تفوق كثيرًا ما حققنـاه وهو يجمع بين وظيفتي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة.

أحمد إسماعيل لاعب أم دمية

اعتقد أن أحمد إسماعيل كان أقرب إلى أن يكون دمية في يد الـسادات مـن أن يكون شريكًا معه في اتخـاذ تلك القرارات المهمة. فعلـى الـرغم مـن أن التوجيـه

الإستراتيجي الذي أصدره السادات إلى أحمد إسماعيل ينص على أن تقوم القوات المسلحة بعمل عسكري يكون في حدود إمكاناتها، إلا أننا نجد أن السادات كلف القوات المسلحة بعمل يخرج عن حدود إمكاناتها عندما اتخذ قرارًا يوم 12 من أكتوبر بتطوير الهجوم. قد استجاب أحمد إسماعيل لهذا التكليف رغم علمه بأن العدو يتفوق علينا تفوقا ساحقًا في مجال القوات الجوية، وأن هذا الهجوم محكوم عليه بالفشل قبل أن يبدأ. ومما يؤكد سيطرة السادات الكاملة على أحمد إسماعيل، ذلك التصريح الذي أطلقه السادات في أحد خطبه عام 1977 والذي قال فيه إنه كان يعلم بمرض أحمد إسماعيل بداء السرطان قبل وأثناء حرب أكتوبر 73، وأن الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات، وإن السادات هو الذي كان يتخذ القرارات (راجع الفصل التاسع عشر). ولولا هذه الشهادة التي يدين فيها السادات نفسه بنفسه، لما كان في استطاعة أي محكمة تاريخية إدانة السادات على ما ارتكبه من أخطاء جسيمة أثناء الحرب، إذا ما قدم الدفاع عنه إلى المحكمة وثيقة التوجيه الإستراتيجي التي بعثها إلى أحمد إسماعيل، والتي يربط فيها بين المهمة التي تكلف بها القوات المسلحة وبين حدود إمكاناتها.

قد يكون من السهل على النقاد أن يتهموا السادات بالجهل، لأنه لم يخدم في القوات المسلحة سوى ثلاث سنوات وهو برتبة الملازم والنقيب في بداية الأربعينيات، ولأنه لا يحب أن يجهد نفسه في القراءة والبحث. ولكن هذا لا ينطبق على أحمد إسماعيل. فلا أحد يستطيع أن يشك في علمه وثقافته العسكرية، كان قد اشتهر بجموده الفكري وخشيته من تحمل المسئولية. ولكن هل من الممكن أن يصل الجمود الفكري بأحمد إسماعيل إلى حد إهمال مبدأ عام وحيوي من مبادئ الحرب لا يمكن تحقيق أي نصر بدونه وهو المناورة بالقوات؟ هل يمكن أن يصل الجمود الفكري إلى حد أن يقوم يوم 25 أكتوبر بتكليف الفرقة الرابعة المدرعة بفك حصار الجيش الثالث؟ بينما كانت قوات العدو غرب القناة تقدر بحوالي 3 فرق مدرعة وكان يمتلك زمام الجو، ولولا تمردي ورفضي توقيع هذا الأمر لدمرت هذه الفرقة.

وهناك أسئلة كثيرة ما زلنا نجهل إجاباتها حتى الآن نذكر منها: هل كان احمد إسماعيل يعلم بالرسالة التي بعث بها السادات إلى كيسنجر يوم 7 من أكتوبر؟ هل شارك أحمد إسماعيل السادات بالرأي عندما طلبت بريطانيا يوم 13 من أكتوبر- عن طريق سفيرها في مصر السير فيليب آدامز- أن يبدي السادات رأيه في المشاورة الدائرة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حول إمكان وقف إطلاق النار في المواقع القائمة؟ وهل اتخذ السادات قراره برفض هذا الاقتراح؟ (البحث عن الذات/ ص 344) دون التشاور مع صاحب المنصبين الرئيسيين اللذين لهما علاقة بهذا القرار؟ وهل طلب السادات مشورة أحمد إسماعيل- صاحب المنصبين الرئيسيين- عندما رفض الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي يوم 13 والأيام التالية؟ والذي كان يتضمن أيضًا وقف اطلاق النار على الخطوط القائمة، أم أن السادات كان ينفرد باتخاذ القرار! وهل كان قرار دفع الفرقة الرابعة المدرعة الذي تقرر إلغاؤه بعد أن رفضت التوقيع على أمر العمليات- صادرا من أحمد إسماعيل عن قناعة أم أنه كان ينفذ أمر السادات؟ هذه هي بعض الأسئلة التي يتحتم على المؤرخين الإجابة عنها قبل أن يمكننا أن نحدد طبيعة العلاقة بين الرجلين.

وعموما فقد وردت شهادتان على لسان كل من حافظ إسماعيل وحسنين هيكل عن انفراد السادات باتخاذ القرارات خلال حرب أكتوبر. يقول حافظ في تعليقه على اتخاذ السادات قرار وقف إطلاق النار يوم 21 أكتوبر على الخطوط الحالية، دون أن يستشير أحدًا ما يلي «كان الرئيس وحيدا. كان هو الذي اختار أن يواجه الموقف وحده. لقد اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة .. وربما لم يجد ضرورة الآن، وحدة الأزمة تتصاعد، أن يدعو رفاقه ومعاونيه. واختار بأن يجتاز الأزمة وحده. لقد أراد أن يكون صاحب النصر عندما ننتصر. وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسئول عن نتائج تحول المعركة- بينما كنت أظن أن هذه الساعات الحرجة التي نمر بها هي بالضبط الظروف التي من أجلها بني تنظيم الأمن القومي لكي يدعى ليتحمل مسئوليته ويعاون على اتخاذ القرارات المصيرية.. فلقد كان الموقف يتطلب تفويضًا جديدًا» (محمد حافظ إسماعيل/

أمن مصر القومي/ ص 360). أما هيكل فهو ينقل أن السادات رفض اقتراحًا بتكليف السيد محمود فوزي بالسفر إلى نيويورك ليقود المعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن من هناك. فيذكر أن السادات قال له: «إنه من المستحسن أن يبت هو (السادات) في كل الأمور من هنا من القاهرة، وأن يجيئوا إليّ شخصيًا كلما أرادوا إدخال أو تغيير كلمة أو حرف» (هيكل/ أكتوبر 73/ ص 455).

تعالوا إلى كلمة سواء

الحرب عملية باهظة التكلفة. وتكلفة الحرب لا تقاس بمجموع ما يتم إنفاقه خلال فترة العمليات الحربية وما تتحمله الدولة من خسائر بشرية ومادية خلال تلك الفترة، بل يضاف إليها ما تنفقه الدولة على قواتها المسلحة خلال سنوات السلم التي يتم خلالها تجهيز وتدريب تلك القوات، وما يتم إنفاقه لتأمين الشعب ضد أخطار الحرب عند اندلاعها. ونتائج كل حرب هي التي تحدد مدى نجاح الدولة في تدبير شئونها العسكرية من حيث التسليح والتدريب وترشيد الإنفاق.. إلخ. ولذلك فإن الدروس المستفادة من كل حرب تعتبر ثروة لا تقدر بثمن، لأنها تكون رصيدا للدولة إذا ما اشتركت في حرب أخرى.

وهذه الدروس المستفادة لا يمكن التوصل إليها، إلا إذا عرفت الأخطاء التي ارتكبت بواسطة أحد الأطراف وأدت إلى هزيمته أو أدت إلى وضعه في موقف صعب. وإن اكتفائنا بذكر الأعمال المجيدة التي تمت خلال حرب أكتوبر، وعدم ذكر الأخطاء التي ارتكبت يمكن أن يولد لدى قادة الأجيال التالية شعورا بالتفوق الزائف، الذي قد يؤدي إلى ارتكابهم نفس الأخطاء التي ارتكبها آباؤهم وأجدادهم. ولذلك فإنه يجب علينا أن نعترف بأنه رغم النجاح الباهر الذي حققناه بعبورنا قناة السويس وتدميرنا خط بارليف في 18 ساعة فقد ارتكبنا سلسلة من الأخطاء، إذ إن تطوير الهجوم يوم 14 أكتوبر كان قرارا خاطئا، وهو الذي أدى إلى حدوث ثغرة الدفرسوار ليلة 15/ 16 أكتوبر. كما أن عدم المناورة بقواتنا المدرعة واستغلال خفة حركتها لكي نتصدى بها للقوات المدرعة الإسرائيلية التي عبرت إلى الغرب كان تصرفا خاطئا. علاوة على أن التهوين من

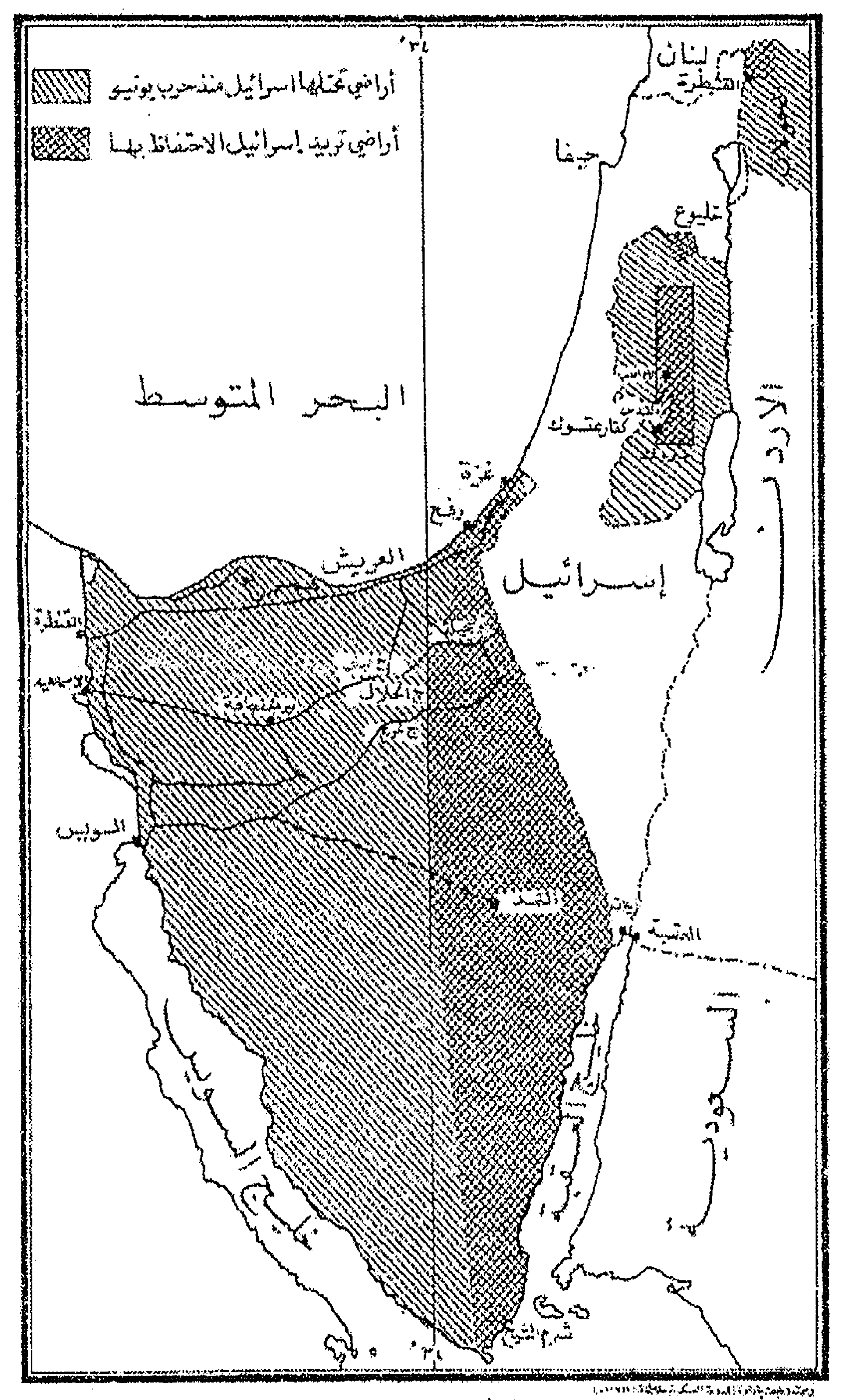
أهمية الثغرة في الإعلام المصري، ووصفها بأنها معركة تليفزيونية هو وصف ديماجوجي ومضلل، وأدى في النهاية إلى نجاح العدو في حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

والآن وبعد مرور حوالي 30 عاما على حرب أكتوبر المجيدة، ألم يأن الأوان لأصحاب الآراء المختلفة حول القرارات التي اتخذت خلال تلك الحرب، أن يجلسوا مع بعضهم البعض، وأن يتناقشوا حول نقاط الخلاف بغية التوصل إلى ما هو صحيح وما هو خطأ، وأن تتم هذه المناقشات على شكل مناظرة علنية يقوم فيها كل طرف بعرض وجهةنظره مع تقديم الحجج التي تؤيدها. نحن لسنا في حاجة إلى استدعاء خبراء أجانب فلدينا خبراء قد يتفوق الكثير منهم على الخبراء الأجانب، ولكن بشرط أن نوفر لهم المناخ الديمقراطي، وألا يضار صاحب رأي برأيه. مناظرة لا يكون كل هم المشاركين المصريين فيها- كما حدث في أثناء الندوة الدولية لحرب أكتوبر التي عقدت عام 1975- هو الدفاع عن الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية والقيادة العسكرية خلال تلك الحرب. إن هذا هو أقل ما يمكن عمله اليوم. فإن لم نفعل ذلك فإن التاريخ لن يرحم هؤلاء الذين يريدون تزييف تاريخ مصر. وما لنا لا نفعل ذلك وقد سبقتنا دول كثيرة اتخذت خطوات أكثر تشددًا من تلك المناظرة التي ناديت بها منذ سنوات وما زلت أنادي بها حتى اليوم. لقد شكلت بريطانيا لجنة تقصي الحقائق في أعقاب حرب الفولكلاند عام 1982، وشكلت إسرائيل لجنة مماثلة في أعقاب حرب أكتوبر، وأخرى في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982.

الخرائـــط

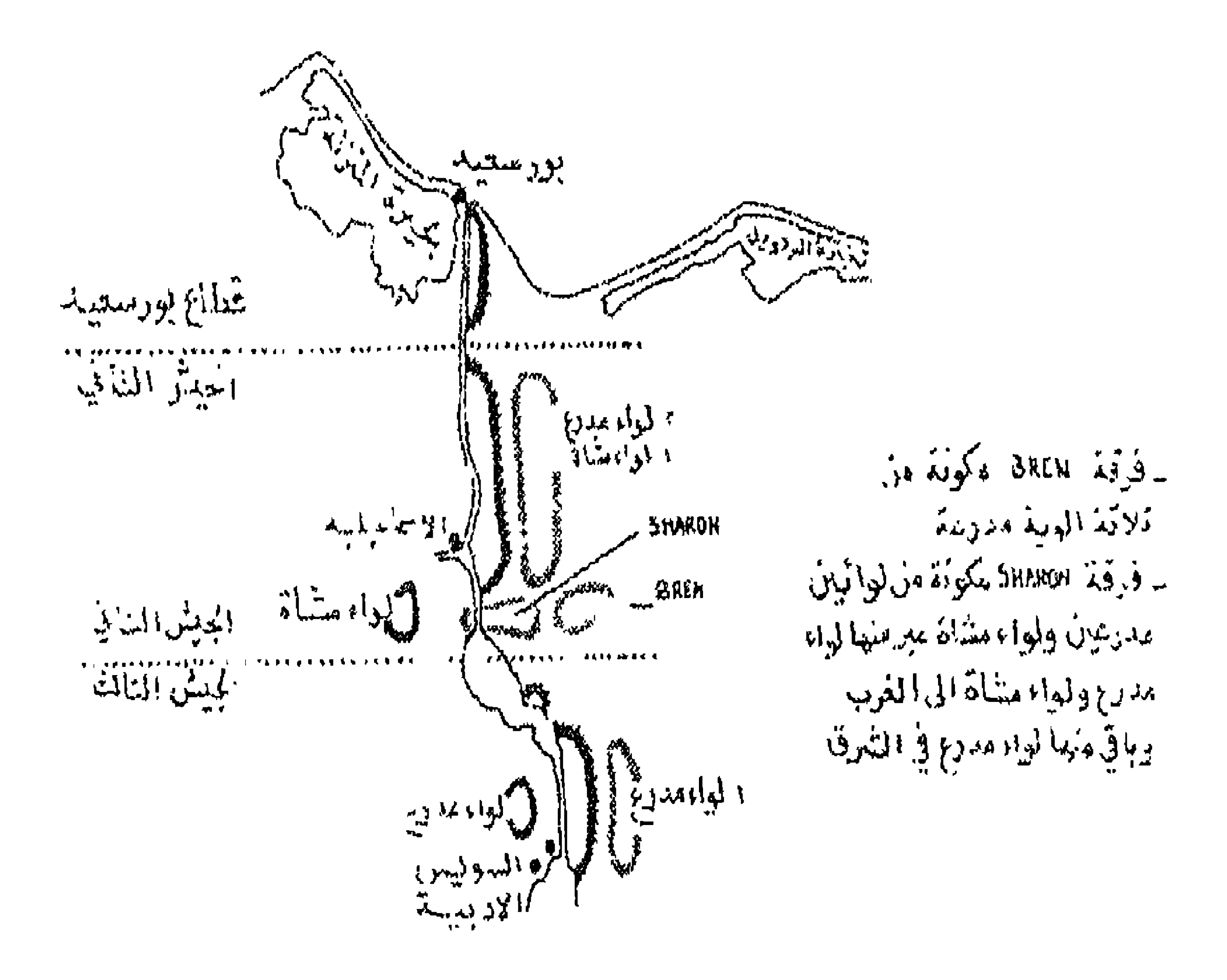
خريطة رقم ؛

خريطة إسرائيل حسب تقديراتها مارس ١٩٧١



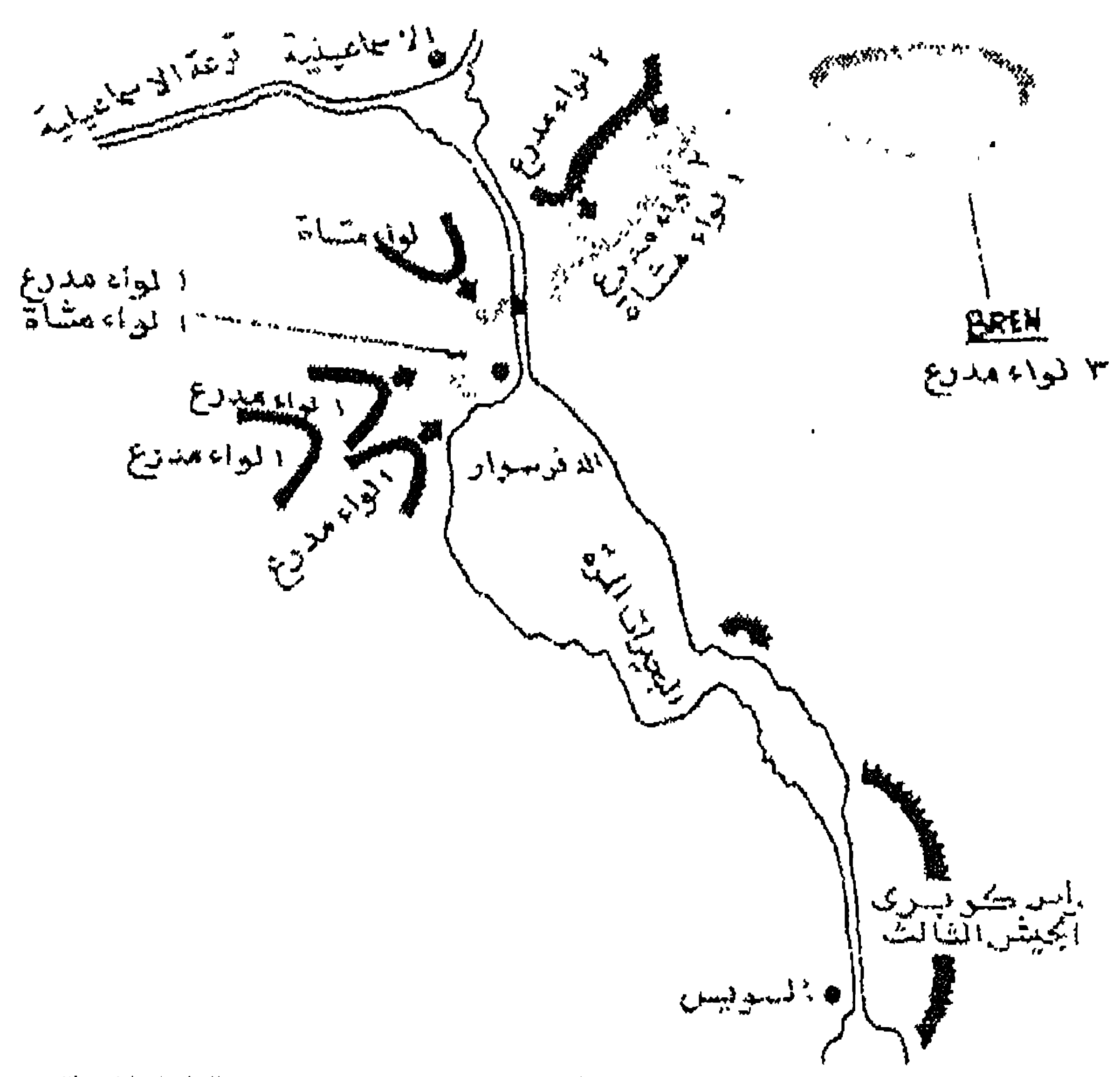
مقياس الرسم

خريطة رقم: ٢
توزيع القوات ليلة ١٦/١٧ اكتوبر ١٩٧٣



- قوات الجيش الثاني شرق القناة (١٠ لواء مشاة، ٤ لواء مدرع؛ ١٢ كتيبة دبابات، ٣ كتيبة BMP ٤، كتيبة مالوتكا، ٣ كتيبة مدفعية مضادة للدبابات) يقوم العدو بتثبيتها بقوة ٢ لواء مدرع، لواء مشاة
- قوات الجيش الثالث شرق القناة (٩ لواء مشاة، ٣ لواء مدرع، ١٠ كتيبة دبابات، ٢ كتيبة BMP ٢، كتيبة مالوتكا، ٢ كتيبة مدفعية مضادة للدبابات) يقوم العدو بتثبيتها بقوة لواء مدرع
- قطاع الاختراق (الدفرسوار): للعدو غرب القناة لواء مدرع، لواء مشاة وله شرق القناة في اتجاه الدفرسوار ٤ لواء مدرع وذلك في مواجهة لواء مشاة مصري واحد غرب القناة في اتجاه الدفرسوار.

خريطة رقم : ٣
معركة الدفرسوار كما كان يريدها الفريق الشاذلي يوم ١٧ اكتوبر



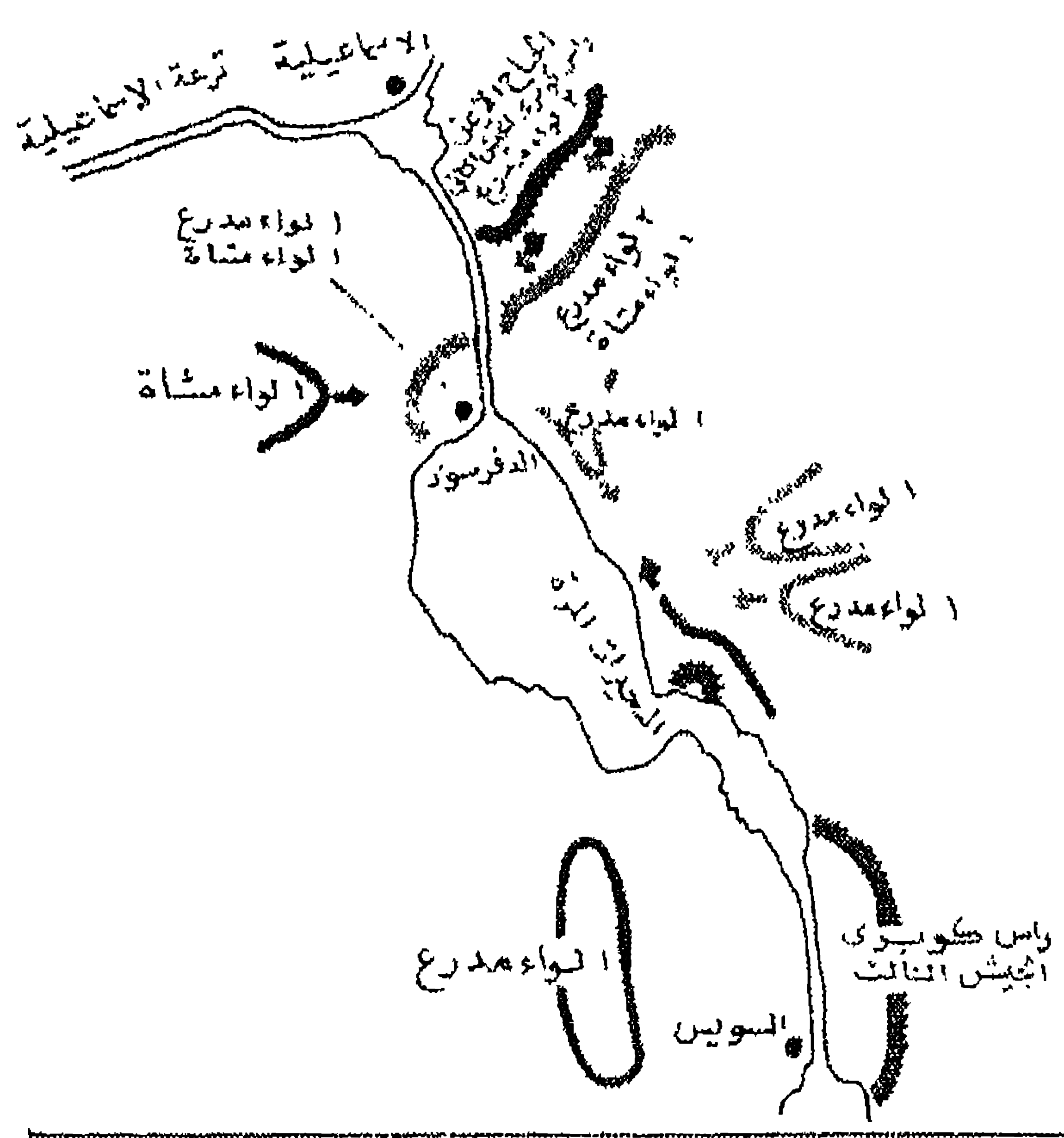
منطقة العمليات	قواتنا			العدو		نسبة المدرعات
	لواء مشاة	لواء مدرع	كتيبة دبابة	لواء مشاة	لواء مدرع	
الدفرسوار	٢	٥	١	٢	٣	٣ : ١
باقي مواجهة الجيش الثاني	١٠	٣	١٢		١	٦ : ١
الجيش الثالث	٨	١	١٠		١	٤ : ١
احتياطي عمليات					٣	
اجمالي	٢٠	٨	٢٢	٢	٨	٢ : ١

ملاحظات :

١ - نسبة تفوقنا في المدرعات طبقاً لهذه الخطة سوف تكون ٣ : ١ غرب القناة .

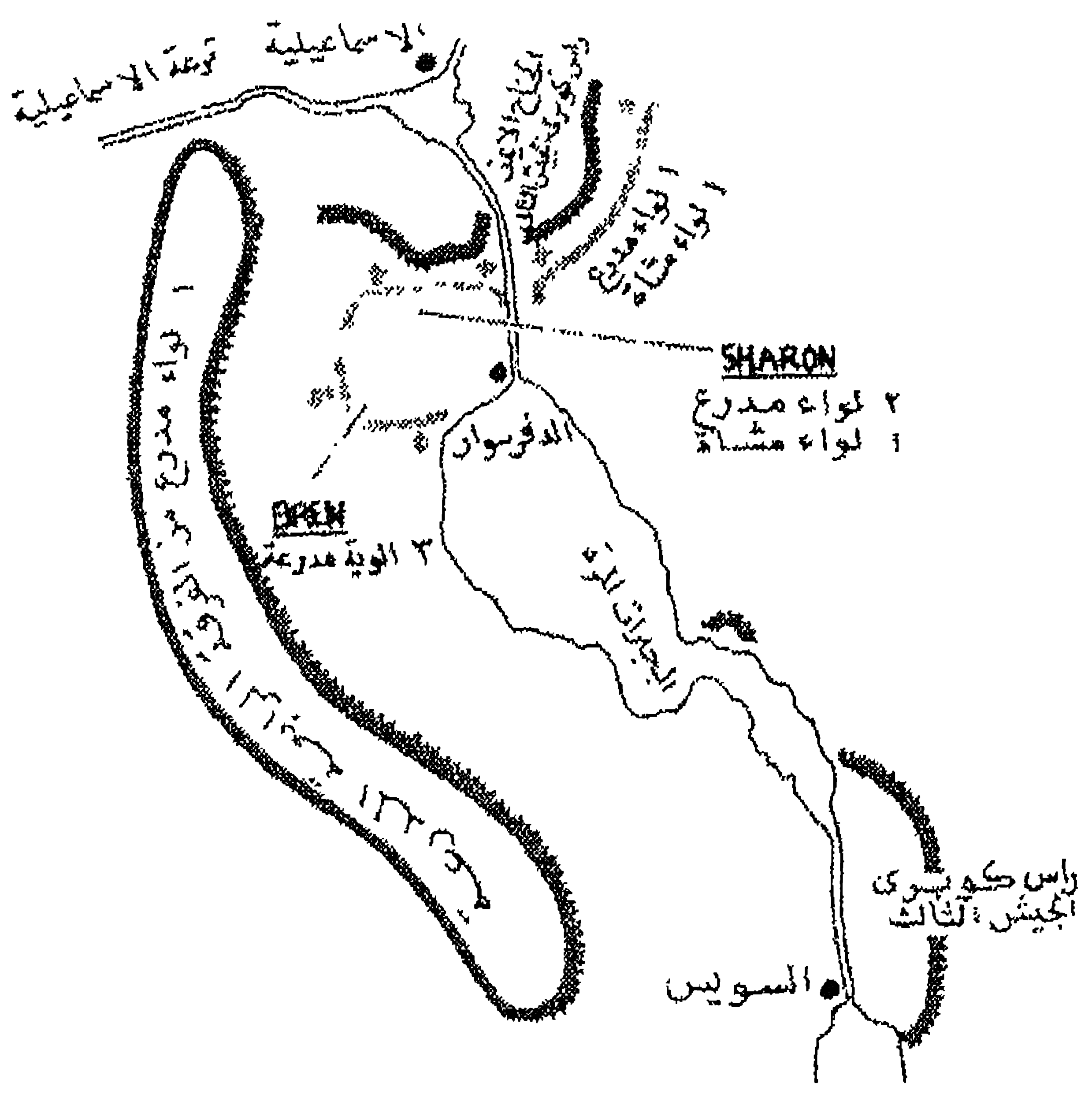
٢ - ليس من المنتظر أن يقوم العدو بدفع فرقة برن إلى غرب القناة في الوقت الذي لم يكن قد اتم فيه بناء أي كوبري حتى ذلك الوقت .

خريطة رقم ٤٠
معركة الدفرسوار يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٣



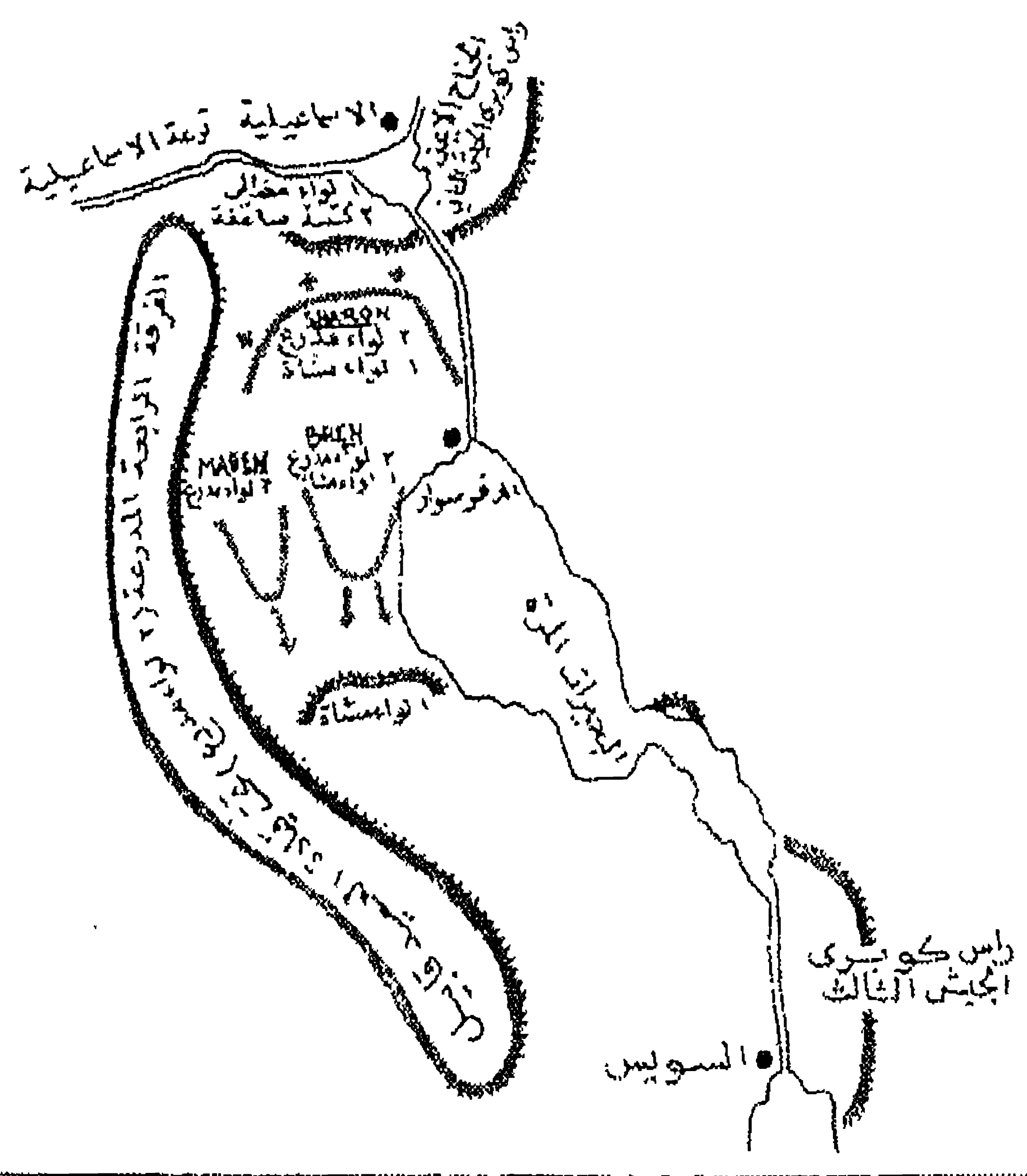
منطقة العمليات	قواتنا: لواء مشاة	قواتنا: لواء مدرع	قواتنا: كتيبة دبابات	العدو: لواء مشاة	العدو: لواء مدرع	نسبة المدرعات
الدفرسوار	١	٣	١	٢	٦	١ : ١
باقي مواجهة الجيش الثاني	١٠	٢	١٢		١	١ : ٦
الجيش الثالث	٩	٢	١٠		١	١ : ٥٠
احتياطي عمليات		١				
اجمالي	٢٠	٨	٢٢	٢	٨	١ : ٢

خريطة رقم : ٥
الموقف في منطقة الدفرسوار مساء ١٨ أكتوبر ٧٣



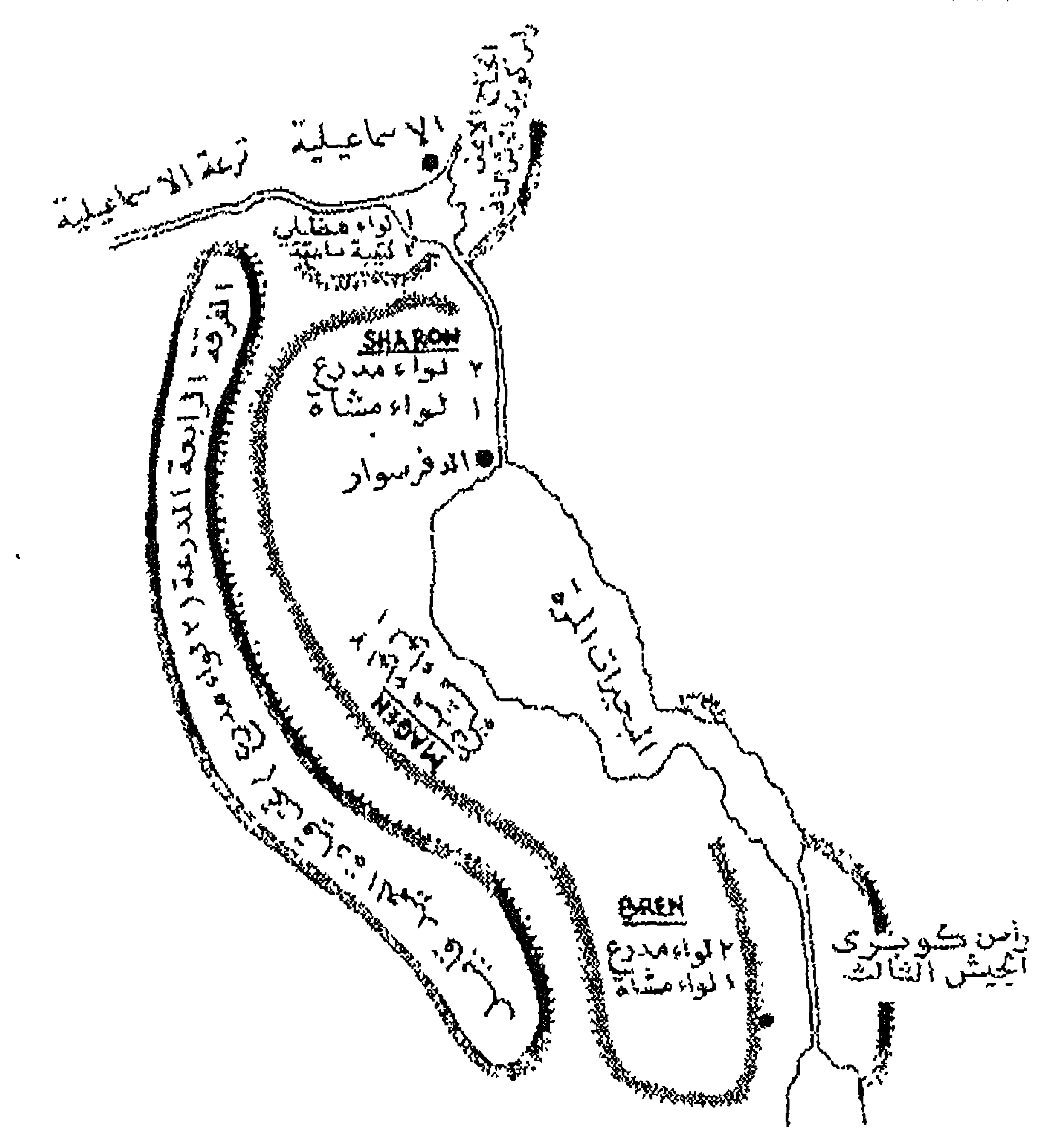
منطقة العمليات	قواتنا			العدو		نسبة المدرعات
	لواء مشاة	لواء مدرع	كتيبة دبابات	لواء مشاة	لواء مدرع	
الدفرسوار (غرب)	١			١	٥	١ : ٤
الجيش الثاني	١٠	٤	١٢	١	٣	٤ : ٢
الجيش الثالث	٩	٣	١٠		١	٥ : ٤
احتياطي عمليات		١				
اجمالي	٣٠	٧	٢٢	٢	٨	٢ : ١

خريطة رقم : ٦
الموقف مساء يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣



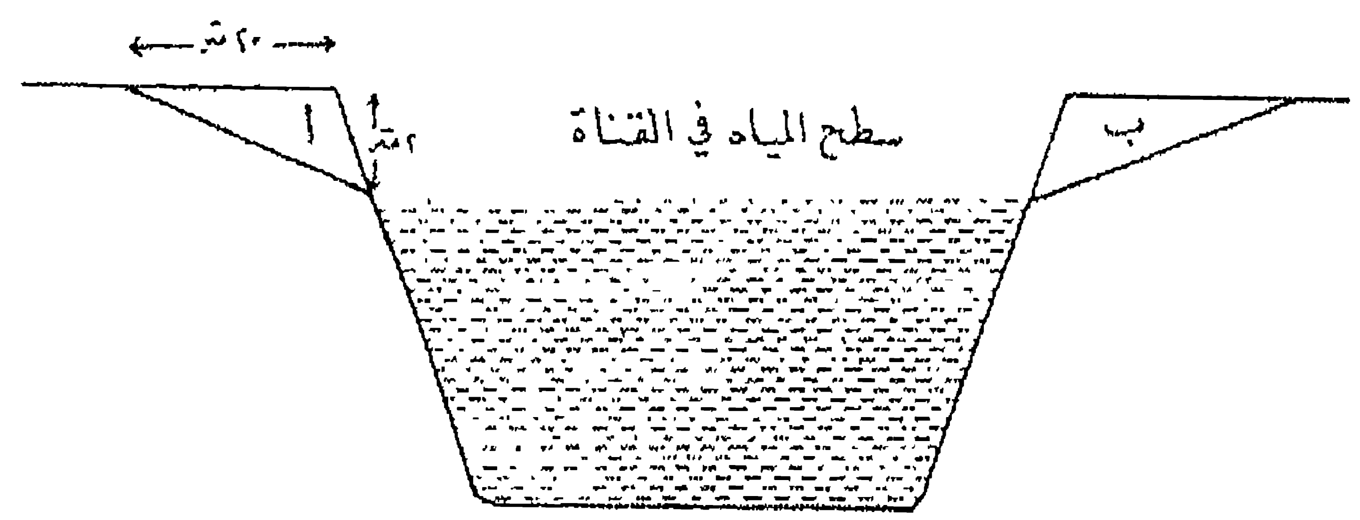
منطقة العمليات	قواتنا: لواء مشاة	قواتنا: لواء مدرع	قواتنا: كتيبة دبابات	العدو: لواء مشاة	العدو: لواء مدرع	نسبة المدرعات
الدفرسوار	٣	٢		٢	٦	٢ : ١
الجيش الثاني	١٠	٤	١٢	٢	٢	٤ : ١
الجيش الثالث	٨	١	١٠	٢	١	٤ : ١
اجمالي	٢٠	٧	٢٢	٦	٩	١,٥ : ١

خريطة رقم: ٧
الموقف صباح يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣



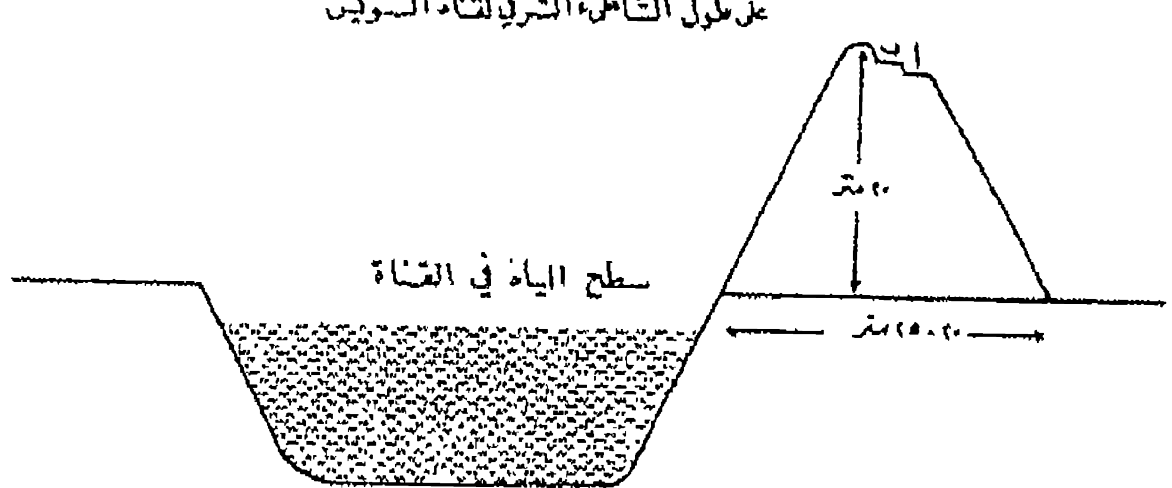
نسبة المدرعات	العدو		قواتنا			منطقة العمليات
	لواء مدرع	لواء مشاة	كتيبة دبابات	لواء مدرع	لواء مشاة	
١ : ٢	٦	٣		٢	٢	الجيب الاسرائيلي
٤ : ١	٢	٢	١٢	٤	١٠	الجيش الثاني
٤ : ١	١	٢	١١	١	٨	الجيش الثالث
١,٥ : ١	٩	٧	٢٢	٧	٣٠	اجمالي

الشكل رقم ١
رسم تخطيطي يبين الأكتاف الخرسانية لقناة السويس
التي يتحتم نسفها لامكانية عبور المركبات البرمائية



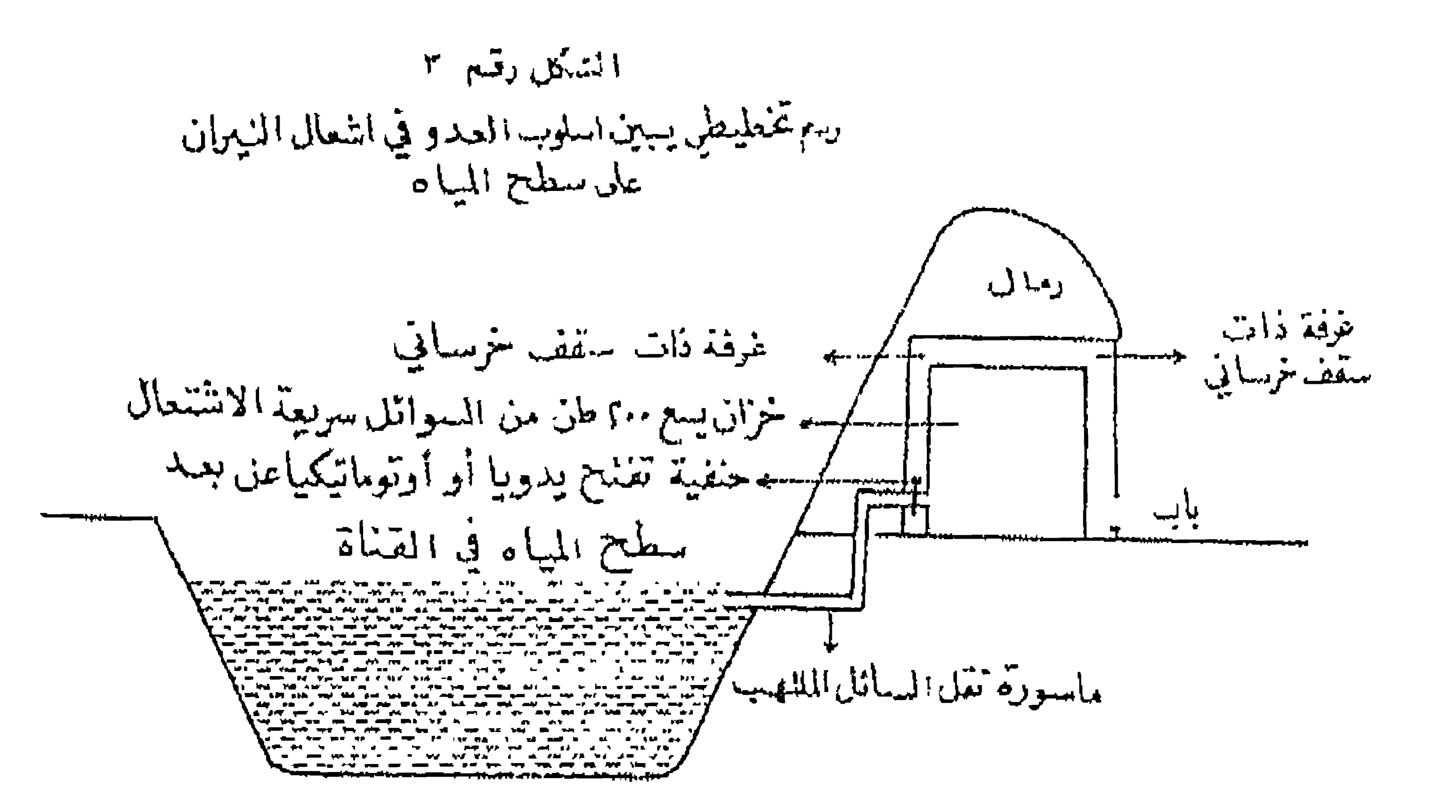
أ ـ الكتف الخرساني الذي كان يجب علينا نسفه في الجانب الغربي للقناة
ب ـ الكتف الخرساني الذي كان يجب علينا نسفه في الجانب الشرقي للقناة

الشكل رقم ٢
رسم تخطيطي يبين الساتر الترابي الذي بناه العدو
على طول الشاطئ الشرقي لقناة السويس



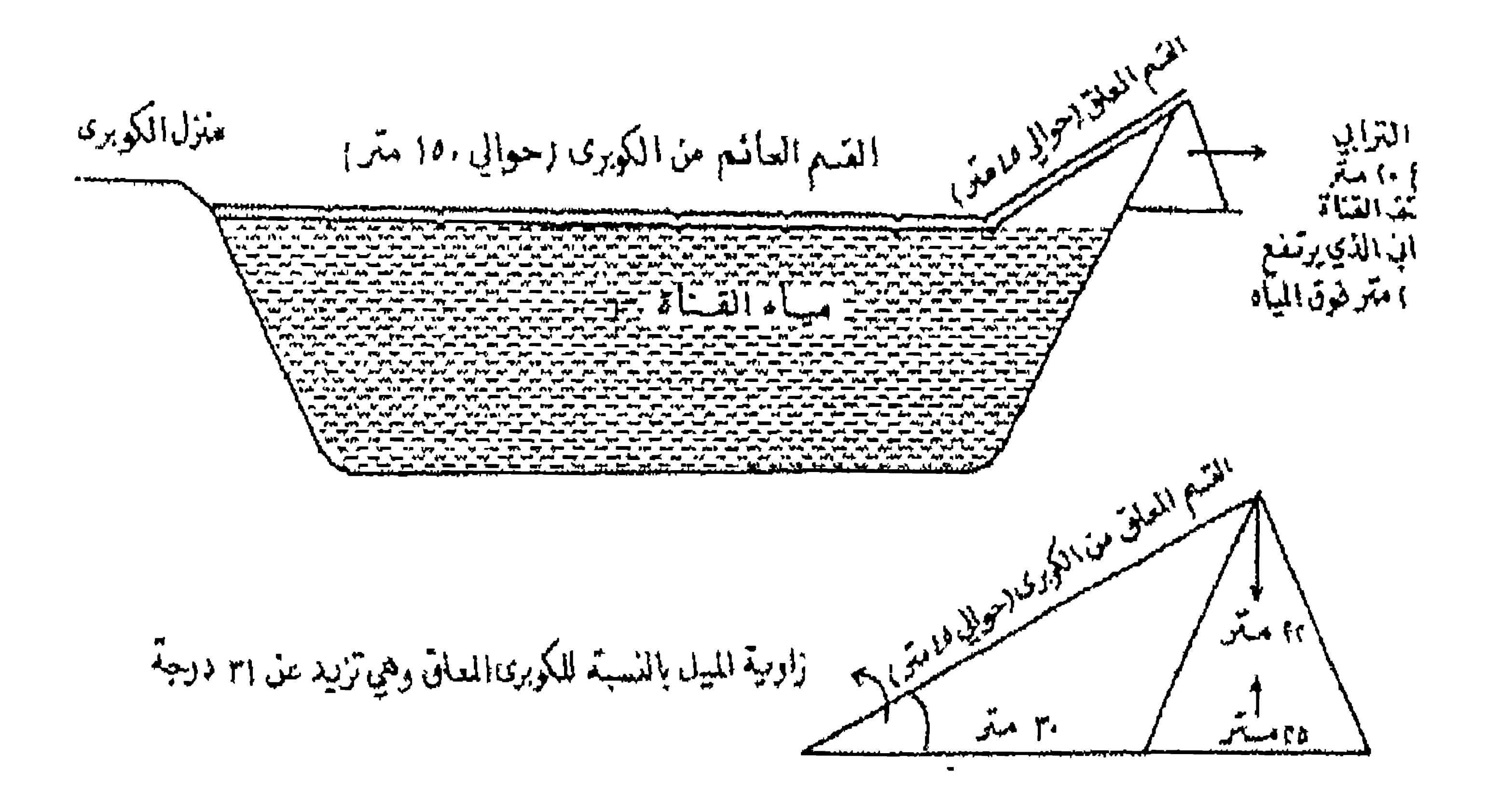
أ - طريق على مقربة من قمة الساتر الترابي ويسمح لدبابات العدو من التحرك عليه دون أن نستطيع رؤيتها من الجانب الغربي للقناة .

ب - مصطبة من ضمن مئات المصاطب التي تنتشر على طول الطريق أ بمعدل مصطبة كل حوالي ١٠٠ متر . وعندما تحتل الدبابة العادية هذه المصطبة فإنها تكون مختفية تماما ولا يظهر منها سوى فوهة مدفعها. وتستطيع الدبابة أن تطلق من هذه المصطبة عدد من الطلقات ثم تختفي لكي تظهر على مصطبة أخرى بعد ذلك .



الشكل رقم ٣
رسم تخطيطي يبين اسلوب العدو في اشعال النيران على سطح المياه

رسم تخطيطي يبين فكرة كوبرى مروات



الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

تجهيز وإعداد القوات المسلحة للمعركة الهجومية

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

السادات وصادق وأنا

الباب الرابع

السادات وأحمد إسماعيل وأنا

الباب الخامس

العلاقات المصرية – السوفيتية في عهد السادات

الباب الخامس

المساعدات العسكرية من الدول العربية

الموضوع	الصفحة

الباب السابع

إدارة العمليات الحربية

الباب الثامن

تعليقات النقاد والرد عليها